

تاريخ الخليج العربي

الحديث والمعاصر

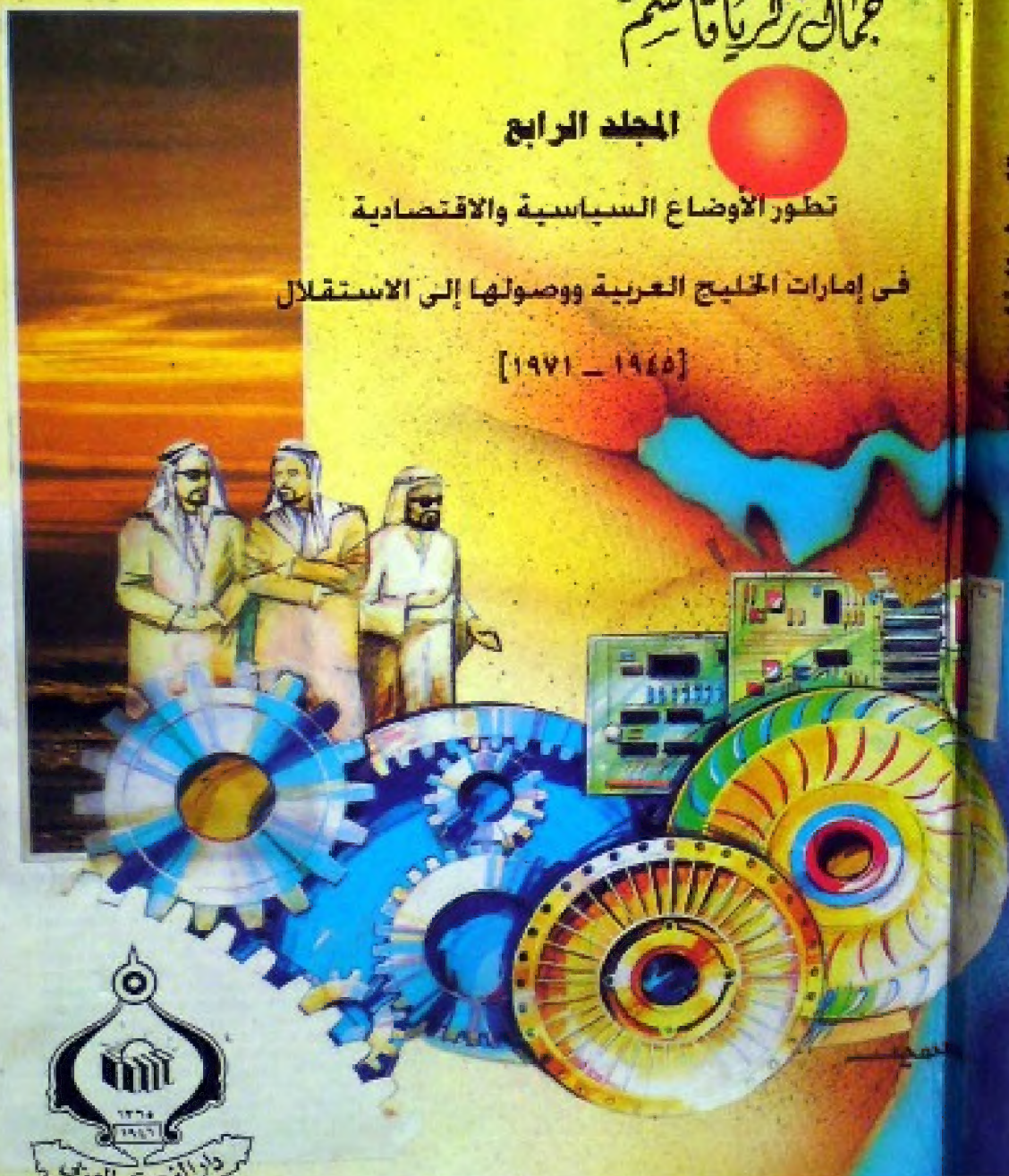
الدكتور
جمال زكريا قاسم

المجلد الرابع

تطور الأوضاع السياسية والاقتصادية

في إمارات الخليج العربية ووصولها إلى الاستقلال

[١٩٤٥ - ١٩٧١]



الدكتور / جمال زكريا قاسم

تاريخ الخليج العربي

(٤)

دار الفكر العربي

تاريخ الخليج العربي

الحديث والمعاصر



المجلد الرابع

تطور الأوضاع السياسية والاقتصادية
لإمارات الخليج العربية ووصولها إلى الاستقلال

١٩٤٥ - ١٩٧١

الدكتور

جمال زكريا قاسم

أستاذ التاريخ الحديث
كلية الآداب - جامعة عين شمس

مكتبة مدرسة معهد البحوث والدراسات ١٤١٧ هـ / ١٩٩٦ م
الرقم المسلسل ٩٥٢٣
رقم الكتاب ٤٦٢٢
ملف رقم الطبع والنشر ٩٧/١٤/١٦
دار الفكر العربي

الإدارة : ٩٤ شارع عباس العقاد - مدينة نصر

ت : ٢٧٥٢٩٨٤ - ٢٧٥٢٧٩٤

تقديم

بقلم الأستاذ الدكتور

أحمد عزت عبد الكريم

رئيس الجمعية المصرية للدراسات التاريخية سابقا

اعتاد الصديق الدكتور جمال زكريا قاسم - مؤلف هذا الكتاب - أن يقدم إلى بين الحين والآخر ما يكتبه من مؤلفات لأقدم لكل منها ببضع كلمات، أعرف فيها بالكتاب وصاحبه، وكان يلح في ذلك، ولا أعرف إن كان ذلك منه بحكم الوفاء أو الاستبشار أو جرى مجرى العادة! ولكني أعرف أني - في الواقع - لم أكن في كل مرة بحاجة إلى الإلحاح منه، وأذكر أني كنت أقوم بما يريده مني - وهو تقديم كتبه - عن نفس طيبة راضية، فأنا معجب بهذا اللون من الوفاء (العلمي) من التلميذ لأستاذه، حريص على تنميته، وليس أقدر على تنميته من أن يكون متبادلا بين الأستاذ وتلاميذه، وما أشد حاجتنا - هذه الأيام - إلى تمكين أواصر الوفاء بين الناس!

والصديق جمال زكريا قاسم مثال مشرق لهذه الخصلة الحميدة، لا أقصد مجرد وفاء التلميذ لأستاذه، ولكني أقصد أيضا وفاء للعلم وللبحث بأوسع معاني الوفاء، من حب وبذل وتضحية وانكباب، وما أشد إعجابي بهذا النفر من الباحثين الذين أمضوا أحلى سنوات عمرهم - وهي سنو الشباب - وأخذوا يتجاوزونها إلى سنوات الكهولة الناصجة، وهم في محراب العلم عاكفون، لا يأخذون من أسباب الشباب إلا بقدر!

وحين أقبل صاحبي يحمل إلى تجارب كتابه هذا ويطلب إلى - كعادته - كلمة التقديم، رحت أحاوره وأداوره، لاتهربا مما يطلب، ولكنها - في الحقيقة - محاولة لإخفاء حقيقة شعوري بالإعجاب لهذا الوفاء الملح للأستاذية وللعلم، رحت أحاول إقناعه بأنه - بعد هذه الصحبة الطويلة لتاريخ الخليج العربي في



العصر الحديث، وبعد هذه الكتب والبحوث الكثيرة التي أصدرها وغطى بها هذا التاريخ من مطالعه إلى أيامنا هذه - لم يعد بحاجة إلى من يقدمه أو يقدم ثمرة عمله إلى القارئ، ولكنى كنت أعلم أن هذا وغيره لن يصرفه عما يريد فقد ملك عليه الوفاء نفسه، وأنا رجل أعتر بالوفاء المتبادل وأحرص عليه. لهذا أقبلت على تسطير هذه الكلمة، بنفس طيبة راضية، كما فعلت في المرات السابقة التي قدمت بها مؤلفات الدكتور جمال زكريا قاسم.

ولا أخفى على القارئ أنى رجعت إلى الكلمة التي قدمت بها لكتابه الأخير الذى أصدره الدكتور جمال فى العام الماضى عن تاريخ الخليج بين عامى ١٩١٤ و ١٩٤٥ فوجدتني وقد رحلت فى نهاية هذه الكلمة استحث الصديق المؤلف على المضى فى تسبع تاريخ هذه المنطقة العربية الهامة حتى أيامنا هذه أو قريباً منها. وكنت أعلم أن جمال ليس بحاجة إلى من يستحثه على المضى فى هذا الجهد العلمى الذى أفرغ له نفسه منذ صدر شبابه، وكنت أعلم أن جمال دائم العمل فى جمع مواد البحث ورصد الأحداث والتأمل فيها، تمهيداً للدرس والكتابة. ولهذا فمن الإنصاف للمؤلف أن ننوه بأن هذا الكتاب الضخم الذى يراه القارئ بين يديه، بعد عام ونصف تقريبا من صدور الكتاب الأخير، ليس إلا ثمرة جهد طويل ظل المؤلف دءوبا عليه، يجمع ويرصد ويتأمل. حتى إذا دعاه معهد البحوث والدراسات العربية إلى أن يحاضر طلاب التاريخ فيه فى بعض مسائل التاريخ المعاصر للخليج العربى، واثمة الفرصة ليعكف على ما جمع ورصد ليجمع شتاتها وينسق بينها ويحاضر فى خطوطها واتجاهاتها العريضة، وكان المعهد موفقاً حين منح الدكتور جمال قاسم الفرصة ليتخذ من محاضراته أساساً يقيم عليه هذا الكتاب الضخم الذى يسعدنى أن أقدم له بهذه الكلمة الموجزة. وسعادتى اليوم لا ترجع فقط إلى ما أشرت إليه من حرصى على الوفاء المتبادل، ولكنها ترجع كذلك إلى أن الفرصة قد واثنتى لاكتب هذه الكلمة عن «الخليج» فى عهده الجديد، وهو يشق طريقه إلى التحرر والحكم الوطنى المستقل والاتحاد والدخول فى خضم الحياة العربية الراهنة بحلونها ومرها.

وكم كان يشق على نفوسنا أن نكتب عن عصور ليس فيها إلا
السيطرة الأجنبية والاستغلال والتحكم والمنافسة بين القوى الكبرى في سبيل هذا
كله، وها نحن نكتب اليوم وقد تبدلت الصورة، فارتفعت رايات الاستقلال وتحقق
قدر من الاتحاد، وبهتت - وليتنا نستطيع أن نقول انمحت - معالم الصورة القديمة.
ولكن - مهما يكن من شيء - فقد استقام الطريق أمام شعوب الخليج ووضحت
معالمه، ليمضوا عليه إلى حيث يأخذون مكانهم بين أبناء العروبة، فيزيدونها،
ويزدادون بها قوة ومنعة.

حقق الله الآمال،

أحمد عزت عبد الكريم

منشئة البكري

١٩٧٤/٦/١٢ م



تقديم المؤلف

الكتاب الذى بين يدى القارئ الآن ما هو إلا استكمال لدراسات سابقة وضعناها عن الخليج العربى، وقد حرصنا فيها على دراسة فترات زمنية بعينها من تاريخ الخليج العربى، بمعنى أننا كلما انتهينا من فترة انتقلنا إلى الفترة التالية لها.

غير أنى أعترف بأننى قد ترددت كثيرا حينما أن لى دراسة الفترة المعاصرة من تاريخ الخليج. ولعل مبعث هذا التردد قرب هذه الفترة وما قد يتعرض له الدارس من قصور وأحيانا من حساسيات.

والعقبة الثانية التى كان على أن أواجهها هى ما يفرض عادة من حظر على تداول الوثائق لفترة زمنية قد تمتد إلى ما لا يقل عن ثلاثين عاما. . . ومع ذلك فأعتقد أن القارئ يتفق معى أنه لا معنى أن ننتظر ثلاثين عاما أو أكثر دون أن نوضع دراسات تاريخية علمية لمنطقة أصبحت من الأهمية السياسية والاقتصادية بمكان فى المجالين العربى والعالمى، فضلا عن أن الوثائق لم يعد ما كان لها فى الماضى من (مهابة)؛ ولست أعنى بذلك التقليل من أهمية الوثيقة وإنما أقصد أن أشير هنا إلى أنه لم يعد لكثير من الوثائق سريتها فى الوقت الحاضر، ولعل ذلك يرجع إلى ما تفرضه الرقابة الشعبية والبرلمانية فى كثير من الدول من مبادئ ديمقراطية تدفع بحكوماتها إلى الإعلان عن سياستها ونشر وثائقها، هذا بالإضافة إلى ضغوط الرأى العام والصحافة فيها. وعلى المستوى الدولى فلا شك أن ظهور الأمم المتحدة وما يفرضه ميثاقها من عدم سرية المعاهدات والنص على ضرورة تسجيلها، كل تلك العوامل أصبحت تجرد الوثيقة من السرية التى كانت تتمتع بها من قبل.

وهكذا أتيج لنا أن نستفيد إلى حد كبير فى وضع هذا الكتاب من الوثائق الخاصة بالأمم المتحدة عن الكويت والبحرين ومسقط وعمان بسبب انغماس الأمم المتحدة فى كثير من المشكلات التى واجهتها كل منها، مثال ذلك الادعاءات العراقية فى الكويت، والإيرانية فى البحرين، وتصعد العلاقات بين سلطنة مسقط وإمارة عمان، وما سببته الثورات العمانية بين عامى ١٩٥٧ و ١٩٥٩ من قيام الأمم المتحدة بالنظر فيما عرف بالقضية العمانية.



كذلك اهتممنا بالرجوع إلى الوثائق التي نشرتها الحكومة السعودية حول مشكلة البورمي، ومنارعات الحدود بينها وبين مشيخات الساحل العماني والتي قدمت إلى هيئة التحكيم الدولية، كما أفدنا أيضا من الوثائق المضادة التي قدمتها حكومة المملكة المتحدة إلى هيئة التحكيم ذاتها باعتبارها الممثلة لمصالح أبوظبي والموكلة من قبل سلطان مسقط في هذه المنازعات.

وليس من شك في أن الزيارة العلمية التي قمنا بها إلى إمارات الخليج العربي في عام ١٩٦٩ قد أمدتنا بالكثير من الإحساسات الوجدانية، فمن المؤكد أن استنشاق جو المنطقة كان له أثر كبير في كتابتنا وخاصة أن هذه الزيارة جاءت في فترة حرجة للغاية كان يمر بها الخليج العربي، وهي الفترة التي أعقبت إعلان بريطانيا لسياستها الخاصة بالانسحاب، وما كان يصطرع في المنطقة من تيارات سياسية واقتصادية على المستويات المحلية والعربية والعالمية. كذلك أفادت السنوات الثلاث التي قضيناها في الكويت للتدريس في جامعتها في إتاحة الفرصة للاطلاع على كثير من النشرات والتقارير التي صدرت عن حكومات الخليج، وكذلك التقارير التي كان يصدرها مكتب التطوير البريطاني في دبي، بالإضافة إلى الوثائق التي نشرت حول مباحثات اتحاد الإمارات العربية في الخليج العربي. كما حرصنا على الرجوع إلى تقارير الجامعة العربية وعلاقتها بإمارات الخليج العربي.

ومن الأهمية أن أشير هنا إلى أن الدوريات العربية والأجنبية قد أمدت هذه الدراسة بمادة وفيرة، وإن كانت الضرورة العلمية قد تطلبت منا الوقوف وقفات متأنية بسبب تنوعها من ناحية، وبحكم ما تعبر عنه من اتجاهات أيديولوجية متباينة من ناحية أخرى، مما يستدعي بالضرورة إعمال الذهن وعدم الانسياق وراء ما تفرضه الصراعات الأيديولوجية عادة من مغالطات أو مهاترات.

وفي الفترة المتقدمة من الدراسة كان اعتمادنا على الوثائق البريطانية، وخاصة وثائق حكومة الهند التي كانت أكثر سخاء في التجاوز إلى حد ما عن الفترة الزمنية المفروضة على حظر تداول وثائقها من وزارة الخارجية البريطانية الأكثر تشدداً.

وإني لأرجو أن يسد هذا الكتاب ثغرة في المكتبة العربية، وأن يسלט أضواء على موضوعات يمكن أن ينفذ منها الباحثون إلى آفاق جديدة.

وإذا كان قد قدر لنا أن نعالج هذه الدراسة في إطار وحدات سياسية منفصلة على نحو ما اتبعناه في دراسائنا السابقة لتاريخ الخليج العربي - وهو أمر كان محتملاً نتيجة لأوضاع التجزئة والتفكك التي كانت تعيشها المنطقة - فلعل الدراسات القادمة عن تاريخ الخليج العربي التي سيتناولها مؤرخو المستقبل تأتي بصورة شاملة وفي معالجة كلية للأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية لهذه المنطقة العزيزة من وطننا العربي، وهو أمر نرجوه وندعو إليه.

ولا يسعني أولاً وأخيراً إلا أن أتوجه بخالص الوفاء إلى ذكرى أستاذي الكبير المرحوم الدكتور أحمد عزت عبد الكريم الذي حباني بتشجيعاته المستمرة وتوجيهاته السديدة. كذلك أقدم شكري إلى معهد البحوث والدراسات العربية الذي كان قد تفضل بدعوتي لإلقاء سلسلة من المحاضرات عن قضايا الخليج العربي مما يتفق وموضوع هذا الكتاب.

والله ولي التوفيق،

مصر الجديدة

٩ يولية ١٩٩٦

جمال زكريا قاسم

مقدمة

تطور الأوضاع السياسية في الخليج العربي

خلال الحرب العالمية الثانية وفي أعقابها

الوجود الأمريكي في الخليج العربي - مظاهره
العسكرية والاقتصادية - اتفاقية طهران ١٩٥١ - مبدأ
أيزنهاور ١٩٥٧ - تطور السياسة البريطانية في الخليج - ازدياد
أهمية الخليج الاقتصادية - التحديات التي واجهتها بريطانيا -
تيار القومية العربية وانسيابه إلى الخليج - انسحاب بريطانيا
وظهور دول الخليج المستقلة.



كان للحرب العالمية الثانية والسنوات التي أعقبها أثر كبير في تطور الأوضاع السياسية والاقتصادية في الخليج العربي. ولعل أول ما يستلفت نظرنا ما أبرزته الوثائق الألمانية التي كشفت في محاكمات نورمبرج عن محاولة جرت في خلال السنوات الأولى من الحرب العالمية الثانية وعلى وجه التحديد في نهاية عام ١٩٤٠ لتقسيم مناطق النفوذ بين دول المحور والاتحاد السوفيتي، حيث طالب السوفيت أن تمتد منطقة نفوذهم عبر إيران حتى الخليج العربي، وعلى الرغم من أنه لم يترتب على هذه المحاولة أي أثر إيجابي حيث إنها لم تتعد تبادل الرأي بين مولوتوف وزير خارجية الاتحاد السوفيتي ورومنكوب السفير الألماني في موسكو، إلا أنها تسجل مع ذلك بداية تطلع الاتحاد السوفيتي إلى موارد النفط وبالتالي



السيطرة على المناطق الواقعة جنوباً من باكور وباطوم في اتجاه الخليج العربي^(١). ولم تلبث أن تكررت هذه المحاولة في العام التالي حينما اشترط مولوتوف عند اجتماعه بهتلر في مارس ١٩٤١ على أن تطلق يد موسكو في العراق وإيران وأن تستولى على جزء من المناطق الشرقية للسعودية بهدف تأمين الإشراف السوفيتي على كل من الخليج العربي وخليج عدن^(٢).

ومن المعروف أن التحالف العسكري الألماني الروسي لم يكن تحالفاً مطمئناً منذ البداية إذ لم يلبث أن تعرض الاتحاد السوفيتي لهجوم ألماني في يونيو عام ١٩٤١ مما دفع به إلى الاعتماد على دول الحلفاء. وبدخول الولايات المتحدة الأمريكية الحرب أخذ الخليج العربي يكتسب أهمية استراتيجية بعيدة المدى إذ أصبح من أيسر سبل الاتصال بين الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الأمريكية عبر إيران نظراً إلى أن الطريق البحري القصير الذي يوصل بين الاتحاد السوفيتي وحلفائه في الغرب في بحر الشمال كان واقعاً تحت سيطرة الغواصات الألمانية^(٣).

وهكذا وجدت الولايات المتحدة نفسها مرتبطة شيئاً فشيئاً في الشئون العسكرية للخليج العربي، ووضح ذلك عندما تولى الجنرال الأمريكي كونيوللي الإشراف على مصالح الحلفاء في الخليج العربي في أكتوبر ١٩٤٢^(٤). وحول ذلك الوقت أعلن الرئيس الأمريكي روزفلت - دون استشارة الكونغرس - بأن جيش الولايات المتحدة الأمريكية سيرفع عن كاهل بريطانيا مسؤولية نقل المؤن والمعدات إلى الاتحاد السوفيتي التي بدأت تنهمر بالفعل على الاتحاد السوفيتي^(٥).

ولما كان موقف الحكومة الإيرانية غير واضح خلال هذه المرحلة من الحرب فقد اشتركت إنجلترا مع الاتحاد السوفيتي في حملة عسكرية لاحتلال إيران وإخضاع أراضيها لمطالبات الحلفاء العسكرية، ومن أهم المشروعات التي وضعت

(١) Laquer, Walter, The Struggle for the Middle East p. 113 See also Churchill, The Second World War Vol. 11 p. 520.

(٢) بنواميشان: عبدالعزيز ص ٢٧٦.

(٣) جمال ذكريا قاسم: الخليج العربي دراسة لتاريخ الإمارات العربية ١٩١٤ - ١٩٤٥، ص ٤٣.

(٤) بنواميشان: مصدر سبق ذكره ص ٢٧٥.

(٥) قدرى قلنجي: الخليج العربي ص ص ٥٢٢ - ٥٢٣.

فى ذلك الوقت مشروع إنشاء خط حديدى مزدوج من الساحل الشرقى للخليج حتى الاراضى التابعة للاتحاد السوفيتى عبر الهضبة الإيرانية استخدمت فى إنشائه الإمكانيات الضخمة للولايات المتحدة الأمريكية .

وهكذا يمكن القول بأن الحرب العالمية الثانية أوجدت وضعاً جديداً فى منطقة الخليج العربى بحيث لم يعد لبريطانيا الدور المؤثر الوحيد إذ بدأت الولايات المتحدة الأمريكية تشاركها فى هذا الدور^(١) . هذا بالإضافة إلى تطور الدور الاقتصادى الذى أخذت الولايات المتحدة تلعبه فى المنطقة . حقيقة أن الولايات المتحدة كان لها ثقل اقتصادى كبير فى السنوات السابقة للحرب العالمية الثانية نتيجة حصولها على امتيازات النفط فى الإحساء ومشاركتها فى امتياز البحرين فى عام ١٩٣٣ ، إلا أن الولايات المتحدة قصرت اهتماماتها بالمنطقة - قبل الحرب - على الاستثمارات البترولية التى قامت بها شركة استاندارد أويل أوف كاليفورنيا أو غيرها من الشركات الأمريكية ، حتى أن الولايات المتحدة كانت لا تجد حرجاً فى الاعتراف بالموقف المسيطر والمتفوق لبريطانيا فى المنطقة والذى تحصلت عليه منذ نهاية القرن الثامن عشر^(٢) ، وحتى حينما دخلت الولايات المتحدة الأمريكية فى معاملات سياسية مع عبد العزيز بن سعود - مؤسس المملكة العربية السعودية - كانت تفضل أن تتم هذه المعاملات عن طريق السفارة البريطانية فى جدة إذ إن الولايات المتحدة لم تنشئ تمثيلاً دبلوماسياً خاصاً بها مع المملكة العربية السعودية حتى عام ١٩٤١ ، هذا على الرغم من أن عبد العزيز بن سعود أخذ يتمتع بعلاقات خارجية على أثر توقيع اتفاقية جدة بينه وبين الحكومة البريطانية منذ عام ١٩٢٧ ، ثم ما تبع ذلك من إعلان قيام المملكة العربية السعودية فى عام ١٩٣٢ .

وقد أدت ظروف الحرب العالمية الثانية إلى تأثير اقتصادى سلبى على الإمارات العربية المنتجة للنفط بسبب توقف إنتاجها ، وعانى ابن سعود بصفة خاصة من أزمات اقتصادية عنيفة على أثر انقطاع مواسم الحج وتوقف أعمال شركة النفط العربية الأمريكية ، ولم تجد المساعدات البريطانية المحدودة أو المدفوعات

(١) صلاح العقاد : معالم التغيير فى دول الخليج العربى ص ١٤٢ - ١٤٣ .

(٢) لمزيد من التفاصيل عن سياسة أمريكا فى الشرق الأوسط يمكن الرجوع إلى جون باتو : الموقف الأمريكى

تجاه العالم العربى ص ٦ وما بعدها .



السابقة لشركة ستاندارد أويل أوف كاليفورنيا والتي كانت متوقفة على وضع الشركة المالي والتجاري - الذي أخذ بدوره يعاني من تأزم مالي شديد - في علاج الوضع الاقتصادي المتدهور الذي كانت تعاني منه السعودية.

ونتيجة لذلك أخذ ابن سعود يلقي بثقله السياسي ونفوذه الأدبي في العالم العربي تجاه الشقة البريطانية رغم احتفاظه من الناحية الرسمية بوضعه المحايد في الحرب. وفي عام ١٩٤١ أغريت شركة ستاندارد للحكومة الأمريكية عن قلقها خوفاً من تغلب النفوذ البريطاني وما قد يؤدي إليه ذلك من إضرار بليغ بمصالحها المستقبلية في المنطقة إذ إن استمرار احتياج ابن سعود للمساعدات البريطانية قد يؤدي إلى تحويل بلاده إلى وضع المحمية البريطانية وما يمكن أن يترتب على ذلك من وضع امتيازات النفط الأمريكية تحت السيطرة البريطانية المباشرة^(١). وحول ذلك الوقت لم تكن الولايات المتحدة الأمريكية تحيد وسيلة لمد قانون الإعارة والتأجير Lend-Lease أو أي نوع آخر من المساعدات المالية إلى السعودية لمنعها من الوقوع تحت السيطرة البريطانية، وكل ما فعلته هو أنها طلبت من الحكومة البريطانية أن تخصص نسبة من حصيلتها المالية من قانون الإعارة والتأجير التي كانت تسلمها من الولايات المتحدة الأمريكية لمواجهة متطلبات السعودية. وترتب على ذلك ارتفاع موارد ابن سعود من المساعدات التي كانت تصله من بريطانيا من ١٠٠,٠٠٠ جنيه إسترليني في عام ١٩٤١ إلى مليون جنيه في العام التالي ثم إلى ثلاثة ملايين في العام الذي يليه. وحتى يمكن لبريطانيا الاستفادة من هذه المساعدات وضعت خطة من شأنها إقامة بنك مركزي في السعودية تمهيدا لجعلها منطقة من مناطق الإسترليني وبطبيعة الحال خشي الأمريكيون من أن يشغل الإنجليز الأموال الأمريكية لتأكيد نفوذهم في السعودية وما قد يؤدي إليه ذلك من إضرار بالمصالح الأمريكية في المنطقة^(٢). ولذلك تبنت الولايات المتحدة الأمريكية منذ عام ١٩٤٣ موضوع الدفاع عن السعودية باعتبارها مسألة حيوية^(٣). ووافق الكونغرس الأمريكي

(١) جمال زكريا قاسم: الخليج العربي ١٩١٤ - ١٩٤٥ ص ٤٤.

(٢) Marlowe, John, The Persian Gulf in the 20th Century PP. 130 - 132.

(٣) هارفي أوكونور : الأزمة العالمية في النفط ص ٢٩٩.

على أن يمتد قانون الإعارة والتأجير مباشرة من الخزنة الأمريكية إلى السعودية دون وساطة بريطانيا، ولا شك أن هذا القرار الذي اتخذته الحكومة الأمريكية إنما يحدد بداية النفوذ الأمريكي بشكله السافر على الخليج العربي^(١).

وفي خلال السنوات الأخيرة من الحرب العالمية الثانية استأنفت شركات النفط الأمريكية أعمالها وهو أمر أنعش السعودية كثيرا في الوقت الذي استمر فيه توقف عمليات الإنتاج في كل من الكويت والبحرين، وإذا ما قورن الإنتاج المركز في حقول النفط في المقاطعات الشرقية من السعودية بالتوقف التام في إنتاج النفط في إمارات الخليج العربي يمكن أن تتضح لنا أسباب الاستياء الذي بدأ يظهر في هذه الإمارات حتى لقد كان هناك ما يرجح أن الأمريكيين كانوا يتعمدون إثارة هذا الاستياء بهدف إضعاف النفوذ الإنجليزي والتمهيد للنفوذ الأمريكي أو على الأقل الوصول إلى مشاركة أفضل مع بريطانيا في شركات نفط الكويت والبحرين أو غيرها من الشركات^(٢).

وعند نهاية الحرب في أوروبا أخذ الحلفاء يعدون العدة لتقل قواتهم إلى الشرق الأقصى لتابعة الحرب التي كانت لا تزال دائرة مع اليابان، واحتاجوا بصدد ذلك إلى قاعدة جوية كبيرة في منتصف الطريق، ووقع اختيار العسكريين الأمريكيين على الظهران الواقعة على مقربة من آبار النفط في السعودية، ونصت الاتفاقية المبدئية بين الولايات المتحدة الأمريكية والسعودية على إنشاء قاعدة جوية وأن تكون على مسافة خمسة أميال من المينى الرئيسى لشركة أرامكو، وأن تكون قادرة على إيواء أكبر أنواع الطائرات حجما. والجدير بالذكر أن إنشاء هذه القاعدة الجوية الأمريكية صادف اعتراضا شديدا من جانب بريطانيا، وعلى أى حال فما كاد يبدأ العمل فى إنشاء هذه القاعدة الجوية الكبيرة حتى انتهت حرب اليابان فجأة ولذلك لم تهتم الولايات المتحدة الأمريكية بتطويرها وإن كانت قد حرصت فى نفس الوقت على تجديد إيجارها من السعودية كل ستة أشهر، على الرغم من أن الولايات المتحدة الأمريكية صادفت عدم تجاوب من السعودية وخاصة بعد عام

(١) Marlowe, op. cit., P. 132.

(٢) جمال زكريا قاسم : مصدر سبق ذكره ص ٤٥.



١٩٤٨؛ ولعل ذلك كان نتيجة للحرب الفلسطينية في عام ١٩٤٨^(١). ولكن على أثر احتدام الحرب الباردة بين العسكريين الأمريكي والسوفيتي ووقوع الصراع المسلح في كوريا صارت الحاجة ملحة إلى القاعدة، ولعل ما دفع الولايات المتحدة الأمريكية إلى إعادة الاهتمام بها عاملان رئيسيان :

أولهما : ما أعلنه الرئيس الأمريكي ترومان أمام الكونغرس في مارس ١٩٤٧ من أن بريطانيا لم تعد في وضع يمكنها من تحمل النفقات العسكرية في الشرق الأوسط وأن الولايات المتحدة أخذت على عاتقها أن تقوم بالمسؤوليات التي كانت لبريطانيا في شرقي البحر المتوسط.

وثانيهما : ما عرضه العسكريون السوفيت في المؤتمر الذي عقدته هيئة أركان حرب السوفيتية العليا في نوفمبر ١٩٤٨، وحضره أعضاء المكتب السياسي للحزب الشيوعي، من خطة شاملة لعمليات عسكرية تتضمن شن هجوم صاعق على الخليج العربي، وبذلك ازداد الأمريكيون اقتناعاً بأهمية المنطقة وأدركوا أن الخليج لم يعد مجالا للنفط فحسب بل أصبح يشكل القاعدة الكبرى التي يمكن أن ينطلق منها هجوم جوي ضد منابع النفط السوفيتي في بأكو وباطوم^(٢).

وبناء على هذه الظروف عقد اتفاق رسمي متكامل بين السعودية والولايات المتحدة الأمريكية في ١٨ يونية ١٩٥١^(٣). وينص الاتفاق على تنظيم استخدام القاعدة مقابل معونة أمريكية خصصت لتسليح الجيش السعودي وتدريبه ومتضمنة الامتيازات التي يتمتع بها الجنود الأمريكيون المربطون داخل القاعدة، ويحدد الاتفاق مدة الإيجار خمس سنوات قابلة للتجديد. وربما يعزى نجاح الولايات المتحدة الأمريكية في توقيع هذه الاتفاقية - كما يرى هيرويتز - إلى اتفاقية مناصفة الأرباح بين أرامكو والسعودية والتي وقعت في ديسمبر ١٩٥٠ أي قبل عقد اتفاقية الظهران بعدة أشهر، وما ترتب عليها من تدفق الأموال على السعودية بصورة لم تعرفها من قبل، وبالتالي فإن مبدأ مناصفة الأرباح كان ثمة نجاح الأمريكيين في

(١) Hurewitz, Diplomacy in the Near and Middle East vol. 2 pp. 323 - 324.

(٢) بنواميشان : عبدالعزيز من ٢٧٦ - ٢٧٧.

(٣) Hurewitz, op. cit. vol. II Doc. No. 96 pp. 323 - 324 See Air base agreement between Saudi Arabia & the United States 18th June, 1951.

السيطرة على قاعدة الظهران، غير أننا نعتقد أن مبدأ المناصفة كان في طريقه لكي يكون مبدأ عاماً لدى الدول المتسجعة للنفط في الشرق الأوسط، بل إن فنزويلا سبقت هذه الدول في الوصول إلى ذلك المبدأ.

ومما يذكر أن اتفاقية الظهران جددت في عام ١٩٥٧ لقاء مبلغ كبير من المال وكان ذلك في خلال زيارة الملك سعود للولايات المتحدة الأمريكية في أعقاب إعلان مبدأ أيزنهاور الخاص بنظرية الفراغ وقبول السعودية لذلك المبدأ حيث امتد أجل الاتفاقية إلى خمس سنوات أخرى، أي إلى عام ١٩٦٢^(١)، وأصبح من المسلم به أن تستخدم قاعدة الظهران الأمريكية كما تستخدم القواعد البريطانية في عدن والبحرين وغيرها من قواعد الشرق الأوسط لمواجهة أي قلب في النظام قد تتعرض له إحدى دول أو إمارات الخليج العربي^(٢).

ويعتبر مبدأ أيزنهاور في عام ١٩٥٧ نقطة تحول هامة في السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط بعدما أسفر فشل العدوان الثلاثي على مصر في عام ١٩٥٦ عن تدهور مركز بريطانيا في الشرق الأوسط وبالتالي عدم مقدرتها على القيام بالدور الذي كانت تقوم به، وتحملت الولايات المتحدة على عاتقها بشكل سافر مواجهة السوفيت والدفاع عن الشرق الأوسط ضد ما عبرت عنه بخطر الشيوعية الدولية. على أنه عند نهاية السنوات الخمس لعقد اتفاقية تمديد اتفاقية الظهران في عام ١٩٦٢ كانت المفاهيم الإستراتيجية قد تغيرت إذ لم تعد الدول الكبرى تعتمد على القواعد العسكرية التقليدية، وخاصة إذا كانت هذه القواعد محل انتقاد من الرأي العام المحلي؛ ومن ثم أثرت الولايات المتحدة تصفية قاعدة الظهران حول نهاية ذلك العام^(٣).

وهكذا يمكن أن نقرر أن الحرب العالمية الثانية والسنوات التي أعقبتها تسجل نهاية لعهد قديم وبداية لعهد جديد في تاريخ الخليج العربي. ولعل من أبرز سمات المرحلة الجديدة هي ظهور الولايات المتحدة الأمريكية كعامل مؤثر في المنطقة إذ استطاعت تحت غطاء الحرب أن تؤكد نفوذها في السعودية، وتحت

(١) Campbell, John, Defense of the Middle East - Problems of American Policy p. 283.

(٢) Woodhouse, C. M., Britain and the Middle East p. 37.

(٣) صلاح العقاد: معالم التغيير لدى دول الخليج العربي ص ١٤٣.



غطاء مواجهة الاتحاد السوفيتي أن تتغلغل في إيران ومنطقة الخليج اقتصاديا وإستراتيجيا، وعلى الجانب الآخر يقف الاتحاد السوفيتي معارضا لكل من بريطانيا والولايات المتحدة مستهدفا الوصول إلى مياه الخليج الدافئة وموارد النفط الغنية^(١).

وعلى الرغم من المنافسات التي تعرضت لها بريطانيا من قبل الولايات المتحدة الأمريكية على وجه خاص فإن بريطانيا لم تنازل عن سيطرتها تماما، ومع أن استقلال الهند وباكستان في عام ١٩٤٧ قضى على أهمية الخليج الكلاسيكية بالنسبة لبريطانيا باعتباره خط دفاع أماميا بالنسبة لإمبراطوريتها السابقة في الهند^(٢)، إلا أن الخليج العربي لم يلبث أن أصبح يحتل مكانة اقتصادية بعيدة المدى لبريطانيا ولدول غرب أوروبا بصفة عامة، وقد اكتسب الخليج هذه المكانة الاقتصادية والإستراتيجية الجديدة باكتشاف النفط وتصديره على نطاق واسع في الخمسينيات^(٣)، وأصبح الهدف الرئيسي للوجود الاستعماري في الخليج تأمين استغلال الثروة البترولية لصالح الشركات الغربية، ومن المعروف أن الخليج يشكل ٧٥٪ من استهلاك أوروبا من النفط، كما أن الولايات المتحدة الأمريكية تستورد جزءا كبيرا من احتياجاتها من النفط كي تحافظ على معدل الاحتياطي الخاص بها داخل أراضيها^(٤)، كما أنه أقل سعرا من أي نفط يمكن أن يستورد من أية جهة أخرى، والأهم من ذلك أن الأموال التي تدفع لشراء نفط الخليج تعاد إلى الدول الغربية في صورة بيع بضائعها أو نوضع كمرصيد لها في منطقة الإسترليني، وهذا يعني أن استهلاك النفط وشراءه من قبل الغرب لا يؤثر على ميزان مدفوعاتها^(٥).

وبالإضافة إلى تحول دور بريطانيا في الخليج من حماية الهند إلى حماية موارد النفط التي تعتمد عليها بريطانيا وخلفاؤها من دول الأطلنطي - وخاصة في

(١) جمال زكريا قاسم: الخليج العربي ١٩١٢ - ١٩١٥ من ص ٤٤ - ٤٦.

(٢) Marlowe, op. cit., pp. 139 - 140.

(٣) Laquer, op. cit., p. 112.

(٤) الاتحاد الوطني لطلبة الكويت: ماذا يجري في خليجنا العربي من ص ٦ - ٧.

(٥) Center of Strategic & International Studies, The Gulf, Implications of British Withdrawal p. 9.

العقدين التاليين من نهاية الحرب العالمية الثانية - فإن الخليج العربي استمر يحتل أهميته الإستراتيجية باعتباره طريقاً للمواصلات العالمية بين الشرق الأوسط ودول شرق إفريقيا وآسيا وأستراليا^(١).

ومما تجدر الإشارة إليه أنه قد استتبع اكتشاف النفط انعكاسات بعيدة المدى، وخاصة بالنسبة للإمارات التي كانت أسبق إلى كشف واستغلال موارد النفط كالبحرين والكويت مما كان له تأثير على التطورات الإدارية والسياسية، بعكس الإمارات الأخرى التي اكتشف فيها النفط مؤخراً والتي استمرت فيها الحياة بدائية والعلاقات القبلية هي السائدة، كما لم يستطع تيار القومية العربية أن ينساب إلى هذه الإمارات كما انساب في البحرين والكويت بسبب سياسة العزلة التي فرضتها بريطانيا على هذه الإمارات الأقل تطوراً والتي كانت أكثر خضوعاً للسيطرة البريطانية المباشرة^(٢).

ولعل ما يوضح الاهتمام الجديد الذي أخذت توليه السياسة البريطانية للخليج العربي ما حدث خلال الحرب العالمية الثانية حينما قررت الحكومة البريطانية نقل المقيمة التابعة لها من بوشهر على الساحل الشرقي للخليج، إلى البحرين مما ينهض دليلاً على تحول الأهمية إلى الساحل العربي للخليج، ولكن بسبب ظروف الحرب تأخر نقل المقيمة البريطانية حتى عام ١٩٤٦، وبالتالي وضعت النهاية للمقيمة البريطانية في بوشهر التي أدارت شؤون الخليج العربي في خلال ما يقرب من مائة وخمسين عاماً، حيث سلمت الدار التي كانت تشغلها للسلطات الإيرانية، واكتفت بريطانيا بإبقاء نيابة قنصلية لم تلبث أن اختفت بعد عدة سنوات حينما أرغمت السلطات الإيرانية الإنجليز على إيقاف جميع نشاطاتهم السياسية والقنصلية عقب حركة الدكتور مصدق في عام ١٩٥١^(٣).

ولم يكد يمضي عام واحد على نقل المقيمة البريطانية إلى البحرين حتى صدر قانون استقلال الهند والباكستان وقرر الإنجليز سحب قواتهم العسكرية من الهند وأصبحت المقيمة البريطانية في البحرين تدار مباشرة من قبل وزارة الخارجية بلندن ابتداءً من إبريل ١٩٤٧ بعد أن فقدت حكومة الهند صلاحيتها التي كانت

Ibid., See Comment by Huerwitz p. 18. (١)

Campbel, op. cit., p. 283. (٢)

Gillian King, Imperial Outpost-Aden. See British Interests & Treaty Obligations (٣) p.24.



تتمتع بها، بل إن حكومة الهند لم تلبث أن ألغيت^(١)، حيث حلت محلها وزارة أخذت اسماً جديداً وهي وزارة العلاقات الخارجية لدول الكومنولث^(٢). وعلى أي حال فقد انتقل الإشراف على شئون الخليج من وزارة الهند إلى وزارة الخارجية البريطانية التي ورثت علاقة وزارة الهند بالمنطقة وبوجه خاص المعاهدات التي سبق أن عقدها حكومة الهند مع إمارات الخليج العربي، وبالتالي أصبح لوزارة الخارجية البريطانية صلاحيات إلغاء هذه المعاهدات أو استبدالها بمعاهدات أخرى. حدث ذلك بالنسبة للكويت في عام ١٩٦١ وكذلك بالنسبة للبحرين وقطر وللدولة الإمارات العربية المتحدة عام ١٩٧١. أما سلطنة مسقط وعمان فقد اختلف وضعها بالنسبة لإمارات الخليج الأخرى التي كانت نتيجة لظروفها الدولية أكثر تبعية لوزارة الخارجية البريطانية. وعلى الرغم من أن حكومة الهند في نهاية القرن التاسع عشر، وخاصة في عهود حكامها العظام من أمثال كيرزون وغيره، قد حرصت على أن تربط السلطنة بمعاهدات حماية تأكيداً لسيطرة حكومة الهند على إمارات الخليج العربي، فقد استمرت وزارة الخارجية على الرغم من ذلك مهتمة بأوضاع السلطنة إلى درجة أن الوكيل السياسي في مسقط كان يخضع لتبعية مزدوجة أي أنه كان يتبع وزارتي الخارجية والهند معا^(٣).

وهكذا يحدد عام ١٩٤٧ تبعية المقيم البريطاني في الخليج إلى وزارة الخارجية البريطانية، وطبقاً لتنظيم وزارة الخارجية منح المقيم البريطاني درجة سفير وظلت المقيمة البريطانية قائمة في البحرين حتى انسحاب بريطانيا من الخليج العربي في نهاية عام ١٩٧١ حيث تبادلت الحكومة البريطانية التمثيل السياسي مع دول الخليج العربية على مستوى السفارات.

(١) Hay, Rupert, The Persian Gulf States p. 18.

(٢) جمال زكريا قاسم: مختارات من وثائق الكويت والخليج العربي، انظر المقدمة.

(٣) حتى عام ١٨٥٨ كانت شركة الهند الشرقية البريطانية هي التي تشرف على شئون الخليج، وذلك منذ بداية علاقتها السياسية به في عام ١٧٩٨، وعلى أثر ثورة الهند في عام ١٨٥٧ وضع تنظيم إداري جديد بمقتضاه أصبحت حكومة بومباي هي المهتمة على شئون الخليج، واستمر الوضع على ذلك حتى حصلت عليها حكومة الهند هذه المسئولية منذ عام ١٨٧٣ حتى عام ١٩٤٧ ثم أصبحت شئون الخليج تدار من قبل وزارة الخارجية البريطانية.

Europa Publications, Middle East & North Africa 1986 - 1996 See The Persian Gulf States, Bahrain, Qatar And Trucial Coast p. 555.

ولمزيد من التفاصيل حول الدوائر البريطانية المعنية بشئون الخليج انظر جمال زكريا قاسم - مختارات من وثائق الكويت والخليج العربي، المقدمة.

أما في الفترة من ١٩٤٧ إلى ١٩٧١ فقد استمر نظام المقيمية قائما كما كان عليه الحال من قبل في الإبقاء على الوكالات السياسية بالنسبة لإمارات الخليج المشمولة بالحماية البريطانية، ومن ذلك الكويت حتى معاهدة الاستقلال في عام ١٩٦١، والبحرين وقطر والإمارات العربية حتى عام ١٩٧١.

أما بالنسبة لمشيخات الساحل العُماني فلم تنشئ وكالة بريطانية في هذه المشيخات وإنما اكتفى بتحويل الوكيل الوطني Native Agent إلى ضابط سياسي. وكان ذلك في خلال الحرب العالمية الثانية ثم ارتفع مركزه إلى رتبة وكيل سياسي في عام ١٩٥٣، وكان مركز إقامته في الشارقة ثم تحولت إقامته منذ عام ١٩٥٤ إلى دبي حيث أنشئت هناك وكالة بريطانية، وكان استبدال الوكيل الوطني بضابط سياسي ثم بوكيل سياسي له اعتبارات خاصة بعد أن ازدادت أهمية مشيخات الساحل العُماني، وبعد أن انتشرت المطارات والقواعد العسكرية البريطانية، ومن ناحية أخرى فقد ثبت للسلطات البريطانية أن الوكلاء الوطنيين كانوا عساة ما يتورطون في صراعات محلية؛ وبالتالي لم تكن التقارير التي يبعثون بها إلى المقيمية البريطانية تبعث على ثقة السلطات البريطانية بهم.

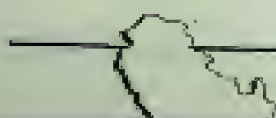
أما عن العلاقات البريطانية بسلطنة مسقط وعمان فقد استمرت تتبع وزارة الخارجية التي يمثلها هناك وكيل سياسي وقنصل عام، وهو يتبع إداريا المقيم السياسي البريطاني في الخليج وساميا وزارة الخارجية البريطانية^(١).

وطبقا لما يذكره المقيم البريطاني السير روبرت هاي Hay في الكتاب الذي أصدره عن إمارات الخليج العربي عقب مغادرته منصب المقيمية البريطانية في البحرين في عام ١٩٥٣، فإن حكام الخليج كانوا يتمتعون باستقلالهم الداخلي التام حيث تكتفى الحكومة البريطانية بممارسة العلاقات الخارجية بالإضافة إلى الشؤون المتعلقة بالطيران المدني والبريد والبرق^(٢).

ولكن ينبغي أن نؤكد هنا أن هذا الاستقلال الداخلي كان من الناحية النظرية أو الشكلية البحتة، فالتعليمات البريطانية كانت تجد دائما طريقها إلى الحكام حتى ما يمس منها شؤون إدارتهم الداخلية، وإن كانت هذه التعليمات لا تحمل طابعا

(١) جيران لندن : عمان منذ عام ١٨٥٦ من ١٧٧.

(٢) Hay, The Persian Gulf States p. 19.



رسميا إذ كانت تقدم عادة في شكل (نصيحة) وفي اجتماعات ودية غير رسمية بهدف تنظيم الإدارة الداخلية وضبط الميزانية^(١)، هذا بالإضافة إلى أن الوكلاء البريطانيين كانوا يمارسون سيادة قضائية على الأجانب والرعايا البريطانيين في المشيخات المهادنة، وإن كانت هذه السيادة القضائية في الإمارات الأكثر تطورا تمارس فقط على الأجانب من غير الرعايا المسلمين في الدول الخارجة عن نطاق الكومنولث البريطاني، أما بالنسبة لسلطنة مسقط وعمان فكانت السيادة القضائية تمارس فقط على الرعايا البريطانيين مع سيادة قضائية محدودة على بعض رعايا الكومنولث وذلك في الحالات التي تشمل رعايا غير تابعين للسلطنة^(٢).

وقد نظمت هذه السيادة القضائية بمقتضى أوامر في المجلس Orders in Council صدرت لكل إمارة من إمارات الخليج، ومن ناحية أخرى حرصت السلطات البريطانية على التدخل بطريقة غير مباشرة في الشؤون الداخلية للإمارات وذلك عن طريق إمداد الحكام بمستشارين وموظفين بريطانيين، ففي البحرين كان يوجد مستشار بريطاني هو شارلس بلجراف Belgrave الذي ظل يشغل منصب المستشارية في البحرين من عام ١٩٢٣ حتى أبعده عن منصبه في عام ١٩٥٧ نتيجة الانتفاضة الوطنية التي حدثت في البحرين في عام ١٩٥٦^(٣)، ومع ذلك فعلى الرغم من أنه أبعده عن منصبه إلا أنه قد استعاض عنه بسكرتير بريطاني، وإن كانت بريطانيا قد حرصت على ألا تتدخل في تعيينه أو إقالته باعتباره موظفا تابعا لحكومة البحرين من الناحية النظرية، ولكن يلاحظ أنه على الرغم من أنه كان يقدم تقاريره مباشرة إلى الحاكم إلا أنه كان يعمل بمثابة ضابط اتصال بين حكومة البحرين وبين الوكيل البريطاني فيها، وخاصة فيما يتعلق بتنظيم الإدارة الحكومية أو رصد الموازنة السنوية التي تقوم بها سكرتارية حكومة البحرين.

أما بالنسبة لإمارة قطر فلم تكن فيها إدارة بمعنى الكلمة قبل عام ١٩٤٩ ولكن منذ ذلك الوقت بدأ يظهر تطور سريع في الإدارة الحكومية وتمت الاستعانة بمستشار اقتصادي بريطاني^(٤).

Ibid. (١)

Hay, op. cit., p. 119 ff. (٢)

(٣) أحمد محمود صبحي : البحرين ودعوى إيران ص ١٧

Al Bahra (Hussain), The Legal Status of the Arabian Gulf States pp. 7 - 12. (٤)

وفي المشيخات المهادنة كانت تنظيماتها الداخلية تبدو كأنها صادرة من قبل الحكام أنفسهم وخاصة بعد أن عمدت بريطانيا منذ عام ١٩٥٢ إلى تكوين مجلس من حكام المشيخات المهادنة بهدف حث الحكام على اتباع سياسة موحدة في الشؤون الداخلية بما في ذلك توحيد العملة وجوازات السفر وقمع تجارة الرقيق، إذ إن المنافسات التقليدية بين الحكام كانت تفقد عائقا دون إصدار قوانين جنسية لعدم تحديد تبعية القبائل، وبذلك كان كل حاكم يصدر لرعاياه جوازات سفر خاصة به. وعلى الرغم من أن السياسة البريطانية كانت حريصة على ألا يبدو منها ما يوحى بالتدخل إلا أن التنظيمات الإدارية بالنسبة للمشيخات المهادنة كانت تفرض صراحة من قبل الموظفين البريطانيين، وحتى في المنازعات بين الحكام كان كثيرا ما يحدث تدخل من قبل السلطات البريطانية وإن كانت قد حرصت على أن تلبس تدخلها هذا ثوبا من الوساطة أو المساعي الحميدة، كما حدث في تدخلها في المنازعات التي قامت بين أبوظبي ودبي والتي بدأت في عام ١٩٤٥ وانتهت في عام ١٩٤٨؛ بل إنها استطاعت منذ عام ١٩٥٢ أن تتنزع من شيوخ الساحل المهادن تعهدات تختوي على موافقتهم على أحقية الحكومة البريطانية في تسوية منازعات الحدود فيما بينهم أو فيما ينشأ بينهم وبين دول أخرى متاخمة لهم^(١). ولعل من أبرز ما حققته بريطانيا في ذلك العام ضم كلبا إلى الشارقة^(٢)، والاعتراف باستقلال الفجيرة كإمارة جديدة من إمارات الساحل العماني^(٣).

كذلك ساعدت بريطانيا على إنشاء قوة عسكرية لحفظ الأمن في المشيخات عرفت باسم ليفي عمان Oman Levies يقودها ضباط بريطانيون أو أردنيون تابعون للإدارة العسكرية البريطانية، وأتبط بهذه القوة حماية المشيخات المهادنة وقمع تجارة الرقيق، وكان مركزها مدينة الشارقة، وهي نفس القوة التي تحولت فيما بعد إلى كشافة ساحل عمان ثم اعتبرت منذ عام ١٩٦٨ نواة للجيش الاتحادي ثم صارت القوة الرئيسية لدولة الإمارات العربية المتحدة بعد قيامها في عام ١٩٧١. كذلك

(١) Middle East & N. A., Trucial States p. 564.

(٢) كانت الشارقة منذ عام ١٨٦٦ مقسمة إلى أربع مقاطعات هي: الشارقة - رأس الخيمة - كلبا - دبا، وذلك بسبب المنازعات الأسرية من ناحية فضلا عن سياسة التجزئة البريطانية من ناحية أخرى.

The Middle East & North Africa 1960 - 1969 See Trucial States p. 564.

Hawley, Donald, Trucial States p. 266. (٣)



منح الوكيل البريطاني في المشيخات المهادنة صلاحيات قضائية لجميع الأجانب مسلمين أو غير مسلمين، كما اكتسبت منطقة الساحل العماني أهمية إستراتيجية كبيرة بالنسبة لبريطانيا بإنشاء قاعدة برية وجوية في إمارة الشارقة ارتكزت عليها القوة البريطانية إلى جانب القاعدة البحرية التي أنشئت في البحرين وخاصة بعد تصفية القواعد العسكرية البريطانية في عدن على أثر قيام دولة اليمن الجنوبية الشعبية في عام ١٩٦٧^(١).

وعلى الرغم من أن سلطنة مسقط وعمان كان لها وضع خاص بحكم علاقاتها الدولية إلا أن التدخل البريطاني في شئونها بدا واضحا في استعانة حكام السلطنة بمستشارين إنجليز من أمثال برترام توماس حتى عام ١٩٢٨ وخليفته هـ.جوك وغيرهم كثيرون^(٢).

وهكذا نجد أنه على الرغم من أن الفلسفة الاستعمارية كانت تحاول أن تظهر دائما في أنها تقوم فقط بممارسة الشؤون الدفاعية والعلاقات الخارجية بحكم ما تخوله لها المعاهدات، إلا أن ذلك لم يمنع من انغماس السلطات البريطانية في الشؤون الداخلية للحكام، فضلا عن تدخلها في المنازعات الخاصة بالحدود بين الإمارات بعضها البعض الآخر أو بينها وبين السعودية، كما حدث بالنسبة لمشكلة البويري في عام ١٩٥٥ بين مسقط وأبوظبي وبين المملكة العربية السعودية، أو في خلال المنازعات التي قامت بين سلطنة مسقط وإمارة عمان بين عامي ١٩٥٤ و ١٩٥٩^(٣).

أما عن الكويت وهي أكثر الإمارات تطورا في الخليج، فلا نكاد نلمح مظهر التدخل البريطاني في شئونها الداخلية، وخاصة في الفترة موضوع الدراسة، ولعل ذلك يرجع إلى الجفاء الذي طرأ على العلاقات الكويتية البريطانية على عهد الشيخ أحمد الجابر ١٩٢١ - ١٩٥٠ حينما اتضح له بأن الإنجليز أصبحوا غير قادرين

Hay, op. cit., pp. 115 - 116. (١)

(٢) جمال زكريا قاسم، مرجع سبق ذكره، ص ٣٦.

Gillian King, Imperial Outpost - Aden, British Interests and Treaty Obligations pp. 21 (٣)

- 24 See also Kelly, J.B., The Legal & Historical Basis of the British Position in the Persian Gulf, St. Anthony's Papers No. 4 p. 119 ff.

على حماية مصالحه ضد جاراته القويتين، السعودية والعراق^(١). وعلى ذلك أصبحت العلاقات البريطانية الكويتية في خلال عهده الطويل أقل ودا عما كانت عليه أيام الشيخ مبارك بن الصباح ١٨٩٦ - ١٩١٥ الذي وضع أسس العلاقات البريطانية الكويتية.

ولكن حينما بدأت الكويت تصدر النفط بكميات كبيرة في عهد الشيخ عبدالله السالم ١٩٥٠ - ١٩٦٥ تركز اهتمام بريطانيا على حماية الكويت من جيرانها، وبذلك أصبحت الحكومة البريطانية أشد تمسكا عما كانت عليه من قبل في عدم التضحية بمصالح الكويت للسعودية أو العراق، لأن الكويت إن لم تكن قد غدت اللؤلؤة اللامعة في التاج البريطاني إلا أنها أصبحت قلعة رئيسية لمنطقة الاسترليني في الشرق الأوسط نتيجة تدفق النقد الأجنبي المكتسب من شركات النفط الذي تستفيد بريطانيا بجزء كبير منه^(٢).

لقد أكد السير « روبرت هاي » أنه غادر المقيمة البريطانية في البحرين في عام ١٩٥٣ ولا يزال الإنجليز يمارسون سطوتهم والحكام يحكمون وفقا لأنظمتهم، ولكن التطورات السريعة لم تلبث أن اجتاحت المنطقة؛ فالتعليم أصبح يسير بخطى حثيثة والكثيرون من أبناء الخليج يسافرون إلى الخارج ويعودون بانطباعات جديدة، وتيار القومية العربية يصل إلى الخليج بشكل لم يعد لبريطانيا القدرة على إيقافه نتيجة الصحافة والإذاعات العربية و الاحتكاكات المستمرة، ومن شأن ذلك كله أن يكسب الأفكار السياسية الجديدة أرضا صلبة ترتكز عليها. وطبقا للعقلية الاستعمارية التقليدية يؤكد السير روبرت هاي أنه يتوقع زيادة في « الاضطرابات » وأن الخطورة على إمارات الخليج لن تأتي من الدول المجاورة وإنما سنأتي فيما لو فكر الإنجليز أن ينسحبوا من الخليج انسحابا فوريا مما قد يؤدي إلى التأثير على شركات النفط التي تقدم لبريطانيا وللعالم الغربي ولإمارات الخليج فوائدها مادية كبيرة^(٣).

(١) جمال زكريا قاسم : الخليج العربي ١٩١٤ - ١٩١٥ ص ٤١.

(٢) Marlowe, op. cit., p. 135.

(٣) Hay, op. cit., p. 133.



وطبقاً لهذا المنطق الاستعماري أخذت الحكومة البريطانية تعمل على تعزيز مركزها، الذي بدأ يتزعزع في الخليج نتيجة للتطورات التي أشرنا إليها، وذلك بالإبقاء على قواعد عسكرية وبحرية وجوية كبيرة والتوسع في إنشائها مستهدفة بذلك قمع الحركات الوطنية التحررية؛ وبالتالي تأييد الأنظمة القائمة والمحافظة على استقرارها^(١).

على أنه منذ أن اتخذت الجمعية العامة للأمم المتحدة قرارها بتصفية الاستعمار في أعقاب العدوان الثلاثي على مصر في عام ١٩٥٦ أخذت بريطانيا تفكر في طريقة أخرى تغطي بها على وجودها الاستعماري في الخليج مقنعة بأن الطريقة التقليدية لم تعد تخفي حقيقة وجودها الاستعماري، فأخذت منذ عام ١٩٦١ تمنح بعض إمارات الخليج مظهر الدول المستقلة، ونحت ستار ذلك تحاول الحفاظ على مصالحها في المنطقة بمساندة الولايات المتحدة الأمريكية، ويمكن أن تتضح لنا هذه الحقيقة بمساهمة الولايات المتحدة في قاعدة الجفير البريطانية في البحرين والتي أنشئت هناك منذ عام ١٩٣٥^(٢).

كما أنه في خلال الأزمة العراقية الكويتية في عام ١٩٦١ قامت الولايات المتحدة بمساندة الحكومة البريطانية بإرسال بعض السفن الأمريكية إلى الخليج العربي^(٣).

كما أدت رغبة بريطانيا بالاحتفاظ بامتيازاتها إلى الإطاحة ببعض الحكام الأقل تطوراً والاستعاضة عنهم بحكام أكثر استجابة لتطورات العصر كوسيلة وقائية للإبقاء على الأوضاع والأنظمة القائمة، أو الإطاحة بالحكام الذين تجد منهم اتجاهات أو تطلعات جديدة تتعارض مع مصالحها فقد بادرت بريطانيا في عام ١٩٦٦ بخلع الشيخ شخبوط بن سلطان حاكم أبوظبي بعد حكم دام ثمانية وثلاثين عاماً ملقبة تبعة خلع على أسرته وسمته إياه بسوء الإدارة وعدم استخدامه ثروة النفط لمصلحة بلاده، كما أقدمت قبل ذلك على خلع الشيخ صفر حاكم الشارقة حينما أبدى تجاوباً مع مصر والجامعة العربية^(٤).

(١) وزارة الخارجية العراقية - حقيقة الكويت (٢)، انظر بريطانيا والخليج العربي ص ٤٣.

(٢) Guillian King, Imperial Out Post-Aden, British Interests in the Persian Gulf p. 31.

Ibid., p. 38. (٣)

Chace, Conflict in the Middle East, See the Persian Gulf Dilemma pp. 39 - 41. (٤)



والأمر الذي لا شك فيه أن الحركات التحررية التي شهدتها الخليج العربي في عمان والكويت والبحرين في خلال الخمسينيات والستينيات قد أقرت بريطانيا بأن المعاهدات التي عقدها مع إمارات الخليج منذ القرن التاسع عشر أصبحت لاقيمة لها من حيث مقدرتها على المحافظة على الأمن أو استمرار سيطرتها، وأدركت بريطانيا أن هناك أطرافا أخرى قد أكدت وجودها، ولم تعد العلاقات تنظم كما كان عليه الحال من قبل بينها وبين الحكام فقط، وتعني بهذه الأطراف الجديدة أبناء الخليج أنفسهم وتيار القومية العربية الزاحف إلى هذه المنطقة^(١)، بحيث لم يعد في وسع بريطانيا أن ترد ما سبق أن أكده اللورد كيرزون في عام ١٩٠٣ بأن سلطان الحكومة البريطانية ينبغي أن يكون هو الأقوى، وذلك نتيجة للمتغيرات المحلية والدولية التي شهدتها المنطقة والتي ستؤدي بريطانيا إلى أن تعلن في عام ١٩٦٨ عزمها على الانسحاب قبل نهاية عام ١٩٧١ منهية بذلك عصر استعمار تقليدي طويل استمر أكثر من مائة وسبعين عاما.

ويدفعنا ذلك إلى التعرض للمنافسة التي قامت بين بريطانيا صاحبة النفوذ التقليدي في المنطقة، وبين الولايات المتحدة الأمريكية التي بدأت قبل وفي خلال الحرب العالمية الثانية، ولكنها اتضحت بصورة أكثر جلاء في أعقاب الحرب بمثابة الصراع بين نفط الدولار والإسترليني؛ إذ قدر الاقتصاديون الأمريكيون عقب أزمة النفط العالمية في أعقاب الحرب العالمية الثانية وعلى وجه التحديد في عام ١٩٤٧ أنه من الضروري الاقتصاد في استهلاك النفط الأمريكي، وكانت وسيلتهم إلى ذلك إغراق أوروبا بفيض من النفط السعودي وبأسعار منخفضة بالشكل الذي يجعل تصدير النفط الأمريكي إلى الخارج عملية خاسرة للشركات الأمريكية المنتجة له. وبطبيعة الحال كانت سياسة بريطانيا تقوم للأسباب نفسها على الاقتصاد في استخراج نفط الإمبراطورية واستهلاك النفط الأمريكي، وذلك ما حصل الحكومة البريطانية على زيادة قيمة نفط إيران والعراق بشكل يجعله أعلى سعرا من النفط الأمريكي المستورد، كذلك اتجهت السياسة البريطانية إلى تحديد إنتاج شركة أرامكو بعرقلة إنتاجها، وذلك بتقليل وسائل النقل الموضوعة تحت تصرفها من قبل

Lenczowski, G., Oil and State in the Middle East p. 338. (١)



الشركات البريطانية، هذا بالإضافة إلى رفع أسعار النقل، وكذلك رسوم المرور عبر قناة السويس التي كانت لا تزال تتحكم فيها حتى ذلك الحين^(١). ولذا كان من الطبيعي أن يسعى الأمريكيون إلى التحرر من هذه القيود البريطانية ببناء ناقلات نفط كبرى وإنشاء خط من الأنابيب يصل الظهران مباشرة بالبحر المتوسط، ولذلك كان تنفيذ هذا المشروع يعد ضربة قوية موجهة إلى بريطانيا. ولم تعترض مد خطوط الأنابيب في السعودية أية عقبات سياسية، ولكن الأمر كان على غير ذلك في المرحلة التالية بين الحدود الشرقية الشمالية للسعودية وساحل البحر المتوسط؛ إذ كان لابد لهذه الخطوط من اجتياز مناطق خاضعة للنفوذ البريطاني في شرق الأردن وفلسطين، وكانت الحكومة البريطانية مصممة على أن تحول بكل ما تملكه من وسائل دون وصول خط التابلاين إلى البحر^(٢). ولذا بدأ الأمريكيون مرحلة مفاوضات طويلة ومعقدة مع كل من شرق الأردن وسوريا ولبنان لمد خط الأنابيب من الظهران إلى صيدا، وفي الوقت الذي كانت فيه الحكومة السورية تؤجل باستمرار اتخاذ قرار بهذا الشأن كان الإنجليز يجدون الفرصة لإجبار الشركات الأمريكية حتى توافق على عقد اتفاقيات جديدة وعلى مشاركة بريطانية أمريكية في استغلال النفط في الشرق الأوسط تكون أكثر تساهلا من اتفاقية سبق أن أبرمت بين الشركات الأمريكية والبريطانية في عام ١٩٤٦، وكادت الشركات البريطانية تصل إلى تحقيق أهدافها لولا ظهور حسنى الزعيم في سوريا الذي ما كاد يصل إلى السلطة حتى وقع الاتفاقية التي تجيز للشركات الأمريكية مد أنابيبها عبر الأراضي السورية حتى يعتقد الكثيرون أن الانقلابات العديدة التي حدثت في سوريا كان من ورائها الصراع بين الشركات البريطانية والأمريكية حتى ربح نفط الدولار أخيرا جولته على النفط الإسترليني^(٣).

ولم يلبث المركز البريطاني بعد ذلك أن تعرض لضربة أشد عنفا بمرور الاتحاد السوفيتي ودعايته ضد الإمبريالية والدفاع عن الشعوب ضد الاستغلال. على حين

Farnie, D. A., East & West of Suez p. 643 ff. (١)

Trans Arab Pipe Lines. (٢)

(٣) بنوامشان : مرجع سبق ذكره ص ٢٨٠ - ٢٨٣.



نظرت بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية إلى تطلع الاتحاد السوفيتي إلى موارد النفط في الخليج وما يترتب على ذلك من حجب هذه الموارد عن الغرب فضلا عن احتمال استخدام العرب للنفط كعامل مساعد لتحقيق مزايا سياسية أو اقتصادية. على أن أول تهديد للمصالح الغربية حدث على غير ما توقع له ليس من جانب الاتحاد السوفيتي أو العرب وإنما جاء من إيران في عام ١٩٥١^(١)، حينما أقدم الدكتور محمد مصدق على تأميم النفط الإيراني، ولكن الاتحاد السوفيتي لم يستطع أن يقدم لإيران حلا عمليا لمشكلة النفط بعد تأميمه لأنه كان غير قادر على شرائه، وحتى لو اشتراه فلم يكن قادرا على نقله أو تسويقه^(٢). ومن ناحية أخرى فقد ارتكزت حركة التأميم في إيران على جبهة مصدق وحزب توده الشيوعي وعلماء الشيعة ولم يكن للحركة مؤيدون من الطبقة الوسطى، وكذلك لم يكن لها أي سند في الجيش؛ ولذلك استطاع الجنرال زاهدي أن يستغل ولاء الجيش لمصلحة الشاه. وليس من شك في أن الدكتور مصدق كان رجلا سياسيا من طراز فريد ذلك أنه وإن لم يستطع تقدير الظروف المحلية والدولية والاقتصادية إلا أنه استطاع بعد أن امتد حكم الإنجليز للخليج ما يقرب من مائة وخمسين عاما أن يتفحص من هبة نفوذ بريطانيا وعظمتها^(٣).

ولعل أهم النتائج التي تترتب على حركة الدكتور مصدق هي انهيار سوق النفط في إيران وزيادته في الكويت والسعودية^(٤)، كما أن فشل التأميم قد أعطى مثلا للإمارات والدول العربية المنتجة للنفط على عدم تكرار التجربة، ولعل ما يؤكد لنا ذلك أنه في عام ١٩٥٦ رغم العدوان الثلاثي على مصر والنمو المتزايد في القومية العربية لم تقم حركات تأميمية في إمارات الخليج أو على الأقل في

Morlowe, John, op. cit., p. 140. (١)

Gilman King, Imperial Out Post Aden, See British Interests in the Persian Gulf & (٢) Treaty Obligations p. 36.

(٣) عن أزمة النفط الإيرانية وتوقف النفط الإيراني والأحوال السياسية والاقتصادية المصاحبة انظر :

Hartod, Middle East Crises pp. 3 - 6.

(٤) عن تأثير أزمة النفط الإيرانية على نفط الخليج العربي انظر :

Farnie, op. cit., The Abadan Crisis and the Oil boom in Kuwait 1951 - 1956 p. 674 ff.



الخليج العربية المنتجة للنفط . ونفس الظاهرة تكررت في عام ١٩٦٧ إذ لم يتعد الأمر أكثر من موقف الاستياء والتهديد بوقف ضخ النفط من أنابيب النفط التابعة لشركة النفط العراقية الإنجليزية وخطوط التابلاين إلا أنه لم يحدث مع ذلك إجراء على المستوى الإيراني كما حدث في عام ١٩٥١^(١) . بل وأكثر من ذلك كان الحرص من جانب الدول المنتجة للنفط على عدم تصعيد الأزمة مع الولايات المتحدة الأمريكية، إذ لم تتخذ السعودية أو الكويت إجراء حاسماً ضد الشركات الأمريكية والبريطانية بعكس ما سيحدث في خلال حرب أكتوبر ١٩٧٣ حينما أقدمت جميع الدول العربية المنتجة للنفط في الخليج العربي بما في ذلك السعودية على إجراءات حاسمة . وربما يعزى ذلك في اعتقادنا إلى وضوح موقف السياسة الأمريكية بصورة أكثر جلاء، هذا فضلاً عن التطورات التي حدثت في مجال استغلال النفط وعقود الامتيازات التي أتاحته للدول العربية المنتجة للنفط التحكم إلى مدى بعيد في مواردها النفطية، بالإضافة إلى إطلاق سلطة الحكومات في مراقبة أعمال الشركات الأجنبية المستغلة للنفط في أراضيها بصورة لم تكن معروفة من قبل، وسوف نشير إلى ذلك بصورة أكثر تفصيلاً في الفصل الذي خصصناه لنفط الخليج من حيث التطور في عقود الامتيازات وعلاقة الشركات بالحكومات المحلية.

والجزم أنه في خلال الخمسينيات وضح التنافس بين إنجلترا والولايات المتحدة الأمريكية بصورة أكثر احتداماً، ولعل مشكلات الحدود بين السعودية وإمارات الخليج بما في ذلك أزمة البويري وعمان تعطي أمثلة واضحة على حدة ذلك التنافس، ومع ذلك فعلى الرغم من الموقف المعارض الذي اتخذته السياسة الأمريكية ضد بريطانيا إلا أنها كانت أكثر ميلاً لتنسيق سياستها معها، ولعل ذلك يرجع بالدرجة الأولى إلى تدهور مركز بريطانيا كقوة استعمارية وبروز الولايات المتحدة الأمريكية كقوة عالمية.

وهكذا اقتضت المخططات السياسية والإستراتيجية الأمريكية إيجاد تنسيق مشترك بينها وبين بريطانيا كان يتمثل في حرص الولايات المتحدة على تسوية ما ينشأ من خلافات سياسية واقتصادية بينها وبين بريطانيا لمواجهة خطر مشترك، بل

Campbell, Defence of the of the Middle East. Problems of American Policy pp. 237 (١) - 241.



يمكننا أن نقرر هنا أن الإستراتيجية الأمريكية أصبحت تقوم على تخطيط عالمي شامل Global Strategy لمقاومة الزحف الشيوعي بحيث لم يكن هناك ما يمنع الولايات المتحدة أن تترك لبريطانيا التفوق في بعض المناطق ومنها الخليج العربي، هذا على الرغم من وجود مصالح أمريكية محلية في الخليج كشركة أرامكو وغيرها من المؤسسات الاستغلالية أو العسكرية الأخرى^(١).

بل أكثر من ذلك أن الولايات المتحدة اعترافا منها بالمسؤولية البريطانية في منطقة الخليج العربي وما يجاورها لم تشأ أن تدخل عضوا في الحلف المركزي تاركة لبريطانيا الدور الرئيسي فيه مع اكتفائها بدور التوجيه^(٢).

ومن المناسب أن نشير هنا إلى أن بريطانيا قد حاولت عند تشكيل ذلك الحلف أن تخر بعض الحكام إليه ولكن توقفت محاولتها هذه بمجرد التحاق إيران به في سبتمبر ١٩٥٥، وأكثر من ذلك أوجد التحاق إيران بحلف بغداد بعض الارتباكات للسياسة البريطانية، ولعل ذلك يرجع إلى عدم استطاعتها التوفيق بين سياستها التقليدية إزاء إمارات الخليج، ونعني بذلك المحافظة على الأوضاع الراهنة ومعارضة الادعاءات الإيرانية، وبين موقفها مع إيران التي أصبحت شريكة لها. وعلى الرغم من أن بريطانيا ظلت تمسك بسياستها التقليدية بالنسبة لإيران والخليج^(٣)، إلا أنها أبدت تباها ملحوظا إزاء المخططات الإيرانية كإجراء وقائي ضد تيار القومية العربية الذي أصبح أكثر إلحاحا لها حتى أن حلف بغداد كان يبحث بين حين وآخر أوضاع الخليج عند نشوب اضطرابات أو ثورات محلية كما حدث في البحرين وفي غيرها منذ عام ١٩٥٦^(٤).

وحتى بعد تدهور مركز بريطانيا في أعقاب حرب السويس وخروج أيزنهاور بنظريته عن مشكلة الفراغ في الشرق الأوسط في عام ١٩٥٧ فإنه لم يعمد إلى تطبيق نظريته هذه على منطقة الخليج العربي معتبرا الحماية البريطانية سدا كافيا

(١) Gillian King, op. cit., see. British Interests in the Persian Gulf pp. 36 - 38.

(٢) Woodhouse, C. M. Britain in the Middle East, see The Nature of the British Interests p.37.

(٣) صلاح العقاد: معالم التغيير في دول الخليج العربي ص ١٤٧.

(٤) عبدالرحمن البكر: من البحرين إلى اليمن ص ص ١٧٣ - ١٧٤.



لهذا الفراغ^(١). بل لقد حدث تعاون بالفعل بين الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا في تنسيق سياستهما شرق وغرب السويس، ففي غرب السويس مثلت الولايات المتحدة المصالح الغربية بعد عام ١٩٥٦ عن طريق الأسطول السادس، وفي شرق السويس استمرت بريطانيا في حماية المصالح الغربية عن طريق وجودها الاستعماري في عدن والخليج العربي^(٢).

على أن بريطانيا لم تلبث أن واجهت خطرا آخر كان يتمثل في نمو القومية العربية وزحف تيارها إلى الخليج، ولعل هذا التيار القومي العربي يشكل ظاهرة هامة للمنتعج للتطور السياسي للخليج العربي إذ لم يعد في وسع بريطانيا أن تستمر في عزل الخليج عن العالم العربي، وإذا كانت بريطانيا قد نجحت في فرض هذه العزلة مسددة ستارا حديديا حول إمارات الخليج طيلة القرن التاسع عشر والنصف الأول من القرن العشرين فإن هذا السياج لم يستطع أن يحتفظ بفاعليته على الرغم من القيود الكثيرة التي كانت تفرضها بريطانيا، ويرجع ذلك في تقديرنا إلى أسباب ثلاثة أولها تأسيس الجامعة العربية وما نص عليه ميثاقها من تعاون الدول العربية حتى مع البلدان العربية التي لم تحرر استقلالها بعد، وثانيا التكية الفلسطينية في عام ١٩٤٨ وما ترتب عليها من تدفق آلاف اللاجئين الفلسطينيين للعمل في إمارات الخليج، وأخيرا اكتشاف النفط واستغلاله على نطاق واسع، وبالتالي احتاجت الشركات إلى الأيدي العاملة التي أخذت تندفق على المنطقة.

ويمكن أن نضيف إلى هذه الأسباب الثلاثة التي أشرنا إليها نضج الوعي العربي القومي نتيجة الأحداث السياسية التي مر بها العالم العربي، ومن أبرزها قيام ثورة ٢٣ يولية ١٩٥٢، ومعارضة حلف بغداد ١٩٥٥، والعدوان الثلاثي على مصر في عام ١٩٥٦، وقيام الوحدة المصرية السورية ١٩٥٨-١٩٦١، والدعاية المناهضة للإمبريالية، كل هذه الأحداث كان لها تأثيرها الكبير في تقويض النفوذ البريطاني في المنطقة حتى أصبح من الظواهر المألوفة قيام حركات وطنية في الخليج العربي كما حدث في البحرين والكويت في عام ١٩٥٦، كما شهدت بعض إمارات الخليج تكوين منظمات عربية تحمل اتجاهات أيديولوجية.

(١) صلاح العقاد : الخليج العربي ونظرية الفراغ : السياسة الدولية، أكتوبر ١٩٧٢ من ص ١١٢ - ١١٥.

(٢) The Gulf. Implications of British Withdrawal - see Comment by Huerwitz p. 18. (٢)



وإذا كانت بريطانيا قد واجهت في خلال سيطرتها الاستعمارية الطويلة على الخليج ادعاءات إقليمية من جانب إيران، وكانت حريصة على مقاومة هذه الادعاءات بالتأكيد على استقلال إمارات الخليج عن إيران فقد تبدلت السياسة البريطانية وفقا لمصلحتها، من ذلك تساهل بريطانيا إزاء المطالب والادعاءات الإيرانية، وتشجيع عمليات التسلل الإيراني غير المشروع في المنطقة بهدف مواجهة تيار القومية العربية الزاحف إلى هذه الأطراف.

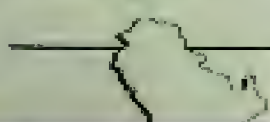
ومع ذلك فإن التطورات السيامية والاقتصادية والإستراتيجية لم تلبث أن أرغمت بريطانيا على التخلي تدريجيا عن سياستها التقليدية في المنطقة حتى وصل بها الأمر في عام ١٩٦٨ إلى تقرير سياستها الخاصة بالانسحاب وإلغاء جميع التعهدات التي انتزعتها من حكام الإمارات العربية في الخليج باعتبارها قد أصبحت لا تتماشى مع طبيعة العصر.

وفي بداية حقبة السبعينيات شهد النفوذ الغربي في الخليج العربي تحديات كثيرة كان أبرزها تلويح العرب باستخدام النفط كسلاح ضد التسلط الغربي^(١). واستخدمهم له بالفعل في عام ١٩٧٣، ولا شك أن تسليم بريطانيا بالانسحاب عن منطقة الخليج العربي وتخلي إيران عن ادعاءاتها التقليدية وظهور التشكيلات السياسية الحديثة مع نمو فكرة الاتحاد بين أجزائها شكلت معالم جديدة شهدتها منطقة الخليج العربي، هذا مع عدم استبعادنا تماما لبعض العناصر القديمة التي طالما أثرت إلى حد كبير في مقدرات الخليج، ونعني بها آثار النفوذ البريطاني والمحاولات الإيرانية والمصالح الأمريكية النفطية وغير النفطية^(٢)، التي حاولت بها أن تثر النفوذ البريطاني في المنطقة، فضلا عن تغلغل الأسطول الأمريكي السابع في المحيط الهندي ووجود بعض قطعه على مشارف الخليج العربي كوسيلة وقائية ضد الأسطول السوفيتي الذي أخذ يتغلغل في الخليج العربي والبحر المتوسط نتيجة لسياسة الولايات المتحدة الأمريكية في تأييدها لإسرائيل^(٣).

(١) Berry, Oil & Soviet Policy in the Middle East P. 160. Middle East Journal Spring (١) 1972 vol. 26 No. 2.

(٢) انظر تقديم الدكتور أحمد عزت عبدالكريم لكتاب الخليج العربي دراسة لتاريخ الإمارات العربية ١٩٦٤-١٩٤٥ للدكتور جمال زكريا قاسم. القاهرة ١٩٧٤م.

(٣) The Gulf, Implications of British withdrawal pp. 25 - 26 see Commentary by Vatikiotis p. 67 ff.



وإذا كانت إمارات الخليج العربي قد نجحت أخيراً في الوصول إلى شكل الدول الحديثة فإنها تعمل حثيثاً على استجماع مقومات الدولة، ولا شك أن كثيراً من هذه الدول الناشئة عانت ولا تزال تعاني من أجل التغلب على مخلفات الماضي وما يكتنفه من مشكلات عشائرية واجتماعية للوصول إلى وضع الدولة العصرية الحديثة^(١)، بالإضافة إلى ما تصادفه هذه الدول الناشئة من تناقضات حادة في أوضاعها الاجتماعية نتيجة الطفرة العنيفة التي قدر لها أن تواجهها مما سبب عمقاً كبيراً في التناقضات المادية والفكرية. يضاف إلى ذلك التحديات الإقليمية التي تواجهها دول الخليج في وقتنا الحاضر. حقيقة أن إيران قد سلمت باستقلال البحرين إلا أنها استطاعت أن تسيطر على ثلاث جزر في مدخل الخليج العربي مقابل ذلك، ومن ناحية أخرى أن الأخطار الإيرانية لا تزال ماثلة في المنطقة عن طريق زحف اقتصادي وتغلغل بشري يبدو مكتسباً إطاراً من الشرعية في كثير من دول الخليج بعد استقلالها ودخولها في علاقات سياسية واقتصادية مع إيران وغيرها، والأمر الذي لا شك فيه أن تسليم إيران باستقلال البحرين وغيرها من إمارات الخليج قد أفسح لها المجال لاحتكارات اقتصادية بالإضافة إلى تغلغل بشري بصورة أوسع مدى مما كان لها في ظل القيود التي كانت تواجهها سابقاً.

وليس من شك في أن الأمر متروك هنا لمدى حيوية المواثيق الدولية لضمان استقلال دول الخليج وحمايتهم من الأخطار المحدقة بها، كما أن الأمر متروك أيضاً إلى مدى الوعي العربي العام والمحلي الذي ينبغي عليه الإحساس بالأخطار التي يمكن أن تتعرض لها المنطقة. ولعل مما يعمق هذه الصورة تبدل شكل الاستعمار التقليدي إلى شكل من الاستعمار الجديد يتسلل في الاحتكارات الأجنبية ورءوس الأموال الأمريكية والبنوك المالية وما إليها، وهي ظواهر واضحة تتطلب مواجهة حاسمة على الصعيدين المحلي والعربي، ولعل مسئولية الدول العربية إزاء دول الخليج العربي تتركز في دعمها المعنوي وتحقيق أكبر قدر من التعاون معها في مختلف المجالات الفنية والثقافية والاقتصادية والعسكرية^(٢). وما يشر بالتفاوت

(١) Thompson, Modernization in the Arab world, p. 126 ff.

(٢) جمال زكريا قاسم : الإدعاءات الإيرانية في الخليج العربي، دراسة في أصول المشكلة وتطورها التاريخي بحث القى في مؤتمر التاريخ الدولي، بغداد ١٩٧٣ انظر مجلة الجمعية المصرية للدراسات التاريخية، المجلد العشرين.

النضج السريع الذي وصلت إليه دول الخليج، والطفرة التي قطعتها في المجالات التعليمية والاقتصادية، هذا فضلاً عن انتماءاتها العربية الأصيلة التي ظهرت بصورة أوضح ما تكون في خلال معركة التحرير العربية في عام ١٩٧٣ إذ لم تتردد دول الخليج أن تقوم بدور مؤثر وملحوس في تحمل مسئولياتها، بما يقطع بالرأى أن مرحلة جديدة قد بدأت بالفعل في تاريخ الخليج العربي.



الفصل الأول



التطور السياسي والأوضاع الداخلية
في الكويت

- استغلال النفط وأثره على تطور المجتمع الكويتي -
- مشكلة مياه الشرب - مشروع إسالة مياه شط العرب -
- مقدمات الاستقلال في الكويت - إلغاء معاهدة ١٨٩٩ -
- اتفاقية المساعدة وإلغائها - التنظيم الإداري الحديث -
- تشكيل المجلس التأسيسي وصدور الدستور - حركة
- القوميين العرب - الاضطرابات العمالية - أزمة التجربة
- الديمقراطية في الكويت.

* * *

تعتبر بداية إنتاج النفط في الكويت في عام ١٩٤٦ إيذانا لمرحلة جديدة من التطور أطاحت بلامح المجتمع الكويتي القديم^(١). ولم يعيش الشيخ أحمد الجابر (١٩٢١ - ١٩٥٠) الذي اكتشف النفط في عهده طويلا ليشهد ثمار إنتاج النفط في بلاده وإنما خلفه الشيخ عبد الله السالم الصباح (١٩٥٠ - ١٩٦٥) الذي خطت الكويت في عهده خطوات كبيرة في مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية^(٢).

ولعل أهم ما حدث في أعقاب الإنتاج البترولي الكبير تحول رأس المال

(١) في ٣٠ يونيو من عام ١٩٤٦ افتتح الشيخ أحمد الجابر احتفالا حضره المقيم البريطاني في الخليج وأعيان الكويت بمناسبة تصدير أول شحنة من النفط الخام من ميناء الأحمدى انظر :

Dickson, Kuwait & Her Neighbours p. 53.

وعن تأثير اكتشاف النفط واستغلاله على المجتمع الكويتي يمكن الرجوع إلى :

Koweit, A Super Affluent Society by Fakhri Shehab p. 126 ff. see Thompson, (ed.), Modernization in the Arab world, U. S. A. 1969.

Europa Publications, Middle East & North Africa, see Koweit p. 402. (٢)



التجاري من النقل البحري الذي كان سائدا في مجتمع ما قبل النفط إلى عمليات الاستثمار الداخلي في الإنشاء والتعمير بالإضافة إلى العمل في ميدان التجارة الخارجية لسد متطلبات المجتمع الجديد.

وفي عام ١٩٥٢ ظهرت قوة رأس المال الكويتي بتأسيس أول بنك وطني، ليس في تاريخ الكويت فحسب، بل وفي منطقة الخليج العربي بصفة عامة، كما ظفرت الرأسمالية الوطنية بسلسلة من القرارات وضعت لها الحماية الكافية ومنها قصر المساهمة في الشركات الوطنية على الكويتيين وحدهم وتحريم مزاولة التجارة على الأجنبي ما لم يكن له كفيل «شريك» كويتي^(١).

وبينما كان التجار الوطنيون يدعمون مكانتهم على هذا النحو أخذت الإدارة الحكومية الناشئة، نتيجة تعقد المجتمع بالإضافة إلى تعدد الشركات الوطنية وشركات النفط، تختبئ العدد الكبير من الكويتيين بعد أن اضطروا لهجر حياتهم المعيشية القديمة في عمليات الغوص وبناء السفن وما إليها^(٢)، ولكن خبراتهم السابقة لم بعد لها قيمة في حياة المجتمع الجديد، فاضطرت الغالبية منهم لقبول الأعمال غير الفنية لعجزهم عن منافسة سيل العمال الأجانب الذين وفدوا على الكويت بأعداد كبيرة ومهارات فنية تتفق ومتطلبات التطور الحديث، إذ إنه بجانب التوسع المطرد في احتياجات شركات النفط إلى القوى العاملة أتاحت الزيادة الكبيرة في دخل الحكومة من عوائد النفط الفرصة لوضع برنامج شامل للإنشاء والتعمير يستهدف إعادة تخطيط مدينة الكويت ومرافقها تخطيطاً حديثاً^(٣). واعتمد في ذلك على الهجرة الأجنبية التي كانت تتم بطريقتين، الأولى هجرة منظمة أي

(١) دليل الكويت - إعداد وزارة الشؤون الاجتماعية - المجتمع المحلي في الكويت، خصائصه وتطوره ص ٧٥.

(٢) كان المجتمع الكويتي ينقسم إلى الأسرة الحاكمة عليها طبقة التجار ثم تأتي أخيراً الطبقة العاملة من صيادي السمك واللؤلؤ وبناء السفن وقد أضيف إلى هذا التركيب الاجتماعي حديثاً الطبقة المثقفة بيتا لمعول الطبقة العاملة إلى طبقة من الموظفين الحكوميين.

See Fakhri Shehab, Koweit A Super Affluent Society p. 127 see Modernization in the Arab world.

(٣) أدت إعادة تخطيط الكويت إلى هدم سورها الشهير في عام ١٩٥٧ واحتفظ بيواناته الأربع كآثار تاريخية، وكان هذا السور قد أنشئ في عام ١٩٢٠ لحماية الكويت من إغارات الإخوان التجديين، انظر سيف مرزوق الشماليان : من تاريخ الكويت ص ١٨٦.

يعقود عمل من بلادهم الأصلية ثم إعادتهم إلى مركز التعاقد في نهاية خدمتهم، ويتم ذلك بإشراف من قبل حكوماتهم، والثانية هجرة مفتوحة من البلدان والإمارات المجاورة للكويت، ولم تلبث أن أصبحت الطريقة الثانية هي الأكثر انتشاراً وخاصة أن هناك عاملين كان لهما أعمق الأثر في توسيع نطاقها وهما النكية الفلسطينية في عام ١٩٤٨ ثم أزمة النفط الإيرانية في عام ١٩٥١، إذ بدأت وفود من الفلسطينيين تسدق على الكويت منذ عام ١٩٤٩ وبلغت ذروتها في عام ١٩٥١، كما أدى توقف العمل في حقول النفط ومعامل التكرير في عبادان إلى هجرة آلاف من العمال الإيرانيين إلى الكويت بصورة كبيرة وبنسبة تفوق وفود العمال من أي قطر آخر^(١).

وقد ظلت الهجرات العمالية إلى الكويت غير خاضعة لإشراف حكومي دقيق حتى عام ١٩٥٥ حينما بذلت عدة محاولات رسمية للإشراف عليها وشملت هذه المحاولات تنظيم استخدام القوى العاملة الأجنبية. وقد عهدت الحكومة إلى أحد الخبراء الإنجليز وهو المستر ج. م. ستروغر بدراسة المشكلة ووضع نظام من شأنه المحافظة على نسبة معقولة من الكويتيين في الأشغال العامة؛ وتضمنت توصياته إصدار بطاقات عمل بحيث تصرف فقط لمن دخلوا البلاد بطريقة مشروعة، كما أصدرت دائرة الشؤون الاجتماعية قراراً يقضي بمنع الشركات والمؤسسات والدوائر الحكومية من تشغيل أي عامل غير كويتي ما لم يكن حاصلًا على إجازة عمل صادرة من مصلحة العمل بدائرة الشؤون الاجتماعية ابتداء من يناير عام ١٩٥٥^(٢)، كما نص قانون العمل الكويتي على ألا تصرف بطاقة عمل ما لم يكن العامل قد دخل البلاد بطريقة مشروعة، وأن تكون أولوية التوظيف للعامل الكويتي يليه العامل العربي^(٣).

على أن هذه المحاولات الرسمية للإشراف على الهجرة العمالية وتنظيم استخدامها لم تصادف نجاحاً كبيراً لشدة الحاجة إلى الأعمال الفنية مهما كانت جنسياتهم وبالتالي فلم يحدث تعاون بين أصحاب الأعمال والدوائر الحكومية في

(١) أمين عز الدين: عمال الكويت من اللؤلؤ إلى البترول، ص ٩.

(٢) المرجع السابق ص ١٢ - ١٣.

(٣) قانون العمل الكويتي المواد ٣ - ٤ - ٩.

تنفيذ هذه القرارات. كما أنه على أثر ازدياد ضغط الهجرات الأجنبية اضطرت الدوائر الحكومية إلى فتح أبوابها للكويتيين حتى أخذت تكتظ بالعمال والموظفين الوطنيين الذين تعرضوا للمنافسة الأجنبية.

ولما كان الحل الطبيعي للمشكلة هو إيجاد تدريب مهني وفني للعمال الوطنيين فقد بدأت شركة نفط الكويت في عام ١٩٥١ بإنشاء مركز تدريب مهني، كما أخذت حكومة الكويت تتوسع في إرسال البعثات التعليمية وأنشئ بيت الكويت في القاهرة في عام ١٩٥٠^(١)، كما أنشأت دائرة معارف الكويت الكلية الصناعية في عام ١٩٥٥. وجاء في تقرير إدارة المعارف الكويتية في عام ١٩٥٦ - ١٩٥٧ بصدد إنشائها: إن الحاجة أصبحت ماسة إلى هذا النوع من التعليم بعد التطور الذي حدث في البلاد وبعد أن أصبحت الحاجة ماسة إلى نوع من التعليم الصناعي يتخرج فيه عدد من الفنيين؛ فالغرض من هذه الكلية إذن هو إعداد طبقة من الفنيين من أبناء الكويت مزودين بثقافة فنية تؤهلهم للعمل في النواحي الصناعية التي تحتاج إليها الكويت في نهضتها الحديثة^(٢)، ولذلك فقد رُؤي ربط الكلية الصناعية ربطاً وثيقاً بالصناعات القائمة ويسوق العمل وتشجيع الوطنيين في الإقبال على العمل الصناعي بدلاً من الأعمال الإدارية أو الوظائف الكتابية^(٣). ومع ذلك فلم يجد هذا النوع من التعليم إقبالاً من الكويتيين على عكس الدراسات التجارية التي لاقت إقبالاً أكثر للسبب الطبيعي وهو أن النشاط التجاري في الكويت كان ولا يزال يلعب دوراً رئيساً في الحياة الاقتصادية. وبالإضافة إلى ذلك قامت وزارة الشؤون الاجتماعية في عام ١٩٥٦ بإنشاء مركز للتدريب المهني استهدف رفع كفاية العمال الفنية إلى جانب توفير الأيدي العاملة الوطنية التي يمكن أن تشارك مشاركة فاعلة في الإنتاج وأن تحمل تدريجياً محل القوى العاملة الأجنبية^(٤).

مشكلة مياه الشرب في الكويت :

كانت الكويت تعتمد في الحصول على الماء العذب على ما تنقله إليها السفن من شط العرب بالإضافة إلى ما يمكن أن يحصل عليه السكان من مياه الأمطار.

(١) البعثة : العدد (٢) السنة الرابعة - يناير ١٩٥٠.

(٢) تقرير عن التعليم في الكويت - إسماعيل القباني ومتي عقراوي ١٩٥٥ - معارف الكويت.

(٣) التقرير السنوي لدائرة الشؤون الاجتماعية لعام ١٩٥٦ ص ١٧.



وكانت المياه المجلوبة من شط العرب تخزن في مستودعات كبيرة على شاطئ الكويت، ولم تكن هذه طريقة صحية فضلاً عن أن مياه شط العرب غير منتظمة الوصول، ولذلك فكرت الكويت في مشروع يرمي إلى سحب كمية من مياه شط العرب يومياً بما يوازي ٣٢ ٪ من كمية المياه التي يصبها يومياً في الخليج وتكون عملية السحب عن طريق أنابيب تمتد إلى الكويت، ولا شك أن هذا المشروع لا يؤمن مياه الشرب فحسب بل إنه يوفر كمية كافية من المياه للزراعة أيضاً. ووافقت الحكومة العراقية مبدئياً على تزويد الكويت بالمياه، وتحمس الشيخ عبدالله السالم للمشروع وبالفعل تم الاتفاق مع بعض الشركات المتخصصة ومنها شركة الكسندر جب، غير أن العقوبات السياسية سرعان ما عطلت تنفيذ هذا المشروع، ومن هذه العقوبات رغبة الحكومة العراقية في الحصول على جزيرة وربا ومنطقة الساحل المقابلة لها لإنشاء ميناء عراقي، ولأغراض سياسية أخرى^(١)، لم تلبث أن تراجعت الكويت عن اتخاذ خطوات إيجابية رغم إعداد مشروع اتفاقية إسالة مياه شط العرب إلى الكويت في مارس ١٩٥٥، وقد شمل مشروع الاتفاقية تحديد كمية المياه التي ستضخ ونوع وسعة الأنابيب التي ستقلها والمنطقة التي ستعين على ضفة شط العرب لضخ المياه منها وكيفية حماية الأنابيب والمحافظة عليها^(٢).

ومع ذلك فلم تنشأ الكويت أن تمضي قدماً في تنفيذ هذا المشروع الذي كان في إمكانه لو تحقق أن يحول الكويت إلى واحة خضراء في قلب الصحراء^(٣). ولم يلبث أن تحول التفكير إلى مشروع آخر لضمان مياه الشرب في الكويت يقوم على تقطير مياه البحر. وما يذكر أنه قد سبق للكويت أن اتبعت هذه الطريقة في عهد الشيخ مبارك بن الصباح ١٨٩٦-١٩١٥ ولكنها كانت طريقة بدائية لا تتناسب مع التطور الحديث الذي بلغته الكويت، وفضلاً عن ذلك فقد قامت شركة نفط الكويت في عام ١٩٥٣ بتقطير مياه الخليج لاحتياجات عمالها وموظفيها، ولعل تلك التجارب السابقة هي التي دفعت بحكومة الكويت إلى التفكير في مشروع

(١) عن مياه شط العرب وملاساتها السياسية انظر :

Dickson, Koweit & Her Neighbours p. 77.

(٢) الكويت اليوم - العدد الثامن عشر السنة الأولى، انظر مشروع اتفاقية ضخ مياه شط العرب إلى الكويت نقلاً عن جريدة المنار البصرية عدد رقم ٣١٢ في ٣١ آذار (مارس) ١٩٥٥.

Hay, The Persian Gulf States p. 99, (٣)



لتقطير المياه بطريقة أكثر حجماً، وتم بالفعل في عام ١٩٥٨ إنشاء أكبر مستودع لتكرير المياه في العالم على كفاءة لضخ مليوني جالون من مياه الشرب يوميا ومصمم لمواجهة ضخ خمسة ملايين جالون يوميا^(١)، كذلك تم اكتشاف آبار صالحة لمياه الشرب في منطقة الروضتين في شمال الكويت بكميات كبيرة منذ عام ١٩٦٠^(٢).

وعلى الرغم من نجاح الكويت في التغلب على مشكلة المياه سواء بإنشاء معامل تقطير أو باكتشاف مياه جوفية فإن مشروع إسالة مياه شط العرب استمر مع ذلك يلح في الأذهان، إذ ما كادت تنتهي الأزمة العراقية الكويتية التي أثارها عبدالكريم قاسم رئيس وزراء العراق خلال الفترة من ١٩٦١ إلى ١٩٦٣ حتى تم الاتفاق بين حكومتى الكويت والعراق على مد أنابيب لإسالة مياه شط العرب، ووافق مجلس الأمة الكويتي على اتفاقية لذلك في فبراير عام ١٩٦٤، ومع ذلك فقد استمرت الحساسيات السياسية تفف حائلا دون المضي قدما في تنفيذ هذا المشروع الحيوى الكبير.

مقدمات الاستقلال في الكويت :

ارتبطت الكويت بعلاقة خاصة مع الحكومة البريطانية منذ عام ١٨٩٩ وكان ذلك على عهد الشيخ مبارك بن الصباح ١٨٩٦ - ١٩١٥، وقد استمرت الكويت خاضعة لمعاهدة ١٨٩٩ حتى إلغائها في عام ١٩٦١، وعلى الرغم من الفيود التي فرضتها هذه المعاهدة على استقلال الكويت الداخلى والخارجى فإن التطورات السياسية التى بلغت الكويت فى أعقاب إنتاج النفط أتاح لها فرصة إدارة شئونها الداخلية والخارجية تدريجيا فمثلا لم تحل الفيود البريطانية دون توقيع الكويت لمعاهدة الدفاع المشترك بينها وبين السعودية فى عام ١٩٤٧، والتي نصت فى بعض موادها على تشاور البلدين فى الشؤون السياسية، كذلك انفردت الكويت فى عقد العديد من الاتفاقيات مع بعض الشركات الأجنبية ومنها اتفاقية خاصة مع شركة النفط العربية المحدودة وهى شركة يابانية أنيط بها التنقيب عن النفط فى المياه التابعة للكويت من المنطقة المحايدة فى يولية عام ١٩٥٨، وقد نص فى هذه

Ibid. (١)

Lenczowski, op. cit., p. 48. (٢)

المعاهدة على أن شيخ الكويت قد عقد هذه الاتفاقية قايما بسلطاته المخولة له بوصفه حاكم الكويت، ومع ذلك فإن الحكومة البريطانية كانت توافق على هذه الاتفاقيات وما إليها بواسطة معتمدها في الكويت قبل مصادقة الكويت عليها أو وضعها موضع التنفيذ.

واستنادا إلى ملحق ميثاق جامعة الدول العربية وما نص عليه من تأكيد الروابط القومية بإمارات الخليج العربي وسائر البلاد العربية غير المؤسسة للجامعة بهدف التعاون معها تمهيدا لانضمامها إلى الجامعة، كانت الكويت أسبق من غيرها في هذا الميدان فاقترنت بالجامعة العربية منذ بداية عهدها واشتركت في أنشطتها الثقافية والاجتماعية والاقتصادية، وفي كثير من المؤتمرات التي نظمتها الجامعة العربية في مختلف المجالات^(١)، كما برز تعاون الكويت في المجال السياسي للجامعة العربية بإنشائها مكتبا لمقاطعة إسرائيل، وقد يكون من المفيد أن نشير إلى أن الكويت كانت أول من تنبه إلى خطورة اليهود في البلاد العربية فأصدر الشيخ أحمد الجابر في عام ١٩٤٧ مرسوما بطردهم خارج البلاد^(٢). كذلك استفلت الكويت ببريدها كما لم يحل الأمر دون اشتراكها في كثير من المؤتمرات والهيئات الدولية من ثقافية وصحية واجتماعية رغم خضوعها للحماية البريطانية^(٣). مثال ذلك اشتراك الكويت في منظمة الصحة العالمية وال الطيران المدني والاتحاد الدولي للبريد ومنظمة اليونسكو، وما يذكر أن الحكومة البريطانية ساعدت الكويت على الانضمام إلى هذه المنظمات الدولية، ففي رسالة من الخارجية البريطانية إلى منظمة اليونسكو في إبريل عام ١٩٦٠ جاء فيها أن الحكومة البريطانية تنظر إلى الكويت باعتبارها مسئولة مسئولية تامة في إدارة شئونها الدولية^(٤).

ومنذ عام ١٩٥٩ أخذت الكويت تخطو خطوات هامة في مجال تحقيق استقلالها الداخلي، ففي ١٩ ديسمبر من ذلك العام أصدر الشيخ عبدالله السالم الصباح مرسوما أميريا بتنظيم القضاء وجعله شاملا لجميع الاختصاصات القضائية

(١) ميد نوفل : الارضاع السياسية لإمارات الخليج وجنوب الجزيرة - الكتاب الأول - مدخل عام ودراسة للكويت ص ص ٢٢٦ - ٢٢٧.

(٢) البيعة : عهد الشيخ أحمد الجابر، العدد الثاني السنة الرابعة - ١٩٥٠.

(٣) على إبراهيم عيده : دولة الكويت الحديثة ص ص ١٩٧ - ١٩٨.

(٤) Al Bahra, Hussain, The legal Status of the Arabian Gulf States pp. 112 - 114.



في النزاعات التي تقوم داخل نطاق الكويت بعد أن كانت بعض القضايا تنظر أمام هيئات غير كويتية^(١)، وأخذت الكويت تتخلص بذلك من الأنظمة القضائية البريطانية التي فرضت عليها بمقتضى «الكويت - أمر في المجلس الصادر في عام ١٩٢٥ الذي حرم الكويت من السيادة القضائية داخل حدودها الإقليمية بالنسبة للأجانب أو حتى بالنسبة للقضايا أو الخلافات التي تنشأ بين الكويتيين والأجانب حيث كانت تحال إلى محاكم قنصلية خاصة. وفي عام ١٩٦٠ وافقت الحكومة البريطانية - تمسبا مع التقدم الذي أحرزته الكويت - على أن تفرض الكويت سيادتها القضائية على جميع المقيمين فيها دون استثناء^(٢)، وكان من الطبيعي أن يتبع الاستقلال القضائي للكويت إصدار مجموعة من التشريعات المدنية والجنائية استعين في وضعها بكثير من الخبراء القانونيين كان على رأسهم الخبير الدستوري المصري الدكتور عبد الرزاق السنهوري.

كذلك أحرزت الكويت تقدما آخر في ميدان استقلالها الداخلي بإصدار قانون النقد الكويتي في أكتوبر ١٩٦٠، وكانت الكويت تعتمد قبل إصداره على قانون النقد الهندي، ولكن التدهور الذي وصلت إليه الروبية الهندية نتيجة ظروف الهند الاقتصادية كان دافعا للكويت إلى الاستقلال بنقدها ونم ذلك بموجب اتفاقية بينها وبين حكومة الهند في مارس ١٩٦٦.

أما عن التنظيم الإداري الحديث فقد اعتمد أساسا على تنظيم إداري وضعه الشيخ عبد الله السالم عند توليه الحكم في عام ١٩٥٠، وكان هذا التنظيم يتكون من مجلس أعلى من الشيوخ الذين يديرون الدوائر الحكومية المختلفة وهو بمثابة نواة لمجلس وزاري، ولكنه بسبب طبيعة تشكيله كان مجلسا عائليا، وبالتالي أخذ يتعرض لكثير من الصراعات الأسرية، فقد شهدت الكويت في عام ١٩٥٠ نزاعا أسريا بين فروع الأسرة الحاكمة تزعمه الشيخ عبدالله المبارك عم الحاكم، والذي كان يرأس دائرتي الدفاع والخارجية ولكن المحاولة فشلت وفر القوائم بها إلى مصر^(٣).

(١) أمين سعيد : دولة الكويت الحديثة ص ١٩٠.

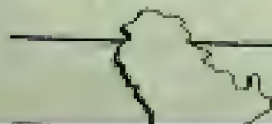
(٢) الكويت اليوم عدد ٢٥٢ في ١٨ / ٢ / ١٩٦٠ انظر : بيان صادر عن سكرتارية حكومة الكويت فبراير ١٩٦٠.

Hurewitz, Middle East Politics, The Military Dimension pp. 347 - 349 see also Hay, (٣) op. cit., p. 101.

وقد بذلت عدة محاولات لكسر الاحتكار السياسي الذي كان يمارسه شيوخ الأسرة الحاكمة، وقام بهذه المحاولات أثرياء التجار الذين جاهدوا خلال عهد الشيخ أحمد الجابر وعبد الله السالم في الدعوة إلى إنشاء ثلاثة مجالس منتخبة، تخصص إحداها للمعارف والثاني للشئون البلدية والثالث للإعمار. وقد حاولت هذه المجالس توسيع صلاحياتها مما أدى إلى اصطدامها بالسلطة، ومن ناحية أخرى فقد بدأ المبعوثون الكويتيون يعودون إلى بلادهم تدريجياً، وبالتالي لم يصبح في وسع الشيوخ أن يستمروا في مواصلة حكمهم على الطريقة الأبوية التقليدية، ومن ثم بدأت مرحلة هامة من مراحل تطور الأنظمة الحكومية، وتتمثل في الإعداد لإنشاء المؤسسات الدستورية الحديثة.

كذلك اكتسبت الكويت شخصية إقليمية بإصدار قانون الجنسية في عام ١٩٥٩، وبالتعديلات التي أدخلت عليه في عام ١٩٦٠، وإن كان يلاحظ أن دوافع إصدار هذا التشريع يرجع إلى المشكلات التي أخذ يعاني منها المجتمع الكويتي، فمجتمع الكويت كما سبق أن أوضحنا، يعيش على استيراد الخبرات الأجنبية في كافة المجالات، ومن هنا كان الخوف في أن يتربص على الزيادة العددية أن يصبح الكويتيون أقلية في بلادهم؛ إذ إن التعداد الذي أجري في عام ١٩٥٧ أظهر أن نسبة الكويتيين لا تتعدى ٥٦,٢ ٪ من السكان، وفي تعداد ١٩٦١ انخفضت هذه النسبة إلى ٥٠,٤ ٪، وأخذت في التناقص الملحوظ، وهي ظاهرة تبدو خطيرة في مجتمع يتميز بقلّة عدد سكانه، ولذلك فقد نص القانون الذي صدر في عام ١٩٥٩ على أن الكويتي هو الذي عاش في الكويت دون انقطاع من عام ١٩٢٠ أو أبناؤه من بعده، وكذلك السيدات الأجنبية المتزوجات بكويتيين. ونصت التعديلات التي أدخلت على هذا القانون أنه يجوز للرعايا العرب اكتساب الجنسية الكويتية بعد إقامة لا تقل عن عشر سنوات ترفع إلى خمسة عشر سنة بالنسبة لغير العرب، وألا تمنح الجنسية الكويتية لأكثر من خمسين شخصاً في السنة، واستثناء من القيود التي حددها القانون فإنه يجوز منح الجنسية الكويتية للعرب الذين أدوا خدمات جليلة للكويت دون التقيد بالفترة الزمنية المحددة (١).

Shehab, Fakhri, 'Koweit A Super Affluent Society see Modernization in the Arab (١) world pp. 132 - 134 see also Hussain Al Bahma, op. cit., p. 126.



ومما يذكر أنه أدخلت عدة قيود فيما بعد، كان أبرزها أنه لا يجوز للسيدة الأجنبية اكتساب جنسية زوجها الكويتي إلا بعد زواج مستمر لا يقل عن عشر سنوات، كما أجاز تعديل آخر بأن يكون لوزير الداخلية حق سحب الجنسية من المتجنسين بها إذا ما استدعت مصلحة البلاد ذلك؛ أو إذا ما توافرت دلائل على قيام المتجنس بالترويج لمبادئ من شأنها تقويض النظام الاقتصادي والاجتماعي للبلاد، أو إذا كان متصفاً إلى منظمة سياسية أجنبية^(١). وقد لقيت قوانين الجنسية موافقة إجماعية من الوطنيين والأسرة الحاكمة الذين باتوا يخشون من الزيادة المطردة في الأجانب داخل المجتمع الكويتي وبالتالي أصبحت الحاجة إلى تأكيد الوطنيين لشخصيتهم^(٢).

وتمهيدا لاستقلال الكويت أنشئت قنصليات كويتية في بعض العواصم العربية كما سمح لبعض الدول العربية بإنشاء قنصليات لها في الكويت، وكان انعكاس الأحداث القومية في العالم العربي له تأثيره الواضح على علاقة الكويت ببريطانيا ففي خلال العدوان الثلاثي على مصر في عام ١٩٥٦ استنكر الوطنيون هذا العدوان، وتضمن ذلك استنكارهم لعلاقات الحماية التي كانت لا تزال تربط الكويت ببريطانيا، كما كانت هناك ضغوط شديدة مارسها الوطنيون لانضمام الكويت إلى جامعة الدول العربية^(٣). ولذلك كانت الخطوة الهامة التي خطتها الكويت هي إلغاء معاهدة ١٨٩٩ باعتبارها قد أصبحت غير صالحة لأن تكون أساساً لتنظيم العلاقات بين بريطانيا والكويت^(٤). وأيدت الحكومة البريطانية موافقتها على ذلك وتم في ١٩ يونيو ١٩٦١ تبادل وثائق إلغاء المعاهدة، وربط الكويت بمعاهدة جديدة، وتضمن ذلك في مذكرة بعث بها المقيم السياسي البريطاني في الخليج وليام لوس Luce إلى الشيخ عبد الله السالم الصباح، ورد الأخير عليها وتضمنت المذكرة النقاط التالية :

١ - تلغى اتفاقية ٢٣ يناير ١٨٩٩ لكونها تتنافى مع سيادة واستقلال الكويت.

(١) الجريدة ٢٩ / ٦ / ١٩٦٦.

(٢) Hurewitz, The Middle East Politics : The Military Dimension pp. 350 - 351.

(٣) Marlowe, John, The Persian Gulf in the 20th century p. 201.

(٤) عن اتفاقية الكويت مع بريطانيا في عام ١٨٩٩ والظروف التي أحاطت بتوقيعها يمكن الرجوع إلى كتابنا: الخليج العربي دراسة لتاريخ الإمارات العربية ١٨٤٠ - ١٩٦٤، انظر الكويت في عهد الشيخ مبارك الصباح.

- ٢ - تستمر العلاقات بين البلدين مشوبة بروح الصداقة الوثيقة.
- ٣ - عندما يكون ذلك مناسباً فإن الحكومتين سيتشاوران فيما بينهما في الأمور التي تهم الطرفين.
- ٤ - لا شيء في هذه النتائج سيؤثر على استعداد حكومة صاحبة الجلالة في مساعدة حكومة الكويت إذا ما طلبت منها مثل هذه المساعدة.
- ٥ - تظل هذه الاتفاقية سارية المفعول ما لم يشعر أحد الطرفين الطرف الآخر برغبته في إنهاؤها بإخطار يسبق هذا الإلغاء بثلاث سنوات.
- واعتبرت هذه المذكرة وموافقة الأمير عليها بمثابة إلغاء لاتفاقية ١٨٩٩، وبالتالي أصبحت هناك اتفاقية جديدة ربطت بين الكويت والمملكة المتحدة.
- وكما هو واضح أن فقرات الاتفاقية الجديدة لا تعنى فرض أعباء جديدة على الكويت من حيث علاقاتها بالحكومة البريطانية، من ذلك أن التشاور وإن نصت عليه الاتفاقية غير ملزم، والمساعدة البريطانية مرتبطة بموافقة حكومة الكويت بل ويطلبها مثل هذه المساعدة، كما أن معاهدة ١٨٩٩ بجميع تعهداتها وارتباطاتها أصبحت غير سارية المفعول Null & Void، وكإجراء وقائي لحماية التعهدات والارتباطات السابقة وخاصة فيما يتعلق باستمرار استغلال الشركات البريطانية لموارد الثروة الطبيعية في الكويت وأهمها النفط، نبودلت مراسلات رسمية خاصة بذلك بين وزارة الخارجية الكويتية والسفارة البريطانية في الكويت في عام ١٩٦٢^(١).

ومما يذكر أنه في ١٣ مايو ١٩٦٨ ألغيت اتفاقية يونيو ١٩٦١، بسبب ما كانت تنص عليه إحدى فقراتها من تقديم مساعدة بريطانية للكويت عند طلبها هذه المساعدة، ولما كانت حدود هذه المساعدة تشمل الناحية العسكرية فقد رأت بريطانيا إلغائها تمشياً مع سياستها التي أعلنتها والخاصة بانسحابها العسكري من منطقة الخليج العربي قبل نهاية عام ١٩٧١^(٢).

(١) Al Bahma, op. cit., p. 46.

(٢) Europa Publications, Middle East & North Africa see Kuwait, p. 402.



كان إعلان استقلال الكويت منطلقاً هاماً لدولة الكويت خطت على أثره خطوات أكثر إيجابية في تنظيماتها الداخلية، إذ بدأت الكويت تتحول بعد استقلالها إلى دولة دستورية برلمانية^(١). وكانت أولى مراحل هذا التحول الدستوري تشكيل مجلس تأسيسي بمرسوم أميري صدر في أغسطس عام ١٩٦١، وكان تشكيل هذا المجلس إيذاناً ببداية مرحلة انتقالية هامة تستكمل الكويت في خلالها أسباب الحكم الدستوري. وقد دعا المرسوم الأميري إلى إجراء انتخابات عامة لمجلس تأسيسي يتولى إعداد دستور يستند إلى المبادئ الديمقراطية ويستهدف رفاهية الشعب وخيره ويستمد أحكامه من ظروف البلاد، وبما يستلقت النظر أن الشخصيات التي شكلت المجلس التأسيسي لعام ١٩٦١ كان معظمها من الشخصيات التي ظهرت في المجلس التشريعي الذي ظهر في عام ١٩٣٨^(٢)، وقد تم انتخابهم عن طريق الاقتراع العام السري المباشر، وقسمت الكويت إلى عشر مناطق انتخابية تنتخب كل منطقة نائبين عنها في المجلس المذكور.

وفي ١٧ يناير سنة ١٩٦٢ حولت دوائر الحكومة إلى وزارات لتتناسب مع التطور الحديث الذي قطعته الكويت، وفي ١١ نوفمبر من نفس العام صادق الشيخ عبدالله السالم على دستور الكويت الذي يتضمن ١٨٣ مادة في خمسة أبواب تتعلق تباعا بالدولة ونظام الحكم بها، والمقومات الأساسية للمجتمع، وبالحقوق والواجبات العامة، وبالسلطات، وأخيراً ببعض الأحكام العامة والمؤقتة. ونص الباب الأول من الدستور الكويتي على أن الكويت دولة عربية مستقلة كاملة السيادة، وشعبها جزء من الأمة العربية ودينها الإسلام، ولغتها الرسمية العربية، كما نصت بعض مواد الباب الأول من الدستور على كون الكويت وراثية في ذرية الشيخ مبارك بن الصباح مع اشتراط إجراءات خاصة لاختيار ولي العهد ومبايعته بواسطة مجلس الأمة ضمن الذرية المذكورة. كما نص في الباب الأول أيضاً على أن تكون السيادة للأمة التي هي مصدر السلطات.

(١) Al Bahra, Hussain, op. cit., p. 13.

(٢) جمال زكريا قاسم: الخليج العربي دراسة لتاريخ الإمارات العربية ١٩١٤ - ١٩٤٥، الطبعة الأولى

١٩٧٣، انظر المجلس التشريعي من ١٦٣ وما بعدها.

أما البابين الثاني والثالث فيتضمنان مجموعة من الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، كحقوق العمل، والأسرة، والنشء، والعدالة الاجتماعية. وكذلك مجموعة الحقوق والواجبات العامة التي تدور حول فكرة الحرية والمساواة بصورها المتعددة.

أما الباب الرابع فينتقل بصلاحيات الأمير الدستورية، وكيفية تشكيل مجلس الأمة، وأحكام خاصة بالسلطة التنفيذية. ولعل أبرز ما جاء بصدد ذلك ما تضمنته المادة ١٥٢ على ألا يمنح أي امتياز لاستغلال الموارد الطبيعية أو للخدمة العامة إلا بقانون يصادق عليه مجلس الأمة ولفترة محدودة. وأخيرا نص الباب الخامس من الدستور الكويتي على الأحكام المتعلقة بتعديل الدستور وأهمها ألا يحدث أي تعديل فيه إلا بعد مضي خمس سنوات على الأقل من تاريخ العمل به^(١).

ولعل أهم ما تضمنته الدستور الكويتي إقرار استقلال القضاء الذي كان في الماضي بمثابة احتكار للأسرة الحاكمة^(٢). كما يلاحظ أن الدستور الكويتي لم يعترف بتأسيس أحزاب سياسية ولذلك فإن أعضاء مجلس الأمة يدخلون الانتخابات كأفراد، كما لا يحق لمجلس الأمة أن يقبل الحكومة، وإنما على مجلس الأمة إذا طرح الثقة بالحكومة أن يتقدم إلى الأمير الذي يمثل أعلى سلطة تنفيذية وله في هذه الحالة إما أن يقبل الوزارة أو يحل مجلس الأمة^(٣).

ومهما استطرنا في تسجيل هذه الملاحظات على الدستور الكويتي إلا أن الأمر الذي لا شك فيه هو أن الكويت قد نجحت في استحداث تجربة ديمقراطية أكسبتها دستورا وبرلمانا وحكومة مسئولة.

وقد أخذت الكويت بعد استقلالها تقطع شوطا بعيدا في إقامة الخدمات التعليمية والاجتماعية والصحية والعمرانية^(٤)، كما مدت مساعداتها الاقتصادية إلى

Kuwait Today - A welfare State p. 45. (١)

انظر أيضا دليل الكويت ص ٦٩-٧٢، وعن التفاصيل الخاصة بالدستور الكويتي يمكن الرجوع إلى عبدالفتاح حسن، القانون الدستوري في الكويت، بيروت ١٩٧٠.

Al Bahrna, op. cit., p. 22. (٢)

Ibid., p. 13. (٣)

(٤) عن التطور الاقتصادي والاجتماعي في الكويت انظر :



إمارات الساحل العماني، وأسست من أجل ذلك لجنة دائمة لوضع برامج تنفيذية للنهوض بهذه الإمارات، كذلك أنشأت الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية، وكانت الغاية من إنشائه مساعدة الكويت للدول العربية على تطوير اقتصادياتها ومدها بالقروض اللازمة لذلك. وقد رُصد لهذا الصندوق في بدء إنشائه في ديسمبر ١٩٦١ خمسون مليون ديناراً كويتياً ثم تضاعف اعتماده فيما بعد، وكانت حكومة السودان أول من استفاد من هذا الصندوق لتوسيع السكك الحديدية في السودان، كذلك نال الأردن قرضاً لمشروع استثمار مياه اليرموك واستخراج القوسفات من البحر الميت، كذلك استفادت كل من لبنان والعراق والجزائر من القروض المالية الكويتية، كما التزمت الكويت في مؤتمر القمة العربي الذي انعقد في الخرطوم في عام ١٩٦٧ بتقديم مبلغ ٥٥ مليون جنيه إسترليني سنوياً للجمهورية العربية المتحدة والأردن إلى أن تزول آثار العدوان^(١). ولكن ترتب على ذلك الالتزام تجميد صندوق التنمية الكويتي؛ لأن الحكومة لم تتمكن من أن تصرف له رأس ماله الأساسي الذي وصل إلى مائتي مليون جنيه إسترليني، ومن أجل ذلك طالب عدد من النواب وقف أعمال الصندوق حتى تنتهي الأزمة المالية التي واجهتها الكويت في ذلك العام^(٢). ومهما كان التركيز على الدوافع القومية التي كانت تحفز الكويت إلى تقديم مساعداتها إلى الدول العربية فإن الأمر الذي لا شك فيه أن هذه المساعدات كان لها أثرها في وجود الكويت ككيان قائم بذاته وبالتالي تأكيد شخصيتها المستقلة^(٣).

أزمة التجربة الديمقراطية في الكويت:

كان نظام الحكم في الكويت يقوم على طريقة أبوية تقليدية، ولكن بتعدد المجتمع وزيادة عدد السكان وانتشار التعليم كان من الطبيعي أن يحدث تعديلاً في النظام بما يتلاءم والمتطلبات العصرية الحديثة. وحتى عام ١٩٦١ كان أعضاء الأسرة الحاكمة هم المتحكمون في المجلس الأعلى للشيوخ الذي كان يعاين الحاكم في شئون الحكم، ولكن على أثر الأزمة العراقية الكويتية في عام ١٩٦١ دعا الشيخ

(١) الحياة ٣٠ / ١٠ / ١٩٦٨.

(٢) النهار ١٢ / ٢ / ١٩٦٨.

(٣) Shehab, Koweit A Super Affluent Society see Modernisation in the Arab world p. 140.

عبد الله السالم عددا من التجار ممن لا ينتمون إلى الأسرة الحاكمة للمشاركة في المجلس الأعلى، كما اشترك عدد من الوطنيين الكويتيين بلغ عددهم عشرون شخصا في مجلس تأسيسي، وأعقب ذلك صدور الدستور الكويتي الذي نص على تشكيل مجلس وطني من خمسين عضوا بالإضافة إلى مجلس وزاري كان يشكل معظمه من التجار وأعضاء الأسرة الحاكمة^(١).

ولم تشهد الكويت حركات سياسية عنيفة؛ فالأسرة الحاكمة لها مركز قوى بحيث تتمكن من قمع أي نشاط سياسي غير مرغوب فيه، وعلى هذا الأساس قمعت حركة المجلس التشريعي وهي الحركة التي شهدتها الكويت في عام ١٩٣٨. وعلى الرغم من الانتفاضات الوطنية التي حدثت في الكويت خلال وقوع العدوان الثلاثي على مصر في عام ١٩٥٦، وكان من أبرزها إشعال النيران في بعض آبار النفط، إلا أن هذه الحركات لم تعد كونها انتفاضات تلقائية إذ لم يترتب على حدوثها نتائج إيجابية.

وعلى الرغم من تباين الأفكار والاتجاهات السياسية في الكويت نتيجة تنوع الراغبين إليها، إلا أن انشغال هؤلاء بجمع الثروة وخوفا على مصالحهم لم يتيح لهم الظروف للقيام بنشاطات سياسية أو التعبير صراحة عن آرائهم^(٢). وفضلا عن ذلك فإنه لم تنشأ في الكويت أحزاب سياسية، كما أن الدستور الكويتي لم يتيح مجالا لظهور هذه الأحزاب، وأصبح الموقف في الكويت يتلخص في الصراع بين المحافظين على التقاليد الذين يستهدفون حصر المراكز العليا في الأسر العريقة، وبين جيل المثقفين الذين يؤمنون بتوزيع المناصب حسب الكفاءات دون التقيد بالنسب^(٣)، وعندما تشكل أول مجلس نيابي في يناير ١٩٦٣ ضم إلى مقاعده ثمانية من القوميين الذين تأثروا بالمد القومي العربي الذي كان يغمر العالم العربي في ذلك الوقت^(٤)، وكان من أهم القضايا التي أثارها أولئك النواب إلغاء الاتفاقية المعقودة بين بريطانيا والكويت في عام ١٩٦١ لما كانت تنص عليه من مساعدة

(١) Ibid., pp. 351 - 353.

(٢) Hay, Rupert, The Trucial States pp. 104 - 105.

(٣) صلاح العقاد : مرجع سبق ذكره ص ٤٣.

(٤) الحوادث ١٥ / ١ / ١٩٧١، أزمة التجربة الديمقراطية في الكويت.



بريطانيا للكويت، ولذلك كان يطلق على هذه الاتفاقية اسم اتفاقية المساعدة، وكان الهدف من مطالبة القوميين بإلغاء هذه الاتفاقية إتاحة الفرصة لاشتراك الكويت في مباحثات الاتحاد الثلاثي التي أجريت في أبريل عام ١٩٦٣ بين مصر وسوريا والعراق، بينما أكدت الحكومة الكويتية أن هذه الاتفاقية لا تمس استقلال الكويت كما أنه ليس فيها ما يمنع الكويت من المشاركة في مباحثات الاتحاد الثلاثي.

ولم تلبث أن واجهت حكومة الشيخ جابر الأحمد معارضة شديدة من جانب القوميين والمثقفين الكويتيين الذين اعترضوا على تشكيل هذه الحكومة من التجار والأثرياء وأفراد الأسرة الحاكمة، وبالتالي فلم يعد هذا التشكيل يتفق مع النهضة الثقافية والسياسية التي وصلت إليها الكويت^(١)، واستندت المعارضة على وجود تجمهر من بين الوزراء مما يشكل مخالفة صريحة للمادة ١٣١ من الدستور الكويتي التي تمنع الجمع بين الوزارة والتجارة، ونجحت المعارضة بالفعل في إسقاط حكومة الشيخ جابر الأحمد في عام ١٩٦٤ لتخلفها حكومة جديدة ضمت بعض المثقفين، وقد استمرت هذه الحكومة قائمة حتى الانتخابات التي أجريت في عام ١٩٦٧.

وفي مجلس الأمة وقعت أزمة برلمانية كبيرة في أوائل عام ١٩٦٥، على أثر رفض المعارضة في المجلس إقرار اتفاقية تنفيذ العائدات، وهي الاتفاقية التي تقدمت بها الحكومة للمجلس طالبة الموافقة عليها^(٢)، وكان من المتوقع ألا تحدث معارضة بالنسبة لبلد كالكويت قليل الخبرة بالحياة الديمقراطية ولكن سرعان ما اشتدت المعارضة التي تزعمتها جبهة القوميين العرب^(٣). وقد حمل المعارضون على الاتفاقية والغبن الذي سوف يلحق بمصالح الكويت، فرفضها مجلس الأمة بالإجماع وقد استندت المعارضة في رفضها لهذه الاتفاقية على نقطتين رئيسيتين:

أولاً - ما تضمنته الاتفاقية من بعض مواد اعتبرتها المعارضة إجحافاً بحقوق الكويت، من ذلك تسوية جميع ضرائب الدخل وضرائب الامتياز عن الفترة التي سبقت توقيع الاتفاقية، وعلى وجه التحديد من ١٩٥٩ إلى ١٩٦٤ ومايعنيه ذلك من تنازل الحكومة عن جميع الضرائب المستحقة لها من قبل الشركة.

(١) Thompson, Modernisation in the Arab world pp. 351 - 353.

(٢) الحياة - ٦/ ٢٤ - ١٩٦٦.

(٣) Stocking, op. cit., p. 369 ff.

ثانياً - احتجاج المعارضة على شروط التحكيم، باعتبار أن التحكيم في حد ذاته يعد مساساً بسيادة الكويت، فإذا كانت الخلافات التي تقوم بين الشركة والحكومة من اختصاص الوكالة البريطانية في الماضي فمن الطبيعي بعد أن استقلت الكويت أن يكون أي نزاع ينشأ بين الشركة والحكومة من اختصاص المحاكم الوطنية^(١).

والجدير بالذكر أن شركة نفط الكويت كانت قد أذرت الحكومة ومجلس الأمة بضرورة التصديق على الاتفاقية في أسرع وقت ممكن، ولذلك أدركت شركة النفط أن تطورا خطيرا يوشك أن يحدث في الكويت مما حدا بالشركة إلى استغلال هذه الفرصة لكي تقدم النصيحة لشيخ الكويت - تساندها في ذلك الحكومة البريطانية - على شكل إنذار يطالب بتصفية سريعة لمعالم التجربة الديمقراطية الجديدة^(٢)، ومهما يكن من أمر فقد نتج عن هذه المعارضة التأكيد بأن قصر امتيازات واتفاقيات النفط بين الشركة والمحاكم، كما كان عليه الحال من قبل، أصبح عهدا زال وانقضى.

أحرزت حركة القوميين العرب التي كان يتزعمها في الكويت الدكتور أحمد الخطيب وجاسم القطامي وأحمد المنيسى نجاحا كبيرا، ووضح أن الحركة أصبح لها فروع كثيرة امتدت إلى بعض أقطار الخليج والجنوب العربي، وقد بدأت الحركة أساسا من نادي للطلبة أنشئ في الجامعة الأمريكية في بيروت في أعقاب الحرب الفلسطينية، وانتشرت في سوريا ولبنان والأردن والعراق وليبيا ثم وضحت بصفة خاصة في الكويت بين المجتمع الفلسطيني هناك واعتنقها كثيرون من الشباب الكويتي^(٣). وكانت الحركة تقوم على أساس قومي صرف، ثم ما لبثت أن مستها عدة اتجاهات يارية نشطت في مواجهتها جمعية الإصلاح الاجتماعي التي تتميز باتجاهاتها الدينية. وقامت حركة القوميين العرب على معارضة سياسة الحكومة ولاسيما في بداية عهد الشيخ صباح السالم الصباح الذي تولى الحكم في نهاية عام ١٩٦٥، حتى أصبح واضحا لدى الحاكم الجديد مدى الضغط الذي تقوم به هذه العناصر على سياسة الحكومة في محاولة لإخراج الكويت عن الخط السياسي الذي تعودته والذي يتميز بالملابنة والاعتدال إزاء القوى المختلفة والاتجاهات السياسية

(١) Stocking, op. cit., pp. 369 - 371.

(٢) الحرية - ١٦ أيار ١٩٦٦.

(٣) Dunn, Iraq Under Qassem, p. 148.



المضطربة في المنطقة بمحاولة تركيز سياستها إلى جانب على حساب جانب آخر. ولذلك أصدرت الحكومة الكويتية مجموعة من القوانين استندت فيها على الأكثرية البرلمانية، منها قانون حظر التجمع، والحد من حرية الجمعيات والأندية والصحافة، بالإضافة إلى قانون التوظيف الذي جعل مصير الموظف تحت طائلة السلطة إذا ما بدر منه أي نشاط سياسي^(١).

ولعل الخطأ الذي وقع فيه القوميون العرب هو عدم إدراكهم حقيقة دورهم باعتبارهم أقلية معارضة، ولذا كان ينبغي أن ينحصر دورهم في تنمية الرغبة في التغيير أملاً في تحقيق مكاسب أكبر في الانتخابات التالية، ولكن الذي حدث هو أنهم حاولوا فرض ديكتاتورية الأقلية على الأكثرية ثم استقالوا بطريقة جماعية تحت حجة عدم مقدرتهم على مواجهة النكتل اليميني الرجعي، كما رافقت استقالتهم حملات تشهيرية شخصية مما ترك أثراً عميقة في نفوس الشيوخ، وهكذا حدث أول انقسام في التجربة الديمقراطية للكويت في وقت كانت فيه غير قادرة على تحمل هزات كبيرة، وخرج القوميون من المجلس ليعيشوا خارج النظام.

أحدثت استقالة القوميون ردود فعل شديدة ظهر تأثيرها على المستوى الشعبي مما جعل نفوذ المعارضة السياسية يزداد قوة، وبينما خيل للبعض أن استقالة نواب المعارضة سوف تؤدي إلى انسحابهم من الحياة السياسية، بدا واضحاً أنهم أصبحوا مقدمين على جولة جديدة، وأنهم يستعدون لخوض الانتخابات النيابية القادمة، ولذلك توالى نصائح المستشارين وشركة النفط البريطانية محذرة الحكومة بأن المعارضة سوف تحرز أغلبية مطلقة في مجلس الأمة إذا لم تبادر الحكومة باتخاذ الإجراءات اللازمة لتطويقها^(٢)، ويبدو أن هذه التحذيرات تركت أثرها على سياسة الحكومة، إذ حذر الشيخ جابر الأحمد رئيس وزراء الكويت في البيان الذي ألقاه في مجلس الأمة في ٣ مايو ١٩٦٦ من المبادئ الهدامة، وأكد أن حكومته ستشدد في معاقبة دعايتها، وذكر بالقوانين التي سبق أن أصدرتها الحكومة والخاصة بحل الصحف اليسارية والمنظمات والأندية الثقافية والطلابية، وأكد المعلقون على هذا البيان بأنه يضع حداً بين حقبة من الزمن انسمت فيها سياسة الحكومة باللين والمجاملة، وبين حقبة أخرى أصبحت أكثر شدة وحزمًا.

(١) الحرية - ٩ أيار ١٩٦٦.

(٢) الحرية - ١٦ أيار ١٩٦٦.

والبيان الوزاري يعد في اعتقادنا دراسة للمخطط السياسي الذي أخذت تسير فيه الكويت في مواجهة مشكلاتها الداخلية، ومشكلات السياسة العربية بصفة عامة إذ ينقسم البيان إلى مقدمة توضح ما يعيشه المجتمع الكويتي وما يتعرض له من هزات ترتب عليها انقسام في الرأي وعدم مبالاة بالقيم، ثم يتحدث البيان عن سياسة الكويت الخارجية التي تقوم على الحياد وعدم الإنحياز، وبالنسبة للسياسة العربية أكد البيان أن الكويت جزء من كل ولها واجب نحو شقيقاتها العربيات تدعم اقتصادها بشرط ألا تهمل مصالح الشعب الكويتي الذي ينبغي أن تكون له الأولوية في الاستفادة من خيرات بلاده.

ويتناول القسم الثاني من البيان النشاط الضار للوافدين، والذي من بينهم من يجتهد لتفتيت الوحدة الوطنية والتشكيك في الأنظمة الكويتية، وما تنشره هذه العناصر من مبادئ هدامة في صفوف المواطنين والعمال والطلبة بوجه خاص^(١). وواضح أن البيان كان يدعو إلى حركة تطهير في الجمعيات والنقابات العمالية والاتحادات الطلابية التي ذكر عنها أنها تستغل في غير مصلحة البلاد^(٢). كما حرصت الحكومة أن تطلع مجلس الأمة في جلسة مغلقة على وقائع تتعلق بنشاط بعض العناصر غير الوطنية ودورها في خدمة حركات عمقانية وصفت بأنها حركات هدامة غايتها إثارة الاضطرابات في الكويت.

وفي مقابل ذلك أخذت الصحف العربية المعروفة باتجاهاتها اليسارية تشن حملات صحفية ضد سياسة الكويت وذلك بالتهويل في عدد المبعدين من الكويت، والقسوة الشديدة التي يتعرضون لها من قبل السلطات الكويتية. وإن كان من الإنصاف أن نذكر هنا أن المبعدين لم يبلغوا ذلك العدد الضخم الذي صورته الصحافة الكويتية، كما أنهم كانوا يتقاضون جميع رواتبهم بما في ذلك تعويضات إنهاء عقودهم على الرغم مما ينص عليه قانون التوظيف الكويتي بحرمان الموظف المبعد من التعويضات المستحقة له باعتباره مخلاً بشروط التعاقد بسبب قيامه بنشاط سياسي ضد مصلحة البلاد^(٣).

(١) المحرر - ٩ نيسان ١٩٦٦.

(٢) الحياة - ٨ أيار ١٩٦٦.

(٣) المحرر - ٢٢ / ٩ / ١٩٦٦.

وفي يناير ١٩٦٧ أجريت انتخابات الدورة الثانية لمجلس الأمة، وشهدت هذه الانتخابات إقدام عناصر جديدة من المثقفين والجامعيين على خوض المعركة الانتخابية، وإن كان يلاحظ أن اللوائح الانتخابية كانت مجردة من أى طابع أو برنامج سياسى معين بالنظر إلى عدم وجود أحزاب سياسية فى الكويت. ومع ذلك فقد حاول المرشحون من قبل القوميين العرب إيجاد تكتل فيما بينهم، ولكن النتيجة كانت صدمة بالغة لهم إذ لم ينجح منهم سوى أربعة أشخاص فى حين سقط الخطيب نفسه^(١).

وهكذا أدت نتائج انتخابات الدورة الثانية لمجلس الأمة إلى تفوق الفئات اليمينية على جبهة القوميين العرب، كما أحدثت نتائج الانتخابات مضاعفات شديدة وخاصة بعد أن هددت العناصر القومية من العمال والطلاب بإضراب شامل^(٢).

وفي تعليق على المجلس الجديد ذكر أن أغلبية أعضائه يميلون إلى التزام الحياء إزاء الخلافات العربية، كما أنهم يؤمنون باتجاه وطنى شعاره الكويت للمكوئين^(٣).

وفيما يبدو أن السلطات الكويتية كانت تخطط قبل إجراء الانتخابات بعدة أشهر لكى تضمن لممثليها فى مجلس الأمة الحصول على أصوات مناسبة. وعلى أى حال فإن المعارضة لم تلبث أن خفت حدتها عندما قام المجلس الجديد فى ٢ مايو ١٩٦٧ بالموافقة على اتفاقية تنسيق العائدات، بعد أن أدخلت عليها بعض التعديلات لمواجهة الانتقادات الكثيرة التى سبق أن وجهت إليها، حيث ضمنت هذه التعديلات للحكومة الكويتية حرية أكثر فى التحكم فى أسعار النفط، كما وافقت الشركة على أن تحيل إلى المحاكم الوطنية أى نزاع ينشأ بينها وبين الحكومة فيما يتعلق بقانون الدخل الكويتى^(٤).

(١) Hurewitz, Middle East, The Military Dimension p. 354.

(٢) الأهرام - ٢٩ / ١ / ١٩٦٧.

(٣) الحرر - ٢٨ / ١ / ١٩٦٧.

(٤) Stocking, op. cit., pp. 372 - 375.

ولكن ذلك لم يكن يعنى اختفاء المعارضة تماماً إذ استمر الحركيون يعملون على استغلال الأوضاع الداخلية في الكويت، وخاصة فيما يتعلق بالمشكلات العمالية للتحريض ضد النظام وتوجيه الاتهامات ضد المسؤولين الكويتيين، ومحاولة تكوين قواعد يسارية في الأوساط الشعبية من الشباب^(١).

ولم يكف ينقضى عام واحد على أزمة الانتخابات حتى أثبتت قضية أخرى وهي إلقاء المتفجرات حول السفارة الإيرانية في الكويت، وقد شغلت هذه القضية الرأي العام لفترة طويلة، وخاصة أنها انحصرت في عناصر كوينية شابة، وبالتالي فإن أهميتها ترجع إلى أنها أضعفت من النظرية القائلة أن حوادث الاضطرابات تأتي عادة من عناصر غير وطنية. وتؤكد ذلك حينما أصدرت النيابة العامة قرار الاتهام في الحادث وأذاعت أسماء واحد وعشرين متهما ليس بينهم سوى فلسطيني واحد، وجهت إليهم تهمة التحريض على قلب نظام الحكم والانضمام لتنظيم سرى عرف باسم «الحركة الثورية الشعبية».

وقد وقعت هذه الحوادث في أثناء زيارة شاه إيران للكويت في نوفمبر ١٩٦٨ احتجاجاً على هذه الزيارة، وخاصة عقب الأزمة التي أثارها الشاه بتأكيد الادعاءات الإيرانية على الخليج إثر إعلان بريطانيا قرارها الخاص بالانسحاب، إذ أعلن العمال المشتغلون في صناعة النفط إضراباً عاماً، كما قام الطلاب بدورهم بإضراب مماثل، وبأدركت السلطات الكويتية باعتقال عناصر أساسية في النقابات العمالية والاتحادات الطلابية، وهما المركزان اللذان يضمنان في داخلهما نواة التيار اليساري في الكويت^(٢).

وعلى الرغم من أن هذه الحركات كانت تمثل تياراً قومياً عربياً موجهاً ضد إيران، بما أقدمت عليه من إنذار المؤسسات الإيرانية إلا أن هناك من اعتبر الاضطرابات التي وقعت في الكويت تخطيطاً إيرانياً لإظهار العرب بمظهر المعادين لإيران، وبالتالي تعميق الهوة بينهما، وعلى أي حال فإن زيارة الشاه للكويت لم

(١) الحياة - ٥ / ٣ / ١٩٦٩.

(٢) الحرية - ١١ / ٨ / ١٩٦٧.

تحقق نجاحا أكثر من الاتفاق على مشكلة الجرف القاري، وتشكيل لجان كويتية وإيرانية لدراسة هذه المشكلة تمهيدا لإعداد اتفاق بشأنها يتناول رسم الحدود البحرية بين الكويت وإيران^(١).

وفي يناير ١٩٦٩، وعلى وجه التحديد بعد سنتين من أزمة الانتخابات (يناير ١٩٦٧)، عادت الأمور إلى التوتر بصورة جديدة حينما أقدمت الحكومة على إدخال تعديلات في قانون العمل الكويتي الذي سبق أن وافق عليه مجلس الأمة في يولية عام ١٩٦٨، وكان هذا القانون ينص على تحسين أحوال العمال بما في ذلك رفع الأجور والمكافآت، وعقود العمل، والإجازات، وساعات العمل الأسبوعية، وغير ذلك من الأمور المتعلقة بأوضاع العمال. ومع ذلك فقد رأت الحكومة أن بالقانون فجوات كثيرة فأصرت على تعديله، أو بالأحرى تحديد بعض الامتيازات التي نص عليها وخاصة بالنسبة للعمال غير الكويتيين، وبطبيعة الحال اعترض العمال معتبرين إقدام الحكومة على إدخال هذه التعديلات بمثابة إجحاف بحقوقهم، ودعت النقابات العمالية إلى إضراب شامل احتجاجا على تأخر تنفيذ العمل بالقانون الجديد^(٢)، كما حذر العمال في بيان أصدره في ٢٤ يناير ١٩٦٩ من أنهم سيعودون إلى الإضراب إذا ما أصرت الحكومة على إدخال أية قيود تتعلق بامتيازات سبق أن نص عليها القانون، وحذر البيان السلطات الحكومية من اللجوء إلى سياسة انتقامية ضد العمال القائمين بهذا الإضراب.

وكان القانون ينص على حق العامل في الاستقالة والتعويض بعد مضي خمس سنوات من العمل في الشركة، ولكن الحكومة رأت أن تقصر هذا الحق على الكويتيين وحدهم، ووجهة نظرها في ذلك أنها ترى ضرورة حماية عمالها الوطنيين بإعطائهم أفضلية خاصة عن غيرهم من العناصر الأخرى، ومن ناحية ثانية أنها لا تحبذ تشجيع العمال الأجانب على الاستقالة بعد أن تكون قد توافرت لديهم الخبرة الفنية مما يجعل من الصعوبة بمكان إيجاد بديل لهم، بينما تلخصت

(١) النهار - ١٢ / ٢ / ١٩٦٩.

(٢) السياسة - ٢٠ / ١ / ١٩٦٩.

وجهة نظر العمال في اعتبار هذه التعديلات بمثابة قوانين للتفرقة العنصرية وأنه لا يجوز التفرقة بين العامل الكويتي والعامل غير الكويتي وخاصة إذا كانا يؤديان نفس العمل^(١).

وكان مما أثار الانتباه أن أكثر المتظاهرين من الباكستانيين والهنود والإيرانيين الذين لا يجيدون اللغة العربية، ومع ذلك فقد ظهرت البيانات بأساليب عقائدية معقدة، ولهذا وجهت الاتهامات إلى العناصر العمالية الحزبية من العرب الوافدين، كما وجهت أيضا إلى بعض العناصر الوطنية من الكويتيين بالتحريض على الإضراب، وخاصة بعد أن اقترن ذلك بالعودة إلى أسلوب إلقاء المتفجرات، وكان مجالها في هذه المرة الكثير من المؤسسات الحكومية كمبنى وزارة الداخلية ووزارة الدفاع ومجلس الأمة، وقد وقعت هذه الحوادث في ٢٥ يناير ١٩٦٩، وهو اليوم الذي صادف الذكرى الثانية لانتخابات مجلس الأمة، وتعطيل صحيفة الطليعة المؤيدة لحركة القوميين العرب.

واتخذت السلطات الكويتية موقفا حازما إزاء هذه الاضطرابات، ظهر ذلك في الإجراءات التي اتخذتها وزارة الداخلية الكويتية، ومنها وضع قيود على دخول الكويت اعتبارا من ١٠ أبريل ١٩٦٩ إلا بإذن مسبق من وزارة الداخلية الكويتية، أو إحدى القنصليات الكويتية في الخارج، وقد طبقت هذه الإجراءات على جميع العناصر بما في ذلك رعايا الدول العربية^(٢). كما وجهت مسئولية وقوع حوادث الاضطرابات إلى حركة القوميين العرب وإلى المنظمات اليسارية القائمة في بعض إمارات الخليج، وأبرزها جبهة تحرير الخليج المنبثقة عن جبهة تحرير ظفار في مركزها بعدن، وخاصة أن هناك عناصر يمنية اتهمت في هذه الحوادث، وكانت هذه المنظمات تدعو إلى التخلص من أنظمة الحكومات التقليدية في الخليج كما رفعت شعارات خاصة بوحدة الخليج من الكويت إلى عمان، ونظرا للعلاقات التي كانت تربط بين هذه المنظمات وحركة القوميين العرب فإن ذلك أثار احتمال قيام تحالف بين جبهة تحرير الخليج وبعض الحركيين في الكويت^(٣).

(١) العمل - ١٩٦٩/ ١/ ٢٨.

(٢) البعث - سوريا ١٩٦٩/ ٢/ ١٢.

(٣) النهار - ١٩٦٩/ ٢/ ١٢.

وفي تعقيبننا على التجربة الديمقراطية في الكويت نستطيع أن نقرر ما يأتي :
أولاً - أن الحركات اليسارية لم تجد لها مجالاً واسعاً في الكويت ولا في غيرها من إمارات الخليج العربي نتيجة توافر أسباب الحياة الاجتماعية الرغدة، ومن ناحية أخرى استمرار الولاءات الأسرية والعشائرية.

ثانياً - أن دعاة الحركة القومية في الكويت، أو غيرها من الحركات اليسارية هم أساساً من النظام القائم بحكم كونهم وطنيين مستفيدين من النظام، وبالتالي فإن خلافهم مع النظام لا يتعدى كونه خلافاً أسرياً أو عشائرياً ألبس طابعاً عقائدياً بحكم تطور المفاهيم السياسية.

وأخيراً فإن الانقسام الذي تميزت به التجربة الديمقراطية في الكويت لم يلبث أن خفت حدته حينما توقف القوميون وغيرهم عن مهاجمة النظام القائم في الكويت، ويرجع ذلك إلى انحسار التيار التقدمي في أواخر الستينات. ولعل مما يؤكد ضعف المعارضة، واستمرار الاوضاع في الكويت، أن الحكومة الكويتية أخذت تفسح المجال تدريجياً لأعضاء المعارضة القدامى لكي يعودوا إلى مجلس الأمة في الانتخابات التي أجريت في عام ١٩٧١.

الفصل الثاني



الكويت وجيرانها

العلاقات الكويتية العراقية - مشروعات ضم الكويت
للعراق - إلغاء اتفاقية ١٨٩٩ وإعلان استقلال الكويت -
مبررات العراق لضم الكويت - دوافع عبد الكريم قاسم
في إثارة الأزمة بين الكويت والعراق - موقف الحكومة
البريطانية - الجامعة العربية والأمم المتحدة وموقفهما من
الأزمة العراقية الكويتية - انهيار حكم عبد الكريم قاسم
وأثره في تهدئة الموقف - استمرار مشكلات الحدود -
العلاقات السعودية الكويتية - محاولات السعودية التفرّد
بإدارة المنطقة المحايدة - المباحثات الكويتية السعودية
وتقسيم المنطقة بين الدولتين ١٩٦٩.

العلاقات بين الكويت والعراق :

علاقة الكويت بالعراق علاقة وثيقة بحكم صلات الجوار والاختلاط بينهما،
إذ يترح كثير من أهالي البصرة والزيّير إلى الكويت ويقيمون بها دون جوازات سفر
أو تأشيرات دخول^(١)، كما أن كثيراً من الكويتيين لهم أملاك ومصالح حيوية في
العراق. ولم يكن للعراق تمثيل قنصلي في الكويت حتى عام ١٩٥٨، ولكن
المعتمدة البريطانية في الكويت كانت هي التي تشرف على المصالح العراقية في
الكويت^(٢).

Hay, Rupert, The Persian Gulf States p. 145. (١)

Idem. (٢)



ولأواصر القربى والمصاهرة والجوار اعتبار كبير بين البلدين مما جعل التجارة متبادلة والمصالح مرتبطة فيما بينهما، هذا فضلا عن أن الكويت ظلت فترة طويلة من الزمن تعتمد على مياه شط العرب كما ظلت تمور العراق تغمر أسواق الكويت في كل عام^(١) //

وفي أواخر الثلاثينيات قامت حركة تطالب بضم الكويت للعراق^(٢)، ولكن هذه الحركة لم تحقق نجاحا لعدم استنادها إلى قاعدة شعبية عريضة، كما أن العراق قصر استغلالها عند حد الدعاية المضادة للوجود البريطاني في الكويت والخليج العربي^(٣)، والأمر الذي لا شك فيه أن اكتشاف النفط واستغلاله في الكويت ساعد إلى حد كبير على تمتع الكويت بكيان إقليمي خاص بعد أن انجبت الكويت للإفادة من ثروة النفط في تحقيق تطورها الاقتصادي والاجتماعي والعمراني بحيث لم تعاود فكرة الاتحاد ظهورها في الكويت، وإن كانت قد ظهرت بشكل أكثر إلحاحا في العراق^(٤)، ففي أوائل الخمسينيات، وعلى أثر تصدير نفط الكويت وبداية تدفق الثروة على الإمارة ظهرت الدعوة ملحة في العراق للتعاون مع الكويت لتنفيذ مشروعاتها الاقتصادية والعمرانية باعتبار ذلك واجبا قوميا للعراق^(٥)، ولعل ذلك مما أدى إلى إثارة شكوك حكام الكويت إزاء نوايا جارتهم الكبيرة، وعلى أي حال فقد استمرت العلاقة ودية بين الكويت والعراق، وتأكدت بزيارة الشيخ عبد الله السالم إلى العراق، وقيام الأمير عبد الإله الوصي على عرش العراق بزيارة الكويت^(٦). ولكن لم نلبث أن بدأت المساعي العراقية تظهر واضحة مستهدفة ضم الكويت إلى حلف بغداد في عام ١٩٥٥^(٧)، فقد حاول نوري السعيد رئيس وزراء

(١) راشد عبدالله الفرحان: مختصر تاريخ الكويت وعلاقتها ببريطانيا والدول العربية ص ١٥٩، وكذلك حسن سليمان: الكويت في ماضيها وحاضرها ص ٢٢٤.

(٢) عن أزمة المجلس التشريعي والدعاية المرافقة لضم الكويت يمكن الرجوع إلى كتابنا: الخليج العربي دراسة لتاريخ الإمارات العربية ١٩١٤ - ١٩٤٥ الطبعة الأولى، القاهرة ١٩٧٤ ص ١٦٣ وما بعدها.

(٣) نفسه.

(٤) توفيق السويدي: نصف قرن من تاريخ العراق والقضية العربية ص ٥٧٤.

(٥) عبدالكريم موسى، ورسول العسكر: إمارة الكويت ص ٧٠.

(٦) المرجع السابق ص ٩٠.

(٧) توفيق السويدي: مصدر سبق ذكره ص ٥٧٤ وما بعدها.

العراق أن يغري الشيخ عبد الله السالم لئلا تتحاق بالخلف^(١). ويؤكد أحد زعماء الحركة الوطنية في البحرين - عبد الرحمن الباكر - إنه كان للإنجليز خطة مدروسة قبل العدوان الثلاثي على مصر في عام ١٩٥٦، وتقوم هذه الخطة على ضم الكويت للعراق تحت التاج الهاشمي، وتوحيد بقية إمارات الخليج، وهي البحرين وقطر وإمارات الساحل العماني، في اتحاد فيدرالي يرأسه الأمير عبد الإله؛ على أن تكون البحرين عاصمة الاتحاد والقاعدة الرئيسية لحمايته، إلا أن حوادث السويس والتطورات القومية في المنطقة العربية قلبت هذا المخطط رأساً على عقب^(٢). ومع ذلك فلم تلبث أن تجددت محاولة أخرى لضم الكويت إلى الاتحاد الهاشمي الذي كان مقترحاً بين العراق والأردن في عام ١٩٥٨، ومن المؤكد أن نوري السعيد رئيس وزراء العراق كان متحمساً لضم الكويت إلى الاتحاد^(٣)، وكان يدفعه إلى ذلك عاملان رئيسيان أولهما : تقديره أهمية انضمام الكويت وشيوخها لا يرتبطون بصلة إلى الأسرة الهاشمية، مما يجعل فكرة الاتحاد أكثر تقبلاً في المنطقة العربية، وخاصة بعد أن أبدت بعض الدول العربية شكوكها من قيام هذا الاتحاد^(٤)، والعامل الثاني إدراك نوري السعيد لأهمية ثروة الكويت في ازدهار الاتحاد^(٥). ولم تنح الظروف فرصة لإخراج الاتحاد الهاشمي إلى حيز الوجود نتيجة قيام ثورة تموز في العراق في عام ١٩٥٨، ومن ناحية أخرى أن العراق في محاولته ضم الكويت لم يلبث أن اصطدم بمعارضة بريطانية صريحة إذ ارتكزت السياسة البريطانية في علاقتها بالكويت على حمايتها من جيرانها حرصاً على مركزها كقاعدة هامة من قلاع الإستراتيجية في منطقة الشرق الأوسط، فضلاً عن مصالح النفط البريطانية في الكويت. ولعل ذلك ما جعل نوري السعيد أكثر اعتماداً على الولايات المتحدة الأمريكية التي أمل أن يجد منها تأييداً لمشروعاته. وعلى أي حال فقد أثار موضوع انضمام الكويت إلى الاتحاد الهاشمي مجادلات عنيفة بين نوري السعيد والحكومة البريطانية مما جعل العراق يصير على

(١) Marlowe, John, The Persian Gulf in the 20th Century p. 201.

(٢) عبد الرحمن الباكر : من البحرين إلى المنفى ست هيلانة ص ٨.

(٣) خليل كنة : العراق أمه وطفه ص ٢٩٨.

(٤) والتر جيلمن : عراق نوري السعيد ص ٢٤٥ - ٢٥٦.

(٥) محمد فاضل الجمالي : العراق الحديث ص ٣٢.



ضرورة استقلال الكويت، ولعل ذلك مما دفع بفكرة الاستقلال قدما في الكويت^(١). ومع ذلك فإن هذه المحاولات التي أثارها العراق لم يكن لها أثر في المساس بالعلاقات الكويتية العراقية، إذ إن مساعي العراق لضم الكويت اقتصر على الاتصالات الدبلوماسية مع بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية على حين حرص العراق على خطب ود الكويت، وقامت إذاعة بغداد بدور ملموس في ذلك^(٢).

ولعل سقوط نوري السعيد في أعقاب ثورة غور في عام ١٩٥٨ قد ساعد على تخليص الكويت من الارتباط بمخططاته، حتى أنه على الرغم من قيام نظام جديد للحكم في العراق غير النظام الملكي المتوارث فإن ذلك لم يمنع الشيخ عبدالله السالم - حاكم الكويت - من السعي لتوثيق صلته بهذا النظام، وفي الوقت نفسه فإن عبد الكريم قاسم في بداية وصوله إلى السلطة قد حرص بدوره على توثيق الروابط بين الكويت والعراق، وكان أوضح مثال على ذلك فتح قنصلية عراقية للمرة الأولى في الكويت في عام ١٩٥٨^(٣).

وفي عام ١٩٦١ أدى ارتفاع مد الحركة القومية في الكويت إلى إلغاء معاهدة ١٨٩٩ التي كانت تربط الكويت ببريطانيا^(٤)، وكان من أثر إلغاء هذه المعاهدة واستبدالها بمعاهدة أخرى في ١٩ يونيو ١٩٦١ تخفيف الروابط التي كانت تربط الكويت ببريطانيا. وعلى الرغم من تأييد الدول العربية للخطوة التي خطتها الكويت، إلا أن الموقف تفجر في العراق حيث بدأت بوادر الأزمة في اليوم التالي لنشر أنباء المعاهدة الكويتية البريطانية الجديدة، حينما أرسل عبد الكريم قاسم رئيس وزراء العراق برقية إلى حاكم الكويت بهذه المناسبة، وعلى الرغم من أن هذه البرقية قد صيغت بطريقة يكاد يفهم منها أنها برقية تهنئة إلا أنه من الملاحظ أنها تضمنت نقاطا عديدة :

أولها - أن العراق يرحب بإلغاء معاهدة ١٨٩٩ باعتبارها معاهدة غير شرعية، إذ إنها عقدت دون علم الدولة العثمانية التي كانت الكويت تابعة لها.

(١) Hay, Rupert, op. cit., p. 105.

(٢) Dunn, Iraq Under Qassem p. 350.

(٣) Hay, op. cit., p. 145.

(٤) هارفي أوكونور : الأزمة العالمية في البترول من ١٩٣٨ - ١٩٣٩.

وثانيها - أن الذي عقد هذه الاتفاقية هو الشيخ مبارك بن الصباح قائم مقام الكويت التابع لولاية البصرة.

وثالثها - أن البرقية تضمنت تهينة لشيخ الكويت دون أن تشير إلى استقلاله.

وأخيراً تضمنت البرقية تحذير العراق لشيخ الكويت من أن يتقبل إمبريالية جديدة^(١).

ولم تلبث أن تفجرت الأزمة بعد عدة أيام، وعلى وجه التحديد في ٢٥ يونية ١٩٦١، في خلال المؤتمر الصحفي الذي عقده عبد الكريم قاسم في مقر وزارة الدفاع العراقية^(٢)، حيث طالب صراحة بضم الكويت للعراق باعتبارها مقاطعة تابعة للبصرة، وأنها تشكل جزءاً متكاملًا مع العراق، وطلب من شيخ الكويت أن يتعاون في إعادة الأمور إلى مجراها الطبيعي^(٣). وصرح بأن الجمهورية العراقية لن تتنازل قيد أنملة عن أية قطعة من أرض الكويت مؤكداً بأنه عندما يصرح بذلك فإن له القدرة التامة على تنفيذ ما يقوله^(٤).

ولعل أهم ما أثاره عبد الكريم قاسم في مؤتمره الصحفي أن الكويت جزء لا يتجزأ من العراق، كما أنه لا توجد حدود بين الكويت والعراق، وأن الجمهورية العراقية قررت حماية الشعب العراقي في الكويت^(٥)، والأهم من ذلك ما ذكره عبد الكريم قاسم بأنه في سبيل إصدار مرسوم جمهوري بتعيين شيخ الكويت قائم مقام لقضاء الكويت الذي يتبع لواء البصرة^(٦) «وسوف أنذر الشيخ بعدم التعسف بحق شعب الكويت الذي هو حق الشعب العراقي نفسه، وإن أساء التصرف فسيلقى العقاب الصارم، ويحسب في عداد المتمردين»^(٧).

(١) Dunn, Iraq Under Qassem p. 350.

(٢) انظر نص البيان الصحفي في كتاب قاسم والكويت لأحمد فوزي ص ص ٤٥ - ٥٣.

(٣) Dunn, op. cit., p. 350.

(٤) Stocking, Middle East, op. cit., p. 234.

(٥) Shwarden, B., The Kuwait Incident, see, Middle East Affairs January 2, 1962.

(٦) وزارة الإرشاد العراقية : الكويت القضاء العراقي السليب ص ٣٥ وما بعدها.

(٧) أحمد فوزي : قاسم والكويت ص ٥٠.



أما ما ارتكز إليه عبدالكريم قاسم في إثارة هذه الأزمة فكان يستند إلى عاملين:

الأول - صلات الكويت التاريخية بالدولة العثمانية.

والثاني - حق العراق باعتباره وريثا للدولة العثمانية أو للعراق العثماني على وجه التحديد في السيطرة على المناطق التي كان يستحوذ عليها في الماضي^(١).

وفي تعليقنا على ذلك ينبغي أن نؤكد هنا أن الكويت كانت تمارس استقلالاً ذاتياً حتى في ظل تبعيتها للدولة العثمانية، كما أنها وقفت إلى جانب بريطانيا في الحرب العالمية الأولى ضد الدولة العثمانية، وفي مقابل ذلك تسلم حاكم الكويت وعدا باستقلال بلاده تحت الحماية البريطانية، كما أن معاهدتي سيفر ١٩٢٠، ولوزان ١٩٢٣، أكدت استقلال العراق عن الدولة العثمانية ثم عن الجمهورية التركية دون أن تشير إلى تبعية الكويت له^(٢)، كما أن العراق خضع لنظام الانتداب بحكم المادة الثانية والعشرين من اتفاقية عصبة الأمم، بينما ظلت الكويت تحت الحماية البريطانية^(٣). وعلى الرغم من أن الحدود بين الكويت والعراق استمرت غير محددة إلا أنه على أثر استقلال العراق وانضمامه إلى عصبة الأمم ١٩٣٢، أجريت محاولة لتثبيت الحدود بينهما، وعلى الرغم من أن تثبيت الحدود كان من شأنه عرقلة حيوية الادعاءات العراقية الخاصة بالكويت فإن ذلك لم يمنع من استمرار مشكلات الحدود بين البلدين، كما سنشير إلى ذلك فيما بعد^(٤).

وواضح أن الادعاء العراقي على الكويت لم يكن له مبرر قانوني، ولذلك فشل العراق خلال الأزمة التي استمرت بين ١٩ يونيو ١٩٦١ إلى ٨ فبراير ١٩٦٣، في أن يقنع دول العالم بمطالبه الشرعية على الكويت، وأصبح لا مفر من أن نقرر هنا أن الادعاءات العراقية على الكويت في عهد عبد الكريم قاسم كانت لا تعدو كونها ادعاءات سياسية افترقت المسوغات الشرعية، فضلاً عن أن دوافعها لم تكن إلا مجرد طموح شخصي^(٥).

(١) Al Bahrain, Hussain, The legal Status of the Arabian Gulf States p. 252.

(٢) المادة ١٦ من معاهدة لوزان.

(٣) Al Bahrain, Hussain, op. cit., pp. 255 - 256.

(٤) عن مشكلات الحدود بين الكويت والعراق يمكن الرجوع إلى كتابنا الخليج العربي، دراسة لتاريخ الإمارات

العربية ١٩١٤ - ١٩٤٥ الفصل الرابع.

(٥) Al Bahrain, H., op. cit., p. 257.

ومن دراستنا حُطِب وتصريحات عبد الكريم قاسم بشأن الأزمة الكويتية العراقية نجد أنه كان يستند فيها إلى عدة مبررات منها :

أولاً - الرغبة في إيصال الماء العذب إلى أهالي الكويت، إذ كان كثيراً ما ينتقد شيوخ الكويت استخدامهم المكثفات للحصول على مياه صالحة للشرب، وما تحقّقه الشركات الأجنبية من مكاسب كبيرة نتيجة بيع آلات التقطير، بينما أن نقل المياه من شط العرب إلى الكويت أقل تكلفة وأكثر نفعاً.

ثانياً - تحرير الكويت من المستغلين لمواردها.

ثالثاً - إن الكويت تابعة تاريخياً للعراق، بل إن كلمة الكويت نفسها عراقية لا تستعمل إلا في العراق، ولا تزال تطلق على الكثير من المواقع فيه.

رابعاً - إنه لا يمكن التفريق بين أهالي الكويت والبصرة والزيبر بحكم الاتصالات والاختلاط والتضام القائم بينهم^(١)، كما أن نصف سكان الكويت متزوجون من البصرة والزيبر، وإذا ما اجتمع أهالي البصرة والكويت فلا يستطيع أحد أن يفرق بينهما^(٢).

خامساً - أن واجب العراق أن ينقذ الشعوب من الاستغلال، وفي مقدمة هذه الشعوب شعب الكويت الذي يسومه شيوخه أشنع ألوان الاستغلال^(٣).

سادساً - إن العراق تخلص من حلف بغداد، ومن قاعدتي الحبانية والشعبية، ولكن الإنجليز نقلوا قواعدهم إلى الكويت.

سابعاً - إن لدى العراق أكثر من مائة وثيقة تثبت أن الكويت كانت تابعة لولاية البصرة. والجدير بالذكر أن تركيز عبد الكريم قاسم على ولاية البصرة كان يعني دعوته لضم المناطق الأخرى في الخليج العربي كالإحساء وفطر باعتبارها كانت تتبع إدارياً هذه الولاية، ولكنه لم يصرح بذلك تصريحاً واضحاً حتى لا يوقعه ذلك في نزاع مع السعودية أو غيرها.

ثامناً - أعلن العراق رفضه لمبدأ الاستفتاء في الكويت بسبب أن أغلبية سكان الكويت من الباكستانيين والإيرانيين وبعض العناصر الأجنبية التي تدور بفلك الشيخ^(٤).

(١) حسن سليمان : الكويت في ماضيها وحاضرها ص ٢٣٤ - ٢٣٥

(٢) أحمد فوزي : قاسم والكويت ص ٦٨

(٣) Dunn. H., op. cit. p. 353.

(٤) من خطاب لعبد الكريم قاسم أمام وفد الجزائر بعد استقلالها، ٧ أبريل ١٩٦٢



تاسعا - هدد عبد الكريم قاسم كل دولة إن هي اعترفت باستقلال الكويت أو تبادلت التمثيل السياسي معها بقطع العلاقات معها، وانصرف هذا التهديد إلى الدول العربية التي قطع العراق علاقته معها بالفعل، مما أوجد أزمة حادة في محيط علاقاته العربية^(١).

وفي ٢٦ يونية ١٩٦١ أصدرت وزارة الخارجية العراقية مذكرة رسمية^(٢)، جاء فيها إن الدول الأجنبية بما فيها الحكومة البريطانية نفسها قد اعترفت بالسيادة العثمانية على الكويت، وكان السلطان العثماني يعين قائمقاما على الكويت ويجعل منه ممثلا لوالى البصرة، واستمر شيوخ الكويت يستمدون سلطاتهم الإدارية من السلطات العثمانية في البصرة، ويؤكدون ولاءهم لتلك للسلطات حتى عام ١٩١٤، ومضت المذكرة إلى القول بأن الاتفاق السري الذي عقد بين بريطانيا والكويت في عام ١٨٩٩ لا يمكن الاعتراف به لأنه كان بمثابة تحد صريح للسلطان العثماني، أما بالنسبة لمعاهدة ١٩٦١ التي أنهت اتفاقية ١٨٩٩ فهي معاهدة غير معترف بها أيضا وغير قائمة على أساس، لأنها تستهدف -تحت غطاء من الاستقلال الشكلي - أن تحتفظ بالنفوذ الإمبريالي وأن تجعل الكويت منفصلة عن العراق.

وردت الحكومة الكويتية على ذلك بإصدار بيان في اليوم التالي رفضت فيه الادعاء العراقي، وأنه لا يركز على أى أساس، فالكويت لم تكن خاضعة للسيادة العثمانية، وأن لقب قائمقام لم يستخدم في الكويت، وأن اتفاقية ١٩ يونية ١٩٦١ أكدت وضع الكويت كدولة مستقلة ذات سيادة^(٣).

لقد تركت الأزمة تأثيرها الكبير على موقف عبد الكريم قاسم فقد اتهمته الصحافة الأجنبية بالتآمر والعدوان، وأنه وقع ضحية لنوبة عقلية كانت تلازمة بين الحين والآخر، كما انعزل عن محيط السياسة العربية، ووضعته هذه الأزمة أيضا في مصاعب سياسية مع كثير من الدول الغربية^(٤).

ولم تنكشف حتى الآن الأسباب الرئيسية التي حركت عبد الكريم قاسم

(١) Dunn, op. cit., p. 353.

(٢) يوجد نص هذه المذكرة وغيرها من الوثائق الرسمية المتعلقة بالأزمة العراقية الكويتية في ملحق رقم (٢) من تقرير الأمين العام إلى مجلس جامعة الدول العربية سبتمبر ١٩٦١ من ص ١٨٦ - ٢٢٣.

(٣) Al. Bahena, H., op. cit., p. 250.

(٤) Dunn, H., op. cit., pp. 325 - 353.

للاندفاع في ادعاءاته هذه على الرغم من أنه كان يدرك جيدا استحالة تنفيذ مشروعه بحكم المعارضة العربية والدولية فضلا عن معارضة شعب الكويت الذي حصل على الاستقلال، وعلى ثروة لا يستهان بها من النفط، ومع ذلك فقد أكد بعض الباحثين أن رغبة عبد الكريم قاسم في ثروة الكويت كانت تدفعه إلى إثارة المشكلة فحتى إن لم يستطع تنفيذ مشروعه فعلى الأقل يمكنه أن يستفيد من القروض التي يمكن أن تقدمها الكويت، وسوف نلاحظ أن الأموال الكويتية كانت هي السلاح الذي استخدمته الكويت للتخلص من كثير من الأزمات التي مرت بها علاقاتها بالعراق. ومن ناحية أخرى فقد ذكرت بعض المصادر أن عبد الكريم قاسم كان مدفوعا بالتهديد بغزو الكويت من جانب بريطانيا حتى تقضى على المعارضة التي أثبتت بشأن اتفاقية المساعدة التي وقعتها مع الكويت في يونيو عام ١٩٦١، وتستند هذه المصادر في ذلك على أن السرعة التي تمت بها عملية إنزال القوات البريطانية في أرض الكويت تشير إلى أن الأمر كان مديرا، وأن السلطات العسكرية البريطانية كان لها علم مسبق بهذه الأزمة، وكانت بريطانيا تريد أن تتخذ منها مثالا لردع أي حاكم من حكام الخليج إذا ما فكر في المطالبة بالاستقلال تحت تهديد العراق أو إيران أو السعودية، كما تضمن سكوت الكويت عن المطالبة بسحب أرصدها المجمدة في بريطانيا بعد استقلالها إرضاء لها وثمنا لحمايتها. ولعل مما يؤكد ذلك أن الأزمة التي أثارها عبد الكريم قاسم لم تتجاوز الطابع الدعائي والإعلامي، وإن كان هناك من يعلل الأزمة بسبب المشكلات الداخلية الكثيرة التي كان يواجهها العراق في هذه الفترة، وكان من أبرزها بدء الحرب الأهلية مع الأكراد في الشمال مما لم يترك للعراق فائضا من قواته لتدبير غزو مسلح ضد الكويت، ولم يتعد الأمر أكثر من بث الموسيقى العسكرية من راديو بغداد^(١).

كما أكدت التقارير الصحفية أنه لم تكن هناك قوات عراقية على الحدود الكويتية العراقية إلى أبعد من مدينة البصرة جنوبا^(٢)، ولعل أقرب التعليقات التي ذكرت في تفسير هذه الأزمة إلى الصواب، أن عبد الكريم قاسم حاول شغل الرأي العام العراقي بإثارة المشاعر القومية، وإن كان الخطأ الذي تورط فيه أنه طرح

Dunn, H., op. cit., p. 350, (١)

King, Gillian, Imperial Out post Aden p. 14. (٢)



القضية على أساس فكرة الضم بحجة الحقوق التاريخية وليست على أساس أنها جزء من حركة الوحدة العربية، وبذلك حاول أن يحل منطق الضم بدلا من منطق الوحدة^(١). فاعتبرت دعوته دعوة توسعية على أساس إقليمي صرف تجردت من المفهوم الحدودي بوجهته القومية الصحيحة^(٢).

ومن الطبيعي أن يكون لدعوة عبد الكريم قاسم تأثيرها السيئ على الشعب الكويتي الذي حصل على استقلاله، إذ قامت المظاهرات الكثيرة احتجاجا على تصريحات عبد الكريم قاسم، وعلى المستوى الرسمي بادرت الكويت إلى اللجوء للجامعة العربية التي لم تستطع أن تبادر بالقيام بعمل فوري للتباين في وجهات النظر العربية، مما اضطر شيخ الكويت أن يلجأ إلى الحكومة البريطانية التي استجابت بالسرعة التامة، هذا بالإضافة إلى الحكومة السعودية التي استجابت بدورها لما قد تؤدي إليه هذه الأزمة من مساس بسياستها في الخليج. ويتضح لنا رد الفعل الرسمي في بيان صدر عن المجلس الأعلى إلى الشعب الكويتي في يونيو ١٩٦١^(٣)، جاء فيه أن أمير الكويت أبرق إلى الملك سعود يخبره بالحشود العراقية على حدود الكويت، وعن الغزو المتوقع من العراق، واستجاب الملك سعود فأمر بإرسال قوات عسكرية لمساعدة الكويت ومؤازرتها، كما ذكر البيان أنه بالنظر إلى الموقف الذي وضعنا فيه قاسم، مسجرين لا مختارين، فإن أمير الكويت طلب المساعدة العسكرية من حكومة المملكة المتحدة، وذلك وفق الاتفاق الذي تم بينهما، وأن حكومة المملكة المتحدة لبست الطلب على الفور وأرسلت قواتها لمساعدة جيش الكويت في دفاعه عن الوطن، وأن هذه القوات ستسحب حالما تنتهي الأزمة^(٤). وفي أول يولية ١٩٦١ احتلت القوات البريطانية الكويت تنفيذا للمعاهدة البريطانية الكويتية التي لم تكن قد جف مدادها بعد^(٥). ومن الواضح أن بريطانيا كان يهمها إبعاد التهديد العراقي للكويت خوفا من أن يؤثر ذلك على مركز النقد الكويتي الذي يستغل في كثير من البنوك البريطانية، هذا بالإضافة إلى

(١) أحمد فوزي : عبد الكريم قاسم، القصة الكاملة ص ٢٥٠ - ٢٥٢.

(٢) المرجع السابق ص ٩١.

(٣) بيان من المجلس الأعلى إلى الشعب الكويتي حول الأزمة الكويتية العراقية يولية ١٩٦١.

(٤) عيادته الخاتم : من هنا بدأت الكويت ص ٢٦٧، انظر أيضا قاسم والكويت ص ١٠٢ - ١٠٤.

(٥) Stocking, op. cit., p. 234 see also Al-Bahana, H., op. cit., p. 251.

أن الكويت كانت تعتبر بمثابة قلعة رئيسية لمنطقة الإسترليني في الشرق الأوسط^(١)، وأيدت الصحف البريطانية حكومة المملكة المتحدة في موقفها تجاه الأزمة إذ إن فقدان ثروة الكويت الطائلة يمكن أن يسدد ضربة قاتلة إلى مركز بريطانيا الاقتصادي العالمي، واعترفت جريدة الديلي أكسبريس بأن سحب أموال الكويت من لندن سيشكل ضغطاً شديداً على وضع بريطانيا الاقتصادي، كما أن فقدان بترول الكويت سيحطّم وضع بريطانيا التجاري إذ إنه يجب أن يحل محله بدرجة كبيرة بترول من أمريكا وفرنزولا مقابل الدولار وهو أمر يؤدي إلى تدمير ميزان المدفوعات البريطاني ويزيده ضعفاً^(٢). والجدير بالذكر أن الحكومة البريطانية وإن كانت قد أعلنت تأييدها استقلال الكويت إلا أنها لم تعلن صراحة موقفها من ادعاءات عبد الكريم قاسم. أما الولايات المتحدة الأمريكية فقد ظهر تأييدها لموقف بريطانيا الخاص بحماية الكويت، إذ كان هناك اعتقاد لدى الدوائر الأمريكية بأن الاتحاد السوفيتي كان يقف من وراء قاسم رغبة في تعقيد الموقف، وعلقت النيويورك تايمز بصدد ذلك بأنه إذا قدر للإمبراطورية البريطانية أن تتخلى فجأة عن ملحقاتها وتوابعها في الخليج فإن العالم الحر وحلف الأطلسي قد ينهاران تماماً^(٣).

وعلى أي حال فقد انجبه جنود المظلات الإنجليز بطائراتهم من القاعدة البريطانية في البحرين إلى الكويت، واحتلت القوات البريطانية الصحراء وآبار النفط، ولكنها لم تجد جيشاً عراقياً تحاربه^(٤)، وعلى العكس من ذلك أثر احتلال القوات البريطانية للكويت تأثيراً سيئاً على مركز عبد الكريم قاسم بسبب استياء الرأي العام العربي من سياسته التي أدت إلى رجوع قوات استعمارية إلى أرض عربية^(٥). ومن ناحية أخرى فقد كان وجود القوات البريطانية في الكويت مثاراً لاحتجاج قاسم، ووزارة الخارجية العراقية التي أكدت أن العراق لم يلجأ إلى العنف، وأنكرت وزارة الخارجية العراقية أن الجيش العراقي كان في حالة تأهب على مقربة من الحدود العراقية الكويتية كما ادعت الكويت ذلك^(٦).

(١) Gilian King, op. cit., p. 30.

(٢) أحمد فوزي : قاسم والكويت ص ١٣٨.

(٣) هارفي أوكونور : الأزمة العالمية في البترول ص ٤٣٩.

(٤) المرجع السابق ص ص ٤٣٨ - ٤٣٩.

(٥) Dunn, Iraq Under Qassem p. 351.

Ibid. (٦)

أما عن موقف الجمهورية العربية المتحدة فقد اعترضت في بيان رسمي لها على ادعاءات عبد الكريم قاسم، واعتمد البيان الذي أصدرته في ٢٨ / ٦ / ١٩٦١ على نقاط ست كان من أهمها :

أولاً - إيمانها بأن العلاقات بين الشعوب العربية لا تحكمها معاهدات أو اتفاقيات قديمة أو حديثة .

ثانياً - إنها تتوقع أن تكون حركة الشعوب العربية في الوحدة قائمة على غير النموذج التقليدي الذي ساد أوروبا قبل الحرب العالمية الثانية وقاد إليها، بسبب التمسك بالمطالب الإقليمية القائمة على نصوص معاهدات قديمة، ولذلك فإنها لا تقبل الضم، وإن كانت على استعداد لتأييد منطق الوحدة الشاملة .

ثالثاً - إن العراق والكويت يملكان الكثير من أسباب الدعوة إلى الوحدة بينهما مما هو أعمق وأبقى من وثائق الإمبراطورية العثمانية^(١) .

وأكد البيان أن الجمهورية العربية المتحدة تفرق بين الضم الذي يريده عبد الكريم قاسم، وهو ما ينبغي أن يرفض وبين الإجماع الشعبي المقام على أساس الوحدة والاختيار الحر، وهو ما ينبغي أن يحترم، كما حدث بين سوريا ومصر، وأن الجمهورية العربية المتحدة ترفض وجود قوات بريطانية في أرض عربية .

واكتسحت العالم العربي موجة من الحماسة للقومية العربية؛ لذلك رأى أمير الكويت أن يستمد قوته من البلاد العربية بدلا من الفرق العسكرية البريطانية، وأن يستثمر شيئا من ثروته في البلاد العربية، وكان الضغط المتزايد الذي يفرضه الوطنيون في الكويت ينطلق في نفس الاتجاه، ومن ناحية أخرى كان اندفاع الإنجليز في احتلالهم الكويت ينطوي على شيء من المخاطرة، إذ كان قاسم في نزاع مع شركة نفط العراق حول شروط الامتيازات الحاصلة عليها^(٢)، ولعل ذلك ما يفسر حرص الحكومة البريطانية على الرغم من احتلالها للكويت أن تلتزم التحفظ التام إزاء موقفها من الادعاءات العراقية على الكويت، ومع ذلك فإن الحكومة الكويتية لم تطلب انسحاب القوات البريطانية من أراضيها إلا بعد أن طلبت من الجامعة العربية تشكيل قوة عربية تقوم بإرسالها إلى الكويت لتحل محل القوات البريطانية، كما نظرت الجامعة العربية في طلب الكويت الانضمام

(١) بيان الجمهورية العربية المتحدة في ٢٨ / ٦ / ١٩٦١ بشأن تطورات الموقف الفاحش في العلاقات ما بين حكومة الجمهورية العراقية وبين حكومة الكويت، نقلا عن أحمد فوزي: قاسم والكويت من ص ٩٣-٩٥ .

(٢) أوكمنور : الأزمة العالمية في البترول من ص ٢٢٨ - ٢٣٩ .

إلى عضويتها^(١). وقدمت حكومة المغرب اقتراحاً تضمن سحب بريطانيا لقواتها، وتعهد العراق بانباع سياسة سلمية في علاقته بالكويت، وإحلال دعم عسكري عربي محل الدعم البريطاني، وقد وافقت الجامعة العربية على هذا الاقتراح في ٢٠ يولية ١٩٦١^(٢).

وتضمن قرار الجامعة العربية ما يأتي :

أولاً : أن تلتزم الكويت بسحب القوات البريطانية التي كانت قد استدعتها في أقرب وقت ممكن.

ثانياً: تلتزم حكومة الجمهورية العراقية بعدم استخدام القوة في ضم الكويت.

ثالثاً : تأييد كل رغبة تبديها الكويت بالوحدة أو الاتحاد مع غيرها من دول الجامعة طبقاً لميثاقها.

رابعاً : الترحيب بالكويت عضواً في الجامعة العربية.

خامساً : تلتزم الدول العربية بتقديم المساعدة الفعالة لصيانة استقلال الكويت على أن يكون ذلك بناء على طلبها^(٣).

وفي ١٢ أغسطس ١٩٦١ وقع أمير الكويت اتفاقية خاصة مع جامعة الدول العربية بشأن وضع قوات أمن الجامعة العربية في الكويت، وكانت أهم ما نصت عليه هذه الاتفاقية أن تعترف حكومة الكويت بحق هذه القوات في رفع علم الجامعة العربية داخل الأراضي الكويتية، وأن تتمتع بالمركز الدولي والمزايا والخصائص الممنوحة للجامعة، وبحرية التحرك داخل الأراضي الكويتية، واستخدام الطرق البرية والمائية والمطارات وغيرها. كما نصت الاتفاقية على أن ينشأ صندوق لتمويل هذه القوات، وتحمل نفقات نقلها وإقامتها، تساهم فيه الكويت بالقسم الأكبر^(٤).

(١) انظر رسالة من سكرتير حكومة الكويت إلى الأمين العام لجامعة الدول العربية بشأن طلب الانضمام الكويت إلى الجامعة العربية في ١٩ يولية ١٩٦١، الوثائق الخاصة بالكويت - ملحق (٢) من تقرير الأمين العام لجامعة الدول العربية إلى مجلس جامعة الدول العربية، سبتمبر ١٩٦١ ص ١٨٧.

(٢) انضمام الكويت إلى الجامعة العربية - تقرير الأمين العام إلى مجلس جامعة الدول العربية، سبتمبر ١٩٦١ ص ٦٨ - ٦٩.

(٣) من نص هذه الاتفاقية يمكن الرجوع إلى الوثائق الخاصة بالأزمة الكويتية العراقية - ملحق (٢) من تقرير الأمين العام إلى مجلس جامعة الدول العربية في دور انعقاده العاشر والعاشر والثلاثين، القاهرة ١٩/١٢/١٩٦١ ص ١٨٦ - ٢٢٣.



وبالإضافة إلى ذلك انضمت الكويت إلى معاهدة الدفاع المشترك بين دول الجامعة العربية، وعلى أثر ذلك طلب أمير الكويت انسحاب القوات البريطانية من أراضي الكويت، وتلقى رداً بالموافقة البريطانية حالما تصل القوات العربية إلى الكويت^(١)، وقد تشكلت هذه القوات من السودان والسعودية والأردن والجمهورية العربية المتحدة. ومن المعروف أن القوات البريطانية انسحبت نهائياً من الكويت في ١٠ أكتوبر ١٩٦١ بعد أن وصلت قوات الدول العربية إلى الكويت^(٢). وبينما كانت هذه القرارات توضع في الجامعة العربية انسحب العراق عنها عازلاً نفسه عن الدول العربية بإقدامه على هذه الخطوة^(٣). وأخذت البيانات العراقية تشدد لهجتها ضد الكويت كإعلانها مقاطعة عراقية وسكانها مواطنين عراقيين، وأكثر من ذلك تعديل الخريطة السياسية للعراق بحيث تشمل الكويت، واتخاذ إجراءات من شأنها منع قبول تأشيرات السفر التي تصدرها حكومة الكويت إلى العراق. كما أعلن هاشم جواد وزير الخارجية العراقية قطع أي تعامل بين العراق وبين أية دولة تعترف باستقلال الكويت أو تقيم معها علاقات دبلوماسية. وجاء في بيان وزارة الخارجية العراقية بصدد ذلك «أن الجمهورية العراقية قد لاحظت أن بعض الدول التي يتبادل العراق معها التمثيل الدبلوماسي أخذت تتجه في الآونة الأخيرة إلى إقامة علاقات دبلوماسية مع ما يسمى بدولة الكويت، وحيث إن هذا العمل غير الودي ينطوي على إنكار لحقوق العراق، وإضرار بمصالحه الحيوية فإن حكومة الجمهورية العراقية تحدد من واجبه أن تذكر تلك الدول بما يترتب على العمل المذكور من أثر في علاقاتها مع العراق، إذ سنضطر الحكومة العراقية إلى مراجعة موقفها في علاقاتها مع الدول التي تقيم علاقات دبلوماسية مع الكويت^(٤). وقد تبع ذلك سحب جميع البعثات الدبلوماسية من العواصم العربية والأجنبية التي استقبلت سفراء كويتيين، وأخذت القائمة تتسع مما وضع العراق في عزلة عربية ودولية شديدة^(٥).

(١) رسالة من وزارة الخارجية البريطانية إلى أمير الكويت خاصة باستعداد بريطانيا الانسحاب من الكويت.

ملحق رقم (٢) تقرير الأمين العام إلى مجلس جامعة الدول العربية، سبتمبر ١٩٦١ ص ٢١٣.

(٢) أمين سعيد : مرجع سبق ذكره ص ص ١٩٣ - ١٩٤.

(٣) Shwarden, B., op. cit., p. 2 see also Stoking, op. cit., p. 234.

(٤) انظر تصريح وزير الخارجية العراقية لوكالة الأنباء العراقية حول موقف العراق تجاه الدول التي تقيم

علاقات دبلوماسية مع شيوخ الكويت ١٢ / ١٢ / ١٩٦١ ملحق رقم (١) من حقيقه الكويت إصدار وزارة

الخارجية العراقية (٣) ص ٤٠.

Dunn, op. cit., pp. 351 - 352, (٥)

وبينما كان الموقف يتطور على هذا النحو قدمت الكويت شكوى إلى مجلس الأمن ضد العراق، كما يادر العراق بتقديم شكوى بدوره ضد بريطانيا على اعتبار أن نزول قوات بريطانية إلى الكويت يعرض أمنه وسلامته للخطر^(١). كما تبعت الكويت شكواها بإغلاق حدودها مع العراق. وقد رد مندوب العراق على شكوى الكويت بأن المعتدى عليه هو بلاده من جراء نزول قوات بريطانية أرض الكويت، وأكد بأن بريطانيا عمدت إلى اتباع أسلوب جديد تستر به حكمها الاستعماري البالي في البلاد العربية، ومجمل هذا الأسلوب هو منع العملاء من السلاحين والشيوخ الاستقلال الصوري مع احتفاظ المستعمر بكامل نفوذه واحتكاراته. وهكذا منحت بريطانيا شيخ الكويت في ١٩ يونيو ١٩٦١ وثيقة هذا الاستقلال الصوري وسعت إلى إكساب هذه الوثيقة المزيغة مظاهر الشرعية عن طريق إدخال الكويت في جامعة الدول العربية أولا ثم في محاولتها إدخالها في الأمم المتحدة ثانيا، وذلك للتمويه على الرأي العام العربي والعالمي وإقناعه بأن الكويت قد تحررت فعلا من الاستعمار البريطاني، وأصبحت حقا دولة مستقلة^(٢). وطلب المندوب العراقي رفض طلب الكويت الانضمام إلى الأمم المتحدة عملا بنص المادة الرابعة من ميثاقها واستنادا إلى اعتبارات ثلاثة:

أولا : أن الكويت ليست دولة، ولم تكن كذلك في يوم من الأيام بالمفهوم المتعارف عليه دوليا كما أنها لا تملك أيًا من مقومات الدولة.

وثانيا : أنها اعتبرت دائما من الناحية القانونية والتاريخية جزءا لا يتجزأ من العراق الذي هو بالفعل عضو في الأمم المتحدة ومن أعضائها المؤسسين.

وثالثا : أن الكويت من الناحية العملية لا تعدو كونها مستعمرة بريطانية وهي لذلك ليست أهلا لعضوية الأمم المتحدة.

وأكد العراق أن الطلب الذي تقدمت به الكويت ليس طلبا تقدمت به دولة، وإنما هو طلب تقدم به الحاكم الفعلي لمدينة صغيرة معظم سكانها من الأجانب،

(١) انظر تقرير خامس واجتماعات مجلس الأمن بشأن الأزمة الكويتية العراقية - ملحق رقم ٢ من تقرير

الأمن العام لجامعة الدول العربية إلى مجلس الجامعة العربية، سبتمبر ١٩٦١، ص ٢١٤ وما بعدها.

(٢) وزارة الخارجية العراقية - حقيقة الكويت (٣) ملخص للمناقشات والمخلف التي أقيمت في مجلس الأمن بمناسبة عرض قضية الكويت من ٤ وما بعدها.



ولذا فإن وضع الكويت يختلف أساسا عن وضع أى عضو آخر فى المنظمة الدولية فأية دولة من دول الأمم المتحدة يكون أغلبية سكانها من الأجانب؟ وهل تستطيع دولة المدينة أن تقوم بتنفيذ الالتزامات التى ينص عليها ميثاق الأمم المتحدة؟^(١) وأكد المندوب العراقى أن الكويت مستعمرة بريطانية من الناحية العملية، لأن الاستقلال الذى يدعى الإنجليز أنهم منحوه للكويت إنما يستند إلى تبادل الرسائل بين المعتمد السياسى البريطانى فى الخليج العربى وشيخ الكويست فى ١٩ يونية ١٩٦١، وهو أسلوب لا يلجأ إليه فى العلاقات الدولية إلا إذا أريد الاتفاق على أمور ثانوية، وعليه فإن استخدام هذا الأسلوب فى قضية بالغة الأهمية كقضية إعلان استقلال دولة إنما يعكس بشكل صريح مركز الكويت الضعيف تجاه بريطانيا ويكشف الهدف الحقيقى من الاتفاق وهو استمرار السيطرة البريطانية لغرض حماية المصالح البريطانية فى الكويت، وإضفاء صفة الشرعية على الوجود البريطانى فى المنطقة^(٢).

وانتقد العراق الاتفاقية البريطانية الكويتية فى ١٩ يونية ١٩٦١ وخاصة ما جاء فى الفقرة (ج) من مذكرة المقيم السياسى البريطانى إلى الشيخ عبد الله السالم من أن الحكومتين البريطانية والكويتية ستشاوران فيما بينهما بشأن الأمور التى تهمهما معا متى ما وجدا ذلك مناسباً، مؤكداً أن هذه الفقرة قد صيغت بعبارة عامة تجعلها غير ممكنة الفهم تقريبا، فمن يقرر مثلاً متى يكون من المناسب أن يجرى التشاور؟ وما هو شكل وطبيعة هذه المشاورات فى حالة حدوثها؟، وما هو مدى تلك الأمور التى يفترض أنها تهم الطرفين؟، وهل تنطبق على القضايا الدولية أو القضايا الداخلية أو كليهما معهما؟. والأهم من ذلك ما هو مدى حرية حاكم الكويت فى رفض هذه المشاورات إذا دعا إليها الجانب البريطانى؟، وهل يمكنه مثلاً أن يمتنع عن قبول نصوص بريطانيا؟^(٣).

كذلك انتقد العراق ما جاء فى المعاهدة البريطانية الكويتية على أنه ليس فى

(١) المصدر السابق ص ٧ - ٨.

(٢) وزارة الخارجية العراقية : حقبة الكويت (٣) ص ١٥ .

(٣) تقرير عن اجتماعات مجلس الأمن بشأن الأزمة الكويتية العراقية، تقرير الأمين العام إلى مجلس جامعة الدول العربية، سبتمبر ١٩٦١، ص ٢١٤ وما بعدها.

هذه النتائج ما يؤثر على مساعدة بريطانيا للكويت إذا ظلت الأخيرة مثل هذه المساعدة، باعتبار أنها تثير أقوى الشكوك حول ما يسمى بالاستقلال الممنوح للكويت، فبريطانيا تتعهد بموجب هذه الفقرة أن تقدم المساعدة لشيخ الكويت إذا طلبها الأخير، ولا توجد حدود تعوق مدى هذه المساعدة، كما أنه لا تتوافر أوصاف لنوعها، ولم تشترط أية شروط بشأنها إذ كل ما يتطلبه الأمر أن يطلب شيخ الكويت هذه المساعدة فقط، وبطبيعة الحال أنه لا يمكن أن تعطي بريطانيا وثيقة مفتوحة لحاكم صغير وصفه المندوب العراقي بأنه حاكم إقطاعي، لو لم تكن واثقة من أن هذا الحاكم لن يطلب المساعدة إلا إذا أوعزت له بذلك، وأن هذه المساعدة ستكون في مقابل اعتبارات تنصل اتصالا مباشرا بالمصالح البريطانية القائمة في الكويت، واستند المندوب العراقي على ما حدث في شهر يولية ١٩٦١ عندما أوجد الإنجليز - كما ادعى - أزمة مفتعلة بين الكويت والعراق وأوعزوا لشيخ الكويت أن يطلب تدخلهم العسكري بعد أن زعموا أن القوات العراقية تحشد لغزو الكويت في حين أنه لم يكن هناك أي تهديد عسكري من جانب العراق. وأكد المندوب العراقي أن بريطانيا لن تدعم وسيلة للإيحاء إلى الشيخ بأن عليه أن يطلب معونتها متى ارتأت أن وجودها العسكري في المنطقة يخدم مصالحها الاستعمارية، ولا ينتظر من شيخ الكويت أو من نظامه الحالي الذي يعتمد على الحماية البريطانية ويخضع لتوجيه المستشارين الإنجليز والسيطرة الإنجليزية معارضة متطلبات بريطانيا أو الامتناع عن إطاعة أوامرها، وخاصة أن المصالح متبادلة بين الكويت وبريطانيا فشيخ الكويت يستثمر أمواله في بنوكها^(١).

أما عن الحكومة الكويتية فقد أكدت أن الادعاء العراقي الخاص باعتبار الكويت جزءا من الأراضي العراقية ما هو إلا تشويه للتاريخ، وظاهرة لطموح عبد الكريم قاسم، وأكد عبد العزيز حسين - مندوب الكويت - إن بلاده حاربت المطامع العثمانية وحصلت على استقلالها ولم تكن في يوم ما خاضعة للحكم التركي، وإن الكويت ستتخذ الإجراءات التي تكفل لها سلامتها^(٢).

(١) وزارة الخارجية العراقية : حقيقة الكويت (٣)، ص ١٧ و ١٨ و ١٩

(٢) تقرير عن اجتماعات مجلس الأمن بشأن الأزمة العراقية الكويتية، انظر تقرير الأمين العام إلى مجلس جامعة الدول العربية ملحق (٢) ص ٢١٨ وما بعدها



وكان من الطبيعي أن ينحاز الاتحاد السوفيتي إلى الحكومة العراقية حيث طالب المندوب السوفيتي بتأجيل نظر قضية إدخال الكويت إلى الأمم المتحدة باعتبار أن الموقف الذي نشأ يجعل من المتعذر أن يتوصل مجلس الأمن إلى حل إيجابي لهذه المسألة، وأكد المندوب السوفيتي أن الانسحاب الذي قامت به القوات البريطانية من الكويت والذي وصفه بأنه انسحاب شكلي لا يعنى بحال من الأحوال اعتبار الكويت دولة مستقلة أو ذات استقلال حقيقي، وأن معاهدة ١٩٦١ لا تزال تعرض الكويت لنفوذ أجنبي^(١). وأكد المندوب السوفيتي على تصريح شيخ الكويت الذي أدلى به إلى مندوب نيويورك تايمز في ١٢ سبتمبر ١٩٦١ أنه على الرغم من وصول القوات العربية إلى الكويت فإن الاتفاقية المعقودة بين الكويت والمملكة المتحدة ستظل نافذة المفعول، إذ لا تستطيع حكومة الكويت أن تغير من نصوص هذه الاتفاقية التي بموجبها تستطيع حكومة المملكة المتحدة في أي وقت أن تنزل القوات البريطانية إلى الكويت إذا ما طلب حاكم الكويت ذلك طبقاً لما نصت عليه الاتفاقية من أنه لا يجوز إلغاؤها قبل ثلاث سنوات من إخطار أحد الطرفين الطرف الآخر برغبته في ذلك^(٢). وأكد الوفد السوفيتي على وجود خلافات بين الدول العربية بشأن الكويت، وخاصة بين الجمهورية العربية المتحدة والعراق، ولذلك فإن إدخال قوات عربية إلى الكويت بما فيها قوات الدول العربية التي صارت طرفاً في النزاع لتحل محل القوات البريطانية فيها لا يمكن أن يساهم بأي شكل من الأشكال في حل مسألة الكويت على أساس العدل والإنصاف، وبالتالي فإن الاتحاد السوفيتي يرى أن دخول الكويت في الأمم المتحدة سوف يؤدي إلى توسيع شقة الخلاف بين الدول العربية، وسوف لا يعود ذلك بالنفع إلا على الدول الاستعمارية، وهذا هو السبب الذي يرى معه الاتحاد السوفيتي ضرورة تأجيل النظر في هذه المسألة، فمن شأن ذلك أن يساعد الدول العربية على السعي لإيجاد تسوية لخلافاتها^(٣).

(١) AL Bahra. Hussain. The legal Status of the Arabian Gulf States p. 251.

(٢) وزارة الخارجية العراقية : حقيقة الكويت ص ٢٤.

(٣) المصدر السابق. ص ٢٦ / ٢٧ انظر أيضا :

Dunn, Iraq Under Qassem p. 351.

ويعلق مؤلف الكتاب أن اعتراض الاتحاد السوفيتي هو كل ما نجح عبدالكريم قاسم في تحقيقه.

أما عن الوفد البريطاني فقد أكد أن إرسال المملكة المتحدة قواتها إلى الكويت كان استجابة لطلب أمير الكويت، وأنه إذا أظهرت الحكومة العراقية نواياها السليمة تجاه الكويت فإنه يستطيع أن يؤكد أن القوات البريطانية ستسحب من الكويت بنفس السرعة التي نزلت بها.

أما عن الجمهورية العربية المتحدة، فقد أيدت انضمام الكويت إلى الأمم المتحدة، إذ تتوافر فيها جميع الشروط المطلوبة، فهي تأتي في المرتبة الثانية بين الأقطار المصدرة للنفط، وإنها استطاعت بفضل مواردها النفطية أن تحسن مستوى معيشة سكانها، وأن معظم الموارد العامة تخصص في الكويت للخدمات الاجتماعية، والصحية، والعمرانية، وأن اتفاقية ١٨٩٩، الخاصة بالحماية انتهت باتفاقية يونية ١٩٦١، التي اعترفت للكويت بمسؤوليتها في إدارة شئونها الخارجية، وأن شعب الكويت يتمتع بكامل استقلاله، كما أن الكويت قد قبلت في الجامعة العربية كدولة مستقلة ذات سيادة^(١).

وقد طرح في مجلس الأمن مشروعان لحل الأزمة تقدمت بهما بريطانيا والجمهورية العربية المتحدة، ويدعو المشروع البريطاني جميع الدول إلى احترام استقلال الكويت، ووحدة أراضيها، كما يدعو الأطراف المعنية للعمل على حفظ السلام، والهدوء في كل المنطقة. أما المشروع الذي تقدمت به الجمهورية العربية المتحدة، فيدعو إلى سحب القوات البريطانية فوراً من الكويت، وإنهاء الخلاف بالوسائل السلمية. ومما يذكر أن المشروع البريطاني قد حظي بتأييد سبع دول^(٢) من إحدى عشرة دولة، ولكنه أبطل بفعل الفيتو السوفيتي، بينما حصل مشروع الجمهورية العربية المتحدة على ثلاثة أصوات فقط^(٣)، وبذا وقف مجلس الأمن عاجزاً عن الفصل في هذا النزاع^(٤).

وقد استمرت الكويت خارجة عن الأمم المتحدة حتى مايو ١٩٦٣، حينما جددت طلبها مرة أخرى بعد انتهاء الظروف المعرفلة، وأقر مجلس الأمن طلبها.

(١) حقيقة الكويت (٣)، ص ٦٥.

(٢) وهي: شيلي - الصين - فرنسا - ليبيا - تركيا - المملكة المتحدة - الولايات المتحدة الأمريكية.

(٣) ميلان - الاتحاد السوفيتي - الجمهورية العربية المتحدة.

(٤) تقرير عن اجتماعات مجلس الأمن بشأن الأزمة العراقية الكويتية.



ولعل مما أثار استياء العرب أن عبد الكريم قاسم كان السبب في عرقلة انتساب الكويت للأمم المتحدة فترة من الوقت، على الرغم من أن معظم دول العالم اعترفت باستقلالها، إذ ساندته الاتحاد السوفيتي في موقفه^(١).

كان للأزمة العراقية الكويتية أثرها على كل من الحكومتين العراقية والكويتية، إذ نشرت كل من الحكومتين وثائق تؤيد بها وجهة نظرها، من ذلك ما أصدرته وزارة الخارجية العراقية من عدة نشرات بعنوان حقيقة الكويت، كما أصدرت الحكومة الكويتية كتاباً بعنوان «حقيقة الأزمة بين الكويت والعراق»، أوردت فيه مجموعة من الوثائق الرسمية الصادرة عن حكومة العراق ذاتها في أوقات مختلفة، وبعضها بتوقيع عبد الكريم قاسم نفسه، وكلها تنطوي على اعتراف ضمني باستقلال الكويت^(٢). ومن بين هذه الوثائق طلب وزير خارجية العراق في عهد عبد الكريم قاسم في رسالة له إلى شيخ الكويت في ١٩ ديسمبر ١٩٥٨ فتح قنصلية عراقية في الكويت، إلى جانب مراسلات أخرى تضمنت رغبة العراق في توسيع مجالات التعاون الاقتصادي والثقافي بين البلدين، وبيانات مشتركة بين الكويت والعراق للتعاون الاقتصادي فيما بينهما^(٣). كما أن العراق أيد طلب الكويت الانضمام إلى عدة منظمات دولية وعربية استكمالاً لشخصيتها الدولية^(٤). كما أصدرت حكومة الكويت بالإضافة إلى ذلك عدة بيانات رسمية أكدت فيها عدم صحة الادعاءات التي استند عليها حاكم العراق من الناحية التاريخية، وأنها تعبر عن مطامع إقليمية، إذ إن الكويت لم تكن في يوم ما خاضعة للحكم العثماني، ولم يكن للدولة العثمانية أي مثل لها في إمارة الكويت في خلال فترة حكمها الطويلة في البلاد العربية، كما أن الكويت استكملت منذ زمن طويل جميع المقومات والعناصر التي يجب توافرها لدولة مستقلة ذات سيادة لها كيانها الدولي حتى قبل إلغاء معاهدة ١٨٩٩^(٥).

(١) Hawley, Donald, The Trucial States p. 258.

(٢) حقيقة الأزمة بين الكويت والعراق، إصدار وزارة الإرشاد والأبناء، الكويت ١٩٦١ - انظر بصدده ذلك رساله من عبد الكريم قاسم إلى الشيخ عبيد الله السالم رداً على رساله في ١٢ أغسطس ١٩٥٨ خاصة بإطلاق حرية النقل والتنقل بين الكويت والعراق.

(٣) بيان مشترك صادر في ٥ يولية ١٩٦١ من المباحثات التجارية بين الكويت والعراق.

(٤) أحمد فوزي : قاسم والكويت ص ١٠٨.

(٥) حسين سليمان : الكويت في ماضيها وحاضرها ص ٢٢٥.

وعلى أى حال فقد أخذت الأزمة الكويتية العراقية تخف حدتها تدريجياً حتى أن القوات العربية التي وصلت إلى الكويت لم تواجه مشكلات تضطرها للبقاء، وفضلاً عن ذلك فقد انسحبت القوات التي ساهمت بها الجمهورية العربية المتحدة بعد انفصال سوريا عن مصر في سبتمبر ١٩٦١، كما انعكست الآثار المترتبة على ثورة اليمن في نهاية سبتمبر ١٩٦٢ على القوات المتبقية، وقررت الجامعة العربية بناءً على طلب الكويت تخفيض عدد قواتها والاقتصار على إنشاء جهاز مراقبة عسكرية. وفي يناير ١٩٦٣ سحبت السعودية والأردن قواتهما العاملة ضمن قوات أمن الجامعة العربية، وبينما كان التفكير في استبدالهما بقوات عربية أخرى قامت ثورة العراق في ٨ فبراير ١٩٦٣، التي بدأت بإصدار بيانات مطمئنة بالنسبة لمستقبل العلاقات العراقية الكويتية، وأعلنت وزارة الخارجية الكويتية تقديرها للموقف الجديد في العراق، وبالتالي فلم يعد هناك مجال لتشكيل قوات عربية بديلة حيث تم انسحاب القوات العربية المتبقية بالفعل في ٢٠ فبراير ١٩٦٣^(١).

ويرى بعض الباحثين أن السبب الأساسي في إنتفاذ الكويت من أطماع عبدالكريم قاسم هو عضويتها للجامعة العربية، فضلاً عن مساعداتها لكثير من الحكومات العربية وإغرائها بصندوق التنمية الكويتي الذي أنشئ في خلال الأزمة بين الكويت والعراق^(٢).

وعلى الرغم من أن انهيار حكم عبد الكريم قاسم قد أفسح المجال لإعادة العلاقات الطبيعية بين الكويت والعراق، إلا أن آثار الأزمة استمرت قائمة في وجدان الكويت وغيرها من إمارات الخليج العربي، وتمثلت في شكوك حكام الخليج إزاء التوايا العراقية رغم محاولة العراق إصلاح ما أفسده حكم عبد الكريم قاسم؛ ففي ١٤ أكتوبر ١٩٦٣ وقع ممثلو الكويت والعراق بياناً مشتركاً حول مشكلة الحدود الكويتية العراقية، إذ إن الكويت تشترك مع العراق في الشمال في حدود برية تبدأ من أم قصر في الشرق حتى وادي العوجة في الغرب، وتمتد لمسافة تقرب من مائتي كيلو متر، كما تنقسم الكويت والعراق مساحة صغيرة من

(١) سيد نوفل : الأوضاع السياسية لإمارات الخليج العربي - الكتاب الأول - مدخل عام ودراسة لتاريخ

الكويت ص ٢٤٧ - ٢٥٢.

(٢) Hurewitz, Middle East Politics : A Military Dimension p. 356.



نحور عبدالله، وتمتلك الكويت ميناء أم قصر على الخليج العربي الذي يواجه ميناء أم قصر العراقي، كما غتاز الأراضي الكويتية في جزيرتي وربة وبوييان باحتمالات وجود النفط، بالإضافة إلى أن جزءاً من حقل الروصتين يقع داخل الأراضي الكويتية، ومع ذلك فإن الكويت لم تتمكن من استغلاله بناء على طلب حكومة العراق انتظاراً لتخطيط الحدود نهائياً فيما بينهما.

ومع ذلك فإن الاتفاقية التي وقعت بين الكويت والعراق على أثر انهيار حكم عبد الكريم قاسم لم تستطع أن تصل إلى حل نهائي لمشكلة الحدود، وإنما اكتفى العراق رسمياً بالاعتراف باستقلال الكويت في ٤ أكتوبر ١٩٦٣^(١)، مؤكداً التزامه بالحدود العراقية الكويتية التي سبق أن تم الاتفاق عليها في المذكرات المتبادلة بين وزير خارجية العراق وشيخ الكويت بتاريخ ٢١ يولية و ١٠ أغسطس ١٩٣٢، بمناسبة استقلال العراق وانضمامه إلى عصبة الأمم^(٢).

كما تضمنت الاتفاقية أن تعمل الحكومتان على إيجاد تعاون ثقافي واقتصادي. كذلك تعهد العراق بتزويد الكويت بحاجتها من مياه شط العرب بما يقدر بمائة وعشرين مليون جالون يومياً، ونبع ذلك في نوفمبر ١٩٦٣ توقيع اتفاقية اقتصادية وتجارية تم بموجبها إلغاء الرسوم الجمركية بين البلدين^(٣).

والجدير بالذكر أن هذه الاتفاقيات كانت مقابلاً لثلاثين مليوناً من الدينارات الكويتية دفعتها الكويت للعراق بمثابة قروض دون أرباح، ومع ذلك فإن الكويت لم تسع لتنفيذ البند الخاص بمياه شط العرب إذ ظلت تفضل عدم الاعتماد على العراق في مسألة حيوية كهذه، على الرغم مما أكدته الحكومة العراقية بأن مياه شط العرب هي تحت تصرف الكويت تستطيع أن تستثمرها كما تشاء دون طلب السماح لها بذلك^(٤). وفي ٢٥ أكتوبر ١٩٦٤ وقعت بين الكويت والعراق اتفاقية أخرى

(١) Al Bahrna, H., op. cit., p. 252.

ولزيد من التفاصيل يمكن الرجوع إلى كتابنا الخليج العربي دراسة لتاريخ الإمارات العربية ١٩٦٤-١٩٤٥، مشكلات الحدود الكويتية العراقية - انظر الفصل الرابع.

(٢) الأهرام ١٩٧٣ / ٣ / ٣٠ «مخافة على الخليج» انظر أيضاً :

Europa Publications, Middle East, p. 402.

Europa Publications, Middle East & North Africa see Kuwait p. 412.

Al Bahrna, H., op. cit., p. 252.

للتعاون الاقتصادي نصت على حرية انتقال الأشخاص، وحرية الإقامة، والعمل وتشجيع إنشاء مؤسسات استثمارية مشتركة تزاوّل نشاطها في مختلف المجالات الاقتصادية^(١). وفي خلال الزيارة التي قام بها شيخ الكويت إلى العراق في عام ١٩٦٦ أعيد الاتفاق حول تشكيل لجنة مشتركة لتخطيط الحدود بين البلدين^(٢). ومع ذلك لم يخل الأمر من مناوشات مستمرة بين العراق والكويت حول مشكلات الحدود، ففي أكتوبر ١٩٦٦ تزلّت بعض القوات العراقية في جزيرة بوبيان التابعة للكويت، وكان ذلك على أثر المباحثات التي دارت بين الكويت وإيران والعمودية حول تقسيم مناطق الجرف القاري دون إشراك العراق في هذه المباحثات، غير أن هذه الأزمة لم تلبث أن خفت حدتها على أثر زيارة الرئيس عبد الرحمن عارف للكويت الذي وعد بوضع تسوية نهائية للمشكلة، ولكن الحكومة العراقية لم تلبث أن أبلغت الكويت في مارس ١٩٦٧ أنها لا تجد ضرورة لتخطيط الحدود متذعرة بأن الضرورة تقتضي من دوريات الشرطة الكويتية والعراقية مطاردة المهريين واعتقالهم دون أن تعترض تنقلا تلك الدوريات مضاعفات على الحدود بين البلدين. وأكثر من ذلك فقد حملت الصحافة العراقية على القيود التي وضعتها حكومة الكويت وطالبت بتمكين المواطنين في كلا البلدين من التنقل بكل حرية إلى البلد الآخر، كما حملت الصحف العراقية أيضا على حرمان العراق من المساعدات التي تقدمها الكويت للدول العربية، وأكدت أن اعتراف العراق بالكويت لا يحوّل الحقيفة العظمى وهي أن العراق للكويت والكويت للعراق، وأن اعتراف العراق بحق الكويت في ثروتها النفطية لا يجعلها تسخو في العطاء على هذه الدولة أو تلك تحت اسم التنمية أو القروض أو المنح في حين يحرم العراق من كل معونة تذكر^(٣). وعلى الرغم من أن الحكومة العراقية قامت بتعطيل بعض الصحف العراقية بسبب انتقاداتها لمحاولات تخطيط الحدود بين الكويت والعراق باعتبار أن الكويت كانت جزءا من العراق جغرافيا وتاريخيا وحرمان العراق من قروض التنمية الكويتية^(٤)، فقد وضع أن الموقف

(١) الجريدة ٦/ ٩/ ١٩٦٦.

(٢) الأنوار ٦/ ٨/ ١٩٦٦.

(٣) البطل ١٦/ ٣/ ١٩٦٧.

(٤) النهار ١٧/ ٣/ ١٩٦٧.

أخذ يتدهور إلى درجة سيئة بين الكويت والعراق، وكان ذلك على أثر اجتياح كتيبة عراقية في أبريل ١٩٦٧ لجماعة من البدو الكويتيين كانوا يقطنون المنطقة الواقعة بين العبدلي وسفوان على الحدود المشتركة بين البلدين^(١)، حيث قامت القوة العراقية بطردهم، وتمزيق خيامهم، وعلى أثر ذلك أبلغ وزير خارجية الكويت الشيخ صباح الأحمد السفير العراقي في الكويت أسف الحكومة الكويتية لوقوع هذا الحادث، كما قامت الحكومة الكويتية بإرسال تعزيزات عسكرية على الحدود^(٢). وفيما يبدو أن العراق حينما أحس بإصرار الحكومة الكويتية على وضع تسوية نهائية للحدود كان يريد أن يفاوض وهو في مركز قوى وذلك باحتلال مناطق على الحدود يتخذ منها أساسا للمفاوضة بدليل أن المنطقة التي اجتاحتها القوة العراقية تقع في منطقة الرميثة، وهي من أغنى المناطق بالمياه العذبة والنفط. وقد اكتفت الحكومة الكويتية بتقديم احتجاج رسمي على وقوع هذا الحادث^(٣)، بينما بادرت الحكومة العراقية بتوجيه إنذار رسمي إلى الكويت طلبت فيه إنزال العلم الكويتي عن جزيرتي وريا وبويان الواقعيتين على بعد أقل من عشرة أميال من حدود كل من البلدين^(٤).

وعلى أثر ذلك بعث أمير الكويت برسالة شخصية إلى الرئيس العراقي عبدالرحمن عارف مطالبا بالتروى وتحكيم العقل^(٥). وقد استقر رأى الحكومتين على ترك المشكلة برمتها إلى اللجنة المشتركة لتسوية الحدود بين البلدين. وأعلنت الحكومتان تهديفا للأزمة الواقعة بينهما، بأن تؤثر الموقف على الحدود نتج عن تصرفات شخصية وليست رسمية من بعض رجال الحدود في كل من البلدين^(٦).

ويبدو أن هذه الأزمة، كان لها تأثيرها على الرأي العام الكويتي الأكثر حساسية بالنسبة للعراق؛ ففي ٣٠ أبريل عام ١٩٦٧ عقد مجلس الأمة الكويتي جلسة مغلقة لمناقشة الشؤون المتعلقة بالدفاع، وتجهيز القوات العسكرية بأسلحة

(١) الصفا ٢٣ / ٤ / ١٩٦٧.

(٢) النهار ٢٠ / ٤ / ١٩٦٧.

(٣) الدستور ٢١ / ٤ / ١٩٦٧.

(٤) كان العراق يطالب بهاتين الجزيرتين لاكتفادهما منفذا له على الخليج.

(٥) الدستور ٢٨ / ٤ / ١٩٦٧.

(٦) المحرر ٢١ / ٤ / ١٩٦٧.

حديثه، كما بحث موضوع التجنيد الإجباري^(١). ويبدو واضحاً أن مشكلة الحدود الكويتية العراقية وإثارة العراق لها لم تجد ما يبررها سوى العمل لخدمة عدة أهداف من بينها :

أولاً : أن تكون الحكومة العراقية بحاجة إلى قروض طلبتها من الكويت واعتذرت الكويت بأن وضعها المالي لا يسمح لها بالإفراط في منح القروض خارج حدود صندوق التنمية الكويتي.

ثانياً : أن تكون الحكومة البريطانية هي التي سعت لتضخيم نيباً حوادث الحدود واستغلال صدها الخارجى لكي توهم الكويت، ومجلس الأمة الكويتي - بصورة خاصة - بأن اتفاقيات النفط يجب ألا يصار إلى تعديلها على اعتبار أن إقصاء نفوذها معناه الخطر المحدق على الكويت :

وعلى أى حال فقد انجهدت الأمور إلى تهدئة عامة على أثر قرض قدمته الكويت إلى الحكومة العراقية في أكتوبر ١٩٦٧ لتمويل مشروع كهربية سد سامراء وصناعة الورق بالبصرة بمبلغ ٢٥ مليون دينار كويتي^(٢). وفي ١١ أكتوبر ١٩٦٧ صدر بيان مشترك عن المحادثات التي أجرتها لجنة تسوية الحدود العراقية الكويتية، وفيها اتفق الجانبان على المباشرة في عملية مسح شامل للمنطقة، على أن تجتمع اللجنة المشتركة في بغداد في مارس ١٩٦٨ للنظر في الدراسات الفنية والنتائج النهائية لعملية المسح المذكورة، كما أعرب الوفدان الكويتي والعراقي عن إيمانهما التام بضرورة استمرار الجهود ومواصلة التعاون بين الكويت والعراق في كافة المجالات^(٣).

وقد يكون من المفيد أن نشير هنا إلى تفجير أزمة الحدود في مارس ١٩٧٣، وعلى أثر ذلك أسرع بعض الدول العربية، مصر وسوريا، بالإضافة إلى جامعة الدول العربية لمواجهة تلك الأزمة، وعلى الرغم من أنها كانت تبدو في ظاهرها مجرد حادث عادي يقع على حدود دولتين متجاورتين تفصلهما حدود مشتركة لم يتم الاتفاق على أجزاء منها بصورة نهائية في رمال صحراء قاحلة، كما أن الأزمة

(١) الصفا ٣٠ / ٤ / ١٩٦٧.

(٢) الأنوار ٧ / ١٠ / ١٩٦٧.

(٣) البلاد ١٢ / ١٠ / ١٩٦٧.



رغم الضجة التي أثارت حولها لم تسفر إلا عن مقتل اثنين من الجانب العراقي وثلاثة من الجانب الكويتي، إلا أن خطورة الأزمة أنها كانت في باطنها تؤكد الأبعاد الحقيقية للصراع الدولي الذي شهدته منطقة الخليج من وجود مصالح إقليمية مختلفة ومتصارعة، بالإضافة إلى نظم حكم متباينة، وأطماع دول كبرى تنظر بشغف إلى بتروال المنطقة.

وعلى أثر الوساطة العربية كانت حجة العراق أن ميناء أم قصر العراقي يقتضي الوصول إليه المرور بأراضي كويتية عند الصامته، حيث يوجد هناك مخفر كويتي لشرطة الحدود، قامت القوات العراقية باحتلاله في خلال وقوع الأزمة وتوغلت في الأراضي الكويتية مسافة ثلاثة كيلومترات. وطبقا لمنطق العراق أن المشكلة التي وقعت لا تقتضي هذه الضجة الكبيرة التي أثارها الكويت في قيام الكويتيين بالمظاهرات ومطالبتهم بالتسليح والخدمة العسكرية الإجبارية^(١)، وأكد العراق أن كل ما فعله لا يتعدى مجرد إعداد دفاع قوى عن ميناء أم قصر الذي سيصبح ميناء هاما للكويت كما هو للعراق، وأن ما يدفع العراق إلى ذلك هو الأخطار الإيرانية التي تهدد المنطقة وخاصة أن أم قصر لا تبعد أكثر من ستين كيلو متر عن ميناء عبادان الإيراني.

أما الكويت فقد أكدت صحافتها أن العراق قام بذلك الغزو لتقديم قاعدة للأسطول السوفيتي في الخليج العربي^(٢)، وليس من شك في أن مشاركة السوفيت في استغلال النفط من حقل الرميصة في العراق من شأنه أن يؤدي إلى تردد الناقلات السوفيتية على ميناء الفاو وعلى موانئ أخرى في الخليج. وعن طريق الوساطة العربية طالبت الكويت العراق بالانسحاب الفوري إلى ما وراء خط الحدود الذي كانت ترابط فيه قوات الجامعة العربية في عام ١٩٦١ عقب تهديد عبد الكريم قاسم بغزو الكويت، كما طالبت الكويت بتخطيط الحدود النهائية بين البلدين وفقا لاتفاق بغداد الموقع في عام ١٩٦٣ والسابق إشارتنا إليه^(٣)، ورفضت الكويت اقتراحا عراقيا بأن تسحب الدولتان قواتهما مسافة عشرة كيلو مترات من الحدود المتنازع عليها^(٤). وأخيرا تم الاتفاق بين الحكومتين على ما يأتي :

(١) الأهرام ٢٥ / ٣ / ١٩٧٣.

(٢) الأهرام - عاصفة على الخليج ٣٠ / ٣ / ١٩٧٣.

(٣) الأهرام ٢٥ / ٣ / ١٩٧٣.

(٤) الأهرام ٢٤ / ٣ / ١٩٧٣.

أولاً : أن يرسل العراق وفداً إلى الكويت لاستكمال بحث ترسيم الحدود النهائية بين البلدين، كما كان متفقاً عليه قبل وقسوع الأزمة الأخيرة، وأبدت الحكومة الكويتية ترحيبها باستقبال الوفد العراقي.

ثانياً : أن تنسحب القوات العراقية من المواقع التي احتلتها في الصامته.

ثالثاً : يبدأ الجانبان العراقي والكويتي مناقشة مسائل الحدود المعلقة بينهما في جو يكون قد زال فيه التوتر بانسحاب العراق من هذه المواقع.

وعلى الرغم من استئناف محادثات الحدود إلا أنها لم تحرز تقدماً ملموساً، وظل موقف الكويت قائماً على أساس المطالبة بالتخطيط النهائي للحدود بين البلدين واستبعاد جزيرتي وره وبييان من التفاوض، باعتبارهما جزيرتين كويتيتين، لا يحق للعراق ولا لغيره المطالبة بوجود عسكري فيهما^(١).

تقسيم المنطقة المحايدة بين الكويت والسعودية :

في خلال الحرب العالمية الثانية اتجهت الحكومتان السعودية والكويتية إلى إزالة الخلافات التي كانت قائمة بينهما، وقد تم ذلك بتوقيع اتفاقية رفع الحصار التجاري السعودي بالإضافة إلى عدة اتفاقيات أخرى خاصة بالصدقة وحسن الجوار وتبادل تسليم المجرمين^(٢)، ومن المؤكد أن هذه الاتفاقيات أنهت مرحلة من التوتر كانت قد خيمت على جو العلاقات بين البلدين طيلة فترة استمرت أكثر من عشرين عاماً منذ توقيع اتفاقية العقير في عام ١٩٢٢^(٣).

وفي عام ١٩٤٧ وقعت بين الكويت والسعودية معاهدة الدفاع المشترك ونصت على مشاور البلدين في الأمور السياسية والعسكرية^(٤). وقد جاء توقيع هذه الاتفاقية عقب الزيارة التي قام بها الشيخ أحمد الجابر لعبد العزيز بن سعود في عاصمته بالرياض في يونيو عام ١٩٤٧^(٥).

(١) الأهرام ٩ / ٢ / ١٩٧٣.

(٢) محمود بهجت سنان : الكويت واهرة الخليج العربي ص ٨٥.

(٣) هـ . و . ديكسون : الكويت وجاراتها ص ٢٨١.

(٤) جيبال وكريا قاسم : الخليج العربي دراسة لتاريخ الإمارات العربية ١٩١٤-١٩٤٥، الطبعة الأولى ص ١٣٥.

(٥) مجلة البعث، عهد الشيخ أحمد الجابر، العدد الثاني - السنة الرابعة - فبراير ١٩٥٠.



استمرت العلاقات بين الكويت والسعودية مشوبة بروح الصداقة وحسن الجوار، وقد سبق أن أشرنا إلى أن السعودية كانت أول من ساندت الكويت خلال تفجر الأزمة بينها وبين العراق في عام ١٩٦١. وقد حرص شيوخ الكويت على مواءمة سياستهم بالنسبة للأنظمة المتضاربة في الدول العربية، على أنه منذ عام ١٩٦٦ وضع غلبة الاتجاه اليميني حتى أصبحت الأمور ممهدة لتقارب وثيق بين الكويت والسعودية، ثم أتت نكسة يونيو عام ١٩٦٧ لكي تزيد من اقتراب الكويت من الخط السعودي لما أثرت عليه هذه النكسة من موجة جزر شديدة تعرضت لها الأنظمة اليسارية في العالم العربي، يضاف إلى ذلك حرص كل من السعودية والكويت على تنسيق سياسة مشتركة فيما بينهما إزاء مستقبل الخليج العربي، وعلى الرغم من التنافس المستمر الذي كان قائما بينهما إلا أن الكويت أدركت أهمية تقاربها مع السعودية في هذا المجال^(١).

وكان أهم ما يثير العلاقات بين البلدين وضع المنطقة المحايدة، وهي المنطقة التي كانت تفصل بين حدود الكويت الجنوبية وحدود نجد الشمالية، وكانت حدود هذه المنطقة قد رسمت بمقتضى اتفاقية العقير في عام ١٩٢٢^(٢) وعلى الرغم مما نصت عليه الاتفاقية من تنظيمات خاصة بالمنطقة إلا أن العمل بهذه التنظيمات أو عدم العمل بها لم يكن يلفت النظر في خلال الفترة التي امتدت من عام ١٩٢٢ حتى بداية تدفق النفط في المنطقة المحايدة في أوائل الخمسينيات^(٣)، وعند ذلك أثرت مشكلات الإدارة وخاصة بعد منح امتيازات المناطق البحرية للمنطقة المحايدة بين عامي ١٩٥٧ و ١٩٥٨ إلى بعض الشركات المستغلة للنفط، وترتب على ذلك تدفق العمال التابعين لشركات النفط على المنطقة المحايدة، ووجدت كل من السعودية والكويت أنه من الضروري أن يجريا مباحثات فيما بينهما لتنظيم وضع الإدارة السعودية والكويتية في المنطقة^(٤).

(١) انظر الفصل الخاص بمباحثات الاتحاد الساعي وقيام دولة الإمارات العربية المتحدة.

(٢) يمكن الرجوع إلى النص الكامل لاتفاقية العقير الخاصة بتعيين الحدود الفاصلة بين الكويت ونجد في كتاب راشد عبدالله الفرحان : مختصر تاريخ الكويت وعلاقاتها بالحكومة البريطانية وبالدول العربية من ١٣٤

Al Bahra, Hussain, op. cit., p. 271, (٣)

(٤) حافظ وهبة : شبه جزيرة العرب في القرن العشرين ص ٨٩.

ومنذ عام ١٩٦٠ بدأت مرحلة هامة في المفاوضات بين البلدين اتفق في خلالها على تقسيم المنطقة إلى قسمين جغرافيين أحدهما يلحق بالسعودية، والآخر يلحق بالكويت، بيد أنه لم يتخذ أى إجراء بهذا الشأن وبالتالي لم توقع اتفاقية فيما بينهما^(١).

وطبقا لما تشير إليه بعض التقارير الرسمية الكويتية فى عام ١٩٦٢ كان عدد العمال فى المنطقة المحايدة أربعة آلاف عامل أكثر من نصفهم من السعودية والباقيون من العرب والأجانب بينما لم يثبت وجود كويتي واحد يعمل فى المنطقة. كذلك احتجت الحكومة الكويتية لدى السعودية بأن القضايا العمالية كانت تفر طبقا للقانون السعودى بصرف النظر عن الدولة التى تتبعها العمال، كما استاءت الكويت من التعليمات التى قدمتها الحكومة السعودية إلى شركات النفط العاملة فى المنطقة وكانت تطلب فيها من كل شركة أن تستخدم ما لا يقل عن ٧٥ ٪ من العمال السعوديين.

وقد حاولت الكويت أن تتخذ عدة إجراءات قصدت بها تقوية إدارتها على المنطقة المحايدة مما أدى إلى إجراء مباحثات بين الحكومتين، وعقد من أجل ذلك مؤتمر فى الكويت حضره ممثلون عن الجانبين الكويتى والسعودى، واقترح السعوديون فى خلاله إنشاء إدارة مشتركة فى المنطقة تشرف على الشؤون القضائية والأمن والهجرة وما إليها، وأن يكون للحكومتين حق تعيين أعداد متساوية من القضاة والموظفين الرسميين فى المنطقة المحايدة أى إقامة حكم ثنائى Condominium فى المنطقة، ولكن الكويت رفضت الاقتراح السعودى وطالبت بتقسيم المنطقة المحايدة إلى قسمين يلحق كل قسم بالدولة التابع لها، ووافقت السعودية على ما ارتأته الكويت، وفى أغسطس ١٩٦٣ تم تبادل مذكرات رسمية بين الحكومتين بشأن تقسيم المنطقة المحايدة على أن تبقى الحقوق المتساوية للطرفين بالنسبة لموارد النفط وغيرها من الموارد الطبيعية طبقا لما كان قدر تقرر أصلا فى اتفاقية العقير^(٢).

(١) ديكسون : الكويت وجاراتها ص ٢٨٧، وكذلك جمال ذكريا قاسم، موقف الكويت من التوسع السعودى فى نجد وسواحل الإحساء، مجلة الجمعية المصرية للدراسات التاريخية - المجلد السابع عشر - ١٩٧٠.

(٢) Al Bahrain, Hussain, op. cit., pp. 271 - 272.

وقد يكون من المفيد أن نعرض فيما يلي لأهم المواد التي اتفق عليها وهي :
أولاً : أن يكون الحد الفاصل بين قسمة المنطقة هو الحد المنتصف لمساحتها،
ويجوز تعيين ذلك الحد على الطبيعة بواسطة لجان مسح خاصة يشترك فيها الجانبان
الكويتي والسعودي .

ثانياً : أن يمارس كل من الطرفين حقوق الإدارة والتشريع والدفاع على ذلك
الجزء الذي يضم إلى إقليمه تماماً كما يمارسه على إقليمه الأصلي دون المساس
بحقوق أي من الطرفين في الثروات الطبيعية في كامل المنطقة المقسومة .

ثالثاً : أن تبقى اتفاقيات الامتيازات البترولية القائمة حالياً سارية المفعول،
ويتعهد كل من الطرفين باحترام أحكامها وما قد يطرأ عليها من تعديلات في ذلك
النصف من المنطقة المقسومة الذي يضم إلى إقليمه .

رابعاً : أن يمارس كل من الطرفين على المياه الإقليمية المحايدة لذلك الجزء
من المنطقة المقسومة الذي يضم إلى إقليمه ذات الحقوق التي يمارسها على
إقليمه، ويتفق الطرفان على تعيين الخط الذي يقسم المياه الإقليمية للمنطقة
المقسومة^(١) .

والجدير بالذكر أن التوقيع على اتفاقية التقسيم لم يحدث إلا في بولية من
عام ١٩٦٥ . وفي ديسمبر ١٩٦٩ تم في الكويت التوقيع على اتفاقية ملحقية
للاتفاقية السابقة اعتمد فيها الخط المنتصف للمنطقة المحايدة بحيث أصبح ذلك الخط
هو الحد الفاصل النهائي بين الكويت والسعودية^(٢) .

وعلى أثر توقيع هذه الاتفاقية اتخذت الترتيبات لانسحاب موظفي كل من
البلدين إلى الجانب الخاص به، كما وضع جدول زمني يتم بمقتضاه هذا
الانسحاب^(٣) .

والجدير بالذكر أن اتفاقية المنطقة المحايدة اقتضت على الشؤون الإدارية

(١) البلاد، السعودية، ٣ / ٨ / ١٩٦٦ .

(٢) السياسة، الكويت، ١٩ / ١٢ / ١٩٦٩ .

(٣) راجع العرض الكامل لاتفاقية المنطقة المحايدة بين الكويت والسعودية في الجريدة الرسمية للكويت،
الكويت اليوم، ديسمبر ١٩٦٩ .

فقط، أما اتفاقيات تقسيم الثروة فلا تزال قائمة مناصفة بين الدولتين، كما أن اتفاقية تقسيم المنطقة المحايدة اقتضت على القسم البري من المنطقة إذ إنه لم يتم حتى الآن تخطيط الحدود المائية كما لم يتم الاتفاق بعد على مصير بعض الجزر الواقعة في مياه المنطقة المحايدة كجزيرة قارو وأم المرادم وغيرها.

وعلى أي حال فإنه بتوقيع اتفاقيات المنطقة المحايدة يمكن أن نقول أنها أزالَت أوضاعاً كانت تسبب ارتباكاً في العمل وعرقلة للنشاط الإداري للدولتين منذ توقيع اتفاقية العقير في عام ١٩٢٢، فقد ذلت الاتفاقيات الجديدة المصاعب الإدارية والقضائية التي عاقت الحكومتين الكويتية والسعودية لعدة سنوات عن ممارسة سلطاتهما في المنطقة على أسس متساوية، كما أن أهمية هذه الاتفاقيات ترجع إلى أنها فتحت المجال لعهد جديد من التعاون بين الحكومتين في الشؤون المتعلقة بمستقبل استغلال الموارد الطبيعية في المنطقة المحايدة^(١)، وأكثر من ذلك فقد أزالَت اتفاقيات المنطقة المحايدة عوامل التوتر التي كان من الممكن أن تحدث بينهما، وبذلك مهدت السبيل إلى تقارب أوثق بين الكويت والسعودية.

Al Bahrna, Hussain. The legal Status of the Arabian Gulf States pp. 275-276. (١)



الفصل الثالث



الحركة الوطنية في البحرين

النفوذ البريطاني في البحرين في أعقاب الحرب العالمية الثانية - نمو الوعي القومي في البحرين - شارلس بلجريف وسيطرته على الإدارات الحكومية - شركة بابكو وتعسفها - الحركة الوطنية وأثرها في التخفيف من النعرات الطائفية - المطالب الوطنية - تأثير الحركة الوطنية بأحداث العالم العربي - تصفية الحركة الوطنية عام ١٩٥٦ - انتفاضة ١٩٦٥ - تطور الادعاءات الإيرانية في البحرين - نمو الوعي القومي العربي وأثره في أقول الادعاءات الإيرانية.

كانت البحرين أسبق من إمارات الخليج العربي الأخرى في قيام الحركات الوطنية بها، ولعل ذلك يرجع إلى أنها كانت أسبق في مجال التعليم، يضاف إلى ذلك أن وجود طبقة عمالية بها كان عاملاً مساعداً في سرعة التكتل لمواجهة المشكلات والقضايا الداخلية. ولأنه في هذه الطبقة ما أوجدته النفط من تغيير في التركيب الاجتماعي إذ إن الطبقة العمالية كانت موجودة في البحرين حتى قبل ظهور النفط، حيث أوجد الغوص عن اللؤلؤ مجالا لظهور طبقات عمالية بها.

وقد وصلت الحركة الوطنية فيما بين الحوئين العالميتين أقصى ذروة لها في عام ١٩٣٨، حينما طالب الوطنيون بتأسيس مجلس تشريعي منتخب على نحو ما حدث في الكويت في نفس ذلك العام^(١). ويبدو أن الدعاية العراقية كان لها أثر

(١) جمال زكريا قاسم: الخليج العربي، دراسة لتاريخ الإمارات العربية ١٩٦٤-١٩٤٥ الطبعة الأولى، القاهرة ١٩٧٤، ص ٢٢٤.



كبير في إثارة إمارات الخليج العربي مما أحدث انعكاسات واضحة على كل من الكويت والبحرين، ولكن السلطات البريطانية واجهت تلك الحركات بالقمع وقبضت على زعمائها في كل من الكويت والبحرين^(١).

ثم كان للظروف العسكرية التي فرضت في خلال الحرب العالمية الثانية على إمارات الخليج العربي أثرها في قمع أية حركات وطنية بها. وقد أخذت بريطانيا توطد مركزها في البحرين في أعقاب الحرب العالمية الثانية وخاصة بعد نقل المقمية البريطانية من بوشهر إلى البحرين التي أصبحت منذ عام ١٩٤٦ قاعدة للاستعمار البريطاني في منطقة الخليج العربي بأسرها^(٢). ووضع النفوذ البريطاني في البحرين بتطبيق مجموعة من القوانين البريطانية عليها فيما بين عامي ١٩٠٢ و١٩٥٦^(٣).

ومع ذلك فقد ترتب على النهضة التي شهدتها البحرين نتيجة اكتشاف النفط واستغلاله ونمو الطبقة العمالية دفع الحركة الوطنية دفعة قوية إلى الأمام، وساعد على ذلك ازدياد الفساد الإداري نتيجة تعسف المستشار البريطاني لحكومة البحرين شارلس بلجريف Belgrave وغيره من الموظفين الإنجليز الذين اكتظت بهم الإدارة الحكومية.

وفي أعقاب الحرب العالمية الثانية أخذ المثقفون يتطلعون إلى أدوات للتعبير عن الرأي^(٤)، من ذلك ما قام به عبد الرحمن الباكر، وهو أحد الزعماء الوطنيين البارزين، بتأسيس مجلة صوت البحرين التي لاقت رواجاً كبيراً ليس في البحرين فقط وإنما في غيرها من إمارات الخليج العربي، وتميزت بعرضها لكثير من المشكلات الاجتماعية ومطالبتها بالإصلاح الاجتماعي، من ذلك أنها شنت حملة عنيفة على نظام الرق، وطالبت كلاً من السعودية وقطر بإلغائه باعتباره منافياً للمبادئ الإنسانية، كذلك قامت صوت البحرين بمهاجمة شركات النفط الاحتكارية

(١) أحمد محمود صبحي : البحرين ودعوى إيران من ص ٢٣٢ - ٢٣٣.

(٢) صلاح العفاد: التيارات السياسية في الخليج العربي ص ٢٦٢.

(٣) عن القوانين البريطانية التي طبقت على البحرين انظر :

Tadjbakehe, C., La Question des îles Bahrein p. 180 ff.

(٤) يوسف الفلكي : قضية البحرين من ص ٦٧ - ٦٨.

وسانددت الحسركة العمالية في الظهران مساندة كبيرة مما أدى إلى إثارة السعودية وشركة أرامكو العاملة فيها^(١). ووجهت السعودية بصفة خاصة عدة احتجاجات عنيفة إلى السلطات البريطانية ضد صحافة البحرين^(٢). كذلك وجهت صوت البحرين عداها السافر ضد حكومة البحرين التي وصل بها الأمر إلى منح بعض جزر البحرين كإقطاعات خاصة لبعض موظفي شركة نفط البحرين^(٣). هذا بالإضافة إلى مواجهتها للادعاءات الإيرانية والتأكيد على عروبة البحرين^(٤).

وبالإضافة إلى صوت البحرين صدرت صحيفة القافلة لصاحبها على سيار ولكنها لم تصدر سوى أعداد قليلة توقفت بعدها عن الصدور حيث حلت بعدها صحيفة الوطن، التي لعبت دورا فعالا في الحركة الوطنية منذ عام ١٩٥٢ حتى عطلت مع غيرها في أواخر عام ١٩٥٦، على أثر قمع الحركة الوطنية في البحرين^(٥).

وإلى جانب الصحف تأسست بعض النوادي التي كانت ملتقى للشباب الوطني المثقف الذي أخذ على عاتقه قيادة الحركة الوطنية بين عامي ١٩٥٤ و ١٩٥٦، وعلى الرغم من كونها نوادي أدبية أو ثقافية إلا أنها أفشحت المجال أمام الوطنيين للتعبير عن آرائهم ومعالجة المشكلات الداخلية التي كانت تعاني منها البحرين^(٦).

وهكذا ولأول مرة قدر للمستشار البريطاني السير شارلس بلجريف أن يسمع صوت الوطنيين بانتقاد سياسة الحكومة وإظهار فساد جهازها الإداري. وكان بلجريف قد وصل إلى منصبه هذا في عام ١٩٢٦، واستمر يسيطر على مقدرات البحرين حتى عام ١٩٥٧ حينما أطيح به على إثر تصاعد حركة المد الوطني، وعلى الرغم من أنه لم يكن يتمتع بكفاءة إدارية ممتازة إلا أنه أصبح في مركز قوى أهله للسيطرة على جميع إدارات الحكومة.

(١) عبدالرحمن الباكر : من البحرين إلى المنفى ص ٢٤.

(٢) المصدر نفسه ص ٥٧.

(٣) Hay, The Persian Gulf States p. 87.

(٤) انظر بصدد ذلك : مجيد محمدي، البحرين وإيران ص ٢٩ وما بعدها، من منشورات صوت البحرين.

(٥) عبدالرحمن الباكر : مصدر سبق ذكره ص ٤٥.

(٦) من أهم هذه النوادي، نادي الخريجين وجمعية الأدياء، على أن أقدم هذه المنظمات ظهورا في البحرين

المتنبي الإسلامي الذي تأسس في عام ١٩٢٦ ثم تحول إلى منتدى سياسي. انظر مجلة الكويت - عبدالعزيز الرشيد - المتنبي الإسلامي في البحرين، الجزء الأول من المجلد الثاني محرم ١٣٤٨ هـ.



وقد بدأ بلجريف حياته صف ضابط في جيش الاحتلال في مصر، ثم انتقل بعد ذلك إلى جنوب السودان وتنجايقا وأخيرا إلى البحرين، وبعد ستة أشهر من وصوله أصبح قائدا عاما لقوات الشرطة ورئيسا للعدل ومراقبا عاما للإدارة المالية والصحة والأشغال، وباختصار أصبح هو الحاكم الفعلي للبحرين خلال الفترة من ١٩٢٦ حتى عام ١٩٥٧^(١)، إذ إنه لم يستعن بخبراء أو فنيين لمساعدته في صلاحياته المتعددة، وإنما اقتصر على طبقة دنيا من الموظفين الهنود الذين استقدمهم من بقايا الإدارة البريطانية في الهند بعد استقلالها في عام ١٩٤٧، هذا بالإضافة إلى بعض الموظفين الوطنيين الذين لم يكونوا قد وصلوا بعد إلى طبقة متمرسه لها كفاءة إدارية طيبة. ولم يقتصر الأمر عند حد سيطرته على شئون الحكم في البحرين وإنما حاول أن يعد ابنه جيمس لكي يخلفه في منصبه حيث أفسح له مجالا كبيرا للمشاركة معه في شئون الحكم^(٢).

ولذا وجهت الحركة الوطنية هجومها على بلجريف الذي غالى في صلاحياته التي كانت مخولة له أساسا من مستشار مالي للحكومة إلى مستشار سياسي وإداري وقضائي وعسكري. ويبدو أن تساهل الشيخ حمد بن عيسى الذي وصل في عهده بلجريف إلى السلطة^(٣)، هو الذي تسبب في اتساع صلاحياته إلى درجة ممارسته السلطتين التنفيذية والقضائية في آن واحد، إذ كان يستحوذ على السلطة التنفيذية باعتباره رئيسا للحكومة وقائدا عاما للشرطة، وكان بوصفه مستشارا ماليا يوزع دخل البحرين من النفط على أساس ثلث للحاكم يتصرف فيه كما يشاء، وثلث يودع في البنوك البريطانية، والثلث الآخر للأسرة الحاكمة وللإنفاق نظريا على المرافق العامة، ولذلك حمل الوطنيون على النظام الحكومي وجموده وتركزه في يد المستشار البريطاني مبدئين استنكارهم في أن يستطيع فرد واحد الإشراف الكلي على جميع مرافق البلاد^(٤). وهكذا عانت كثير من الأجهزة الحكومية من

(١) Humidan, Ali, Le Prince de l'Or Noir, see Bahrein à l'époque de Belgrave p. 43 ff.

ولزيد من التفاصيل عن بلجريف يمكن الرجوع إلى ترجمته الذاتية :

See : Belgrave, Sir Charles, Personal Column. London 1961.

(٢) يوسف القفلكي : قضية البحرين بين الماضي والحاضر ص ٦٨ وما بعدها.

(٣) عامر بلجريف عهد الشيخ حمد بن عيسى ١٩٢٣ - ١٩٤٢ ثم عهد الشيخ سلمان بن حمد.

(٤) انظر بعبء ذلك رسالة من الهيئة التنفيذية العليا إلى وزير الخارجية البريطانية في ٢٩ / ٣ / ١٩٥٥،

عبد الرحمن الباكر : مصدر سبق ذكره ص ١١٠.

الفساد الناجم عن عدم انتهاج سياسة سليمة تستهدف الصالح العام، ووضح ذلك في كثير من دوائر الحكومة كدائرة المعارف التي لم توضع فيها سياسة خاصة للتوسع في عدد المدارس أو إيفاد البعثات الحكومية وإنما على العكس كان بلجريف يعتمد التقدير عليها ولا أدل على ذلك من أنه في خلال ثلاثين سنة من حكم بلجريف ١٩٢٦ - ١٩٥٧ لم يتخرج من أبناء البحرين سوى ثلاثة خريجين فقط عن طريق البعثات الحكومية، واقتصرت السياسة التعليمية على مكافحة الأمية في المدارس الريفية وتخريج الموظفين الطبعين للإدارة الحكومية. وانتهى عهد بلجريف ولم يكن في البحرين سوى أربع مدارس ابتدائية للبنين وعدد من المدارس الريفية ومدرسة ثانوية واحدة، هذا على الرغم من التقدم الملحوظ في موارد الدخل نتيجة استخراج النفط منذ عام ١٩٣٤.

وبالإضافة إلى ما كانت تعانيه البحرين من استبداد بلجريف وغطرسته دأبت شركة بابكو (شركة نفط البحرين)، باعتبارها شركة استعمارية منذ تأسيسها، على اضطهاد أبناء البحرين وإقصائهم عن العمل بها متبعة في ذلك سياسة خفض أجور الموظفين، ولذلك عندما ظهرت مناطق نفطية أخرى في الخليج تزايد استسلام مواطني البحرين المديرين لإغراء الأجور المرتفعة التي كانت تدفع لهم في أماكن أخرى بينما كانت أماكنهم تشغل بواسطة الباكستانيين والبلوش والإيرانيين وغيرهم، مما فتح الباب على مصراعيه لجلب موظفين وعمال من خارج البلاد وإغراقها بشنى الهجرات الأجنبية^(١).

ونظرا لاندماج مصلحة بريطانيا مع مصلحة الشركة فقد تخلت حكومة البحرين تقريبا عن حقها في مناقشة سبيل الأعمال فيها أو التدقيق في حساباتها، على الرغم مما كانت تلجأ إليه الشركة من حيل ومغالطات في كثير من الأحيان.

وهكذا تصدت الحركة الوطنية في البحرين إلى مقاومة النفوذ البريطاني، بالإضافة إلى فساد النظام الحكومي فضلا عن شن حملات عنيفة ضد شركات

(١) هارفي أوكوتور : الأزمة العالمية في البترول ص ٣٩٢.



النقطة التي استبدت بالوطنيين، وساعدها على ذلك أنه لم يكن في البحرين حتى قيام الحركة الوطنية بها بين عامي ١٩٥٤ و ١٩٥٦ أى نظام للعمل يحفظ حقوق العمال وينظم علاقاتهم بالشركات التي يعملون بها، فضلا عن عدم وجود نقابات عمالية تطالب بتحسين مستواهم أو رفع أجورهم أو ضمان حقوقهم^(١).

ولعل هذه المظالم التي كان يعاني منها الوطنيون على اختلاف فئاتهم قد أدت إلى زيادة ارتباطهم معا في كفاح وطني مشترك لمقاومة الأوضاع السيئة التي كانوا يعانون منها، وكان لذلك أثر كبير في التخفيف من حدة التعصب الطائفي الذي كانت تعاني منه البحرين، وهو تعصب أدى إلى قيام كثير من الصراعات الأهلية، التي كانت تظهر بين آونة وأخرى، ولطالما استغل الإنجليز هذه الخلافات المذهبية، كما حاولت إيران استغلالها أيضا لتأكيد ادعاءاتها على البحرين^(٢).

وهكذا قدر للحركة الوطنية في البحرين أن تكون بمثابة بوتقة لصهر الوحدة الوطنية. وبالتالي كان من أروع إنجازات الحركة الوطنية الوصول بالبحرين إلى الوحدة الوطنية الوثيقة التي ظهرت بوادرها إثر وقوع أزمة طائفية حادة في مجلس بلدية المنامة في عام ١٩٥٢، حين أخذت الصحف الوطنية وخاصة صحيفة القافلة تعمل على إيقاظ الوعي الوطني في النفوس، كما قام المثقفون بدعوة الوطنيين إلى التكاثر والتعاضد لتخليص البلاد من الانقسام الطائفي والتصدي للمشكلات الكثيرة التي تعاني منها. وفي عام ١٩٥٤ بدأت الحركة الوطنية بدعوة المواطنين لاتخاذ موقف من شأنه كفالة الحرية السياسية والحد من سلطات بلجريف مع إدخال بعض الإصلاحات في مجال الصحة والتعليم وغيرها^(٣)، وكذلك في النواحي القضائية حيث كان القضاء يشرف عليه أفراد أميون من الأسرة الحاكمة يديرونه وفق هواهم، وكان ذلك من طبيعة الأسباب المباشرة التي أدت إلى الانتفاضة الشعبية في عام ١٩٥٤ والتي تمخضت عن إعلان إضراب عام استمر

(١) الفلكي : قضية البحرين ص ٧٦ - ٧٧.

(٢) Hay, R., op. cit., p. 91.

(٣) هارفي أوكوتور : الأزمة العالمية في البترول ص ٣٩٢.

تسعة أيام متوالية تقدم في خلالها زعماء الحركة الوطنية إلى السلطات المسئولة بعدة مطالب كان من بينها إنشاء مجلس وطني يمثل أهالي البلاد تمثيلا حرا إلى جانب وضع قانون عام للبحرين وتنظيم المحاكم والشرطة وتشكيل إدارات وطنية للصحة والمعارف والبلديات وغيرها^(١).

ولم تلتفت الحكومة إلى هذه المطالب المتواضعة التي تقدم بها الوطنيون وإنما عمدت إلى فتح المجال أمام جماعات من البدو في بعض المناطق القريبة من البحرين للاحتشاد في مناطق معينة من المنامة إرهابا للوطنيين، كما يادر بلجريف بتأليب شركة بابكو بهدف اتباع سياسة انتقامية ضد العمال الذين آذروا الحركة الوطنية، وذلك بطردهم من العمل جماعات بحجة انقطاعهم عن العمل كوسيلة للتخلص من الذين اشتركوا في الإضراب العام، مما أدى إلى زيادة الحركة الوطنية استعارا.

وكان من بين الدعايات التي وجهتها السلطات البريطانية ضد هذه الحركة أنها حركة طائفية، وتناقلت بعض الصحف والإذاعات الأجنبية هذه الدعاية التي قصد بها الإساءة إلى طبيعة الحركة، ولذلك وجد زعماء الحركة الوطنية أن أكبر دليل يمكن أن يقدموه لإفساد هذه الدعايات هو إظهار الوحدة الوطنية بصورة كفيلة للرد على هذه الاتهامات. ووضح ذلك في الاجتماع الشعبي الكبير الذي دعا الوطنيون إلى عقده في المنامة، وفيه أقسم الحاضرون بيمين الإخلاص للوطن ونبذ النفرقة الطائفية، وتمخض هذا الاجتماع الشعبي عن تأسيس الهيئة الوطنية في ١٦ أكتوبر ١٩٥٤، التي حاولت أن تتخذ شكل الحزب السياسي المنظم وذلك باختيار الوطنيين مائة منهم لتمثيلهم في هيئة تأسيسية دائمة، انبثقت عنها هيئة إدارية مكونة من خمسين عضوا انتخبوا فيما بينهم هيئة تنفيذية عليا مكونة من ثمانية أعضاء، وكان عبد الرحمن الباكر أمينا لتلك الهيئة وعبد العزيز الشمالان مساعدا له^(٢).

(١) يوسف التلكي : قضية البحرين ص ٨٢.

(٢) صلاح العقاد : معالم التغيير في دول الخليج العربي ص ٥٩.



وكان أهم ما تقرر في الاجتماع الوطني تفويض الوطنيين للهيئة التنفيذية العليا تقديم المطالب الوطنية للسلطات الحاكمة، والسعى لديها في جميع ما فيه صالح البلاد. ولتغطية نفقات حركة الكفاح الوطني تقرر تأسيس صندوق شعبي لمدا الحركة الوطنية بجميع ما تحتاج إليه من تبرعات المواطنين^(١).

وقد بادرت الهيئة التنفيذية العليا بتقديم المطالب الوطنية في صورة التماس إلى الشيخ سلمان بن حمد حاكم البحرين، كما أرسلت نسخا عديدة من هذا الالتماس إلى جميع الدوائر السياسية المعنية بالبحرين، مثل وزارة الخارجية البريطانية والمقيم السياسي في الخليج والمعتمد السياسي في البحرين، وشارلس بلجريف مستشار حكومة البحرين. ولذا فقد يكون من المناسب أن نعرض لأهم المطالب الوطنية التي تضمنتها هذا الالتماس، والتي كانت تدعو في جوهرها إلى تعديل الأنظمة الإدارية بما يلائم المتطلبات العصرية، وذلك بتحقيق إصلاحات جذرية في الجهاز الحكومي، وإشراك الوطنيين في إدارة شئونهم.

ويمكن تلخيص المطالب الوطنية فيما يلي :

أولاً : تأسيس مجلس تشريعي يمثل أهالي البلاد تمثيلاً صحيحاً بواسطة انتخابات حرة.

ثانياً : وضع قانون عام جنائي ومدني على يد لجنة من رجال القانون بشرط أن يكون هذا القانون متمشياً مع حاجات المجتمع وتقاليد، على أن يعرض هذا القانون على المجلس التشريعي لإقراره.

ثالثاً : إصلاح المحاكم وتنظيمها وتعيين قضاة لها ذوي كفاءة يحملون شهادات جامعية في القانون، وأن يكونوا قد مارسوا القضاء في ظل قوانين معترف بها.

رابعاً : تأسيس محكمة عليا للنقض والإبرام مهمتها الفصل في الخلافات التي تطرأ بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، وأي خلاف يحدث بين الحكومة وأي فرد من أفراد الشعب.

(١) الفلكي : قضية البحرين ص ٨٩.

خاصاً : السماح بتأليف نقابة للعمال، ونقابات لأصحاب المهن الحرة على أن تعرض لوائحها على المجلس التشريعي لإقرارها^(١).

سادساً : الاستفادة من عائدات النفط بطريقة أفضل مما هي عليه، ووضع حد للهجرة الأجنبية لإتاحة مزيد من فرص العمل للوطنيين^(٢)، كما أثار الوطنيون ضرورة تطبيق مبدأ مناصفة الأرباح مع شركات النفط، ولم يكن هذا المبدأ قد طبق بعد في البحرين، هذا بالإضافة إلى مطالبتهم بإلغاء الإعفاءات الضريبية التي تتمتع بها شركة أرامكو عن أنابيب النفط التابعة لها والمتصلة بمعامل تكرير النفط في البحرين.

وعلى الرغم مما أكدته الوطنيون في التماسهم أن المطالبة بتحقيق هذه الإصلاحات إنما هي خطوة ضرورية لإرساء قواعد العدل والإنصاف وأنها لا تتعارض مع مصالح الدولة البريطانية والعلاقات الودية معها، كما أنها لا ترمي إلى المساس بمركز حاكم البلاد الشرعي^(٣)، إلا أن حكومة البحرين لم تلبث أن أصدرت بياناً أعلنت فيه رفضها لهذه المطالب، وجاء هذا الرفض مخيباً للآمال في الوصول إلى تفاهم بين الوطنيين والحكومة وخاصة بعد أن أطلق بيان الحكومة على أعضاء الهيئة التنفيذية العليا بأنهم حفنة من الناس، على الرغم من أنهم كانوا، كما ذكرنا، قد أخذوا تفويضاً من المواطنين للقيام بمسؤوليات العمل الوطني^(٤).

ومع ذلك فقد سعت الهيئة التنفيذية إلى إقناع حاكم البحرين عن طريق المذكرات تارة والإقناع الشفوي تارة أخرى، بل إنها وسطت الملك سعود ملك المملكة العربية السعودية، وكان من الطبيعي أن يعتذر عن هذه الوساطة ويطلب من الوطنيين ضرورة طاعة الحاكم الشرعي^(٥).

وإزاء تصلب الشيخ سلمان وجفائه في لقاءاته مع زعماء الحركة الوطنية اضطر هؤلاء إلى الخروج عن الأساليب الشرعية وخاصة حينما استغل المتنافسون على

(١) الفلكي : مرجع سبق ذكره ص ص ٩١ - ٩٢.

(٢) هارفي أوكونور : مرجع سبق ذكره ص ٣٩٣.

(٣) الفلكي : مرجع سبق ذكره ص ص ٩١ - ٩٢.

(٤) المرجع السابق ص ص ٩٣ - ٩٥.

(٥) انظر رد الملك سعود بتاريخ ١٥ / ٤ / ١٣٧٤، عبدالرحمن الباكر : من البحرين إلى النفوس ص ٩١.



الحكم من أعضاء الأسرة الحاكمة فرصة توتر العلاقات بين الوطنيين والشيخ سلمان، فعمل بعضهم على استمالة زعماء الحركة الوطنية بهدف الإطاحة به، ويذكر عبد الرحمن البكر بصدد ذلك أن دعيح بن حمد شقيق الشيخ سلمان فاتحه في شأن تدبير مؤامرة لخلع أخيه، ونعهد بتنفيذ المطالب الوطنية. ولم يحل دون تنفيذ هذه المؤامرة إلا الشكوك التي ساورت زعماء الحركة الوطنية في أعضاء الأسرة المالكة، هذا فضلا عن موقف الحكومة البريطانية التي كانت تعترض على إحداث أي تغيير في أشخاص الحاكمين دون أن يكون ذلك التغيير صادرا عنها^(١).

وفي محاولة لامتصاص الحركة الوطنية بادرَت حكومة البحرين بالعمل على تهدئة الوطنيين على أساس الاستجابة لبعض مطالبهم، وذلك بتشكيل عدة لجان للتحقيق في الدوائر الحكومية المختلفة بهدف التعرف على حالات الفساد التي تعاني منها تلك الدوائر، ولكن الوطنيين قاطعوا هذه اللجان، وأرسلت الهيئة التنفيذية العليا مذكرة إلى حاكم البحرين تتضمن تذكّره بالمطالب السابقة وإعطاء مهلة معينة، فإن لم تلق الهيئة إجابته فإنها تتخذ الخطوات التالية :

أولا : مطالبة المواطنين في جميع المجالس والإدارات الحكومية المعيّنين منهم والمنتخبين بالانسحاب، واعتبار كل من لا ينفذ ذلك خارجا عن الإجماع الشعبي.

ثانيا : تكوين لجان من ذوي الرأي في المدن والقرى لفض الخلافات المدنية بين الجماعات والأفراد دون اللجوء في ذلك إلى السلطات الحكومية.

ثالثا : القيام بمظاهرات سلمية شاملة حتى يستجيب المسئولون إلى المطالب الوطنية.

وفي تقييمنا للحركة الوطنية في البحرين نجد أنها تركزت حول عدة أهداف منها الاحتفاظ بالبحرين بطابعها العربي؛ من ذلك ماعمد إليه الوطنيون من التصدي لبعض الأحزاب السياسية السرية المؤيدة من قبل إيران، وأبرزها حزب آريا، الذي كان يطالب بإلحاق البحرين بإيران إلحاقا تاما، وهذا الإلحاق في نظره كان كفيلا يحل المشكلات الاقتصادية والاجتماعية التي تعاني منها البحرين، هذا بالإضافة

(١) صلاح العتاد: معالم التغيير في دول الخليج ص ٦١.

إلى ما دعت إليه الحركة الوطنية من معارضة النظام التقليدي للشيخ، ومع ذلك فإن الحركة الوطنية لم تفكر في المساس بأوضاع الإنجليز في الخليج العربي وإنما قصرت نشاطها على التنديد بتحكم الموظفين الإنجليز في الإدارة الحكومية، حتى لا تتعرض إلى نزاع مع الإنجليز والأسرة الحاكمة في آن واحد، وبالتالي تفتت جهودها في جبهتين. كما غيّزت الحركة الوطنية في البحرين بالنظر إلى الخليج وإقامة اتحاد بين إماراته يضم الكويت والبحرين وقطر والشيخات السبع في اتحاد فيدرالي، بيد أنها لم توجه أهمية إلى مسقط وعمان، إذ كان من رأي الوطنيين أنه يجب الانتظار فترة من الوقت حتى تتطور أوضاع السلطنة الاقتصادية والاجتماعية وينضم الاتحاد بينها وبين إمارة عمان وبذلك يمكن ضمها إلى اتحاد الخليج. وقد يكون من المفيد أن نشير هنا إلى أن بيانات الهيئة الوطنية تضمنت مشروعاً بتكوين هذا الاتحاد الذي تقوم الكويت بتمثيله في الخارج ويعتمد على مساعدة الدول العربية في تزويده بالقوة العسكرية، وأن يتألف مجلس الاتحاد من الحكام المحليين بشرط أن يعتمد على مجلس تشريعي يراعى في انتخابه التمثيل النسبي للسكان في الإمارات المختلفة، ويقوم بسن القوانين المدنية والجنائية. كما يتضمن المشروع إنشاء محكمة فيدرالية عليا^(١). وهكذا كان للحركات الوطنية في البحرين فضل إبراز فكرة اتحاد وطني يجمع بين إمارات الخليج بعد أن أبدى الوطنيون اعتراضهم على الاتحاد الذي أقامته بريطانيا بين مشيخات الساحل العماني باعتباره لا يخدم إلا مصالحها الخاصة بإطالة بقائها في المنطقة. وليس من شك في أن الدعوة الوطنية إلى إيجاد اتحاد يجمع بين إمارات الخليج كان من أهم المنطلقات الرئيسية التي اتجهت إليها إمارات الخليج لإقامة اتحاد وطني يجمع فيما بينها، وهو ما تحقق جزء منه في النهاية بإعلان قيام دولة الإمارات العربية المتحدة في ديسمبر من عام ١٩٧١، كما سنوضح ذلك في فصل آخر.

ومضت الحركة الوطنية تشق طريقها في البحرين وقد أثارها أحداث العالم العربي؛ ففي أعقاب تأليف حلف بغداد في عام ١٩٥٥ قام نوري السعيد رئيس وزراء العراق، مع المسؤولين السياسيين والقانونيين والاقتصاديين بوزارة الخارجية البريطانية، بنشاط واسع في منطقة الخليج العربي، كما قام جلال بايار، رئيس

(١) انظر نص هذا المشروع في كتاب عبد الرحمن البكر (من البحرين إلى الشرق) ص ١٧ - ٢٦.



الحكومة التركية، وسفير باكستان لدى تركيا، بزيارة البحرين لبحث أهمية الخليج العربي لحلف بغداد^(١)، وتجدد الإشارة هنا إلى أنه عند ظهور حلف بغداد قامت حملة إعلامية ضخمة من إذاعة القاهرة للتنديد بالحلف، باعتباره مظهراً من مظاهر السيطرة الاستعمارية، وقد وجدت هذه الحملة الإعلامية استجابة لدى الوطنيين في البحرين حيث كان العنان مريحاً بعض الشيء أكثر مما هو الحال بالنسبة إلى إمارات الخليج الأخرى^(٢) - التي خضعت لقوى ضاغطة حدثت من استجابتها للأحداث العربية في خلال الخمسينيات - بعكس البحرين التي أظهرت استجابة سريعة بسبب نمو الوعي الثقافي والقومي، وهي أمور لم يكن من السهل على السلطات الحاكمة في البحرين التخلص منها^(٣).

وقد اعتمدت ردود الفعل الوطنية على الطبقة العاملة، ظهر ذلك في الاضطرابات الكثيرة التي قام بها عمال شركة بابكو^(٤)، مما أبرز إلى الوجود قطاع صناعة النفط، بسبب تغيير بنية الأوضاع الاقتصادية في البحرين^(٥). وفي محاولة لتصفية الحركة الوطنية عمدت السلطات البريطانية إلى إعلان حالة الطوارئ^(٦)، والاعتماد على قاعدتها العسكرية في الجفير التي اتخذت قاعدة لضرب الحركة الوطنية، كما اطمأن شيخ البحرين بوجود قاعدة عسكرية في بلاده، وبالإضافة إلى ذلك اعتمد على تأييد بريطانيا له في مواجهة الحركة الوطنية التي كادت تعصف بحكمه، ومن ثم التصدي للتيارات القومية التي اندفعت بشدة في منطقة الخليج العربي^(٧). وتعسفت السلطات البريطانية في إجراءات التحقيق مع زعماء الحركة الوطنية مما أدى إلى سير مظاهرات ضخمة معلنة تضامنها مع الزعماء الوطنيين، ومطالبة بحقوق العمال وحمايتهم من منافسة العمال الأجانب، وقيام

(١) سيد نوفل: الأوضاع السياسية لإمارات الخليج وجنوب الجزيرة العربية، الطبعة الثانية من ص ١٢٨-١٢٩.

(٢) هارفي أوكوتور: الأزمة العالمية في البترول من ص ٣٩٢.

(٣) Marlowe, John, The Persian Gulf in the 20th Century pp. 198 - 199.

(٤) Dickson, Kuwait & Her Neighbours p. 273.

(٥) عبد الكريم أحمد: البحرين وأهميتها بين إمارات الخليج العربي من ص ٩-١٠، وتجدد الإشارة هنا إلى ما قام به عمال النفط من أعمال وطنية خلال وقوع العدوان الثلاثي على مصر في أكتوبر عام ١٩٥٦.

(٦) لتزوسكي: مرجع سبق ذكره من ص ٣٣٦ - ٣٣٧.

(٧) هارفي أوكوتور: الأزمة العالمية في البترول من ص ٢٩٣ - ٢٩٤.

قضاء عادل مستقل على أساس قوانين معترف بها، وبشرط أن تتلاءم وحاجات البلاد وتطورها^(١). ومما يذكر أن السلطات البريطانية قامت بالقبض على زعماء الحركة الوطنية ووجهت إليهم تهمة الشروع في القيام باغتيالات ضد أعضاء الأسرة الحاكمة، والمستشار البريطاني، ومحاولة إجراء تغييرات غير شرعية في الجهاز الحكومي^(٢). ومن أهم الزعماء الوطنيين الذين صدرت عليهم أحكام بالسجن والنفي عبد الرحمن الباكر، وعبد العزيز الشمالان، حيث صدر الحكم عليهما بالنفي والسجن في جزيرة سنت هيلانة لمدة أربعة عشر عاما، وقد نفذ الحكم بالفعل لمدة عشر سنوات، حيث صدر بعد ذلك قرار بإطلاق سراحهما، نتيجة المساندة التي حظيا بها من بعض الساسة العرب، وخاصة في القاهرة، بالإضافة إلى تعاطف بعض الأحرار الإنجليز إزاء قضيتهم.

وعلى الرغم من قمع الحركة الوطنية في البحرين بهذه الصورة، إلا أن الأمر الذي لا شك فيه أن حركة ١٩٥٦ حققت نتائج هامة، لعل أبرزها عزل المستشار البريطاني، شارلس بلجريف، عند بداية عام ١٩٥٧، ووضح أن الحكومة البريطانية وجدت أنه من الأجدي التضحية به لامتناع الحركة الوطنية^(٣)، وقد استبدل منصب المستشار بمنصب آخر، وهو سكرتير حكومة البحرين، الذي أنيط به إلى موظف بريطاني محدود الصلاحيات^(٤).

على أن ينبغي أن نقرر هنا أن الحركة الوطنية رغم الانتصارات التي حققتها، إلا أنها لم تستطع أن تصل إلى تحقيق هدفها بإنشاء مجلس تشريعي في البحرين، وكل ما تحقق في خلال سير الحركة الوطنية من تغييرات في أنظمة الحكم لم يمس الصلاحيات الأساسية التي كان يتمتع بها حاكم البحرين، فالمجلس الإداري الذي أعلن عن تشكيله في مارس ١٩٥٦ للإشراف على الدوائر الحكومية ظل يتكون من

(١) جامعة الدول العربية : تقرير عن أعمال الأمانة العامة في المدة ما بين الدورتين العاديتين الرابعة والعشرين والخامسة والعشرين - القاهرة ١٩٥٦ انظر إمارات خليج البصرة ص ص ٢٣ - ٢٤.

(٢) عبد الرحمن الباكر : من البحرين إلى المنفى سنت هيلانة ص ٢٧٧.

(٣) هارفي أوكونور : الأزمة العالمية في البترول ص ٣٩٢.

(٤) عن التنظيم الإداري الذي وضع في البحرين بعد رحيل بلجريف انظر :

Gholma Tadjbakehe, la Question des îles Bahrein p. 191.



أعضاء الأسرة الحاكمة الذين هم في نفس الوقت رؤساء لتلك الدوائر، وإن أدخل في عضويته ثلاثة أعضاء ممن لا ينتمون إلى الأسرة الحاكمة، وكان يعد بمثابة جهاز تنفيذي^(١).

كما اتخذت إلى جانب ذلك خطوة أقرب إلى الناحية الديمقراطية حيث وافقت السلطات الحكومية في البحرين على إجراء انتخابات لمجلسي التعليم والصحة^(٢). وكان الوطنيون قد أبدوا احتجاجهم على طبيعة تشكيل المجلس الإداري باعتباره يتكون بطريقة التعيين، وفي إجابة حاكم البحرين على ذلك أكد أن تشكيل المجلس الإداري يختلف عن الأسس التي تمت بها الموافقة على تشكيل مجلسي الصحة والمعارف، والتعليم والصحة، وشئون البلدية، من الأمور التي تمس الجمهور، وبالتالي يصل أعضاؤها إلى مجالسها عن طريق الانتخابات، أما المجلس الإداري فإنه أنشئ لاعتبارات خاصة، منها تعقد الجهاز الحكومي، فضلا عن أنه لا يبدو أن يكون امتدادا لسلطة الحاكم، ومع ذلك فإنه من المسموح للهيئات الشعبية أن تقدم اقتراحاتها للحكومة عن طريقه^(٣).

و الجدير بالذكر أنه على الرغم من تنحية بلجريف، إلا أن الموظفين البريطانيين هم الذين استمروا ميطرين على الجهاز الحكومي، فكرتير الحكومة، ومدير الجمارك، ومدير دائرة البوليس والأمن العام، وغيرهم، كانوا من الإنجليز^(٤). وقد استمرت الأمور قائمة على هذا النحو حتى سنوات مابعد استقلال البحرين.

وينبغي أن نقرر أن الانتفاضة الوطنية في البحرين، بين عامي ١٩٥٤ و ١٩٥٦، كانت من أهم الحركات الوطنية التي شهدتها الإمارة، إذ إنها لم تشهد بعد ذلك إلا حركات عمالية كانت تضم إليها بعض الفئات الوطنية الأخرى،

(١) Al Bahrain, The Legal Status of the Arabian Gulf States p. 13.

(٢) Europa Publications, The Middle East & North Africa, see The Persian Gulf States, Bahrain, Qatar & Trucial States p. 555.

(٣) من ديوان حاكم البحرين إلى أعضاء هيئة الاتحاد الوطني ٩ أبريل سنة ١٩٥٦، عبدالرحمن البكر، مصدر

سبق ذكره، ص ١٠٠ - ٢٠٢.

(٤) Gholma Tadjbakche, op. cit., p. 191 see also Belgrave, J., welcome to Bahrain p. 46.

بمعنى أنها لم تقتصر على المطالب العمالية المحدودة، وإنما تعدت ذلك إلى المطالب الوطنية بصفة عامة. ولعل من أهم هذه الحركات الحركة العمالية التي نشبت في ١٩ مارس من عام ١٩٦٥^(١)، واستمرت قائمة أحد عشر يوماً، إذ إنها لم تقمع إلا في ٣٠ أبريل^(٢).

وتعود الأسباب المباشرة لهذه الحركة إلى ما عمدت إليه شركة بابكو في ٧ مارس ١٩٦٥ من تسريع ما يقرب من خمسمائة عامل عربي دفعة واحدة، وكانت هذه هي المرة الثالثة التي أقدمت فيها الشركة على إنهاء خدمة هذا العدد الكبير من العمال العرب، ووضح أنها كانت تستهدف تصفية كاملة لهم وإحلال عمال أجانب بدلا منهم. وقد وجدت هذه الحركة مساندة لها من الطلاب الذين أعلنوا استنكارهم واحتجاجاتهم على عمليات التسريع التي تقوم بها الشركة، وعلى موقف السلطات الحاكمة المتخاذل منها. وفيما يبدو لنا أن حركة ١٩٦٥ كانت متأثرة بحركة القوميين العرب، التي سبق أن تعرضنا لها، إذ انبثق عن حركة ١٩٦٥ جبهة القوى القومية في البحرين، التي كانت تمثل اتحاداً للمنظمات النقابية، التحمت مع حركة القوميين العرب، التي مدت نشاطها إلى كثير من إمارات الخليج منطلقاً من الكويت^(٣)، وقد قامت جبهة القوى القومية في البحرين بتنظيم عمليات المقاومة، وتشكيل منظمات فدائية بهدف تدمير المؤسسات الاستعمارية في البحرين، وإثارة الاضطراب فيها. وقد تضمنت البيانات التي أصدرتها الجبهة القومية المطالبة بإعادة العمال المفصولين من شركة بابكو، وكذلك العمال المفصولين من الدوائر الحكومية، هذا إلى جانب إعادة الطلبة المفصولين إلى مدارسهم، وإطلاق سراح المعتقلين السياسيين، والسماح للمبعدين بالعودة إلى البحرين، وإطلاق حرية تشكيل التنظيمات المهنية والنقابية، وكفالة الحريات العامة.

وعلى الرغم من أن شركة بابكو أجبرت على الاستجابة لبعض هذه المطالب، حيث سمحت بعودة كثير من العمال المبعدين، إلا أن عمليات واسعة

(١) التطور التاريخي والسياسي للخليج العربي، من منشورات جمعية الدفاع عن عروبة الخليج (٢) ص ١٩.

(٢) Europa Publications, op. cit., p. 556.

(٣) انظر الفصل الأول.



النطاق من الاعتقالات والسجن تعرض لها الوطنيون، حيث اعتقل الكثيرون منهم في قلعة المنامة، وفي القواعد البريطانية، وفي جزيرة وجدة، التي اشتهرت بكونها موقعا للخارجيين عن النظام^(١).

والجدير بالذكر أن اهتمام السلطات البريطانية بقمع هذه الحركات كان خوفا من انتشارها من البحرين إلى غيرها من إمارات الخليج، وخاصة أنها كانت تحمل طابعا قوميا تقدميا، كما يلاحظ تحول السياسة البريطانية عن اتجاهها التقليدي نحو معارضة إيران في ادعاءاتها على البحرين بتشجيعها عمليات التسليح الإيراني بهدف إيجاد توازن بين القوميتين العربية والإيرانية، وذلك بعد أن أخذت البحرين تتحول إلى قاعدة رئيسية للوجود البريطاني في شرقي السويس، وخاصة على إثر ما تقرر من نقل القواعد العسكرية من عدن إليها في عام ١٩٦٧^(٢). وكان قد سبق إجراء اتفاقية بين البحرين وبريطانيا خاصة بزيادة قيمة المدفوعات التي تدفعها الحكومة البريطانية في مقابل استخدام قواتها العسكرية لمرافق البحرين في يونيو ١٩٦٦^(٣). وبناء على هذا الاتفاق توسعت بريطانيا في إنشاء قواعد عسكرية في البحرين، وأكد وزير الدفاع البريطاني دنيس هيلي في أكتوبر ١٩٦٧، بأن بلاده تزيد من قواتها العسكرية في البحرين، وأن الغرض من ذلك هو حماية الإمارات الصغيرة المنتجة للنفط التي لا تستطيع حماية نفسها^(٤).

وليس من شك أن عنف السيطرة البريطانية كان من أثره خمود الحركات الوطنية في البحرين، وتحولها إلى خارجها، حيث ظهرت بعض جبهات تحررية في القاهرة وبغداد وفي غيرهما من العواصم العربية الأخرى. ومهما تكن النتائج المباشرة لهذه الانتفاضات، وما يصاحبها عادة من عمليات قمع، فإن النتائج الإيجابية سرعان ما تفرض نفسها، وهكذا كان للحركات الوطنية في البحرين أثرها في تحقيق كثير من الإصلاحات الاجتماعية والسياسية.

على أننا يجب أن نلاحظ أن الحركة الوطنية في البحرين كانت من أعنف

(١) المجلد ٩ / ٣ / ١٩٦٦.

(٢) راجع الفصل الخاص بالانسحاب البريطاني من الخليج العربي ونتائجه.

(٣) التهاد ١٠ / ٦ / ١٩٦٦.

(٤) المجلد ٤ / ١٠ / ١٩٦٧.

الحركات الوطنية التي شهدتها منطقة الخليج، ولم تفقها إلا الحركات اليسارية التي ظهرت في ظفار في منتصف الستينيات، ومع ذلك فإن المطالب الوطنية التي تقدم بها الوطنيون في البحرين لم تصل إلى درجة كبيرة من التطرف، هذا إذا ما استثنينا تطرفها النسبي نتيجة تأثرها بحركة القوميين العرب منذ عام ١٩٦٥، أما قبل ذلك فقد كان أقصى ما يطالب به الوطنيون هو توزيع السلطة بين أعضاء الأسرة الحاكمة، وإتاحة قدر أكبر من المشاورة أو المشاركة الوطنية أكثر مما يطالبون بإيجاد تمثيل ديموقراطي بالمعنى المفهوم من ذلك^(١).

وأخيرا فقد يكون من المفيد أن نعرض لأهم التطورات التي طرأت على الادعاءات الإيرانية في البحرين لارتباطها إلى حد كبير بمسار الحركة الوطنية في البحرين في خلال الفترة موضوع الدراسة:

الادعاءات الإيرانية في البحرين

تميزت السنوات التي أعقبت الحرب العالمية الثانية بازدياد المطالب الإيرانية على البحرين، متخذة في ذلك طابعا قوميا حادا^(٢)، إذ أخذت الصحف الإيرانية تشن حملات ضد الوجود البريطاني في البحرين^(٣)، وظهرت مقالات كثيرة في الصحف الشيوعية الإيرانية أو التي تحركها الميول الشيوعية، كما أبدى حزب توده اهتماما واضحا بالبحرين^(٤)، ومع ذلك فلم تظهر الحكومة الإيرانية رغبة في عرض مشكلة البحرين على الأمم المتحدة حال إنشائها؛ إذ كان اعتقادها أن التفوذ الإنجليزى قوى في المنظمة الدولية، بحيث لا جدوى من عرض إيران هذه المشكلة أمامها^(٥)، ولذلك أخذت تتصرف من جانبها على أساس يحقق لها سيادتها على البحرين، ومن أهم الإجراءات التي اتخذتها من أجل ذلك أنها استصدرت قرارا من المجلس النيابي يقضى بتحويل السلطة للحكومة الإيرانية في ممارسة سيادتها على البحرين، وتطبيق القوانين الإيرانية عليها، وقد صدر هذا القرار في عام ١٩٤٦. وفي العام التالي أصدرت وزارة التعليم الإيرانية تعليماتها إلى جميع

(١) The Observer, 18-2-1961.

(٢) R/15-1-44 - Extract From Surushi Newspaper 28-1-46.

(٣) Humaidan, Ali, Le Prince de l'Or Noir p.49 - see also R/15/19/44 Persian Claims on Bahrain.

(٤) Residency to Agency, Bahrain 10-8-1946 R/15/1/19/44 Persian Claims on Bahrain.

(٥) Residency to His Majesty's Ambassador, Tehran 18th June, 1947.



المدارس التابعة لها بأن يدرس للتلاميذ بأن البحرين تنتمي إلى إيران^(١). كما اتخذت الحكومة الإيرانية من بعض الحوادث الفردية ذريعة للتأكيد على وجود شعور موال لها من قبل شعب البحرين؛ من ذلك ما طالب به بعض المتتمين لأحد الأحزاب الإيرانية السرية بإيجاد تمثيل للبحرين في المجلس النيابي في بهاريستان، ومد الخدمات التعليمية والاجتماعية إليها^(٢).

وبينما كانت إيران تتخذ من هذه الحوادث الفردية سنداً لها كان التيار القومي العربي قد انساب في البحرين بشكل لا يمكن مقاومته، وازداد ذلك التيار القومي حدة خلال الحرب الفلسطينية وما أعقبها من هجرة آلاف اللاجئين الفلسطينيين للعمل في البحرين، وفي غيرها من إمارات الخليج الأخرى^(٣).

وفي عام ١٩٤٩ احتجت إيران على اشتراك البحرين في بعض المنظمات الدولية، ولم يدع الوفد الإيراني في الأمم المتحدة أية فرصة يرد فيها ذكر البحرين في بعض اللجان الفنية بوصفها إمارة مستقلة إلا واحتج على هذا الوصف^(٤). والجدير بالملاحظة أن الحكومة الإيرانية كانت تختار لإثارة ادعاءاتها على البحرين، أو على غيرها من إمارات الخليج، ظروف الخلاف بينها وبين بريطانيا على شئون النفط، متخذة من إثارة هذه الادعاءات موضوعاً للمساومة^(٥). ففي عام ١٩٥١ حينما أتمت إيران النفط اعتبرت قرار التأميم سارياً على البحرين، ورفعت الحكومة الإيرانية مسألة البحرين أمام هيئة الأمم المتحدة معتمدة على تأييد الاتحاد السوفيتي، على أنه إثر فشل حركة الدكتور مصدق صرف النظر عن مناقشة موضوع البحرين. ولعل إيران قدرت أهمية انضمامها إلى حلف بغداد في عام ١٩٥٥، لكي تحصل من بريطانيا على تنازلات خاصة إزاء ادعاءاتها على البحرين. ولكن بريطانيا استمرت محتفظة بسياستها التقليدية في الخليج، الأمر الذي يجعلنا نقرر إيران لم تستفد من عضويتها في الحلف لتحقيق أطماعها.

R/ 15/1/1944 Persian Claim on Bahrain, Residency, Bushire to His Majesty's (١) Ambassador, Tehran, 18th June, 1947.

R/ 15/1/1944 Persian Claim on Bahrain Extract From Iran M. A. Bahreini (٢) Representative received by Mijles Deputies Iran, 14-1-1948.

(٣) أحمد محمود صبحي : البحرين ودعوى إيران ص ٢٢٢.

(٤) سيد نوفل : الأوضاع السياسية لإمارات الخليج وجنوب الجزيرة ط ٢ ص ١١٩.

(٥) مجلة البعثة الكويتية : السنة السابعة العدد الرابع عشر إبريل سنة ١٩٥٣، عروبة البحرين.

وفي عام ١٩٥٥ بادرت حكومة البحرين بتعديل قانون الجنسية الذي سبق أن أصدرته في عام ١٩٣٨، وكان من شأن هذا التعديل إدخال شروط خاصة لاكتساب الجنسية البحرينية، ومن بينها أن يكون المكتسب الجنسية ملكيات غير منقولة في البحرين مع ضرورة إقامة عشر سنوات بصفة مستمرة، وأن يكون على معرفة تامة باللغة العربية. ومما يذكر أن الحكومة الإيرانية قد احتجت على صدور هذا القانون، الذي اعتبرته مناسا بوضع الإيرانيين في البحرين^(١).

وفي عام ١٩٥٧ أصدر مجلس وزراء إيران قرارا يقضى بضم البحرين إلى الأقاليم الإيرانية، باسم الإقليم الرابع عشر، بالنسبة للتقسيم الإداري الجديد الذي أعلن في إيران في نفس ذلك العام، وأخذت الصحف الإيرانية تطالب بضرورة تمثيل نيابي في البحرين، وتعيين حاكم إيراني على الجزيرة بحكم تبعيتها لإيران. وكانت السعودية أول من احتجت ضد إيران حين أعلنت أن البحرين تشكل الإقليم الرابع عشر؛ ففي بيان صدر عن الحكومة السعودية أكدت فيه أن البحرين امتداد للجزيرة العربية، وجزء متكامل منها، وأن شعب البحرين يرتبط بشعوب الأمة العربية. وإن إنكار هذه الحقيقة يعنى إنكار أبسط المبادئ والحقائق الجغرافية^(٢).

ولعل مما شجع إيران على الإقدام على تلك الخطوة أنها لم تجد مقاومة عربية موحدة. ويمكن أن تشير بصدق ذلك إلى أنه عندما طرح موضوع البحرين على الجامعة العربية، وأحيل إلى اللجنة السياسية في عام ١٩٥٤، فشلت الدول العربية في إعداد مذكرة موحدة ضد الإجراءات التي اتخذتها إيران في ذلك الوقت، وكان من بينها أن هبوط الطائرات في مطار البحرين لا يجوز إلا بإذن مسبق من إيران، وقدمت اللجنة السياسية توصية إلى الجامعة العربية تتضمن مشروعا للرد على المذكرة الإيرانية، وإن كان يلاحظ أن المذكرة العربية صيغت بعناية تامة، محافظة على العلاقات العربية الإيرانية، كما رؤى ألا تستخدم بالرد سوى البعثات الدبلوماسية العربية بطهران، والتي خوطبت بهذا الشأن من قبل وزارة الخارجية الإيرانية^(٣).

(١) Al Bahena, Hussain, The Legal Status of the Arabian Gulf States pp. 124 - 125.

(٢) جورج لوزوسكي : مرجع سبق ذكره ص ١٣٥ - ١٣٦.

(٣) انظر تقرير الأمين العام إلى مجلس جامعة الدول العربية في دورة انعقادها في ٢٩ مارس ١٩٥٨، موقف إيران من البحرين ص ٤٢ - ٤٣.



وفي الوقت الذي اجتاحت فيه تيار القومية العربية منطقة الخليج، بدت الأطماع الإيرانية في تمسك إيران بتسمية الخليج بالفارسي، على أمل أن إصرارها على هذه التسمية يكسبها حقوقا شرعية، فضلا عن أن ذلك يرضى أحلامها التوسعية بأن يصبح الخليج بحيرة وسط إمبراطورية فارسية. ومن الطبيعي أن يؤدي ذلك إلى إثارة المشاعر العربية، وبالتالي تأكيد الدوائر العربية الرسمية وغير الرسمية على عروبة الخليج، ووصل الأمر إلى إصدار قرارات في كثير من الدول العربية وإمارات الخليج تحتم استخدام تعبير الخليج العربي في جميع الاتصالات الرسمية والعلاقات الخارجية^(١). كما يلاحظ أن الباحثين العرب، وبعضا من الباحثين الأجانب، أخذوا يتخلون تدريجيا عن التسمية الفارسية للخليج، من ذلك الباحث الإنجليزي رودريك أوين Owen الذي تحدث عن غرابة تسمية الخليج بالفارسي؛ مؤكدا أن من المستحيل أن يفكر قادم على الكويت أو قطر أو البحرين في معان غير عربية، وأن كل شيء في رمال هذه الأقاليم وفي مياه خليجها الخضراء، فضلا عن القومية العربية النامية، كل ذلك يؤكد تماما عروبة هذه المنطقة. كذلك أكد الكاتب الفرنسي جان جاك بيربي Jan Jack Bereby على عروبة الخليج وإن سمي كتابه الذي صدر في عام ١٩٥٩، بالخليج الفارسي، اتباعا للتسمية التي كانت شائعة عند صدور كتابه هذا^(٢)، وعلق بيربي على القرار الذي أصدرته الحكومة الإيرانية بضم البحرين إلى الأقاليم الإيرانية بقوله: «إن إيران التي رأت عاصفة العروبة تحت أقطار العرب حاولت أن تسبق الحوادث فأعلنت ضمها جزر البحرين إلى ممتلكاتها خوفا من أن يطالب العرب ولاسيما العراق بالبحرنة وغيرها من المناطق العربية الداخلة تحت حكم الشاه». غير أن ما قامت به إيران بالنسبة للبحرين بقي إجراء شكليا لا قيمة عملية له^(٣)، ولم يكن له من أثر سوى عدم اعتراف السلطات الإيرانية بجوازات السفر البحرينية للبحارنة الذين يزورون إيران من حجاج الشيعة، كما أنها أخذت تعامل البحارنة باعتبارهم رعايا تابعين لها، وذلك بإرغامهم على حمل وثائق سفر إيرانية، وانتزاع إقرارات بالرعية الإيرانية طمعا في استغلالها في

Hussain Al Bahrna, The Legal Status of the Arabian Gulf States p. 1. (١)

Roderick Owen, The Golden Buble, Arabian Gulf Documentary pp. 13-16 see also (٢)

Jan Jack Bereby, Le Golfe Persique, 1959.

وكذلك سيد توفال: الأوضاع السياسية في إمارات الخليج وجنوب الجزيرة ص ص ١١٦ - ١١٧.

(٣) جان جاك بيربي: الخليج العربي ص ٢٢٨.

أى وقت من الأوقات، إلى جانب عدم الاعتراف بطوايع البريد الخاصة بالبحرين^(١). كما أن البحارنة حين يدخلون إيران يصبحون خاضعين لقانون الخدمة العسكرية، وقد تعرض كثير من البحارنة لذلك، ولم تخلصهم إلا الرشاوى التى دفعوها للسلطات الإيرانية. وقد ظلت إيران على مقاطعة المؤتمرات والاجتماعات الدولية التى تشترك فيها البحرين، كما أن النشرات والكتيبات والصحف الإيرانية كانت لا تخلو من تأكيد تبعية البحرين لإيران، كما كانت الخرائط تبرز البحرين كجزء من الأراضى الإيرانية^(٢).

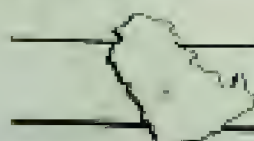
والجدير بالذكر أن الحكومة الإيرانية احتجت على اتفاقية الرياض فى فبراير ١٩٥٨، التى وقعت بين السعودية والبحرين، وكانت هذه الاتفاقية خاصة بتحديد الحدود والقبائل بين البلدين وأسس التعاون الاقتصادى بينهما، وأكد وزير خارجية إيران فى بيانه فى المجلس النيابى أن حكومته ترفض هذه الاتفاقية وتراها تعديا على حقوق سيادتها، وما يستلقت النظر أن الحكومة البريطانية لم تأخذ أى جانب فى هذه الاتفاقية مراعاة لإيران، مكتفية بالتصديق عليها بعد توقيعها^(٣).

وما ينبغى التركيز عليه أن إيران كان تعمل على تحقيق أطماعها بالتعاون مع الإنجليز بعد أن اضطر الإنجليز إلى التركيز على إيران كوسيلة لإخماد الحركة القومية العربية، وذلك بتشجيع التسلسل الإيرانى الذى بدأ فى الستينيات بتسخذ شكلا مكثفا وجماعيا. وإلى جانب التغلغل البشرى عمدت الجالية الإيرانية فى البحرين - بتشجيع من الحكومة الإيرانية - إلى السيطرة على اقتصاديات الإمارة، بالإضافة إلى تغلغل الإيرانيين الوظيفى فى دوائر الحكومة وشركات النفط. وما إن أعلنت بريطانيا قرار انسحابها من الخليج العربى فى يناير ١٩٦٨، حتى كشفت الحكومة الإيرانية تصريحاتها بشأن البحرين، وأصبح من المتوقع أن تستغل إيران فرصة الفراغ الذى سينجم عن انسحاب بريطانيا من المنطقة لتأكيد سيطرتها على البحرين، وعلى غيرها من إمارات الخليج، ولكن السنوات الثلاث فيما بين ١٩٦٨ و١٩٧١، وهى السنوات التى حددتها بريطانيا لتنفيذ انسحابها التام من المنطقة، كانت تحمل معها تطورات مفاجئة لوضع البحرين، كما سنرى ذلك فى الفصل التالى.

Rupert Hay, The Persian Gulf States p. 149, (١)

(٢) الأحرار ١٨ فبراير ١٩٦٦.

Boundary Agreement Between Bahrain & Saudi Arabia 22 - Feb 1958, AL Bahrain, (٣) op. cit., p. 104.



الفصل الرابع

الاستقلال ومقدماته في
البحرين وقطر

العوامل التي دفعت إيران إلى التخلي عن ادعاءاتها
على البحرين - تصريح الشاه في نيودلهي ١٩٦٩ -
مباحثات جنيف - بعثة وينسبير جوشياردى - تقرير البعثة
- إعلان استقلال البحرين - التطور الداخلى فى قطر -
إعلان الاستقلال - النظام الأساسى المؤقت - الازدواجية
فى حكم قطر - عزل الشيخ أحمد بن ثانى ووصول الشيخ
خليفة إلى السلطة.

كان لإعلان بريطانيا عزمها على الانسحاب من منطقة الخليج فى يناير عام
١٩٦٨، وفى موعد أقصاه نهاية عام ١٩٧١، أثره الواضح على البحرين وقطر،
من حيث تخلصهما من معاهدات الحماية التى كانت تربطهما ببريطانيا، وبالتالي
ظهورهما كدولتين مستقلتين من دول الخليج العربى. يضاف إلى ذلك أن البحرين
استطاعت التخلص من الادعاءات الإيرانية عليها، إذ ركزت بريطانيا - صاحبة
الحماية على البحرين حتى ذلك الوقت - جهودها الدبلوماسية مع إيران بهدف
الوصول إلى حل لهذه المشكلة، وقد شاركت بريطانيا الولايات المتحدة الأمريكية،
التي كان يعنىها استتباب الأوضاع فى منطقة الخليج العربى، هذا بالإضافة إلى ما
لعبته الوساطة الكويتية والسعودية من دور ملموس فى وضع نهاية للادعاءات
الإيرانية فى البحرين، وأخيرا كان للأمم المتحدة دور بارز فى تقديم الضمانات
الدولية الكفيلة باحترام ما تم الاتفاق عليه بين الأطراف المعنية فيما يتعلق بتسوية
هذه المشكلة^(١).

(١) الوثائق الرسمية للجمعية العامة للأمم المتحدة، الدورة الخامسة والعشرون، ملحق رقم (١) A/8001.



وثمة ملاحظة جديرة بالذكر، وهي أن إيران على الرغم من تمسكها بتبعية البحرين لها، وهو تمسك استمر ما يقرب من مائة وخمسين عاماً، إلا أن الأمور لم تلبث أن تطورت تطوراً مفاجئاً منذ بداية عام ١٩٦٩، كان أهمها تصريح الشاه الذي أدلى به في مؤتمر صحفي في نيودلهي، في ٤ يناير عام ١٩٦٩، وجاء في نص هذا التصريح: «إن جزر البحرين فصلها الإنجليز عن بلادنا قبل مائة وخمسين عاماً»^(٥)، وألحقوها بإمبراطوريتهم، ولكن الوقت قد حان الآن لكي يخرج الإنجليز من هذه المنطقة، وأن يكون انسحابهم انسحاباً أساسياً وواقعياً، ومن ناحية أخرى فإن إيران تحصر على الالتزام بسياساتها القائمة على أساس عدم اعتماد القوة في الحصول على مكاسب إقليمية، وإذا كان سكان البحرين لا يرغبون في الانضمام إلى بلادنا، فنحن لن نلجأ للقوة لأن ذلك يتعارض ومبادئ سياستنا»^(١).

وقد يكون من المفيد أن نشير هنا إلى أهم العوامل التي دعت الشاه إلى إحداث هذا التغيير الجذري في السياسة الإيرانية، بعد سنوات طويلة من الدعاية الإيرانية عن حقوقها في السيادة على البحرين، وهذه العوامل يمكن تركيزها في أن الشاه قد أصبح متخوفاً، بعد إعلان بريطانيا سياستها الخاصة بالانسحاب، من تسرب التيارات اليسارية إلى الخليج. وقد أشار خلال اجتماعه بالملك فيصل عامل المملكة العربية السعودية أثناء زيارته للرياض في نوفمبر عام ١٩٦٨ بأنه لا يستطيع أن يحتمل التطلع السوفيتي إلى الشرق الأوسط، والزحف اليساري الصيني الآتي من الجنوب العربي. وليس من المستبعد أن يكون الملك فيصل قد أوقع الشاه بأن استمرار مطالبة إيران بالبحرين، قد يؤدي إلى ظهور عناصر متطرفة فيها، وأنه من الأفضل أن تتخلى إيران عن ادعائها لما قد يساعد عليه ذلك في المحافظة على الانظمة القائمة في منطقة الخليج العربي»^(٢).

(٥) يشير التصريح بصدده ذلك إلى ارتباط البحرين ببريطانيا بموجب معاهدة ١٨٢٠ وهي أولى المعاهدات التي

عقدتها بريطانيا مع البحرين.

(١) السياسة ١٩٦٩ / ٧ / ١.

(٢) المحادثات ١٩٧٠ / ٥ / ١٥.

والى جانب ذلك يمكن أن تشير إلى التفارب العربي الإيراني الذي بدأ واضحاً منذ عام ١٩٦٧ ، واقتناع إيران بأن صداقتها للعرب أثمن بكثير من مطالبتها بالبحرين^(١).

بدأت المباحثات حول مشكلة البحرين بين الحكومتين البريطانية والإيرانية منذ بداية عام ١٩٦٩ ، حينما طلبت الحكومة الإيرانية أن يجتمع ممثلوها بالمستولين البريطانيين في جنيف لمحاولة إيجاد حل للمشكلة، وتكررت الاجتماعات لفترة امتدت أكثر من ثلاثة أشهر في جنيف ولندن بحضور ممثلين كويتيين وسعوديين بحثاً عن الوسائل الكفيلة لوضع تسوية نهائية للمشكلة^(٢). وقد طرحت في خلال هذه الاجتماعات عدة حلول، أولها كان الحل الذي عرضه الممثلون الإيرانيون على أساس إجراء استفتاء في البحرين، ولكن الممثلين السعوديين والكويتيين الذين قاموا بدور كبير في الوساطة الدبلوماسية رفضوا فكرة الاستفتاء، لما يعنى ذلك من التشكيك في عروبة البحرين، ومن ناحية أخرى أن مبدأ الاستفتاء قد بشكل سابقة يمكن أن تطالب إيران بتطبيقها في جزر أو إمارات أخرى، تسود فيها نسبة كبيرة من السكان الإيرانيين.

وكان الحل الثاني أن تتولى اللجنة الدولية لتصفية الاستعمار بحث المشكلة، وقد رفض هذا الحل بدوره، باعتبار البحرين ليست مستعمرة، وإنما هي إمارة مستقلة، ذات علاقة خاصة ببريطانيا، ولذلك لا تدخل ضمن اختصاصات لجنة تصفية الاستعمار، كما رفض اقتراح آخر تقدمت به إيران، ويقوم على عرض المشكلة على محكمة العدل الدولية، باعتبار أنه ليست هناك مشكلة قانونية معقدة بين البحرين وإيران حتى تنظر فيها محكمة دولية.

وأخيراً طرح الوفد الإنجليزي اقتراحاً بتشكيل لجنة دولية لاستقصاء الحقائق، تحت إشراف الأمم المتحدة، وعرضت هذه الفكرة على أوثانت - السكرتير العام للأمم المتحدة - الذي رأى عدم ضرورة تشكيل لجنة دولية، لأن ذلك يحتاج إلى

(١) أرجع إلى الفصل الخامس بالانسحاب البريطاني من الخليج العربي ولزيد من التفاصيل عن التفارب العربي

الإيراني بعد عام ١٩٦٧ - انظر :

Anthony, J. D., The Union of the Arab Emirates, M. E. Journal summer 1972 p.27 ff.

(٢) رياض نجيب الريس : صراع الواحات والنقط ص ٢٠٢.



موافقة مسبقة من مجلس الأمن، واقترح بدلا من ذلك أن يعهد إلى مبعوث شخصي من قبله للذهاب إلى البحرين لاستطلاع الرأي حول مستقبلها، وأن يكتب تقريراً بما يتوصل إليه ليسجل في الأمم المتحدة كوثيقة دولية تعلن الأطراف المعنية التزامها بها^(١). ومما يذكر بصدد ذلك أن هناك ضمانات قدمت حول مهمة المبعوث الدولي ونسائجها، ومنها أن الفيتو أو الاعتراض لن يستخدم ضد ما قد يتوصل إليه المبعوث الدولي من نتائج^(٢). وأكد أوثانت في تقريره السنوي للأمم المتحدة في يونيو عام ١٩٧٠، أن تكليف بريطانيا وإيران له للقيام بهذه المهمة قد تم بعد مباحثات طويلة بينهما، وأن الوصول إلى طريقة لمعالجة الأوضاع المتعلقة بين بريطانيا وإيران يتيح فرصة العمل في هدوء، وخاصة في الحالات التي لا يمكن أن تؤدي فيها المناقشة إلا إلى إطالة أمد المشكلة أو زيادة تفاقمها وأنه تلقى في ٩ مارس ١٩٧٠ طلباً من الحكومة الإيرانية لتثبيت من حقيقة رغبات شعب البحرين فيما يتعلق بمستقبل إمارتهم، وأن ممثل بريطانيا أكد في رسالة مؤرخة في ٢٠ مارس ١٩٧٠ طلباً بنفس المعنى جاء فيه أن الحكومتين الإيرانية والبريطانية بالنظر إلى المشكلة الناشئة عن اختلاف وجهات نظر الطرفين المعنيين بصدد مركز البحرين، وإلى ضرورة العثور على حل لهذه المشكلة، بغية إشاعة الهدوء والاستقرار في المنطقة، يلتمس الطرفان المعنيان من الأمين العام للأمم المتحدة، أن يوفد ممثلاً شخصياً لتثبيت من رغبات شعب البحرين^(٣). كما أعلن أوثانت أنه تلقى تأكيدات من السلطات المسئولة في البحرين، بأن سكان البحرين سيستطيعون مقابلة ممثله الشخصي دون أية موانع، وستتاح لهم فرصة الإعراب له عن رغباتهم إعراباً حراً، وفي غياب أي رقيب ودون أن يخشوا التعرض شخصياً لأي أذى نتيجة لذلك^(٤).

(١) الجوارث ١٥ / ١ / ١٩٧٠.

(٢) النهار ١ / ٤ / ١٩٧٠.

(٣) الجمعية العامة للأمم المتحدة - الوثائق الرسمية، انظر التقرير السنوي للأمين العام عن أعمال المنظمة من

١٦ يونيو ١٩٦٩ إلى ١٥ يونيو ١٩٧٠ ملحق (١) A/80001

(٤) المصدر السابق - تقرير الأمين العام للأمم المتحدة من ١٦.

ووقع اختيار أوثانت على فيتوريو وينسيير جوشياردى Gueccardi ، وهو
إيطالى الجنسية، كان يعمل مديرا لمكتب الأمم المتحدة فى جنيف، كمبعوث
شخصى له، وقد وصل على رأس بعثة لاستطلاع الحقائق إلى البحرين فى
مارس ١٩٧٠.

وتضمن البيان الذى أصدره مجلس الدولة إلى شعب البحرين فى ٢٩ مارس
عام ١٩٧٠، حول مهمة جوشياردى، بأنه على الرغم من أن البحرين بلد عربى
له كيانه وشخصيته، وأن ذلك من المسلمات البديهية المستندة إلى أصدق دلائل
التاريخ، إلا أن حكومة البحرين ارتأت على ضوء المصلحة العليا، ورغبة منها فى
حل الخلافات بروح التفاهم، أن يتم إعلان عروية البحرين على العالم أجمع عن
طريق الأمم المتحدة، وأن هذا الإجراء الدولى سيكون بداية عهد جديد من
الصداقة والتعاون البناء مع الجارة المسلمة إيران، كما أن التوصل إلى هذا الحل
يعتبر تثبيتا للمجبهة العربية فى معركتها المصيرية، وصونا للجهد العربى من أن
يتشتت فى أكثر من جبهة^(١).

كما أعلن وزير الخارجية الإيرانية، أن الحكومة الإيرانية رأت اللجوء إلى
هيئة الأمم المتحدة لحل مشكلة البحرين، بعد أن أكد الشاه رفض إيران استخدام
القوة لضم أراضي ضد رغبات سكانها، وكما هو واضح أن ما أعلنه وزير الخارجية
الإيرانية كان يعنى ضمنا موافقة الحكومة الإيرانية على مهمة المبعوث الدولى،
والاعتراف بحق شعب البحرين فى تقرير مصيره. ولعل هذا التحفظ الذى ظهر
فى بيان وزارة الخارجية الإيرانية، كان يرجع إلى ما أثارته العناصر المتطرفة فى
إيران من معارضة شديدة عن تخلى إيران عن مطالبها بالبحرين يمثل هذه السهولة،
عما أدى بالحكومة الإيرانية إلى تعطيل بعض الصحف. ومن ناحية أخرى استاءت
الجمالية الإيرانية فى البحرين من موقف الحكومة الإيرانية، بعد ما كان قد استقر فى
وجدانها أن البحرين تشكل جزءا من إيران^(٢).

والجدير بالذكر أن الاتحاد السوفيتى اعترض من الناحية الشكلية على قيام
السكرتير العام للأمم المتحدة باتخاذ هذه الخطوة دون أن يستشير الدول الخمس

(١) بيان صادر من رئاسة مجلس الدولة فى البحرين حول مهمة وينسيير جوشياردى ٢٩ مارس ١٩٧٠.

(٢) النهار ١ / ٢ / ١٩٧٠.

الدائمة في مجلس الأمن، وقد قامت البعثة الدائمة لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية بتقديم مذكرة في ٣ أبريل ١٩٧٠ إلى الأمين العام للأمم المتحدة، تلقت نظره فيها إلى أنه قد اعتبر أن في وسعه إغفال إعلام أعضاء مجلس الأمن عن التدابير المتخذة بصدد مشكلة البحرين إلا بعد أن تم اتخاذها فعلا دون مشاور مسبق؛ مع أن هذه المشكلة ترتبط بحالة من النوع الذي يمكن أن يؤدي إلى مضاعفات في العلاقات الدولية.

وأجاب الأمين العام بأن بعثة المراسلي الحميدة في البحرين تنحصر في استقصاء الحقائق، وأن الوقائع التي سيتم التوصل إليها سترفع إلى مجلس الأمن على شكل تقرير يقدمه الأمين العام، وأن أي قرار موضوعي يتخذ بشأنها عندئذ سيأتي من مجلس الأمن^(١). كذلك اعترضت جبهة التحرير في البحرين على بعثة جوشياردى، وذلك في مذكرة بعثت بها إلى مجلس الأمن، جاء فيها إنه كان من الأجدي بالأمين العام بدلا من أن يرسل مبعوثه الشخصي بالشكل وبالصفة التي حددتها بريطانيا وإيران تنفيذا لطلبهما، أن يحيل قضية البحرين على لجنة تصفية الاستعمار، إذ إن مسألة البحرين ليست مسألة ادعاءات إيران بالبحرين فحسب، وإنما هي مسألة بلاد واقعة تحت السيطرة الاستعمارية، وأنه ينبغي تصفية القواعد العسكرية البريطانية، والأمريكية الموجودة فيها، وفي غيرها من إمارات الخليج العربي^(٢).

كما أصدرت الجبهة الشعبية لتحرير الخليج بيانا في ٢ / ٤ / ١٩٧٠ هاجمت فيه بعثة الأمم المتحدة، وادعت أن ذلك من مخططات بريطانيا والولايات المتحدة وإيران^(٣).

وعلى أي الأحوال فقد وصلت بعثة جوشياردى إلى البحرين في ٣١ / ٣ / ١٩٧٠، حيث قامت في خلال الثلاثة أسابيع التي قضتها في الإمارة باستطلاع

(١) الجمعية العامة للأمم المتحدة-الوثائق الرسمية، الدورة الخامسة والعشرون ملحق رقم (١) A/81(XI) ص ١٦.

التقرير السنوي للأمين العام عن أعمال المنظمة من ١٦ يوتية ١٩٦٩ إلى ١٥ يوتية ١٩٧٠.

(٢) النهار ٢٢ / ٤ / ١٩٧٠.

(٣) رياض نجيب الريس: صراع الواحات والنفط ص ص ٢٠٠ - ٢٠٢.

رأى المواطنون حول مستقبل البحرين، ولم يلجأ الوطنيون في التعبير عن آرائهم إلى المسيرات الشعبية أو المظاهرات الصاخبة، وإنما بالإجابة المنطقية عن الأسئلة التي أعددتها البعثة من حيث استقلال البحرين أو انضمامها إلى إيران^(١).

وفي ٣٠ أبريل ١٩٧٠ قدم جوشياردى تقرير بعثته، وجاء في صورة رسالة موجهة منه إلى الأمين العام للأمم المتحدة عن نتائج بعثته إلى البحرين^(٢). وشمل التقرير عدة أجزاء، تناول الجزء الأول منه طبيعة المهمة والإجراءات التي قامت بها البعثة، وشمل الجزء الثاني من التقرير معلومات خاصة عن البحرين، والمركز الذي تتمتع به كل من الحكومتين الإيرانية والبريطانية، فبريطانيا لها علاقة خاصة بالبحرين بحكم معاهدات الحماية، أما إيران فتقوم علاقتها بالبحرين على ما تعتقده الحكومة الإيرانية من أن البحرين تشكل جزءا متكاملًا منها، وبما أصدرته من قرار في عام ١٩٥٧ باعتبارها تشكل الولاية الرابعة عشرة من أقاليمها^(٣)، بينما كانت بريطانيا تنظر إلى البحرين باعتبارها إمارة عربية تحت الحماية البريطانية. وتناول هذا القسم من التقرير الوضع الجغرافي والسكاني في البحرين، فالغالبية العظمى من العرب، ولكن توجد أقليات إيرانية وهندية وباكستانية وإفريقية أقامت في البحرين، وأكد جوشياردى في تقريره أنه تعتمد استطلاع رأى المنظمات، والنوادي، والمواطنين العاديين. كما زارت بعثته ثلاث قرى نائية، وأجرى الكثير من المقابلات والاتصالات الشخصية، ومعظم الردود التي تلقاها التفتت عند قاسمين مشتركين :

أولهما : تطلع الجميع إلى الهدوء والاستقرار في المنطقة، وعن توقعهم متى سويت أمر المطالبة الإيرانية بقيام علاقات أوثق مع سائر دول الخليج بما فيها إيران.
وثانيهما : قيام دولة ذات سيادة واستقلال تام، والأغلبية العظمى كانوا يضيفون إلى ذلك أن هذه الدولة يجب أن تكون دولة عربية.

(١) المرجع السابق - نفس الصفحات.

(٢) Report of the Personal Representative of the Secretary General in Charge of the Good Offices Mission, Bahrain 30th April, 1970.

(٣) راجع الفصل السابق.



وأثبت جوشياردي بالإضافة إلى ذلك وجهات نظر متنوعة، وذلك من خلال المقابلات التي أجراها مع أشخاص فرادى، لهم ميول وأهواء خاصة، فالبعض من أولئك أيد قيام علاقة خاصة مع إيران في حالة عدم القبول بالمطالب الإيرانية كوسيلة لضمان استقلال البحرين وتأمين حياتها، بينما أعرب آخرون عن رجائهم في استمرار العلاقة الخاصة القائمة حالياً مع المملكة المتحدة، كما أن بعض الأفراد دعوا إلى إقامة وحدة أو اتحاد مع إيران.

وكانت فئة التجار قد أظهرت حرصاً خاصاً على أن ينزع العائق المتمثل في المطالب الإيرانية على البحرين، بغية تحسين العلاقات بينها وبين إيران.

وأوضح التقرير حقيقة هامة، وهي أن سكان البحرين الذي أمكن نسبتهم إلى أصول إفريقية أو هندية أو باكستانية، قد اندمجوا اندماجاً يكاد يكون كاملاً في المجتمع، فلم يكن ثمة سبيل إلى تمييز آرائهم عن آراء الغالبية العظمى من الشعب البحريني، وإن كان التقرير قد لاحظ مع ذلك أنه من بين ذوي الأصول الإيرانية عدد من الأشخاص كانت دعوتهم إلى قيام دولة مستقلة ذات سيادة مقرونة بالإغفال المتعمد لوصف هذه الدولة بأنها عربية، وتعليل ذلك أن هؤلاء الإيرانيين لم يشاءوا تحدي الرأي العام البحريني بطلب ضم البحرين إلى إيران، ورأوا بديلاً عن ذلك المطالبة بإقامة دولة مستقلة للبحرين دون النص على هويتها العربية، وكانت هذه الآراء ممثلة لنادي الفردوس الذي يضم معظم الجالية الإيرانية في البحرين^(١)، مؤمّنين أن يعود عليهم الاستقلال بالنفع، إذ إن وضعهم سيكون أفضل كثيراً إذا غدوا مواطنين في دولة ذات سيادة، هذا فضلاً عن أن علاقات البحرين بعد استقلالها ستكون أوثق مع سائر دول الخليج ومن بينها إيران.

وثمة نقطة هامة أشار إليها التقرير، وهي أنه لا توجد أية خلافات مذهبية، كما أنه لا يوجد فرق ملحوظ بين آراء سكان المدن والقرى^(٢). ثم يصل التقرير إلى

(١) الأهرام ٣ / ٤ / ١٩٧٠.

(٢) الجمعية العامة للأمم المتحدة - الوثائق الرسمية - مسألة البحرين، تقرير عن أعمال المنظمة في الفترة من

١٦ يونيو ١٩٦٩ إلى ١٥ يونيو ١٩٧٠ ملحق رقم (١) A/80071 ص ١٦٠ - ١٦٣.

استنتاج حقيقة مؤداها أن الأغلبية الساحقة لشعب البحرين ترغب في الحصول على اعتراف بكيانها في شكل دولة مستقلة ذات سيادة، وأن تقرر علاقتها بالدول الأخرى بملء حريتها^(١).

وفي ١١ مايو ١٩٧٠ عرض التقرير على مجلس الأمن الذي صادق عليه منوها بأهمية التصريح الذي أصدره الشاه في نيودلهي في ٤ يناير ١٩٦٩، والذي أعلن فيه - كما سبق أن أشرنا - أن إيران ستقبل أن يعبر شعب البحرين عن إرادته، وأن هذا التصريح هو الذي فتح الباب أمام تسوية مشكلة استثمرت قائمة لما يقرب من مائة وخمسين عاما^(٢).

وفي الجمعية العامة للأمم المتحدة علق الوفد الإيراني على تقرير جوشياردى أنه بعد أن قررت الحكومة البريطانية أن تحب قواتها من المناطق الواقعة شرقي السويس، أصبح من بالغ الأهمية أن تحل مسألة البحرين على سبيل من شأنه أن يساهم في خلق جو من السلم والصدقة والاستقرار في منطقة الخليج، وأن الحكومة الإيرانية راغبة في أن تحل المسألة حلا يرضاه سكان البحرين، ولا يتعارض مع رغباتهم، وأكد الوفد الإيراني في الأمم المتحدة أن بلاده تدع من لهذه النتيجة التي توصلت إليها بعثة تقصى الحقائق، وهي تريد الخير لشعب البحرين، وتتطلع إلى مستقبل من التعاون والعلاقات الوثيقة معه^(٣).

وليس من شك في أن قرار مجلس الأمن الخاص بالبحرين، بالإضافة إلى إصرار شعب البحرين على تحقيق استقلاله، كان العامل الأساسي الذي أدى إلى هذه النتيجة. وما يذكر أنه كانت هناك محادثات اشتركت فيها البحرين للانضمام إلى اتحاد الإمارات العربية في الخليج منذ مارس ١٩٦٨؛ بيد أن هذه المحادثات لم تلبث أن تعثرت، كما ستوضح ذلك في الفصل الذي خصصناه لهذه المباحثات،

"My Consultations have convinced me that the overwhelming majority of the people (١) of Bahrain wish to gain recognition of their identity in a fully independent & sovereign State free to decide for it self it's relation with other States".

(٢) الوثائق الرسمية للأمم المتحدة - مسألة البحرين - تقرير الأمين العام بوثية ٦٩/ يولية - ١٩٧٠، ص ١٦٥.

(٣) المصدر السابق ص ١٦٤.



ولذلك فضلت البحرين الخروج من هذه المباحثات وإعلان استقلالها. ومع ذلك فقد أشار بيان الاستقلال الذي أعلنه حاكم البحرين في أعقاب بعثة تقصى الحقائق ومصادقة مجلس الأمن على تقرير البعثة، إلى موقف البحرين من اتحاد الإمارات العربية في الخليج، وأنها حاولت جاهدة العمل على وضع دستور للاتحاد، الذي كان من المنتظر أن يضم قطر والبحرين ومشيخات الساحل العماني السبع؛ بحيث يقوم هذا الدستور على مبدأ فصل السلطات، وتوزيع الاختصاصات بين الأجهزة الحكومية المختصة ليتمكن في النهاية من إعطاء المواطنين الحرية السياسية والحقوق المدنية، ويكفل قيام حكومة مركزية للاتحاد، تملك سلطات واسعة في إدارة وتسيير مختلف شئون الحكومة الاتحادية على الصعيدين الدولي والداخلي، بما يضمن تطور شعب الاتحاد، دون تمييز أو تفرق بين المواطنين، مع عدم المساس بحقوقهم الدستورية المتعلقة بمبدأ تمثيلهم في مجلس وطني نيابي ينتخب انتخاباً صحيحاً على أساس نسبة الكثافة السكانية للإمارات الأعضاء في الاتحاد. وأكد البيان أن البحرين قبلت اقتراحات وفد الوساطة السعودية الكويتية من أجل إنجاز الاتحاد، على الرغم من أن هذه الاقتراحات كانت تمثل أقل من الحد الأدنى للمبادئ الأساسية التي عرضتها البحرين، ومع ذلك فقد تحفظت بعض الإمارات بحيث لم يكن للبحرين أي مناص من إعلان استقلالها، وخاصة بعد صدور قرار مجلس الأمن في ١١ مايو ١٩٧٠، الذي أكد بصورة قاطعة ومباشرة رغبة شعب البحرين في الحصول على اعتراف دولي بكيانه وشخصيته، كشعب ينتمي إلى دولة مستقلة ذات سيادة، وحر في تقرير أسس علاقته بالدول الأخرى^(١).

سارت مقدمات الاستقلال في البحرين بخطى ثابتة، وتمثل ذلك في اشتراكها في كثير من المنظمات العربية والدولية، مما أتاح لها الفرصة لإدارة شئونها الدولية والعربية، ثم أقدمت البحرين بعد ذلك على إنهاء الاتفاقيات السياسية التي كانت تربطها ببريطانيا، ومن ثم التقدم بطلب انضمامها إلى عضوية الجامعة العربية وهيئة الأمم المتحدة، ومطالبة الدول العربية والصديقة الاعتراف بها كدولة عربية مستقلة ذات سيادة.

(١) بيان استقلال البحرين ١٤ أغسطس ١٩٧١، انظر ملاحق الكتاب.

والجدير بالذكر أن بريطانيا أقدمت على إلغاء معاهداتها مع البحرين، وتم ذلك بالفعل في ١٤ أغسطس ١٩٧١، وهو اليوم الذي أعلن فيه استقلال البحرين، حيث تبادل الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة، والسير آرثر جفري، المقيم الساسي في الخليج، المذكرات الخاصة بإلغاء المعاهدات السابقة، وكان ذلك تمثيلاً مع سياسة الانسحاب البريطانية، وما كانت تعنيه هذه السياسة من تخلي بريطانيا عن عبء الحماية العسكرية، التي كانت ملزمة بتقديمها للبحرين، وقد استبدلت معاهدات الحماية بمعاهدة صداقة نصت على التشاور المتبادل بين البلدين، والملاحظ اختيار كلمة تشاور بدلا من كلمة المساعدة العسكرية لأن ذلك يتعارض مع قرار بريطانيا الخاص بانسحابها العسكري من الخليج.

ومما يذكر أن بريطانيا قامت بإخلاء قاعدتها العسكرية في الجفير في ديسمبر ١٩٧١ بعد أربعة أشهر من الاستقلال، وإن كانت مناقشات الكونغرس الأمريكي، قد كشفت أن وزارة الدفاع الأمريكية استأجرت قسما من القاعدة، ابتداء من اليوم الذي تم فيه إخلاء بريطانيا لها، إذ نصت المعاهدة التي وقعت بين البحرين والولايات المتحدة الأمريكية في ٢٣ ديسمبر ١٩٧١، على تسليم قاعدة الجفير إلى الأسطول الأمريكي، وحلول قوات أمريكية محل القوات البريطانية، كما أعطت المعاهدة تسهيلات كثيرة للأسطول الأمريكي، باستخدام القاعدة لمدة ثلاثين عاما^(١). وكان من رأى وزارة الدفاع الأمريكية أن إيجار قاعدة الجفير أمر يتعلق بعمليات الأسطول الأمريكي في المحيط الهندي، ولا يترتب عليه أية التزامات سياسية أو عسكرية إزاء البحرين، وأن تلك ضرورة حتمية عليها تغلغل الأسطول السوفيتي في المحيط الهندي، وأنه لا بد إزاء ذلك من إثبات الوجود الأمريكي العسكري في بعض المواقع أو المنافذ القريبة منه. وعلى حين استنكر الرأي العام العربي هذه الاتفاقية^(٢)، أكدت وزارة خارجية البحرين بأنه على أثر انسحاب القوات البريطانية، وإلغاء المعاهدات البريطانية مع البحرين، طلبت الولايات

(١) القواعد الاستعمارية في الخليج العربي - الطليعة - القاهرة، السنة الثمانية مارس ١٩٧٢. انظر أيضا

المخططات الانحلال أمريكية في الخليج العربي، وزارة الإعلام العراقية ١٩٧٢.

(٢) احتجاج موجه إلى الشيخ عيسى بن سلمان بتاريخ ١/٢٤/١٩٧٢ من منشورات جمعية الدفاع عن عروبة الخليج، البصرة.



المتحدة الاستمرار في تقديم التسهيلات لقطع أسطولها، التي كانت تشترك مع البحرية البريطانية في قاعدة الجفير التي هي في أساسها قاعدة بريطانية أمريكية مشتركة، وأكدت وزارة خارجية البحرين أن هذه التسهيلات ليس لها أى ارتباط عسكرى أو دفاعى، وهى لا تعدو كونها تسهيلات اقتصادية لشركات مدنية أمريكية حيث يتعذر على حكومة البحرين الاستفادة من الإمكانيات الشاسعة للقاعدة، كما أنها لا تتعارض فى الوقت نفسه مع سيادة البحرين واستقلالها^(١)، فضلا عن أنه لا توجد اتفاقيات خاصة بذلك، باستثناء مذكرات متبادلة بين الحكومتين سوف يجرى تسجيلها فى الأمم المتحدة. والأمر الذى لا شك فيه أن استحواذ الولايات المتحدة على قاعدة الجفير يمكن أن يفسر لنا الضغوط التى مارستها الولايات المتحدة على الحكومة الإيرانية للتخلى عن البحرين لكى تفسح المجال لخططاتها فى المنطقة، والتى كان من أبرزها اتخاذ البحرين قاعدة بحرية للأسطول الأمريكى فى منطقة الخليج العربى. وقد يكون من المفيد أن نشير هنا إلى الإعلان الذى أصدرته حكومة البحرين فى ٢٠ أكتوبر عام ١٩٧٣، والذى كان يقضى بإلغاء جميع التسهيلات التى كانت قد منحتها البحرين للولايات المتحدة الأمريكية، وذلك بسبب مساندتها لإسرائيل فى خلال حرب أكتوبر ١٩٧٣ غير أنها لم تلبث أن منحتها لها مرة أخرى.

وفى ١٦ أغسطس ١٩٧١، أى بعد إعلان استقلال البحرين بيومين، صدر قرار بتسمية إمارة البحرين دولة البحرين، وأبدل لقب حاكمها بأمر، كما أبدل مجلس الدولة بمجلس وزارى^(٢)، والأهم من ذلك تقدم البحرين لعضوية الجامعة العربية، لتصبح آنذاك الدولة العربية الخامسة عشرة، كذلك انضمت البحرين إلى عضوية الأمم المتحدة، ولم تجد معارضة إلا من وفد جمهورية اليمن الشعبية الديمقراطية، الذى صوت ضد قرار انضمام البحرين إلى المنظمتين العربية والعالمية لأسباب أيديولوجية^(٣). وبما ينبغى أن نشير إليه توطن العلاقات التجارية والثقافية والفنية بين البحرين بعد استقلالها وبين إيران بصورة لم تبلغها من قبل، ومن

(١) بيان صادر عن وزارة الخارجية البحرينية نقلا عن جريدة الأصواء ١٣ / ٢١ / ١٩٧٠.

(٢) النهار ١٧ / ٨ / ١٩٧١.

(٣) نفسه، انضمام البحرين لجامعة الدول العربية والأمم المتحدة.

الواضح أن إيران لم تكن لتستطيع قبل اعترافها باستقلال البحرين ممارسة هذا النشاط في مجالاته المتعددة نتيجة القيود الكثيرة التي كانت تفرضها حكومة البحرين بالنسبة لتعاملها مع إيران بسبب ادعاءاتها التقليدية بالسيادة عليها.

وليس من شك في أن سيادة وعروية البحرين متروكة إلى مدى حيوية الموائيق والارتباطات الدولية في تأمين البحرين، وغيرها من دول الخليج العربية، من احتمال تجدد الأطماع الإيرانية فيها^(١).

وتبع استقلال البحرين استقلال قطر في أول سبتمبر ١٩٧١، التي انسحبت بدورها من مباحثات اتحاد الإمارات العربية بعد ما تأكد لديها إن انضمامها إلى الاتحاد لن يحقق لها المركز القيادي الذي كانت تتوق إليه.

مقدمات الاستقلال في قطر:

وقد يكون من المفيد أن نعرض فيما يلي لأهم التطورات التي مرت بها إمارة قطر حتى وصولها إلى الاستقلال. وأول ما يمكن ملاحظته أن قطر لم تشهد تغييرات اجتماعية أو اقتصادية تسترعى النظر إلى أن بدأ تصدير النفط منها ابتداء من عام ١٩٤٩. وحتى ذلك العام لم يكن في قطر ممثل مقيم من قبل الحكومة البريطانية، وإن كان الممثل البريطاني في البحرين قد أوكل إليه رعاية المصالح البريطانية في قطر، وقد اعتاد الوكيل البريطاني في البحرين القيام بزيارات دورية إلى الدوحة^(٢)، ولكن في عام ١٩٤٩ عين وكيل بريطاني في قطر وهو الضابط السياسي جون ولتن John Wilton، وانضم إليه منذ ذلك الوقت آخرون من الإنجليز الذي عملوا بصفته مستشارين في بعض مكاتب الحكومة، وخاصة في إدارة الأمن العام، وفي غيرها من المصالح والإدارات الحكومية المختلفة، وكان تعيين هذا الممثل البريطاني ارتقابا لتوسع نطاق علاقات قطر بالعالم الخارجي، وكان هذا التوسع شيئا لا مفر منه نتيجة لتصدير الزيت من البلاد بكميات كبيرة^(٣).

(١) جمال زكريا قاسم : الادعاءات الإيرانية في الخليج العربي، دراسة في أصول المشكلة وتطورها التاريخي، بحث قدم إلى مؤتمر التاريخ الدولي في بغداد مارس ١٩٧٣، العدد العشرون من المجلة المصرية للدراسات التاريخية.

(٢) أبو بشير السالمى : تحفة الأعيان بحرية عمان ص ٤١.

(٣) شركة الزيت العربية الأمريكية : عمان والساحل الجنوبي للخليج الفارسي - إدارة العلاقات - شعبة

البحث من ص ٣٠٩ - ٣١٣.

وفي ذلك العام أيضا خلف الشيخ عبد الله بن قاسم ابنه عليا الذي تنازل له عن الحكم بينما توفي الشيخ عبد الله في عام ١٩٥٦^(١). واستمر الشيخ علي بحكم قطر خلال الفترة من عام ١٩٤٩ إلى عام ١٩٦٠، حين تنازل بدوره عن الحكم لابنه الشيخ أحمد، ويبدو أن تنازله كان على أثر المعارضة الشديدة التي قامت ضد حكمه، ولكن الملاحظ أن المعارضة في قطر كانت معارضة من قبل أعضاء الأسرة الحاكمة وليست معارضة وطنية كما حدث في البحرين^(٢). ولم تشهد قطر تطورا في أوضاعها الداخلية، فالشيخ علي لم يكن مستقبلا للتطورات العصرية؛ ولذلك أساء التصرف في الثروة النفطية، ولم يقبل إنشاء المدارس العصرية إلا في نطاق ضيق ابتداء من عام ١٩٥٢، حيث افتتحت في ذلك الوقت مدرسة ابتدائية للبنين^(٣).

أما تكوين الإدارة الحديثة فلم يكن هناك اهتمام بها إلا في عهد الشيخ أحمد ابن علي، الذي قبل إدخال بعض التنظيمات الإدارية، ويبدو أن ذلك كان بضغط من الوكيل السياسي البريطاني الذي رأى تعثر شركات النفط في أعمالها دون وجود إدارة تعنى بالأمن والطرق وغيرها من الشؤون العمرانية. وفي عام ١٩٦٢ حدث تنظيم في الإدارة الحكومية إذ تكونت من ثلاث إدارات رئيسية، هي المالية والشؤون الإدارية، والنفط^(٤). وفي عام ١٩٦٤ كون الشيخ أحمد بن علي مجلسا استشاريا باختياره المحض للمساعدة في شئون الحكم. ولذلك فإن هذا المجلس لم يكن متمشيا مع الانظمة الديمقراطية من حيث الانتخاب أو التمثيل الشعبي، وإنما تكون من نائب الحاكم رئيسا، وخمسة عشر عضوا من أعضاء الأسرة الحاكمة^(٥).

(١) ستان : تاريخ قطر العام ص ٩٧.

(٢) مصطفى مراد الدياغ : قطر ص ١٩٦.

(٣) عبد الكريم أحمد : البحرين وأصالتها بين إمارات الخليج ص ص ٧٢ - ٧٣.

(٤) كان يرأس هذه الإدارات أعضاء من الأسرة الحاكمة وقد خصصت وزارة للتعليم يعكس الشئون الأخرى

التي أكتفى بوضعها في دوائر حكومية، 18 - 17 pp. Qatr 1968

تنظر النص الكامل لقانون رقم ١/٦ بتنظيم الإدارة العليا، ستان : مرجع سبق ذكره ص ص ٢٤٣ - ٢٤٥.

(٥) قانون رقم ٦ / ١٩٦٤ بإنشاء مجلس الشورى، ستان : مرجع سبق ذكره ص ص ٢٤٥ - ٢٥١ انظر

أيضا



وفي خلال عهد الشيخ أحمد خرجت قطر من عزلتها السابقة فانضمت إلى عضوية الأوبك، كما اشتركت في بعض ألوان النشاط الاقتصادي والثقافي والسياسي للجامعة العربية والأمم المتحدة^(١)، كما كان للتطور في إنتاج النفط أثره على العمران والصحة والتعليم^(٢)، إذ خصص الشيخ أحمد نصيبا كبيرا منه للمشروعات العمرانية، وإن كان قد تعرض للنقد بسبب استنثاره بربع دخل النفط لحسابه الخاص. وعلى الرغم من أن قطر لم تتعرض لادعاءات إيرانية عليها، إلا أن هناك جاليات أجنبية كثيرة العدد، مما حدا بها إلى إصدار قانون للجنسية القطرية منذ عام ١٩٦٢، وقد أجريت عليه عدة تعديلات بين عامي ١٩٦٣ و ١٩٦٦ بما يؤدي إلى المحافظة على الشخصية الإقليمية، فقد حدد قانون الجنسية القطرية ثلاث فئات من المواطنين، وهم القطريون الأصليون، الذي أقاموا في قطر قبل عام ١٩٣٠، والفئة الثانية الذين ولدوا من أب قطري داخل قطر أو خارج قطر، أما الفئة الثالثة فهم مكتسبو الجنسية القطرية، وعلى هؤلاء أن يثبتوا أنهم عاشوا في قطر لمدة عشرين عاما أو خمسة عشر عاما بالنسبة للعرب، وأن يكون لهم مصدر رزق، وبشرط معرفتهم باللغة العربية، وأعطى القانون الحق للحكومة في سحب الجنسية القطرية من الأشخاص الذين يأخذون جنسية أجنبية دون موافقة الحكومة أو يتعاملون مع دولة معادية، كما تحدت الجنسية القطرية المكتسبة بما لا يزيد عن عشرة أشخاص سنويا^(٣).

وقد عانت قطر الكثير من المشكلات الإقليمية مع جيرانها، إذ وجدت مشكلات بينها وبين البحرين وبينها وبين أبوظبي والسعودية. وقبيل الحرب العالمية الثانية، وعلى وجه التحديد في عام ١٩٣٧ برزت مشكلة الزبارة^(٤)، بين البحرين

(١) أنشأت قطر مكتباً لمقاطعة إسرائيل في عام ١٩٦٣ ..

(٢) مصطفى مراد الدباغ : قطر ص ١٩٢ .

(٣) AL Bahra, op., cit., p. 125 see also Qatr Government, Qatr 1968 p. 7.

(٤) كانت البحرين تطالب بملكية الزبارة في شبه جزيرة قطر حيث إنها كانت تحت حكم آل خليفة في بداية الأمر. ومنها انطلقوا في عام ١٧٨٣ بقيادة حاكم الزبارة محمد آل خليفة الملقب بمحمد الفاتح وسيطروا على البحرين ونجحوا في تحريرها من الاحتلال القاسمي الذي دام مائة وثمانين عاما، وفي عام ١٩٣٧ ضم الشيخ عبدالله حاكم قطر الزبارة مما أدى إلى إثارة النزاع. انظر جمال زكريا قاسم : الادعاءات الإيرانية في الخليج العربي المجلد العشرون من المجلة التاريخية المصرية.



وقطر، حينما تقدم آل نعيم إلى شيخ البحرين بشكوى ضد حاكم قطر الذي حاول إقامة مركزاً جمركياً في الزبارة، ونتيجة لذلك احتج شيخ البحرين لدى الحكومة البريطانية عما اعتبره تدخلاً من جانب قطر في شئون رعاياه من آل النعيم وفشلت الحكومة البريطانية في عام ١٩٤٨ في تسوية النزاع لعدم وصول الطرفين إلى نتيجة مرضية^(١)، وإن كان أهم ما أسفرت عنه الوساطة البريطانية موافقة شيخ البحرين على ألا يطالب بملكية موارد النفط التي يمكن أن تكتشف في الزبارة، في مقابل ألا يتدخل شيخ قطر في شئون رعايا البحرين من آل النعيم، ومع ذلك فلم تعقد اتفاقية ثنائية بين الطرفين حول هذه الأمور وبالتالي استمرت المشكلة قائمة بين البحرين وقطر. ويعلق حسين البحارنة - وهو أحد الباحثين في القانون الدولي - على مشكلة الزبارة بأنها مشكلة فريدة من نوعها إذ لا يمكن تصنيفها أو وضعها في قالب قانوني لأنها ليست مطالبة بإقليم ولكنها مطالبة بالسيادة على رعايا دولة يقطنون في إقليم يقع خارجها^(٢).

أما فيما يتعلق بمشكلات الحدود بين قطر وأبوظبي فقد دخلت المملكة العربية السعودية كطرف ثالث في تلك المشكلات، وعلى الرغم من أن الحدود القطرية السعودية قد تم التوصل إلى اتفاق بشأنها في ديسمبر ١٩٦٥، بين ولي عهد قطر من جانب حاكمها وبين وزير المالية والنفط السعودي من جانب السعودية، إلا أن الحكومة البريطانية التي كانت تمثل كلا من حاكمي أبوظبي وقطر لم تعترف بذلك الاتفاق، لأنه يؤثر على حقوق طرف آخر وهو أبوظبي فيما يتعلق بالحدود التي خططت بين السعودية وقطر طبقاً للاتفاقية المشار إليها. وعلى أي حال فقد كان لتطلع قطر لرعاية اتحاد إمارات الخليج أثره في تخفيف حدة الأزمات التي كانت قائمة بينها وبين البحرين بشأن الزبارة، وبينها وبين السعودية وأبوظبي بشأن خور العديد، ويفهم ذلك من الزيارة التي قام بها الشيخ أحمد بن علي آل ثاني إلى البحرين في مايو ١٩٦٥، وكانت الزيارة الأولى التي يقوم بها حاكم قطر للبحرين، وفيها نبأحت الحاكمان حول مطالبة البحرين بالزبارة، ومطالبة قطر

Belgrave, Personal Column p. 154. (١)

AL Baharna, op. cit., p. 249. (٢)

بجزيرة حوار التي تعد واحدة من جزر البحرين العديدة، ونجحت هذه المباحثات في الاتفاق على تسوية للحدود بين البلدين. كذلك حرص الشيخ أحمد على تصفية الخلافات القائمة بينه وبين أبوظبي حول مشكلة ملكية خور العديد^(١).

وعلى الرغم من ذلك فلم تلبث قطر أن أعلنت في سبتمبر عام ١٩٧٠ خروجها من اتحاد إمارات الخليج العربي، مئذنة في ذلك بتفضيل الإمارات الست في الساحل العماني - وهي أبوظبي ودبي والشارقة وعجمان وأم القوين والفجيرة - على قيام اتحاد فيما بينها وما سبق ذلك من إعلان استقلال البحرين، وخروجها من مباحثات الاتحاد التساعي. ولذلك لم يكن هناك سبيل لإعلان استقلال قطر وخروجها بدورها من مباحثات الاتحاد. وتأكيدا لذلك الاستقلال تم إنهاء العلاقات التعاهدية الخاصة التي كانت تربط قطر ببريطانيا. كما أعلن الشيخ أحمد في أبريل ١٩٧٠ نظاما أساسيا مؤقتا للحكم^(٢)، واعتبر هذا النظام بالقياس إلى وضع قطر إنجازا تقدميا ضخما بما منحه من حريات سياسية وضمانات للمساواة والعدالة في شتى الميادين. ويتكون النظام الأساسي من سبع وسبعين مادة وزعت على خمسة أبواب تناولت نظام الحكم، والمبادئ الجوهرية الموجهة لسياسة الدولة، والحقوق والواجبات العامة، والسلطات ثم الأحكام العامة والانتقالية. ويتضمن القانون الأساسي تقسيم قطر إلى عشر دوائر انتخابية، يرشح أربعة عن كل دائرة ويختار الحاكم اثنين منهم، وبذلك يكون المجلس الاستشاري مكونا من عشرين عضوا بطريقتي الانتخاب والتعيين معا، بالإضافة إلى أعضاء ثلاثة يقوم الحاكم بتعيينهم إذا ما وجد أن المصلحة تقتضي ذلك^(٣)، وخول للمجلس الاستشاري مناقشة مشروعات القوانين التي يقترحها مجلس الوزراء قبل رفعها للحاكم للتصديق عليها وإصدارها، فضلا عن مناقشة السياسة العامة للدولة في أية ناحية من النواحي السياسية أو الاقتصادية أو الثقافية أو الاجتماعية التي يعرضها عليه رئيس مجلس الوزراء.

(١) Ibid., pp. 261 - 263.

(٢) نصت المادة ٧ من القانون الأساسي المؤقت على وضع نظام أساسي كامل دائم للدولة يحل محل النظام الأساسي المؤقت ويمثل به إثر انتهاء فترة الانتقال.

(٣) الفصل الرابع من النظام الأساسي المؤقت للحكم في قطر انظر :

Qatr in the Seventies, Qatr Government, Provisional Constitution 2nd April, 1970 chapter iv pp. 11 - 12.



وحرصت المادة ٢٢ من النظام الأساسي المؤقت على تأكيد نظام الحكم وفقاً للأوضاع القائمة فعلاً، فنصت على أن يحكم الدولة ورأى في أسرة آل ثاني. وفي السياسة الخارجية، نص القانون الأساسي على أن دولة قطر دولة عربية، دينها الإسلام، وشعبها جزء من الأمة العربية، وتعمل الدولة بكل طاقاتها على تقوية الروابط بينها وبين جاراتها الشقيقة والدول الصديقة، وعلى إنماء روح التعاون وتدعيم صلات حسن الجوار والتضامن معها في كل المجالات، والعمل على توثيق الروابط بين الدول العربية، وتحقيق الوحدة العربية، والكفاح في سبيل نصرة قضايا العرب، وفي مقدمتها قضية فلسطين، إلى جانب تأييد دول المواجهة العربية في نضالها. كما نص على تأييد جامعة الدول العربية والتزام قطر بميثاقها، إلى جانب التزامها بميثاق الأمم المتحدة^(١).

وعلى أي حال فقد وصف القانون الأساسي المؤقت بأنه نواة لدستور دائم، ويلاحظ أن المسؤولين في قطر تفادوا استخدام كلمة دستور^(٢). ولا شك أن القانون الأساسي كان نقطة هامة في تاريخ قطر، كما أنه يسجل التطور الذي بلغته في شتى الميادين الاجتماعية، وخاصة في ميدان التعليم، الذي وصل إلى دراسة مشروع إنشاء جامعة في مدينة الدوحة^(٣).

وفي سبتمبر ١٩٧١ أعلن الشيخ خليفة بن ثاني، ولي عهد قطر، بيان الاستقلال واستند هذا البيان إلى معظم المواد التي نص عليها القانون الأساسي المؤقت في مجالات السياسة الداخلية، بالإضافة إلى السياسة القطرية في المجالين العربي والدولي^(٤).

(١) الدوحة - ملحق العدد ٦ أول صفر ١٣٩٠ هـ - انظر مجموعة الوثائق الدستورية الجديدة لدولة قطر - النظام الأساسي للحكم في قطر - المذكرة التفسيرية لبعض مواد النظام الأساسي المؤقت، وعن النص الكامل للنظام الأساسي المؤقت يمكن الرجوع إلى قطر في السبعينيات إصدار حكومة قطر ص ٥ وما بعدها.

(٢) الثورة ٥ / ٩ / ١٩٧١.

(٣) تشكلت بالفعل لجنة علمية لدراسة مشروع إنشاء الجامعة من الدكتور محمد مرسى احمد والدكتور احمد عزت عبد الكريم والدكتور عبدالعزيز القوصي. ووفقاً على إنشاء الجامعة بقرار مجلس وزراء قطر في يونيو ١٩٧١ الأهرام ٤ / ٦ / ١٩٧١.

(٤) بيان من الشيخ خليفة بن ثاني نائب حاكم قطر وولي عهده ورئيس مجلس الوزراء بشأن استقلال قطر ١٩٧١/٩/١ انظر ملحق الكتاب.

وعقب إعلان بيان الاستقلال أصدر حاكم قطر عدة قرارات تنظيمية، كان أهمها قرار بتغيير منصبه الرسمي من حاكم إلى أمير في ٤ / ٩ / ١٩٧١، وقرار آخر باستحداث وزارة للخارجية، كذلك انضمت قطر إلى الأمم المتحدة، وجامعة الدول العربية، ولم تجد معارضة إلا من جانب وفد الجمهورية اليمنية الشعبية الذي عارض - كما فعل بالنسبة للبحرين - انضمام قطر إلى هاتين المنظميتين، وكان هو الوفد الوحيد الذي صوت ضد ذلك إذ أكد رئيس الوفد في الأمم المتحدة بأنه على الرغم من تقديره كل التقدير لشعب قطر إلا أن استقلال الإمارة ليس استقلالاً حقيقياً^(١). ووضح أن الخلاف بين قطر وجمهورية اليمن الشعبية كان يرجع لأسباب أيديولوجية.

وكان من الطبيعي بعد أن ألغت قطر معاهداتها الخاصة مع بريطانيا أن تعقد بريطانيا معها معاهدة صداقة وقعتها الشيخ أحمد بن علي في ٣ / ٩ / ١٩٧١، أي بعد يومين من إعلان استقلال بلاده، وقد نصت المعاهدة الجديدة على عقد مشاورات بين بريطانيا وقطر عند الضرورة، غير أن بريطانيا لا تتحمل بموجب هذه المعاهدة أية التزامات عسكرية، وذلك تمسكاً مع السياسة البريطانية الخاصة بالانسحاب من منطقة الخليج وبالتالي التخلص من أعبائها العسكرية^(٢).

والجدير بالذكر أنه على الرغم من الخطوات الديمقراطية النسبية التي اتخذها الشيخ أحمد بن علي، وكان من بينها تنظيم الأجهزة الحكومية، ووضع نظام أساسي للحكم، وما نص عليه هذا النظام من قيام مجلس استشاري منتخب، إلا أن الشيخ أحمد أثر أن يعطل هذا الجزء من القانون، وكانت حجته في ذلك أن المجتمع القطري لم يهيأ بعد لإجراء انتخابات، وهكذا أخذت قطر تواجه تيارين متناقضين، تيار محافظ، وآخر ينحو نحو قدر من التقدم، وكان يمثل التيار الأخير الشيخ خليفة بن حمد، ولي عهد قطر، ورئيس مجلس وزرائها، حين قام في ٢٢ فبراير ١٩٧٢ بحركة انقلابية وصل بها إلى الحكم^(٣)، واستطاع أن يتفرد بالسلطة وبالتالي ينهي عهداً من الازدواجية في حكم قطر استمر ما يقرب من اثني عشر

(١) الثورة ٥ / ٩ / ١٩٧١.

(٢) نفسه.

(٣) الامرام ٣ / ٩ / ١٩٧٢.



عاما. وقد تم هذا الانقلاب بينما كان الشيخ أحمد في رحلة قنص بين بندر عباس وشيراز، واستطاع الشيخ خليفة أن يحصل على تأييد من أعضاء الأسرة الحاكمة، بالإضافة إلى قواد الجيش، وبمجرد وصوله إلى السلطة أصدر سلسلة من المراسيم والقرارات الإصلاحية، استهدف بها تحديث الدولة وإقامة الحكومة على أسس عصرية^(١).

والتساؤل المطروح أمامنا هو : ما الذي دفع الشيخ خليفة إلى إزاحة ابن عمه الشيخ أحمد بهذه الطريقة بعد حكم مشترك بينهما بدأ في أكتوبر عام ١٩٦٠، عندما أعلن الشيخ على تنازله عن الحكم لعجزه، وإسناده إلى ابنه الشيخ أحمد؟ وللإجابة على هذا التساؤل ينبغي أن نشير هنا إلى أن الشيخ على كان قد تولى الحكم في عام ١٩٤٩ بعد وفاة شقيقه الشيخ حمد بن عبدالله، والد الشيخ خليفة، الذي كان لا يزال صغير السن عندما توفي والده، ولذلك كانت التسوية التي قام بها أهل الحل والربط في أسرة آل ثاني عند تنازل الشيخ على عن الحكم لابنه أحمد في عام ١٩٦٠، هي أن تسند نيابة الحكم وولاية العهد إلى الشيخ خليفة منعا لأي انقسام في الأسرة، وبالتالي أصبح للشيخ خليفة هدف في الوصول إلى السلطة اعتقادا منه بأنه أحق بها من الشيخ أحمد. وعلى أي حال فقد بدأت ازدواجية ملحوظة في حكم قطر استمرت ما يقرب من اثني عشر عاما، وفي خلال هذه الفترة وضح التناقض بين الرجلين فالشيخ أحمد كان تقليديا في تفكيره، وفي أهوائه لا يعرف من الحكم إلا مظاهره، بينما وعى الشيخ خليفة التغييرات التي طرأت على قطر، ولذلك كانت العلاقات بينهما تسير في صراع صامت مستمر، ومع ذلك فقد استطاع الشيخ خليفة بحكم كونه نائبا للأمير ووليا للعهد، أن يؤكد شخصيته ويبرز دوره من خلال التطورات التي مرت بها إمارات الخليج العربي، وخاصة في الفترة من عام ١٩٦٨ حتى عام ١٩٧١، حيث لعب دورا كبيرا في مباحثات اتحاد الإمارات العربية، وحاول أن يحتفظ لبلاده بمركزها في الاتحاد، ولما تحقق في ذلك أكر أن يعلن استقلال قطر في سبتمبر ١٩٧١.

وقد وضحت العلاقات بين الشيخ أحمد وولي عهده ونائبه حينما عطل الشيخ أحمد تنفيذ النظام الأساسي على الرغم من إصداره، إذ كان يخشى من تنفيذه أن يفقده وأعوانه العصبية القبلية التي كانوا يتمتعون بها في الحكم، ومع

(١) رياض غيب الرئيس : صراع الواحات والخط من ٢٢٠.

ذلك فقد وضع أن الشيخ أحمد كان منصرفاً تماماً عن مهام الحكم إذ كان مغرمًا برحلات القنص التي كان يقوم بها في إيران، وكثيراً ما كان يقضى أشهر الصيف في قصره الذي بناه في سويسرا حتى أنه لم يكلف نفسه عناء العودة من جنيف ليعلن استقلال بلاده مما اضطر السير جيفري آرثر، المقيم السياسي البريطاني في الخليج إلى مقابله في جنيف ليناقش معه مراسيم إنهاء معاهدة الحماية بين بريطانيا وقطر، وكان ذلك موقفاً مفيداً للشيخ خليفة الذي قام بإعلان استقلال بلاده ويظهر بمظهر الحاكم الحقيقي لقطر^(١).

ولعل قيامه بهذه الخطوة هو الذي مهد له الظروف لتنفيذ حركته الانقلابية في فبراير ١٩٧٢. وكان الشيخ خليفة يرى أن استقلال قطر لا يعززه فقط إعلان مكتوب، وإنما تعززه الممارسة الفعلية والحقيقية لكل معاني الاستقلال. وكان من السهل على الشيخ خليفة أن يبرر حركته الانقلابية بأنها كانت ضرورية وملحة، وخاصة بعد أن تفاعس الشيخ أحمد عن المرسوم الذي كان قد أصدره بتأسيس المجلس الاستشاري، وتعيين وزير دفاع وطني بدلاً من قائد الدفاع البريطاني، ولذلك اتجه الشيخ خليفة إلى عزل الشيخ أحمد، وتنحية كوكرن القائد البريطاني، ولوك قائد الشرطة، وإحلال قيادات وطنية في هذه المناصب الحكومية الحساسة. كما أصدر مرسوماً بتنفيذ القانون الأساسي الذي استوجب تأسيس مجلس استشاري، وفضلاً عن ذلك أصدر مرسوماً آخر بتحويل الدخل الذي كان يتقاضاه الحاكم، والذي كان يساوي ربع دخل الدولة إلى الموازنة العامة^(٢). كما حرص الشيخ خليفة على تحقيق مزيد من الانفتاح على العالم العربي وكسر جدار العزلة والتخلف الذي كان مفروضاً على بلاده بالإضافة إلى تنفيذ نسبة كبيرة من الخدمات الاجتماعية والصحية والعمرانية والتعليمية.

وبعد الانقلاب الذي حدث في قطر في فبراير عام ١٩٧٢ بمثابة حلقة جديدة في سلسلة الانقلابات السياسية التي شهدتها إمارات الخليج العربي في فترة لم تتجاوز ست سنوات، والتي بدأت بالإطاحة بحاكم الشارقة في عام ١٩٦٥، وعزل الشيخ شخبوط بن سلطان حاكم أبوظبي في عام ١٩٦٦، ثم بعزل سعيد بن تيمور سلطان مسقط في عام ١٩٧٠، واستهدفت هذه الانقلابات في مجملتها وصول حكام أكثر استنارة إلى مقاليد السلطة من الحكام التقليديين.

(١) المرجع السابق، ص ٢٢١ - ٢٢٣.

(٢) الأهرام ٣ / ٩ / ١٩٧٣.



الفصل الخامس



الأوضاع السياسية في مشيخات
الساحل العُماني

تطور علاقة بريطانيا بإمارات الساحل العماني -
محاولة توحيد الإمارات - مجلس حكام الإمارات
المتصالحة - مسئولية بريطانيا عن تخلف المنطقة - النشاط
الكويتي في المنطقة - الجامعة العربية ومشيخات الساحل -
التنافس بين بريطانيا والجامعة العربية - مكتب التطوير
البريطاني - الأوضاع الداخلية في المشيخات - العدوان
الإيراني على جزر الخليج الثلاث وردود الفعل العربية.



كان عدد هذه المشيخات يختلف بين فترة وأخرى نتيجة ظهور مشيخات جديدة، أو ضم مشيخة إلى أخرى، ويرجع ذلك إلى أن منطقة الساحل العماني كانت تعاني الكثير من الحركات الانفصالية بسبب ظروفها الطبيعية أو القبلية، إلى جانب ما كانت تعاني منه من حروب أهلية وصراعات أسرية عنيفة. كما لا يمكن أن نتجاهل في الوقت نفسه دور السياسة البريطانية التي كان لها أثر كبير في تأكيد كيانات هذه المشيخات، أو فصل إحداها عن الأخرى تمسكاً مع سياسة التفكيك التي اتبعتها، بالإضافة إلى ما كانت تقوم به أحياناً من عزل الشيوخ المناوئين لها واستبدالهم بغيرهم.

وقد عانت مشيخات الساحل كثيراً من مشكلات الحدود بين بعضها والبعض الآخر، وهذه المشكلات كانت تؤدي إلى حدوث صراعات دائمة، وكان مما يضاعف من خطورة الموقف عدم وجود حدود متفق عليها، وبالتالي فلم يكن معروفاً على وجه قاطع أين تبدأ حدود المشيخة وأين تنتهي، مما فتح المجال لمطالبات وادعاءات مستمرة سواء من جانب الإمارات أو من الدول المتاخمة لها، فكان شيخ أبوظبي مثلاً يطالب بنصف مشيخة دبي المجاورة له، وشيخ دبي يؤكد



ادعاءاته على جزء من الشارقة المتاخمة لإمارته من الشرق، وهكذا. وليس من شك في أن وصول إمارات الساحل العماني أخيراً إلى الاتحاد فيما بينها كان عاملاً هاماً في تخفيف حدة هذه المشكلات مع عدم التسليم بزوالها تماماً^(١).

وقد أخذت بريطانيا تبدي اهتماماً واضحاً بمنطقة الساحل العماني قبيل الحرب العالمية الثانية وفي أعقابها، ويرجع ذلك إلى تحول إستراتيجيتها في الخليج العربي من التركيز على السواحل الإيرانية إلى التركيز على السواحل العربية^(٢). ولعل نقل المقيمة البريطانية من بوشهر إلى البحرين في عام ١٩٤٦ يعد تأكيداً لذلك التحول في الإستراتيجية البريطانية نتيجة للظروف السياسية التي واجهتها بريطانيا في إيران، هذا إلى جانب ما أقدمت عليه بريطانيا من إنشاء وكالة سياسية في الشارقة ثم نقلها إلى دبي بعد ذلك حيث اعتبرت دبي بمثابة قاعدة رئيسية بريطانية للإشراف على منطقة الساحل العماني برمتها. بينما استمرت الشارقة محتفظة بمركزها كقاعدة للخطوط الجوية البريطانية إلى الشرق الأقصى، بالإضافة إلى اتخاذها قاعدة عسكرية وجوية هامة لبريطانيا في منطقة الخليج العربي^(٣).

وهكذا أخذت تزداد أهمية الساحل العماني الذي تشرف عليه هذه الإمارات إستراتيجياً بعد تركيز بريطانيا ثقلها السياسي والعسكري على ذلك الساحل إذ لم تكن على استعداد لكي تفقد نفوذها على السواحل العربية للخليج بعد أن فقدت نفوذها على السواحل الإيرانية.

والجدير بالذكر أنه على الرغم من وضوح السيطرة البريطانية الفعلية على الساحل العماني فإن بريطانيا كانت تبدي تحفظها من الوجهة النظرية في أن مسئولياتها إزاء هذه المنطقة تكاد تنحصر فقط في شئون الدفاع والعلاقات الخارجية، وأنها لا تعد نفسها مسئولة عن الشئون الداخلية لتلك الإمارات. وواضح من هذا التحفظ أنها كانت تعمل في الحصول على المزايا التي يمكن أن تتوافر لها من جراء فرض نفوذها دون أن تتحمل في مقابل ذلك أية مسئوليات إزاء هذه

Al. Bahrain, Hussain, The Legal Status of the Arabian Gulf States p. 264. (١)

Clarence Mann, Abu Dhabi, Birth of an Oil Sheikhdom pp. 87 - 88. (٢)

(٣) جمال زكريا قاسم: الخليج العربي دراسة لتاريخ الإمارات العربية ١٩١٤-١٩٤٥ ص ٣١٨-٣١٩.

الإمارات، أو على الأقل فيما يتعلق بتطويرها ونهضتها. وقد نجحت في تحقيق هذه السياسة بفضل النظام الذي وضعته لحكام هذه المشيخات حيث لا تعتبر الإمارات التي يحكمونها محميات بريطانية Protectorates وإنما تعتبر إمارات واقعة تحت الحماية Under Protection ومن هذه الناحية أصبحت بريطانيا غير ملتزمة بما يفرضه ميثاق الأمم المتحدة في بعض موادها^(١)، من وجوب تزويد المنظمة الدولية بالمعلومات والتفارير اللازمة عن أحوال البلاد التي لا تزال خاضعة للسيطرة الاستعمارية^(٢).

وقبل اكتشاف النفط في بعض مشيخات الساحل العماني لم يكن لشيخ الساحل موارد دخل كبيرة، فإذا استثنينا أبو ظبي ودبي فإن الدخل في بقية الإمارات (الشارقة - عجمان - أم القيوين - رأس الخيمة - الفجيرة) لم يكن في مجموعه يتجاوز ٢٥٠,٠٠٠ جنيه إسترليني، ولذلك كانت هذه المشيخات في حاجة ماسة إلى مساعدات مالية للنهوض بمستلزماتها الاجتماعية والاقتصادية^(٣).

وقد اقتضت موارد الدخل على ما كان يفرضه الشيخ على التجار وصائدي اللؤلؤ، أو على البضائع المستوردة التي كان لا يتجاوز ما يفرض عليها من ضرائب ٢,٥ ٪ من قيمتها، أو على ما كان يحصل عليه الشيخ من إتاوات على تجارة الرقيق، التي استمرت قائمة إلى بداية الخمسينيات من هذا القرن^(٤).

وعلى الرغم من تزايد دخل بعض هذه المشيخات نتيجة بدل الإيجارات التي كانت تدفعها بريطانيا أثناء سيطرتها على الإمارات مقابل استخدام أجزاء من أراضيها لتكون قواعد عسكرية، أو مطارات لخطوطها الجوية^(٥)، إلا أن تزايد الدخل لم يتبعه أي تأثير اجتماعي أو عمراني على هذه المشيخات، وربما يرجع ذلك إلى حالة التخلف الشديدة التي بلغت إلى حد عزوف الشيخ أنفسهم عن إدخال وسائل الحضارة إلى بلادهم، وإن كانت المسؤولية في اعتقادنا تقع على كاهل بريطانيا إذ إنه كان من الأجدي في نظير الفوائد السياسية والإستراتيجية التي كانت

(١) المادة ٧٣ من ميثاق الأمم المتحدة.

(٢) التحكيم لتسوية النزاع الإقليمي بين ميفط وأبو ظبي وبين المملكة العربية السعودية ج ١ ص ٤٩٨.

(٣) Fenelon, Trucial States pp. 38 - 39.

(٤) O'Shea, Sand Kings of Oman p. 16.

Ibid. (٥)



تجنيها من وراء فرض سيطرتها على المنطقة أن تهتم بتطويرها، وخاصة أن سيطرتها على منطقة الساحل العماني استمرت فترة طويلة منذ بداية استعمارها لمنطقة الخليج العربي في السنوات الأولى من القرن التاسع عشر^(١).

وربما كان تبرير بريطانيا في عدم مسئوليتها عن الشؤون الداخلية للإمارات في تأكيدها بأن الاضطرابات والحروب الأسرية كانت تعوق قيام مشروعات خاصة بتطوير هذه الإمارات. ويبدو أن هذا التبرير كان خاطئا لحرص بريطانيا على إحكام سيطرتها على الشيوخ والتدخل في منازعاتهم وإثارة الحروب فيما بينهم، ولعل ما يوضح ذلك ما محمد إليه الإنجليز في عام ١٩٥١ من تكوين قوة مسلحة عرفت باسم قوة ساحل عمان Oman Levy وهي قوات لا تتبع أية مشيخة من المشيخات المفروض أنها تعمل في أراضيها، وإنما وضعت هذه القوات تحت سلطة الوكيل البريطاني في دبي، واتخذت من الشارقة مركزا لقيادتها، وعهد إلى هذه القوة منذ إنشائها بالمحافظة على الأمن والنظام داخل المشيخات، كما كان الهدف الرئيسي من تكوينها يشير بوضوح إلى ما كان قد اعتمزمه الإنجليز في الاحتفاظ بمركزهم في المنطقة^(٢). والجدير بالذكر أن هذه القوات كانت تعزز بأفراد من الجيش الأردني وضباطه. ومن المعروف أن الجيش الأردني كان عند تأسيس هذه القوات خاضعا لقيادة بريطانية يرأسها جلوب باشا، وكان من الصعب على بريطانيا أن تلجأ إلى تشكيل قوة ساحل عمان من عناصر محلية من أهالي المشيخات، وإنما كان اعتمادها دائما على العناصر المرتقة من طوائف البلوش أو من الباكستانيين والهنود^(٣).

ومما تجدر الإشارة إليه أن هذه القوات أصبحت تعرف ابتداء من عام ١٩٥٤ باسم كشافة ساحل عمان Oman Scout وقد لعبت دورا كبيرا في النزاع حول واحات البوريمي بين مسقط وأبوظبي وبين المملكة العربية السعودية في عام ١٩٥٥^(٤)، كما أصبحت القوة الرئيسية لدولة الإمارات العربية المتحدة منذ قيامها في ديسمبر عام ١٩٧١^(٥).

(١) جمال زكريا فاسم: الخليج العربي دراسة لتاريخ الإمارات العربية ١٩١٤-١٩٤٥ الطبعة الأولى، القاهرة ١٩٧٤، ص ٢٨٥.

(٢) Marlowe, John, The Persian Gulf in the 20th Century p. 197.

(٣) التحكيم لتسوية النزاع الاقليمي بين مسقط وأبوظبي وبين المملكة العربية السعودية ج ١ ص ٤٩٦.

(٤) Financial Times, 23 - 9 - 1968.

(٥) انظر الفصل الخامس بقيام دولة الإمارات العربية المتحدة.

وبالإضافة إلى تدخل بريطانيا لحفظ الأمن في إمارات الساحل العماني كانت تشرف إلى جانب ذلك على الشؤون القضائية، إذ كان يوجد في الوكالة البريطانية في دبي محكمة خاصة للمشيكخات المهادنة يرأسها قاض بريطاني ينظر في القضايا التي تعرض على المحكمة، حيث كان لبريطانيا صلاحيات قضائية في هذه الإمارات، وخاصة بالنسبة للأجانب مسلمين أو غير مسلمين، كما كانت تنظر في القضايا الخاصة بالوطنيين طالما كانت هذه القضايا متعلقة بأطراف أخرى غير منتمية إلى المشيكخات^(١).

ومنذ عام ١٩٦٣ اقترحت بريطانيا إنشاء مجلس لشيخو الساحل المهادن^(٢)، وذلك لمناقشة الأمور المشتركة بين المشيكخات، وجعل الهدف من إنشائه تنسيق خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وإقرار القضايا ذات الطبيعة الواحدة لجميع الإمارات، والاتفاق حول مشكلات الهجرة والنقد والبريد وغيرها. وقد تأسس هذا المجلس بالفعل، وكان يجتمع بصفة دورية كل أربعة أشهر؛ وكان يشكل بداية لتوحيد إداري يجمع بين هذه الإمارات^(٣).

ويعزو جون مارلو Marlowe أسباب تأسيس هذا المجلس إلى أن بريطانيا كانت تستهدف من إنشائه تطوير المشيكخات بعد التدهور الذي طرأ على اقتصادياتها نتيجة تدهور أسواق اللؤلؤ^(٤). وقد ألحق بهذا المجلس في عام ١٩٦٥ مكتب لتطوير الإمارات^(٥). ومع ذلك فلم يؤد ظهور مجلس حكام الإمارات المتصالحة إلى توحيد الأنظمة بين المشيكخات توحيدا تاما، وليس أدل على ذلك من أنه بعد انقضاء أكثر من خمسة عشر عاما على إنشائه استمرت مشكلات توحيد الأنظمة الإدارية هي بعينها المشكلات التي اعترضت مباحثات اتحاد الإمارات العربية خلال

(١) مجلس بلدية دبي، انظر محكمة الإمارات المتصالحة.

(٢) Trucial States Council T. S. C.

(٣) Times 24 - 1 - 1963.

(٤) Marlowe, op. cit., p. 197.

(٥) Trucial States Development Office.



الفترة من ١٩٦٨-١٩٧١^(١)، كما أن مجلس حكام الإمارات لم يستطع أن يصل إلى توحيد أنظمة النقد المتداول في إمارات الساحل العماني بعد أن أقدمت حكومة الهند في عام ١٩٦٦ - لظروف اقتصادية خاصة بها - إلى تخفيض قيمة الروبية، وكان النقد الهندي هو النقد السائد في المنطقة بسبب توثق الصلات التجارية مع الهند، وبدلاً من أن يؤدي تخفيض الروبية إلى إيجاد نظام نقدي موحد للإمارات تحولت بعض هذه الإمارات إلى استخدام الريال السعودي الذي لم يعمل به كثيراً، بينما بادرت إمارات أخرى كإمارة أبوظبي إلى تحويل عملتها إلى دينار البحرين، ولم تلتزم بالنقد السعودي بسبب مشكلة اليوريمى، ولم تلبث قطر ودبي بدورهما أن تحولتا من نظام النقد السعودي إلى إصدار عملة محلية خاصة بهما^(٢).

ومما ينبغي أن نشير إليه أيضاً أن بريطانيا لم تهتم بتطوير الإمارات إلا في فترة متأخرة، وكانت مرغمة على ذلك بفعل التيارات القومية العربية التي انسابت إلى المنطقة، وبلغت أوجها في خلال الستينيات. وفيما يبدو أن بريطانيا حاولت أن تسبق التيارات القومية التي أخذت تحس بها، وبدأت أولى محاولاتها في التطوير منذ عام ١٩٦٠ بإنشاء مدرسة صناعية في الشارقة، وأخرى في دبي في عام ١٩٦٣، وكانت هاتان المدرستان تتبعان الوكالة البريطانية في دبي، كما أسهمت في إنشاء مدرسة زراعية في رأس الخيمة، وفي عام ١٩٦٨ قامت بإنشاء المعهد المهني في الخليج^(٣)، وجعلت من البحرين مقراً له، ويستهدف هذا المعهد إعداد خريجي المدارس المتوسطة من أبناء الخليج إعداداً مهنياً، وذلك بتزويدهم بخبرات تقنية بالإضافة إلى خبرات تجارية وإدارية، وقد اشتركت أبوظبي في تمويل هذا المعهد، كما تبرعت البحرين بالأراضي التي أنشئ فيها في جنوب مدينة عيسى بالمنامة^(٤).

(١) انظر الفصل الخامس بمباحثات اتحاد الإمارات العربية.

(٢) استمر ريال دبي وقطر، ودينار البحرين هما العملةتان الرئيسيتان لدولة الإمارات العربية المتحدة حتى بدأت

هذه الدولة في وضع نظام نقدي خاص بها ابتداءً من سبتمبر ١٩٧٣.

The Gulf Technical Institute (٣)

Fenelon, op. cit., p. 28. (٤)

ويعزى إلى مكتب التطوير البريطاني اهتمامه بوضع كثير من مشروعات التنمية الخاصة بإمارات الساحل العماني، وقد عهد برئاسة هذا المكتب منذ إنشائه في عام ١٩٦٥ حتى عام ١٩٦٨، إلى الشيخ صقر بن محمد حاكم رأس الخيمة، ثم خلفه في رئاسته الشيخ خالد حاكم الشارقة، واستمر قائما بمنصبه حتى إلغاء مكتب التطوير على أثر انسحاب بريطانيا من منطقة الخليج العربي في نهاية عام ١٩٧١ وقيام دولة الإمارات العربية المتحدة، التي حملت على عاتقها مهام التطوير الداخلي لإمارات الساحل العماني^(١).

والجدير بالذكر أن حصيلة صندوق التطوير كانت تأتي من قبل بريطانيا التي اعتمدت له مليوناً من الجنيهات بالإضافة إلى ٢٠٠,٠٠٠ جنيه إسترليني بمثابة منحة سنوية، ولكن الدعم المادي الذي اعتمدت عليه مشروعات التطوير ارتبط إلى حد كبير بما كانت تقدمه البحرين ٤٠,٠٠٠ جنيه سنوياً وقطر ٢٥٠,٠٠٠ جنيه هذا بالإضافة إلى المساهمة السخية التي قدمتها أبوظبي بحيث يمكن أن نقول أن عبء التطوير وقع بالفعل على كاهل إمارة أبوظبي التي ازدادت حصيلتها ابتداء من عام ١٩٦٨ في صندوق التطوير إلى مليوني جنيه سنوياً. والمشروعات التي تمول من قبل صندوق التطوير هي المشروعات التي يوافق عليها الحكام في اجتماعاتهم الدورية في مجلس الإمارات المتصالحة^(٢). ومن الإنصاف أن نذكر أن مكتب التطوير قام منذ إنشائه في عام ١٩٦٥ بوضع برامج زراعية ومسح مصادر المياه وإنشاء مزارع تجريبية، هذا بالإضافة إلى التوسع في إنشاء الطرق لربط الإمارات بعضها ببعض الآخر، إلى جانب عنايته بالخدمات الصحية والتعليمية مع توجيه قدر من الاهتمام إلى الإمارات الأكثر تخلفاً^(٣). ولعل أهم المشروعات التي تحققت إنشاء طريق من دبي إلى الشارقة ثم تنفيذه في عام ١٩٦٦، وتعهدت السعودية بمد هذا الطريق إلى إمارة رأس الخيمة، وتم ذلك بالفعل في عام ١٩٦٧، وقد قامت

(١) Ibid., p. 39.

(٢) مجلس بلدية دبي، تنظر مجلس الإمارات المتصالحة.

(٣) Marlow, op. cit., pp. 197 - 198.



السعودية بذلك مستقلة عن مكتب التطوير، وكمساهمة منها في تطوير الإمارات^(١)، ومما تجدر الإشارة إليه أيضا أن الجامعة العربية كانت قد سبقت بريطانيا إلى فكرة إنشاء صندوق لتنمية إمارات الخليج، واعتمدت له مبلغ خمسة ملايين من الجنيهات، ولكن بريطانيا استطاعت أن تقضى على المشروع العربى بإنشاء مكتب التطوير الذى ألحقته بمجلس حكام الإمارات المتصالحة، وأصررت على أن تأتى المساعدات العربية عن طريق صندوق التطوير، ولكن الجامعة العربية رفضت هذا الشرط كما سنشير إلى ذلك فيما بعد.

والجدير بالذكر أن السعودية والكويت رفضتا الاشتراك فى مكتب التطوير، وقامت السعودية، كما أشرنا، ببعض مشروعات التنمية فى المنطقة مستقلة بنفسها، كما اعتمدت الكويت على صندوقها الخاص بمساعدة أبناء الخليج فى تقديم خدماتها التعليمية والصحية للمشيخات، واقترحت فى عام ١٩٦٦ إنشاء صندوق عربى تسهم فيه دول الخليج العربية المنتجة للنفط حسب دخلها، ولما تعذر تنفيذ ذلك الاقتراح، واصلت الكويت مساعداتها للإمارات مستقلة بنفسها^(٢).

ولعل أهم ما كان يسترعى الانتباه فى خلال السنوات القليلة التى سبقت قيام دولة الإمارات العربية المتحدة، التخطيط الذى عاشته منطقة الساحل العماني، نتيجة كثرة التيارات المتعارضة التى تدفقت عليها وتعدد مشروعات التنمية فيها، فهناك مشروعات كان يقوم بها مكتب التطوير، إلى جانب مشروعات تنفرد بها السعودية، وكذلك الكويت، ثم أبوظبى مشتركة أو مستقلة عن مكتب التطوير^(٣). وكان يكمن وراء هذه الأنشطة دوافع خاصة منها التنافس فى تطوير المشيخات بين الكويت والسعودية، ورغبة أبوظبى فى الانفتاح على إمارات الخليج بعد أن تدفق النفط فيها، وتحول الحكم إلى الشيخ زايد بن سلطان الذى عرف باستنارته.

وقد نشطت الكويت نشاطا كبيرا فى تقديم كثير من الخدمات التعليمية والاجتماعية والصحية، فقامت ببناء المدارس والوحدات الصحية، وتميزت

(١) Fenelon, op. cit., pp. 39 - 40.

(٢) الحية ١٢ / ٥ / ١٩٦٦

(٣) الرأى العام ١٧ / ١١ / ١٩٦٦.

اهتماماتها بالعناية بالمجال التعليمي بصفة خاصة، حتى امتد إشرافها على التعليم في جميع مشيخات الساحل باستثناء أبو ظبي^(١). وربما كانت الكويت أسبق من غيرها في الاهتمام بالأوضاع في مشيخات الساحل العماني التي ظلت تعيش حتى السنوات الأخيرة من تأسيس دولة الإمارات العربية المتحدة في حالة ركود وجمود فعلي. وقد أوضحت تقارير اليونسكو مدى التخلف الذي كانت تعاني منه هذه المشيخات، ففي المجال التعليمي لم يزد عدد المدارس في المشيخات كلها في عام ١٩٥٨ عن سبعة مدارس، كما أن التعليم لم يبدأ إلا في عام ١٩٥٣ بمدرسة واحدة أنشئت في الشارقة^(٢)؛ حين أظهر شيخها حماسا لإدخال التعليم في إمارته، وأمدته دائرة معارف الكويت باثنين من المدرسين وسميت المدرسة التي أنشئت في ذلك العام بالمدرسة القاسمية، واعتبرت أول مدرسة نظامية تنشأ في مشيخات الساحل برمتها، واضطرت بريطانيا إلى أن تساهم بتقديم مبنى المدرسة، كما أوفدت مصر في عام ١٩٥٥ اثنين من المدرسين إلى الشارقة للعمل بها^(٣).

كذلك أنشئت مدرسة ابتدائية في دبي في عام ١٩٥٤، وفي عام ١٩٥٦ أنشئت مدرسة أخرى في كل من أم القيوين ورأس الخيمة، بينما لم تظهر مدارس في عجمان إلا في عام ١٩٦٠، وفي الفجيرة إلا في عام ١٩٦٤^(٤).

ولعل هذا التخلف في المجال التعليمي كان مما دفع الكويت منذ عام ١٩٥٣ إلى تنفيذ برنامج تعليمي واجتماعي في الشارقة، وفي غيرها من إمارات الساحل، كما أرسلت الكويت بعد استقلالها في عام ١٩٦١ بعثة فنية لمسح المنطقة مسحا اجتماعيا للتعرف على متطلبات الإمارات العربية، وأنشأت من أجل ذلك ما عرف باسم اللجنة الدائمة لمساعدة إمارات الخليج (١٩٦١)؛ رصدت لها في عام ١٩٦٢ مبلغ ٤٣٠ ألف دينار، ثم عززت ذلك المبلغ باعتمادات مالية أخرى. ونص المرسوم الصادر بتكوين هذه اللجنة على أن الغرض من إنشائها هو الإشراف على تقديم المساعدات لأبناء الخليج على شكل منح دون مقابل، كما لا يترتب عليها أية التزامات سياسية.

(١) Fenelon, op. cit., pp. 28 - 29.

(٢) عبدالكريم أحمد : البحرين وأهميتها بين إمارات الخليج ص ٧٣.

(٣) Hay, Trucial States p. 117.

(٤) عبدالكريم أحمد : البحرين وأهميتها بين إمارات الخليج ص ٧٣.



وفي عام ١٩٦٣ أنشأت الكويت مكتباً لها في دبي وحذت كل من قطر والجمهورية العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية حذو الكويت في تقديم مساعدات تعليمية واجتماعية وفنية إلى إمارات الساحل العماني^(١). ومما يذكر أن الكويت قد توسعت في سياسة المساعدات ابتداء من عام ١٩٦٥ حينما حولت مخصصات مالية كبيرة من صندوق التنمية العربية إلى مساعدات الخليج، ولعل هذا الاتجاه كان يقصد به إيجاد تقارب كويتي وثيق مع مشيخات الخليج، وفي الوقت نفسه يسجل إعراض الكويت عن استمرار تقديم المساعدات المالية لبعض الأنظمة السياسية العربية التي لا تتفق مع أنظمتها، وإدراك الكويت أن دعمها المادي لتلك الأنظمة قد يشجع على انسياب التيارات اليسارية إلى إمارات الخليج واتخاذها بمثابة قاعدة لغزو المنطقة فكرياً وسياسياً. كما أن تقاعس الكويت عن مساعدة الإمارات قد يؤدي إلى أن تسبقها إليها دول أخرى، وتؤكد حرص الكويت على توثيق صلتها بالمنطقة بالزيارة التي قام بها الشيخ صباح أمير الكويت إلى الإمارات العربية في مايو ١٩٦٦ وكانت الكويت قد أقدمت قبل ذلك على حل الاندية والصحف الكويتية المتطرفة في نوازعها^(٢)، وأخذت المساعدات الكويتية تتدفق بشكل واضح على المنطقة، ومن إحصائيات مكتب الكويت في دبي في عام ١٩٦٩ أصبح للكويت ٤٣ مدرسة يعمل بها ٨٥٠ مدرساً ومدرسة^(٣). ولم يقتصر دور الكويت على الناحية التعليمية فحسب، وإنما شمل دورها تقديم كثير من الخدمات الصحية والاجتماعية، هذا إلى جانب النشاط الإعلامي الذي ظهر واضحاً في إنشاء محطة إذاعة تابعة لها في الشارقة تغذي إمارات الساحل العماني، وهي إذاعة صوت الساحل، كما أنشأت أيضاً محطة إرسال تلفزيوني في دبي.

وواضح أن الكويت كانت تريد أن تلعب دور (الأخ الأكبر) لهذه المشيخات، ولا يمكن لأحد أن يزعم أن الكويت كانت تقصد من وراء هذه السياسة المفتوحة على إمارات الخليج تحقيق أهداف توسعية، وإنما الأصح أن نقول

(١) لنا هنا حاجة إلى توضيح دور مصر في تطوير الإمارات العربية فمعظم المدرسين والأطباء والتقنيين كانوا من المصريين الذين عملوا لحساب الكويت أو السعودية أو أولادتهم مصر من جانبها.

(٢) الحياة ١٦ / ٥ / ١٩٦٦.

(٣) نقلاً عن نشرات مكتب الكويت في دبي عن النواحي التعليمية في عام ١٩٦٩، ومما يذكر أن مكتب الكويت تحول إلى قنصلية للكويت بعد قيام دولة الإمارات العربية المتحدة في ديسمبر ١٩٧١.

أن الكويت كانت تقصد من وراء نشاطها هذا إلى تأكيد ثقلها في خضم التيارات المتصارعة التي شهدتها المنطقة، ومن هنا سلاحظ أن اتجاه سياسة الكويت كان يستهدف دائما تأييد وحدة إمارات الساحل العماني، ودعمها باعتبار أن الوحدة هي الحل الأمثل والأسلم الذي ترضيه الكويت وذلك حفاظا على كيان هذه الإمارات من ناحية وعلى كيانها الخاص من ناحية أخرى.

الجامعة العربية ومشروعات الساحل العماني:

بدأت الجامعة العربية تولي اهتمامات خاصة بمشروعات الساحل العماني، حينما أقدمت بعض قطع الأسطول الإيراني، في خلال مناورة مشتركة مع الأسطول الأمريكي بانزال قواتها في جزيرة أبو موسى، التابعة لإمارة الشارقة في مارس ١٩٦٣.

وقد ظهر من بعض تقارير الجامعة العربية أن إسرائيل كانت تعمل على تهريب بضائعها إلى إمارات الخليج العربي، وإزاء التحذيرات التي وجهتها جامعة الدول العربية إلى شيوخ الإمارات، وافق كل من حاكم دبي وأبوظبي والشارقة على إنشاء مكاتب للمقاطعة الإسرائيلية في بلادهم، غير أن عام ١٩٦٤ يسجل اهتماما خاصا أولته الجامعة العربية بإمارات الخليج العربي، حينما تقرر إرسال بعثة إلى هذه الإمارات للاتفاق مع شيوخها على وسائل توثيق الروابط العربية، والعمل على تقييد الهجرات الأجنبية إليها.

ويتضح من تقرير بعثة الجامعة العربية^(١)، أن بريطانيا لم تقم بمشروعات إنمائية أو تعليمية طوال فترة احتلالها الطويل، باستثناء مدرستين مهينتين أسست إحداهما في الشارقة، والأخرى في دبي بين عامي ١٩٦٣ و ١٩٦٤، كما أنها لم تنشئ الطرق التي تربط بين هذه الإمارات تأكيدا للحواجز فيما بينها، وأكد التقرير تطلع شيوخ المنطقة إلى المعونات العربية للإيفاء بما تتطلبه حاجيات إماراتهم من مشروعات عمرانية واقتصادية، كتعبيد الطريق بين دبي ورأس الخيمة وتوفير مياه

(١) التقرير رقم ١٠ نوفمبر ١٩٦٤ ملحق رقم (٢) سري جدها من تقرير الأمن العام إلى مجلس جامعة الدول العربية في دور انعقاده (٤٣)، ١٥ مارس ١٩٦٥ من ١٧٧ وما بعدها.



الرى^(١). واقترح التقرير ضرورة نهضة الجو الصالح قبل التخطيط لأي تعاون عربي، وخاصة بعد ما أبدى بعض أولئك الحكام انزعاجهم من مهاجمة بعض الإذاعات والصحف العربية لهم.

وما يعنينا هنا أن بعثة الجامعة العربية إلى إمارات الخليج العربي قد وجهت عناية خاصة إلى عدة موضوعات من أهمها:

أولاً : أخطار الهجرة الأجنبية إلى المنطقة.

ثانياً : تسوية المشكلات القائمة بين الإمارات بما في ذلك مشكلات الحدود.

ثالثاً : تنظيم المساعدات المالية العربية للمنطقة.

وقد يكون من المفيد أن نناقش فيما يلي هذه الموضوعات التي أشار إليها تقرير بعثة الجامعة العربية.

فبالنسبة للموضوع الأول، عدد التقرير أنواعاً كثيرة من الهجرات إلى منطقة الخليج العربي، وما يمكن أن تثيره هذه الهجرات من مخاوف، وخاصة أنه يتدفق يومياً مئات من المتسللين الإيرانيين إلى مختلف الإمارات، وما يثير القلق أن معظمهم من الشبان الذين أدوا الخدمة العسكرية ثم سرخوا، ولذلك يكون من السهل استخدامهم عسكرياً. وهناك إلى جانب ذلك هجرات أخرى من الهنود، وخاصة من عناصر البانيان Banians^(٢)، والبلوش^(٣)، والباكستانيين، والأفغانين إلى جانب عدد قليل من مواطني الملايو وسيلان وغيرها، كما بدأت هجرات جديدة من مسلمي أثيوبيا وشرق إفريقيا. وقد استقرت الهجرات الأجنبية في دبي بتركيز أكبر^(٤)، حتى أصبح يخشى من العناصر الأجنبية وما قد تؤدي إليه من وقوع كارثة جديدة في الخليج قد تفوق كارثة فلسطين.

(١) المصدر السابق ملحق رقم (٣) تقرير البعثة الفنية للجامعة العربية المرفقة إلى إمارات الخليج العربي، ديسمبر ١٩٦٤ ص ١٨٦ وما بعدها.

(٢) البانيان كلمة هندية تطلق على التجار الهنود من أصحاب العمليات التجارية الصغيرة ويتشرون في الدول المجاورة للهند ويتنسبون إلى مقاطعة البانيان.

(٣) عناصر مهاجرة من ساحل بلوختان ويعملون في الإدارة الحكومية والمسكرات البريطانية أو الخدمة الشرائية.

(٤) تتركز هذه الهجرات في دبي ونسبة أقل في الشارقة وعجمان ورأس الخيمة، أما القليلة وأم القيوين فهما أقل إمارات الساحل العماني تعرضاً للهجرات الأجنبية بسبب تخلفهما الشديد.

وتبدأ الهجرات الأجنبية التي تصل إلى منطقة الخليج بنجوع العاطلين من العمال والفقراء في بعض الموانئ في الهند وفي باكستان وفي إيران حيث يستخدمون القوارب البخارية إلى ساحل عمان ويدفع كل منهم ضريبة يبلغ مقدارها توماتين أو روبية ونصف، وبذلك لا يسأل أي منهم عن جواز مروره أو تأشيرة دخوله، فإلهم أن تحصل السلطات المحلية على هذه الضريبة التي كانت تشكل موردا هاما من موارد الدخل في كثير من هذه الإمارات. وكانت السلطات البريطانية تتغاضى عن هذا السيل المتدفق من الهجرات الأجنبية لأن ذلك كان متمشيا مع سياستها الرامية إلى إضعاف عروبة المنطقة، وخاصة أن ذلك يرتبط بما كانت تثيره من صعوبات تجاه العرب من فلسطينيين أو مصريين إذا ما وصلوا إلى المنطقة دون جوازات سفر أو صفة دخول.

ويمكن تقسيم الهجرة الإيرانية حسب دوافعها إلى ثلاثة أنواع :

الأولى : هجرة وطنية بدأت منذ عام ١٩٢٠ حينما وفد كثير من الإيرانيين إلى منطقة الخليج فرارا من الأوضاع السياسية في إيران، ولم يظهر تأثير سئ لهذه الهجرة إذ اندمج المهاجرون في المجتمع العربي، بل وأصبحوا يرددون الأمانى العربية، ويمكن أن نضيف إلى هذه الهجرة أيضا ما ترتب على ضم عربستان إلى المقاطعات الإيرانية في عام ١٩٢٥ من هجرة سكانها، ومعظمهم من العرب إلى منطقة الخليج العربي.

والثانية : هجرة تلقائية لكسب العيش.

والثالثة : هجرة منظمة. وتعتمد هذه الهجرة على الهجرة الثانية^(١). وقد أوضحت بعثة جامعة الدول العربية إلى إمارات الخليج العربي خطر الهجرة الأخيرة لحكام الإمارات حتى أن بعضهم أصدر قرارات خاصة بإنهاء سريان جميع الجوازات الممنوحة للأجانب، واتفق الحكام فيما بينهم على إنشاء مكتب موحد لجوازات السفر تمثل فيه جميع الإمارات إلى جانب ترحيل بعض العناصر الأجنبية التي وفدت إلى المنطقة، وعدم تمكين الموظفين البريطانيين من التحكم في المكتب الموحد لجوازات السفر، بيد أن هذه الإجراءات على أهميتها الشديدة استمرت ذات طابع نظري فقط.

(١) عن التسلسل والهجرة الإيرانية إلى إمارات الخليج العربي يمكن الرجوع إلى كتاب : ماذا يجري في خليجنا العربي من ٥٣ وما بعده، إصدار الاتحاد الوطني لطلبة الكويت، مارس ١٩٦٧.



أما الموضوع الثاني الذي اهتمت به بعثة الجامعة العربية فهو العمل على تسوية المشاكل القائمة بين الإمارات، بما في ذلك مشكلات الحدود، وهي أكثر المشكلات تعقيداً إذ إنها لا ترتبط بالحدود البرية فقط، وإنما ترتبط إلى جانب ذلك بالقبائل المتنقلة مما قد يؤدي في كثير من الأحيان إلى مطالبة إمارة على رعاية لها يوجدون في إمارة أخرى^(١).

على أن أهم الموضوعات التي عنت بعثة الجامعة العربية بدراستها كانت تتعلق بتنظيم المساعدات المادية لإمارات الخليج مستثنية من ذلك البحرين وقطر وأبوظبي لوفرة الدخل فيها، وتأتي الشارقة ودبي بعد هذه الإمارات، أما الإمارات المحتاجة إلى المعونات العربية العاجلة فهي الإمارات الصغيرة في الساحل العماني «عجمان - أم القيوين - رأس الخيمة - الفجيرة»، وذلك حتى لا تضطر إلى قبول ما يعرض عليها من مساعدات إيرانية^(٢). ولذلك أكد تقرير بعثة الجامعة العربية على ضرورة دعم التعاون الثقافي والاجتماعي ومضاعفة النشاط الصحي بصفة خاصة لمواجهة المحاولات الإيرانية في الإمارات الفقيرة إلى جانب وضع خطة للتنمية الاقتصادية والتبادل التجاري بين هذه الإمارات وبين الدول العربية.

وفضلاً عن ذلك فقد عنت جامعة الدول العربية بإرسال بعثة فنية إلى إمارات الخليج لدراسة المشروعات الأكثر إلحاحاً كإنشاء طريق يصل بين دبي والشارقة ورأس الخيمة وتوفير استثمار المياه الجوفية وغيرها. ولعل أهم ما تم الاتفاق بشأنه هو إنشاء مكتب للتنمية يتبع الجامعة العربية ويقام في إحدى إمارات الخليج تساهم في تمويله الدول العربية وخاصة دول الخليج الثلاث، العراق - الكويت - السعودية^(٣).

(١) من أبرز هذه المشاكل القبلية هجرة الخواطر من أتباع رأس الخيمة إلى أبوظبي ومطالبة البحرين بقبائل النعيم في قطر ومطالبة قطر بقبائل المهائدة الذين هاجروا إلى الكويت، ولزيد من التفصيلات يمكن الرجوع إلى حين البخارنة : دول الخليج العربي الحديثة، بيروت ١٩٧٤، كما ستعرض لأحاط أخرى من مشكلات الحدود في فصل آخر.

(٢) ظهر النشاط الإيراني في المنطقة بتأسيس مدرسة إيرانية في دبي كما أسست إيران مستوصفاً كبيراً بلغت تكاليفه أكثر من مليون جنيه ويعرف بمستشفى الأبد والشمس ويوجد في دبي.

(٣) تقرير بعثة الجامعة العربية ١٩٦٤/١١/١٠ ملحق (٢) سري جداً، من تقرير الأمين العام إلى مجلس الجامعة ١٥ مارس ١٩٦٥، ص ١٧٧ وما بعدها.

وتجدر الإشارة إلى أن الحكومة البريطانية أبدت اعتراضاً شديداً على نشاط الجامعة العربية باعتباره منافياً للمعاهدات والعلاقات الخاصة التي تربط بريطانيا بهذه الإمارات، وكان من المؤسف حقاً إصرار بريطانيا على أن يكون من حقها الإشراف على الشؤون الخارجية لإمارات الخليج العربي حتى فيما يدخل في إطار تعاملها مع الدول العربية بل والجامعة العربية نفسها، كما وضع اعتراضها أيضاً على البعثة الفنية التي أرسلتها الجامعة العربية لدراسة احتياجات المنطقة. وفي مارس ١٩٦٥ اجتمع المقيم البريطاني في الخليج مع الوكلاء التابعين له في قطر وأبوظبي ودبي وحكام وشيوخ الخليج وطلب منهم إصدار قرارات جاء فيها، إنهم يرحبون بأية إعانة مجردة من القيود من أي مصدر، من المصادر لتطوير إماراتهم، على أنه حرصاً لتجنب الجهود المزدوجة فقد قرر مجلس الإمارات المتصالحة إنشاء مكتب للتطوير تورد إليه جميع المساعدات المالية.

وهكذا استطاعت الحكومة البريطانية أن تفوت على الجامعة العربية إنشاء مكتب التنمية العربي، وأوضح أيضاً أن مكتب التطوير الذي أسسته بريطانيا قد انبعث أساساً من فكرة الجامعة العربية، ولكن تأخر تنفيذ هذه الفكرة أتاح لبريطانيا الفرصة لكي تسبق الجامعة العربية إليها.

وهكذا أصبح شيوخ الخليج أمام أمرين، إما تأييد مكتب التطوير الذي اقترحه بريطانيا، والذي يشع مجلس حكام الإمارات المتصالحة، أو تأييد صندوق التنمية التابع للجامعة الدول العربية. وعلى حين أيدت الكويت صندوق التنمية العربي وافق شيوخ دبي وقطر والبحرين وأبوظبي، تحت الضغط البريطاني المتزايد، على المشروع البريطاني في حين اتخذت المملكة العربية السعودية موقفاً وسطاً؛ إذ اقترحت أن تقوم بتعيين الطريق الموصل بين الشارقة ورأس الخيمة مساهمة منها في مشروعات التنمية الخاصة بإمارات الخليج دون أن تلزم نفسها بالاشتراك في مكتب التطوير البريطاني.

ومع ذلك فقد حاولت الجامعة رغم الضغوط البريطانية أن تصل بمشروعها إلى حيز التنفيذ، فأوفدت بعثة خاصة إلى إمارات الساحل العماني للحصول على موافقة كتابية من الحكام على البدء في تنفيذ مشروعات الجامعة العربية للتنمية،



وصادفت بعثة الجامعة العربية الزيارة التي قام بها جورج طومسون وزير الدولة البريطاني للجيولوجيا دون نجاح مساعي الجامعة العربية. وأوضح تقرير بعثة الجامعة العربية أن الوزير البريطاني وجه تحذيرا إلى الحكام عن مغبة التعاون مع بعثة الجامعة العربية ومن إعطاء أي تعهدات لها، أو الموافقة على فتح مكاتب للجامعة العربية في المنطقة، وعندما أجابه بعض الحكام أن ذلك قد تم بالفعل^(١)، لامهم على موقفهم وحذروهم بأن ذلك مناقض للمعاهدات المبرمة بين إماراتهم وبين الحكومة البريطانية^(٢).

وهكذا كانت ذروة التناقض الاستعماري في موقف المستر طومسون، الذي كان قد سبق له أن أعلن في مجلس العموم البريطاني أن بريطانيا غير مسئولة عن تخلف هذه المنطقة، وأن حكامها هم المسئولون عن ذلك، ثم يأتي ليعلن حربا على الحكام لأنهم قبلوا مشروعات فنية بحثية وغير مشروطة مع الجامعة العربية، بعد أن ظلت إمارات الخليج تخضع لما يقرب من قرن ونصف قرن للاستعمار البريطاني الذي فرض عليها التخلف ليكون بمثابة حليف له وسند لبقائه في المنطقة إلى أطول فترة ممكنة^(٣). وتمكنت السلطات البريطانية من إعاقة بعثة الجامعة العربية، إذ اعتذر حاكم دبي عن استقبال البعثة، وأصر أن تكون المساعدات عن طريق مكتب تطوير الإمارات التابع لمجلس حكام الإمارات المتصالحة. كما بادرت السلطات البريطانية إلى إقصاء الشيخ صقر بن سلطان القاسمي حاكم الشارقة (١٩٦٥)، وكان قد أبدى تحاوبا مع مشروعات الجامعة العربية، كما أرغمت الشيوخ الآخرين الذين وافقوا على مشروعات التنمية العربية على إرسال برقيات إلى جامعة الدول العربية سحبوها فيها موافقاتهم السابقة مطالبين أن تكون المساعدات العربية عن طريق مكتب التطوير^(٤).

(١) ذكر تقرير البعثة أن الجامعة العربية استطاعت أن تحصل على موافقة حكام الساحل العماني على مشروعاتها الخاصة في المنطقة باستثناء حاكم دبي الذي راوغ في تقديم عهده الموافقة.

(٢) تقرير الأمين العام إلى مجلس جامعة الدول العربية في دور انعقاده العادي (٤٤)، سبتمبر ١٩٦٥، انظر دعم العلاقات العربية بإمارات الخليج العربي ص ٤٣ وما بعدها.

(٣) ميد نوفل : الأوضاع السياسية في إمارات الخليج وجنوب الجزيرة - الكتاب الثاني - إمارات الساحل العماني ص ٢٢٧ وما بعدها.

(٤) عن دعم العلاقات العربية بإمارات الخليج العربي انظر : تقرير الأمين العام لجامعة الدول العربية إلى مجلس جامعة الدول العربية في دور انعقاده العادي (٤٤)، سبتمبر ١٩٦٥ ص ٤٣ وما بعدها.

وتجدر الإشارة إلى أنه على الرغم من أن بريطانيا قد استطاعت أن تقف دون التعاون العربى مع إمارات الساحل العمانى، إلا أنه لم يعد فى وسعها أن تستمر فى صد تيار القومية العربية الذى أخذ يتدفق على المنطقة بصورة لم تعرفها من قبل.

الأوضاع الداخلية فى مشيخات الساحل العمانى :

وقد يكون من المفيد أن نلسم بالأوضاع الداخلية التى عاشتها مشيخات الساحل العمانى السبع فى الفترة موضوع الدراسة وهى :

مشيخة أبوظبى :

حكم الشيخ شخبوط بن سلطان مشيخة أبوظبى فى الفترة من من ١٩٢٨ إلى ١٩٦٦، وهذا الحكم الطويل الذى بلغ ثمانية وثلاثين عاما كان شيئا غير مألوف فى المشيخة، فقد سبق الشيخ شخبوط عديد من الحكام اغتيلوا بعد فترة قصيرة من وصولهم أو بالأحرى اغتصابهم للحكم. وحكم الشيخ شخبوط الطويل لا يعود إلى شىء أكثر من حكمة والدته المشيخة سلمى التى طلبت - عند وصول ابنها إلى الحكم - من جميع أبنائها أن يقسموا ألا يحاول أحد منهم خلع الشيخ شخبوط بالقوة، وفيما يبدو أنه كان يتمتع بحظوة خاصة لديها.

وليس من شك فى أن حكم الشيخ شخبوط الطويل بعد الاضطرابات السابقة التى شهدتها المشيخة أدى إلى إضافة عامل هام من عوامل الاستقرار لم تعرفه المشيخة من قبل، وقد شهدت السنوات الأخيرة من حكمه بداية اكتشاف النفط وتصديره منذ عام ١٩٦٢ مما أعطى مزيدا من الأهمية والاستقرار للمشيخة. وفى نهاية ذلك العام أنشئت فى أبوظبى وكالة سياسية بريطانية خاصة بها^(١)، بينما كانت قبل ذلك تخضع للوكالة السياسية البريطانية القائمة فى دى، كذلك تم الاتفاق بين الشيخ شخبوط وبين السلطات البريطانية فى ذلك العام على أن تكون

Clarence Mann, Abu Dhabi Birth of an Oil Sheikdom p. 99 see also Great Britain (١) Central Office of Information, The Arab States of the Persian Gulf and East Arabia, London 1963.



السيادة القضائية على الأجانب في مشيخته في أيدي محاكم وطنية. وأشرف أحد القضاة الإنجليز ويدعى السير جون وايت John Wyatt على وضع مجموعة من القوانين الخاصة بالإمارة^(١).

وعلى الرغم من أن مشيخة أبوظبي أخذت تتمتع بثروة نفطية هائلة إلا أن الشيخ شخبوط كان على طرار فريد، فقد قاوم بشدة تنفيذ الدخل الكبير الذي كان يتحصل عليه من النفط إذ كان مشهوراً بتقيته الشديد^(٢)، كما أنه لم يكن مهتماً بدفع رواتب الموظفين التابعين له بما في ذلك حرمه الخاص في المواعيد الثابتة لها، وباختصار كان يكره التغيير، وكان أملاً أن يستمر الساحل العماني على أوضاعه الراكدة، وإذا حدث التغيير فينبغي أن يتم ببطء شديد حتى لا يصبح سكان أبوظبي أقلية في بلادهم كما حدث بالنسبة للكويت، كما كان يرى أن بعض إمارات الخليج - نتيجة ثروات النفط التي تحصلت عليها - طفرت طفرة واسعة إلى النصف الثاني من القرن العشرين بعد قرون طويلة من الركود والتخلف، ولذلك كان يعتقد أن نتائج هذه الطفرة لن تكون في صالح إمارته، ومن هنا اتسمت تصرفاته بالتردد والحذر، ففي بعض الأحيان كان يعطى موافقته بالبدء في تنفيذ مشروع، كإنشاء طريق جديد أو بناء مدرسة، ثم يقدم بعد ذلك على إلغاء موافقته هذه، وقد يكون له وجهة نظره الخاصة إزاء ذلك، على أن ينبغي أن نقرر هنا أن تصرفه تجاه الأموال التي كان يتحصل عليها من عائدات النفط لم تكن بمثل تلك السخيرية التي أشيعت عنه^(٣).

وعلى أي حال فقد أصبح الشيخ شخبوط بن سلطان بفلسفته هذه عقبة في سبيل التقدم، وخاصة بعد تدفق ثروات النفط التي أخذ ينظر إليها نظرة يشوبها عدم الاكتراث مستقداً جيرانه من الشيوخ الذين عرضوا بلادهم لهذه الاجتماعية شديدة بسبب ما أدخلوه من تغييرات في أنظمة الحكم والإدارة والاقتصاد والتعليم، ولم يقبل إلا تحت إلحاح شديد بفتح مدرسة ابتدائية في عام ١٩٦٢، كذلك رفض مقترحات بريطانية لتنفيذ خطة خمسية تستهدف إنشاء بعض المشروعات العمرانية،

Fenchel, Trucial States p. 78. (١)

Clarence Mann, op. cit., p. 46. (٢)

(٣) من ذلك ما رددته بعض المصادر من أنه كان يضع النقود في صندوق تحت سريره.

رغم توافر الأموال اللازمة لذلك، مفضلاً نظريته الخاصة في ضرورة المحافظة على تقاليد البادية وعدم الاختلاط بالعالم الخارجي أو التأثير بمنجزات الحضارة العصرية باعتبار كل ذلك مثلاً أعلى يجب أن تسير عليه إمارته، وعلى أساس أن المشروعات التي قدمت إليه أكبر من أن تواجه احتياجات أبوظبي وخاصة لما تستلزمه من آلاف العمال لتنفيذها^(١).

ومع ذلك فقد كان التقدم في عمليات التنقيب عن النفط دافعا لإدخال بعض الإصلاحات في المشيخة، ففي ٣٠ مارس ١٩٦٣ افتتحت وكالة للبريد في أبوظبي وفرع لها في جزيرة داس، لاستخدام موظفي شركات النفط^(٢)، كما اضطر الشيخ شخبوط للموافقة على تخصيص ما يقرب من ٨٠٪ من دخل النفط لميزانية الإمارة، على أن تؤخذ المصروفات من فوائد الرصيد، كذلك اضطر في عام ١٩٦٥ أن يتبرع إلى مكتب التطوير التابع لمجلس الإمارات المتصالحة بما يوازي ٢٠٠,٠٠٠ جنيه إسترليني^(٣). كذلك أثر عن الشيخ شخبوط عنايته الشديدة بمشكلة مياه الشرب في إمارته، وقد تم في عهده مشروع مد أنابيب مياه بين العين وأبوظبي، وهكذا استطاعت الإمارة أن تجد حاجتها من مياه الشرب لتواجه أولى مراحل التعمير وما تبعها من ازدياد عدد السكان فيها^(٤). على أنه في عام ١٩٦٦ قررت الأسرة الحاكمة في أبوظبي (آل نهيان) خلع الشيخ شخبوط وتجريده من ثروته، وتعيين شقيقه الشيخ زايد بن سلطان، الذي كان حاكماً على منطقة العين خلفاً له. وأعلنت الأسرة أن هذه الخطوة التي أقدمت عليها اتخذت من أجل المصلحة العامة، وأنها تستهدف رفع مستوى المعيشة في البلاد واستثمار عائدات النفط في تطوير شعب أبوظبي، وتنفيذ المشروعات العمرانية التي تحتاجها الإمارة.

وقد غادر الشيخ شخبوط بن سلطان أبوظبي إلى البحرين، بناء على طلب

Mann, op. cit., p. 104. (١)

Ibid., p. 96. (٢)

Ferrelon, op. cit., p. 80. (٣)

(٤) مكتب الدراسات والوثائق : أبوظبي ص ٣٦.



من الحاكَم الجديد، حيث منحه الشيخ عيسى حاكم البحرين بحق اللجوء المؤقت في إمارته، ثم انتقل منها إلى بيروت، على أنه لم يلبث أن عاد إلى أبوظبي بعد ثلاث سنوات ليعيش فيها عيشة هادئة بعد استقرار الأوضاع للحاكم الجديد^(١).

ومن المؤكد أن عزل الشيخ شخبوط تم بموافقة السلطات البريطانية، وعلى أي حال فقد أعلنت السلطات البريطانية في الخليج علمها بالانقلاب الذي حدث في أبوظبي، واستعدادها للتعاون مع الحاكم الجديد. والمؤكد أن عزوف الشيخ شخبوط عن الإصلاح وعن وضع ثروته في البنوك البريطانية، كان سببا من أسباب عزله، وإن كان عزل الشيخ شخبوط من ناحية أخرى يشير إلى ظاهرة هامة وهي وصول حكام أكثر استنارة إلى إمارات الخليج العربي.

وتجدر الإشارة إلى أن الخلاف الأسري في أبوظبي استمر قائما عدة سنوات؛ في خلالها تضاعفت واردات النفط حتى اضطرت الشركات إلى تجميد حصيلة الإمارة ارتقيا بالفض الخلاف الأسري الناشب^(٢)؛ إلى أن استقر الرأي في ٦ أغسطس ١٩٦٦ على تولية الشيخ زايد الذي انتقل من قصره في قلعة المويجعي بواحة العين إلى القصر الرئيسي في أبوظبي، حيث بدأت الإمارة تدخل في عهد جديد لم تعرفه من قبل^(٣).

وقد يكون من المفيد أن نشير هنا إلى أن الشيخ زايد كان حاكما على منطقة العين في عهد أخيه شخبوط، وقد أثبت قدرا كبيرا من الاستنارة والوعي حتى في داخل حدود الميزانية الصغيرة التي سمح له شقيقه بها^(٤). وهكذا ظل الشيخ زايد قبل وصوله إلى حكم أبوظبي منذ أوائل عام ١٩٤٦ مستورا عن شؤون المنطقة الشرقية، أي قرية العين وضواحيها السبع، واستمر هناك حتى عام ١٩٦٦، أي أنه حكم المنطقة الشرقية ما يقرب من عشرين عاما، وكان لهذه السنوات أثرها البالغ في مستقبل إمارة أبوظبي ذاتها إذ عاش زايد في العين قريبا من البادية حيث تعلق به البدو وأحبوه وامتدت سيطرته إلى الظفرة، واستطاع أن يسيطر على

(١) الحياة ٧ / ٨ / ١٩٦٦.

(٢) نفسة ٩ / ٨ / ١٩٦٦.

(٣) مكتب الدراسات والوثائق : أبوظبي من ٣٦.

(٤) Fenelon, op. cit., pp. 77 - 78.

جميع قرى البوريمى ، باستثناء القريتين التابعتين لمسقط ، وتجدد الإشارة إلى أنه عاصر تصاعد أزمة البوريمى فى عام ١٩٥٥ بين مسقط وأبوظبى وبين المملكة العربية السعودية^(١) . وفى فترة مبكرة من ولايته على العين زاره الرحالة ولفرد ثيجر Thesiger فى قلعة المويجعى ، وذكر ثيجر^(٢) أنه سمع كثيرا عن الشيخ زايد أثناء طوافه فى صحراء الربع الخالى فى رحلته التى بدأها من ظفار ، وقد حرص على مقابلته لما يتمتع به من شهرة واسعة بين ظهرانى البدو ، كما أشار جون كلى Kelly فى كتاب له صدر فى عام ١٩٦٦ بعنوان الحدود الشرقية للجزيرة العربية إلى شخصية زايد بن سلطان ، وإلى الدور الذى كان يقوم به فى حكمه للمنطقة الشرقية من أبوظبى .

ومما يؤثر عن الشيخ زايد اهتمامه بالبحث عن المياه واستغلالها بحفر قنوات لاستخراج المياه من جبال الحجر شرقى العين ، ومن جبال حفيت الواقعة فى جنوبها ، كذلك قام بإصلاح القنوات القديمة التى أفسدتها الحروب الطويلة بين القبائل ، ومن أهم القنوات التى شقها فلج الصاروج ، كما شجع الأهالى على تطهير الأفلاج القديمة ، وأمد كل مزارع بالمضخات والأدوات الزراعية اللازمة^(٣) . وكانت خطوته التالية إصلاح نظام الري إصلاحا جذريا وإتاحة الفرصة للبدو لرى أراضيهم بجعل موارد المياه حرة ومشاعة للجميع^(٤) .

كذلك اهتم الشيخ زايد بإدخال التعليم فى واحة العين منذ عام ١٩٥٩ ، حينما أسس المدرسة النيهانية الابتدائية فى قرية العين ، وبذلك سبق أبوظبى فى إدخال التعليم إذ لم تؤسس مدارس نظامية فى أبوظبى إلا فى عام ١٩٦٢ . كما أنشأ سوقا تجاريا فى العين لإنعاش الحركة التجارية بها^(٥) . وحينما قام كلارنس مان Mann فى عام ١٩٦٤ بوضع دراسة عن أبوظبى بعد زيارة طويلة لها ، ذكر عن الشيخ زايد أنه هو الرجل القوى فى منطقة العين وضواحيها ، ومن هناك يمتد

(١) Mann, op. cit., p. 97.

(٢) Thesiger, Wilfred. Sand Kings of Oman. London, 1959.

(٣) مكتب الدراسات والوثائق : أبو ظبى ص ٤٦

(٤) راشد عبدالله - زايد من مدينة العين إلى رئاسة الاتحاد . الفصل الثامن -

(٥) المرجع السابق .

نفوذه إلى منطقة الظفرة وأنه كرس المال القليل الذي توافر لديه للقيام بإصلاحات في منطقة البوريمى، ويرشحه كل هذا إلى جانب عدالته وروحه الإصلاحية وقدرته السياسية وتعلق البدو به، على أن يكون الحاكم المنتظر لإمارة أبوظبى^(١).

وعندما وصل الشيخ زايد إلى الحكم حرص على أن يخص واحدة العين بجانب كبير من المشروعات العمرانية، ولعل أهم المشروعات هي إقامة مدينة زايد التى وضع الشيخ حجرها الأساسى فى أبريل ١٩٦٩، وتقوم المدينة الجديدة شرقى العين وتعتبر امتدادا طبيعيا لها؛ وقد خطط مسجدها ليكون نواة لجامعة إسلامية فى منطقة الخليج^(٢).

ومما يميز حكم الشيخ زايد إرساء قواعد التنظيم الحكومى فى إمارته بإنشاء دوائر حكومية، وإبراز دور أبوظبى فى المجال العربى بصفة عامة والخليج العربى بصفة خاصة، فما كاد يستقر فى الحكم حتى أخذ يضع خطة لنهضة إمارته وذلك بإنشاء مجلس للتخطيط بموجب مرسوم أميرى صدر فى ٢٠ مارس ١٩٦٨. وقد رأس الشيخ زايد هذا المجلس الذى أنيط به تحمل مسئولية رسم الخطط للإعمار الشامل، واعتماد الميزانيات التى تحتاجها الإمارة بما فى ذلك تنفيذ مشروعات إنشاء المدارس والوحدات الصحية والمساكن الشعبية ورصف الطرق وما إليها^(٣).

وقد رصد للخطة الخمسية الأولى ١٩٦٨ - ١٩٧٢ ثلاثمائة مليون دينار بحرينى أنفقت فى التعليم والصحة والزراعة والمواصلات والصناعة والبلديات^(٤)، وكان من بين ما تضمنته هذه الخطة تنفيذ مشروع لإمداد الإمارة بالمياه العذبة حيث قامت الشركات البريطانية ببناء معمل لتكرير مياه البحر^(٥). كما تضمنت الخطة الخمسية مشروعات زراعية ضخمة، ويقوم هذا المشروع فى جزيرة السعديات القريبة من أبوظبى وهى جزيرة رملية فاحلة. وقامت جامعة أريزونا الأمريكية بالإشراف

Clarence Mann, Abu Dhabi: Birth of an Oil Sheikdom, second edition Beirut 1969 (١) pp. 97 - 98.

(٢) انظر الفصل الخامس بدولة الإمارات العربية المتحدة.

(٣) الأرقام ٥ / ٨ / ١٩٦٨.

(٤) أبو ظبى بين أمس واليوم ص ٧٦ - ٦٨.

(٥) سجل الأراء السياسية عن أقطار العالم العربى، انظر أقطار الخليج العربى، نشره السفارة البريطانية فى بيروت ١٢ / ١ / ١٩٦٨.

على هذا المشروع الذي هو عبارة عن تجربة لإنتاج الخضراوات باستخدام الوسائل الصناعية، وتحت ظروف مناخية متحكم فيها، ويطلق على هذا المشروع اسم مركز أبحاث الأراضي القاحلة، وقد بدأ المشروع في عام ١٩٧٠ عندما يادر الشيخ زايد بدعوة خبراء من الجامعة للمجيء إلى أبوظبي، وقدم الأراضي اللازمة ومنحا مالية سخية لتغطية المشروع، الذي كان يحول كذلك بواسطة مؤسسة روكفلر مع آخرين، وقد مكن ذلك جامعة أريزونا من تطبيق تجربتها على نطاق واسع بإنشاء مصنع الطعام الصحراوي، ويحصل المشروع على حاجته من المياه بواسطة معمل تقطير، ويتم استخدام المياه بقدر كبير من الاقتصاد والعناية، إذ توضع غطاءات من البلاستيك تحت النباتات من أجل منع تسرب المياه داخل الرمال! وإن كان ذلك لم يمنع بطبيعة الحال عملية التبخر التي لم يظن إليها منفذو المشروع!

وقد اشترك في تنفيذ مشروعات الخطة الخمسية خبراء وفنيون من دول عربية وأجنبية حتى أصبحت أبوظبي بمثابة منطقة مصالحة عالمية^(١). وعلى الرغم من تحديد خمس سنوات لهذه الخطة إلا أنه حدث عجز في ميزانية الإمارة في العام التالي (١٩٦٩) بسبب ما تكلفته المشروعات من نفقات كبيرة، وإلى وجود مخاوف مع قلة الخبراء في مراجعة أعمال الشركات وضبط حساباتها. كما أن طموح الشيخ زايد السياسي وإسراعه في دفع عجلة التطور جعلته يتوسع في برامج الخدمات والإنشاءات لا بالنسبة لإمارته فقط بل مد هذه الخدمات إلى إمارات الساحل العماني، وقدم فروضا مالية لدول عربية كثيرة. وهكذا أخذ الشيخ زايد يتفوق على نطاق واسع وكأنه كان يريد أن يشبث أنه سخي بقدر ما كان الخوف مقترنا^(٢).

وفي المجال العربي قام الشيخ زايد بسلسلة من التحرك السياسي فزار السعودية في أبريل ١٩٦٧، كما قام بزيارة إلى مسقط عام ١٩٦٨، ونتج عن زيارته الأخيرة الاتفاق مع السيد سعيد بن تيمور سلطان مسقط على موضوعات توحيد العملة بين البلدين، إلى جانب التقارب الاقتصادي والثقافي والغني،

Fenelon, op. cit., pp. 77 - 78. (١)

Daily Telegraph, 19 - 8 - 1968. (٢)



وتسهيل الاتصالات بين البلدين، وتأكيد الاتفاق بينهما حول مشكلات الحدود، وقد كان من الممكن أن تؤدي هذه المبادرة من حاكم أبوظبي إلى توثيق أسس الاتحاد بين البلدين، ولكن حال دون ذلك تردد سلطان مسقط وعدم تقبله فكرة الانفتاح التي كان يسير عليها شيخ أبوظبي.

وفي عام ١٩٦٩ شجع الشيخ زايد نشاط النائبة العمالية البريطانية مسز مارجريت مكاي، ومعها بعض النواب البريطانيين، الذين كانوا يدافعون عن حقوق اللاجئين الفلسطينيين، حيث ظهر في لندن مركز حملة أبوظبي الإعلامية، والهدف منه تطبيق قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ وتحسين أحوال اللاجئين الفلسطينيين إلى جانب عرض الأفلام والصور وشراء معرض متنقل لنشر حملة إعلامية بين الشعب البريطاني. وقد حصلت مكاي على الدعم المادي من الشيخ زايد، والدعم المعنوي والعلمي من بعض الحكومات العربية، وذلك من خلال زيارتها لكثير من الدول العربية.

كما أصدر الشيخ زايد مرسوماً بإنشاء صندوق أبوظبي للتنمية الاقتصادية العربية (أكتوبر ١٩٧١)، ويعتبر من أضخم المشروعات الاقتصادية وقصد به مساعدة الدول العربية على تطوير اقتصادها، وتقرر أن يكون رأسمال هذا الصندوق خمسين مليوناً من الدينارات البحرينية بصفة مبدئية، ويقوم الصندوق بدراسة كل مشروع على أسس علمية واقتصادية سليمة، وتوفير الكفايات الفنية اللازمة لتنفيذه.

أما بالنسبة لإمارات الساحل العماني فقد أعلن الشيخ زايد فور توليه الحكم أنه مستعد للإتفاق بسخاء على مشروعات التنمية في جميع الإمارات، وبدأ تبرعه بمبلغ ٥٠٠.٠٠٠ جنيه إسترليني لصندوق التطوير، وتضاعف هذا المبلغ إلى مليوني جنيه في عام ١٩٦٨^(١)، وفي ذلك العام تم إنشاء مكتب لإمارة أبوظبي في مدينة الشارقة، ويقوم هذا المكتب بالدراسات والأبحاث اللازمة لتهيئة الفرصة لأهالي إمارات الساحل للعمل في المشروعات التي تقوم بها إمارة أبوظبي في بلادهم، هذا إلى جانب تيسير العمل لمواطني هذه الإمارات في المشروعات التي تقام في أبوظبي، كما يقوم المكتب بتقديم منح دائرة معارف أبوظبي للدراسة الجامعية إلى

(١) الرأي العام ١٧ / ١١ / ١٩٦٦.

أبناء الساحل^(١). كما أعلن شيخ أبوظبي أن إمارته قررت تخصيص ٣٠ مليون دينار لمشروعات تطوير الخدمات العامة في إمارات الساحل، كما أعلن مشروع السنوات الخمس بشأن مساعدة الإمارات الفقيرة غير المنتجة للنفط^(٢)، كذلك فتح الشيخ زايد أبواب إمارته أمام أبناء الساحل العماني، إذ أصدر مرسوماً في عام ١٩٦٩ جاء فيه: «يسمح لجميع الأشخاص من مواطني إمارات الساحل بممارسة الأعمال التجارية والحصول على الرخص اللازمة لذلك دون الحاجة إلى شريك أو كفيل محلي»^(٣).

كما ارتفعت مساهمة أبوظبي في تمويل مكتب تطوير إمارات الساحل العماني ارتفاعاً ملحوظاً، إذ تحملت أبوظبي في عام ١٩٦٩ ما يقرب من (٩٥٪) من ميزانية مكتب التطوير^(٤).

كذلك أجريت في فبراير ١٩٦٩ تسوية للحدود البرية والبحرية بين أبوظبي ودبي، إذ تم التوقيع في منطقة السميح في دبي على اتفاقية جديدة للحدود بين الإمارتين شملت الحدود البرية والبحرية فيما بينهما. كذلك عقد اجتماع أخوي في السميح بين الشيخ زايد والشيخ صقر بن محمد حاكم رأس الخيمة، وبحضور حاكمي دبي وقطر، حيث اتفق المجتمعون على تسوية قضايا الحدود، وطالب الشيخ صقر في هذا الاجتماع بإعادة بدو الخواطر الذين كانوا قد غادروا رأس الخيمة واستقروا في أبوظبي بعد الاضطرابات التي وقعت بينهم وبين الشيخ صقر حول ملكية بعض الأراضي، وطلبوا من الشيخ زايد التوسط لمصلحتهم^(٥). وفي بولية ١٩٧١ أعلن الشيخ زايد وضع أسس جديدة للحكم والتنظيم في إمارته مما كفل لها حول نهاية ذلك العام رئاسة اتحاد الإمارات العربية، وتمثل ذلك

(١) أبوظبي بين الأمس واليوم ص ١٣٧.

(٢) الدستور ٢٠ / ٣ / ١٩٦٨.

(٣) أبوظبي بين الأمس واليوم ص ١٣٣.

(٤) نفسه ص ١٣٤.

(٥) في عام ١٩٦٨ طلب الشيخ صقر بن محمد القاسمي من كشافة عمان مساعدة قوة الشرطة التابعة له في مقاومة بدر الخواطر الذين رابطوا حول بئر يقع في الجزء الشرقي من إمارته، وقد وجد الخواطر ثابداً من شيخ أبوظبي الذي منحهم حق اللجوء وأمنهم في واحة العين وأبدى استعداده أن يقيموا في المدينة بصفة دائمة، ولما كان ذلك يعني حرمان رأس الخيمة من كثير من سكانها فقد رفض الشيخ صقر ذلك وموت الأزمة بين الحاكمين في اجتماع سمح وخاصة بعد أن أبدى الخواطر رغبتهم في العودة إلى بلادهم خوفاً على أراضيهم.

انظر رياض شيب الرئيس: صراع الواحات والنقط ص ص ٨٠ - ٨١.



في صدور عدة قوانين أعيد بها تنظيم الإدارة الحكومية وتأسيس مجلس استشاري وطني يستهدف مشاركة أهالي الإمارة في شئون الحكم ومساعدة الحاكم في إدارة شئون الإمارة وتقرير مصيرها^(١). وتكون المجلس من خمسين عضواً يعينهم الشيخ بنفسه من أبرز الأسر وأكثر زعماء القبائل نفوذاً^(٢).

وفي أول ديسمبر ١٩٧١ انتهت العلاقات التعاقدية بين بريطانيا وأبوظبي بتوقيع الشيخ زايد والسير جفري آرثر وثيقة بذلك، وأصبحت العلاقات بين بريطانيا وأبوظبي لا تتعارض مع وضعها عضواً مؤسساً لدولة الإمارات العربية المتحدة ورائدة لها^(٣).

دبي:

استطاعت بريطانيا أن تحكم سيطرتها على تلك المشيخة معتمدة على ما كانت تشهده من منازعات بين حكامها من آل مكتوم أو بينهم وبين جيرانهم من حكام الإمارات المجاورة^(٤).

وقد خاضت كل من دبي وأبوظبي حرباً أهلية خلال الفترة من ١٩٤٥ إلى ١٩٤٨ بسبب تنازع الإماراتين على غور غناضة، وكانت احتمالات النفط في المنطقة تكمن وراء هذا النزاع مما ترتب على ذلك نشوب معارك متقطعة بين الإماراتين، وكان من الممكن أن تستمر هذه المعارك طويلاً لو لم تتدخل بريطانيا وتفرض هدنة وافق عليها الطرفان^(٥).

وفي عام ١٩٥٤ انتقلت الوكالة البريطانية من الشارقة إلى دبي^(٦)، وفي عام ١٩٥٨ وصل الشيخ راشد آل مكتوم إلى الحكم وأحدث تطويراً كبيراً في شئون إمارته، وكان يتميز بالذكاء والحنكة السياسية حتى اشتهر بين أقرانه من حكام الإمارات المجاورة بثعلب الخليج، وكان أهم ما ينشده هو تحقيق الاستقرار في إمارته.

(١) الأتوار ٢٠ / ٧ / ١٩٧١.

(٢) Anthony Duke, The Union of the Arab Emirates, Middle East Journal, Summer (٢) 1972 p. 279.

(٣) النهار ٢ / ٩ / ١٩٧٢.

(٤) أبو بشير السالمى: تحفة الأعيان بحرية عمان، ص ٣٥.

(٥) شركة الزيت العربية الأمريكية - إدارة العلاقات - شعبة البحث، عمان والساحل الجنوبي للخليج

الفارسي ص ٢٢٩.

(٦) Hay, Rupert, The Persian Gulf States, p. 121, Fencelon, op. cit., pp.83 - 85.

ولا شك أن العلاقات التجارية التي تقوم بها دبي مع جنوب إيران والهند كان لها أثر كبير في ازدهارها حيث تستورد دبي المواد الغذائية، وتعيد تصدير البضائع القادمة إليها من أوروبا والهند مما جعلها تستحوذ على ثروات كبيرة ميزتها عن بقية الإمارات المجاورة لها. وبعد عام ١٩٥٧ ازدهرت دبي ازدهارا ملحوظا بسبب استخدامها قاعدة لتهريب البضائع والذهب إلى المناطق المجاورة^(١).

وتقع مدينة دبي على جانبي خور طوله عشرة أميال، وينتقل السكان بين بر ديره وبر دبي على جسر أنشئ منذ عام ١٩٦١، أو بالمراكب البخارية في الخور، ولعل ذلك مما جعل الكثيرين يطلقون على دبي اسم فينيسيا الخليج.

ويعيش في مدينة دبي أكثر من ثلث سكان الساحل العماني، ومجتمعها خليط من البلوش والإيرانيين والهنود إلى جانب سكان البلاد الأصليين^(٢).

ويعتبر مطار دبي، الذي تم افتتاحه في عام ١٩٦٥، الميناء الجوي الرئيسي لمنطقة الساحل العماني. كذلك بعد ميناؤها البحري أهم موانئ المنطقة، وقد ازدادت أهميته وخاصة بعد عام ١٩٦٩ حيث زيد من حجمه بإنشاء أربعة مراسي، بالإضافة إلى مرسى خاص لنافلات النفط، وقامت بتنفيذ مشروع توسيع الميناء شركتان بريطانيتان هما شركتا هولكر وكوستين.

وكان حاكم دبي الشيخ راشد آل مكتوم يرتبط بصلات من المصاهرة مع حاكم قطر، ولعل ذلك مما أدى إلى اعتماد الإمارة على أموال قطر في نهضتها، فضلا عن أموال الكويت. وقد ظهر النفط في مياهاها البحرية في عام ١٩٦٨، وبلغ الإنتاج المصدر منها في عام ١٩٧٠ ما يقرب من أربعة ملايين طن، ويعتبر مستودع النفط الذي أنشئ بها بمثابة أول خزان مائي لتخزين النفط في العالم^(٣).

الشارقة :

كان لإمارة الشارقة الكثير من الملحقات التي تتبعها كخور فكان ودبا وكلبا

(١) Ibid., p. 121.

(٢) Duke, The Union of the Arab Emirates, p. 580.

(٣) سيد نوفل : الاندماج السياسية في إمارات الخليج العربي وجنوب الجزيرة العربية - الكتاب الثاني - إمارات الساحل العماني من ص ٥١ - ٥٢.

والفجيرة وغيرها، ولذا فقد كانت معرضة في بعض الأحيان إلى فقدان بعضها نتيجة قيام حركات انفصالية فيها، مثال ذلك محاولة شيوخ دبا الاستقلال بمقاطعتهم، ونجاح شيوخ كلبا في تحقيق ذلك ثم عودتهم لتبعية الشارقة من جديد، أو استقلال الفجيرة عنها بالفعل، واعتراف الحكومة البريطانية بها كإمارة مستقلة منذ عام ١٩٥١^(١). وقد حكم الشيخ صقر بن سلطان القاسمي الشارقة خلال السنوات الممتدة من عام ١٩٥١ حتى عام ١٩٦٥، واهتم بإدخال بعض الإصلاحات الاجتماعية في إمارته ولاسيما في المجال التعليمي فعمل على إنشاء بعض المدارس النظامية، ولعل اهتمامه بالتعليم يرجع إلى كونه أديبا وشاعرا، ومنذ أن ظهر التنافس بين مشروعات التنمية البريطانية ونشاط الجامعة العربية في المنطقة مال الشيخ صقر بن سلطان إلى تأييد التطوير عن طريق الجامعة العربية مما أدى إلى اصطدامه بالمستتر طومسن وزير المستعمرات البريطانية الذي زار المنطقة لمواجهة صندوق التطوير العربي، مما دفع السلطات البريطانية في الخليج العربي إلى تشجيع انقلاب داخل الأسرة، حيث عزل الشيخ صقر في يونيو ١٩٦٥ وحل محله الشيخ خالد رغم الاحتجاجات العديدة التي قدمتها الحكومة العراقية والجمهورية العربية المتحدة في الأمم المتحدة ضد ما قامت به بريطانيا، ولكن لم تبد الأمم المتحدة اهتماما بهذه المشكلات البسيطة.

أما عن الشيخ خالد فقد باشر الحكم في الشارقة منذ عام ١٩٦٥ حتى اغتياله في عام ١٩٧٢، وفي خلال هذه السنوات عاصر الشيخ مباحثات اتحاد الإمارات العربية، كما قام بالتهوض بإمارته في شتى الميادين العمرانية والاقتصادية وخاصة فيما يتعلق بتحقيق بعض المشروعات الاجتماعية، وتوسيع ميناء الشارقة وتعميد الطرق الموصلة بين إمارته وبين الإمارات المجاورة لها في دبي ورأس الخيمة.

ورغم حرص الشيخ خالد على تأكيد ميوله وانتماءاته العربية الأصيلة إلا أنه تعرض لانتقادات شديدة من الشيخ صقر الحاكم المخلوع إذ استمر الأخير يؤكد على أنه كان ضحية لتعلقه بحركة القومية العربية. ولعل مما ساعد الشيخ صقر

Hay, Rupert, The Persian Gulf States p. 122, see also, Europa Publications, The (١) Middle East & North Africa 1978 - 1969, The Trucial States p. 563.

على ذلك ما اتجهت إليه بريطانيا في عهد الشيخ خالد من زيادة قوائنها العسكرية في الشارقة، واتخاذ الإمارة قاعدة بديلة لقواعدها العسكرية في الجنوب العربي بعد انسحابها من عدن في عام ١٩٦٧. وقد نص الاتفاق الذي وقع بين بريطانيا والشيخ خالد في يونيو ١٩٦٦ على أن تقدم الشارقة أرضاً إضافية وتسهيلات جديدة للقوات البريطانية، وفي مقابل ذلك نص الاتفاق على أن تدفع بريطانيا للشارقة مبلغاً سنوياً قدره مائة ألف جنيه إسترليني اعتباراً من أول يناير ١٩٦٧^(١)، وهو مبلغ ظل الشيخ خالد يعتمد عليه اعتماداً كبيراً في معظم نفقاته، هذا بالإضافة إلى ما كان يدفعه سلاح الجو البريطاني له لقاء استخدامه أحد مطارات الشارقة^(٢).

ويبدو أن الشيخ خالد كان يجد في المساعدات البريطانية مستغلاً له، ولكن هذه المساعدات كان من المقدر لها أن تنتهي عقب تنفيذ بريطانيا لسياستها الخاصة بالانسحاب في أواخر عام ١٩٧١، مما حدا ببعض المراقبين السياسيين إلى التأكيد بأن ذلك كان من أهم الدوافع التي جعلت الشيخ خالد يوافق على عقد اتفاقية خاصة مع إيران بشأن جزيرة أبو موسى والتي ضمن بها مورداً سنوياً لإمارته^(٣). ولكن ذلك ليس في اعتقادنا إلا تبريراً ضعيفاً إذا ما أخذنا في اعتبارنا مدى الدعم المادي الذي أخذت تقدمه كل من الكويت وأبوظبي للإمارات الفقيرة في الخليج ومن بينها إمارة الشارقة التي استحوذت على جانب كبير من المساعدات العربية.

رأس الخيمة:

حكم المشيخة منذ عام ١٩٤٨ الشيخ صقر بن محمد بن سالم القاسمي بعد أن أطاح بعمه سلطان بن سالم^(٤)، وقد فشلت محاولة بريطانية للإطاحة به في عام ١٩٦٦ على أثر عزل شيخ الشارقة؛ إذ إن الشيخ صقر كان من شيوخ الخليج المتفتحين والمتطلعين للتعاون العربي وهو ابن عم الشيخ صقر بن سلطان حاكم الشارقة الذي خلع في عام ١٩٦٥، وكلاهما قريب من الآخر في

(١) الشهاب ١٧ / ٧ / ١٩٦٦.

(٢) سجل الآراء السياسية - أقطار الخليج العربي - جون أفريك ١٥ / ١١ / ١٩٦٨.

(٣) Anthony Duke, The Union of the Arab Emirates p. 127.

Hay, Rupert, op. cit., p. 127. (٤)

اتجاهاته وآرائه وميوله السياسية. وفي منتصف عام ١٩٦٠ كان قد أيد اقتراحاً بإنشاء مكتب للجامعة العربية في بعض إمارات الساحل العماني، كذلك أيد اشتراك مصر وغيرها من الدول العربية في تطوير الإمارات^(١). وكان ينادي بقيام تعاون بين حكام الخليج، ومع ذلك فهو لا يقبل أن تفرض إمارة غنية إرادتها على إمارة فقيرة وأن المنطقة غير قابلة للفصل، وإذا كانت هناك إمارات فقيرة فإن لها حقوقاً مشروعة في ثروات الإمارات الأخرى^(٢). ومن الأمور التي وسعت مداركه رئاسته لمجلس الإمارات المتصالحة، وعلى الرغم من أن ذلك المجلس كان يعمل وفقاً لخطط بريطانية إلا أن الشيخ صقر اعتبر برغم ذلك من الحكام الذين باتت بريطانيا تخشى من وجودهم في المنطقة^(٣).

وكانت العلاقة وثيقة بين رأس الخيمة والمملكة العربية السعودية بفضل ما يجمع بينهما من تعاليم وهابية واحدة، وبفضل ذلك نفذت السعودية كثيراً من المشروعات والمساعدات في رأس الخيمة كإنشاء طريق بري من رأس الخيمة إلى الشارقة، وتلحيق قوة دفاع رأس الخيمة إلى جانب تمويل عدد من المشروعات الصغيرة وبناء مدرسة ومستشفى، وكانت السعودية تجد في رأس الخيمة قاعدة نفوذها في منطقة الساحل العماني، ولكن من الملاحظ أن السعودية نصحت رأس الخيمة بالاعتدال فيما يتعلق بالموقف الإيراني إزاء الجزر التابعة لها في طنب الكبرى والصغرى مما جعل الشيخ صقر يعتمد على التأييد العراقي^(٤). كما أنه شجع الشيخ صقر بن محمد حاكم الشارقة السابق على استرداد إمارته والإطاحة بالشيخ خالد لتساعده بشأن جزيرة أبو موسى إذ سهل له عملية التسلل من رأس الخيمة إلى الشارقة، بيد أن المؤامرة واجهت فشلاً ذريعاً، ولم ينجم عنها إلا مصرع الشيخ خالد كما ستفصل ذلك فيما بعد^(٥).

(١) Anthony Duke, The Union of the Arab Emirates p. 285.

(٢) Times, London 24 - 1 - 1968.

(٣) Anthony Duke, op. cit., p. 285.

(٤) النهار ٢٥ / ١٢ / ١٩٧١.

(٥) انظر الفصل الخامس في قيام دولة الإمارات العربية المتحدة.

عجمان :

وصل الشيخ راشد بن حمد النعيمي إلى الإمارة في عام ١٩٢٨ وكانت هذه الإمارة تعد من أفقر إمارات الساحل العماني، حتى أن الحاكم نفسه كان يعيش في قصر متواضع ليس فيه كهرباء أو ماء جار، ومعظم دخله كان يأتي من مردود الطوابع البريدية التي يتهافت عليها الهواة^(١).

أم القوين :

وكان يحكمها منذ عام ١٩٢٩ الشيخ أحمد بن راشد المعلا، وكان أكثر فقرا، والمورد الوحيد له في الإمارة كان يأتي من تجارة هزيلة في التبغ والأسماك المجففة^(٢).

الفجيرة :

وكان يحكمها منذ عام ١٩٤٠ الشيخ محمد بن حمد الشارقي، وقد لعبت الفجيرة دورا كبيرا في خلال اندلاع ثورة الإمامة الاباضية في عمان ضد سلطنة مسقط حتى أن السلطات البريطانية أقدمت في عام ١٩٦١ على اعتقال الشيخ علي ابن عامر العيسى نائب حاكم الفجيرة بحجة مساعدته لثوار عمان، وتشجيع تسلل المتمردين من إمارته إلى داخلية عمان^(٣).

ومما يذكر أن الفجيرة كانت من توابع الشارقة ولكن اعترف بها كإمارة مستقلة منذ عام ١٩٥١، وعقد بينها وبين الشارقة اتحاد فيدرالي في مطلع سنة ١٩٦٠ ولكنه لم يستمر بينهما طويلا^(٤).

استيلاء إيران على جزر الخليج (أبوموسى - طناب الكبرى - طناب الصغرى).

أشرنا فيما سبق أن منطقة الساحل العماني تعرضت لتغلغل إيراني اقتصادي وبشري، وليس من شك في أن الوضع المفكك الذي عاشته مشيخات الساحل العماني وقلة عدد سكانها كانا يساعدان على تغلغل الهجرات الأجنبية فيها، كما

(١) سجل الآراء السياسية عن العالم العربي، جون أفريك ١٥ / ١١ / ١٩٦٨ أنظار الخليج العربي.

(٢) Hay, Rupert, op. cit., p. 127.

(٣) سيد نوفل: الأوضاع السياسية لإمارات الخليج العربي وجنوب الجزيرة العربية - الكتاب الثاني - إمارات ساحل عمان من ص ٥٢ - ٥٦.

(٤) عبدالقادر زلوم : عمان والإمارات السبع ص ٩٥.



أُتاحت أوضاعها المتخلفة الفرصة لنشاط اقتصادي وقفت في طليعته البنوك الإيرانية كبنك الصادرات الإيراني وبنك ملي إيران، وهذه البنوك بفروعها المتغلغلة في إمارات الساحل كانت تمول التجار الإيرانيين، هذا إلى جانب إنشاء شركات التأمين وتشجيع ردوس الأموال الإيرانية^(١).

وبالإضافة إلى ذلك كانت هناك روابط وثيقة تربط بين حكام المنطقة وإيران، إذ اعتمد كثير من شيوخ الخليج زيارة إيران في رحلات فنص في سهولها وفي هضابها، كما انتهزت إيران فرصة التخلف الذي كانت تعاني منه المنطقة وبادرت بتقديم خدمات تعليمية واجتماعية إلى بعض هذه الإمارات^(٢).

والجدير بالذكر أن إيران التي أعلنت تخليها عن مبدأ الاحتلال بالقوة بالنسبة للبحرين إلا أنها لم تتخل عن هذا المبدأ بالنسبة لسيطرتها على جزر الخليج الثلاث، التي تتبع إمارتي الشارقة ورأس الخيمة^(٣). ولكنها حاولت أن تحصر الخلاف بينها وبين بريطانيا من الناحية النظرية، وذلك بتوقيعها احتلال تلك الجزر قبل يوم واحد من إنهاء بريطانيا معاهداتها مع مشيخات الساحل العماني في أول ديسمبر عام ١٩٧١^(٤).

وكانت إيران تأمل في سد الفراغ الذي كان مشوقعا حدوثه بعد انسحاب القوات البريطانية مستفيدة من التفكك الواضح في المنطقة ووجود كيانات سياسية متعددة بالإضافة إلى النقص الملحوظ في عدد سكانها^(٥).
بدأ الاحتلال الإيراني في ٢٩ نوفمبر ١٩٧١ حينما أعلن أمير عباس هويدا

(١) جمال زكريا قاسم : الادعاءات الإيرانية في الخليج العربي، بحث القى في مؤتمر التاريخ الدولي في بغداد مارس ١٩٧٣، انظر العدد العشرين من المجلة المصرية للدراسات التاريخية.

(٢) عبدالقادر زلوم : عمان والإمارات السبع ص ٢٠.

(٣) تتبع جزيرة أبو موسى إمارة الشارقة وتبع الطين إمارة رأس الخيمة.

(٤) Duke, The Union of the Arab Emirates, p. 27, II. (٤)

(٥) حسب إحصائية مكتب التطوير التابع لمجلس الإمارات المتصالحة في دبي لم يزد عدد سكان المشيخات السبع في مارس عام ١٩٦٨ عن ٢٠٠.٠٠٠ نسمة.

See Development Office, Trucial States Council, Trucial States Census Figures, 1968, Summary of Population.

رئيس وزراء إيران في المجلس النيابي الإيراني بأن قوات عسكرية نزلت طلب الكبرى والصغرى^(١)، واحتلت نفطاً إستراتيجية في أبو موسى، وأعلن أن الخلاف بين بريطانيا وإيران على الجزر الذي يرجع إلى ما يقرب من ثمانين عاماً قد سوى نهائياً^(٢). وأن سيادة إيران أعيدت إلى هذه الجزر بعد محادثات مطولة مع الحكومة البريطانية وأن دخل النفط سيقتسم بالتساوي بين إيران والشارقة في حالة اكتشافه في جزيرة أبو موسى وستقدم إيران معونة مالية ومساعدة فنية لها. وهكذا استولت إيران على جزر الخليج الثلاث، وقد أصررت على أن احتلالها لهذه الجزر مرتبط ارتباطاً كبيراً بأمنها القومي، إذ إن هذه الجزر تتحكم في مضيق هرمز الذي هو من الأهمية الإستراتيجية والاقتصادية القصوى بالنسبة لها. وإذا كان شيخ الشارقة قد نجح في وضع تسوية مع إيران بشأن جزيرة أبو موسى؛ فإن شيخ رأس الخيمة لم يكن متحمساً للوصول إلى تسوية من هذا القبيل.

وقد يكون من المناسب أن نشير إلى الطريقة التي تم للشيخ خالد حاكم الشارقة أن يسوى بها خلافاته مع إيران حول جزيرة أبو موسى، فقبل احتلال إيران لها يوم واحد وعلى وجه التحديد في ٢٩ نوفمبر ١٩٧١ أعلن الشيخ خالد تسوية نزاعه مع إيران بصدد جزيرة أبو موسى، ويستضح من البيان الذي أصدره في ذلك التاريخ الشروط التي تم الاتفاق عليها، فسكان الجزيرة المدنيين سيبقون بموجب الاتفاق تحت سلطة الشارقة؛ ولكن سيسمح لقوات إيرانية أن ترابط في جزء من مضيق عليه من الجزيرة، وستكون إيرادات النفط مشتركة بين الطرفين، كما أن إيران ستعطى الشارقة مليوناً ونصف مليون جنيه إسترليني كمساعدة سنوية مستمرة لمدة تسع سنوات، أو إلى أن تصل إيرادات الإمارة السنوية من أي نفط يتم اكتشافه إلى ثلاثة ملايين من الجنيهات^(٣).

(١) تقع جزيرة طلب الكبرى على مقربة من مضيق هرمز وتبعد حوالي ستين كيلو متراً عن إمارة رأس الخيمة ويسكنها بمعملة نسمة وبها مدرستان، أما طلب الصغرى فتقع إلى الشمال منها وهي خالية من السكان.

(٢) يقصد بذلك حادثة طلب التي أثارت خلافاً بين بريطانيا وإيران في عام ١٩٢٨ ولزيد من التفاصيل يرجع إلى كتابنا الخليج العربي ١٩٦٤ / ١٩٤٥ ص ٣٠٧.

(٣) اشتهرت أبو موسى بمواردها المعدنية وخاصة أكسيد الحديد الذي كانت تقوم باستغلاله شركة الوادي للدهن المحدودة، Golden Valley Oehre & Company Ltd. وقد ملحت الشارقة شركة بيوتس للغاز والنفط امتيازاً للتنقيب عن النفط في جزيرة أبو موسى وفي مياهها الإقليمية.



وأكد البيان أن هذا الاتفاق لن يؤثر على سيادة الشارقة على جزيرة
أبو موسى إذ سيبقى علم الشارقة مرفوعاً على مركز الشرطة في الجزيرة!

وفي تقرير الشيخ خالد لاتفاقه مع إيران أكد أنه كان مرغماً على ذلك
الاتفاق نتيجة العوامل التالية^(١):

أولاً : أن الدول العربية تعيش ظروفاً صعبة ولم تتخذ أي إجراء إيجابي إزاء
النوايا الإيرانية.

ثانياً : أن بريطانيا كانت حريصة على إنهاء مشكلة الجزر قبل تنفيذ انسحابها
النهائي من الخليج العربي، وأن إيران لم تكن لتسلم بقيام دولة الإمارات العربية
المتحدة قبل إنهاء تلك المشكلة.

ثالثاً : مساندة بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية لإيران في موقفها.

وذكر حاكم الشارقة بصدد ذلك «ماذا نستطيع أن أفعل... أنا حريص على
قيام الاتحاد وعلى عروبة الجزر وعلى حقن دماء أبنائي وشعبي»^(٢).

وعلى الرغم من هذه التبريرات التي تدرج بها حاكم الشارقة، إلا أن
الشواهد تؤكد بما لا يقبل الشك عروبة الجزيرة، وكان في وسع بريطانيا - لولا
تواطؤها مع إيران - أن تحتفظ بوضعية أبو موسى للشارقة، ففي تقرير تقدم به
أحد المستشارين البريطانيين القانونيين ويدعى كوارد تشانس إلى مستشار حاكم
الشارقة، أكد فيه أنه اطلع على سجلات وزارة الخارجية البريطانية وسجلات
حكومة الهند، ووصل إلى أن جزيرة أبو موسى كانت منذ أقدم تاريخ سجل في
الوثائق البريطانية ملكاً لإمارة الشارقة، وأن حكام الشارقة كانوا في كل الأوقات
مستقلين عن إيران، وأكد أن قضية امتلاك الشارقة لجزيرة أبو موسى ستكون قوية
جداً إذا قدمت للتحكيم، وأضاف أنه بغض النظر عن إثبات الملكية فإن الشهيد

(١) حديث صحفي أدلى به حاكم الشارقة لمندوب جريدة الأنوار، انظر الأنوار ٨ / ١٢ / ١٩٧١.

(٢) الأنوار ٨ / ١٢ / ١٩٧١.

باحتلال الجزيرة بالقوة العسكرية من قبل إيران هو نقض واضح لميثاق الأمم المتحدة الذي يحظر تغيير حالات إقليمية مثبتة بواسطة القوة العسكرية^(١).

وعلى عكس شيخ الشارقة رفض الشيخ صقر حاكم رأس الخيمة التفاهم مع إيران حول الطنيين، رغم التحذيرات المتكررة التي وجهها إليه السير ويليام لوس مستشار الحكومة البريطانية السياسي الخاص في منطقة الخليج، وكان ويليام لوس قد شغل منصب المقيمة البريطانية وعهدت إليه حكومة المحافظين القيام بزيارات استطلاعية إلى إمارات ودول الخليج قبل تنفيذ سياسة الانسحاب للتعرف على الأوضاع في المنطقة، وقد لعب وليام لوس دورا كبيرا في عقد الاتفاق بين إيران وحاكم الشارقة، وقد وجه تحذيره لشيخ رأس الخيمة على أساس أن إيران سوف تحتل الجزيرتين التابعتين له بالقوة ما لم يصل معها إلى تسوية بشأنهما، وأن بريطانيا لن تعتبر نفسها مسئولة عن ذلك إذ إنها بصدد إنهاء معاهداتها الخاصة بالحماية مع رأس الخيمة وغيرها من إمارات الساحل العماني.

وفي ٣٠ نوفمبر ١٩٧١ أعلنت حكومة رأس الخيمة أن قوة إيرانية نزلت جزيرتي طنب واحتلتها، وأن قوة من الشرطة العربية لا يزيد عدد أفرادها عن ثمانية تصدت للهجوم دون جدوى^(٢)، وبادر شيخ رأس الخيمة بتقديم احتجاج شديد اللهجة إلى الحكومة البريطانية جاء فيه أن أراضيها قد غزت وأنه يعتبر الحكومة البريطانية بموجب المعاهدات القائمة حاليا مسئولة عن هذا الاحتلال. كما بعث ببرقية إلى السكرتير العام للأمم المتحدة وإلى مجلس الأمن بشأن ذلك. وفي ٣ ديسمبر ١٩٧١ أعلن الشيخ صقر أن إمارته مستعدة لاستقبال أية قوة عربية لغرض الدفاع عن الجزر الثلاث التي احتلتها إيران، سواء كانت هذه القوة من دولة عربية واحدة أو من عدة دول، وأن الواجب القومي الأول أمام دولة الإمارات العربية

(١) تقرير كسارد شانس إلى المشر نورث كات أولي مستشار حاكم الشارقة حول ملكية الشارقة لجزيرة
ابوموسى ٢٣ يولية ١٩٧١، انظر صراع الواحات ص ٢٧٣ - ٢٧٥، وعن حقوق السيادة العربية على جزر
الخليج الثلاث وحججها القانونية يمكن الرجوع إلى الدراسة القيمة التي وضعها الدكتور عيдахسين القطيلى
والتي قدمت إلى مؤتمر التاريخ الدولى في بغداد مارس ١٩٧٣، وكذلك الدراساتان اللتان أعدتهما اللجنتان
السياسية والقانونية بجامعة الدول العربية واللذان عينا بإبراز المقومات الجغرافية والتاريخية وحقوق السيادة
العربية، ومع ذلك فنبذى أن تؤكد هذا كله باحتلال إيران للجزر العربية الثلاث أصبح الخلاف على الحق
التاريخى فى هذه الجزر حديثا أكاديميا.



المتحدة التي أعلن عن قيامها في ٢ ديسمبر ١٩٧١ هو الدفاع عن جزر الخليج،
وعما يذكر أن الشيخ صقر أعلن انسحابه من دولة الإمارات العربية المتحدة مؤكداً أن
الشرط الرئيسي لانضمام إمارته إلى الدولة الجديدة هو تبنيها موقف رأس الخيمة
من الاستيلاء الإيراني على جزر الخليج وقطع كافة العلاقات مع إيران، وترحيل
جميع الإيرانيين من الساحل العماني.

أما عن بريطانيا فقد أبدت أسفها لعدم توصل شيخ رأس الخيمة وإيران إلى
اتفاق على غرار اتفاق حاكم الشارقة، رغم العروض السخية التي قدمتها إيران.
وأملت الحكومة البريطانية ألا تعلق الجامعة العربية اهتمامها على احتلال إيران
لجزيرتين صغيرتين، وأن تعترف بالنجاح الذي أحرزته السياسة البريطانية إزاء قضايا
الخليج كاستقلال البحرين وقطر، وإعلان دولة الإمارات العربية المتحدة، وأن عليها
تركيز جهودها على انضمام رأس الخيمة إلى دولة الإمارات العربية، وتدعيم
العلاقات العربية الإيرانية.

أما بالنسبة لإيران فقد أوضحت موقفها باعتبار أن بريطانيا هي المسئولة عن
إثارة المشاكل، وكان إيران حاولت أن تحيل المشكلة إلى بريطانيا، وأعلنت عدم
قبولها لوساطة الجامعة العربية لأن الجزر غير عربية، وطلبت تكثيف الجهود
للتوصل إلى اتفاق مع شيخ رأس الخيمة ومنع العراق من إثارة مشاكل ضدها. وقد
وضح أن اتجاه الجامعة العربية كان إلى التقارب الإيراني، واعتبار موضوع الجزر
مشكلة تتعلق ببريطانيا وإيران، وليس بينها وبين إيران. وعلى عكس ذلك أدى
الاحتلال الإيراني لجزر الخليج إلى إثارة مشاعر الرأي العام العربي. فتى الكويت
طالب مجلس الأمة باتخاذ إجراءات مشددة ضد الاطماع الإيرانية في الخليج، كما
وافق المجلس على التجنيد الإجباري لأول مرة في تاريخ الكويت، كما طالب
وزير الدولة الكويتي وزراء الخارجية العرب باتخاذ إستراتيجية عربية لمواجهة الموقف
بخطوة موحدة وفاعلة^(١).

أما عن العراق فقد دافع بشدة عن عسوية جزر الخليج^(٢). وكان قد سبق

(١) سيد نوفل : الأوضاع السياسية في إمارات الخليج وجنوب الجزيرة العربية - الكتاب الثاني - إمارات
الساحل العماني ص ص ٢٣ - ٢٤.

(٢) انظر من أجل ذلك تقريراً عن مشاريع مصلحة الموانئ العراقية في جزر الخليج بتاريخ ١٩٧١/١٢/١،
ويذكر التقرير أن جميع جزر الخليج تسكنها قبائل عربية، وأن سفن التفيتش العراقية لم تصادف فارسياً واحداً
في أية واحدة من تلك الجزر.

للحكومة العراقية أن دعت إلى تحالف عربي لمواجهة الأطماع الإيرانية، وبناء على مذكرة من الحكومة العراقية طلب وزراء الخارجية العرب من الأمين العام للجامعة العربية في ١٣ نوفمبر ١٩٧١، بأن يجرى اتصالات بين بريطانيا وإيران من أجل حماية عروية الجزر الثلاث. وعلى أثر وقوع الاحتلال في ٣٠ نوفمبر، قررت الحكومة العراقية قطع علاقاتها الدبلوماسية مع بريطانيا محملة إياها مسؤولية استيلاء إيران على الجزر الثلاث^(١). وطالبت الدوائر الشعبية والرسمية في العراق جميع الدول العربية بقطع علاقاتها مع إيران وبريطانيا، وإرغام إيران على سحب قواتها من الجزر الثلاث عن طريق الأمم المتحدة. كما أصدرت الأحزاب والمنظمات الوطنية في العراق بياناً أكدت فيه أن احتلال القوات الإيرانية لجزر الخليج الثلاث يستهدف تهديد عروية الخليج، ويمهد للمخططات الإمبريالية في المنطقة، ويؤدي إلى إيجاد مرتكزات وثوب استعمارية ضد حركة التحرر الوطني في الخليج العربي. وأكد البيان أن الاحتلال العسكري يراد به بناء موقع إستراتيجي للمصالح الاستعمارية يستهدف في الجوهر الاستحواذ على الموارد الطبيعية التي تحتويها أراضي الجزر العربية الثلاث^(٢).

أما عن ليبيا فقد بادرت بتأميم شركة البترول البريطانية حيث أطلقت عليها اسم شركة الخليج العربي، كما سحبت الحكومة الليبية أرصدها من بريطانيا^(٣). والجدير بالذكر أن مشكلة الجزر الثلاث أثرت في مجلس الأمن في ٩ ديسمبر ١٩٧١، حيث أصدر المجلس قراراً أعرب فيه عن أمله في أن تسفر وساطة يجريها طرف ثالث عن تسوية سلمية. وكان ممثلو الدول العربية قد طالبوا باتخاذ إجراء ضد بريطانيا لأنها لم تنفذ التزاماتها بموجب المعاهدات التي تفرض عليها حماية جزر الخليج، ووصفت الوفود العربية ما قامت به إيران باعتباره يشكل

(١) لؤي بحري: الاطماع الأجنبية في جزيرة ابوموسى ص ٥ - ٦.
(٢) انظر بيان الأحزاب والمنظمات الوطنية في العراق حول العدوان الإيراني على جزر الخليج الثلاث (بدون تاريخ).
(٣) جمال زكريا قاسم: الادعاءات الإيرانية في الخليج العربي، العدد العشرون من المجلة المصرية للدراسات التاريخية.



خرقاً واضحاً وفاضحاً لميثاق الأمم المتحدة، وأن الاحتلال كان تواطؤاً بين إيران وبريطانيا وبمساعدة الولايات المتحدة الأمريكية؛ في حين رد المندوب الإيراني على هذه الاتهامات بأنه ليس للحكومة الإيرانية أية سياسة توسعية، وأن هذه الجزر كانت دائماً جزءاً من إيران^(١).

وعلى المستوى المحلي ترتب على العدوان الإيراني اضطراب في المنطقة تمثل في محاولة اغتيال حاكم الشارقة ومندوبه الذي استقبل القوات الإيرانية النازلة في جزيرة أبو موسى، ثم مصرع الحاكم بالفعل في محاولة انقلابية تزعمها الحاكم السابق للشارقة الشيخ صقر بن سلطان في ٢٥ يناير ١٩٧٢، وكان واضحاً أن هذه المؤامرة ما هي إلا بمثابة رد فعل للاحتلال الإيراني^(٢). هذا مع عدم استبعادنا بطبيعة الحال الدوافع الشخصية من وراء هذه المحاولة الانقلابية.

ومما تجدر الإشارة إليه ما أثبتته سكان جزيرة طنب الكبرى، رغم أن عددهم لا يتجاوز مائة وخمسين شخصاً من حقيقة انتماءاتهم العربية، ولدينا بصدد ذلك مذكرة تقدموا بها إلى الشيخ زايد بن سلطان بتاريخ ٢٤ ديسمبر ١٩٧٢ يحتجون فيها على استمرار الاحتلال الإيراني لجزيرتهم ولبقية الجزر العمانية، وتطالب المذكرة بالاستمرار في تأكيد المطالب العربية على جزر الخليج الثلاث^(٣).

(١) الأتوار ٩ / ١٢ / ١٩٧١.

(٢) احتجاج موجه إلى الشيخ زايد بن سلطان بتاريخ ١٢ فبراير ١٩٧٢ من جمعية الدفاع عن عروبة الخليج،

الصوره -

(٣) مذكرة مقدمة من أبناء طنب الكبرى إلى الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة بتاريخ ٢٤ ديسمبر ١٩٧٢، انظر ملاحق الكتاب.

الفصل السادس

أزمة البوريمي ومشكلات الحدود في
شرق الجزيرة العربية

الأسس التاريخية لمشكلات الحدود - وجهتا النظر
السعودية والبريطانية - أثر النفط في إثارة مشكلات
الحدود - مؤتمر الدمام ١٩٥٢ - اتفاقية التوقف -
التحكيم لتسوية النزاع - المذكرتان السعودية والبريطانية
- انسحاب بريطانيا من هيئة التحكيم - استيلاء القوات
البريطانية على البوريمي - الاتهامات البريطانية
للسعودية - قطع السعودية علاقاتها مع بريطانيا - الأمم
المتحدة ومحاولة تسوية النزاع - تقرير دي رينج - ثورة
اليمن ١٩٦٢ وعودة العلاقات الدبلوماسية بين بريطانيا
والسعودية - تجميد مشكلة البوريمي.

تقع واحات البوريمي - وهي عبارة عن ثماني واحات - في نقطة اتصال بين
المملكة العربية السعودية ومشيخة أبوظبي وسلطنة عمان، ولكن حقوق السيادة
على الواحات لم تكن محددة تحديدا قاطعا، وبالتالي كان يستطيع أن يسيطر عليها
من يكون في وسعه أن يفرض الزكاة على سكانها باعتبار الولاء القبلي ودفع الزكاة
هو دليل السيادة المعترف به في ذلك الوقت، إلى أن اكتشف النفط فتغيرت الكثير



من المقاييس التقليدية. ولذلك طالب الإنجليز بست منها لصالح شيخ أبوظبي
واثنين لسلطان مسقط وعمان، أما عن المملكة العربية السعودية فقد طالبت بهذه
الواحات جميعها^(١).

وليست الأهمية في واحات البوريمي في حد ذاتها وإنما لأنها تعد مفتاحاً
لمنطقة فهود الغنية بالنفط والتي تقع حيثما يلتقى الربع الخالي بـجبال عمان^(٢).
وثمة ملاحظة جديرة بالذكر وهي أن واحات البوريمي لم تكن قد استلقت نظر
شركة البترول الأمريكية العاملة في السعودية، وهي شركة أرامكو، حتى عام
١٩٤٨، وربما يتضح ذلك في إقرارها لخط الحدود الذي اقترحتة الحكومة البريطانية
في عام ١٩٣٥، والذي عرف باسم خط الرياض، هذا على الرغم من أن الحكومة
السعودية لم تعترف به كأساس لتخطيط الحدود بينها وبين مناطق النفوذ البريطاني
في سلطنة مسقط وعمان ومشیخات الساحل العماني، كما ظهر من خريطة
وضعتها شركة أرامكو، خاصة بامتيازات النفط في منطقة الشرق الأوسط، تعين
الحدود الشرقية للمملكة العربية السعودية على مسافة اعتبارية من واحات البوريمي،
كما وضع أيضاً من نشرة سنوية صدرت عن شركة أرامكو في عام ١٩٤٨ عدم
تحديد تبعية البوريمي وإن كان قد وضع تسليم شركة أرامكو بخط الرياض باعتباره
الخط الذي يفصل بين المقاطعات الشرقية للمملكة العربية السعودية، ومناطق النفوذ
البريطاني في مسقط ومشیخات الساحل العماني^(٣).

وعلى الرغم من أن المشكلة قد احتدمت في خلال الخمسينيات من هذا
القرن، فإنه من الممكن مع ذلك العودة بأصول هذا النزاع إلى عام ١٩١٣ حينما
سيطر عبدالعزيز بن سعود على الإحساء، واعتبرت السعودية نفسها أنها قد
أخضعت هذه المناطق لسيادتها وخاصة أن عبد العزيز بن سعود أعلن أنه استرد

Morris, James, Sultan in Oman, p. 24 see also Al Bahrain, The legal Status of the (١)
Arabian Gulf states p. 205.

Morris, J., op. cit., p. 25, (٢)

(٣) يمكن الرجوع بصفء ذلك إلى :

Arabian American Oil Company, Summary of Middle East Oil Development, p. 8
New York, 1967 See also Arabian Oil Company, Arabian Oil & world Need New York
1948 pp. 6-7.

أراضي آبائه وأجداده. وفي خلال الثلاثينيات من هذا القرن، أجريت محاولة لتخطيط الحدود بين المملكة العربية السعودية وبريطانيا، التي اعتبرت الأخيرة نفسها بمثابة عن المشيخات المهادنة والموكلة من قبل سلطنة مسقط وعمان ثم توقفت هذه المباحثات في عام ١٩٣٧ دون أن تصل إلى نتيجة إيجابية^(١).

وبقيت مشكلة الحدود معلقة في سنوات الحرب العالمية الثانية وفي أعقابها، وفي خلال هذه الفترة قام الموظفون التابعون لسعود بن جلوي حاكم الإحساء السعودي بتصريف مهامهم المعتادة من جمع الزكاة والإشراف على الأمن. وقد أكد الرحالة الإنجليزي ولفرد ثيسجر Wilfred Thesiger عند زيارته للبويري في عام ١٩٤٨ أن سعيد بن تيمور سلطان مسقط - مدفوعاً من قبل الإنجليز - كان متشككاً بادعائه على البويري، ولكنه اصطدم بشيوخ القبائل الغافريين الذين كانوا أميل إلى الولاء لابن سعود^(٢).

على أن هذا الموقف سرعان ما تبدل على أثر اكتشاف النفط في عام ١٩٤٩، وبداية التنقيب عنه في مشيخات الساحل العماني حينما قامت شركة استثمار بترول ساحل الصلح البحري المحدودة Petroleum Development Trucial Coast. وهي شركة بريطانية تابعة لمجموعة شركة نفط العراق، بعمليات تنقيبية في مناطق امتيازها في أبوظبي. وبادرت بإدخال البويري في منطقة عملياتها، وكان هذا هو العامل المؤثر الذي فيه كلا من ابن سعود وسلطان مسقط، إلى مصالحهما في المنطقة^(٣). وبهما بطبيعة الحال موقف الحكومة السعودية التي طالبت بمزيد من الحدود في الجنوب الشرقي من مقاطعاتها وصلت إلى حد اقتطاعها عدة أميال من مناطق النفوذ البريطاني في شبه جزيرة قطر، ومساحة كبيرة من مناطق النفوذ البريطاني في مشيخة أبوظبي، بالإضافة إلى أجزاء كبيرة من سلطنة مسقط

(١) تفصيل هذه المباحثات ارجع إلى كتابنا الخليج العربي، دراسة لتاريخ الإمارات العربية ١٩١٤ - ١٩٤٥ ص ٣٢٦ وما بعدها.

(٢) التحكيم لتسوية النزاع الإقليمي بين مسقط وأبوظبي وبين المملكة العربية السعودية ج ١ ص ٣٤٧.

(٣) Kelly, J. B., Eastern Arabian Frontiers p. 142.



وعمان، بما في ذلك واحات البوريمي بكاملها في حين اعتبرت الحكومة البريطانية هذه المطالب، المبالغ فيها من قبل السعودية، مناقضة تماما لطبيعة المباحثات التي سبق أن جرت بينها وبين السعودية، والخاصة بتخطيط الحدود بينها وبين مناطق النفوذ البريطاني في سلطنة مسقط ومشيخات الساحل العماني^(١).

ولم يلبث أن تعقد الموقف حينما طلبت الحكومة السعودية من شركة أرامكو تسليمها جزءا كبيرا من الأراضي التي لم تكن الشركة قد نقت فيها بعد. ولكن أرامكو قبل أن تقرر تسليم أية مساحة إلى الحكومة السعودية، كان عليها أن تقوم بعملية مسح جيولوجي لتحديد في أي منها احتمالات وجود النفط، ولذلك بدأت شركة أرامكو بالقيام بمسح شامل للمناطق الجنوبية الشرقية من المقاطعات الشرقية التابعة للحكومة السعودية؛ في الوقت الذي كانت فيه شركة نفط العراق العاملة في قطر ومنطقة الساحل العماني تقوم بعمليات مسح مماثلة عند حدود خط الرياض، وكان من الطبيعي أن تلتقي الشركتان في مكان واحد^(٢). ولذا فإنه من السهل القول بأن المشكلة كانت صراعا بين شركات النفط الأمريكية والبريطانية إلا أن ذلك قد يكون من قبيل تبسيط الأمور، إذ إنه بنظرة سريعة نجد أن شركة ستاندارد أويل أوف نيو جيرسي وشركة سوكوني فاكوم كانتا من بين أربع شركات تملك شركة أرامكو، كما كانتا في الوقت نفسه من بين مالكات شركة نفط العراق. غير أن الذي استمر في إعطاء ذلك الانطباع هو دعم الحكومة الأمريكية للسعودية، رغبة منها في تقليص الوجود البريطاني في الجزيرة العربية، إلى درجة أن جون فوستر دالاس وزير الخارجية الأمريكية في ذلك الوقت، وصف الموقف البريطاني في البوريمي بأنه موقف عدواني، ومما زاد في تأكيد هذا الانطباع ما ادعته بعض المصادر أن سيارات شركة أرامكو هي التي حملت الجنود السعوديين وأسلحتهم إلى البوريمي، وأن الدكتور جورج رنتز Rentz الموظف في أرامكو، والمستشرق الأمريكي المعروف، هو الذي صاغ المذكرة السعودية إلى هيئة التحكيم في

(١) Lenczowski, George, Oil and State in the Middle East p. 144.

(٢) عن موقف أرامكو والشركات الأخرى في صراع البوريمي انظر :

Lilienthal, A., The Other Side of the Coin p. 200ff New York. 1963.

جنيف^(١)، وأن إدوارد هندرسون الموظف في شركة نفط العراق والمستشرق البريطاني، هو الذي صاغ مذكرة أبوظبي ومسقط إلى هيئة التحكيم ذاتها^(٢). كما أمدت شركة أرامكو الحكومة السعودية، بخدمات القسم الخاص بالأبحاث التابع لها Research Division، وفي عام ١٩٥٢ كان هذا القسم مسئولاً عن نشرتين أساسيتين صدرتا عنه وهما:

- The Arabia of Ibn Saud.

- Oman & The Southern Coast of the Persian Gulf.

والكتاب الأول صدر في نيويورك، أما الكتاب الثاني فقد نشر في القاهرة لحساب السعودية مع ترجمة عربية مختصرة بعنوان عمان والساحل الجنوبي للخليج الفارسي^(٣). ويؤكد الكتاب الأخير على وجود إمامة مستقلة في عمان بما في ذلك مقاطعتا الشرقية والجليل الأخضر والمنحدرات الغربية لجبال الحجر. ولما كانت المعلومات التي وردت في هذا الكتاب تأكيداً لوجهة النظر الأمريكية، بشأن عمان والبريمي؛ لذلك لقي الكتاب انتقاداً من الباحثين المهتمين بوجهة النظر الإنجليزية من ذلك ما ذكره ونديل فيليبس Wendel Philips، من أن ذلك الكتاب وضع من قبل باحثين ليست لهم نزاهة، إذ إنه احتوى في رأيه على كثير من المغالطات على الرغم مما جاء في مقدمته بأن المعلومات الواردة فيه ستكون لها فائدة بالنسبة للمهتمين بتسوية مشكلات الحدود القائمة، فضلاً عن أنها ستلقى كثيراً من الأضواء على منطقة ليست معروفة تماماً في الركن الجنوبي الشرقي من الجزيرة العربية^(٤).

وفيما يبدو أن السعودية قد استندت على تأييد الحكومة الأمريكية لها، ولذلك تمسكت في تقريرها الرسمي، الذي قدمته إلى الأمم المتحدة في عام ١٩٥٥^(٥)، بأن الصحراء التي تشغلها واحات البوريمي وآبارها البترولية، كانت مستقراً لكثير من القبائل التابعة لها، والتي تدين لها بالولاء وتدفع الزكاة منذ أكثر من مائة عام. وأكد التقرير أن الحكومة السعودية لا يمكن أن تسمح لقوة أجنبية بأن

(١) رياض لحبيب الرئيس: صراع الواحات والنفط ص ٢٨٥ - ٢٨٦.

(٢) أشرف على وضع المذكرة السعودية الأستاذة عبدالرحمن عزام الأمين العام لجامعة الدول العربية سابقاً.

(٣) شركة الزيت العربية الأمريكية، إدارة العلاقات العامة - شعبة البحث - عمان والساحل الجنوبي للخليج

الفارسي القاهرة ١٩٥٢.

(٤) Philips, W., Oman A History pp. 175 - 176. (٤)

The Buraimi Dispute. 1955. (٥)



تسيطر على أراضي يسيطر عليها رؤساء تابعون لها. وفي الوقت نفسه حرصت الحكومة السعودية على تصوير صراع البوريين باعتباره صراعاً بين قومية عربية تمثلها السعودية، ونظام تقليدي يمثل كل من سلطان مسقط وشيخ أبوظبي، باعتبارهما خاضعين للسيطرة البريطانية، على حين ادعت كثير من المصادر البريطانية بأن سياسة السعودية لا تسعى إلا لتحقيق مصالحها الخاصة، وأنه عند إثارة السعودية لتلك الادعاءات في عام ١٩٤٩ قامت بسحب الخريطة الجغرافية للجزيرة العربية التي تستخدم في مدارسها، والتي كانت حتى ذلك الوقت تضع البوريين خارج حدودها^(١).

وعلى أي حال فيمكننا تأريخ نزاع البوريين من الناحية العملية في عام ١٩٤٩ حينما وافقت الحكومة السعودية على تحرك بعض الفرق التابعة لشركة النفط العربية الأمريكية (أرامكو) بهدف التنقيب عن النفط في المناطق الواقعة إلى الجنوب والجنوب الشرقي من شبه جزيرة قطر ودخلت إحدى الفرق إلى منطقة الظفرة. وواضح أن برنامج هذه الفرقة كان معروفاً للحكومة السعودية وموافقاً عليه من جانبها، بل وأكثر من ذلك كان يرافق هذه الفرقة بضعة جنود مسلحين من قبل سعود بن جلوي حاكم الأحساء^(٢).

ولكن ما كادت تصل أنباء تحرك هذه الفرقة إلى السلطات البريطانية في الخليج، حتى قام المستر ستوبارت Stobart الوكيل البريطاني في مشيخات الساحل العماني بالتحرك إلى المنطقة التي وصلت إليها فرقة التنقيب هذه، وكان يرافقه الشيخ هزاع بن سلطان أحد إخوة الشيخ شخبوط بن سلطان، حاكم أبوظبي، كما كان يرافقه أيضاً أحد الموظفين التابعين لشركة النفط البريطانية وبعض الحرس المسلحين. وعندما وصل ستوبارت إلى معسكر فرقة أرامكو، وجد فيه موظفاً سعودياً وعشرين جندياً مسلحاً ذكروا أنهم جاءوا بأمر من الأمير سعود بن جلوي حاكم الأحساء. ويادر ستوبارت على الفور بتسليم خطاب احتجاج إلى قائد عمليات أرامكو جاء فيه: «أن منطقة النفوذ البريطاني تمتد حتى خور العديد، ولهذا فإنه من طبيعة الحال، أن نعتبر وجود شركتكم عند نقطة شمال الصفيق تعدياً،

Philips, W., op. cit. p. 177. (١)

Kelly J. B., op. cit., p. 142. (٢)



وبالأخص نظرا إلى وجود الجنود السعوديين مع الشركة^(١). وفي ٢٥ أبريل ١٩٤٩ أجابت شركة الزيت العربية الأمريكية على كتاب ستوبارت معلنة أنه ليس من شأنها التدخل في الجدل القائم حول الحدود، وإن أي اعتراض على نشاطها يجب أن يوجه إلى الحكومة السعودية، ولكن نظرا لدقة الوضع فإنها سوف تبادر بسحب فرقها من جميع المناطق المتنازع عليها^(٢). أما عن الحكومة السعودية فقد أرسلت مذكرة احتجاج إلى السفارة البريطانية في جدة، ضد ما قام به ستوبارت وأكدت في احتجاجها أن الفرق التابعة لشركة الزيت العربية الأمريكية عسكرت داخل أراض سعودية، على حين أجابت الحكومة البريطانية على الاحتجاج السعودي باحتجاج مضاد في ١١ مايو ١٩٤٩ مؤكدة فيه خرق السعودية لمناطق نفوذها في أبوظبي، وأنه إذا كان هناك غموض بالنسبة للحقوق الإقليمية في المنطقة، فإن ذلك يمكن بحته وتوضيحه عن طريق مباحثات بين الحكومتين^(٣).

وتعتبر هاتان المذكرتان عودة إلى إثارة مشكلات الحدود بعد الركود الذي خيم عليها منذ عام ١٩٣٧، ففي سبتمبر من عام ١٩٤٩ جرت مباحثات استطلاعية بين الحكومتين، السعودية والبريطانية، أعربت الحكومة السعودية فيها عن رغبتها في إيجاد تسوية ودية، ولكنها لم تقدم أية مقترحات محددة، وإن كانت قد أكدت أن نقطة الانطلاق ينبغي أن تركز على استرداد عبدالعزيز بن سعود للإحساء في عام ١٩١٣^(٤). وكان مما جاء على لسان الحكومة السعودية يصدد ذلك أنها تبدي رغبة صادقة في التعاون على تحديد الحدود بطريق العدل والانصاف، وهي لا تطالب ولا ترغب أن يدخل في حوزتها إلا ما هو لها وتحت سلطانها، وعلى هذا الأساس فهي على استعداد أن توافق على القيام بدراسة مشتركة عن حقيقة الواقع، فما ثبت من الأماكن تابعة لسلطان المملكة العربية السعودية بقي لها، وما ثبت أنه تحت سلطان غيرها فهو لمن يثبت له، وهذا هو الأساس الذي يمكن أن يحل المنازعات في هذا الشأن^(٥).

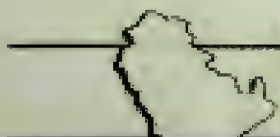
(١) وثائق الحكومة السعودية : التحكيم لتسوية النزاع الإقليمي بين مسقط وأبوظبي وبين المملكة العربية السعودية ج ١ ص ٣٩٦.

(٢) وثائق سعودية : التحكيم لتسوية النزاع الإقليمي بين مسقط وأبوظبي وبين المملكة العربية السعودية ج ١ ص ٣٩٨.

(٣) Kelly, J. B., Eastern Arabian Frontiers p. 143.

(٤) جمال زكريا قاسم : الخليج العربي دراسة لتاريخ الإمارات العربية ١٩١٤/١٩٢٥ ص ٣٢٢.

(٥) التحكيم لتسوية النزاع الإقليمي بين مسقط وأبوظبي وبين المملكة العربية السعودية - عرض الحكومة السعودية ج ١ ص ٤٠٣.



أما عن الحكومة البريطانية، فقد تمسكت بوثيقتين تعود إحداهما إلى النصف الثاني من القرن التاسع عشر، وعلى وجه التحديد إلى عام ١٨٦٦، وهي عبارة عن رسالة تعهد فيها الأمير عبدالله بن فيصل بعدم المداخلة في الأراضي التابعة للشيخ الذين تربطهم علاقات خاصة مع الحكومة البريطانية، ثم تأكيد هذا التعهد من قبل الملك عبد العزيز بن سعود بمقتضى اتفاقية دارين عام ١٩١٥، وكذلك بموجب المادة السادسة من اتفاقية جدة الموقععة بينه وبين الحكومة البريطانية في عام ١٩٢٧^(١). والوثيقة الثانية هي اتفاقية يولية ١٩١٣ الموقععة بين الحكومتين البريطانية والعثمانية، وكانت هذه الاتفاقية تحدد الحدود الشرقية لنجد^(٢)، بموجب خط أزرق رسم من أجل ذلك الغرض في خريطة ألحقت بالاتفاقية المذكورة، وإن كان من الملاحظ أن هذه الاتفاقية لم يصادق عليها نهائياً، إلا أن الحكومة العثمانية قد أكدت اعترافها بخط الحدود هذا بموجب اتفاقية أخرى عقدت بينها وبين الحكومة البريطانية، تصدق عليها بالفعل في يولية من عام ١٩١٤^(٣).

على أن الحكومة السعودية قد أجابت في مذكرة لها بتاريخ ١٠ ديسمبر ١٩٤٩ بأنها ترفض الموافقة على أن الخط الأزرق الوارد في اتفاقية ١٩١٣ يعتبر أساس المفاوضات بينها وبين الحكومة البريطانية بالنسبة للحدود، كما أن المعاهدات التي عقدتها الحكومة السعودية مع الحكومة البريطانية بما فيها معاهدة جدة، لم تتضمن أية إشارة عن حدود الدولة السعودية الجديدة، كما لم تثر فيها مسألة الحدود الخاصة بقطر ومشيخات الساحل العماني، وبالإضافة إلى ذلك فإن معاهدات الحماية التي عقدتها الحكومة البريطانية مع أولئك الشيخ، لم تتعرض

(١) حافظ وهبة : خمسون عاماً في جزيرة العرب ص ص ١١٢ - ١١٣ انظر أيضاً :

Mann, Clarence, Abu Dhabi, Birth of an Oil Sheikdom p. 83.

(٢) انظر المادة الحادية عشرة من اتفاقية ١٩١٣ في كتابنا الخليج العربي، دراسة لتاريخ الإمارات العربية - ١٨٤ - ١٩١٤ «اللاحق».

(٣) لم نعثر على التصووص الرسمية لهذه الاتفاقية وإن كان المؤرخ البريطاني جون كلي ذكر أنها كانت ضمن ملحق رسالة بعث بها حقي باشا وزير الخارجية العثمانية إلى السير إدوارد جيري وزير خارجية بريطانيا ومن ناحية أخرى أشار شفيق كمال باشا وإلى عسير في مذكراته عن شبه جزيرة العرب التي نشرت في جريدة الأهرام في ١٩٢٤ أن هناك اتفاقية وقعت بالفعل بين عبدالعزيز بن سعود والباب العالي في عام ١٩١٤. وللتفاصيل المتعلقة بذلك انظر كتابنا الخليج العربي، دراسة لتاريخ الإمارات العربية ١٩١٤ - ١٩٤٥ الطبعة الأولى ص ٣٢٢ وما بعدها.

للحدود الخاصة بهم، والسبب في ذلك أن الحكومة البريطانية لم تكن تهتم حتى ذلك الوقت إلا بتأمين الملاحة في الخليج، ولذلك كانت السعودية تعتبر أن الشيوخ المسؤولين بالحماية البريطانية، لا يتعدى نفوذهم الساحل ولا يمتد هذا النفوذ في الداخل سوى بضعة أميال^(١). أما فيما يختص بالبوريمي فإن هذه الواحات والأراضي التابعة للإمام عبدالله الخليلي وملحقاتها فهي في حقيقة الأمر مأهولة بقبائل تدين بولائها للسعودية؛ وبالتالي فإنها ليست تحت سيادة سلطان مسقط أو حاكم أبوظبي كما أنه لا توجد معاهدة خاصة بينها وبين الحكومة البريطانية، ولذلك رفضت الحكومة السعودية احتجاجا بريطانيا، قدم إليها في أبريل ١٩٥٠ نيابة عن حاكم أبوظبي ضد زيارة جماعة من محصلي الزكاة السعوديين لواحة اللبوا، على أساس أنهم يقومون بتحصيل الزكاة في أراضي دخلت حوزتها منذ استيلاء ابن سعود على الإحساء في عام ١٩١٣، وأعريت السعودية عن استيائها لتحريض مناصير اللبوا بعدم دفع الزكاة^(٢).

ثم حثت المذكرة - لمصلحة الأمن - سحب جميع الفرق العاملة في المناطق التي تكون تبعيتها غير متفق عليها قبل حدوث أية حادثة يمكن أن تعكر الجو، وتقرر الوثائق السعودية أنه خوفا من احتمال حدوث تصادم بين الفريقين، قام قائد الفرقة السعودية بتجريد الحرس المرافق لستوارت من سلاحهم وخاصة أن وجود جنود مسلحين تابعين لدولة أخرى يشكل عدوانا على الأراضي السعودية، ومن الطريف - كما تقرر الوثائق السعودية - أن ستوارت طلب مساعدة دليل سعودي ليقوده هو وشقيق حاكم أبوظبي عبر الأراضي التي أعلن منذ برهة وجيزة أنها تابعة لمنطقة النفوذ البريطاني في أبوظبي^(٣). وعلى أي حال يمكن تلخيص وجهة النظر السعودية على النحو التالي :

أولا : أنه من غير الإنصاف أن نطالب الحكومة البريطانية بحكومة المملكة

(١) حافظ وهبة : مصدر سبق ذكره، ص ١١٢ - ١١٣.

(٢) Arbitration Concerning Buraimi and the Common Frontiers Between Abu Dhabi & Saudi Arabia, Memorial Submitted by the Government of the United Kingdom of Great Britain and Northern Ireland, vol 2, annex D, Nos. 28 - 29.

(٣) التحكيم لتسوية النزاع الإقليمي بين مسقط وأبوظبي وبين المملكة العربية السعودية ج ١ ص ٣٩٨.



السعودية بتقديم أدلة تفصيلية تؤيد ادعاءاتها شرقى الخطين الأزرق والبنفسجي السابق تحديدهما بموجب اتفاقية بولية ١٩١٣ بين الحكومتين البريطانية والعثمانية دون أن يكون هناك التزام مقابل على المملكة المتحدة للقيام بالمثل.

ثانيا : ليس في وسع الحكومة السعودية أن توافق على وجهة نظر الحكومة البريطانية بخصوص قيمة ودلالة اتفاقيتي ١٩١٣ و ١٩١٤ وخصوصا إذا لوحظ أن الأولى لم تحصل المصادقة عليها أصلا، وأنها قد عقدت مع جهة لا تملك ما تعاقده عليه، لأن تلك الأماكن كانت بحوزة الملك عبد العزيز بن سعود وتحت سلطانه عند عقد المعاهدة البريطانية العثمانية في بولية ١٩١٣^(١). كما أنه لا وجود لمعاهدة لها قيمة قانونية بين الملك عبد العزيز بن سعود والدولة العثمانية مهما حاولت الحكومة البريطانية التأكيد على ذلك^(٢).

ثالثا : أن الحكومة السعودية لا تعترف لسلطان مسقط أو لشيخ أبوظبي أو لغيره من شيوخ الساحل العماني بأية سلطة أو نفوذ على مقاطعة البوريمي، وما يليها من المناطق الخارجة عن الساحل العماني، وأنها اضطرت إلى تبليغ أمراء البوريمي بأنه لا يمكن الاعتراف بسيادة أي من مشايخ الساحل العماني عليهم^(٣). وتعتقد الحكومة السعودية اعتقادا جازما بأنه لولا الإنجليز لما كانت هناك صعوبات فيما يتعلق بالحدود، فقد تعامل آل سعود بكل نزاهة وإنصاف وتسامح مع الزعماء والأهالي ممن لهم علاقة بهذا النزاع مدة تزيد على مائة وخمسين عاما^(٤).

رابعا : ترى الحكومة السعودية أن حقوقها في المناطق التي تطالب بها، قائمة على الواقع التاريخي والوثائق المثبتة من التصرفات واعتراف الحكومة البريطانية بمعاهداتها مع الملك عبد العزيز بن سعود في القطيف عام ١٩١٥، والتي أيدتها معاهدة جدة ١٩٢٧، والتي لا تجعل لشيخ أبوظبي كما لغيره من حكام

(١) كان عبد العزيز بن سعود قد نجح في الاستيلاء على مقاطعة الأحساء في مارس ١٩١٣ في خلال سير المفاوضات البريطانية العثمانية لتوقيع اتفاقية خاصة بإمارات الخليج العربي.

(٢) التحكيم لتسوية النزاع الإقليمي بين مسقط وأبوظبي وبين المملكة العربية السعودية ج ٢ - الملحق رقم ١٢ ص ٩١ من حكومة المملكة العربية السعودية إلى حكومة المملكة المتحدة ٩ ذي الحجة ١٣٦٩.

(٣) من حكومة المملكة العربية السعودية إلى حكومة المملكة المتحدة ٣ رجب ١٣٧١ ملحق رقم ٥١ ص ١٣٩ من الوثائق السعودية المجلد الثاني - الملاحق.

(٤) وثائق سعودية - التحكيم ج ١ ص ٤٩٧.

الساحل العماني إلا مكانه في ساحله، ولا يمكن أن يراد بكلمة ساحل مساحة ٨٠,٠٠٠ كم^٢ تقتطع من أراضي المملكة العربية السعودية^(١).

خاصة : إن نشاط الحكومة السعودية ومطالبتها بأقاليم جديدة لا يناقض نص المادة السادسة من معاهدة جدة الموقعة بينها وبين الحكومة البريطانية في مايو ١٩٢٧، والتي تعهدت فيها السعودية بالمحافظة على علاقات الصداقة والسلام مع حكام ومشيوخ الساحل العماني.

سادسا : أعلنت المملكة العربية السعودية عدم التزامها بالخط الأحمر السابق تحديده في عام ١٩٣٥ على أساس أن فؤاد حمزة قد بلغ أقصى حد ممكن في مفاوضاته مع المسؤولين البريطانيين لصياغة حل وسط، وقد أكد بنفسه أن هذا الخط لا يأخذ في الحسبان حقوق الملك عبد العزيز بن سعود الكاملة، وفضلا عن ذلك فقد رفض هذا الخط من جانب الحكومة البريطانية، ومن ثم فلا يوجد أي تأثير من شأنه إضعاف أية مطالب قدمت من قبل الحكومة السعودية بعد ذلك التاريخ^(٢). وأنه عندما أعلنت الحكومة السعودية خطها في عام ١٩٤٩، لم تكن تتقدم بمطالب جديدة، وإنما كانت تعيد بدقة آراءها في الأراضي التي لها حق مشروع فيها، وخاصة أن الوثائق السعودية تظهر بجلالة أن الملك عبد العزيز بن سعود كان دائما يعتبر أن أراضيه تمتد بشكل عام إلى جميع مناطق شبه الجزيرة العربية التي كانت في حوزة آبائه وأجداده خلال القرن التاسع عشر، كما أن الحكومة السعودية حاولت باستمرار المحافظة على علاقات الصداقة والسلام مع حكام قطر وشيوخ الساحل العماني، لا بسبب التزاماتها بموجب المادة السادسة من معاهدة جدة، وإنما نظرا لصلات القرابة والصداقة التقليدية التي يربط بها جميع سكان شبه الجزيرة العربية^(٣).

(١) نصت هاتان المعاهدتان في بعض بنودهما على ما يأتي :
أولا : إن الحكومة البريطانية تعترف وتقبل بأن نجد والإحساء والقطيف وجبيل ومخافتها التي تعين هنا والمرافق الواقعة على سواحل خليج المحرق، كل هذه المقاطعات هي تابعة للأمير ابن سعود وأبائه من قبل، وهي تعترف بأن سعود حاكما مستقلا على هذه الأراضي، ورثا مطلقا على جميع القبائل الموجودة فيها.
ثانيا : يتعهد ابن سعود كما تعهد والده من قبل بأن يتمتع عن كل تجاور وتداخل في أراضي الكويت والبحرين وأراضي مشايخ قطر وعمان وسواحلها وكل المشايخ الموجودين تحت حماية إنجلترا والذين لهم معاهدات معها. النظر جمال زكريا قاسم : الخليج العربي، دراسة لتاريخ الإمارات العربية ١٩١٤ - ١٩٤٥ ص ٥٢٨/٥٢٩.

(٢) Clarence Mann, op. cit., p. 34.
(٣) التحكيم لتسوية النزاع الإقليمي بين مسقط وأبو ظبي وبين المملكة العربية السعودية ج ١ ص ٤٣٨ - ٤٤٠.



ويمكننا إبراز وجهة النظر البريطانية على الوجه التالي :

أولاً : إن الحكومة السعودية ملزمة قانوناً بالخطين الأزرق والبنفسجي كما جرى تحديدهما طبقاً للاتفاقيتين الإنجليزيتين التركيتين ، بتاريخ ٢٩ يولية ١٩١٣ و ٩ مارس ١٩١٤ إذ إنه طبقاً للقانون الدولي أصبحت الحكومة السعودية هي السلطة التي خلفت الدولة العثمانية ، وخاصة أن الملك عبدالعزيز بن سعود كان قد سبق له أن ارتبط بمعاهدة مع الدولة العثمانية في مايو ١٩١٤ وطبقاً لذلك فعلى الحكومة السعودية أن تثبت حقوقها المكتسبة بعد ذلك التاريخ في أية مناطق تقع شرقى الخطوط المحددة لولاية نجد .

ثانياً : إن فترات قصيرة من الاحتلال المؤقت للمناطق التي هي موضوع النزاع لا يمكن اعتبارها بحال من الأحوال مبرراً لإعطاء السعودية أي مظهر من مظاهر السلطة بعد زوال هذه الفترة .

ثالثاً : إن الادعاء السعودي الذي أعلنه في عام ١٩٤٩ ، والذي طالبت فيه بمزيد من الأراضي تمتد إلى الجنوب الشرقي من مقاطعاتها الشرقية وتضم إليها واحات البويعى بكاملها ، لا مبرر له ، وإنه يعد توسعاً في مطالبيها ومتناقضاً للخط الذي سبق أن اقترحه فؤاد حمزة في عام ١٩٣٥ والذي عرف بالخط الأحمر^(١) .

رابعاً : فيما يتعلق بالمطالب التي تقدمت بها السعودية لضم أجزاء من قطر فإنها لا تتفق والرغبة التي أعربت عنها ببذل كل تضحية معقولة في سبيل إزالة كل ما يمكن أن يؤدي إلى سوء تفاهم بينها وبين الحكومة البريطانية .

تجدر الإشارة فيما يتعلق بالحدود بين السعودية وأبوظبي أن الحكومة السعودية قد طالبت بمساحة واسعة من الساحل ، ومن الأراضي الداخلية بما في ذلك واحة اللبوا ، ومناطق أخرى ، سبق أن اعترف بها بأنها تابعة لأبوظبي ، ومن ثم فإن ادعاءات بريطانيا باسم شيخ أبوظبي بأن للحكومة البريطانية الحق بالمفاوضة

(١) جمال دكرنيا قاسم : الخليج العربي دوماً لتاريخ الإمارات العربية ١٩١٤ - ١٩٤٥ . الطبعة الأولى

نيابة عنه لا يلزم الحكومة السعودية بالدخول في مباحثات على أى أساس يختلف عن الاعتراف بحقوقها كاملة، كما أنها تعتبر ما تقوم به الحكومة البريطانية من اقتطاع أجزاء من أراضيها بعد اعتداء على حقوقها المشروعة وصدقتها معها^(١).

وفي أغسطس من عام ١٩٥١ حينما كان الأمير فيصل وزير الخارجية السعودية موجودا في لندن لمناقشة الحدود البحرية للمملكة العربية السعودية مع الكويت والبحرين، اقترح عقد مؤتمر لبحث مشكلات الحدود البرية بين مسقط وأبوظبي وبين المملكة العربية السعودية، وأن يكون من أهداف المؤتمر دراسة وتحديد المناطق الخاضعة لابن سعود وتلك التي تخضع لسلطان مسقط^(٢)، أو شيخ الساحل العماني^(٣)، ووافقت الحكومة البريطانية على اقتراح الأمير فيصل. حيث اتفق الفريقان على أن يعقد اجتماع في وقت قريب وفي مكان يتفق عليه بحضور حاكم قطر وحاكم أبوظبي وحكام المقاطعات الأخرى الذين يعينهم الأمر تحت رئاسة مندوب بريطاني يرأس فريق الحكام الذين لهم معاهدات مع الحكومة البريطانية، ومندوبين من قبل الملك عبد العزيز بن سعود لدرس الواقع عما هو عائد للمملكة العربية السعودية أو لأي من أولئك الحكام والمشيخ في الساحل العماني، وذلك للوصول إلى اتفاق على تحديد الحدود بصفة عادلة.

كما اتفق الطرفان على أنه إلى أن يحين عقد المؤتمر الذي سيعقد في الشتاء القادم (يناير ١٩٥٢) فإن حركات وتنقلات مندوبي شركات النفط من الطرفين، وأيضا حركات وتنقلات قوات عمان ستحدد خارج المنطقة التي سيدور البحث حولها في المؤتمر، وقد قبل الطرفان ذلك دون مساس بحقوقهما في المناطق المتنازع عليها^(٤).

(١) محضر المحادثات التي جرت بين صاحب السمو الملكي الأمير فيصل بن سعود والسفير البريطاني في جدة ٢ جمادى الآخرة ١٣٧١ هـ.

(٢) وثائق الحكومة السعودية - التحكيم ج ٢ ملحق ٤٧ ص ١٣٠ - ١٣١.

(٣) تجدر الإشارة إلى أن الحكومة البريطانية طلبت من سلطان مسقط أن يعهد إليها بتسليمه في المفاوضات وأن تحتفظ له بحقوقه في المناطق الواقعة جنوب البويعي.

انظر وثائق الحكومة السعودية : التحكيم لتسوية النزاع الإنكليزي بين مسقط وأبوظبي وبين المملكة العربية السعودية - المجلد الثاني الملاحق - انظر ملحق رقم ٢٧ ص ٧٣ - ٧٦ من حكومة المملكة المتحدة إلى حكومة المملكة العربية السعودية ١٣ صفر ١٣٦٩ هـ.

(٤) Kelly, J. B., Eastern Arabian Frontiers p. 151 see also Lenczowski, George, Oil & State in the Middle East p. 145.

(٤) وثائق الحكومة السعودية : التحكيم لتسوية النزاع الإنكليزي بين مسقط وأبوظبي وبين المملكة العربية السعودية ج ١ ص ٤٠٨ - ٤١١.



وفي ٢٨ يناير ١٩٥٢ افتتح المؤتمر في مدينة الدمام وكان يرأس الوفد السعودي الأمير فيصل، والوفد البريطاني السير روبرت هاي، المقيم البريطاني في الخليج، وحضر الاجتماع حاكم قطر الشيخ علي بن عبدالله آل ثاني وحاكم أبوظبي الشيخ شخبوط بن سلطان. وتناولت المباحثات الحدود البرية بين السعودية وقطر حيث طالب السير روبرت هاي باعترافه مفوضاً من أمير قطر، بخط يبدأ من الطرف الغربي لشبه جزيرة قطر في منطقة تبعد ثمانية كيلو مترات إلى الشمال من سلوى ثم يتجه إلى أقصى نقطة غربية لخور العديد، كذلك تناول البحث الحدود البرية الجنوبية والغربية لأبوظبي، أما الحدود في اتجاه البوريمي وعمان فلم تتم مناقشتها^(١)، وذلك على أثر تعرض المؤتمر لعدة صعوبات كان من بينها إصرار الأمير فيصل على عدم الاعتراف بأحقية الإنجليز في التفاوض عن الحكام المحليين وخاصة بعد أن أعلن الشيخ عبدالله بن ثاني - حاكم قطر - أنه كان دائماً يعتبر ملك السعودية والده وأن أي قرار يتخذه جلالته بخصوص حدود قطر سوف يلتزم به لشقته التامة به، وضرب مثلاً على ذلك أنه في النزاع الذي وقع بين اليمن والسعودية في عام ١٩٣٢ حول ملكية جبل العرو أعلن الإمام يحيى ملك اليمن أنه يترك الفصل في ذلك للملك عبد العزيز، وفي ظرف أربعة أيام أعلن الملك ابن سعود قراره الذي كان في صالح اليمن وضد مصلحة السعودية^(٢).

وكانت العقبة الثانية التي اعترضت مباحثات مؤتمر الدمام عدم اتفاق وجهات النظر بشأن الحدود التي قدمها الوفد البريطاني، إذ إن الادعاء البريطاني كان من شأنه أن يحول دون وصول أراضي السعودية إلى الساحل الواقع شرقي قطر . وقد يكون من المفيد أن نشير هنا إلى أهم النقاط التي قدمها الوفد البريطاني لتأييد ادعاء أبوظبي :

أولاً : إن قبيلة بني ياس هي القبيلة المسيطرة على الإقليم الواقع غربي سبخة مطي .

(١) Arbitration Concerning Buraimi and the Common Frontiers between Abu Dhabi & Saudi Arabi, Memorial Submitted by the Government of the United Kingdom of Great Britain and Northern Ireland Vol. 2 Annex D. No. 36.

(٢) التحكيم لسوية النزاع الإقليمي بين مخط وأبوظبي وبين المملكة العربية السعودية ج ١ ص ٤١٢-٤١٣ .



ثانيا : إن النشاط البحري في شاطئ الظفرة في أيدي بني ياس وأنهم يمارسونه بتصريح من حاكم أبوظبي .

ثالثا : إن حاكم أبوظبي كان يجمع الزكاة من قبائل بني ياس والمناصير .

رابعا : إن انتماء بني ياس والمناصير للمذهب المالكي يثبت أنهم لا يمكن أن يكونوا سعوديين .

خامسا : إن حاكم أبوظبي كان له أمير وقاض في ناحية الجواء .

سادسا : إن أخا حاكم أبوظبي ولد في الجواء .

وفي التعليق على هذه النقاط أشار الوفد السعودي إلى أن بني ياس غير معروفين تقريبا غرب سبخة مطي ، وأن النشاط البحري لا يقرر وضع الأقاليم الداخلية ، وأن أمير الجواء الذي عمل من جانب أبوظبي لم يقض هناك إلا شهرين اثنين خلال عام واحد ، وأنه إذا كان المذهب المالكي حائلا دون التبعية للسعودية فإن ذلك سوف يدهش الكثيرين من رعايا جلالة الملك المخلصين ، ومنهم قاضي الظهران المالكي المذهب . أما أن أخا حاكم أبوظبي قد ولد في الجواء فهذه حجة يمكن أن تقدرها الحكومة السعودية ؛ لأنه ينبغي في هذه الحالة أن تتول الكويت إلى السعودية لأن الكويت كانت مهد ولادة ولي العهد الأمير سعود بن عبد العزيز (الملك سعود فيما بعد)^(١) .

وفي آخر جلسات مؤتمر الدمام اقترح السير روبرت هاي اتخاذ خط فؤاد حمزة أو الخط الأحمر ، أساسا لمواصلة النقاش ، بينما اعترض الوفد السعودي باعتبار ذلك الخط أصبح لا يمثل آراء الملك عبد العزيز ، وإن الحكومة السعودية لم تعد ملتزمة به . وإزاء اختلاف وجهتي النظر تأجل المؤتمر إلى أجل غير مسمى ولم يقدر له أن يعقد بعد ذلك^(٢) . وبعد تأجيل المؤتمر جرت مباحثات في الرياض بين الأمير فيصل والمستر بلهام السفير البريطاني في جدة في ٢٨ فبراير ١٩٥٢ أكد فيها فيصل بأن الخط الأحمر لم يعد ملزما للسعودية ، ونعى على الحكومة البريطانية استمرارها في سياستها الخاصة باقتطاع أجزاء من أراضي السعودية متناسية حقوق السعودية المشروعة وصادقتها معها .

(١) التحكيم لنسوية النزاع الإقليمي بين ميسقط وأبوظبي وبين الملكة المصرية السعودية ج ١ ص ٤١٦ .

(٢) Kelly, Eastern Arabian Frontiers pp. 158 - 159 see also Lenczowski, G., Oil and State in the Middle East p. 145.



وفي ٢٩ مارس ١٩٥٢ قدمت الحكومة السعودية احتجاجا إلى السفارة البريطانية في جدة ضد زيارة الوكيل السياسي البريطاني في مشيخات الساحل العماني للبوريمي، وجاء في ذلك الاحتجاج أنها لا تعترف بنفوذ سلطان مسقط أو الشيوخ المهادين على البوريمي وما جاورها من أقاليم تقع خارج ساحل عمان، وإن الحكومة السعودية قد أبلغت شيوخ البوريمي الذين اعترفوا بالولاء للملك عبدالعزيز بن سعود بأنها لن تعترف بأي سيادة عليهم من قبل شيوخ الساحل العماني^(١).

ولم يلبث أن تأزم الموقف في يولية ١٩٥٢ حينما وصلت إحدى الفرق السعودية إلى الطريف، واعتبرت الحكومة البريطانية ذلك خرقا لمناطق نفوذها في أبوظبي ولم يحل هذا الاحتجاج دون مواصلة السعودية التقدم صوب قرى البوريمي، ففي أواخر أغسطس ١٩٥٢ أرسلت الحكومة السعودية تركي بن عطيشة لتولي مهامه أميرا للبوريمي، ورافقته هيئة مدنية يتراوح عددها بين ثلاثين وأربعين شخصا، وفور وصوله إلى حماسة قام بتوزيع عدة رسائل موجهة من سعود بن جلوي حاكم الأحساء إلى الشيوخ البارزين في المنطقة جاء فيها أنه قد تم تعبئة ممثلا للسعودية في البوريمي، ويطلب من شيوخ القبائل معاونته في أداء مهمته^(٢).

وقد أحدث التدخل السعودي رد فعل لدى كل من سلطان مسقط سعيد بن تيمور وحاكم أبوظبي، كما يادر الإمام عبدالله الخليلي بتعبئة القبائل التابعة له في القسم الداخلي من جبال الحجر، وكتب إلى سلطان مسقط يسأله عن الإجراءات التي ينبغي اتخاذها^(٣). وبادرت السلطات البريطانية في مسقط بإرسال قوة عسكرية تجمعت في صحار والدريز، وفي نفس الوقت تقدم الوكيل البريطاني في مشيخات الساحل العماني مع فرقة من لقي عمان إلى العين، وهي إحدى قرى البوريمي، كما قامت تشكيلات من سلاح الجو الملكي من قاعدتها في الشارقة بغارة على

(١) Kelly, J. B., op. cit., p. 139.

(٢) Arbitration Concerning Buraimi and the Common Frontiers Between Abu Dhabi & Saudi Arabia Vol. 1 pp. 104 - 106.

(٣) من الإمام عبدالله الخليلي إلى سعيد بن تيمور ١٦ ذي الحجة ١٣٧١ هـ - المصدر السابق المجلد الأول ص ٥٤.

حساسية وأسقطت عدة منشورات فيها تأكيداً لزعماء القبائل، كما أرسل الشيخ مشحوب حاكم أبوظبي قوة من المناصير إلى بينونة لمراقبة الوضع^(١). وبأدب السفارة البريطانية في جدة بإرسال مذكرة احتجاج إلى وزارة الخارجية السعودية في ١٤ / ٩ / ١٩٥٢ احتجت فيها رسمياً على وصول تركي بن عتيشان إلى البوريمي باعتبار ذلك تعدياً على مناطق نفوذها في سلطنة مسقط، بينما لم يرد أي ذكر لحاكم أبوظبي. وكان ذكر سلطان مسقط أول إشارة رسمية عرضت على الحكومة السعودية بأن ثمة حقوقاً في البوريمي تطالب بها بريطانيا نيابة عنه. وحذرت المذكرة بأن الحكومة البريطانية ستكون مضطرة لاتخاذ الإجراء الذي قد تراه ضرورياً لحماية موقفها ما لم تبادر الحكومة السعودية بسحب تركي بن عتيشان^(٢)، كما اتهمت المذكرة السعوديين بأنهم كسبوا ولاء القبائل التابعة بالرشاوى والكلمات المعسولة^(٣).

وقد أجابت الحكومة السعودية أنه ليس للحكومة البريطانية أو لغيرها أية أحقية لمعارضة تصرفاتها في البوريمي، لأن ذلك يخص الحكومة السعودية وأهالي البوريمي أنفسهم، إذ إن علاقة رؤساء البوريمي وصلاتهم بالملك عبدالعزيز بن سعود وبآبائه وأجداده من قبل كانت ولا تزال مستمرة، هذا فضلاً عن أن المكائبات التي أرسلتها الحكومة البريطانية للملك عبدالعزيز بن سعود بعد معاهدة جدة لم يذكر فيها أن أحداً من مشايخ البوريمي قد ارتبط بميثاق مع الحكومة البريطانية، كما لم يرد اسم البوريمي في اجتماع الدمام. وأعربت المذكرة عن أسف السعودية للمطالب المجحفة التي تقدمت بها الحكومة البريطانية في الوقت الذي كانت فيه الحكومة السعودية - ولا تزال - مستعدة لحل مشاكل الحدود بالطرق الودية التي اعتادت أن تحل بها المشاكل بينها وبين الحكومة البريطانية^(٤).

وعلى هذا الأساس لم يرفض السعوديون سحب تركي بن عتيشان من

(١) Kelly J. B., op. cit., p. 161.

(٢) التحكيم لشوية النزاع الإقليمي بين مسقط وأبوظبي وبين المملكة العربية السعودية ج ١ ص ٤٢.

(٣) Lenczowski, G., op. cit., p. 164.

انظر أيضاً هارفي أوكونور : الأزمة العالمية في النفط ص ٤٤٢.

(٤) من وزارة الخارجية السعودية إلى السفارة البريطانية في جدة ملحق ٥٨، انظر الوثائق السعودية الخاصة

بالتحكيم ج ٢ ص ١٤٣ - ١٤٦.



البوريمي فحسب وإنما رودوه بقوة عسكرية، وقد وقع نتيجة لذلك اشتباك مسلح مع قوات سلطان مسقط الخاضعة للقيادة البريطانية، وتعددت مذكرات الاحتجاج بين الحكومتين السعودية والبريطانية احتجاج فيها الإنجليز بأنه منذ وصول تركي بن عطيشان إلى البوريمي وهو يقدم أموالاً ورشاوى لزعماء القبائل، ويقدم رحلات مجانية إلى الرياض، كما اعتاد أن يقدم وجبات غذائية مجانية وهدايا إلى القادمين إليه، وكان على هؤلاء التوقيع في دفتر أعد من أجل ذلك حيث يتم تسجيل اسم القبيلة التي ينتمون إليها ورغبتهم في أن يصبحوا رعائياً لابن سعود، كذلك كان يتم تزويد الأشخاص الذين يريدون الذهاب إلى السعودية للعمل بتصاريحات مكتوب عليها «تصريح عمل للرعايا السعوديين»^(١).

وفي خلال شهر واحد من وصول تركي بن عطيشان إلى البوريمي بلغ عدد الزعماء الذين وقعوا بيانات كتابية بالولاء لابن سعود تسعة وخمسين شيخاً هم بعينهم نفس الرؤساء الذين سبق أن وقعوا على إعلانات ولاء لسلطان مسقط، ومن أبرزهم شيوخ النعيم في حفيت والعوامر وآل بوشعيس في ضنك وغيرهم. وقد لاحظ المؤرخ جون كلي - ومعروف أنه يأخذ بوجهة النظر البريطانية في مشكلة البوريمي - أن هذه التوقيعات ليس لها وزن من الناحية القانونية لأن أولئك الشيوخ كان قد سبق لهم أن اتفقوا فيما بينهم في عام ١٩٤٨ على أن يشركوا تصريف أمورهم للرئيس الأعلى لقبائل النعيم الشيخ صقر بن سلطان الذي لم يوقع على أي إعلان خاص بالولاء للسعودية^(٢).

وعلى أثر تمادى السلطات البريطانية في عمليات الإرهاب الجوي ضد قرى البوريمي ووصول قوات ساحل عمان وعدن وبعض الجماعات المسلحة غير النظامية التي تعمل في خدمة حاكم أبوظبي وسلطان مسقط، وما قامت به القوات البريطانية من فرض عمليات الحصار ضد ابن عطيشان وجماعته وضد القبائل التي مالت إلى الجانب السعودي في البوريمي^(٣)، بادر عبدالعزيز بن سعود بإرسال بركة إلى المستر إيدن وزير خارجية بريطانيا جاء فيها «لا يوجد شيء أكرم على نفسي من

(١) Kelly J. B., op. cit., pp. 163 - 164.

(٢) Kelly J. B., Eastern Arabian Frontiers, p. 165.

(٣) الوثائق السعودية حول التحكيم في قضية البوريمي، العرض التاريخي، ج ١ ص ٤٢٢ - ٤٢٣.



إن تنازح الحالة بيننا وبين الحكومة البريطانية لدرجة تهديدنا بالطائرات من حكومة براسها صديقنا المستر تشرشل ونائب رئيسها ووزير خارجيتها المستر إيدن، ونحن في بلادنا لم نعتد على أحد من البريطانيين أو على بلاد بريطانيا فالبلاذ بلادنا، وإن قدوم هذه الطائرات إلى البورمي يعتبر عملاً عدائياً ضدنا ويهتد أن نحل كل المشاكل التي بيننا وبين بريطانيا، وليس من مصلحة الطرفين أن يذاع وينشر عند العرب والمسلمين أن هناك خلافاً وصل إلى درجة المقاومة بالسلاح بيننا وبين الحكومة البريطانية، وقد منعنا عمل أي شيء ضد الطائرات القادمة فإذا كان المستر إيدن يرى الإبقاء على الصداقة بيننا فلتكف الحكومة البريطانية عن السماح لموظفيها في الخليج بالقيام بهذا العمل العدواني، وإلا فسنضطر لإعلان ما حدث وسنعتبر هذا العمل موجهاً ضدنا وضد نجد وضد مملكتنا كلها، كما سنضطر لرفع شكوانا إلى مجلس الأمن والدفاع عن حقوقنا بكل ما نستطيع ولا نقدم على هذا إلا مكرهين ولا يزال لنا الأمل في حضرة المستر إيدن ليتدارك الموقف^(١).

وفي إجابة المستر إيدن أكد اهتمامه بضرورة حل الخلاف بصورة عادلة وودية، وأبدى استعداداته لسحب قوات عمان من البورمي في نفس الوقت الذي ينسحب فيه تركي بن عتيشان، في حين طلبت السعودية إجراء استفتاء بين أهالي البورمي، وبطبيعة الحال رفضت الحكومة البريطانية ما طلبته السعودية مثيرة بأن أي قرار مبني على الاستفتاء لن يأخذ بعين الاعتبار الحقائق التاريخية فضلاً عن أن وجود موظف سعودي في واحة البورمي ونشاطه هناك قد ترك تأثيراً على أهالي المنطقة مما يتعذر معه إجراء استفتاء عادل^(٢).

وفي محاولة لتقريب وجهات النظر اقترح السفير الأمريكي في جدة Raymond Hoare أن يرفع الإنجليز إجراءات الحصار التي فرضوها على البورمي، وأن يمتنع السعوديون عن الأعمال المثيرة، وأن يبقى الطرفان في البورمي مع الاحتفاظ بمواقفهم الحالية، وأن تدار اتصالات مباشرة بين السعودية والحكومة البريطانية^(٣).

(١) أمين سعيد : الخليج العربي في تاريخه السياسي ونهضة الحديثة ص ١٤١.

(٢) رسالة من السفير البريطاني في جدة ج. م. بلهام إلى الشيخ يوسف ياسين ١٧ رجب ١٣٧٢. انظر رقائق التحكيم السعودية المجلد الثاني ص ١٩٤ وما بعدها.

(٣) Kelly, Eastern Arabian Frontiers p. 164 see also Lenczowski, Oil in the Middle East (٣) p. 146.



وعلى اثر قبول كل من الحكومة البريطانية والسعودية تلك الاقتراحات بدأت محادثات في الرياض في ٢٠ أكتوبر ١٩٥٢ بين الامير فيصل وزير خارجية السعودية، والسفير البريطاني في جدة حيث تم التوقيع على اتفاقية التوقف في ٢٦ أكتوبر ١٩٥٣^(١) Stand Still Agreement .

على ان هذه الاتفاقية لم تصل إلى حل للموقف وإنما على العكس زاد الموقف تدهورا بين الحكومتين السعودية والبريطانية وتوالى مذكرات الاحتجاج التي بعث بها كل طرف إلى الآخر، فقد احتجت الحكومة البريطانية، أنه على الرغم من إبرام اتفاقية التوقف فقد استمرت الأدلة ترد إلى حكومة صاحبة الجلالة من محاولات الموظف السعودي في البورمي التأثير على القبائل والعبث بولائها التقليدي، خلافا لأحكام هذه الاتفاقية، وأن قوة سعودية تقدمت عبر أبو ظبي إلى البورمي وفعلت الرشوة فعلها إذ أنفقت السعودية الأموال ومدت موائد الطعام، وطلب تركي بن عطيشان من زعماء القبائل التوقيع على دفاتر الزكاة لإقامة الأدلة على ملكية السعودية للبورمي، والحصول على ولاء من زعمائها^(٢).

في حين احتجت الحكومة السعودية على أن بريطانيا لم تلتزم باتفاقية التوقف بدليل قدوم الوكيل السياسي البريطاني في المشيخات المهادنة إلى البورمي بفوات مسلحة واجتماعه بالرئيس الأعلى لقبيلة النعيم الشيخ صقر بن سلطان بهدف تحريضه على القيام بأعمال استفزازية، كما طلب من الشيخ زايد بن سلطان حاكم العين إقامة موقع لقوات عسكرية بريطانية على مقربة من الموقع السعودي في البورمي، كما احتجت الحكومة السعودية أيضا على النشاط الذي قامت به شركة استثمار النفط في ساحل الصلح البحري، وهي شركة بريطانية تستمتع بامتياز

(١) انظر نص هذه الاتفاقية في وثائق التحكيم السعودية، المجلد الثاني - ملحق ٢٦ ص ١٧٠ وما بعدها.

(٢) Philips, Wendel, Oman - A History see The Times of Troubles and Buraimi Dispute p. 170.

انظر أيضا مذكرة احتجاج من السفير البريطاني في جدة ج. س بلهام إلى الشيخ يوسف ياسين، ملحق رقم ٨٤ المجلد الثاني من وثائق التحكيم السعودية .

التفسيب عن النفط في أراضي أبوظبى، على أساس قيامها بالتفسيب في مناطق مختلف عليها، وذلك مناقض لاتفاقية التوقف التي نصت على أن يوقف الجانبان جميع أعمال شركات النفط الخاضعة لسلطانتهما في المناطق المتنازع عليها^(١).

وأكدت الحكومة السعودية أن تركى بن عطيشان لم يكن المسئول عن الحالة التي زعم أنها غير مستقرة في البوريمى لأنه يعمل في أراضي سعودية، وأن تحركات الفضاة وزعماء القبائل وممثليهم لدى تركى بن عطيشان ليس فيها ما يناقض اتفاقية التوقف، لأن أولئك يعتبرون أنفسهم رعايا جلالة الملك، وأكدت المذكرة السعودية «إن الذين يفسدون على ابن عطيشان من عموم أهل عمان لم يقدوا إليه بتشويق منه ولا رغبة بما عنده ولا رهبة منه، وإنما هي الحقيقة الواقعة والتي لا تخفى على أحد من رجال الحكومة البريطانية، إن أهل عمان يدينون بالطاعة والولاء لجلالة الملك عبدالعزيز آل سعود مدفوعين بشعورهم الوطنى العربى، بل مدفوعين لذلك بعامل أعلى من ذلك وأرفع وهو شعور الولاء الدينى»^(٢).

أما عن الحكومة البريطانية فقد اتهمت السعودية بعرقلتها اتفاقية التوقف من جراء النشاط الذى قام به تركى بن عطيشان وأن زيارات الضباط السياسيين البريطانيين للبوريمى فى خلال العشر سنوات الماضية كانت زيارات اعتمادية ومشروعة، ولم تنظر الحكومة السعودية إلى هذه الزيارات بخلاف هذه النظرة إلا مؤخراً جداً خلال عام ١٩٥٢.

وأخيراً اتفق الطرفان على أن يقوم بينهما تحكيم فيما يختص بالنزاع على الحدود المشتركة بين السعودية وأبوظبى، وفى السيادة على منطقة البوريمى على أن تكون الحكومة البريطانية ممثلة عن كل من حاكم أبوظبى وسعيد بن تيمور سلطان مسقط^(٣).

(١) من حكومة المملكة العربية السعودية إلى حكومة المملكة المتحدة ملحق رقم ٨٩، ١٤ ربيع الأول ١٣٧٣ المجلد الثانى من الوثائق السعودية المطبوعة بالتحكيم - انظر أيضا رسالة من الشيخ يوسف ياسين إلى السفير البريطانى فى جدة بتاريخ ١٨ ربيع الأول ١٣٧٢ ملحق رقم ٨٢ من الوثائق السعودية ج ٢ ص ١٨٦.

(٢) التحكيم لشوية النزاع الإقليمى بين مسقط وأبوظبى وبين المملكة العربية السعودية ج ٢ ص ١٨٦ - ١٩٠.

(٣) من المعروف أن بريطانيا كانت ممثلة عن شيخ أبوظبى تلقائياً نتيجة علاقات الحماية القائمة بينهما أما سلطنة مسقط - فاعتبروا لوضعها الخاص - فقد مثلت بريطانيا سلطان مسقط بموجب طلب منه وبإيجاز منها بطبيعة الحال، انظر :

Kirk, G. E., Contemporary Arab Politics, p. 54 New York 1961.



وقد يكون من المفيد أن نوضح أهم الشروط التي نصت عليها اتفاقية التحكيم التي وقعها الأمير فيصل عن السعودية، والمستر بلهام عن الحكومة البريطانية في ٣٠ يولية ١٩٥٤، ويمكن إبراز أهم بنودها على الوجه التالي^(١):

أولاً : إقرار الحدود المشتركة بين السعودية وأبوظبي فيما بين الخط الذي طالبت به الحكومة السعودية في عام ١٩٤٩ والخط المطالب به باسم شيخ أبوظبي في مؤتمر الدمام عام ١٩٥٢.

ثانياً : انسحاب تركي بن عطيشان ورجاله، وكذلك انسحاب قوات ساحل عمان من البوريمي إلى أراضي غير متنازع عليها، وأن يستعاض عن هذه القوات بقوة بولسية رمزية تعادل خمسة عشر رجلاً من كل جانب يكون عملها المحافظة على النظام بين القبائل، على ألا تتدخل في الشؤون الداخلية لأي قبيلة من القبائل.

ثالثاً : لغرض عمليات التنقيب عن النفط فقط وبدون الإخلال بحقوق أي من الفريقين في منازعات الحدود تقسم المنطقة الواقعة بين الادعاء السعودي في عام ١٩٤٩، والادعاء المقدم نيابة عن حاكم أبوظبي في عام ١٩٥٢ على الوجه التالي:

(أ) منطقة يجوز لشركة استثمار بترول ساحل الصلح البحري وشركة دارسي للتنقيب المحدودة، وهما شركتان بريطانيتان، إجراء عمليات تنقيبية فيها خلال فترة التحكيم.

(ب) منطقة يجوز لشركة الزيت العربية الأمريكية إجراء عمليات تنقيبية فيها خلال فترة التحكيم.

(ج) منطقة لا يسمح لأي من الشركات القيام بعمليات تنقيبية فيها خلال فترة التحكيم بما في ذلك منطقة البوريمي^(٢).

(١) عن المذكرات الشهادية بين الحكومتين البريطانية والسعودية حول اتفاقية التحكيم الموقعة في ٢ يولية ١٩٥٤ انظر .

Kirk, G. E., Contemporary Arab Politics, p. 54 New York 1961.

ومن نص اتفاقية التحكيم الموقعة في ٢٩ ذي القعدة ١٣٧٣ انظر الوثائق السعودية المجلد الثاني ملحق رقم (١) ص ٣ وما بعدها.

(٢) انظر المذكرتين الشهاديتين بين وزير خارجية السعودية الأمير فيصل، وسفير مملكة الحلاله في جدة في ٢٩ ذي القعدة ١٣٧٣، وثائق التحكيم السعودية ج ٢ ص ١٣ وما بعدها.

رابعاً : أن تأخذ هيئة التحكيم بعين الاعتبار الوقائع التاريخية المتعلقة بحقوق السعودية وحقوق الحكام الآخرين ذوى الشأن بالإضافة إلى الولاء التقليدى لسكان المناطق المتنازع عليها والتنظيمات القبلية وطرق حياة القبائل الساكنة فى المناطق سالفة الذكر .

وقد قامت كل من الحكومتين البريطانية والسعودية بتقديم وثائق خاصة لهيئة التحكيم اشتملت على ادعاءات خاصة بحقوق السيادة^(١)، وقد اشتملت المذكرة السعودية على ثلاثة أجزاء تناول الجزء الأول منها عرضاً تاريخياً للمناطق المتنازع عليها، والجزء الثانى الخرائط والملاحق، والجزء الثالث احتوى على وثائق خاصة بحماية الزكاة من مكتب حاكم الإحصاء .

وقد استندت المذكرة السعودية على الأسس التالية :

أولاً : أن القبائل التى تسكن المناطق المتنازع عليها موالية للسعودية .

ثانياً : أن السعودية تمتلك هذه المناطق من عام ١٧٦٥ حتى الوقت الحاضر (١٩٥٥) .

ثالثاً : أن الحكومة السعودية كانت تجمع بانتظام الزكاة من القبائل الساكنة فى هذه المناطق، وهذا تأكيد لحيوية المملكة من حيث الإشراف على قبائلها وعلى استمرار هذه القبائل فى ولائها لها .

ومما يذكر أن عرض الحكومة السعودية والوثائق التى قدمتها تعرضت لانقادات كثيرة من بعض الباحثين البريطانيين، فيذكر جون كلى بصدده ذلك أن العرض السعودى يعتمد حذف كثير من الحقائق، كما يختلط فيه الخيال بالواقع وأن

(١) تمحل المذكرة السعودية العنوان التالى :

التحكيم لتسوية النزاع الإقليمى بين مسقط وأبوظبى وبين المملكة العربية السعودية، عرض الحكومة السعودية وتمحل المذكرة البريطانية العنوان التالى :

Arbitration Concerning Buraimi and Common Frontiers Between Abu Dhabi & Saudi Arabia. Memorial submitted by the Government of the United Kingdom of Great Britain and Northern Ireland.



كثيراً من مادته ليست ذات صلة بالموضوع، كما أن وثائق الزكاة معظمها من قبائل لا تعيش في المناطق المتنازع عليها، وأن معظم زعماء القبائل أميون ولا يدرون على أي شيء كانوا يضعون بصماتهم، وأن العرض السعودي بصفة عامة كان مظهرًا محزنًا للباحثين التيس عليهم الأمر^(١).

وليس من شك أن هناك تحاملاً واضحاً من جون كلي، ومن غيره من الباحثين، الذين أخذوا بوجهة النظر البريطانية، ومن ثم تشكيكهم في مطالب السعودية، وعدم اعترافهم بأن تكون عملية جباية الزكاة بمثابة مظهر من مظاهر الابداء.

كما يلاحظ على العرض البريطاني بأنه أوجد ارتباطاً بين المطالب الإقليمية السعودية، وبين جهود شركة البترول العربية الأمريكية (أرامكو) للاستفادة من تلك المطالب لممارسة عملياتها الاستغلالية، ومن ثم أبرز ما تقوم به من دور في حث السعودية لإثارة ادعاءاتها^(٢).

وعلى أي حال فقد تم الاتفاق على اختيار الدكتور شارل فيشر Charles de Visseher وهو بلجيكي الجنسية شغل من قبل منصب رئاسة محكمة العدل الدولية بلاهاي، والدكتور ديهيجو Ernest Dhigo من كوتيا والدكتور محمود حسن الباكستاني الجنسية محكمين دوليين، بينما مثل الشيخ يوسف ياسين المملكة العربية السعودية والسير ريدر بولارد Bullard، الوزير المفوض سابقاً في جدة، وأحد المهتمين بشئون الشرق الأوسط ممثلاً عن الحكومة البريطانية^(٣)، كما انتدبت الحكومة السعودية عبدالرحمن عزام الأمين العام السابق للجامعة العربية وكيلها أمام هيئة التحكيم، على حين وكلت الحكومة البريطانية أحد القانونيين وهو

Kelly J. B., Eastern Arabian Frontiers, pp. 259 - 308, (١)

Arbitration Concerning Buraimi and the Common Frontiers Between Abu Dhabi and (٢) Saudi Arabia.

Memorial submitted by the Government of the U. K. of Great Britain & Northern Ireland, vol. I p. 90 ff London, 1955.

Al Bahena, Hussain. The Legal Status of the Arabian Gulf States, pp. 203 - 204, (٣)

المحامي هارنلي شوكونس. واعتمد اجتماع هيئة التحكيم الأول في نيس في يناير ١٩٥٥، وفي سبتمبر من نفس العام استأنفت الهيئة اجتماعاتها في جنيف، وفي خلال هذه الفترة استمرت كل من الحكومتين البريطانية والسعودية في تبادل التهم فيما بينهما.

ومن ذلك شكوى السعودية من أنها لا تمنع بسهولة الوصول إلى البورمي، وأن الحكومة البريطانية تستهدف بإجراءات الحصار التي تقوم بها تجويع سكان البورمي. وقد أجابت الحكومة البريطانية على شكوى السعودية بأن القوات المحلية بقيادة الضباط الإنجليز عمدت بالفعل إلى تشديد الحصار لمنع تهريب الذهب السعودي إلى البورمي، إذ إن تسهيل وصوله إلى البورمي معناه تركيز السعوديين نشاطهم فيها ومساعدتهم للأباضيين لمهاجمة سلطان مسقط^(١).

وفي ١٢ سبتمبر ١٩٥٥ أعلن في جنيف انسحاب السير ريدر بولارد محتجا على التصرفات التي قام بها الممثل السعودي الشيخ يوسف ياسين، من ذلك ما ذكرته جريدة التايمز بأنه حاول تقديم رشاوى إلى الحكام المحايدين^(٢)، هذا بالإضافة إلى ما ادعاه بولارد عن مبررات انسحابه من قيام الحكومة السعودية بنقض اتفاقية التحكيم برشوة بعض الحكام والأهالي^(٣)، كما ادعت الحكومة البريطانية أن الحكومة السعودية عرضت ما يقرب من ٣٠ مليون جنيه إسترليني على شقيق شيخ أبوظبي حاكم العين^(٤). والجدير بالذكر أن الحكومة السعودية اعترضت على هذا الاتهام مؤكدة استحالة تنفيذ مثل ذلك العرض المالي الكبير. وقد علق أحد الباحثين الإنجليز - وندل فيلبس Philips - على ذلك بقوله بأن هذا المبلغ من المال كان يمكن أن ترشى به السعودية بريطانيا نفسها، هذا على الرغم من أن فيلبس يأخذ بوجهة النظر البريطانية في صراع البورمي^(٥).

(١) Kelly, J. B., op. cit., pp. 184 - 185 see also Al Bahrna, op., cit, p. 204.

(٢) Philips, W., Oman p. 172.

نقلا عن التايمز في ١٧ و ١٩ و ٢٤ / ٩ / ١٩٥٥.

(٣) حافظ وهبة : خمسون عاما في جزيرة العرب ص ١١٤.

(٤) هارنلي أكونور : الأزمة العالمية في النفط ص ٢٤٢.

(٥) Philips, W., Oman - A History p. 170 ff. see also Morris, James, Sultan in Oman p. 122.



وعلفت المصادر السعودية أن انسحاب بولارد، عضو التحكيم البريطاني، كان بسبب أن تهمة الرشوة فشلت في أن تؤثر على الأعضاء المحايدين^(١)، وحتى لو وجدت هذه الرشوة فإن هذا الادعاء كان ينبغي طرحه على هيئة التحكيم التي لها وحدها حق الفصل في هذا الموضوع^(٢).

وما كادت تنشر أنباء استقالة بولارد حتى تبعتها استقالة رئيس هيئة التحكيم الدولية الدكتور فيشر ثم العضو الكوي ديهيجو^(٣). ولم يؤثر خرق التحكيم على النشاط السعودي في البورمي، وكما تدعى المصادر البريطانية، توالت الرشاوى، مما دفع القائم بالأعمال البريطاني في جدة إلى إخطار الحكومة السعودية في مذكرة بتاريخ ٢٧ أكتوبر ١٩٥٥ أنه «بعد أن أظهرت السعودية عدم تقيدتها بتصوص صك التحكيم فإن الحكومة البريطانية قررت باسم سلطان مسقط وشيخ أبو ظبي احتلال منطقة البورمي المتنازع عليها»، وبالفعل قامت قوات مشتركة من ليفي عمان، وكشافة ساحل عمان - وهي قوات مسلحة تحت القيادة البريطانية تابعة اسمياً لسلطان مسقط والمشايخات المهادنة - بطرد القوات السعودية واحتلال البورمي^(٤). وأعلنت الحكومة البريطانية خطاً جديداً للحدود يطابق بصفة عامة خط الرياض الذي كان قد سبق تقديمه في عام ١٩٣٥^(٥).

وأكد السير أنطوني إيدن أنه على استعداد مع ذلك لمناقشة الحكومة السعودية في مطالبها بشكل هادئ وعلى أسس عادلة في ضوء الظروف المحلية^(٦). وعلى الجانب الآخر أعدت وزارة الخارجية السعودية مذكرة احتجاج بتاريخ ٢٨ أكتوبر ١٩٥٥ أبلغتها إلى السفارة البريطانية في جدة، جاء فيها أن الحكومة البريطانية هي المسئولة مسئولية مباشرة عن تحطيم جهود هيئة التحكيم، وأنها لا تعترف بوجود أي خلاف بينها وبين سلطان مسقط وشيخ أبو ظبي وأن الخلاف بينها وبين الحكومة البريطانية. كما أعلنت عدم اعترافها بالقرار الذي اتخذته الحكومة البريطانية بشأن تخطيط الحدود بين السعودية وأبو ظبي، وتعتبر اتخاذ هذا القرار من طرف واحد لاقيمة له ويتنافى مع القانون الدولي وميثاق هيئة الأمم المتحدة.

(١) Arab Information Centre, British Imperialism in Southern Arabia, 1958.

(٢) حافظ وهبة : مصدر سبق ذكره، ص ١١٤.

(٣) Kelly, J. B., op. cit., pp. 203 - 204.

(٤) Marlowe, John, The Persian Gulf in the 20th Century p. 178.

(٥) Lenczowski, G., Oil and State in the Middle East p. 147.

(٦) Kelly, op. cit., p. 205.

وحاولت الحكومة البريطانية تهدئة الموقف فأوفدت المستر باركر - وكيل وزارة الخارجية البريطانية - في مهمة دبلوماسية إلى السعودية، على أن مهمته باءت بالفشل إذ رفضت الحكومة السعودية إصدار أى بلاغ مشترك لا يشار فيه إلى البوريمى^(١).

وآزرت الجامعة العربية موقف المملكة العربية السعودية إزاء الاعتداء البريطاني على البوريمى، فقد جاء في قرار اللجنة السياسية التابعة للجامعة العربية:

- ١ - إن العمل الذى قامت به بريطانيا يعد بمثابة نقض لاتفاقية التحكيم.
 - ٢ - تأييد السعودية تأييدا تاما في موقفها.
 - ٣ - تحميل بريطانيا مسئولية اللجوء إلى القوة في حل الخلافات الدولية في وقت تتضافر فيه الجهود لدعم أسس السلم والاستقرار.
 - ٤ - ضرورة إعادة الأوضاع إلى ما كانت عليه أثناء التحكيم، وتشكيل هيئة دولية محايدة تراقب الأمور في المناطق المتنازع عليها^(٢).
- كذلك قدمت الحكومة السعودية شكواها إلى الأمم المتحدة على أثر إعلان بريطانيا تأكيد سيادة كل من مشيخة أبوظبي وسلطنة مسقط على البوريمى^(٣).
- وجاء في بيان الوفد السعودى لدى الأمم المتحدة أنه في الوقت الذى شعرت فيه حكومة المملكة المتحدة أن قرار هيئة التحكيم سيحجى ضد هواها طلبت من ممثلها الاستقالة، وذلك بهدف إيجاد عقبات أمام هيئة التحكيم^(٤).

(١) حافظ وعية : خمسون عاما في جزيرة العرب ص ١١٤.

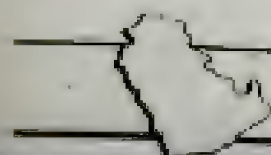
(٢) جامعة الدول العربية - الأمانة العامة - تقرير عن أعمال الأمانة العامة في المدة ما بين الدورتين العاشرين

٢٤ و ٢٥ مارس ١٩٥٦، انظر الاعتداء البريطانى على البوريمى ص ١٥ وما بعدها.

(٣) The Buraimi Dipute, Permanent Delgation of Saudi Arabia to the United Nations - (٣)

A summary of facts regarding British seizure of territory in south eastern Saudi Arabia after terminating arbitration proceedings for a peaceful settlement, New York, 1955.

Kelly, J. B., op. cit., p. 207. (٤)



وعلى الرغم من عرض الحكومة السعودية استئناف التحكيم إلا أن الحكومة البريطانية لهم ترحب بذلك، إذ جاء في الرد الذي تلغته السعودية على اقتراحها هذا أن بريطانيا أصبحت لا تثق في أنه من الممكن الوصول إلى حلول نهائية بعد ما ثبت لديها من تقديم الرشاوى والأموال. وعندما اصطدم الملك سعود بهذا الرد صرح في خلال زيارته للهند في ١٢ ديسمبر ١٩٥٥ بأن البورمي متكاملة سياسياً وبشرطاً مع السعودية، وكان ذلك منذ مائة وخمسين عاماً، وأن الحكومة البريطانية انسحبت من تحكيم جنيف حينما أدركت خسارتها لهذه القضية، وأكد عزمه على تأكيد نفوذه على البورمي بالطرق الدبلوماسية، وأبدى ارتياحه لوساطة الحكومة الأمريكية بهدف الوصول إلى حل للمشكلة^(١). والجدير بالذكر بصدد ذلك أن الحكومة السعودية اكتفت بإرسال خطاب مجاملة للاتحاد السوفيتي جاء فيه تقدير الملك سعود لأعراب الاتحاد السوفيتي عن تأييده للسعودية ومساندته لها في موضوع الحدود، وعلى عرضه المادي وتأنيده المعنوي من أجل ذلك^(٢).

وفي يناير ١٩٥٦ أعلنت دائرة النفط السعودية بياناً جاء فيه أن الحكومة السعودية توجه تحذيراً إلى كل من يهمه الأمر بأنها تعتبر البورمي وواحاتها جزءاً متكاملًا من أراضيها، وأنها لن تعترف بأي امتياز للنفط أو غيره من المعادن بمنح لأي حكومة أو سلطة مهما كانت في هذه المناطق، وأن أية شركة أو مؤسسة أو شخص يدخل في امتياز أو اتفاق من هذا النوع سيكون مسئولاً عن ذلك، إذ ستعتبر الحكومة السعودية أي اتفاق أو امتياز لا قيمة له، وأنها لن ترتبط به وليست ملزمة بما قد يترتب عليه^(٣).

وتدعى المصادر البريطانية أنه بعد فشل التحكيم واحتلال القوات البريطانية لواجهة البورمي ضبظت السلطات البريطانية وثائق وخطابات سعودية أرسلت إلى زعماء القبائل، أشار كلى إلى الكثير منها، وردت فيها رشاوى وأغراءات مالية كبيرة، كما حاول السعوديون على نحو ما تقرره المصادر البريطانية خرق التحكيم وإفساده^(٤).

Kelly, J. B., op. cit., p. 207. (١)

Ibid., p. 261. (٢)

Philips, Wendel, Oman A History pp. 174 - 174. (٣)

Kelly, J. B., op. cit., pp. 176 - 178. (٤)

كما أكد الرحالة ولفرد ثيجر أن الأسلحة السعودية كانت تتدفق على السورمي بواسطة طريق يقع إلى الجنوب من واحة الليوا خلال الفترة من عام ١٩٥٤ إلى ١٩٥٥^(١). وقد ذكرت هذه الاتهامات وغيرها باعتبارها تبريرا لانسحاب الممثل البريطاني من هيئة التحكيم الدولية.

ويبدو أن الوساطة الأمريكية التي عولت عليها السعودية قد ظهر أثرها في تدخل الرئيس الأمريكي أيزنهاور الذي ناشد المستر إيدن في فبراير ١٩٥٦ اتباع خط الاعتدال حفظا للسلام في الشرق الأوسط، وأعلنت الحكومة البريطانية على أثر ذلك استعدادها للدخول في محادثات مباشرة مع الحكومة السعودية لحل الخلافات القائمة بينهما، ولكن قبل أن تتخذ خطوات إيجابية من أجل ذلك وقع العدوان الثلاثي على مصر في ٢٩ أكتوبر ١٩٥٦، وأعلنت السعودية في ٦ نوفمبر ١٩٥٦ قطع علاقاتها الدبلوماسية مع الحكومة البريطانية كما أوقفت شحن النفط إليها^(٢).

وعلى الرغم من أن الحكومة البريطانية قدمت عدیدا من المبادرات السياسية لتسوية مشكلات الحدود مع الحكومة السعودية إلا أن هذه المبادرات لم تكن في صالح السعودية لأن بريطانيا كانت في مركز قوى بعد احتلالها باسم سلطان مسقط وحاكم أبوظبي لوائح البورمي وانتهائها من قمع الثورة الأياضية في عمان في عام ١٩٥٧.

وكان واضحاً أن الولايات المتحدة الأمريكية كانت تحاول استمالة الحكومة البريطانية لتسليم البورمي للسعودية في مقابل موافقة السعودية على مشروع الفراغ السياسي الذي أعلنه أيزنهاور في عام ١٩٥٧^(٣)، ولكن يبدو أن الحكومة البريطانية قد تمادت في زيادة حدة التوتر باحتلالها خور العديد الواقع على الحدود بين أبوظبي وقطر، وبذلك أدخلت قطر طرفاً في النزاع بينها وبين السعودية حول ملكية خور العديد^(٤).

(١) Ibid., pp. 181 - 182.

(٢) أمين سعيد : الخليج العربي في تاريخه السياسي ونهضة الحديثة من ص ١٦٢ - ١٦٣.

(٣) Kelly, J. B., op. cit., p. 266.

(٤) حافظ وهبة : خمسون عاماً في جزيرة العرب من ١١٤ وما بعدها.



وقد أجريت مباحثات في نيويورك بين السعودية وبريطانيا بحضور المستر داج همرشولد، السكرتير العام للأمم المتحدة في ذلك الحين، ومثل السعودية في تلك المباحثات عبد الرحمن عزام باعتباره مبعوثا شخصيا للملك سعود، ومثل بريطانيا المستر هارولد بلي رئيس البعثة البريطانية في الأمم المتحدة، واستمرت هذه المباحثات لمدة عام تقريبا أي إلى أغسطس ١٩٦٠، وترتب عليها اتفاق الأطراف المعنية على إرسال لجنة لتقصي الحقائق إلى البوريمي، واختير دي رينج السفير السويدي في إسبانيا ممثلا عن داج همرشولد.

وكان الهدف من إرسال لجنة تقصي الحقائق دراسة الأوضاع وجمع المعلومات تمهيدا لإجراء استفتاء بين سكان المنطقة تحت إشراف الأمم المتحدة، وأمضى دي رينج عدة أيام في المناطق المتنازع عليها، وأجرى محادثات مع كل من سلطان مسقط وشيخ أبوظبي، كما توقف في الدمام لإجراء محادثات مع الملك سعود. ووضع دي رينج تقريراً مسهباً^(١)، طالب فيه بضرورة عودة سكان البوريمي إلى أراضيهم^(٢)، وتأمينهم على ذلك قبل أن تستأنف أية تسوية خاصة بالحدود أو تعاد العلاقات الدبلوماسية بين الحكومتين البريطانية والسعودية^(٣). وأكد عبد الرحمن عزام أن الحكومة السعودية سوف تعرض مشكلة البوريمي على مجلس الأمن إذا رفضت الحكومة البريطانية الأخذ بوجهة نظر وتوصيات لجنة تقصي الحقائق.

ولكن قيام ثورة اليمن في عام ١٩٦٢ أحدث تبديلاً جدياً في موقف الحكومة السعودية، إذ توقفت عن مطالبتها الخاصة بضرورة العودة إلى التحكيم، واتجهت إلى إعادة العلاقات الدبلوماسية مع بريطانيا في يناير ١٩٦٣. وأصبحت مشكلة البوريمي بعد ذلك في طي النسيان حيث اعتبرت مغلفة واقعيًا وفانونيًا بالنسبة إلى مسقط وأبوظبي. والجدير بالذكر أن تحفظ المملكة العربية السعودية على الاعتراف بدولة الإمارات العربية المتحدة عقب إعلان قيامها في ديسمبر ١٩٧١ كان مرتبطاً بالوصول إلى تسوية لمشكلات الحدود التي خلفها الاستعمار البريطاني في منطقة الخليج العربي^(٤).

(١) نشر تقرير دي رينج في وثائق الأمم المتحدة، وقد أشار كلى إلى أن هذا التقرير كان سرىماً إذ إنه لم ينشر إلا بعد ظهور كتابه في عام ١٩٦٤.

(٢) AL Bahra, H., The Legal Status of the Arabian Gulf States p. 205.

(٣) قدم دي رينج تقريره إلى داج همرشولد في أكتوبر ١٩٦٢ انظر

Hawley, Donald, The Trucial States p. 192.

(٤) راجع الفصل التاسع الخاص بمباحثات الاتحاد وقيام دولة الإمارات العربية المتحدة

الفصل السابع

انهيار الإمامة والتحولات السياسية
في سلطنة مسقط

وفاة الإمام الخليلي ١٩٥٤ - فشل سلطان مسقط في
الاستحواذ على منصب الإمامة - تولية الإمام غالب بن
علي - الزعامات الدينية والعشائرية - احتلال السلطان
لنزوى وإسقاط عاصمة الإمامة ١٩٥٥ - المساعدات
العسكرية البريطانية لسلطان مسقط - اندلاع الثورة العمانية
١٩٥٧ - مساندة مصر والسعودية لزعماء الثورة - إثارة
القضية العمانية في المجالين العربي والدولي - لجان الأمم
المتحدة وتقرير دي ربنج - إخضاع الثورة عسكرياً - تقييم
الثورة العمانية - التطور السياسي في مسقط - السنوات
الآخيرة من حكم سعيد بن تيمور - قيام الثورة في ظفار -
الإطاحة بسعيد بن تيمور وتولية ابنه قابوس - العهد الجديد
في سلطنة عمان.



كانت هناك منطقتان كبيرتان ظلتا خارج منطقة نفوذ الإنجليز حتى منتصف
الخمسينيات من هذا القرن، وهما منطقة إمامة عمان وتسيطر على عمان الداخلية،
وسوف نعالجها في هذا الفصل، أما المنطقة الثانية فهي البوريمي وكانت خاضعة
للسعودية، وقد تعرضنا لها في الفصل السابق. والجدير بالذكر أن الإنجليز أعدوا
مخططاً يقضي بتصفية وضع هاتين المقاطعتين تصفية نهائية، وذلك بضم عمان إلى
مسقط وضم البوريمي إلى كل من مسقط وأبو ظبي^(١).

(١) أمين سعيد : الخليج العربي دراسة في تاريخه السياسي ونهضته الحديثة ص ٧١



والملاحظ أنه منذ عقد معاهدة السيب بين الإمامة والسلطنة في عام ١٩٢٠ كان الأنبياء يسيطرون على مقاطعات الداخل ويعينون الولاة والقضاة ويفرضون الزكاة، وعلى الرغم من أنه لم توضع حدود سياسية بين الإمامة والسلطنة؛ فإن الحدود كان متفقاً عليها عرقياً بين الطرفين، ومع ذلك فلم يحدث للإمامة أن تطلعت إلى علاقات خارجية حتى عام ١٩٥٥ وذلك نتيجة العزلة التي فرضتها على نفسها، أو بالأحرى التي كانت مفروضة عليها^(١)، كما كان الوكلاء البريطانيون في مسقط والخليج العربي بمثابة وسطاء في العلاقات التي كانت تقوم بين السلطان والقبائل الداخلية في عمان^(٢).

ومما يستلفت النظر أنه في أكتوبر من عام ١٩٥٢ أصبح كل من السلطان سعيد بن تيمور سلطان مسقط، والإمام محمد بن عبدالله الخليلي مقتعين بأن السعوديين يخططون للاستيلاء على البويعي بالقوة، ولذلك أخذ الحاكمان يعدان العدة لمواجهة ما يتعرضان له عسكرياً، ولكن بريطانيا كبحت جماح سلطان مسقط لأنها لم تكن تريد أن توتر العلاقات بينها وبين الولايات المتحدة الأمريكية باعتبار أن القوات السعودية كانت مدفوعة من قبل شركات النفط الأمريكية^(٣).

ويستتج من ذلك أنه ظهر في عام ١٩٥٢ اتجاه للتعاون بين الإمامة والسلطنة لصد التقدم السعودي، إذ كتب الإمام رسالة إلى السلطان يطلب منه فيها أن يقود القبائل لصد السعوديين^(٤). ولكن لم يلبث أن تأزم الموقف في العام التالي حين بعث الإمام الخليلي إلى السير روبرت هاي، المقيم البريطاني في الخليج العربي، يسأله عما إذا كان من الممكن تحديد نصيب لعثمان من مدفوعات شركة النفط صاحبة الامتياز في مسقط نظير التقييد في مناطق عمان الداخلية، وقد أجاب المقيم العام حينذاك بالرفض، وأكد أن معاهدة السيب الموقعة في عام ١٩٢٠ بين الإمامة والسلطنة لا تتضمن تلك الحقوق وأنه ليس مستعداً للنظر في هذا الموضوع^(٥).

(١) جمال زكريا قاسم : الأصول التاريخية لقضية عمان، مجلة الجمعية المصرية للدراسات التاريخية العدد (١٢) ١٩٦٤ / ١٩٦٥.

(٢) Al. Baharna, Hussain, The legal Status of the Arabian Gulf States, p. 242.

(٣) James Morris, Sultan in Oman, p. 24.

(٤) Hay, The Persian Gulf States, p. 131.

(٥) صلاح العقاد : معالم التغيير في دول الخليج العربي من ص ٩٦ / ٩٧.

ويبدو أن المقيم البريطاني لم يعترف بحقيقة الأوضاع في عمان على الرغم مما أكدته تقرير شركة نفط العراق في عام ١٩٤٨، وهي الشركة التي كانت تتولى عمليات التنقيب في سلطنة مسقط، بأن سلطان مسقط الذي يرتبط بمعاهدات خاصة مع الحكومة البريطانية والذي حصلت الشركة منه على امتيازات للتنقيب في بلاده ليست له سلطة وطيدة خارج مسقط وم ساحل الباطنة وظفار، وأن داخلية عمان يحكمها جهاز ثلاثي يتألف من الإمام الخليلي، والشيخ سليمان بن حمير رئيس قبيلة بني ريام التي تسكن الجبل الأخضر ويعتبر نفسه الزعيم الأعلى لعموم الغافرية، والشيخ صالح بن عيسى الزعيم الأعلى للهندية، يضاف إلى ذلك أن هنالك عددا من القبائل التي لا تحمل إلا القليل من الولاء أو لا تكاد تحمل شيئا منه بالمرة لأي من أولئك الثلاثة الكبار أو للسلطان، وهي لذلك مستقلة بالفعل، ويمارس السلطان التزير اليسير في صور ومنطقة جعلان والساحل الجنوبي الشرقي الممتد من جعلان إلى ظفار، أما الظاهرة التي تمتد من البويعي جنوبا إلى عبري شمالا فلا تكاد تقع داخل منطقة نفوذ الإمامة، كما أنها بعيدة عن سلطة السلطان ولذلك فإنها تتمتع بقسط كبير من ممارسة الحكم الذاتي^(١).

ومن المؤكد أن احتمالات النفط في المقاطعات الداخلية من عمان كانت دافعة لحكومة مسقط، بالاتفاق مع الإنجليز ومع شركات النفط البريطانية، إلى إعداد جيش قوى لاكتساح الإمامة تمهيدا لضم مقاطعاتها إلى السلطنة، وبالتالي نوضع هذه المقاطعات تحت تصرف شركات النفط التي تولت تمويل الحملات العسكرية ودفع نفقاتها^(٢).

وكان الإمام الخليلي الذي وصل إلى إمامة عمان في عام ١٩٢٠ قد اكتسب سمعة دينية واسعة في الداخل إذ إنه لم يدخل في علاقات خارجية، كما ظلت الإمامة طيلة عهده مغلقة على نفسها فلم يزر مقاطعاتها إلا عدد قليل من الرحالة الأوروبيين نذكر من بينهم ولفرد ثيجر الذي استطاع أن يجتاز صحراء عمان بين عامي ٤٦ و ١٩٤٧، ولمرة ثانية بين عامي ٤٨ و ١٩٤٩^(٣). وكتب ثيجر في عام

(١) تقرير عن شركة نفط العراق، انظر التحكيم لسوية النزاع الإقليمي بين مسقط وأبو ظبي وبين المملكة العربية السعودية ج ١ ص ٣٤٩.

(٢) أمين سعيد : مرجع سبق ذكره ص ١٧١.

(٣) Hay, op. cit., p. 136.



١٩٥٠ إثر رحلته الثانية يصف أحوال الإمامة بقوله : «أقبلنا يومئذ على أرض يدير شؤونها الإمام محمد بن عبدالله الخليلي الذي تعترف به حاكما لعمان الوسطى جميع القبائل الحضرية من غافرية وهناوية بين عبري وبلاد بني سو حسن في جعلان، وكذلك تعترف به قبائل البدو من الدروع والجنبة الغربيين وآل وهيبة والحرايس، وقد نجح الإمام في التوفيق بين الغافرية والهناوية، وكان له تمثّلون في كل طائفة يقيمون العدل ويحبون الزكاة، ويعترف به البدو سيّدا عليهم، وكثيرا ما نسمع بينهم عبارة أطال الله عمر الإمام، وهم يعنونها باخلاص كلّما قالوها، وذلك لأن الإمام نشر الأمن والعدل بين ظهرائهم بما وفق إليه من حل مسائلهم وفض الخلافات بينهم»^(١).

ومن حسن الحظ أن لدينا الكثير عن شخصية الإمام الخليلي عما كتبه الدكتور ولز توماس من البعثة الأمريكية في مسقط الذي وفد إلى مقاطعات عمان الداخلية بدعوة من قبل الشيخ سليمان بن حمير لمعالجة أحد شيوخ الداخل، حيث لبي هذه الدعوة برفقة زميله ديكسترا، وتقابل مرارا مع الإمام، ووصف هذه المقابلات بطريقة لا تخلو من طرافة، ثم تقابل الدكتور ولز توماس مع الإمام مرة أخرى في نزوى لإجراء عملية جراحية في عينه، ويقول: إن العملية كانت ناجحة واستطاع بها أن يعيد للإمام إيبصار عينه اليمنى وإن كان لم يتمنع بذلك طويلا إذ إنه توفي في عام ١٩٥٤^(٢).

والجدير بالذكر أن السلطان سعيد بن تيمور كان يشوق إلى أن يخلف إمام عمان، وقد بذل جهودا كبيرة في ذلك، كما حاول الاستعانة بالزعماء الغافرين وخاصة الشيخ سليمان بن حمير وعلى بن صالح شيخ البوعلى، كما حاول إقناع شعب عمان أنه مرشح لائق لهذا المنصب، ولذلك أظهر غمسه بأهداب الدين وفروسه، وحاول أن يكون لنفسه سمعة تتركز على التعاليم الدينية الصحيحة^(٣)؛

(١) Willfred Thesiger, Desert Broadlands of Oman, Geographical Journal, October 1950.

يقلا عما نشرته الجامعة العربية من دراسات سياسية وقانونية عن عمان، انظر ملحق (٤) من ص ١٤٩-١٥١ من مذكّرة الأمن العام بشأن قضية عمان ١٩٥٧/٨/٦.

(٢) Philips, Wendel, Oman - A History, Revolt on the Green Mountain, pp. 136-187. (٣) R/15/1/35/35 Muscat - Omani Relations, Residency to Secretary to the Govt. of India 4th July, 1945.

انظر بقصد ذلك محادثات ميدانية بين السلطان سعيد بن تيمور وسليمان بن حمير وعلى بن صالح. Political Agent, Muscat to Resident 28th May, 1945.

بيد أن العمانيين تمسكوا برفضهم قبول أحد أفراد أسرة البوسعيد إماماً لهم^(١)، ومن ثم انعقدت الإمامة إلى أحد رجال قبيلة بني هناه وهو غالب بن علي، وساعده في ذلك سبق ترشيح الإمام الراحل له في أثناء حياته فضلاً عن مساندة كل من سليمان بن حمير زعيم الجبل الأخضر، وصالح بن عيسى، الزعيم الشاب الذي خلف والده الشيخ عيسى بن صالح على الشرقية، كما لعب شقيقه طالب بن علي - الذي كان إذ ذاك والياً على الرستاق - دوراً كبيراً في دفع أخيه إلى السلطة^(٢). ولكن المشكلة أن الإمام الجديد لم يكن من بين الشخصيات العشائرية في جنوب شرقي الجزيرة العربية، وبذلك سرعان ما وجد نفسه هدفاً لضغوط كثيرة^(٣)، بسبب ضعف شخصيته وتردده، مما أفسح المجال لشقيقه طالب بن علي لكي يبرز إلى مجال السلطة الفعلية. والحقيقة أن الثورة التي نشبت في عمان بعد عام ١٩٥٥ إنما كانت ترتبط بطالب بن علي أكثر مما ترتبط بالإمام نفسه فهو الذي أدار عمليات الثورة باعتباره قائداً لقوات الإمامة، كما أنه كان همزة الوصل بين الإمامة والمملكة العربية السعودية، ولعل ذلك كان بسبب سبق علاقته بالسعوديين خلال قيامه بالوكالة في الرستاق عن الإمام الراحل محمد بن عبدالله الخليلي الذي كلفه في عام ١٩٥٢ بانشاور مع سلطان مسقط خلال احتلال السعوديين للبورني وتهديدهم مقاطعات عمان الداخلية، ولكنه بدلاً من الذهاب للتفاوض مع سلطان مسقط ذهب لمفاوضة السعوديين مما أثار غضب الخليلي عليه، وبعث رسالة إلى السلطان أكد له فيها أن طالب بن علي أصبح خارجاً عن سلطته، ويفهم من ذلك أن طالب بن علي كان على صلة وثيقة بالسعوديين في أواخر أيام الخليلي وبالتالي كان من المتوقع أن يجر شقيقه الإمام الجديد إلى ارتباطات أوثق بهم^(٤).

ولم يلبث أن تكتشفت الأمور في شهر سبتمبر من عام ١٩٥٤ عندما تأكد

(١) التحكيم النسوية النزاع الإقليمي بين مسقط وأبوظبي وبين المملكة العربية السعودية، عرض الحكومة السعودية ج ١ ص ٣٥٣.

(٢) جيران لاندن : عمان ميرا ومضرا ص ٣٦٩ / ٣٧٠.

(٣) دائرة الإعلام : سلطنة عمان ص ٤٥.

(٤) Philips, Wendel, op. cit., p. 189.

لكل من بريطانيا والسultan سعيد بن تيمور أن الإمام الجديد غالب بن علي أخذ يتلقى الأسلحة والأموال من السعوديين، وأنه يتحول بسرعة عجيبة إلى أداة طيعة في أيدي حكومة الرياض، ومثل ذلك التحول قد يهدد مستقبل مصالح بريطانيا النفطية في المنطقة، وخاصة أن الشركات الإنجليزية كانت قد بدأت عمليات التنقيب في منطقة فهود الواقعة بين المنطقة التي يسيطر عليها الإمام والمنطقة غير المخططة من الربع الخالي على الجانب السعودي، كما أصبح من المؤكد أن كلا من سليمان بن حمير وطالب بن علي هما القوة الحقيقية وراء تحركات الإمام، وأن هذين الزعيمين لن يترددا في قبول المساعدة من الحكومة السعودية إذا كان في ذلك أية فائدة لهم. وعلى ذلك بدأت قوات مسقط تتحرك صوب عمان^(١)، وكانت هذه القوات تحت قيادة ضباط إنجليز وبصحبة قافلة استكشافية أوفدتها شركة النفط البريطانية في مسقط لإقامة مركز في فهود على مقربة من الحدود الجنوبية لإمارة عمان، وتقدمت القوات المسقطية بمعاونة من قبيلة الدروع لاحتلال عبري، وهي بلدة هامة تقع إلى الجنوب الشرقي من البوريمي^(٢)، وقد تم احتلالها بالفعل في أكتوبر ١٩٥٤ واستطاعت مسقط بذلك أن تؤمن قاعدة هامة لعمليات النفط، وما يذكر أن عبري كانت خاضعة للإمامة منذ عام ١٩٢٥ حين كان يعين واليا عليها من قبل الإمام بينما لم يكن لسلطنة مسقط أي نفوذ فعلي عليها^(٣). ويؤكد وتدل فبليس أن قوات السلطان لم تجد أية معارضة في عبري مما يؤكد أن احتلالها قد تم بالاتفاق مع بعض مشايخ القبائل^(٤)، كما أن بريطانيا كانت تخطط للإيقاع بين زعماء الإمامة، ويتأكد لنا ذلك من اتصال الضباط البريطانيين بكل من إمام عمان وسليمان بن حمير وصالح بن عيسى الحارثي، وكان المشروع البريطاني يتلخص في إلغاء الإمامة واعتبار الإمام رئيسا للقضاة وضم المقاطعات العمانية إلى السلطنة على أن تنقسم هذه المقاطعات إلى ثلاث مقاطعات: مقاطعة الغرب لغالب ابن علي، والمنطقة الوسطى لسليمان بن حمير، والشرقية لصالح بن عيسى، على أن تلتزم السلطنة بدفع نسبة من عائدات النفط لأولئك الزعماء الثلاثة. وعلى

(١) دائرة الإعلام : سلطنة عمان ص ٤٥.

(٢) وثائق الحكومة السعودية - التحكيم لتسوية النزاع الإقليمي بين مسقط وأبو ظبي وبين المملكة العربية السعودية ج ١ ص ٣٥٦.

(٣) نفسه.

(٤) Philips, op. cit., pp. 189 - 191.

الرغم من أن المشروع البريطاني لقي تجاوبا من البعض إلا أن تخوف كل فريق من الفريق الآخر حال دون تنفيذ ذلك المشروع، ومن ناحية أخرى كان الإمام غالب لا يزال حديثا في الحكم وبالتالي لم تتح له الفرصة لتوطيد علاقته بالسلطنة والإنجليز، ولذلك رأى أن من الأنسب رفض هذه المقترحات، أما الشيخ صالح بن عيسى فقد تردد في قبول المشروع البريطاني بينما وافق سليمان بن حمير على المشروع في الوقت الذي أبلغ فيه الإمام رفضه له، ولكن سياسته سرعان ما انكشفت بعد ما تم استدعاؤه إلى مسقط للتشاور معه، ولكنه احتجز هناك تحت الإقامة الجبرية إلى أن سمح له بالعودة إلى مقاطعته فيما بعد^(١).

وينبغي أن نشير هنا أن بريطانيا اتجهت إلى تأييد سلطان مسقط إذ إن تقاعسها عن ذلك كان سيؤدي به إلى طلب المساعدة الأمريكية، وكان قد حاول ذلك بالفعل في عام ١٩٤٦ بهدف ضم مقاطعات الإمامة له^(٢).

وعلى أثر احتلال عبري وتقدم قوات السلطنة إلى نزوى عاصمة الإمامة بدأت الثورة العمانية، ففي نوفمبر ١٩٥٤ قام الإمام غالب بخطوة حاسمة قصد بها الخروج من سياسة العزلة التقليدية التي جرى عليها الأئمة من قبله، كما أمل أن يربط قضية بلاده بالنضال العام للقومية العربية ضد الإمبريالية البريطانية^(٣)، وبذل محاولات لتبادل التمثيل السياسي مع الدول العربية ومع بعض الدول الصديقة الأخرى^(٤)، كما تلقى مساعدات من السعودية التي قدمت له الأموال وطبعت له جوازات سفر، كذلك وجد مساندة من مصر التي كان هدفها اقتلاع جنود الاستعمار من الوطن العربي^(٥).

وقدم الإمام عن طريق شقيقة طالب طلبا للانضمام إلى جامعة الدول العربية، ويبدو من هذه الخطوة أن الإمام كان يبحث عن قاعدة دبلوماسية ينطلق منها، وجاء في رسالة الإمام إلى الجامعة العربية أن عمان دولة مستقلة تحكم وفقا

(١) الخربة ٢٠ / ٧ / ١٩٧٠.

(٢) R/15/1/35/35-Muscat - Omani Relations, Resident, Bahrain to India Office 19th (٢) August 1946 see Residency to Secretary of State for India 24th May, 1917.

(٣) مذكرة الأمين العام لجامعة الدول العربية بشأن قضية عمان ٦ / ٨ / ١٩٧٥.

(٤) السالي وناجي عساف : عمان تاريخ يتكلم من ٢٢٤.

(٥) Morris, Sultan in Oman, pp. 21 - 23. ١٤٤.

لمبادئ الشريعة الإسلامية، ولكن اللجنة السياسية التابعة للجامعة العربية بعد دراستها لرسالة الإمام قررت الرد معبرة عن تمنيات الجامعة العربية واهتمامها بتنفيذ هذه الرغبة^(١)، على أنها أوصت بانتظار ما تقوم به الأمانة العامة مستعينة ببعض الدول الأعضاء من دراسات لإمامة عمان، ولم يلبث بعد ذلك أن تقرر تأجيل موضوع الاعتراف بالإمامة والاقتصار على مساعدة عمان في كفاحها واستكمال العدوان البريطاني عليها^(٢).

وقد استمر موضوع عمان من بين الموضوعات التي عنت الجامعة العربية بها، وفي المراحل المتقدمة من الثورة العمانية دعت حكومات الدول العربية إلى موازنة العمانيين في كفاحهم المشروع وإحالة القضية إلى وفود الدول العربية الأعضاء لدى الأمم المتحدة لاتخاذ الموقف الملائم لئلا تتركها في الأمم المتحدة بالتعاون مع دول المجموعة الآسيوية الأفريقية^(٣).

وفيما يبدو أن المسئولين في الجامعة العربية لم يكونوا واقفين من الخطوة التي يمكن للجامعة العربية اتخاذها إزاء عمان التي كانت لا تزال مجهولة للعالم العربي إلى ذلك الحين^(٤). أو لعل بعض الحكومات العربية أرادت محاكمة بريطانيا في عدم الاعتراف بالإمامة؛ ولذا تقرر إرجاء البت في قبول انضمامها ريثما تنسى دراسة هذا الموضوع بصورة أوفى إذ إن الإمامة لم تستوف شروط الدولة الحديثة، كما أن طبيعة العلاقات بين الزعماء القبليين والإمام لم تكن على درجة كافية من الوضوح، هذا على الرغم مما حاوله أنصار الإمامة من تلمس الأدلة التي تثبت أن الإمامة قد أضحت دولة بالمفهوم الحديث لهذه الكلمة، واستعملوا على ذلك بجوازات السفر التي بدأت الإمامة في إصدارها^(٥)، وعلى أي حال فقد لقي طلب عمان رفضاً من كثير من الدول العربية التي لم تكن قد تحررت بعد في سياستها الخارجية بدعوى أن الإمامة لم تستكمل مقومات الاستقلال الصريح الذي يصر عليه ميثاق الجامعة^(٦).

(١) جامعة الدول العربية - تقرير الأمين العام للدورتان ٢٢ و ٢٣، أكتوبر ١٩٥٥.

(٢) الساملي وناجي عساف: عمان تاريخ يتكلم ص ٢٤٧.

(٣) المرجع السابق، ص ص ٢٤٧ / ٢٤٨.

(٤) لاندن: عمان ص ٣٧١.

(٥) صلاح العقاد: معالم التغيير في دول الخليج العربي ص ٩٧.

(٦) جمال زكريا قاسم: الأصول التاريخية لقضية عمان العدد ١٢ من المجلة المصرية التاريخية ١٩٦٥/٦٤.

والأهم من ذلك أنه لم يكن في وسع الجامعة العربية أن تتخذ قرارا بقبول انضمام عمان إليها إزاء التطور السريع لأحداث عمان في عام ١٩٥٥؛ ذلك أنه على أثر فشل محاولات التحكيم في جنيف حول البوريمي بين الحكومتين البريطانية والسعودية تحركت قوة مشاة من ساحل عمان للسيطرة على البوريمي، وبدأت تزحف على مضاطعات الإمامة إذ كان السلطان يخشى من أن التسلل السعودي إليها سوف يؤدي إلى ضياع نفوذه في مسقط ذاتها^(١). وفي هذه المرحلة الجديدة من الصراع أخذ الإمام يعتمد بصورة ملحة على مصر والسعودية حيث ساعدته مصر بإذاعتها، كما قدمت له السعودية الأموال وأكثر من عشرة آلاف جواز سفر، وإن كانت كل من مصر والسعودية أيدهن لأسباب مختلفة، فالسعودية وجدت فيه أداة للضغط على سلطان مسقط^(٢)، أما مصر فقد كانت تعتبر الإمام عنصرا معاديا للنفوذ البريطاني في الخليج. وبالاتفاق مع بريطانيا أعلن السلطان إلغاء المعاهدة السبب وحصر على أن يسمى سلطنته بسلطنة مسقط وعمان، واستطاعت قوات السلطنة حول نهاية عام ١٩٥٥ احتلال نزوى عاصمة الإمامة، كما استعادت إدارتها على قسم من البوريمي دون أن تواجه بمقاومة تذكر^(٣).

والثابت أن السلطان ما كان يستطيع أن يخضع الداخل لنفوذه إلا بمساعدة شركة النفط له (شركة نفط عمان وظفار) التي عاونته في بناء قواته المسلحة التي وضعت تحت قيادة بريطانية، كما تلقى مساعدة أيضا من القاعدتين البريطانيتين في البحرين والشارقة اللتين وضعنا في حالة تأهب^(٤). كما كان يشرف على جيش السلطنة قادة إنجليز ومنهم البريجادير والتر فيلد Waterfield، والكولونيل هيو أولدمان الذي أوكل إليه قيادة قوات السلطان، وكان يشغل من قبل نائبا لقائد محمية عدن، ومساعد الكولونيل ماكسويل Maxwell الذي وصل إلى مسقط منذ عام ١٩٥٢، وقام بدور عسكري في عمليات البوريمي وساحل الباطنة والجبيل.

(١) لانتون : عمان من ص ٣٧١ / ٣٧٢.

(٢) Philips, Wendel, op. cit., pp. 189 - 191. see also Hay, op. cit., p. 131.

(٣) Ibid. انظر أيضا جان جاك بيريس الخليج العربي ص ٢٠١.

(٤) محمود علي الداود : التطور السياسي لقضية عمان ص ٤٥.



الأخضر. وعلى حين نظر الرأي العام العربي إلى السلطان بأنه قد أصبح المعوية في أيدي الإنجليز كان الإنجليز يؤكدون بدورهم أن مساعدتهم للسلطان لا تستهدف سوى تطوير قواته العسكرية بالاستعانة بالخبرة الإنجليزية^(١).

ويبدو أن النكية التي حاقت بأهالي عمان بعد احتلال عبري وتقدم قوات السلطنة إلى نزوى دفعت بالشيخ سليمان بن حمير زعيم الجبل الأخضر، وكان قد عاد من مسقط، إلى الاتصال بالملكة العربية السعودية حيث ألح في رسالة له إلى الملك سعود في طلب المساعدة، وأن تعتبر السعودية أراضي عمان جزءا من أراضيها^(٢).

ومن المؤكد أن المساعدة البريطانية لسلطان مسقط كانت تستهدف ضمان موارد النفط في عمان التي كان من الممكن سحبها بخطوط مباشرة في الاتجاه الجنوبي إلى المحيط الهندي، ويبدو أن إحساس بريطانيا بأهمية نفط عمان كان يفوق كثيرا حرصها على إيجاد جبهة إنجليزية أمريكية في منطقة الخليج العربي^(٣). ومما تجدر الإشارة إليه أن السياسة البريطانية كانت تعزف عن الثورط في مشكلات الداخل، ولكن موارد النفط كان لها أثر كبير في تغيير السياسة البريطانية إذ أدركت بريطانيا أن نشاط شركات النفط الأمريكية يمكن أن يمتد إلى عمان، ولذلك حرصت على أن تستحوذ من سلطان مسقط على امتيازات للنفط في جميع المناطق التي يدعيها في الداخل حيث كان من الطبيعي أن تواجه صراعا حادا مع زعماء الداخل والسعوديين والشركات الأمريكية المساندة لهم^(٤)، ولعل السبب في تحول السياسة البريطانية على هذا النحو يرجع إلى المد القومي العربي الذي ظهر بشكل واضح في المنطقة مما جعل بريطانيا تعمل على إحكام سيطرتها على المناطق الخاضعة لها في منطقة الخليج العربي منعا لامتداد تيار القومية العربية إليها، هذا فضلا عما أشرنا إليه من اكتشاف النفط في أراضي الإمامة واتجاه بريطانيا للسيطرة

(١) Philips, op. cit., pp. 182 - 189.

(٢) الوثائق السعودية - التحكيم لتسوية النزاع بين مسقط وأبو ظبي وبين المملكة العربية السعودية ح ١ ص ٣٥٨.

(٣) Morris, op. cit., pp. 26 - 27.

(٤) Ibid., pp. 23 - 24.

على موارد الشروة، وبما يؤكد ذلك أنه منذ بؤادر اكتشاف النفط والسلطات البريطانية كانت تعمل على حصر الإمامة اقتصادياً، ومنع وصول الأسلحة إليها مع إثارة الفتنة بين القبائل، ولا شك أن احتلال القوات البريطانية لولايات البويرى فى عام ١٩٥٥ كان له تأثير كبير فى فرض حصار فعلى حتى أصبحت الإمامة تعاني من الضغوط العسكرية المفروضة عليها شرقاً وغرباً^(١). وهكذا كان من السهل على بريطانيا أن تساعد سلطان مسقط حتى نجح فى الاستحواذ على نزوى عاصمة الإمامة، ولقى السلطان خضوعاً من قبائل وسط عمان بما فيهم سليمان بن حمير، أما الإمام غالب بن على فقد سمح له بالعودة إلى قريته، أما عن طالب بن على فقد اختبأ فترة فى الجبال ثم أخذ طريقه بعد ذلك إلى السعودية^(٢). وتؤكد السهولة التى استسلم بها العمانيون و تحويل ولائهم للسلطان أن الإمامة لم تجد إجماعاً شعبياً^(٣).

وعلى أثر العمليات العسكرية الخاطفة فى مقاطعات عمان وصل السلطان سعيد بن تيمور إلى نزوى لينتقم المقاطعات الجديدة بعد أن قطع ما يقرب من ستمائة ميل من ظفار إلى نزوى، وكان من السهل على السلطان أن يبرر عملياته العسكرية بنقض الإمام لمعاهدة السيب، وذلك بشأمره مع السعوديين لإقامة دولة عمانية منفصلة عن السلطنة تكون أداة فى أيدي السعوديين^(٤).

والجدير بالذكر أنه قد رافق السلطان فى رحلته إلى نزوى جيمس موريس James Morris - المعلق السياسى لجريدة التايمز اللندنية - الذى طلب من السلطان أن يرافقه فى رحلته هذه، وقد أمدنا موريس بوصف شيق لأنباء هذه الرحلة التى قام بها مرافقاً للسلطان، بل إنه وضع كتاباً عنها بعنوان «سلطان فى عمان» ولعل ذلك كان تهكماً من موريس حيث يؤكد أنه لم يكن لسلطان مسقط فى الداخل أية أجهزة إدارية أو موظفين أو جباة ضرائب؛ إذ إن كل هذه المناطق كانت تتمتع

(١) جمال زكريا قاسم : الأصول التاريخية لقضية عمان، العدد الثانى عشر من مجلة الجمعية المصرية للدراسات التاريخية .

(٢) Kelly, Eastern Arabian Frontiers, pp. 262 - 263.

(٣) Philips, op. cit., p. 194.

(٤) لاندن : عمان من ٣٧٢.



باستقلالها منذ عام ١٩٢٠، أما قبل ذلك فقد كانت تخضع للسلطنة مما يفسر زيارة كثير من الأوربيين لها، بينما لم يزورها بعد عام ١٩٢٠ إلا عدد قليل كان مصير معظمهم الفناء^(١). وعلى الرغم من الأسلحة والاعتدة الوفيرة التي قدمها الإنجليز للسلطان إلا أنه تخشى أن يتوغل في الجبال حيث معاقل العمانيين مكتفيا بزيارات خاطفة لبعض مدن الداخل^(٢).

وبعد احتلال نزوى كان يبدو أن السلام قد استتب وخاصة بعد أن أعلن كل من الإمام وسليمان بن حمير مصالحتهما للسلطان، ولكن طالب بن علي بدأ يستعين بالسعوديين لتحريك الثورة من جديد متخذاً من مدينة الدمام مركزاً له^(٣).

ويبدو أن السعودية لم تقدم مساندة صريحة لطالب بن علي إلا في أعقاب أزمة السويس في عام ١٩٥٦، أما قبل ذلك فقد أثرت المساعدات غير المكشوفة، إذ إنها كانت أميل إلى الاحتفاظ بعلاقاتها الدبلوماسية مع الحكومة البريطانية. ولكن العلاقات السعودية البريطانية تدهورت على أثر قطع الحكومة السعودية علاقاتها الدبلوماسية مع بريطانيا في أعقاب العدوان الثلاثي على مصر، وفي خلال هذه الفترة قام طالب بن علي بمعاونة اثنين من أبناء الشيخ عيسى بن صالح أمير الشرفية الراحل بافتتاح مكتب لإمامة عمان في القاهرة، الذي أخذ يشن حملة دعائية واسعة النطاق ضد الإمبريالية البريطانية وسلطان مسقط، كذلك كون جيشاً أطلق عليه اسم جيش التحرير العماني، وبدأ العمانيون يتلقون مساعدات سعودية عن طريق دبي التي اتخذت مركزاً لتهرب المؤن والسلاح إلى ساحل الباطنة ومنها إلى المقاطعات الداخلية لعمان.

وإزاء العدوان البريطاني على الإمامة اتخذت جامعة الدول العربية سلسلة من القرارات لدعم موقف عمان والمطالبة بتأييدها على الصعيدين العربي والدولي، كما قامت الوفود العربية في مختلف المؤتمرات بالمطالبة بحق إمامة عمان في الاستقلال وخاصة في مؤتمر باندونج، ومؤتمر بلغراد للدول غير المنحازة، والمؤتمر

(١) Morris, op. cit., pp. 27 - 29.

(٢) جان جاك بيريس : الخليج العربي ص ٢٠٢.

(٣) Kelly, op. cit., p. 264.

الإسلامي، واهتمت الوفود العربية في هيئة الأمم برفع قضية عمان في مختلف الدجان. كما لقيت القضية العمانية مساندة من الاتحاد السوفيتي والصين الشعبية في حين وقفت معظم الدول الغربية إلى جانب بريطانيا، وحتى الولايات المتحدة الأمريكية، التي ساندت السعودية في واحات البويعي، إلا أنها وقفت موقفا سلبيا وغير مشجع في جميع المناسبات التي عرضت فيها القضية العمانية^(١). ولعل الموقف العربي والدولي كان مشجعا لطالب بن علي للعودة إلى عمان من ملتحجه بالسعودية حيث أعلن - بالاتفاق مع غالب بن علي - بحث الإمامة الأباضية من جديد، وكان ذلك في بداية عام ١٩٥٧، كما أعلن سليمان بن حمير وعيم الجبل الأخضر دخوله الحركة إلى جانب الإمام. ومما يذكر أن سليمان بن حمير كان محتجزا في مسقط منذ أحداث ١٩٥٥ ولكنه تمكن من التسلل إلى الطوف وتعاون مع طالب بن علي ضد السلطان، ويبدو أنه كان يعتقد أن الإنجليز طرحوا عدم ثقتهم في السلطان وأن هناك احتمالات نقطية في مقاطعاته. ويذكر بعض الباحثين أنه كان ظموحا أراد أن يستقل عن الإمامة والسلطنة معا، ولكن بشرط أن يكون استقلاله بضمان قوة كبيرة، ولذلك عرض مشروعه على إنجلترا والولايات المتحدة، ولكنه فشل في الحصول على تأييد أي منهما^(٢)، كما انضم إلى زعماء الإمامة إبراهيم بن عيسى من مقاطعة الشرقية. ويستتبع من ذلك أن بعض العناصر التي خضعت للسلطان بعد احتلاله لنزوى في عام ١٩٥٥ عادت وانثقت عليه في عام ١٩٥٧، وربما يرجع ذلك إلى الدعاية التي لاقنها القضية العمانية. فضلا عن تأثير السعودية على زعماء الإمامة. وعلى أي حال فقد أحرزت ثورة ١٩٥٧ نجاحا مؤزرا يتمكن بعض الفرق العمانية من استرداد نزوى، وما إن حل شهر يوليو عام ١٩٥٧ حتى كانت جميع مدن عمان ومقاطعات الجبل الأخضر يرفرف عليها علم الإمامة الأبيض، وعجز السلطان عن قمع الحركة الجديدة بعد أن نجح الإمام غالب بمن معه في التمرکز في الجبل الأخضر^(٣)، ونجح زعماء الإمامة في قطع الطريق الذي يمتد من البويعي إلى مركز عمليات شركات النفط في منطقة فهود، وبدوا على وشك الانقضاض على الساحل لمطاردة

(١) الداود - التطور السياسي لقضية عمان من ٤٥ - ٤٧.

(٢) Philips, op. cit., pp. 197 - 198.

(٣) أبو بشير السامي : تحفة الأعيان بحرية عمان من ٤٢.



السلطان^(١)، ولعل ذلك مما دفع السلطان سعيد بن تيمور إلى طلب المساعدة البريطانية للمرة الثانية^(٢)، وتؤكد ذلك في رسالة بعث بها في ١٦ يولية ١٩٥٧ إلى القنصل البريطاني في مسقط يشرح فيها الموقف ويطلب المساعدة^(٣). وكان مما جاء في رسالته: «لعلك قد أحطت علماً بالموقف القائم الآن في نزوي وأعتقد أن الوقت قد حان لكي اطلب فيه المساعدة العسكرية والجوية التي يمكن أن تقدمها الحكومة البريطانية في مثل هذه الظروف». ويذكر في رسالته أنه سبق لبريطانيا أن قدمت في مناسبات كثيرة مساعداتها التي أدت إلى توثيق الصداقة بينها وبين السلطنة. وفيما يبدو أن السلطان كان يلح في طلب المساعدة البريطانية إذ إنه علق عليها آمالا كبيرة في الوقت الذي حذر القنصل البريطاني من أن عدم تقديم المساعدة سيؤدي إلى فقدان الثقة ببريطانيا خاصة في الوقت الذي تتطور فيه الأحداث بسرعة بالغة.

وعلى أي حال فقد كان من المناسب لبريطانيا أن توافق دون إبطاء على تقديم مساعداتها، وعللت ذلك بالصداقة التي تربطها بالسلطان وأسرته، وحاجتها لكي تؤكد للحكام الخاضعين لحمايتها في الخليج أنها لا تسمح باضطرابات داخلية أو الاستعانة بتأييد أجنبي، هذا فضلا عن ضمان إستراتيجيتها ومصالحها، وخصوصا بالنسبة لشركات النفط البريطانية العاملة في المنطقة^(٤).

وأكد سلوين لويد، وزير الخارجية البريطانية، في بيان صدر عن وزارة الخارجية البريطانية في ٢٣ يوليو ١٩٥٧ بأن بريطانيا تقدم التأييد العسكري التام الذي يحتاج إليه صديق حميم، وجاء في البيان أن هيئة بريطانيا في الخليج تتعرض للخطر فيما لو أخفقت في قمع حركات التمرد ضد السلطان، وإذا حدث ذلك فسوف يقضى على الوجود البريطاني قضاء مبرماً.

(١) هارفي أوكونور: الأزمة العالمية في النفط ص ٤٤٢.

(٢) لاندن: عمان ص ٣٧٣.

(٣) Letter dated 16th July 1957 from the Sultan of Muscat to H. M.'s Consul General at Muscat, Recorded in The United Nations Security Council, Verbatim Record of the Seven Hundred & Eighty Third Meeting spv 20 August, 1957 p. 20; U. N. Official Records-Security Council.

(٤) Kelly, op. cit., p. 264, (1)

وعلى الرغم من أن بريطانيا عللت مساعداتها العسكرية بأنها كانت يطلب من سلطان مسقط لإعادة الأمور إلى نصابها وخاصة أن الثورة الناشئة في عمان تُجدد تشجيعاً وتأييداً من الخارج، إلا أن الرأي العام البريطاني اختلف في مشروعية التدخل في الشؤون الداخلية وخاصة أن الحكومة البريطانية لم يكن لديها حتى ذلك الوقت التزامات أو معاهدات خاصة بالمساعدة العسكرية^(١).

وفيما يبدو أن هناك جماعة من أحرار الإنجليز تعاطفوا مع الثوار العمانيين من ذلك هيجيتسكل الزعيم العمالي، ونويل بيكر الذي طالب في إحدى جلسات مجلس العموم البريطاني باعتراف بريطانيا بأن المعارك التي نالها في عمان لها ارتباط بوجود النفط^(٢).

ولعل النقطة التي أثارت بشأن المساعدة البريطانية أنه ليست هناك معاهدة تحالف عسكري بين بريطانيا وسلطنة مسقط إذ إن المعاهدة القائمة بينهما هي معاهدة صداقة وتجارة وملاحة ليس فيها مواد خاصة بتقديم المساعدة العسكرية، ولعل هذا مما نبه بريطانيا إزاء تأزم الموقف إلى عقد اتفاق عسكري بينها وبين سلطان مسقط. وقد نص هذا الاتفاق الذي عقد في يوليو عام ١٩٥٨ على تقديم بريطانيا المساعدات العسكرية اللازمة لتقوية جيش السلطنة، وأنها سوف تتدب ضباطاً من الجيش البريطاني ليكونوا خلال خدمتهم في السلطنة جزءاً لا يتجزأ من القوات المسلحة التابعة للسلطان، كما نصت الاتفاقية أيضاً على تقديم العون البريطاني في تنفيذ برنامج إثمائي يتضمن تحسين الطرق وتوفير الخدمات الطبية والتعليمية^(٣).

(١) عن التحليل القانوني لمشروعية التدخل العسكري البريطاني في عمان والآراء المختلفة التي أثارت حول ذلك يمكن الرجوع إلى : Hussain AL Bahra, op. cit., p. 264 ff.

(٢) السالمى وتاجى عساف : عمان من ص ٢٤٩ - ٢٥١.

(٣) انظر تبادل الرسائل بين حكومة المملكة المتحدة وسلطنة مسقط وعمان حول الاتفاق العسكري. ويصدد قوات السلطان المسلحة والتسهيلات التي قدمت من سلطنة مسقط لسلاح الجو الملكي البريطاني انظر رسالة من وزير الخارجية البريطانية إلى سلطان مسقط وعمان في ٢٥ يولي ١٩٥٨، ويافى لحبيب الرئيس : صراع الواحات والنفط من ٣٧٨ وما بعدها.

وقد وقع قمع الثورة العمانية على شقيق السلطان المدعو طارق بن تيمور، الذي استفاد بالإمدادات البريطانية، وتمكن بواسطتها من استعادة نزوى بعد معارك طاحنة وخاصة في الشرقية والظاهرة والجبل الأخضر. ومن المؤكد أن طارق بن تيمور لعب دورا كبيرا في قمع الثورة. حتى أن الإمام أبو بالأحري السعودية قدمت ٤٠,٠٠٠ ريال ثمنا لرأسه، وهذا يدل على الدور القيادي الذي لعبه طارق في الدفاع عن تكامل السلطنة^(١).

وعلى أثر استعادة نزوى تمكن شقيق الإمام طالب بن علي بمن معه من الثائرين من التركز في منطقة قريبة من الطنوف، واستعانوا ببعض المدرعات السعودية، ومع ذلك فقد كان واضحا أن كثيرا من رؤساء قبائل عمان انضموا إلى السلطان ويسدو أن هذا الوضع هو الذي مكن قوات السلطنة من احتلال المركز الرئيسي للثوار في الجبل الأخضر^(٢)، بعد أن أخذت بريطانيا تبث دعايتها على أن الذي يقوم بالقتال هو السلطان من أجل توحيد سلطته، وإن كانت بريطانيا في حقيقة الأمر حريصة على إخضاع عمان لإدراكها أنه إذا فقد السلطان عمان سيفقدوها الإنجليز بدورهم، ولذلك ركزت خطتها على تحصين واحة البويعي، وتركيز العمليات الجوية على الجبل الأخضر، ومنع تسرب الأسلحة للعمانيين^(٣). وكانت هذه الأسلحة تصل من الدمام عن طريق الشارقة وديبي حتى أصبحت قوى الثوار حول منتصف عام ١٩٥٨ أعظم من قوى السلطنة؛ لأن السلطنة لم تكن تتبع نظام التجنيد الإجباري، وإنما كانت تعتمد في تجميع قواتها العسكرية على أخلاط من المتطوعين^(٤). ومع ذلك فقد نتج عن المساعدة العسكرية البريطانية استعادة السلطان إدارته المحلية على مقاطعات عمان الداخلية، وتمكن من الاحتفاظ بحاميات عسكرية في كثير من هذه المقاطعات، وفي ذلك الوقت تقدمت السلطات البريطانية بعرض للإمام غالب بن علي تطلب فيه وقف إطلاق النار والدخول في مفاوضات للتوصل غير أن الإمام اشترط عدة شروط من بينها :

أولا : أن تجري المفاوضات تحت إشراف لجنة محايدة.

(١) Philips, op. cit., p. 205.

(٢) Ibid., p. 201.

(٣) السالي وناجي عساف : عمان من ٢٣٨ - ٢٣٩

(٤) Philips, op. cit., p. 210.

ثانياً : أن تسحب جميع القوات البريطانية من جميع الأراضي التي احتلتها في عمان اعتباراً من عام ١٩٥٥.

ثالثاً : أن يسحب جميع الولاة الذين عينهم السلطان.

ولم يقبل الإنجليز شروط الإمام، واضطر الثوار بقيادة طالب بن علي إلى توسيع نطاق العمليات العسكرية، حيث شن العمانيون هجوماً عنيفاً على قوات السلطة، وتطورت المقاومة باستخدام العمانيين للدفاع الهاون وتمكنوا من هدم عدة مراكز وتحصينات، كما اشتبكت بعض قطع من جيش التحرير العماني مع قوة إنجليزية يرأسها المايجور بيكر فقتل القائد مع جميع أفراد قوته، واشتدت عمليات العصابات التي طبلت تقاوم القوات المسقطية البريطانية بيسالة منقطعة النظير^(١). ولعل ذلك مما دفع بريطانيا إلى استخدام سلاحها الجوي حيث انتهالت الطائرات البريطانية من القواعد الجوية في قبرص وكينيا والبحرين على الجبل الأخضر، وتحطمت المقاومة نهائياً في يناير ١٩٥٩^(٢). وبعدها استطاع السلطان أن ييسط نفوذه على معظم أنحاء عمان، ولم يعد للإمامة وجود ملموس إلا في إذاعة القاهرة دون أراضي عمان ذاتها.

واستطاع غالب وطالب وسليمان بن حمير الإفلات بآتياعهم إلى السعودية التي قدمت لهم مختلف المساعدات نكابة في بريطانيا لاحتلالها البوريمي^(٣). واستقر زعماء الإمامة في الدمام، حيث أنشأوا ما يشبه حكومة في المنفى، كما توسعوا في إقامة مكاتب للإمامة تحت رعاية الجامعة العربية في القاهرة ودمشق وبغداد وبيروت، وانبأوا إصدار جوازات سفر عمانية، ومع ذلك فلم تكن الدول العربية على استعداد للاعتراف بدولة عمان في المنفى إلا إذا أثبتت الإمامة وجوداً فاعلاً داخل بلادها^(٤).

وبينما كانت المعارك تتخذ مسرجاً لها في مقاطعات عمان الداخلية في خلال الفترة من ١٩٥٧ إلى ١٩٥٩، أحدثت أنبأؤها اهتمامات عربية وعالمية واسعة النطاق، إذ استنكرت كثير من الشعوب العدوان البريطاني، مما ساعد على خروج

(١) الداود : التطور السياسي لقضية عمان ص ٤٦.

(٢) Kelly, op. cit., p. 265 see also Hay, op. cit., p. 131.

(٣) Philips, op. cit., p. 212.

(٤) صلاح العقاد : معالم التغيير في دول الخليج العربي ص ٩٩.

القضية العمانية من الحيز الإقليمي إلى النطاق الدولي. ويمكننا أن نتبع القضية العمانية في مجالات ثلاثة خارج حدود عمان، في العالم العربي ودول عدم الانحياز ثم في هيئة الأمم المتحدة^(١). وقد بدأت الدول العربية في إثارة القضية العمانية في أغسطس عام ١٩٥٧، وأخذت القضية تظهر في مجال المناقشة الدولية حين عرضت على هيئة الأمم المتحدة إثر اجتياح قوات السلطنة لأراضي الإمامة، وبرر السلطان هذا الاعتداء بأنه توطيد لنفوذه في المقاطعات الخاضعة له، وبمعنى آخر أنه لا يعترف بوجود الإمامة كمنشأة قائمة بذاتها، ومن هنا كان اتجاه الإمامة إلى إسماع صوتها في المجالين العربي والدولي، والتركيز على أن لها كيانا خاصا، وعلى هذا فإن القضية العمانية أثارت تساؤلا هاما، هل الإمامة هي الأصل والسلطنة غير شرعية؟ أم أن وجود السلطنة أكسبها صفة الشرعية بحكم الأمر الواقع، ومن ثم أصبحت الإمامة لا تستند إلى هذه الصفة^(٢). وقد عرض موضوع العدوان البريطاني على الإمامة على مجلس الأمن، واتهمت الوفود العربية الحكومة البريطانية بأنها عرضت الشعب العماني إلى الاعتداء المسلح الذي اتخذ شكل الحرب السافرة بكافة أسلحتها الحديثة^(٣)، وأثار المندوبون العرب معاهدة السيب التي أكدت استقلال إمارة عمان عن مسقط، في حين أكد المندوب البريطاني، بوصفه ممثلا عن سلطنة مسقط، بأن هذه المعاهدة لم تكن بأي حال من الأحوال معاهدة بين دولتين، وإنما كانت من ذلك النوع من الاتفاقيات التي تهرم عادة في المنطقة بين الحاكم وبعض القبائل الخاضعة له، وأن القوات البريطانية انحصرت مهمتها في مساعدة السلطان على إعادة النظام في وجه ثورة كانت تهدد سلطته وتلقي عونًا ومساعدة من الخارج^(٤). وأكدت بريطانيا أن ماسمى بعدوان على عمان لا يتوافر عناصره إلا بين دولتين بينما عمان ليست بدولة مستقلة^(٥)، وأن سيادة السلطان على مسقط وعمان أمر اعترفت به المعاهدات الدولية، أما عن

(١) السالي وناجي عياف : عمان من ٢٤٦ - ٢٤٧

(٢) جمال ذكريا قاسم : الأصول التاريخية لقضية عمان من ١٦٧.

(٣) محمود علي الداود : التطور السياسي لقضية عمان من ٤٧.

(٤) Official Records of the Security Council, 12th year supplement for July-August 1956 DGC, 2 and add 1/3865.

(٥) العدوان البريطاني على عمان، تقرير الأمين العام، الدورة (٢٨)، أكتوبر ١٩٥٧ من ٣٤.

المساعدة العسكرية البريطانية التي قدمت للسلطان فقد قدمت له بموجب طلبه؛ لكي يستعين بها في قمع تمرد بعض الشيوخ ضده، وأن مناقشة المشكلة في منظمة دولية يعتبر تدخلا في شؤون سلطنة مسقط مما يشكل انتهاكا صريحا للمادة ٧/٢ من ميثاق الأمم المتحدة الذي يمنع التدخل في الشؤون الداخلية للدول^(١).

وهكذا ظلت السياسة البريطانية تتلون لتلائم مصالحها فهي وإن كانت مع سياسة التخليك فهي من أنصار التكامل أيضا حينما يتمشى ذلك مع أهوائها، ومعنى ذلك أن بريطانيا كانت ترى التمسك بوحدة مسقط وعمان تحت سيطرتها لاستغلال موقعها الإستراتيجي وضمان موارد النفط مبررة وحدة الإقليمين بأن عمان ومسقط دولة واحدة لا دولتين، وأن الاسم الأصلي كان عمان فقط، وإن إضافة مسقط يرجع إلى قيام الأجانب ممن تعاملوا مع عمان بالإشارة إليها باسم مسقط؛ نظرا إلى أن تلك المعاملات كانت تتم عن طريق مرفأ عمان على الساحل وهو مسقط، وإن سيادة السلطان على عمان يمكن الاستدلال عليها من بعض المعاهدات التي عقدها السلاطين مع الدول الأجنبية والتي كان يشار فيها إلى لقبه باسم سلطان مسقط وعمان. ولعل مما يثير التهمك أن تصر بريطانيا على وحدة مسقط وعمان وأن تقف موقف المدافع عن وحدة بلد عربي.

وفي خلال مناقشة العدوان البريطاني على عمان تلقى السكرتير العام للأمم المتحدة بريقة من سلطان مسقط يحتج فيها على بحث موضوع عمان التي هي جزء من سلطنته، مما أقنع كثيرا من الدول بأن التدخل البريطاني كان نتيجة استنجاد الحاكم الشرعي للبلاد^(٢). وواضح أن الخطأ الذي وقعت فيه الدول العربية أنها عرضت القضية على أساس أنها نزاع بين الإمامة والسلطنة، فضلا عن أن المجادلات والمناقشات العربية تركزت على محاولة إبراز كيان خاص للإمامة، ويعني ذلك التسليم ضمنا بتجزئة عمان إلى مسقط في الساحل وإمامة في الداخل، كذلك تركزت المناقشات العربية على تأكيد الصفة التاريخية للإمامة مما حول القضية من قضية سياسية إلى قضية تاريخية بحتة، وبذلك لم تبد الدول

(١) جمال زكريا قاسم : الأصول التاريخية لقضية عمان العدد الثاني عشر من مجلة الجمعية المصرية التاريخية ١٩٦٤ - ١٩٦٥ ص ١٨٦ - ١٨٧.

(٢) الداود : التطور السياسي لقضية عمان ص ٤٨.



المستقلة حديثاً - وخاصة الدول الآسيوية والأفريقية - اهتماماً إيجابياً بهذا الموضوع، إذ لم يكن لكثير منها معلومات عنه، فضلاً عما يكتنفه من الغموض والالتباس. ويبدو أن وفود الدول العربية قد تنهت إلى هذه الحقيقة، ويظهر ذلك في الدورات التالية التي عرضت فيها القضية العمانية على أساس خطر الاستعمار البريطاني ونصفية القواعد العسكرية من المنطقة وإلغاء المعاهدات التقليدية التي لم تعد تلائم روح العصر.

وبينما كانت القضية العمانية تعرض في المنظمة الدولية دون أن تحقق نجاحاً ملموساً^(١)، بذلت محاولات جديدة لإيجاد تفاهم بين الإمام والسلطات البريطانية باعتبارها ممثلة عن سلطان مسقط، وقد باشر المعتمد البريطاني في البحرين التمهيد لمباحثات بدأت في يولييه عام ١٩٥٩ واستمرت إلى العام التالي حين عقد اجتماع في بيروت بين وفد عماني برئاسة أمير الجبل الأخضر، وبين أحد المسؤولين البريطانيين في منطقة الخليج، وفي هذه المباحثات تقدم الوفد العماني بعدة مطالب منها :

أولاً : الرجوع بالأوضاع التي كانت سائدة قبل العدوان البريطاني على أساس معاهدة السيب، والاعتراف بحق الشعب العماني في استقلاله، وتمكين الإمام من استعادة سلطانه الدينية والرمزية.

ثانياً : سحب القوات البريطانية وإطلاق سراح المعتقلين العمانيين، والسماح للعمانيين الذين اضطرتهم ظروف العدوان إلى مغادرة البلاد بالعودة إليها.

ثالثاً : دفع تعويضات عن الخسائر التي تكبدها العمانيون.

وقد اعتبرت بريطانيا هذه المطالب خيالية إلى حد كبير، ورغم ذلك عاود الإنجليز الاتصال بزعماء الإمامة في ديسمبر ١٩٦٠ معربين عن استعدادهم لاستئناف المباحثات بشرط سحب القضية من جدول أعمال الأمم المتحدة، ورد زعماء الإمامة بأن اللجوء إلى المنظمة الدولية إجراء عادل وسليم، وطالبوا بسحب القوات العسكرية من الداخل.

Al Bahra, op. cit., p. 158. (١)

وفي الوقت الذي كانت تجري فيه هذه المباحثات استمرت القضية العمانية في الأمم المتحدة حيث أدرجت في جدول أعمال الجمعية العامة في الدورة الخامسة عشرة^(١). وتقدمت عشر دول عربية بمذكرة تفسيرية إضافية شملت العرض التاريخي للمشكلة^(٢) منذ وقوع الاحتلال البريطاني لعمان والعلاقة بين الإمامة والسلطنة، ثم اتفاقية السبب، كما عرضت المذكرة للنزاع القائم، وعزته إلى رفض أئمة عمان منح امتيازات النفط في بلادهم إلى شركات بريطانية مما دفع بريطانيا إلى إسقاط الإمامة والعدوان عليها بين عامي ١٩٥٥ و ١٩٥٧، وفشل مجلس الأمن في حل المشكلة رغم خطورة الموقف^(٣).

وقد عهد إلى اللجنة السياسية التابعة للأمم المتحدة بدراسة المشكلة في الوقت الذي تقدمت فيه الدول العربية بمشروع قرار يوصى بالاعتراف بحق الشعب العماني في تقرير مصيره واستقلاله، ودعوة القوات الأجنبية إلى الانسحاب من عمان، ومناشدة الفرقاء المعنيين بعد ذلك لحل خلافاتهم بالطرق السلمية على ضوء ميثاق الأمم المتحدة^(٤).

على أن الجمعية العامة في دورتها السادسة عشرة رفضت مشروع هذا القرار في ١٤ ديسمبر ١٩٦١، لعدم حصوله على أغلبية ثلثي الأصوات، ولكن لم يلبث أن تقدم موقف الإمامة خطوة أخرى في الدورة السابعة عشرة ٦٢ / ١٩٦٣ حينما طالبت الدول العربية السماح لمتدوب الإمام طالب بن علي بالتحدث في اللجنة السياسية رغم اعتراض المتدوب البريطاني الذي أكد أن مسألة عمان ليست إلا قضية مصطنعة، وأن بحثها يعد تدخلا في شؤون دولة مستقلة، وأنكر على طالب بن علي تحميله لشعب عمان مدعيا بأنه لا يمثل إلا حفنة من الثائرين، ودعا

Official Records of the General Assembly 15th Session, annexes, Agenda Item 70 (١) Doc. A/4521.

Explanatory Memorandum attached to the Letter dated 29th sept, 1960 from ten (٢) Arab States addressed to the Secretary General Assembly 15th Session annexes, Agenda Item 79 Doc. A/4521 .

Official Records of the Security Council 12th year Supplement for July - August & (٣) Sept. 1957 Doc. 3865 and Add I .

Official Records of the General Assembly , Draft Resolutions Recommended by the (٤) Special political Committee at the 16th session. Item 23 Doc .A/5010 Annexes.



اللجنة إلى رفض الطلب العربي زاعماً أن قبوله سيؤدي إلى إيجاد سابقة خطيرة قد يلجأ إلى الاستفادة منها مستقبلاً أي مستمر أو خارج عن الحكومة الشرعية القائمة في أي دولة كانت. ومع ذلك فقد تمت الموافقة على السماح لطالب بن علي بالتحدث في اللجنة السياسية في ٢٠ نوفمبر ١٩٦٢، حيث أوضح استقلال الإمامة، ووصف أعمال بريطانيا بالعدوان، وذلك بما تتبعه من وسائل لمنع تسرب المعلومات من عمان إلى العالم الخارجي، كرفض السماح لمراسلي الصحف وممثلي الصليب الأحمر بزيارة المقاطعات العمانية، وأبدى استعداده للدخول في مباحثات لتسوية المشكلة سلمياً، وبعث سليمان بن حمير رئيس مكتب إمامة عمان بالقاهرة رسالة إلى الأمين العام للأمم المتحدة نيابة عن إمام عمان يقدم شكره على إتاحة الفرصة لعرض القضية العمانية، وينبه في رسالته الأمين العام بسوء الموقف وما تقوم به بريطانيا من اعتقالات، وما تعتمد إليه من عزل عمان عن العالم الخارجي مطالبا بعرض الموقف على أعضاء الأمم المتحدة باعتبار أن ما تقوم به بريطانيا يشكل خرقاً صريحاً لميثاق الأمم المتحدة، فضلاً عن كونه ضد مبادئ الإنسانية والقانون الدولي^(١).

وعلى أي الأحوال فقد اختلفت الآراء بشأن المشكلة فعلى حين اعتبرتها الدول العربية ومن يزورها من دول المجموعة الآسيوية الأفريقية أنها مشكلة استعمارية؛ نظراً للمعاهدات غير المتكافئة التي عقدها بريطانيا مع سلطنة مسقط منذ بداية القرن التاسع عشر بما فيها المعاهدات التي تضمنت إقامة قواعد عسكرية في منطقة الخليج العربي، وما عمدت إليه من تجزئة عمان، أضرت بريطانيا، ومن يزورها من الدول الغربية، على اعتبارها مشكلة داخلية، وتستند وجهة النظر هذه على قرار التحكيم الذي صدر في عام ١٩٠٥^(٢)، الذي أكد استقلال سلطنة مسقط واعتبارها دولة مستقلة؛ بحكم ارتباطها بمعاهدات مع الدول الأجنبية مثل إنجلترا وفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية، وأما المركز الخاص الذي منح لعمان بموجب معاهدة السيب فقد كان لاعتبارات دينية أو قبلية^(٣).

Letter dated 7 th March, 1963 from the Head Office of the Imamate of Oman in (١) Cairo addressed to the Secretary General.

(٢) جمال زكريا قاسم : الخليج العربي ١٨٤٠ / ١٩١٤، انظر التناقض الفرنسي البريطاني في مسقط.

(٣) جمال زكريا قاسم : الأصول التاريخية لقضية عمان من ص ١٨٧ / ١٨٨.

ورغم تأكيد ممثل بريطانيا في الأمم المتحدة بأن سلطان مسقط لا يعترف بحق الأمم المتحدة بمناقشة قضية داخلية تخصه وحده إلا أنه مستعد لدعوة ممثل شخصي الأمين العام للأمم المتحدة لزيارة عمان لاستقصاء الحقائق، ووافق الأمين العام على ذلك في الوقت الذي طالب فيه مكتب إمامة عمان في القاهرة السماح لبعثة عمانية بمرافقة الممثل الشخصي، وقد جاء في رسالة الإمام إلى الأمين العام «لقد علمنا ما تقوم به الأمم المتحدة من دراسة على الطبيعة في سلطنة مسقط، ولكننا لم نبلغ رسميا عن طبيعة البعثة وتكوينها، ولذا فإننا نسجل اعتراضنا عليها باعتبارها ستذهب إلى سلطنة مسقط وما قد يؤدي إليه إشراف السلطات البريطانية على برنامجها من إساءة لفهم الموقف، ولذلك فنحن غير ملزمين بتقرير البعثة إذا كان تقريرها لن ينجح في التعرف على المطالب المشروعة للشعب العماني»، وطالب الإمام في رسالته أن يكون هناك ممثل لإمامة عمان ضمن أعضاء البعثة^(١)، وهذا المطلب لم يلق موافقة من الأمين العام الذي اعتذر عن عدم تلبية.

وعلى أي حال فقد عهد داج همرشولد الأمين العام للأمم المتحدة إلى المستر دي رينج Derbbing السفير السويدي في إسبانيا في ٢٠ أبريل عام ١٩٦٣ أن يكون مبعوثه الخاص إلى مسقط وعمان، حيث كلفه بتزويد المنظمة الدولية بصورة كاملة عما يجري في عمان ومحاولة الوصول إلى أجوبة عن الأسئلة التي كانت تثار في أروقة الأمم المتحدة دون أن تجد لها إجابة وافية، مثال ذلك هل هناك قتال في عمان؟ وهل يأتي الثوار متسللين من الحدود السعودية؟ وما هو مدى سيطرة السلطة على عمان الداخلية؟ وما هو مركز الإمامة؟ وموقف الإمام غالب وشقيقه طالب، وما هي الجهود المبذولة للمفاوضة بين الطرفين، وما مدى أهمية معاهدة السيب خاصة بعد تنصل بريطانيا منها وإعلان سلطان مسقط عدم تقيده بها؟ وهل هناك مشروعات تطوير في المنطقة؟ وما هي طبيعة العلاقات بين السلطنة والحكومة البريطانية؟، إذ إن بريطانيا كانت تردد دائما أن سلطان مسقط حاكم مستقل، وفي الوقت نفسه كانت تتوب عنه في الأمم المتحدة، مما جعل كثيرا من الدول تتساءل إذا كان مستقلا فلماذا لا يطالب بعضوية المنظمة الدولية؟.

Letter dated 1st June, 1963 Imam of Oman Ghalib bin Ali to the Secretary General (٢)
U. N.



اتجه دي رينج إلى مسقط مبتدئا رحلته بزيارة البحرين، حيث اجتمع بالقيصر البريطاني في الخليج ثم غادرها إلى صلالة من مقاطعة ظفار حيث تقابل مع السلطان سعيد بن تيمور، وقام بعد ذلك بزيارة بعض مدن مسقط وعمان الداخلية، وأخيرا التقى بالإمام غالب وأخيه طالب بن علي في ملجئتهما بالدمام. وأكد دي رينج في تقريره أنه ليس هناك أثر للثوار، كما أنه لا يوجد متسللون من خارج المنطقة، كما ادعى سلطان مسقط. وأكد على وجود قوات أجنبية، من ذلك ما ذكره أن نصف جيش السلطنة مؤلف من عناصر أجنبية أكثرها من البلوش، وأن الجيش يخضع لإشراف ضباط إنجليز، كما أن القوات الجوية بكاملها من قوات سلاح الطيران الجوي الملكي، وأن هناك قواعد جوية لبريطانيا في كل من صلالة ومصيصة، كما أشار دي رينج إلى رفض سلطان مسقط السماح لبعثته في مقابلة المعتقلين العمانيين، ولذلك اقتضت البعثة على الاطمئنان عن حالتهم بالتحدث مع طبيب سجن الجلالي، الذي أكد - بطبيعة الحال - أنهم يعيشون في حالة يحسدون عليها !.

وركز دي رينج على معاهدة السيب وظروف توقيعها والرسائل المتبادلة بين القنصل البريطاني في مسقط والشيخ عيسى بن صالح، ووضح أن دي رينج لم يستطع التوصل إلى النص الرسمي لمعاهدة السيب، إذ إن ديباجة المعاهدة كما وردت في تقرير دي رينج لم ينص فيها على الإمام، كما لا تحوي المعاهدة تصديقا من الإمام، وتتضمن ديباجة المعاهدة عبارة جاء فيها «إن هذا هو الصلح المتفق عليه بين حكومة السلطان تيمور بن فيصل والشيخ عيسى بن صالح عن سكان عمان»، في حين يؤكد زعماء الإمامة أنهم وقعوا معاهدة السيب كممثلين عن الإمام لا ممثلين عن أنفسهم، وأن الإمام صادق على بعض نسخ المعاهدة، وأنهم حتى عهد قريب كانوا يحتفظون بنسخة مصدقة من قبل الإمام، ولكنها فقدت أثناء إحدى الغارات الجوية التي تعرضت لها مقاطعات الإمامة^(١).

(١) عن معاهدة السيب وظروف توقيعها والرسائل المتبادلة بين القنصل البريطاني في مسقط والشيخ عيسى بن صالح، يمكن الرجوع إلى تقرير دي رينج الذي أفاض في ذلك، انظر:

Question of Oman, Report of the Ad Hoc Committee on Oman, United Nations General Assembly Distr General A/5846, 1965 p. 80ff.

وكذلك يمكن الرجوع إلى النص المعروف عن معاهدة السيب في كتابنا الخليج العربي دراسة لتاريخ الإمارات العربية ١٩١٤ - ١٩٤٥، ملاحق الكتاب، وإلى النشرة التي أصدرها المكتب العربي للمعلومات في نيويورك في عام ١٩٥٧ بعنوان:

The Status of Oman & The British Omani Dispute. New York, 1957.

ويشير عدم إظهار النص الخاص بسلطان مسقط تساؤلا في ذلك الصدد، وخاصة أن السلطان سعيد بن تيمور كان يعتقد أن هذه المعاهدة كانت خطأ سياسيا من والده الراحل، وأنه لا يعترف بها ويعتبرها اتفاقية مؤقتة وشخصية من جانب والده إزاء بعض الزعامات القبلية والدينية في عمان، إذ إنه لا يعقل أن يعقد السلطان معاهدة بالمعنى المفهوم من هذه الكلمة بينه وبين رعاياه^(١).

ومما نود أن نشير إليه أنه في أثناء دراستنا لمعاهدة السيب كنا حريصين على العثور على نص هذه المعاهدة في دور السجلات البريطانية، وللأسف أننا لم نعثر إلا على نص غير رسمي منها، ولذلك فإن التساؤل لا يزال قائما عن طبيعة هذه المعاهدة، وخاصة إذا عرفنا أنه على الرغم من مرور أكثر من خمسين عاما على توقيع هذه المعاهدة، وهي الفترة الزمنية التي كانت تحظر فيها بريطانيا تداول وثائقها، ثم تقليل هذه الفترة إلى ثلاثين عاما في الآونة الأخيرة، فلا يزال النص الرسمي للمعاهدة غير متداول، مما يؤكد أن مرور فترة زمنية لا يعني نشر كل الوثائق، وإنما تحتجز بعض الوثائق التي قد يخشى منها أن تؤثر على أوضاع معينة، رغم مرور الفترة الزمنية المفروضة عليها عادة^(٢).

على أن تقرير دي رينج رغم أهميته لم يتعرض إلى موضوع هام وهو موقف العمانيين من الإمامة وماهى آراؤهم في الحكم أو حق تقرير المصير^٩. إذ اكتفى دي رينج في نهاية تقريره بالتوصية بضرورة السعى لإيجاد حل سلمى لمشكلة عمان، كما لفت نظر الأمم المتحدة إلى سوء الأوضاع الاقتصادية والصحية والثقافية، وطالب بمساهمة المنظمة الدولية عن طريق لجاتها المختصة في تطوير المنطقة.

وعند مناقشة الأمم المتحدة الوضع في عمان في ضوء تقرير دي رينج كان من أهم الانتقادات التي وجهت إلى التقرير أن بعثة دي رينج كانت تزور عمان تحت إشراف السلطات البريطانية التي نظمت برنامج البعثة كما منعت العمانيين من

(١) Records on Oman, General Assembly Distr A/5846, 1965 January, 1965 p. 90 ff.

(٢) جمال زكريا قاسم : مختارات من وثائق الكويت والخليج العربي، انظر المقدمة.



الإدلاء بأرائهم صراحة، ولذلك طالب مندوبو بعض الدول العربية والأفريقية بإرسال بعثة أخرى مكونة من عدة ممثلين لدراسة المشكلة، وتزويد المنظمة بمعلومات أوفى. ومن المؤكد أن المناقشات التي أثيرت حول تقرير دي رينج جعلت وفود الدول العربية والشيخ طالب بن علي يطالبون بعرض القضية العمانية على لجنة الوصاية التابعة للأمم المتحدة باعتبارها مشكلة استعمارية نشأت نتيجة معاهدات مفروضة والتزامات غير معقولة^(١)، بالإضافة إلى ما أوضحوه من اعتماد سلطنة مسقط على الإنجليز في إدارة شئونها، وأن سلطان مسقط غير مستقل كما تدعى بريطانيا لارتباطه بمعاهدات أو بالأحرى تعهدات مفروضة عليه، في حين تمكنت بريطانيا بعدم عرض المشكلة على لجنة الوصاية منذرة بأن مسقط سلطنة مستقلة لا تربطها بها علاقات استعمارية.

وعلى أي حال فقد تم الاتفاق على تشكيل لجنة خاصة للانصال بالسلطان والإنجليز، وكذلك بإمام عمان وممثليه في بعض الدول العربية، وقدمت اللجنة تقريرها في يناير ١٩٦٥ أوضح فيه أن مشكلة عمان تعد من المشاكل الدولية الهامة التي تحتاج إلى رعاية خاصة من الأمم المتحدة، ودعت الأطراف المعنية للتفاوض من أجل الوصول إلى تسوية نهائية، ووافقت الأمم المتحدة على تقرير اللجنة الخماسية، وأصدرت قراراً دعت فيه بريطانيا إلى سحب قواتها من عمان وإتاحة الفرصة للشعب العماني لتقرير مصيره^(٢). وكان تقرير اللجنة أكثر موضوعية في نظره إلى الاتجاهات الوطنية، من ذلك ما أكدته من أن المشكلة ليست قائمة فقط بين سلطان مسقط وإمام عمان بل إنها جزء من المشكلات الاستعمارية القائمة، ومن ثم انتقلت مشكلة عمان إلى لجنة الوصاية التابعة للأمم المتحدة وكانت تبحث دورياً، ولعل أهم ما أصدرته لجنة الوصاية كان في عام ١٩٦٩، في تأكيدها أن الشعب العماني لا يتمتع بحقوقه الطبيعية، ونددت اللجنة برفض بريطانيا تنفيذ قرارات الأمم المتحدة مؤكدة حق الشعب العماني في موارده وفي تقرير مصيره. وقد استمرت المشكلة تثار في الأمم المتحدة وفي الجامعة العربية

(١) AL Bahra, op. cit., pp. 159 - 160.

(٢) Ibid., pp. 160 - 161.

بين آونة وأخرى، وإن كان ذلك قد اقتصر على الناحية النظرية البحتة بسبب تمكن السلطات البريطانية من قمع الثورة تماما^(١).

وفي تقييمنا للثورة العمانية ينبغي أن نؤكد أنه من الواضح أن كلا من غالب وطالب بن علي وسليمان بن حمير وغيرهم من زعماء الإمامة لم يكونوا في المجرى الطبيعي لحركة القومية العربية، وبالأحرى لم تكن لديهم الأهداف الوجودية العربية. والحقيقة أن الطموح الشخصي والرغبة في السلطة كانا دوافعهما الرئيسية من تلك الحركات الثورية التي قاموا بها. فالإمام غالب يمكن أن نقول ببساطة أنه كان العنوة في أيدي الشيوخ والزعماء يحركونه كيفما شاءوا، وهؤلاء هم طالب وسليمان بن حمير وصالح بن عيسى، وبالإضافة إلى ذلك فإن الأثر العفائدي الديني لا يمكن أن نلمحه في الثورة العمانية، فالأباضيون الحقيقيون كانوا دائما ينظرون إلى الوهابيين على أنهم خارجون عن القواعد الإسلامية الصحيحة، وطبقا لذلك فإن الإمام السابق محمد بن عبدالله الخليلي رفض كل تعاون أو مساعدة مالية من الخزانة السعودية، ولكن الإمام غالب - مدفوعا بالزعماء الآخرين - ارتقى في أحضان السعوديين، وفي حرصه على الاستحواذ على المال والسلاح بذل كل ما في وسعه للتخاضع عن قرنين كاملين من عداوة الأباضية وكرهيتها للوهابية^(٢). ولما كانت القوة الرئيسية التي استندت عليها الإمامة هي قوة سليمان بن حمير فقد بذل السعوديون جهودهم لاستمالة إليهم، ومن المعروف أن سليمان بن حمير لم يكن يذافع عن الإمامة بقدر ما كان يتوق إلى السيطرة على عمان^(٣). وكان قد طلب من ولفردينيجر في عام ١٩٥٠ أن يتوسط له لدى المقيم البريطاني لكي يعترف به أميرا مستقلا على الجبل الأخضر على نفس الطريقة التي تعامل بها بريطانيا الشيوخ المهادين^(٤).

(١) تقرير الأمين العام للجامعة العربية - الشؤون السياسية - قضية عمان من ص ٤٣ - ٤٤، ٦٧/٩/٦٦، انظر أيضا :

الوثائق الرسمية للجمعية العامة - مجلس الأمن - الأمم المتحدة - الدورة الخامسة والعشرون - التقرير السنوي للأمين العام من ٦٦/٦/٦٦ إلى ٦٥ يونية ١٩٧٠ ملحق رقم (١) A/8001 ص ٢٦٠ وكذلك :

UN's 1968 Vol 2 Official Publications Information, Chapter X see other matters relating to the Middle East Question of Oman, p. 296 - 298.

Philips, Oman: A History p. 216. (٢)

Kelly, Eastern Arabian Frontiers, p. 135 - 186. (٣)

Wilfred Thesiger, Arabian Sands p. 305 ff. (٤)



وعلى الرغم من مساندة السعودية للثورة العمانية إلا أنها عادت في عام ١٩٦٣ إلى استئناف علاقاتها الدبلوماسية ببريطانيا واتفقا معا على بحث مشاكل الحدود بطريقة سلمية مما أثر على موقف الإمامة تأثيرا سينا^(١). و يبدو أن هذا التحول الذي طرأ على السعودية كان بسبب حرب اليمن إذ رأت السعودية ألا تعمل على توسيع الهوة بينها وبين سلطان مسقط، أو بالأحرى بينها وبين بريطانيا. وهكذا أخذت الإمامة تفقد أنصارها تدريجيا وخاصة إذا ما أضفنا إلى ذلك انتشار الوعي بين الشباب العماني باعتبار الإمامة نظاما لا يتفق مع التطورات العصرية. أما عن مصر فلم يكن هناك خلافات بينها وبين سلطان مسقط، ولكنها شاركت في القضية العمانية بأجهزتها الإعلامية وبمساعديها الفنية والعسكرية كجزء من معركتها ضد الإمبريالية^(٢).

أما من حيث حجم الثورة العمانية فينبغي أن نلاحظ أنه لم تثر سوى بضع قبائل من بين مائتي قبيلة عمانية، كما أن القبائل التي ثارت لم تكن من القبائل المؤثرة في عمان الداخلية. ويذكر فيليبس أن هناك قبائل أعلنت ثورتها مرغمة كقبيلة بني ريام؛ لحسينها من بأس سليمان بن حمير، وكذلك فعلت قبيلة بني هناء، ومن الطريف أنها هي القبيلة التي ينتمي إليها الإمام نفسه، كما أن معظم القبائل باستثناء آل بو حسن والحارث، أبقت على ولائها للسلطان^(٣).

وبخلاصة القول أن الصراع بين الإمامة والسلطنة تمخض في النهاية عن انهيار الإمامة وتثبيت سيطرة السلطان - ولعلها للمرة الأولى - على المناطق الداخلية معتمدا في ذلك على المساعدة البريطانية، ومن ناحية أخرى فما كاد نفوذ الإمامة يختفي حتى ظهر طراز جديد من المعارضين يتشكل من عناصر يسارية، انضوت في جبهة تحرير ظفار، والجبهة الشعبية الديمقراطية لتحرير عمان والخليج العربي^(٤).

التطور السياسي في مسقط:

سيطر على شؤون مسقط - في الفترة موضوع الدراسة - السلطان سعيد بن

(١) جيران لاندن : عمان من ٢٧٢.

(٢) Philips, Oman-A History, pp. 220 - 221.

(٣) Ibid., p. 217.

(٤) النهار ٢٢ / ٧ / ١٩٧٠.

تيمور (١٩٣٢ - ١٩٧٠)، وقد عرف بعزله وجموده، غير أن توحيد عمان في إطار دولة سياسية موحدة - وهو أمر لم يتحقق لعمان منذ سقوط إمارة عزان بن فيس في عام ١٨٧١ - قد وضعه أمام مطالب ملحة لبلد يحاول اللحاق بالعالم المتطور الذي سبقه إلى التقدم، فضلا عن رغبة السلطان في السيطرة على عملية التغيير والاحتفاظ بالنظام القائم في نفس الوقت.

ومنذ أواخر الخمسينيات بدأت الأمور تسير بسرعة فائقة حين أخذت شركات النفط، بعد أن أطمأنت على حرية عملياتها بعد قمع الثورة العمانية، تقوم بعمليات التنقيب، واستبدلت طرق القوافل بطرق حديثة تربط مسقط بمقاطعات الداخل^(١).

وحتى بداية الستينيات وإلى ما قبل تصدير النفط كانت ميزانية مسقط متواضعة لا تزيد عن مليون جنية في العام من الزراعة ومصائد الأسماك والتجارة، كما كان لها دخل آخر من حصيلة المعونة السنوية التي عرفت بمساعدة (الحجار)^(٢)، وكانت حكومة الهند تقوم بدفع هذه المعونة منذ عام ١٨٧٣ حتى استقلال الهند في عام ١٩٤٧ حين تولت الخارجية البريطانية دفعها إلى أن توقفت في عام ١٩٥٦^(٣). واستبدلت باتفاقية للتعاون العسكري والفني بين بريطانيا ومسقط في عام ١٩٥٨. كما أنشئت في العام التالي إدارة حكومية للتنمية تحملت الحكومة البريطانية الجزء الأكبر من ميزانيتها، ولعل ذلك كان على أثر الحملات العنيفة التي شنت على بريطانيا في الهيئات العالمية، وقد قامت هذه الإدارة بتطوير الإمكانيات الزراعية والصحية والتعليمية ووسائل النقل في السلطنة، ونحت إشراف هذه الإدارة أنشئت مزارع تجارية في صحار ونزوى، غير أن كل هذا النشاط لم يغير من الواقع الكئيب الذي عاشته عمان.

وفي بداية الستينيات كان الاقتصاد العماني يمر بفترة ركود، غير أن تحولاً

(١) جيرالد لاندن : عمان ص ٣٧٤.

(٢) جمال زكريا قاسم : الخليج العربي، دراسة لتاريخ الإمارات العربية ١٩٦١ / ١٩٤٥، انظر التطور السياسي في سلطنة مسقط.

(٣) سلطنة عمان - دائرة الإعلام ص ٤٢.

هالما قد طرأ منذ عام ١٩٦٣ حينما عثرت شركة تنمية نفط عمان المعادودة على النفط في عمان بكميات تجارية، وأصبح واضحاً أن الدخل يمكن أن يؤدي إلى تطوير السلطنة وتحويلها إلى دولة عصرية، بيد أن إعادة التنظيم الإداري بصورة عصرية كان يتطلب وجود طاقم من الخبراء والموظفين الفنيين كان معظمهم من الإنجليز كالمستشار الشخصي للسلطان، ومدير الموانئ والجمارك، وسكرتير الشؤون الخارجية والعسكرية^(١).

وقطعت العلاقة بين مسقط وبريطانيا أشواطاً من التطور حين تغير لقب الممثل البريطاني من معتمد سياسي إلى وكيل عام، وهذا التطور يعتبر دلالة على تحول وضع التبعية الخاصة بالسلطنة إزاء بريطانيا رغم أن السلطان استمر يعتمد على المساعدات العسكرية البريطانية، وكان هذا التغير على أثر عقد معاهدة ١٩٥١ التي منحت مسقط من الشاحية النظرية حق إقامة الفناصل، وجعلت مبدأ الدولة الأولى بالرعاية متبادلاً بين الطرفين^(٢). كما أقرت المعاهدة ممارسة بريطانيا للسلطة القضائية بواسطة القنصل البريطاني، ولكنها قصرنها على الرعايا البريطانيين في السلطنة، إلى جانب تعيين موظفين إنجليز في الإدارة الحكومية والإشراف على القوة العسكرية للسلطان^(٣).

وفي عام ١٩٥٨ تم تبادل المذكرات بين السلطان ووزارة الخارجية البريطانية وعلى أساسها تعهدت بريطانيا أن تمد مساعداتها العسكرية والفنية إلى مسقط مقابل إنشاء قواعد جوية في صلالة ومصيصة^(٤). وقد ظلت هذه الاتفاقيات سرية حتى أعلنتها بريطانيا في عام ١٩٦٣ أمام بعثة تقصى الحقائق التابعة للأمم المتحدة، وفيما يبدو أن بريطانيا اضطرت إلى عقد هذه الاتفاقيات بعد أن ثار جدل في

(١) جيران لاندن : عمان من ٣٧٥ - ٣٧٦.

(٢) عن هذه المعاهدة ارجع إلى Al Bahma, op. cit., p. 53.

وقد دخلت هذه المعاهدة موضع التنفيذ ابتداء من مايو ١٩٥٢ وحلت بدلاً من معاهدة ١٩٣٩ واحتلت عنها في أنها جعلت حق المعاملة بالمثل قائماً بين الطرفين، وهو أمر لم يكن قائماً في المعاهدة السابقة.

(٣) Marlowe, The Persian Gulf in the 20th Century p. 196.

(٤) Hay, op. cit., p. 189 see also Al Bahma, op. cit., pp. 54 - 55.

وعما يذكر أن بريطانيا استأجرت جزيرة مصيصة لمدة ٩٩ عاماً وأقامت عليها محطة إرسال لهيئة الإذاعة

البريطانية

الدوائر البريطانية البريطانية عن عدم مشروعية الأعمال العسكرية التي قامت بها خلال اندلاع الثورة العمانية دون وجود معاهدة تلزمها بمساعدة السلطان^(١).

ولم تقتصر علاقة السلطنة ببريطانيا وحدها إذ إن الولايات المتحدة وقعت معاهدة بينها وبين سلطان مسقط في ديسمبر ١٩٥٨ ، وضعت موضع التنفيذ في عام ١٩٦٠ ، وحلت محل معاهدة ١٨٣٣ ، ونصت على تبادل التمثيل القنصلي ، ومع ذلك فلم يتم إسقاط أو للولايات المتحدة تعيين قناصل وإنما كان يباشر الضباط الأمريكيون في عدن المهام القنصلية في مسقط ، وتنص بعض مواد هذه المعاهدة على تبعية الرعايا الأمريكيين القضائية لسلطان مسقط ، وعلى حرية الملاحة وتقديم العلاقات الاقتصادية بينهما^(٢) . وقد أرست هذه المعاهدة علاقات جديدة بين مسقط والولايات المتحدة على أسس من القانون الدولي كما هي مطبقة عادة بين الدول المستقلة كاملة السيادة ، كما أودع نص من هذه المعاهدة في الأمم المتحدة شأن المعاهدات التي تعقد بين الدول ، ومع ذلك ظلت نصوص هذه المعاهدة لا تتعدي المجال النظري^(٣).

وعلى الرغم من أن سلطنة مسقط كانت تتميز بإقامتها علاقات دولية خارجية لا تقتصر على بريطانيا وحدها إلا أن السلطان سعيد بن تيمور لم يكن على استعداد للتمثيل الخارجي مبررا ذلك بكثرة النفقات ، ولذلك أوكل هذه المهمة لبريطانيا التي تولت تمثيل سلطنة مسقط في الهيئات الدولية والمهام القنصلية^(٤) ، وإن كانت الدولة الوحيدة التي أقامت علاقات قنصلية بالسلطنة هي الهند التي رأت نظرا لكثرة عدد رعاياها في السلطنة أن تتولى شئونهم دون الاعتماد في ذلك على القنصلية البريطانية ، ولذلك تم في عام ١٩٥٣ عقد معاهدة صداقة وتجارة بين البلدين ، كما قامت مسقط بإنشاء قنصلية لها في مدينة بومباي ، وقد نصت معاهدة

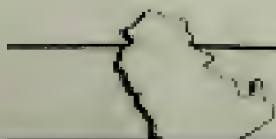
(١) من طبيعة العلاقات بين مسقط وبريطانيا يمكن الرجوع إلى :

Memorandum submitted to the Committee of the United Nations by the United Kingdom, The Relationship between the United Kingdom & Sultanate of Muscat & Oman , U. N. Official Records A/5846 annex XI.

Hay, op. cit., p. 140. (٢)

Hussain Al Bahrna, The legal Status of the Arabian Gulf States p. 55 ff. (٣)

Hay, op. cit., p. 140. (٤)



١٩٥٣ على احترام استقلال وحقوق كل من البلدين من حيث الدولة الأولى بالرعاية، وأوضح أن هذه المعاهدة ترتبط بالصلوات التقليدية بين الهند ومسقط، وبطبيعة الحال إن استقلال الهند كان حافزاً لها على أن تمارس علاقاتها بمسقط بنفس الشروط التي كانت قائمة في الوقت الذي كانت فيه الهند تابعة لبريطانيا^(١). وكانت الشئون القضائية تمارسها بريطانيا في السلطنة، ولكنها حددت في معاهدة ١٩٥١ لمدة عشر سنوات، وبعدها أي في عام ١٩٦١ اقتصرت السلطة القضائية لبريطانيا على موظفي القنصلية البريطانية، وعلى الجنود المرافقين في القاعدتين الجويتين في مصيرة وصلالة^(٢).

وفي عام ١٩٥٨ عقدت مسقط معاهدة مع باكستان نصت على تنازل السلطنة عن ميناء جوادور على ساحل مكران، وما يذكر أن هذا الميناء كان تابعاً لمسقط منذ عام ١٧٩٣^(٣).

وبما كانت علاقات مسقط الخارجية آخذة في التطور بينها وبين بريطانيا وغيرها من الدول الأخرى، اختلفت علاقاتها بالدول العربية إذ إن هذه الدول اتخذت موقفاً معارضاً للسلطنة خلال الصراع بينها وبين الإمامة، حتى أن هناك من الدول العربية من عارض انضمام السلطنة لهيئة الصحة العالمية وغيرها من المنظمات الدولية، وفي مثل هذه الظروف كان لا بد أن يشعر السلطان سعيد بالقلق عندما بدأ يذاع نبأ انسحاب بريطانيا من الخليج العربي في عام ١٩٦٨، وقد فكر في التقارب مع أبوظبي وبحث الحاكم إمكانية التحاق مسقط في اتحاد إمارات الخليج^(٤). غير أن الخوف من الانفتاح على العالم الخارجي سرعان ما تغلب على سعيد بن تيمور وخاصة بعد ما لاحظ مدى انفتاح الشيخ زايد بن سلطان حاكم أبوظبي بينما كان السلطان سعيد أكثر محافظة وغير منقبل لأي تغيير يحس وضعه الذي ظل عليه. وكان سعيد بن تيمور مقتراً على الخدمات العامة اللازمة لبلاده، حقيقة قد

Al. Bahra, op. cit., pp. 55 - 56. (٣)

Ibid., p. 158. (٤)

(٢) عن جوادور يمكن الرجوع إلى كتابنا دولة بوسعيد في عمان وشرق إفريقيا، القاهرة ١٩٦٧.

Europa publications, Middle East & North Africa 1968 - 1969. Muscat and (١) Oman, pp. 539 - 540.

تكون حجته في ذلك أنه ورث السلطنة في ظروف اقتصادية غاية في السوء حتى أنه أمضى الشطر الأول من حكمه في محاولة إنقاذ البلاد من الديون الكثيرة السابقة وساعدته بريطانيا منذ عام ١٩٥٨، كما زادت موارد السلطنة من النفط، واستطاع أن يحل العجز المالي بتنازله لبانكستان عن ميناء جصوادور في مقابل ثلاثة ملايين من الجنيهات^(١)، ومع ذلك فلم تنشأ سوى مدرسة ابتدائية واحدة في عام ١٩٤٠ تبعتها مدرستان أخريان^(٢). وطوال حكمه أخذت البلاد تعيش في حالة ركود نتيجة القيود التي فرضها على العمانيين، كما أنه حرص على تشجيع الهنود على الإقامة في بلاده في محاولة منه لتغليب العنصر الهندي على العنصر العربي، وخاصة من العمانيين الذين كان يخافهم ويشك في ولائهم فأصبح الهنود يشكلون طبقة أصحاب الامتيازات والرأسمالية المحتكرة للتجارة، كما فرض السلطان قيودا على العملة النقدية مما عاق عاق عمان عن التقدم إذ لم يكن النقد موحدا في مقاطعات عمان المختلفة^(٣)، وهكذا عاقت ظروف عمان دون انطلاقها واختفى التاريخ الطويل المجيد الذي سجلته في عصور زمنية مختلفة، ولم تعد مسقط ذلك الميناء التجاري الهام الذي تزعم حركة الملاحة والتجارة العالمية في فترات كثيرة من التاريخ.

ومنذ عام ١٩٥٨ عزل السلطان سعيد نفسه في صلالة في إقليم ظفار ولم يظهر كثيرا بين شعبه حتى راجت الشائعات بوفاة، وكانت العاصمة مسقط تغلق أبوابها عند الغروب، أما مقاطعات السلطنة فكانت تعد مقاطعات منفصلة لا يجوز أن تتصل بعضها ببعض، وأكثر من ذلك كانت هناك ضرائب جمركية تعوق التجارة حتى داخل السلطنة نفسها وصلت إلى ٣٠٠٪، كما فرض السلطان كثيرا من القيود حتى فيما يمس العلاقات الشخصية ذاتها، من ذلك منع شراء السيارات أو الاستماع إلى أجهزة الراديو ومنع السفر إلى خارج السلطنة إلا بإذن خاص منه.

Regaei El Malakah, Economic requirements for development of Oman p. 417 M. E. (١) Journal, Autumn, 1972 see also Middle East & North Africa, Muscat, p. 539 Europa publications.

(٢) انظر كلمة السلطان سعيد عن تاريخ الوضع المالي في السلطنة يناير ١٩٦٨، رياض لحبيب الرئيس : صراع الواحات ص ٣٨٤.

(٣) استخدم ريال مازيا تويزا في صلالة وعمان الداخلية، واستخدمت البيعة في ساحل الباطنة، والروبية الهندية في مسقط ومطرح، وفي عام ١٩٧٠ صدر الريال السعودي الذي تباع قيمته فيها إسترلينا. انظر : رياض لحبيب الرئيس : صراع الواحات والنفط ص ٢٧٣.



وليس من شك في أن اندلاع الثورة في ظفار والجبل الأخضر بقيادة الجبهة الشعبية الوطنية الديمقراطية لتحرير عمان والخليج كانت من أهم الأسباب التي تطلبت ضرورة إحداث الإصلاح في السلطنة حتى لا يحدث تغيير متطرف يمس المصالح الغربية والنفطية في المنطقة. والجدير بالذكر أنه كان لشركة نفط عمان والضباط الإنجليز اليد الطولى في تحريك القوات العمانية التي أطاحت بالسلطان في ٢٣ يولية ١٩٧٠ وتولية ابنه قابوس بن سعيد الذي تخرج من كلية ساند هيرست، وتزوج من ابنة أحمد الخارثي والى عمان الداخلية، ولهذا الزواج فيما يبدو هدف سياسي لأنه ضمن بذلك ولاء الخارثيين الذين يشكلون أهم القوى المؤثرة في عمان الداخلية، وفضلا عن ذلك استطاع قابوس أن يستميل إليه عمه طارق بن تيمور الذي لعب دورا كبيرا في قمع الثورة العمانية، وكان ذا شعبية واسعة في صفوف الجنود والضباط، ولذلك كان يدفعه الطموح إلى تولي السلطنة مستغلا الأوضاع السيئة التي كانت عليها مسقط في عهد شقيقه سعيد بن تيمور^(١)، ولذلك طرح فكرة الملكية الدستورية، ولكن هذه الفكرة لم تستهوَ أحدا في ذلك الوقت^(٢)، ولعل ذلك مما أدى إلى نفيه خارج مسقط، ومع ذلك فقد استطاع قابوس أن يستميل إليه عمه الذي قضى عدة سنوات منفيا في ألمانيا فنصبه في مستهل عهده بالسلطة رئيسا لمجلس الوزراء. ولعل التقدم في موارد النفط فضلا عن احتجاز ثروة السلطان سعيد حقق لقابوس فرصة للانفاق بصورة واسعة على الخدمات العامة التي كان يحتاجها الشعب العماني بصورة لم تكن معروفة من قبل^(٣). وكان التعليم هو أوضح ما تمخضت عنه حركة يولية، فقبل وصول قابوس إلى الحكم لم يكن في السلطنة سوى ثلاث مدارس ابتدائية في مسقط ومطرح وصلالة، ولكن لم يكد يمضي عام واحد حتى افتتحت ست عشرة مدرسة جديدة، وفي عام ١٩٧٢ بلغ عدد الطلاب تسعة عشر ألف طالب^(٤). واتجهت الخطة الحديثة إلى زيادة عدد المعلمين بمساعدة من اليونسكو فضلا عن الاهتمام بالخدمات الصحية بمساعدة هيئة الصحة العالمية^(٥).

(١) الحرية ٢٠ / ٧ / ١٩٧٠.

(٢) رياض نجيب الريس : صراع الواحات والنفت ص ٢٢٦.

(٣) صوت الخليج ٩ / ٧ / ١٩٧٠.

(٤) Govt. of Oman, Ministry of Information, Social Affairs & Labour, New Oman p. 33 (٤)
see also Ragaei Al Malakah, op. cit., p. 421.

Regaei Al Malakah, op. cit., p. 241. (٥)

وأدرك السلطان قابوس أن العهد الجديد في سلطنته جاء بعد حرمانها من الاتصال بالدول العربية فمضى في محاولة تحطيم حواجز العزلة والانفتاح على العالم العربي، والانضمام إلى جامعة الدول العربية والأمم المتحدة، وقبيلت السلطة في هاتين المنظميتين في أكتوبر ١٩٧١. وإن كانت جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية حاولت أن تعرقل انضمام السلطة إلى هاتين المنظميتين بسبب موقف السلطة من محاربتها لجبهة تحرير الخليج العربي، وكان اعتراضها على أساس أن السلطة لا تزال خاضعة للسيطرة البريطانية وأنه لا وجود لحرية الشعب في تقرير مصيره^(١).

وكان من أولى المراسيم التي أصدرها السلطان قابوس عندما تولى الحكم تغيير اسم الدولة من سلطنة مسقط وعمان إلى سلطنة عمان^(٢)، وقد يبدو هذا التغيير غير ذي بال لمن ليس ملماً بالأوضاع الصحبحة في البلاد، ولكنه في اعتقادنا كان يعبر عن وحدة السلطة التي لم تتحقق إلا مؤخراً، كذلك اتجه قابوس إلى تطبيق السيطرة المركزية، وضم المناطق التي كانت خارجة عن نفوذه في الساحل والداخل، ومن أبرزها منطقة رؤوس الجبال الواقعة في الجزء الشمالي من شبه جزيرة ماستدوم والتي تسكنها جماعات من الشحوح والحبوس، وقد عاشت هذه القبائل في وضع مستقل مع وجود نفوذ اسمي فقط للسلطنة رغم أهمية المناطق التي يسيطرون عليها، ولذلك حرص السلطان على تأكيد السيطرة المركزية على هذه المنطقة الهامة. كما أخذ التطوير في عمان يتجه إلى توفير الخدمات التعليمية والرعاية الصحية والاجتماعية للمواطنين^(٣)، كما ورعت أراضي للملكية على صغار الفلاحين لأجل طويل، ومنحت كثير من الأراضي لشركات زراعية لاستصلاحها^(٤).

على أن أخطر ما واجهه السلطان قابوس هو اشتداد الثورة في ظفار، التي تشكل الولاية الجنوبية لعمان وأكبر مناطق عمان وأهمها من الناحية

(١) الثورة ٥ / ٩ / ١٩٧١.

(٢) دائرة الإعلام - سلطنة عمان ص ٣٩.

(٣) Wendel Philips, Oman p. 221.

(٤) Regaei Al Malakah, op. cit., p. 426.

الإستراتيجية، والخطورة في هذه الثورة أنها تعتق مبادئ يسارية، ولذلك نشطت في تحركاتها مستفيدة من الأوضاع المتخلفة التي كانت تعاني منها السلطنة في السنوات الأخيرة من عهد السلطان سعيد بن تيمور، ومع ذلك فقد استمر ثوار ظفار في مخلصتهم للسلطان قابوس، لما انتهجه من مبادئ إصلاحية، حتى يمكن القول أن الثورة واجهت أزمة بعد انهيار حكم سعيد بن تيمور وبدء عمليات التنمية والانفتاح على العالم الخارجى. وكانت مشكلة ظفار قد ظهرت إلى الوجود على وجه التحديد في يونيو ١٩٦٣ بسبب أوضاع التخلف التي فرضها السلطان سعيد بن تيمور ورفضه الاستجابة لبعض المطالب التي تقدم بها وفد من أهالي ظفار، ولذلك تشكلت في عام ١٩٦٥ جبهة تحرير ظفار، وكانت حركة وطنية في البداية، غير أنها لم تلبث أن تأثرت بحركة القوميين العرب ثم تحولت إلى الجبهة الشعبية لتحرير الخليج العربي، وذلك منذ مؤتمر حميرين الذي انعقد في سبتمبر ١٩٦٨.

وأخذت الأهداف اليسارية للحركة تتضح عندما عاد بعض زعمائها من بكين حيث كانوا في دورة تدريبية، وعقدوا مؤتمرا حزبيا في يونيو ١٩٦٩ تفرعت عنه لجان وتشكيلات راديكالية^(١). وعلى الرغم من التقارب الذي أظهره السلطان قابوس في بداية عهده لزعماء الجبهة، واستجابة العديد من الظفاريين لدعوته، إلا أن ذلك كان دافعا للجوء المتطرفين إلى العنف، وأخذت الجبهة تعلن أن هدفها ليس السيطرة على ظفار فحسب، وإنما على الجزيرة العربية كلها وخاصة بعد أن وجدت قياداتها تأييدا من اليمن الجنوبية ومن الصين الشعبية والاتحاد السوفيتي^(٢). ومن ثم قام السلطان بقمع الثورة عسكريا، حتى اضطر إلى تخصيص ما يقرب من نصف موارده لبناء قواته العسكرية، واستطاع في أقل من أربع سنوات أن يجهز على الثورة بقوة ضاربة قوية^(٣).

وقد وصل الصراع إلى مرحلة أجبرت السلطان على قبول مساعدة إيرانية، وهذا ما حدث في نهاية الأمر بعد سيطرة إيران على قواعد هامة في المدخل الجنوبي للخليج العربي.

(١) دائرة الإعلام - عمان الماضي والمستقبل ص ٨٨.

(٢) Regaei Al Malakah, op. cit., p. 425.

(٣) دائرة الإعلام - عمان الماضي والمستقبل ص ٨٨ - ٩١.

أما عن مشكلات الحكم الداخلي فقد عانى السلطان قابوس من الازدواجية في الحكم بينه وبين عمه طارق بن تيمور الذي لوكل إليه رئاسة الحكومة في مسنهل وصوله إلى السلطة، وقد عكس الخلاف بين قابوس وطارق التنافس الاسرى التقليدي، فضلا عن التنافس بين المصالح الأجنبية في المنطقة، فقد حاول طارق أن يزاحم المصالح البريطانية بالتمكين للمصالح الألمانية الغربية وهو أمر لم يكن يستهوي قابوس. وفي يناير ١٩٧٢ أقدم على إقصاء عمه عن رئاسة الحكومة ومعه عدد من الوزراء الذين لم يكتبوا رضاه، وتولى بنفسه رئاسة مجلس الوزراء مما حقق له طموحه في نهاية الأمر، وذلك بحصر السلطة في شخصه وإنهاء حالة الازدواجية التي ضاق بها كثيرا خلال سنوات حكمه الأولى^(٦).

(٦) رياض نجيب الريس : صراع الواحات والنقط من ١٩٥٥ / ٢٥٧

الفصل الثامن



سياسة الانسحاب البريطاني من
الخليج العربي وتأثيرها
على اوضاع المنطقة

نطور الأهمية الإستراتيجية والاقتصادية للخليج -
العلاقات البريطانية الأمريكية في الخليج العربي -
إستراتيجية شرق السويس - تصفية القاعدة البريطانية في
عبدن - تركيز الوجود العسكري البريطاني في الخليج -
حكومة العمال وإعلان سياسة الانسحاب - الدوافع
السياسية والاقتصادية والإستراتيجية - موقف حكومة
المحافظين - تقرير لوس وتنفيذ الانسحاب - مشكلة الفراغ
- مشروع التحالف الإقليمي وفشله - التقارب العربي
الإيراني - موقف العراق - معارضة الاتحاد السوفيتي
للمخططات الأمريكية البريطانية - مسؤولية الدول العربية
في الحفاظ على استقلال وعروبة الخليج.

على الرغم من أن بريطانيا كانت تعتبر الخليج العربي بمثابة بحيرة مغلقة على
نقودها إلا أن اكتشاف النفط أدى بالولايات المتحدة الأمريكية إلى مزاحمة بريطانيا
مزاحمة اقتصادية، وقد وضع ذلك في إصرار الحكومة الأمريكية على إلزام
بريطانيا بسياسة الباب المفتوح، وهو مبدأ روجت له السياسة الأمريكية في مناطق
النفط في الشرق الأوسط فيما بين الحربين العالميتين. وينص هذا المبدأ على عدم



احتكار دولة بعينها لامتياز معين قد يشكل ضرراً للدولة أخرى، واستطاعت الحكومة الأمريكية بذلك المبدأ أن تضمن لبعض الشركات الأمريكية المساعدة في استغلال النفط في كل من البحرين والكويت، بينما انفردت شركات أمريكية أخرى باستغلال نفط السعودية^(١).

وفي خلال الحرب العالمية الثانية تكتشفت أهمية الخليج الإستراتيجية ومثل ذلك في الدور الذي قامت به الولايات المتحدة في استخدام الخليج كم منطقة عبور هامة لنقل الإمدادات الأمريكية إلى الاتحاد السوفيتي عن طريق إيران، وما تبع ذلك - في السنوات الأخيرة من الحرب - من إنشاء قاعدة جوية أمريكية في منطقة الظهران حيث وقع اختيار العسكريين الأمريكيين عليها لغربها من آبار النفط، واعتبرت قاعدة هامة بالنسبة للعمليات الحربية في الشرق الأقصى، وعلى الرغم من أن الحرب العالمية الثانية قد انتهت قبل أن يستكمل بناء هذه القاعدة فقد احتفظت بها الولايات المتحدة حتى عام ١٩٦٢^(٢).

وهناك مسألة هامة يجدر التنويه إليها وهي أن الولايات المتحدة برغم تفوقها العسكري وظهورها على رأس المعسكر الغربي في السنوات التي أعقبت الحرب العالمية الثانية إلا أنها لم تشأ مع ذلك أن تضعف من روابطها التقليدية مع بريطانيا، وبالتالي ظلت حريصة على أن تكل بريطانيا الشؤون الدفاعية لمنطقة الخليج العربي مكتفية بالتنسيق السياسي والإستراتيجي معها مع استمرار اعترافها بالتفوق السياسي والعسكري الذي كانت تمارسه بريطانيا في المنطقة.

والتساؤل الذي نطرحه في هذا المجال هو : لماذا تمسكت بريطانيا بالمحافظة على تفوقها السياسي والعسكري في الخليج على الرغم مما قد يتبادر إلى الذهن من أن استقلال الهند والباكستان في عام ١٩٤٧ كان من المتوقع أن يضعف من أهمية احتفاظ بريطانيا بمنطقة الخليج، وخاصة أن بداية ظهور النفوذ البريطاني في المنطقة كانت ترتبط في الدرجة الأولى باعتبار الخليج بشكل خطا دفاعيا أماميا عن إمبراطوريتها في الهند؟^(٣).

(١) جمال زكريا قاسم : الخليج العربي دراسة لتاريخ الإمارات العربية ١٩١٤ / ١٩٤٥، مطر عطف الخليج وموارثه السياسية والاقتصادية.

(٢) Campbell, Defense of the Middle East, Problems of American Policy p. 156.

(٣) Gillian King, Imperial Outpost - Aden, see British Defense in the Indian Ocean and Persian Gulf p. 7.

وقد يكون من السهل الإجابة على هذا السؤال، إذا أخذنا في اعتبارنا الميزات الاقتصادية الجديدة التي أصبح الخليج يتميز بها، ونعني بذلك اعتباره مصدراً هاماً للنفط، وبالتالي فإن اكتشاف النفط واستغلاله أضفى على الخليج قدراً كبيراً من الأهمية في الموازين الاقتصادية والإستراتيجية، مما زاد بريطانيا تشبثاً بالبقاء فيه^(١).

قد يكون حقيقة أن الولايات المتحدة الأمريكية كانت تقدر الدور الكبير الذي لعبته بريطانيا في الخليج طيلة فترة امتدت إلى ما يزيد عن قرن ونصف قرن من الزمان، ولكننا نجد مع ذلك تأثير السياسة الأمريكية واضحا على منطقة الخليج في السنوات التي أعقبت الحرب العالمية الثانية، ويرتبط ذلك بإطواء الولايات المتحدة الأمريكية لسياسة العزلة، وبالتالي دخلت منطقة الخليج العربي، بالإضافة إلى مناطق أخرى من الشرق الأوسط، إلى دائرة الاهتمام الأمريكي. ولعل أول ما نطالعه بصدد ذلك تلك الخطة التي رسمتها السياسة الأمريكية بقصد التغلغل السياسي والاقتصادي في منطقة الشرق الأوسط عن طريق المعونات الاقتصادية والغنية التي ضمنت في مشروع مارشال عام ١٩٤٧^(٢). وانتماء الولايات المتحدة الأمريكية بالاستبقاء على قاعدة الظهران على أثر تبلور الحرب الباردة بينها وبين الاتحاد السوفيتي بل إنها عملت على تجديد اتفاقية القاعدة مع السعودية في عام ١٩٥٧ حيث مدت أجلها حتى عام ١٩٦٢ على نحو ما ذكرنا^(٣).

كذلك أحرزت السياسة الأمريكية انتصاراً هاماً عقب فشل حركة الدكتور مصدق في تأميم النفط الإيراني في عام ١٩٥١، وما ترتب على ذلك من مساهمة الشركات الأمريكية بقدر كبير في عمليات استغلال النفط في كل من إيران وبعض إمارات الخليج، وخاصة الكويت والسعودية بصورة أوسع مما كان عليه الحال من قبل^(٤).

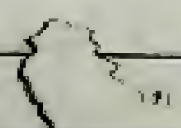
(١) Marlowe, John, op. cit., pp. 139 - 140.

انظر أيضاً - ماذا يجري في خليجنا العربي ص ٥ - ٦.

(٢) جون بادو : الموقف الأمريكي تجاه العالم العربي ص ٧.

(٣) Campbell, op. cit., p. 156. See also Woodhouse, C. M., Britain and the Middle East p. 37.

(٤) Harold, L., Middle East Crises pp. 3 - 6.



وفي عام ١٩٥٥ وعلى أثر تأسيس حلف بغداد كانت هناك محاولة لضم بعض إمارات الخليج إلى الحلف، كالكويت والبحرين، لولا المعارضة الشديدة التي قامت ضد سياسة الأحلاف العسكرية نتيجة انسياق تيار القومية العربية إلى الخليج؛ والذي كان مصدره الأساسى القاهرة التي وقفت معارضة لتلك السياسة.

وعلى أى حال فإن محاولات التغلغل الأمريكى فى منطقة الشرق الأوسط ابتداء من مشروع مارشال ١٩٤٧ حتى مشروع أيزنهاور ١٩٥٧ مرورا بالمراحل المختلفة التى سارت فيها خطة هذا التغلغل كان من المؤكد أن تنعكس آثارها على منطقة الخليج العربى من حيث التركيز على النفوذ الأمريكى إلى درجة خشيته معها بريطانيا على مصالحها، وبالتالي أن تكون الولايات المتحدة تستهدف بخططها (حزقة نفوذها التقليدى تمهيدا للحلول محلها).

وربما يتضح لنا ذلك فى تضارب المصالح البريطانية والأمريكية حول مشكلات الحدود بين إمارات الخليج العربى والدول المجاورة لها، كما يتضح أيضا فى الصراع الذى قام فى منتصف الخمسينيات بين سلطنة مسقط وإمارة عمان، أو كما حدث بالنسبة لمشكلة البوريمى بين مسقط وأبوظبى وبين المملكة العربية السعودية^(١)، وفى الوقت الذى كانت فيه الولايات المتحدة الأمريكية تؤيد السعودية تحت ضغط الشركات الأمريكية العاملة فى النفط فى المنطقة انجهدت السياسة البريطانية إلى تأييد الإمارات الخاضعة لحمايتها، وتمثل ذلك فى احتلالها للبوريمى فى عام ١٩٥٥ وقمعها للثورة الأباضية فى عمان ١٩٥٧.

وعلى الرغم من ذلك يمكننا أن نؤكد أن السنوات التى تلت الحرب العالمية الثانية لم تعط لبريطانيا أو للولايات المتحدة الأمريكية حرية المحافظة على المصالح الغربية فى المنطقة، إذ إن تلك المصالح كانت محاصرة بتحديات كثيرة لم تعرفها الحقبة الاستعمارية الطويلة للخليج^(٢)، ونعنى بها نمو القومية العربية والثورات المحلية التى اجتاحت المنطقة؛ فضلا عن الدعاية التى كان يقوم بها الاتحاد السوفيتى ضد الإمبريالية والاستعمار الجديد.

(١) سيد نوفل: الأوضاع السياسية لإمارات الخليج العربى - الكتاب الثانى - إمارات الساحل العمانى ص ٣٠.

(٢) جون بادو: الموقف الأمريكى تجاه العالم العربى ص ١٥٠.

وليس من شك في أن التوتر الذي حدث بين بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية في منطقة الخليج كان يشكل تهديدا للعلاقات بينهما حتى أن الولايات المتحدة رأت أن تدل الستار على هذه الخلافات، وتقبل ذلك في تصريح وزير الخارجية الأمريكية جون فوستر دالاس في عام ١٩٥٧، الذي أكد فيه أنه من الضروري أن تتوقف هذه الخلافات في سبيل مقاومة الهدف الأكبر، وكان يعني به الاتحاد السوفيتي، معتبرا ما حدث أو يحدث من خلافات من الأمور الثانوية التي لا ينبغي أن تؤثر على وحدة المصالح بين بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية. وهكذا عادت الولايات المتحدة الأمريكية إلى الاعتراف لبريطانيا بأفضليتها في التفوق السياسي والعسكري في المنطقة، على الرغم من الهيار مركز بريطانيا العسكري في الشرق الأوسط بعد جلائها عن مصر في عام ١٩٥٤، ثم ما ترتب على فشل العدوان الثلاثي في عام ١٩٥٦ من زيادة في ذلك الانهيار حتى أن الولايات المتحدة التزمت أن تمد بريطانيا بجزء من نفقات الدفاع عن إستراتيجية شرق السويس، مما جعل بريطانيا أكثر اعتمادا على الولايات المتحدة التي ألهمت لها الفرصة للتغلغل بنفوذها في الخليج بصورة أوسع مما كان عليه الحال من قبل^(١).

وكانت السياسة الدفاعية البريطانية قد اهتمت بالتركيز على القواعد العسكرية في شرقي السويس، وتضمنت هذه السياسة في الكتاب الأبيض الذي صدر عن وزارة الدفاع البريطانية في عام ١٩٥٧^(٢)، وكما أشرنا دخلت الولايات المتحدة طرفا في هذه السياسة، واقتصر دور بريطانيا على بعض المراكز التي كانت تحتفظ فيها بالتفوق السياسي والعسكري، وبالذات في مناطق الخليج العربي وعض سواحل الجزيرة العربية.

وعلى الرغم من وجود هذه القواعد العسكرية إلا أن الوجود البريطاني العسكري لم يستطع مع ذلك أن يقف رادعا للأحداث والاضطرابات المحلية التي واجهتها بريطانيا كما حدث في البحرين منذ عام ١٩٥٦، وربما كانت الأوضاع أكثر حرجا لبريطانيا في منطقة الجنوب العربي حتى لقد تميزت الإستراتيجية

(١) الاتحاد الوطني لطلبة الكويت : ماذا يجري في الخليج العربي ص ١٠٣

(٢) Gillian King, op. cit., see British Defense Policy in the Indian Ocean and the Persian Gulf p. 8.



البريطانية بنحوها تدريجيا من قاعدة عدن إلى قواعد الخليج العربي، وبالتالي التوسع في إقامة القواعد العسكرية هناك، ولعل من أمثلة التوسع في القواعد العسكرية البريطانية في الخليج بعد عام ١٩٥٦ البدء في إنشاء مطار مدني في قاعدة المحرق، وهي إحدى جزر البحرين الكبيرة، كما أقيمت في عام ١٩٦٢ قاعدة الهملة التي تقع في الجزء الجنوبي الغربي من مدينة المنامة، بالإضافة إلى مطار الصخير، كما أقيمت قاعدة جوية وبحرية في جزيرة مصيرة على ساحل عمان، بالإضافة إلى توسيع قاعدة الشارقة، كما اشتركت البحرية الأمريكية والبريطانية في استخدام قاعدة الجفير في البحرين، فضلا عن قواعد أخرى أنشأها بريطانيا في قطر في إسماعيل وقلبجة ودخان، وهكذا اعتبر التوسع في إقامة القواعد البرية والبحرية والجوية في الخليج بمثابة تعويض عن نصفية قاعدة قناة السويس من ناحية، والقلاقل المتزايدة التي أخذت تتعرض لها بريطانيا في اليمن الجنوبي من ناحية أخرى.

وقد احتل النفط أهمية كبيرة في سياسة بريطانيا الدفاعية، ويمكن أن يتضح لنا ذلك فيما جاء في الكتاب الأبيض الذي أصدرته وزارة الدفاع البريطانية في عام ١٩٦٢، حيث التزمت بريطانيا بصورة أوسع بالنسبة لمسئولياتها الخاصة بالدفاع عن المنطقة وتقديم المساعدات العسكرية لها^(١).

ولسنا في حاجة إلى أن نؤكد على أن أهمية الخليج العربي قد ازدادت بصورة أوضح في خطط الدفاع البريطانية، وخاصة بعد أن قررت بريطانيا تصفية قاعدتها العسكرية في عدن ونقلها إلى الخليج العربي وتركيزها على كل من البحرين ومصيرة والشارقة كقواعد رئيسية لها في الخليج بدلة عن قواعدها العسكرية المتداعية في عدن والجنوب العربي^(٢). ويفهم من ذلك أن إستراتيجية شرق السويس تركزت على الخليج العربي وبالتالي استخدام قواعد الخليج العسكرية كقوة رادعة موجهة ضد الحركات العربية القومية إلى جانب التحول الذي طرأ على السياسة البريطانية من التغاضي الواضح عن الأهداف الإيرانية في المنطقة. وقد وضع تركيز بريطانيا على قواعدها العسكرية في الخليج حين أعلنت

(١) Ibid., p. 9.

(٢) الاتحاد الوطني لطلبة الكويت : ماذا يجري في خليجنا العربي ص ٩٣ - ٩٥.



في عام ١٩٦٦ أن قاصدتها الرئيسية ستتحول من عدن إلى البحرين^(١)، كذلك عقدت اتفاقاً مع حاكم الشارقة يقضى بمنحه ستمائة ألف جنيه إسترليني في مقابل موافقته على تقديم امتيازات جديدة للقواعد البريطانية المقيمة في إمارته^(٢). وكان تركيز بريطانيا على الخليج نتيجة للحركات التحررية في الجنوب العربي مما دفع بحكومة العمال البريطانية إلى إصدار عدة تصريحات تشير إلى اعتزامها الانسحاب نهائياً من مستعمرة عدن والمحميات في موعد لا يتجاوز عام ١٩٦٧^(٣). وعلى أثر هذه التصريحات، أعلن وزير الدفاع البريطاني بأن بلاده تزيد قواتها في الخليج حماية للإمارات المنتجة للنفط، ويررت بريطانيا سياستها في أنه إذا انسحبت من الخليج فسيبرز خطر حقيقي نتيجة نشوب صراعات بين إمارات الخليج وبين جاراتها الأكبر حجماً، مما يحيل المنطقة إلى حالة من الفوضى ويفتح المجال لمزيد من الاضطرابات^(٤).

غير أنه لم يكد يمضي وقت طويل على تصريح وزير الدفاع البريطاني حتى صدر كتاب أبيض جديد عن وزارة الدفاع البريطانية في عام ١٩٦٧ متضمناً تخفيض القوات العسكرية البريطانية من شرق السويس، ومن المؤكد أن الحكومة البريطانية قد أضحت مقتنعة بأن الوجود العسكري التقليدي أصبح لا مبرر له، ولا شك أن ذلك كان نتيجة للصدمات العيفة التي وقعت بين بريطانيا وبين الحركات التحررية في عدن والجنوب العربي، وبالتالي تأكدت أن السيطرة الاستعمارية المباشرة لا جدوى لها وأنه من الأفضل أن تعالج مصالحها على أساس تفاهم بينها وبين حكام المنطقة، وهذا التفاهم يقوم على إحلال معاهدات صداقة بدلا من السيطرة العسكرية، وبالفعل نجد أن الحكومة البريطانية أخذت تتبع أسلوباً جديداً استهدفت به الإبقاء على مصالحها بالإضافة إلى التخلص من الحكام الذين تجد فيهم عقبة في سبيل تنفيذ مخططاتها، مثال ذلك تحريضها للشيخ صقر بن سلطان

The Middle East & North Africa 1968 - 1969, see The Persian Gulf States, Bahrain, (١) Qatar & Trucial States p. 556.

Hawley, Donald, The Trucial States p. 259. (٢)

وحيد رانت : دراسة ووثائق حول اتحاد الإمارات العربية في الخليج ص ١. (٣)

Laquer, Walter, The Struggle for the Middle East, The Soviet Union and Middle East 1958 - 1968 p. 113. (٤)



الفاشي حاكم إمارة الشارقة في عام ١٩٦٥، الذي تخلصت منه لتمشيه مع التبار القومى العربى، كذلك مارست ضغوطا شديدة ضد الشيخ صقر بن محمد حاكم رأس الخيمة التى هددت بعزله، كما أثارت ضده قبائل القبوس فى محاولة فصل منطقة رأس وإعلانها إمارة مستقلة. ومما يذكر أن الشيخ صقر بن محمد كان محالفا للشيخ صقر بن سلطان حاكم الشارقة وهو الذى ساعده فى محاولته استعادة سيطرته على الشارقة فى عام ١٩٧٢^(١)، كذلك أيدت بريطانيا وصول حكام أكثر استنارة إلى مقاليد الحكم فى بعض إمارات الخليج، ففى عام ١٩٦٦ تم وصول الشيخ زايد بن سلطان إلى إمارة أبوظبي خلفا لأخيه الشيخ شخبوط بن سلطان الذى اشتهر بجموده، وفى عام ١٩٧٠ شجعت وصول السلطان قابوس بن سعيد خلفا لأبيه سعيد بن تيمور ومن ثم تأييده فى محاولة استقطاب ثوار ظفار إلى نظام حكمه الجديد أو فى قمعه العسكرى لحركتهم.

ويعتقد البعض أن وصول حكام أكثر استجابة لتطورات العصر من شأنه المساعدة فى إدخال إصلاحات اجتماعية واقتصادية فى إمكانها حماية المنطقة من الحركات اليسارية. وإتاحة الفرصة لكثير من الشركات البريطانية وغيرها للقيام بالعديد من مشروعات التطوير والعمران فى المنطقة^(٢)، كما أن القيام بهذه الإصلاحات قد يقف عائقا دون انتفاضة الجناح اليسارى لحركة القوميين العرب، هذا بالإضافة إلى أن الحكومة البريطانية حرصت على تحقيق أكبر قدر من الاستقرار فى المنطقة حتى لا تتعرض مصالحها للخطر فيما لو تجدد النزاع حول البورمي أو أثارت إيران ادعاءاتها على البحرين، وفى سبيل ذلك أقنعت إيران بالتخلى عن ادعاءاتها فى البحرين فى مقابل الاستيلاء على بعض جزر الخليج، كما حاولت التخفيف بقدر الإمكان من مشكلات الحدود القائمة بين الإمارات بعضها والبعض الآخر أو بينها وبين دول الخليج المتاخمة^(٣).

ويمكن أن نوضح أهم العوامل التى أدت ببريطانيا إلى تخفيف التزاماتها العسكرية وما ترتب على ذلك من إعلانها الانسحاب من الخليج العربى وهى :

(١) انظر الفصل الخامس بمشيخات الساحل العماني.

See also Chace, Middle East Conflict, The Persian Gulf Dilemma pp. 34 - 41.

(٢) صلاح العقاد : الخليج العربى ونظرية الفراغ، السياسة الدولية أكتوبر ١٩٧٣ من ص ١١٣ - ١١٤.

(٣) Hawley, Donald, The Trucial States p. 266.



أولاً : تخفيض قيمة الجنيه الإسترليني .

ثانياً : أنه لا داعي لأن تستمر بريطانيا في القيام بدور الحارس للخليج ، فو
بمعنى آخر المدافع عن مصالح نفطية أصبحت غير مقصورة عليها فقط ، حقيقة أن
النفط وحمايته أمر يهم بريطانيا ولكنه إلى جانب ذلك يهم دولاً أخرى كالولايات
المتحدة الأمريكية وفرنسا واليابان وغيرها ، ولما كانت هذه الدول لا تحفظ لنفسها
بقوات عسكرية لحماية هذه المصالح فقد كان تساؤل الرأي العام في بريطانيا : لماذا
يقع العبء على بلاده في حماية مصالح أصبحت لا تنفرد بها وحدها^(١) ؟ ، كما
أن شركات النفط كانت أقل انتماءاً بالوجود البريطاني بعد أن أصبحت تبني
صلاتها بالمنطقة على عقود امتيازاتها ، فضلاً عن أن الوجود العسكري البريطاني لم
يقف حائلاً دون قيام اضطرابات في أوساط العمال ضد شركات النفط ، وأصبح
واضحاً أن اتجاه هذه الشركات إلى تعديل عقود امتيازاتها وتحسين أحوال العمال هو
الضمان الحقيقي للاستقرار بدلاً من الوجود العسكري الذي أثبت عدم فاعليته في
الاحتفاظ بمصالح الغرب في المنطقة .

ثالثاً : إن القوات البريطانية في الخليج أصبحت لا تشكل حماية
للاستثمارات الأجنبية بقدر ما أصبحت تثير أعصاب السكان ، هذا فضلاً عما قد
يؤدي إليه الانسحاب من تدعيم مركز بريطانيا المعنوي في العالم العربي بظهورها
كدولة تخلصت من مناهجها الاستعمارية العتيقة^(٢) .

ومن ناحية أخرى أدركت السياسة البريطانية أن وجودها التقليدي في المنطقة
أصبح غير ذي قيمة إزاء تطور الأسلحة العسكرية وإمكانية إقامة قواعد تنطلق
منها الصواريخ بعيدة المدى فضلاً عن حاملات الطائرات وكل ما يمكن أن يدخل
ضمن الإستراتيجية الشاملة Global Strategy التي تخطط لها الولايات المتحدة
الأمريكية^(٣) . وبالتالي فليس من الضروري الإصرار على التمسك بقواعد عسكرية
تقليدية لن يكون لها من نتيجة سوى كثرة النفقات التي لا داعي لها هذا في الوقت
الذي قطعت فيه إمارات الخليج تقدماً في شتى المجالات وأصبحت تتطلع إلى
تحقيق استقلالها .

Campbell, op. cit., p. 285. (١)

Times, London, 18 - 1 - 68. (٢)

Woodhouse, op. cit., see The Nature of British Interests p. 37 ff. (٣)



والحقيقة أنه لا يمكن فهم دوافع سياسة الانسحاب البريطانية إلا إذا أخذنا في اعتبارنا التغيرات الإستراتيجية والاقتصادية والسياسية، كما أن اعتزام بريطانيا الانسحاب كان بمثابة وضع نهاية لعصر استعماري طويل لمنطقة الخليج دام ما يقرب من مائة وسبعين عاماً، وعلى وجه التحديد منذ عام ١٧٩٨ حينما ارتبطت المصالح السياسية والإستراتيجية البريطانية لأول مرة بالخليج العربي^(١).

وتظهر سياسة الانسحاب بشكلها الرسمي في الإعلان الذي أصدرته حكومة العمال البريطانية برئاسة هارولد ويلسن في ١٦ يناير ١٩٦٨ الذي يقضى باعتزام الحكومة البريطانية سحب قواتها العسكرية من شرق السويس في موعد لا يتجاوز نهاية عام ١٩٧١، وهذا يعنى عملياً انسحابها من الخليج العربي حيث استمرت بريطانيا تحتفظ حتى ذلك الوقت بوجود عسكري ومعاهدات مع الإمارات العربية ترجع معظمها إلى القرن التاسع عشر، وتحتفظ لنفسها بموجب هذه المعاهدات بمسؤوليات الدفاع فضلاً عن الإشراف على العلاقات الخارجية لتلك الإمارات^(٢).

وحاولت حكومة العمال أن ترجع مبررات إعلانها هذا بسبب الصعوبات الاقتصادية التي بدأت تواجهها؛ ولذلك فإنها وضعت خطة شاملة تستهدف التراجع عن شرق السويس إذ إنه لم يعد ممكناً، وخاصة بعد سياسة التقشف التي أعلنتها، أن تتحمل أعباء ومسؤوليات الاحتفاظ بمناطق تبعد عنها بضع آلاف من الأميال^(٣).

ولكن كانت هناك ملاحظة على إعلان ويلسن، وهي أنه لم ينضج منه ما إذا كان انسحاب بريطانيا سيعنى إلغائها للمعاهدات التي وقعتها مع حكام الخليج؟، وإن كان يفهم من الدوافع التي أدت إلى إعلان هذه السياسة أن بريطانيا كانت تعتزم بالفعل إلغاء هذه المعاهدات للسبب الطبيعي وهو أنها كانت تتحمل بموجب هذه المعاهدات التزامات عسكرية بما في ذلك الدفاع وتقديم الحماية للإمارات المرتبطة بها^(٤). غير أن هذا الموضوع لم يجذب إليه الانتباه فحتى لو

(١) من أهم المصادر التي تعرضت لأصول العلاقات البريطانية بالخليج العربي وتطورها، انظر :

Kelly, Britain & The Persian Gulf 1798 - 1885 London 1968.

The Middle East & North Africa 1968 - 1969, see Development in the Persian Gulf (٢) p. 29.

(٣) لوي بحري : الاطماع الأجنبية في جزيرة أبو موسى العربية ص ٢٨.

(٤) كان الخليج العربي آنحرموطن لبريطانيا في الشرق الأوسط، وكانت قواتها العسكرية عند تقسيمها الانسحاب، تبلغ حوالي سبعة آلاف جندي، لم كل من البحرين والشارقة.



احتفظت بريطانيا بمعاهداتها واتفاقاتها مع إمارات الخليج فإن هذه المعاهدات سوف تفقد فاعليتها في حالة انسحابها^(١) للسبب البسيط، وهو أن هذه المعاهدات لن تصبح مدعومة بقوة عسكرية كان من المقرر أن تتخلى عنها بريطانيا بانسحابها في الموعد الذي حددته في إعلانها^(٢).

وعلى أي حال فإن الدوائر الرسمية البريطانية لم تلبث أن أوضحت أن سياسة الانسحاب ستشمل إنهاء الوجود العسكري والتزامات بريطانيا السياسية بما في ذلك شئون الدفاع والعلاقات الخارجية التي كانت تقوم بتمثيل الإمارات فيها، وذكرت أن ذلك سيتطبق على جميع إمارات الخليج باستثناء سلطنة مسقط وعمان التي لن تتأثر من قرار الانسحاب بسبب وضع السلطنة (المستقل) وعدم ارتباطها معها بمسئوليات عسكرية، وإن كانت تقوم بتمثيلها في المنظمات الدولية وغيرها بتكليف من السلطان نفسه بسبب عدم وجود تمثيل خارجي للسلطنة. والجدير بالذكر أن الحكومة البريطانية كانت حريصة في الاتفاقيات العسكرية التي وقعتها مع سلطنة مسقط وعمان في يولية ١٩٥٨ على أن يكون الضباط الإنجليز الذين تقدمهم إلى قوات السلطنة جزءاً لا يتجزأ من قواتها^(٣).

وفي خلال الثلاث سنوات التالية من إعلان سياسة الانسحاب في يناير ١٩٦٨ حتى تنفيذها في نهاية عام ١٩٧١ اتخذت الحكومة البريطانية عدة إجراءات من شأنها ضمان حالة الاستقرار في المنطقة، وبالتالي المحافظة على الأوضاع والأنظمة السائدة حتى لا تتعرض لنفس النتائج التي تريت على انسحابها من جنوب اليمن مما أدى إلى عزل السلاطين وقيام جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية باجتياهاها اليسارية^(٤). ومن أهم النتائج التي كانت تتوقعها الدوائر البريطانية والأمريكية بالنسبة لسياسة الانسحاب هي :

(١) قامت بريطانيا بالفعل بإلغاء اتفاقاتها السابقة، حيث أحلت بدلا منها معاهدات صداقة، وكانت المعاهدة البريطانية الكويتية في عام ١٩٦١ أولى المعاهدات التي أقدمت بريطانيا على إلغائها، لأنها كانت تتضمن التزامات عسكرية، وشترط أن يث في إلغائها قبل ثلاث سنوات من انتهائها، وقد ألغيت بالفعل في ١٣ مايو ١٩٦٨. انظر :

Middle East & North Africa 1968 - 1969 Kuwait p. 402.

Al Bahrna, Hussain, op. cit., p. 7. (٢)

(٣) انظر الاتفاق العسكري بين بريطانيا وسلطنة مسقط وعمان في ٢٥ يولية ١٩٥٨ في ملاحق الكتاب.

Rustow, Dankwart, Middle East political Systems p. 64. (٤)



أولاً : الاضطرابات التي يمكن أن تنشأ داخل إمارات الخليج ذاتها، ولعل ذلك يرجع في الدرجة الأولى إلى تأثير التطور الذي مرت به بعض هذه الإمارات بسبب انتشار التعليم وتدفق العناصر العربية الوافدة من العالم العربي للعمل في المنطقة، مما ساعد على قيام وعي سياسي يمكن أن يترتب عليه نتائج قد تمس الأوضاع السياسية، كما قد تؤدي إلى حدوث اضطرابات في حقول النفط.

ثانياً : يمكن أن يؤدي انسحاب بريطانيا إلى تعقيدات أخرى ناجمة عن عدم الاستقرار في الخليج، ذلك الاستقرار الذي لم يتحقق إلا بالوجود العسكري البريطاني منذ القرن الماضي، فإذا انسحبت بريطانيا فمن المحتمل تجدد الصراعات والادعاءات الإقليمية والمنافسات التقليدية، بل وإلى ظهور صراعات ومشاكل أخرى يمكن أن تثار نتيجة تغير الظروف السياسية^(١).

ثالثاً : سيترتب على إنهاء الوجود العسكري البريطاني نحو نفوذ قوة غير مرغوب فيها يفترض أنها الاتحاد السوفيتي. وعلى الرغم من أن قرار الانسحاب، كما قرر الخبراء الباسيون والعسكريون، لا يعني توجيه دعوة مفتوحة إلى موسكو، إلا أن مجرد إعلان الغرب عدم اهتمامه بالمنطقة يمكن أن يعده الاتحاد السوفيتي بمثابة دعوة صريحة له، وخاصة بعد أن أصبح للاتحاد السوفيتي نوايا واضحة في الخليج تستهدف مواجهة الاحتكارات الغربية وترسيخ وجوده البحري، والنفوذ منه إلى الأقطار المجاورة في آسيا وأفريقيا^(٢).

ولذلك قبل أن تعلن الحكومة البريطانية سياستها الخاصة بالانسحاب قامت بالتحرك على مستوى الدول التي يهمها المستقبل السياسي للخليج، وخاصة أنه قد أثبتت في هذه الآونة العديد من التساؤلات حول مشكلات الأمن الإقليمي والفراغ وموقف الولايات المتحدة الأمريكية، ومن أجل ذلك قام وزير الدولة للشئون الخارجية والمكلف بشئون الشرق الأوسط جورونوي روبرتس في مهمة استطلاعية إلى دول وإمارات المنطقة في يناير ١٩٦٨. وعلى الرغم من أن مهمة روبرتس ومباحثاته في كل من طهران والسعودية والكويت وبعض إمارات الخليج قد انحيطت بالسرية التامة إلا أنه كان واضحاً من المهمة الهدف الذي كانت تسعى إليه

The Gulf, Implications of British Withdrawal pp. 7 - 8. (١)

Ibid., pp. 8 - 9. (٢)



بريطانيا وهو ترتيب قيام منظمة دفاع مشترك بين إيران والكويت والسعودية للدفاع عن منطقة الخليج عندما تنسحب القوات البريطانية^(١). ولذلك حرص روبرتس في مباحثاته على إقناع دول الخليج بالتعاون مع الإمارات العربية على إيجاد ترتيب دفاعي مشترك يكون من شأنه إقامة سياج من الأمن والصداقة حول مشروع اتحاد الإمارات العربية الذي بدأ تنفيذه منذ ذلك الحين^(٢).

ويبدو أن الأمور كانت مبشرة بنجاح مهمة روبرتس نتيجة استياء بعض دول المنطقة كالسعودية وإيران من الزيارات المتكررة التي قامت بها بعض قطع تابعة للأسطول السوفيتي للموانئ العراقية بالإضافة إلى التخوف من تحركات يسارية غير مرغوب فيها في إمارات الخليج^(٣). ولكن مع ذلك ينبغي أن نقرر أن مباحثات روبرتس وجدت انعكاسات مختلفة، فعلى حين أعلنت الحكومة الإيرانية أنها باتت لا تستشعر أي قلق من قرار بريطانيا الخاص بالانسحاب وأنها تتطلع إلى مزيد من التعاون الإقليمي بين جيرانها من الدول العربية المحيطة بالخليج من أجل المحافظة على الاستقرار وتشجيع التنمية الاقتصادية^(٤)، أكدت الكويت أنه لم يعينها من رحلة روبرتس إلا شرح الإجراءات الاقتصادية التي تعتزم بريطانيا اتخاذها، وأثر هذه الإجراءات على منطقة الخليج، ونفت الدوائر الكويتية أن يكون هناك حلف دفاعي مقترح يضم إليه الكويت والسعودية وإيران. وعلى الرغم من أن الدوائر السعودية قد أكدت أنه من الضروري البحث عن مستقبل إمارات الخليج، بعد انسحاب الوجود البريطاني، مع الدول المجاورة إلا أنها عادت إلى التأكيد بأنها لن تلتزم بالدخول في حلف دفاعي إذ لا تعتبر نفسها - ولا غيرها - وصية على الخليج الذي هو جزء من الأمة العربية، وكل ما تهدف إليه هو تحقيق وحدة الخليج، وكل ما تأمله أن يقوى أبناء الخليج روابطهم متعاونين في ذلك مع الاقطار العربية المجاورة لسد ما يوصف بالفراغ^(٥).

ومن المؤكد أن الموقف الذي اتخذته كل من السعودية والكويت برفض قيام

(١) الحياة ١٠ / ١ / ١٩٦٨، تعليق على الانسحاب.

(٢) النهار ١٨ / ١ / ١٩٦٨، نقلا عن جريدة اطلاعات الإيرانية.

(٣) النهار ٢٤ / ٦ / ١٩٦٨.

(٤) الحياة ١٩ / ١ / ١٩٦٨.

(٥) النهار ٢٣ / ١ / ١٩٦٨.



تحالف إقليمي كان من أهم الأسباب التي أدت إلى تراجع بريطانيا في محاولتها إلى حد التصريح بأن مبعوثها لم يقترح حلًا مشتركًا. وهكذا أدركت بريطانيا في النهاية أن أسلوب التحالفات منافي لطبيعة العصر الذي أخذ يلفظ سياسة الأحلاف، وخاصة أن مشروع الحلف الإقليمي بين دول الخليج لم يجد استجابة لدى الرأي العام العربي سواء كان ذلك على المستوى الرسمي أو الشعبي. ويجدر التنويه هنا أن قرار بريطانيا الخاص بالانسحاب وجد معارضة شديدة حتى من بين المسؤولين البريطانيين أنفسهم، فإن المبلغ المخصص للإنفاق على الوجود العسكري البريطاني ولصيانة القواعد العسكرية، وهو لا يتعدى خمسة عشر مليونًا من الجنيهات، مبلغ ضئيل بالمقاييس إلى المنافع المادية التي تستفيد منها بريطانيا سنويًا من نفط الخليج، ولذا كانت الدعوة إلى تأخير الانسحاب إلى عام ١٩٧٧ باعتبار ذلك أكثر ملاءمة لعلاقة بريطانيا بالمنطقة^(١)، وأن المبلغ الذي تتحمله الخزنة البريطانية يمكن اعتباره بمثابة قسط تأمين سنوي مقابل حماية شركات النفط العاملة في الخليج والتي تحصل بريطانيا منها على مبالغ كبيرة، كما يمكن اعتباره أيضًا تأمينًا لمنطقة نفوذ الإسترليني التي تحتل دول وإمارات الخليج دورًا رئيسيًا فيها.

كذلك عارضت كثير من الصحف البريطانية المحافظة سياسة الانسحاب مؤكدة أنه من الضروري إبقاء قوات عسكرية للمحافظة على رؤوس الأموال المستثمرة في صناعات النفط، والتي تبلغ ما لا يقل عن ألف مليون جنيه إسترليني في العام. وأنه ليس ما يمنع في مقابل ضمان هذه الاستثمارات الكبيرة أن تتحمل بريطانيا تكاليف الدفاع عن المنطقة، هذا فضلًا عن أن الانسحاب لن يحقق أي وفر على الأقل في خلال السنوات الثلاث القادمة، أي إلى تنفيذ هذه السياسة في نهاية عام ١٩٧١، بل إنه من المحتمل أن تتعرض الاستثمارات البريطانية للخطر من النتائج المتوقعة التي ستعقب الانسحاب البريطاني العسكري من الخليج. ولكن على الجانب الآخر كان الاتجاه واضحًا في أنه ما دام قد اتخذ قرار الانسحاب فإنه من الصعب التراجع عنه إذ إن مجرد التفكير في هذا التراجع سيؤدي إلى مزيد من التوتر، وقد يؤدي إلى حلول أخرى في المنطقة^(٢).

The Gulf, Implications of British Withdrawal, p. 4. (١)

Ibid., pp. 15 - 17. see Comment by Albert Hourani. (٢)



وقد يكون من المفيد أن نوضح في هذا المقام تأثير إعلان سياسة الانسحاب على أوضاع الخليج، ويعنيها في الدرجة الأولى موقف الحكومة الإيرانية والدول المتاخمة للخليج كالسعودية والعراق والكويت.

فعلى أثر صدور الإعلان بدأت الحكومة الإيرانية تكثف تصريحاتها الخاصة بحقوقها الإقليمية على الخليج، كما تطلعت إلى الحصول على تأييد سوفيتي بالنسبة لادعاءاتها، وخاصة أن الاتحاد السوفيتي كان قد سبق له أن أيد إيران في دعاؤها الخاصة بالبحرين حتى عام ١٩٥٣ أي بعد فشل حركة الدكتور مصدق^(١). ويبدو أن محاولة إيران الحصول على ذلك التأييد كانت تحتل موضوعاً رئيسياً من مباحثات كوسيجين رئيس وزراء الاتحاد السوفيتي في خلال زيارته لطهران في أبريل عام ١٩٦٨، ولكن الحكومة السوفيتية لم تلبث أن أصدرت قبل يوم واحد من بدء الزيارة بياناً أوضح فيه أن الاتحاد السوفيتي يستشعر الحرج الشديد بالنسبة لموقف إيران إزاء الخليج^(٢). ويبدو أن الموقف الذي وقفه الاتحاد السوفيتي دفع بالحكومة الإيرانية إلى الاعتماد على منظمة الستو التي تدخل عضواً فيها، وبموافقة من المنظمة دعت الحكومة الإيرانية إلى إقامة نوع من الدفاع الإقليمي للخليج. بيد أن هذه الدعوة سواء كانت منبعثة من إيران أو تمت تحت تأثير الحكومة البريطانية أو الأمريكية لم تجد تجاوباً من الدول العربية، وخاصة أنها ارتبطت بتأكيد الادعاءات الإيرانية على البحرين وغيرها من بعض جزر الخليج، وفضلاً عن ذلك فإن أوجين روستو Eugene Rostow وكيل وزارة الخارجية الأمريكية أدلى في تصريحاته التي أعلنها في يناير ١٩٦٨ في خلال زيارته لبعض دول المنطقة، عن تربيّات دفاعية تشترك فيها كل من إيران وتركيا والباكستان والسعودية والكويت. وقد حملت الصحف العربية على تصريحات روستو باعتبارها تستهدف حماية مصالح النفط الأجنبية فضلاً عن كبح الحركات التحررية في الخليج^(٣).

وينبغي أن نقرر هنا حقيقة هامة، وهي التحول الذي طرأ على السياسة الإيرانية، وهو تحول مفاجئ من حيث تقدير السياسة الإيرانية أهمية التفارب مع

Laquer, Walter, op. cit., p. 114. (١)

Ibid., p. 36. (٢)

Ibid., p. 115. (٣)



الدول العربية إذ لم يلبث أن صرح عباس هويدا رئيس وزراء إيران في مارس ١٩٦٨ عن إصرار حكومته على ضرورة انسحاب بريطانيا من الخليج، وألا يترتب على هذا الانسحاب ترك الباب مفتوحاً لتدخل أمريكي أو لعودة النفوذ البريطاني تحت أى شكل من الأشكال^(١). ووضح في ذلك الوقت أيضاً حدوث تقارب بين إيران والسعودية، ولا شك أن هذا التقارب كان من أهم الخطوات التي أنجزت للمحافظة على الاستقرار في الخليج، وخاصة إذا ما أخذنا في اعتابنا أن السعودية تعتبر نفسها حامية لعروية الخليج، وبالتالي فقد كان من المتوقع في حالة عدم التوصل إلى تقارب بينها وبين إيران أن يؤدي الانسحاب البريطاني إلى صدام بين هاتين الدولتين الكبيرتين من دول الخليج. ولا شك أن توفيت الانسحاب البريطاني في نهاية عام ١٩٧١ استتبع تحقيق قدر من التعاون بينهما للمحافظة على الأوضاع والأنظمة القائمة^(٢)، لما يجمع بينهما من نظام ملكي فضلاً عن أهمية هذا التقارب لمواجهة الحركات اليسارية التي كانت تنزع منها جبهة تحرير الخليج وما تجده من مساندة من الصين والاتحاد السوفيتي. كذلك أتاحت الفرصة لتقارب إيراني كويتي بسبب ما كانت تتعرض له الكويت في ذلك الوقت من تهديد لنظامها السياسي بسبب النمو المتزايد للجنح اليساري من حركة القوميين العرب^(٣).

ولاشك أن الموقف الذي اتخذته إيران بالنسبة لعلاقتها مع إسرائيل في استنكارها العدوان الإسرائيلي على الدول العربية في يوفية عام ١٩٦٧، وتخفيف علاقاتها - بها تلك العلاقات التي وصلت إلى درجة إقامة علاقات دبلوماسية معها - كان من أهم العوامل التي ساعدت على تحقيق قدر كبير من التقارب العربي الإيراني^(٤). ومن ناحية أخرى هو ما اتجهت إليه السياسة الإيرانية - رغم عضويتها في الحلف المركزي - إلى إيجاد توازن في علاقاتها بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي، ولعل ذلك يرجع إلى ما تعرض له الأمريكيون من ضربات في فيتنام وانسحاب بريطانيا من عدن واتجاهها للانسحاب من الخليج، كل

Ibid., p. 346. (١)

Rustow, A., Middle East Political Systems p. 63. (٢)

Laquer, W., op. cit., p. 41. (٣)

News Week, 12 - 2 - 68. (٤)



هذه الأمور دفعت بالحكومة الإيرانية إلى موازنة علاقاتها بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي الذي بدأ يتبع بدوره سياسة أكثر ملاينة مع إيران، ظهر ذلك في موقفه عن تأييد الشيوعيين الإيرانيين^(١). ووضحت العلاقات الإيرانية السوفيتية في مجالات كثيرة من التعاون الفني والاقتصادي. على أن الصعوبة التي ظنت تواجهها إيران هي محاولة اجتذاب الرأي العام العربي إليها في الوقت الذي كانت لا تكف فيه عن ادعاءاتها في المنطقة سواء في الماضي أو الحاضر، إضافة إلى تغلبها الاقتصادي والبشري في كثير من إمارات الخليج فضلاً عن مطالبة العراق لها باسترجاع عربستان^(٢)، كما أن إيران لم تتخل عن ادعاءاتها التقليدية في البحرين إلا في عام ١٩٧٠ حينما أبدت رغبتها في أن تحل المسألة حلاً يرضاه سكان البحرين بطريقة سلمية تحت إشراف الأمم المتحدة^(٣).

ومع ذلك فقد أحدث اتجاه إيران إلى التقارب مع الدول العربية - إذا استثنينا العراق - صدى بعيداً انعكست آثاره على الخليج، بل وعلى كثير من الدول العربية حتى أن موقف حكومة البعث في العراق وجد انتقاداً من بعض الصحف العربية التي أكدت أن انسحاب بريطانيا من الخليج سيؤدي إلى زحف إيراني سياسي واقتصادي وإعلامي، وربما يؤدي الأمر إلى تصادم عسكري في حالة عدم إيجاد تقارب عربي إيراني، وإنه من الأجدى مواجهة حقيقة الوجود الإيراني بتنسيق سياسة تأمينية معها، ولن يتأتى ذلك إلا بعودة العلاقات بين القاهرة وطهران، وترسيم العلاقات بين إيران والعراق والاعتراف بمصالح كل من إيران والعراق والسعودية والكويت في المنطقة^(٤).

ومع ذلك فقد كان ما يعرقل التقارب العربي الإيراني تمسك الدوائر الإيرانية بإدعاءاتها على البحرين، فضلاً عن الخلاف حول تسمية الخليج هل هو عربي أم فارسي؟ وبطبيعة الحال أثارت التصريحات الرسمية العربية عن عروبة الخليج ومسئولية الدول العربية الواقعة على شواطئه في المحافظة على أمنه واستقراره بعد

(١) Laquer, op. cit., p. 41.

(٢) Ibid.

(٣) الوثائق الرسمية للأمم المتحدة - الدورة ٢٥ ملحق (١) A/81/XII مسألة البحرين، انظر التقرير العام عن أعمال المنظمة ١٦ يولية ٦٩ إلى ١٥ يولية ١٩٧٠.

(٤) الحوادث ١٥ / ٥ / ١٩٧٠، الرد على البعثيين.



السحاب القوات البريطانية ثائرة الدوائر الإيرانية، وبدأت الصحف الإيرانية تشن حملة مكثفة على عروبة الخليج وعلى المساعي التي تبذلها كل من الكويت والسعودية بهدف قيام اتحاد يجمع بين الإمارات العربية التي ترتبط ببريطانيا بمعاهدات دفاعية^(١).

وفي فبراير عام ١٩٦٨ أدلى السفير الباكستاني في طهران بتصريح مؤداه أن حكومته تتعاطف مع إيران وتؤيد دعواها في البحرين، وعلى أثر ذلك تحركت السعودية بشكل أظهرت فيه نفسها بمثابة المدافعة عن عروبة البحرين والخليج^(٢)، وخاصة بعد أن تلقت تأييدا من بعض الدول العربية حيث تم الاتفاق بين الجمهورية العربية المتحدة والعراق والكويت على إبلاغ السعودية بتأييدها في جميع التدابير التي تتخذها لصيانة عروبة دول وإمارات الخليج العربي^(٣).

ومن الطبيعي أن تبدو السعودية متحملة لهذا العبء من بين الدول العربية المطلقة على الخليج، فالعراق له من مشاكله الداخلية ما يكفيه^(٤)، والكويت ذات إمكانات دفاعية محدودة، ومن ثم كان التأثير الذي لعبته الكويت يتركز على نشاطها الدبلوماسي، وخاصة بعد أن بدأت في تقوية علاقاتها مع جيرانها في السعودية وإيران والعراق، وتمثل ذلك في الزيارات التي قام بها أميرها الشيخ صباح السالم الصباح إلى عواصم تلك الدول، كما أن العلاقات بين الكويت والعراق لم تتأثر كثيرا بوصول حزب البعث إلى الحكم في يولية عام ١٩٦٨^(٥).

ومنذ أبريل ١٩٦٨ ظهرت تحركات سعودية كويتية استهدفت إيجاد تنسيق سعودي كويتي مشترك بشأن الخليج، وتطرق المباحثات التي أجريت بين الملك فيصل ملك السعودية والشيخ صباح أمير الكويت إلى دعم اتحاد الإمارات وتحقيق تعاون اقتصادي مع هذه الإمارات ومساعدتها على بناء جيش موحد القيادة والتدريب. كما اتفق في هذه المباحثات أيضا على حث إيران بالطرق الدبلوماسية على التخلي عن ادعاءاتها بالنسبة للبحرين وأن قيام أية قوة عربية لا يعني على

(١) وحيد رافت : دراسة وثائق حول اتحاد الإمارات العربية في الخليج ص ٤ - ٥ .

(٢) جمعية الدفاع عن عروبة الخليج (البصرة) : التطور التاريخي والسياسي للخليج العربي .

(٣) نداء الوطن ٥ / ٢ / ١٩٦٨ .

(٤) مجلة الجديد - توفيق المقدسي : بوادر المحنة في الخليج ٩ / ٢ / ١٩٦٨ .

(٥) Hawley, Donald, The Trucial States p. 258.

الإطلاق تهديدا للمصالح الإيرانية^(١). وتأكيدا لتفاهم بين الحكومتين السعودية والكوشية تم الاتفاق فيما بينهما على حدود المنطقة المحايدة الفاصلة بين حدودهما^(٢).

وفي نصريح للملك فيصل أدلى به في مايو ١٩٦٨ أكد فيه أن على الدول العربية مسؤولية حفظ الاستقرار في الخليج، وينبغي أن تتعاون في سبيل تحقيق ذلك الهدف، وأكد أن لإيران مصالح في الخليج وللدول العربية مصالح أيضا وستحافظ على مصالحنا كما تحافظ إيران على مصالحها^(٣). وهكذا أصبح واضحا أنه على الرغم من إصرار الملك فيصل على عروبة الخليج فإنه سلم بأن ذلك لا يعنى التعرض للمصالح الإيرانية، وبالتالي فإن الدول العربية يهملها أن تحتفظ بعلاقات حسن الجوار مع إيران ضمن نطاق عدم التعرض للمصالح الإيرانية والحفاظ على الحقوق العربية في آن واحد^(٤).

ولاشك أن الأمور كانت تنبئ عن تفاهم سعودي إيراني حتى أن الشاه قبل دعوة وجهها إليه الملك فيصل لزيارته في عاصمته بالرياض. ولكن قبل أن يقوم الشاه بزيارته قام حاكم البحرين بزيارة السعودية، وأثارت الحفاوة التي استقبل بها والنصريحات التي صدرت عند انتهاء الزيارة بشأن عروبة البحرين وغيرها من إمارات الخليج ثائرة الرأي العام الإيراني، يضاف إلى ذلك ما أكدته بعض الدوائر الرسمية في السعودية والبحرين عن اتفاق يجري بحسه لإقامة جسر برى يربط بينهما. وأن ذلك سيكون جزءا من الإجراءات الدفاعية التي ستتخذها كل من السعودية والبحرين لإحباط أية محاولة من جانب إيران ضد البحرين^(٥).

وعلى الرغم من الحملة العنيفة التي شنتها الصحف الإيرانية ضد ما وصفته بالاستفزازات السعودية إلى درجة إعلان وزير البلاط الإيراني «أسد الله علم» بأن الشاه لن يقوم بزيارته إلى الرياض في الوقت الحاضر، إلا أن الدوائر الإيرانية كانت مع ذلك تعول كثيرا على التقاء العاهلين بالنسبة لمستقبل العلاقات السياسية بين

(١) النهار ١٢ / ٤ / ١٩٦٨.

(٢) الحياة ٣٦ / ٥ / ١٩٦٨.

(٣) النهار ٨ / ٥ / ١٩٦٨.

(٤) نداء الوطن ٩ / ٥ / ١٩٦٨.

(٥) الأهرام ٣ / ٢ / ١٩٦٨.



إيران وجيرانها العرب في الخليج وخاصة أن وسائل التعاون السياسي والاقتصادي بين إيران والسعودية وإمارات الخليج كانت ستشكل نقاطا رئيسية في المحادثات السعودية الإيرانية^(١١)، ولذلك حرص البيان الإيراني الذي أوقف زيارة الشاه إلى السعودية أن تصاغ عباراته بطريقة دبلوماسية، بمعنى أن البيان لم يبلغ الزيادة نهائيا وإنما اكتفى بالقول بأنها لن تتم في الوقت الحاضر، ولجأ لتضيقه خلاف دبلوماسي، لعبت الوساطة السياسية دورها في عودة التفارب بين السعودية وإيران. وهي وساطة لعب الملك الحسن الثاني ملك المغرب دورا كبيرا فيها. وقام الشاه بالفعل بزيارته إلى الرياض في نوفمبر ١٩٦٨.

وقد كان من المتوقع أن تؤدي المباحثات بين السعودية وإيران إلى إيجاد تسبق عسكري مشترك وخاصة أن الشاه حاول إقناع الملك فيصل بأن الاسحاب البريطاني سترك المنطقة مكشوفة ومعرضة للغزو من قبل العناصر اليسارية، وأنه من الضروري الوقوف بصلابة أمام هذا الغزو، وكان مما ساعد على تأكيد هذا التوقع تحريك الأسطول السوفيتي في البحر المتوسط في أعقاب لكسة ١٩٦٧، وظهور قطع من الأسطول السوفيتي في الخليج العربي والمحيط الهندي مما أعطى إحساسا بنمو مركز الاتحاد السوفيتي في المنطقة^(١٢)، إلا أنه من الملاحظ أن المفاوضات بين الشاه والملك فيصل لم تتعد أكثر من التباحث حول المستقبل السياسي للخليج العربي ويرجع ذلك فيما نعتقد للسببين التاليين:

أولا : أن أي تحالف عسكري أصبح غير مقبول في المنطقة بعد أن أعلنت الكويت والعراق معارضتهما الشديدة لأي نوع من أنواع التحالف العسكرية.

ثانيا : أن سياسة التحالف العسكرية لم تعد تتفق مع روح العصر، والدليل على ذلك الهزات الشديدة التي كانت تتعرض لها التحالف العسكرية الكبرى. هذا بالإضافة إلى أنه كانت هناك مبادرة من أبناء الخليج أنفسهم نحو إيجاد تعاون فيما بينهم لإقامة اتحاد إمارات الخليج يمكن أن يقوم بمسؤولياته السياسية والاقتصادية والعسكرية.

(١١) المجلد ٢ / ٢ / ١٩٦٨، الشاه يلقي رايته للسعودية.

(١٢) Fairhall, Russia Looks to the Sea pp. 232 - 234. (٢)

See also Laquet, Walter, op. cit., p. 156.

ولذلك اقتصرت المباحثات السعودية الإيرانية على تناول أمور أكثر اعتدالا، من بينها نسوية الخلافات حول الجرف القاري بين السعودية وإيران، وتحديد الأنحاء السياسية لاتحاد إمارات الخليج مع تفادى حدوث أزمة بين البحرين وإيران تهدد مستقبل الاتحاد^(١)، هذا إلى جانب محاولة تنسيق وجهات النظر بين دول الخليج وعلاقتها بالإمارات العربية المحيطة بها.

والجدير بالذكر أن الولايات المتحدة الأمريكية أبدت عناية بالغة لاجتماع الشاه بفيصل، وعلى أي حال فقد انتهت الزيارة ببيان مشترك أكد فيه العاهلان أن الخلافات القديمة بينهما قد سويت تماما، ومن الآن فصاعدا سيعاون البلدان تعاونا كاملا من أجل المحافظة على الأمن والاستقرار في منطقة الخليج، ولاشك أن هذا الاجتماع كان له أثر كبير على عروبة البحرين إلى درجة أن الشاه أبلغ الملك فيصل بأنه على استعداد لكي يجعل مطالب إيران في البحرين ثغور دون صحيح^(٢).

ويبدو أن تخلى الشاه عن البحرين كان الثمن الذي دفعه من أجل تعاون وثيق بينه وبين السعودية وظاهر أثر تلك الزيارة بعد قليل في مؤتمر صحفي عقده الشاه في نيودلهي حين قال: «إن بلاده لن تستولي على أراضي بالقوة وإلا غدت سياستها توسعية استعمارية»، وكان هذا التصريح هو المنطلق الذي بدأت فيه البحرين مسيرتها للتخلص من الادعاءات الإيرانية عليها والتي استمرت قائمة طيلة تاريخها الحديث.

أما بالنسبة للعلاقات بين الكويت وإيران فقد تم التوصل فيما بينهما على تقسيم الجرف القاري، وتعتبر هذه الاتفاقية مكتملة للاتفاقية التي عقدها إيران مع السعودية، وإن كان يلاحظ أن العراق لم يدع للاشتراك في هذه المباحثات مما أدى إلى استيائه وعدم اعترافه بهذه الاتفاقيات^(٣). وترتبط زيارة الشاه إلى السعودية بزيارة أخرى قام بها إلى الكويت والتي انتهت باتفاق وجهات النظر حول مستقبل الخليج، وضرورة التعاون بين دول الخليج لتوطيد دعائم الاستقرار فيه، نظرا لطبيعة التداخل الجغرافي والحدودي بين هذه الدول، ولتشابك مصالحها الاقتصادية المتعلقة بالتجارة والملاحة والموارد النفطية في المنطقة^(٤).

(١) الانوار ١١ / ١١ / ١٩٦٨.

(٢) News Week 25 - 11 - 1968.

(٣) الحياة ١٠ / ٥ / ١٩٦٨.

(٤) الحياة ١١ / ١١ / ١٩٦٨.



وعلى الرغم مما واكب هذه الزيارة من بعض حوادث الاضطراب^(١)، فقد انتهت بإصدار بيان كويتي إيراني أكد على ضرورة تحقيق التعاون من أجل مصلحة الخليج وازدهاره بالإضافة إلى تطوير العلاقات بين البلدين في جميع المجالات، وبالفعل تم توقيع العديد من الاتفاقيات التجارية والطيران والمواصلات والبريد وغيرها^(٢).

ويهمنا أن تناقش موقف العراق الذي حاول منذ بداية عام ١٩٦٩ التركيز على مشكلات الخليج العربي باعتبارها من المسائل الحيوية التي شدد عليها بعض المسؤولين العراقيين الرسميين والحزبيين، من ذلك زيارة حردان التكريتي، نائب رئيس وزراء العراق ووزير الدفاع لبعض إمارات الخليج. ووضح من النشاط الذي قام به العراق أنه كان يأمل في أن تكون له كلمة في شئون الخليج وخاصة بعد الانسحاب البريطاني من المنطقة. وقد صرح وزير الدفاع العراقي أن العراق سيعتمد إلى تقديم كل دعم سياسي وعسكري إلى إمارات الخليج^(٣)، هذا بالإضافة إلى اهتمام العراق بافتتاح مراكز تجارية وفروع لبنك الرافدين وشركات التأمين العراقية في كثير من الإمارات إلى جانب قرار أصدرته الحكومة العراقية باعتبار منطقة الخليج ضمن أعمال السفارة العراقية في الكويت، وذلك لتسهيل المعاملات التجارية والقنصلية بين العراق وإمارات الخليج، كما أخذت الحكومة العراقية توزع منحاً دراسية كثيرة على أبناء الخليج للدراسة في المدارس والجامعات العراقية^(٤)، ووجه العراق اهتمامه إلى الجاليات العراقية المنتشرة في الخليج العربي في محاولة لاستقطابها، ولكن سرعان ما أدركت الحكومة العراقية أن معظم أفرادها يتسبون إلى العهود المناهضة لحزب البعث ومبادئه، وهكذا اختلفت الجاليات العراقية عن الجاليات الإيرانية التي تربطها بالحكومة الإيرانية صلات كثيرة من الولاء. كذلك ظهر النشاط العراقي في تأييد جبهة جديدة عرفت باسم (الجبهة الوطنية الديمقراطية لتحرير عمان والخليج)، وفي بولية ١٩٧٠ دعا رئيس الجمهورية العراقية أحمد حسن البكر إلى إنشاء حلف دفاعي تشترك فيه الدول العربية في الخليج، وكانت

(١) انظر الفصل الخاص بالكويت.

(٢) النهار ١٨ / ١١ / ١٩٦٨.

(٣) Times, London 11-4-1968.

(٤) الانوار ٢ / ٧ / ١٩٦٩.

هذه الدعوة تجديدا لدعائى أخرى سبق أن وجهها العراق إلى كل من الكويت والسعودية بهدف إحباط أى وضع قد تقرره هاتان الدولتان دون اشتراك العراق فيه، ومع ذلك فإن دعوة العراق فوبلت بفتور من جانب الكويت والسعودية فضلا عن المعارضة القوية التى قابلت بها إيران المشروع العراقى الذى كان يعنى استبعادها من تنسيق مشترك لسياسة الخليج، وعلمت وزارة الخارجية الإيرانية على المشروع العراقى بأن العراق - الذى لا يبلغ طول سواحلها على الخليج أكثر من أربعين كيلو متر - تجاهل إيران التى يبلغ طول سواحلها على الخليج ما يزيد عن ٨٥٠ كيلو متر^(١).

ولم يلبث العراق أن أدرك أنه يقف وحده سياسيا فى الخليج، فالكويت أقرب الدول العربية إلى العراق كانت أكثر ميلا إلى تنسيق سياستها مع السعودية نتيجة اختلاف نظم الحكم فى الكويت عن العراق، بالإضافة إلى الادعاءات الكثيرة التى سبق أن أطلقها العراق ضد الكويت منذ عام ١٩٦١ وحتى قبل ذلك التاريخ^(٢)، كما كانت السعودية أكثر تفاهما مع إيران منها إلى العراق رغم الخلافات العنصرية والمذهبية وتنافسهما على النفوذ فى الخليج.

ومع ذلك فقد حاولت الكويت بسياستها المرة أن توازن فى سياستها بين جارتىها العربيتين - العراق والسعودية - ولذلك سعت إلى عقد اجتماع ثلاثى من أجل تدارس أوضاع المنطقة، واعتذرت السعودية بحجة الحملة الإعلامية والدعائية العنيفة التى كانت تشنها الصحافة العراقية ضدها، كما تخوفت إيران من لقاء سعودي عراقى قد يكون من شأنه كسر الحصار المفروض على العراق، وما قد يؤدي إليه ذلك من تعمير صفو العلاقات بين السعودية وإيران، وبالإضافة إلى ذلك لم تكن السعودية تنظر بارتياح إلى ما تقوم به الكويت من نشاط فى إمارات الخليج ولا إلى دور (الآخ الأكبر) الذى كانت تلعبه فيها^(٣).

والى جانب موقف دول الخليج إزاء قرار الانسحاب البريطانى كانت هناك تيارات تتشرب إلى المنطقة، فهناك نواة لحركة شعبية عرفت باسم (جبهة تحرير ظفار)

(١) السياسة - الكويت ٢٠ / ٧ / ١٩٧٠.

(٢) وحيد رافت - دراسة وثائق حول اتحاد الإمارات العربية فى الخليج ص ٢.

(٣) النهار ٢٢ / ٧ / ١٩٧٠.



اتجه السوفيت إلى استخدامها كأداة يستطيعون بواسطتها مهاجمة النفوذ الغربي في الخليج، كما اعتمدت هذه الجبهة أيضا على الصين في تسليحها، واستهدفت الإطاحة بالحكام التقليديين، وحظيت بتأييد حكومة اليمن الجنوبية الديمقراطية، وأعلنت أن نشاطها سيمتد من عمان إلى سائر إمارات الخليج، وأن رجالها سيعبثون اتحاد إمارات الخليج الذي يجري تكوينه لأنه كما زعمت ينهض على أسس تستهدف رعاية المصالح البريطانية وسائر المصالح النفطية الغربية في المنطقة. وذهب كثير من المراقبين السياسيين في توقعاتهم إلى حد التصور بأن قوى اليسار المعارضة ستجد أمامها المجال مفتوحا بعد انسحاب بريطانيا بمساندة الاتحاد السوفيتي أو الصين، وبالتالي بدأت تظهر تأثيرات الكتلة الاشتراكية للمرة الأولى في منطقة الخليج. وربما يتضح ذلك في تحول جبهة تحرير ظفار إلى ما يشبه الحزب منذ عام ١٩٦٨، وذلك عند انعقاد مؤتمرها الثاني إذ تشكلت لجنة تنمذية عليها، أوجدت مقرا لها في عدن^(١). وفي يونيو عام ١٩٧٠ أعلن عن قيام الجبهة الوطنية الديمقراطية لتحرير عمان والخليج العربي^(٢).

على أنه ينبغي أن نشير إلى حقيقة هامة وهي أنه على الرغم من هذه الاتجاهات اليسارية التي بدأت تنساب على المنطقة فقد كانت هناك صعوبات كثيرة تواجه رواج التيار اليساري، لعل أهمها أن ولاء السكان في إمارات الخليج يقوم على أساس قبلي عشائري، هذا إذا استثنينا بعض الإمارات أو الدول المتطورة كالكويت والبحرين التي بدأت تقل فيها هذه الظاهرة نسبيا. كما يلاحظ أن الجبهة الديمقراطية كانت تنادى بإقامة دولة موحدة تشمل إلى جانب الإمارات الخاضعة للحماية في الخليج سلطنة مسقط وعمان التي انطلقت الحركة منها أصلا، ولعل ذلك مما جعل الكويت والسعودية يؤيدان بحماس إنشاء دولة اتحادية على أساس الانظمة المحافظة السائدة، حتى أن السعودية على الرغم من أنها لم تتخل عن مطالبها الإقليمية بالنسبة لوائح البوريمي، إلا أنها توقفت عن إثارة خلافات الحدود بينها وبين أبوظبي بهدف تسهيل قيام الاتحاد^(٣)، كما اشتركت كل من

(١) الجزيرة : السعودية ١٢ / ٥ / ١٩٧٠.

(٢) الحرية ٢٩ / ٦ / ١٩٧٠.

(٣) صلاح العقاد : تقرير عن اتحاد الإمارات العربية، السياسة الدولية أكتوبر ١٩٧١.

الكويت والسعودية وإيران في تأييد القرار البريطاني الخاص بالانسحاب من الخليج، حتى لا يشجع الوجود العسكري البريطاني الحركات اليسارية التي قد تجد في ذلك الوجود ذريعة لها للقيام بنشاطها.

ولكن على الجانب الآخر كانت الإمارات العربية تخشى على كيانها في حالة انسحاب القوات البريطانية، فهناك الادعاءات الإيرانية التي تواجهها هذه الإمارات، وخاصة أن إيران كانت تطالب بالسيطرة على جزر الخليج الواقعة عند مضيق هرمز، وبرزت الحكومة الإيرانية ضرورة سيطرتها على تلك الجزر أنها تخشى من أن تسيطر قوة معادية على المضيق وتغلقه في وجه الملاحة الإيرانية، هذا بالإضافة إلى إمكانية انسياب التيارات اليسارية على طول الساحل الجنوبي من الخليج، ومن الواضح أن إيران كانت تتخذ من تسليمها باستغلال البحرين وسيلة للمساومة لوضع يدها على تلك الجزر^(١).

ويعتينا من ذلك أن إيران تحولت في سياستها من مجرد محاولة تحقيق مركز لها في الخليج إلى التركيز على أهميته من حيث حقيقة كونه طريقا ملاحيا ومخرجا رئيسيا لها إلى الشرق والغرب^(٢).

وهكذا خشي حكام الإمارات العربية مما قد ينجم عن اتجاه إيران لملء الفراغ الناتج عن انسحاب القوات البريطانية، وإلى توقع حدوث مشكلات بين الإمارات سواء بينها أو بين جاراتها الكبرى السعودية وإيران والعراق^(٣)، ونتيجة لهذه التعتيدات عرض بعض حكام الخليج على بريطانيا مبلغ خمسة وعشرين مليوناً من الجنيهات في السنة أي ما يساوي ضعف ما تكلفه بريطانيا لكي تحتفظ بقواتها في المنطقة بعد عام ١٩٧١. ولكن دنيس هيلي وزير الدفاع البريطاني أعلن رفضه القاطع لهذه العروض، كما أكد جورج براون وزير الخارجية في حكومة العمال، أن وجود قوات عسكرية في منطقة الخليج قد يشكل عامل تفرقة بدلا من أن يكون عامل توحيد^(٤).

The Gulf, Implications of British Withdrawal see Comment by Ian Michie p. 20. (١)

Middle East & North Africa 1968 - 1969 see Development in the Gulf p. 29. (٢)

The Gulf, Implications of British Withdrawal p. 8. (٣)

(٤) الانوار ٢٤ / ١ / ١٩٦٨.

ومع ذلك فلم يخف بعض حكام الإمارات ارتياحهم عند سماعهم نبأ فوز حزب المحافظين في الانتخابات التي أجريت في يونيو عام ١٩٧٠، كذلك لاحظ بعض المراقبين أن الحماس من أجل قيام الاتحاد بين هذه الإمارات والذي كان قد ألهبته التصريحات البريطانية السابقة عن قرب تصفية القواعد البريطانية والوجود العسكري البريطاني في المنطقة قد أخذ يخف بعد ما لاح في الأفق احتمال استمرار بقاء هذه القواعد لفترة غير محدودة^(١).

غير أننا لا نلقى اللوم في ذلك - كما ذهب بعض الباحثين - على بعض حكام الخليج، بقدر ما نلقى اللوم على عاتق بريطانيا نفسها التي كانت مشغولة عن كثير من مشكلات الخليج طيلة سنوات استعمارها الطويل، تلك المشكلات التي بدأت ترتفع على السطح عند إعلانها الانسحاب، كما أن الموقف المعارض لسياسة الانسحاب الذي وقفه بعض الحكام المحليين حدث في مناطق أخرى تأثرت بسياسة الانسحاب البريطاني منها، ولدينا مثل على ذلك في الهجوم العنيف الذي شنه رئيس وزراء سنغافورة على حكومة العمال البريطانية على أساس أن الانسحاب البريطاني سينجم عنه صراع بين ماليزيا وسنغافورة، فضلا عما سيتبعه من مشكلات سياسية واقتصادية لا حصر لها^(٢).

ومع ذلك فإن كثيرا من حكام إمارات الخليج أخذوا يطالبون حكومة المحافظين بالانسحاب الكامل عن الخليج تمسبا مع الشعور القومي والعربي العام، وبدأت أبوظبي في بناء جيش خاص بها انضمت إليه قوة كشافة ساحل عمان، واعتبر هذا الجيش فيما بعد القوة الأساسية لدولة الإمارات العربية المتحدة عند إعلان قيامها في ديسمبر ١٩٧١، كذلك عملت كل من السعودية وإيران والكويت على تدعيم قواتها العسكرية^(٣).

أما عن الموقف في داخل بريطانيا فمما لا شك فيه أن قرار حكومة العمال

(١) وحيد رافت : دراسة ووثائق حول اتحاد الإمارات العربية في الخليج ص ١٣٦ .

(٢) Fairhal, op. cit., see East of Suez pp. 234 - 235.

(٣) عن التطور الذي طرأ على القوات الدفاعية لإمارات الخليج والدول المجاورة انظر :

Present Military Balance in & around the Gulf, see The Gulf Implications of British Withdrawal pp. 79 - 83

الخاص بالانسحاب في عام ١٩٦٨ أثار معارضة شديدة من جانب حزب المحافظين الذي كان في المعارضة، حيث أكد زعماءه بأن تنفيذ الحكومة البريطانية هذا القرار من شأنه أن يضعف النفوذ البريطاني في مناطق توجد لبريطانيا فيها، وكذلك للدول الغربية الأخرى، مصالح نفطية واقتصادية كبيرة، وصرح السير إريك دوجلاس هيوام بأن حكومة المحافظين المقبلة ستعدل برنامج ويلسن إذ إن انسحاب بريطانيا من شأنه أن يعرض الخليج إلى التوتر وعدم الاستقرار^(١).

ومع ذلك فقد كان من الواضح أن حزب المحافظين لن يتمكن من قلب القرار حتى في حالة وصوله إلى الحكم بسبب أن الانتخابات البريطانية كانت ستجرى في يونيو عام ١٩٧٠، أي بعد أكثر من نصف المدة التي حددتها حكومة العمال لسحب آخر جندي لها من منطقة الخليج، ويعني ذلك أن قسما كبيرا من القوات البريطانية يكون قد غادر المنطقة بالفعل، كما أن اتفاقيات ومعاهدات الحماية القائمة بين بريطانيا وإمارات الخليج تكون قد أُنغيت، أو على الأقل في طريقها إلى الإلغاء^(٢).

وعلى أي حال فإن حزب المحافظين بمعارضته قرار حكومة العمال قد احتفظ لنفسه مسبقا بخطة الرجعة، إذ قبل أن يصل المحافظون إلى الحكم قام إدوارد هيث بجولة استطلاعية في الخليج العربي والدول المحيطة به في أبريل ١٩٦٩، اجتمع في خلالها بكثير من حكام الخليج، ونحت ضغط إقناع الحكام بالمشكلات التي يمكن أن تحدث في المنطقة تمكن من الحصول على موافقات شفوية من بعضهم للإبقاء على الوجود البريطاني العسكري في الخليج، بل إنه أعطى وعدا إذا ما تسلم حزبه الحكم أن يستبقى القواعد البريطانية العسكرية باعتبارها «صمام أمن» ضد الأطماع الخارجية في الخليج^(٣).

وعندما تولى المحافظون السلطة رسميا في يونيو ١٩٧٠، وضح اتجاههم منذ البداية للتمسك بالقواعد العسكرية، كما أخذت الصحف البريطانية الموالية للحزب تحييم المشكلات التي يمكن أن تعاود ظهورها في المنطقة كمشكلة البورمي،

(١) Times, London, 18 - 1 - 69.

(٢) Daily News, Kuwait, 9 - 1 - 70.

(٣) الأهرام ١٣ / ٧ / ١٩٧٠.



ومشكلة العلاقات العربية الإيرانية التي وصلت إلى حد الاختلاف فيما بينهما على تسمية الخليج هل هو عربي أم فارسي؟ هذا بالإضافة إلى الحركات اليسارية والثورية في ظفار التي تهدد بالانتشار، فضلاً عن تصريحات بعض القوى الكبرى وتطلعاتها في المنطقة، وباختصار فإن زوال الوجود البريطاني سوف يترك الخليج أمام مصير قاتم، ومستقبل ملبد بالغيوم^(١). وفي محاولة من المحافظين لاحتواء إيران أجرى السير إليك دوجلاس هيوم وزير الخارجية البريطانية محادثات مع الشاه في بروكسل لإقناعه بوجهة نظر بريطانيا في الإبقاء على قواعد عسكرية في الخليج ضد المنظمات الثورية وتصاعد عملياتها بعد أن أبدت الحكومة العراقية موقفها المعارض ضد أي اتفاقيات تنصل بالخليج دون أن تكون طرفاً فيها^(٢)، كذلك أوفد دوجلاس هيوم وليام لوس، الذي كان يعمل مقيماً سياسياً في الخليج، للقيام برحلة استطلاعية إلى دول وإمارات المنطقة في أغسطس عام ١٩٧٠، ويعتبر التقرير الذي قدمه لوس عن نتائج استطلاعاته الأساس الذي بنت عليه حكومة المحافظين سياستها، إذ بنى لوس تقريره على ضرورة المضي قدماً في تنفيذ الانسحاب الذي أصبح المطلب الملح في المنطقة، وأكد التقرير على ضرورة استبعاد أية فكرة بشأن الإصرار على وجود عسكري دائم أو شبه دائم بعد الفترة التي سبق أن حددتها حكومة العمال للانسحاب وهي نهاية عام ١٩٧١، مؤكداً أن أي وجود عسكري بريطاني سيؤدي إلى معارضة قوية من جانب سكان المنطقة وكذلك من الدول المجاورة، كما سيكون له تأثير ضار على المصالح البريطانية، وأن قيام اتحاد إمارات الخليج هو أفضل وسيلة لمواجهة الموقف بعد الانسحاب البريطاني، هذا فضلاً عن ضرورة تشجيع التقارب بين دول الخليج باعتباره مساعداً على الاستقرار الإقليمي وللمحافظة على المصالح الغربية^(٣).

وفي مايو ١٩٧١ أعلن هيوم في مجلس العموم البريطاني عزم حكومته على الالتزام بقرار حكومة العمال وسحب بقية القوات البريطانية في الموعد الذي سبق تحديده^(٤)، وأوضح بيان هيوم بعض النقاط الخاصة بمستقبل العلاقات البريطانية مع

(١) وحيد رافت : مصدر سبق ذكره، ص ١٤١.

(٢) البعث، دمشق ١٥ / ١٠ / ١٩٧١.

(٣) The Gulf, Implications of British Withdrawal see Comment by Ian Michie pp. 20-21.

(٤) لوى بحري : الاطماع الأجنبية في جزيرة أبو موسى.

المنطقة لعل أهمها إلغاء جميع المعاهدات التي سبق لبريطانيا أن عقدتها مع إمارات الخليج، على أن تقوم بدلا منها معاهدات صداقة تشمل تقديم المساعدات الفنية، واستمرار بقاء بعض القوات البريطانية - دون أن يكون لها صفة الاحتلال - لتقوم بدور تدريبي، هذا بالإضافة إلى تأييد قيام اتحاد الإمارات العربية وتدعيمه عسكريا بتسليم كشافة ساحل عمان إليه، وعرض هيوم أن تقوم وحدات من الأسطول البريطاني بزيارات منتظمة إلى المنطقة فضلا عن مناورات تدريبية تشترك فيها وحدات من سلاح الجو البريطاني^(١).

وفهم من بيان هيوم محاولة الاستبقاء على النفوذ البريطاني في الخليج، وأصبحت الأمور متروكة لوعي دول الخليج بصفة خاصة، والدول العربية بصفة عامة، ضد محاولات الاستعمار النفاذ إلى المنطقة من جديد تحت ستار معاهدات الصداقة، أو الزيارات المتكررة لوحدات من الأسطول البريطاني؛ تقابلها زيارات أخرى للأسطول الأمريكي لإيران والأسطول السوفيتي لعدن والعراق، مما أحال المنطقة إلى ملتقى لأساطيل ومصالح أجنبية تتعارض في مصالحها وفي أهدافها^(٢). وليس من شك في أن الوعي العربي، على مستوى المحلي والعام، قد أثبت نضجا كبيرا إزاء هذه التيارات المتعارضة.

وقد يكون من المناسب أن نعرض أيضا للولايات المتحدة الأمريكية وموقفها من سياسة الانسحاب والمحاولات التي قامت بها للاستبقاء على مصالحها المالية والنفطية، وضمنان عدم نطلع الاتحاد السوفيتي أو أية قوة أخرى قد تخشى منها خطرا على مصالحها في المنطقة. وينبغي أن نسلم أن الولايات المتحدة لم تكن تحبذ سياسة الانسحاب، بل لقد حاولت بمختلف الوسائل الضغط على الحكومة البريطانية لتعدل من سياستها أو على الأقل إرجاء تنفيذها^(٣)، ومع ذلك فلم تكن الولايات المتحدة الأمريكية على استعداد لكي توث الوجود العسكري البريطاني في الخليج، لأن ذلك يتنافى مع سياستها التي تميل إلى ضمان مصالحها بطريقة غير مباشرة، ومن ثم ركزت جهودها على إيجاد تحالف إقليمي في المنطقة، وكان المشروع الأمريكي يتضمن نقطتين رئيسيتين:

The Gulf, Implications of British Withdrawal p. 17, (١)

(٢) سجل الآراء والوقائع السياسية - أقطار الخليج، روبر ١ / ٣ / ١٩٧١.

(٣) Times, 12-1-1968

الأولى : استمالة إمارات الخليج لتخطي خلافاتها والانضمام إلى اتحاد فيما بينها.

والثانية : تشجيع كل من السعودية وإيران على تنسيق سياستهما الدفاعية في المنطقة حتى يمكنهما أن يحللا محل بريطانيا في (حراسة) الخليج.

ولكن هذا المشروع الذي نبتهه السياسة الأمريكية، بالاشتراك مع بريطانيا كان مصيره الفشل، فالشعور العربي كان يناهض أى شكل من أشكال التكتلات العسكرية التي تضم أطرافا غير عربية، بل كان يرفض إيجاد تحالف عسكري بين أطراف عربية يكون خارجا عن نطاق الجامعة العربية، ومن ناحية أخرى أن فكرة اتحاد إمارات الخليج لن ينظر إليها بعين التقدير ما لم تكن الفكرة نابعة من المنطقة ذاتها ومن حاجة سكان الإمارات إليها، وقد سبق أن قامت بريطانيا بمحاولة تجميع أمراء الساحل العماني في مجلس اتحادي تشرف عليه بيد أن هذه المحاولة لم تلق استجابة من الرأي العام العربي^(١).

وهكذا وضح الموقف العربي في عدم إيمانه بوجود فراغ عسكري، وحتى لو وجد هذا الفراغ فمن الممكن سده عن طريق دخول المنطقة ضمن النظام القائم للدفاع العربي الجماعي، كما أن فكرة الفراغ في حد ذاتها كانت وجهة نظر استعمارية محضة.

أما عن الاتحاد السوفيتي فقد أكد في بيان رسمي صدر في مارس ١٩٦٨ أن قيام حلف دفاع إقليمي بعد انسحاب بريطانيا من الخليج يعد موجها في الدرجة الأولى ضد أمن حدوده الجنوبية^(٢)، وكانت هذه هي أول مرة يتحدث فيها الاتحاد السوفيتي عن منطقة الخليج بوصفها حدودا جنوبية له، كذلك اعترض الاتحاد السوفيتي على فكرة اتحاد إمارات الخليج باعتبارها مخططا إمبرياليا^(٣).

وعلى أثر الهجوم الموجه ضد مشروعات الأمن الإقليمي نشر مركز

(١) مصطفى الحسيني، القراغ من يملؤه؟ روز اليوسف ٦ / ٢ / ١٩٦٨.

(٢) Western influence in the Persian Gulf, Tass Statement, March. 3, 1963 Doc. No. 23 (٢) see Laquer, op. cit., p. 346.

(٣) Europa Publications, Middle East & North Africa 1968 - 1969 see Development in the Gulf p. 26.

الدراسات الإستراتيجية والدولية في جامعة جورج تاون^(١)، تقريراً هاماً عن الخليج^(٢)، وعن الآثار التي ستترب على انسحاب بريطانيا منه، وأكد على تأثير الصراع العربي والإسرائيلي على مشكلات الخليج الذي يوجد به أكثر من مائة ألف فلسطيني، وأنه من المتوقع نتيجة لذلك حدوث اضطرابات إذا غادرت بريطانيا الخليج دون تخطيط^(٣). هذا فضلاً عن الاختلال القائم في الأوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية مما ينجم عن ذلك وجود فراغ سياسي أو عسكري قد يفسح المجال لسيطرة الاتحاد السوفيتي على الخليج وإغلاقه في وجه المصالح الغربية؛ ومن ثم التنازل إلى البلدان المجاورة في آسيا وإفريقيا، ولذلك فإن انسحاب بريطانيا من الخليج قد يعنى لدى الاتحاد السوفيتي إطلاقاً لبلده. وعلى الرغم من أن الاتحاد السوفيتي ليس في حاجة إلى نفط الخليج إلا أن قادة الاتحاد السوفيتي يعلمون جيداً حاجة أوروبا الشرقية إليه، وبالتالي فقد يهتم الاتحاد السوفيتي أن ينصب من نفسه وسيطاً لنفط الخليج حتى لا تتوثق العلاقات بين دول أوروبا الشرقية ودول الشرق الأوسط، بالإضافة إلى أن الاتحاد السوفيتي يمكن أن يحقق أرباحاً ضخمة إذا قام بدور الوساطة هذه^(٤).

ولا شك أن الموضوع الهام الذي أشار إليه التقرير هو أنه لو تم وقف تصدير النفط إلى أوروبا الغربية فإنها لن تجد لديها ما يكفيها إلاثلاثة أو أربعة أشهر إذ إن أكثر من نصف واردات أوروبا الغربية من النفط يأتي من منطقة الخليج^(٥).

Centre for Strategic and International Studies, Georgetown University, Washington (١)
D. C. Special Report Series 8, 1969.

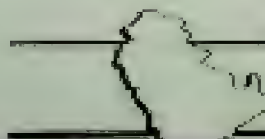
وثمة ملاحظة جديرة بالذكر وهي أن التقرير عتّون باسم الخليج دون النص على كونه عربياً أو فارسياً.
(٢) اشترك في إعداد هذا التقرير وفي المناقشة حول الآثار التي تضمنها كثير من الخبراء العسكريين والسياسيين البريطانيين والأمريكيين. ويمكن أن تشير من بينهم إلى برنارد لويس أستاذ تاريخ الشرق الأدنى والأوسط في مدرسة الدراسات الشرقية والأفريقية التابعة لجامعة لندن، وألبرت جوراني من جامعة أكسفورد ووالتر لاكير أستاذ التاريخ ومدير معهد التاريخ المعاصر بـ لندن ووليام لوس القيم السياسي البريطاني السابق في الخليج، والبريجادير موكنتون من البحرية الأمريكية انظر

The Gulf, Implications of British Withdrawal p. VI.

Ibid., pp. 21 - 23. (٣)

Ibid., p. 101. (٤)

Ibid., p. 9 ff. (٥)



وهكذا استحوذ نفط الخليج على أهمية خاصة في هذا التقرير الذي أوضح أن سياسة الانسحاب البريطاني ستؤثر تأثيرا خطيرا على مصالح الغرب في المنطقة؛ ومن ثم اقترح صيانة لتلك المصالح العمل بالأمور التالية :

أولا : أن تحتفظ بريطانيا لنفسها ببعض النفوذ، وذلك بتقديم المساعدة اللازمة لتسليح القوات المحلية وتدريبها.

ثانيا : أن تستمر زيارات قطع البحرية البريطانية والأمريكية لموانئ الخليج مع تشجيع زيارة أساطيل الدول الغربية الأخرى.

ثالثا : أن يكون هناك وجود أمريكي على شكل قوة عسكرية رادعة في المحيط الهندي.

رابعا : إتاحة الفرصة لعقد اتفاقيات للتعاون الاقليمي ضمن إطار يمكن أن تتفق عليه دول وإمارات المنطقة.

وعلى أي حال فعلى الرغم من الضغوط التي مارستها الحكومة الأمريكية على بريطانيا، وخاصة عقب وصول حكومة المحافظين إلى الحكم في يونيو عام ١٩٧٠، والتي تمثلت في الاجتماعات الكثيرة التي عقدت بين روجرز، وزير الخارجية الأمريكية، وإليك دوجلاس هيوم، وزير الخارجية البريطانية، إلا أنه لم يكن هناك سبيل لتراجع الحكومة البريطانية عن تنفيذ سياستها رغم تركيز الجهود الأمريكية على استمرار بقائها على أساس أن بريطانيا عامل هام من عوامل الاستقرار في المنطقة.

ومن الملاحظ أنه قد ترتب على الانسحاب البريطاني زيادة ملموسة في الوجود الأمريكي في منطقة الخليج سواء في المجال الاقتصادي الذي يتمثل في رؤوس الأموال الأمريكية المستغلة في شركات النفط، أو في البنوك المالية التي ازدادت في المنطقة، أو في المجال العسكري بتوقيع اتفاقية بين الولايات المتحدة الأمريكية والبحرين تمكن البحرية الأمريكية من الاحتفاظ بقاعدة الجفير. وبررت الحكومة الأمريكية أهمية الاحتفاظ بهذه القاعدة أنها تساعد على سد الفراغ الذي تركه الوجود البريطاني العسكري فضلا عن أنها قد تكون عاملا للاستقرار في المنطقة إذ قد تستخدم في عرقلة تقدم سوفيتي محتمل^(١).

(١) جمال زكريا قاسم : الادعاءات الإيرانية في الخليج العربي - المجلد العشرون - الجمعية المصرية للدراسات التاريخية.

انظر أيضا المخططات الانجليزية الأمريكية في الخليج العربي، وزارة الإعلام العراقية ١٩٧٢.

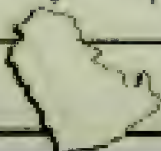
ولم يكن في استطاعة البحرين على الرغم من الانسقادات الشديدة التي وجهت ضد هذه الاتفاقية، أن تعترض على وجود القاعدة الأمريكية، وخاصة بعد مؤازرة الولايات المتحدة الأمريكية لها في جميع مراحل تسوية النزاع بينها وبين إيران حتى استقلالها وقبولها عضوا في الأمم المتحدة حول نهاية عام ١٩٧١. وقد سبق أن أشرنا إلى أن البحرين قللت من شأن هذه الاتفاقية، وأنها تقتصر على تقديم تسهيلات للأسطول الأمريكي، كما أنها أعلنت إلغاء هذه التسهيلات في خلال حرب أكتوبر عام ١٩٧٣.



الفصل التاسع



مباحثات الاتحاد وقيام دولة الإمارات العربية المتحدة



فكرة الاتحاد وضرورتها - اجتماع سميح والاتفاقية
 الثنائية بين دبي وأبوظبي - اتفاقية اتحاد الإمارات العربية
 المتعددة في دبي ٢٧ فبراير ١٩٦٨ - صدى إعلان الاتفاقية
 - موقف الحكومة الإيرانية - مؤتمر الحكام في أبوظبي مايو
 ١٩٦٨ - الخلاف حول تفسير اتفاقية دبي - الوساطة
 الكويتية ومحاولة تجسيد الاتحاد - التناقضات التي أثارها
 البحرين - الوساطة السعودية الكويتية وفشلها - استقلال
 البحرين وقطر - امتناع رأس الخيمة عن التوقيع على
 الدستور المؤقت للاتحاد - إعلان قيام دولة الإمارات العربية
 المتحدة ديسمبر ١٩٧١ - المشكلات الداخلية والخارجية
 التي واجهتها الدولة - انضمام رأس الخيمة.



لأشك أن ظهور دولة الإمارات العربية المتحدة إلى حيز الوجود في ٢ ديسمبر
 ١٩٧١ يعد تصحيحاً لأوضاع التفكك والتجزئة التي كانت تعاني منها منطقة
 الساحل العماني، تلك الأوضاع التي حرص الاستعمار البريطاني على إبقائها
 ضماناً لوجوده إلى أطول فترة ممكنة^(١). وحينما قررت بريطانيا الانسحاب من
 منطقة الخليج العربي كان من الضروري أن يسد (الفراغ) الذي أكدت الدوائر
 الاستعمارية على وجوده بأصحاب المنطقة أنفسهم.

(١) عن السياسة البريطانية في مشيخات الساحل العماني يمكن الرجوع إلى كتابنا الخليج العربي، دراسة
 لتاريخ الإمارات العربية ١٨٤٠ - ١٩١٤، وعن التطور الذي طرأ على هذه السياسة يمكن الرجوع إلى الفترة
 الزمنية ١٩١٤ - ١٩٤٥ انظر أيضاً :

R/115/1/14/43: Secret policy in the Persian Gulf & Trucial Coast policy pp. 34-36.



ولذا لم يكن اتحاد الإمارات العربية في تصورنا ظاهرة تستدعي الدهشة، وإنما العكس من ذلك كان وجود هذه الإمارات في وضع مفكك هو الأمر الذي يستدعي الدهشة بالفعل، فقد عاشت الإمارات التي شملتها دولة الإمارات العربية المتحدة يكتنفها إطار جغرافي موحد، كما مرت بتاريخ مشترك، وفضلا عن ذلك أكدت صلات الدم بين سكان المنطقة وحكامها روابط الأخوة والفراية، وإن كان الاستعمار البريطاني قد حرص في خلال سيطرته على هذه المنطقة منذ السنوات الأولى من القرن التاسع عشر على تشجيع النعرات القبلية والوقيسة بين الحكام وإثارة الجفوة والنزاع فيما بينهم، وبالتالي كان يجد دوماً المسموغ الشرعي لتدخله بموجب معاهدات الحماية بحجة تقديم المساعدة لشيخ ضد شيخ آخر أو لإمارة ضد أخرى.

وبإعلان بريطانيا عزمها على الانسحاب من منطقة الخليج العربي قبل نهاية عام ١٩٧١^(١)، بدأت تيارات عنيفة واتجاهات متعارضة لا حصر لها تنساب في المنطقة وكل منها يتهاى للء الفراغ المحتمل حدوثه، ولم يكن هناك أحد يستطيع أن يتنبأ بنوع المصير الذي يمكن أن تتردى فيه المنطقة؛ فالوجود البريطاني الذي استمر ما يقرب من قرن ونصف قرن من الزمان والمعاهدات الانفرادية^(٢) الجائرة التي عقدتها بريطانيا في خلال سنوات القرن التاسع عشر وما أتاحته لها من إشراف على العلاقات الخارجية لهذه الإمارات حتى في إطار علاقاتها مع بلدان العالم العربي، كل هذه الأمور على الرغم من ضراوتها، إلا أنها كانت تشعر الإمارات العربية بقدر من الأمان والاستقرار باستنادها إلى حماية بريطانية قوية ضد الأخطار المحدقة بها، ولم يكن من المتوقع أن تتمكن هذه الإمارات من الوقوف على قدميها ما لم يعد تصحيح أوضاعها^(٣). وقد قدر للمؤلف زيارة هذه الإمارات في أوائل عام ١٩٦٩ وأحس بعنف التيارات التي كانت تهيم نفسها للء الفراغ الذي كان من المتوقع حدوثه بعد انسحاب بريطانيا من الخليج، وهذه التيارات تمثلت في

(١) انظر الفصل السابق.

(٢) أطلق على هذه المعاهدات هذا الاسم لأنها لم تكن إلا بمثابة تعهدات من طرف واحد دون التزام بريطانيا بشيء من جانبها.

(٣) جمال زكريا قاسم - اتحاد إمارات الخليج - انظر ملحق المصور بمناسبة مرور عام على إعلان قيام دولة الإمارات العربية المتحدة ديسمبر ١٩٧٢.



مخططات استثمارية ومشروعات استغلالية متناقضة لصالح شركات أجنبية لا هم لها إلا الربح أو تبيد الثروة الوطنية، وحركات متطرفة تستهدف الإطاحة بالأنظمة القائمة، ومن هنا كان التفكير في قيام اتحاد يجمع بين إمارات الخليج التي كانت لا تزال خاضعة للحماية البريطانية^(١)، هو الحل الأسلم والأمثل لملاء الفراغ من داخل المنطقة لا من خارجها. وعلى الرغم من المعوقات التي حالت دون اتحاد جميع الإمارات إلا أن إعلان قيام دولة الإمارات العربية المتحدة كان من أهم الإنجازات التي تحققت في المنطقة بصرف النظر عن استقلال كل من البحرين وقطر وعدم انضمامهما إلى تلك الدولة.

وليس من شك أن فكرة الاتحاد في حد ذاتها تعد على جانب كبير من الأهمية إذ إنها تحقق أغراضا سياسية واقتصادية بعيدة المدى بفضل ماتيحته للإمارات الصغيرة من فرصة الاندماج في ظل دولة لها وزنها الاقتصادي قد يصل دخلها السنوي آنذاك إلى مئات الملايين من الجنيهات، بينما قد لا يصل الدخل في بعض هذه الإمارات، كما كان الحال في عجمان وأم القيوين والفجيرة، إلى عدة آلاف من الجنيهات سنويا. وبدلا من أن تكون كل إمارة عائقا في سبيل تطور غيرها من الإمارات بسبب عدم التنسيق أو تضارب مشروعات التنمية بعضها بالبعض الآخر، يمكن أن يتغير الوضع بقيام وحدة اقتصادية متكاملة متناسقة، كما أنه في ظل الدولة الاتحادية يمكن أن تسهم الإمارات الغنية في رفع مستوى الإمارات الصغيرة المحدودة الدخل. كما أن بقاء الإمارات على وضع التفكك والتجزئة معناه مزيد من التخلف والتدهور، إذ لا يمكن تصور قيام دولة مثلا لا يبلغ سكانها - كما هو الحال في بعض الإمارات - أكثر من خمسة آلاف نسمة، ومع ذلك تدعى لنفسها جميع مقومات الدولة، فذول كهذه لن تستطيع - بطبيعة الحال - أن تحصل على أي ثقل سياسي أو اقتصادي. ومن ناحية أخرى فإن استمرار التجزئة معناه استنزاف الإمكانيات والطاقات في إقامة أجهزة إدارية، بل إنه نظرا لقلّة عدد السكان في كثير من هذه الإمارات سوف تجد نفسها بالضرورة مضطرة إلى الاعتماد على غير أبنائها، مما سيجعلها بمرور الأيام تفقد الشخصية الوطنية التي كانت تريد التثبيت بها؛ وبذلك تقع في تناقض صارخ مع نفسها^(٢).

(١) وهذه الإمارات هي البحرين - قطر - شبكات الساحل العثماني السبع (أبو ظبي - دبي - الشارقة -

عجمان - أم القيوين - رأس الخيمة - الفجيرة).

(٢) عبدالكريم أحمد : البحرين وأهميتها بين إمارات الخليج ص ٨١.



وكان الشيخ زايد بن سلطان حاكم أبوظبي أول من عرض مشروع الاتحاد على الشيخ راشد بن مکتوم حاكم دبي، وذلك في الاجتماع الذي عقد بينهما في سميح بدبي في ١٨ فبراير ١٩٦٨، ومع ذلك فينبغي أن نؤكد هنا أن فكرة الاتحاد لم تكن جديدة في حد ذاتها، وقد سبق أن أشرنا إلى محاولة بريطانيا تجميع إمارات الساحل العماني فيما سمي بالمجلس الأعلى لحكام الإمارات المتصالحة^(١)، كذلك يمكن الإشارة - أيضاً - إلى بعض الاقتراحات الوطنية التي قدمت بشأن وضع ميثاق لاتحاد فيدرالي بين إمارات الخليج، ثم إقامة اتحاد آخر يشمل أقاليم عمان وإحفاة بالاتحاد السابق، وعلى حين لم ينظر الوطنيون إلى المجلس الذي أقامته بريطانيا نظرة اقتناع لم تقبل بريطانيا بدورها إيجاد اتحادات وطنية لما قد يعنيه ذلك من ضرورة تخليها عن نفوذها، على أنه بإعلان بريطانيا عزمها على الانسحاب كانت الظروف مهيأة لقيام اتحاد وطني على أسس سليمة^(٢).

وعلى أي حال فقد تمخض عن اجتماع سميح توقيع اتفاقية ثنائية بين الحاكمين عرفت باتفاقية دبي الثنائية اعتبرت نواة الاتحاد وخاصة أنها قد نصت على ناحيتين هامتين^(٣).

أولاهما : تكوين اتحاد يضم البلدين يتولى الإشراف على الشؤون الخارجية والدفاع وتنسيق الخدمات الصحية والتعليمية وغيرها، وأن تناط به السلطة التشريعية في الشؤون الموكولة للاتحاد والمسائل المشتركة التي يتم الاتفاق عليها.

وثانيهما : وهو ما جاء في المادة الرابعة من الاتفاقية التي تنص على موافقة الحاكمين على دعوة حكام الإمارات الأخرى لمناقشة الاتحاد والاشتراك فيه، ومن ثم دعوة حاكمي قطر والبحرين للتداول حول مستقبل المنطقة، والاتفاق فيما بينهم على عمل موحد لتأمين ذلك^(٤).

(١) AL Bahra, Hussain, The legal Status of the Arabian Gulf States p. 7.

(٢) عبدالرحمن البكر : من البحرين إلى التقى من ص ٢٦ / ٢٧.

(٣) انظر نص اتفاقية الاتحاد الثاني بين إمارة أبوظبي وإمارة دبي في ١٨ فبراير ١٩٦٨ في ملاحق الكتاب.

(٤) مكتب الدراسات والوثائق (أبوظبي) : أبوظبي بين الأمس واليوم ص ١٣٩.

كذلك تمخض لقاء سميح عن تسوية الحدود البحرية بين أبوظبي ودبي حيث تم الاتفاق بينهما على أن يضم لدبي مساحة من البحر تقع غربى أبار فنح وتمتد جنوباً حتى الساحل، وينبغى أن نلاحظ أن ذلك كان بمثابة تنازل من الشيخ زايد استرضاء لشيخ دبي، وتأكيداً لفكرة الاتحاد فيما بينهما^(١).

ومما يستلفت نظرنا أيضاً أمران هامان :

أولهما : أن اتفاقية دبي الثنائية جاءت بعد شهر تقريباً من إعلان بريطانيا عزمها على الانسحاب من الخليج العربى بنهاية عام ١٩٧١، وبذلك يكون اتفاق كل من حاكم أبوظبي ودبي حول إنشاء الاتحاد يستهدف في صورته المثالية المحافظة على الاستقرار وتقوية الروابط بين إمارات الخليج، وتنسيق الخطط لمستقبل التنمية والتطوير فى المنطقة.

وثانيهما : أن البيان المشترك الذى أعقب اجتماع دبي وردت فيه عبارة تنص على دعوة حكام الإمارات للاشتراك فى الاتحاد، ومن ثم دعوة حاكمى قطر والبحرين، ووصفت الدعوة الأخيرة بأنها بقصد التداول حول مستقبل المنطقة وليست بقصد الاشتراك فى الاتحاد صراحة. ولذلك كانت صياغة البيان بهذه الصورة مثاراً لاستياء الشيخ أحمد بن على آل ثانى حاكم قطر الذى اعتبر ما حدث فى سميح وما نصت عليه اتفاقية دبي الثنائية محاولة لإبعاد قطر والبحرين عن الاتحاد، ولعل حاكم قطر كان أكثر عتياً على الشيخ راشد حاكم دبي - الذى تربطه به صلة مصاهرة - باعتباره قد وقع على هذه الاتفاقية دون استشارته^(٢).

وعلى أى حال فقد بادر حكام الإمارات - فيما بينهم قطر والبحرين - بتلبية الدعوة التى وجهت إليهم فى اتفاقية دبي الثنائية حيث انعقد فى دبي فى الفترة من ٢٥ إلى ٢٧ فبراير ١٩٦٨ اجتماع موسع ضم الحكام التسعة، وفى هذا الاجتماع برزت إمارة قطر حيث تقدمت بعدة مشروعات اتحادية، كان أبرزها تجميع الإمارات الخمس الصغرى (الشارقة-عجمان-أم القيوين-الفجيرة-رأس الخيمة) فى إمارة موحدة ذات قيمة يمكن أن تنضم فى اتحاد أكبر مع الإمارات الأخرى،

(١) انظر نص اتفاقية تسوية الحدود بين إمارتى أبوظبي ودبي فى جريدة الخيمة - بيروت - فى ١٩٦٨/٢/٢١.

(٢) الحوادث ١٠ / ٥ / ١٩٦٨.



وأطلقت قطر على مشروعها هذا اسم (إمارة الساحل العربي المتحدة^(١)). ولكن هذا المشروع لم يلبث أن اصطدم باعتراض الحكام الخمسة اعتزازا بشخصيتهم وإصرارهم على تحقيق مبدأ المساواة مهما صغرت رقعة إماراتهم أو قل عدد سكانها. ولم يمنع فشل المشروع القطري من تقدم قطر بمشروع آخر يستهدف قيام اتحاد بين الإمارات التسع في جميع المجالات الممكنة بهدف صيانة كياناتها والحفاظ على أمنها واستقلالها، وتوحيد سياستها الخارجية وتنظيم الدفاع المشترك الجماعي عنها^(٢). وقد اتخذ المشروع القطري أساسا لاتفاقية اتحاد الإمارات العربية التي وقع عليها الحكام التسعة في ٢٧ فبراير ١٩٦٨. وهكذا كانت النتيجة الإيجابية التي تمخضت عن مؤتمر الحكام في دبي هي إعلان مولد اتحاد الإمارات العربية، وذلك بمقتضى البيان المشترك^(٣)، الذي صدر وألحقت به اتفاقية الاتحاد^(٤) التي تضمنت سبع عشرة مادة يمكن أن نشير إلى أهم ما نصت عليه على الوجه التالي :

أولا : إنشاء اتحاد للإمارات العربية في الخليج بهدف توثيق الصلات والعلاقات بين الإمارات وتقوية التعاون بينها، وتنسيق تقدمها وتوحيد السياسة الخارجية والتمثيل الخارجي ودعم الدفاع الجماعي لها.

ثانيا : ممارسة كل إمارة لشئونها الخاصة التي لم يتعرض لها الاتحاد.

ثالثا : تشكيل مجلس أعلى من حكام الإمارات بهدف وضع الميثاق الكامل الدائم للاتحاد، ورسم سياسته العليا.

رابعا : يتناوب حكام الإمارات رئاسة المجلس الأعلى بصفة دورية، ويتولى رئيس المجلس الأعلى تمثيل الاتحاد في الداخل والخارج.

خامسا : تشكيل مجلس اتحادى يعمل كهيئة تنفيذية للاتحاد، على ألا تعتبر قراراته نهائية إلا بعد تصديق المجلس الأعلى عليها.

(١) عن نص هذا المشروع يمكن الرجوع إلى وحيد رافت : دراسة ووثائق حول اتحاد الإمارات العربية في الخليج، المجلد السادس والعشرون من المجلة المصرية للقانون الدولي ص ١٦٥-١٦٦ (مستخرج).

(٢) مشروع مقدم من حكومة قطر إلى مؤتمر حكام الإمارات العربية في الخليج العربي المت عقد بدبي في ١٩٦٨/٥/٢٥ - ووثائق حول اتحاد الإمارات العربية في الخليج ص ١٦٧ - ١٧٠.

(٣) انظر نص البيان الصادر عن مؤتمر حكام الإمارات العربية في الخليج العربي في ٢٧ فبراير ١٩٦٨ - ووثائق حول اتحاد الإمارات العربية ص ١٧١.

(٤) انظر نص الاتفاقية في التقرير الذى أعدته دائرة البحوث والنشر في أبوظبي، وكذلك سيد نوفل : الأوضاع السياسية لإمارات الخليج العربي وجنوب الجزيرة - الكتاب الثانى - إمارات الساحل العماني ص ٢٦٩ - ٢٧٣.

سادساً : تتعاون الإمارات المتعاقدة في دعم قدراتها العسكرية وتعزيزها لممارسة حقها الشرعي في الدفاع الجماعي والفردى لرد أى عدوان مسلح .

سابعاً : تشكيل محكمة عليا تسمى بالمحكمة الاتحادية^(١) .

وقد وجهت انتقادات كثيرة لاتفاقية اتحاد الإمارات العربية ، منها أن الأساس الذى استهدفته هو إيجاد نوع من الاتحاد الذى يرتبط بأشخاص الحكام ؛ بغية تنسيق سياستهم الخارجية والدفاعية وغيرها ، وأن الاتفاقية لم تنتقص من السيادة الداخلية التى يمارسها كل حاكم فى إمارته ، بل إنها نصت صراحة على تأكيد سيادة واستقلال كل إمارة ، وهذا أمر من شأنه الاستمرار فى الاعتراف بالنزعات المحلية ، كذلك انتقدت الاتفاقية - فيما نصت عليه - فى أن تكون قرارات المجلس الأعلى للحكام جماعية بحيث يمكن أن يعترض حاكم واحد على قرار وافق عليه ثمانية من الحكام ، ولما كانت الاتفاقية لم تنص على إنشاء نظام برلمانى ديموقراطى ، أو إيجاد أية مؤسسة تمثيلية وطنية داخل الاتحاد ، فقد كان التخوف من أن يصبح الاتحاد بمثابة تكرار للسلطة التى كان يمارسها الحكام عن طريق المجلس الأعلى للإمارات المتصالحة الذى أوجده بريطانيا^(٢) . وبالإضافة إلى ذلك فلما كانت المادة الرابعة من اتفاقية اتحاد الإمارات العربية قد نصت على ضرورة وضع ميثاق كامل دائم للاتحاد فقد كان معنى ذلك أن اتفاقية الاتحاد لم تكن بأكثر من محاولة لإرساء أسس الاتحاد وتخطيط هيكله بصورة مبدئية ، ولذلك حاولت بعض الإمارات ، استنادا إلى ذلك النص ، وقف سير عجلة الاتحاد إلى حين الفراغ من إقرار ذلك الميثاق الكامل الدائم ، على الرغم مما نصت عليه الاتفاقية على أن يعمل بها ابتداء من ٣٠ مارس ١٩٦٨^(٣) ، وعلى الرغم من أن البيانات التى صدرت عن إعلان مولد الاتحاد قد أحسن صياغتها فى عبارات عاطفية وحماسية ؛ من ذلك أن فكرة الاتحاد كانت من أجل ضمان مستقبل المنطقة واستقرارها السياسى فضلا عن تحقيق حماية ذاتية لها^(٤) ، إلا أننا نود أن نؤكد هنا أن أقصى ما يمكن أن يتطلب من الاتحاد هو إنجاز قدر من الوحدة السياسية ، بمعنى أنه لا يمكن تحميل الاتحاد أكثر مما يحتمل فى صد أخطار خارجية يمكن أن تتعرض لها المنطقة .

Fenelon, K. G., The Trucial States p. 53 ff. (١)

AL Bahra, Hussain, op. cit., p. 7. (٢)

وحيد رافت : دراسة وثائق حول اتحاد الإمارات العربية فى الخليج العربى . (٣)

Information & Research Section, Abu Dhabi, Federation of the Arab Emirates - (٤)
Report p. I.



وعلى أى حال فما كادت تعلن اتفاقية اتحاد الإمارات العربية حتى أسرع
الدوائر البريطانية بالتأكيد على أنها تتطلع بسرور إلى قيام هذا الاتحاد، وترحب به
كخطوة نحو تأمين الاستقرار في المنطقة، كما نفت بشدة أن يكون لها أية شبهة في
تحريكه مؤكدة أنه لم يكن لها علاقة بذلك، ولعل تجرية بريطانيا في اتحاد الجنوب
العربي، وغيره من الاتحادات الاستعمارية التي تأكد فشلها هو الذي دفعها إلى
ذلك، ومن ثم كانت بريطانيا حريصة منذ إعلان سياستها الخاصة بالانسحاب عن
منطقة الخليج على عدم التدخل بين الحكام، أو ممارسة أى ضغط عليهم مكثفة
بتشجيعهم على التقارب؛ إذ كانت تأمل أن يكون الاتحاد بديلا لوجودها العسكري
في تأمين الاستقرار في المنطقة، وسوف نرى ذلك واضحا في المساعي التي قام بها
السير وليام لوس الممثل الشخصي لوزير الخارجية البريطانية في حكومة المحافظين
في محاولته الودية للوساطة بين الحكام وتقريب وجهات نظرهم. كما كانت
الحكومة البريطانية حريصة على إظهار اتحاد الخليج باعتبار أن الظروف الخليجية
تفرضه، وتؤيده الضرورة السياسية العربية في الدرجة الأولى، كما ترحب به
الأنظمة العربية على اختلاف نزعاتها^(١).

وإذا استثنينا موقف بريطانيا المؤيد للاتحاد، فإن الاتحاد واجه منذ إعلانه
معارضة شديدة من جانب الحكومة الإيرانية التي أصدرت بيانا رسميا أكدت فيه أنه
لا يمكن للحكومة البريطانية أن تتخلى لآخرين عن أراض يشهد التاريخ أنها فصلت
عن إيران بالقوة، وأن الحكومة الإيرانية ستحتفظ بكل حقوقها وأنها لن تعترف
بالاتحاد إمارات الخليج قبل أن تسوى مشكلة البحرين، وحتى إذا انضمت البحرين
إلى الاتحاد فإن ذلك لن يؤثر مطلقا على مطالبها فيها^(٢). وأنه لا يمكن الاعتراف
بأى قرار أو اتفاق أو تعهد يتناول منطقة «الخليج الفارسي» دون أن يتضمن تأكيدا
كاملا لحقوق سكان المنطقة، وبصفة خاصة مصالح إيران المشروعة^(٣).
وفي الوقت الذي أجمعت فيه الدول العربية - بصفة عامة^(٤) - على مباركة

(١) دباس نجيب الرئيس : صراع الواحات والنفط - صوم الخليج ١٩٦٨ - ١٩٧١ ص ٥٥.

(٢) اتحاد الإمارات العربية التسع وعدم اعتراف إيران به ونسكها بموقفها، الحياة ١٩٦٨/٤/٢، انظر أيضا :

جمال زكريا قاسم : الادعاءات الإيرانية في الخليج - مجلة الجمعية التاريخية ج ٢٠.

(٣) وحيد رافت : دراسة ووثائق حول اتحاد الإمارات العربية في الخليج ص ٢٨.

(٤) عارضت اتحاد الإمارات كل من سوريا والجزائر وجمهورية اليمن الديمقراطية انظر :

Hawley, Donald, The Trucial States p. 264.

الاتحاد، أصدرت بعض الأحزاب اليسارية بيانات نددت فيها بالاتحاد وأكدت أن الهدف من إقامته تثبيت مصالح الاستعمار والرجعية، كما انتقدت الاتحاد في أنه يعزل عمان، وأنه بذلك يخلق كيانات اتحادية جديدة تغلف خطر التجزئة بشكلها السافر، كما أنه ستبقى ضمن الاتحاد نسبة سكانية إيرانية كبيرة^(١).

ويبدو أن هذا الانتقاد كان سببا في مبادرة الشيخ زايد لزيارة سلطان مسقط سعيد بن تيمور حيث تباحث معه في كيفية انضمام مسقط إلى الاتحاد، وعلى الرغم من أن سعيد بن تيمور قمشا مع سياسة العزلة التي فرضها على عمان لم يتجاوب تماما، إلا أن الشيخ زايد نجح في توقيع اتفاقية مبدئية مع سلطان مسقط للاتحاد يتم في المستقبل، وإن كان ذلك قد عرضه لانتقادات شديدة من بعض الحكام الذين رأوا أن هذا التحرك السياسي الذي قام به الشيخ زايد قد تم دون استشارتهم^(٢).

كما كان من نتيجة الحملة الكبيرة التي شنتها الإيرانية على الاتحاد أن جعلت الكثيرين من الحكام يتخوفون من انضمام البحرين، وظهر ذلك واضحا في أنه، على الرغم من اتفاق الحكام عند نهاية مؤتمر دبي على أن يكون اجتماعهم القادم في البحرين، إلا أن هذا التخوف بالإضافة إلى ضغط الجاليات الإيرانية - وهي جاليات لها وزنها - كان سببا في اختيار أبوظبي بدلا من البحرين لتكون مقرا للاجتماع المرتقب، وليس من شك في أن ذلك التعديل كان له أثر على نفسية البحرين التي أحست أنها باتت تشكل عقبة أمام الاتحاد، على الرغم من الحماس الزائد الذي أظهرته للانضمام إليه تخلصا من الإدعاءات الإيرانية عليها.

ومنذ الإعداد لمؤتمر الحكام في أبوظبي في ٢٥ مايو ١٩٦٨ وضحت خلافات في الرأي، وظهرت هذه الخلافات أوضح ما تكون بين قطر وأبوظبي حول مسألة إعداد جدول أعمال المؤتمر، إذ أعد وفد أبوظبي - باعتباره يمثل الدولة المضيفة - مشروع جدول أعمال يتضمن دراسة الخطوات اللازمة لإعداد الميثاق الكامل للاتحاد الذي نصت عليه اتفاقية اتحاد الإمارات العربية، واختيار الخبراء الدستوريين المكلفين

(١) انظر البيان الصادر عن المكتب السياسي لحركة القوميين العرب في الخليج حول اتحاد الإمارات العربية -

الحرية ١٨/٣/١٩٦٨.

(٢) الحوادث ١٠/٥/١٩٦٨.



بذلك. بينما تقدمت قطر بمشروع مفصل يتناول إلى جانب وضع الميثاق الدفع بالاتحاد إلى حيز التنفيذ كانتخاب رئيس له وتعيين المقر الدائم له وإنشاء أمانة عامة ومجلس اتحادي تنفيذي فضلا عن إعداد شعار الاتحاد، وعلمه ونشيد الوطن، وتوحيد النقد بين الإمارات وإصدار جريدة رسمية للاتحاد^(١). وكانت قطر تجد نفسها مؤهلة للقيام بدور قيادي في الاتحاد بحكم أقدميتها في العمل السياسي، وباعتبارها الإمارة غير المتنازع عليها، ولا توجد مطالب في أراضيها، كما هو الحال بالنسبة للبحرين بين السعودية وأبوظبي، ولا ادعاءات إيرانية عليها كما هو الحال في البحرين، ولا مشكلة جاليات إيرانية كما هو الحال بالنسبة إلى دبي^(٢).

وواضح أن الخلاف بين قطر وأبوظبي قد كشف عن تعارض جذري حول تفسير اتفاقية الاتحاد، فبينما رأت أبوظبي - تساندها في ذلك البحرين - إرجاء اتخاذ القرارات الأساسية إلى حين وضع ميثاق الاتحاد رأت قطر، تشاركها في ذلك دبي ورأس الخيمة، وجوب تنفيذ أحكام اتفاقية الاتحاد على الفور باعتبارها تمثل نظاما مؤقتا وانتقاليا إلى حين الفراغ من وضع الميثاق الدائم.

كما وضح من هذا الخلاف أيضا أن هناك أسبابا أشد عمقا، وكما يؤكد بعض الباحثين، كشف هذا الخلاف عن وجود محاور متضاربة يسعى كل منها إلى تأكيد وزنه مندفعاً وراء روايتهم استعمارية تقليدية كخلاف الحدود بين قطر وأبوظبي، ومشكلة الزيارة وجزيرة حوار بين البحرين وقطر^(٣)، والتنافس بين قطر وأبوظبي في استقطاب ولاء دبي وغيرها من إمارات الساحل العماني، ويبدو أن ذلك التنافس هو الذي أوجد صلات من المصاهرة بين حاكمي دبي وقطر. كذلك لم ترحب أبوظبي بعلاقة رأس الخيمة التقليدية بالسعودية لما يربط بينهما من ولاء مشترك للتعالم الوهابية، حتى لقد لوحظ أن أبوظبي خلال افتتاحها على إمارات الساحل - بمساعدتها الاقتصادية والمادية - لم تول رأس الخيمة نفس الاهتمام الذي أولته لبعض الإمارات الأخرى.

(١) رياض نجيب الريس - صراع الواحات والنشط من ص ٣٥ / ٣٦.

(٢) المرجع السابق ص ٦٦.

(٣) على الرغم من أن البحرين ليس لها حدود برية لكن تنغمس في مشكلات خاصة بالحدود، إلا أن الخلاف كان قائما بينها وبين قطر حول ملكية الزيارة وهي ميناء مواجهة للبحرين على ساحل قطر، ومن ناحية أخرى كانت قطر تطالب بجزيرة حوار التي تقع على مقربة من ساحلها الشمالي الغربي، وقد أحقتها بريطانيا بالبحرين منذ عام ١٩٣٨. انظر:

Hay, Rupert, The Persian Gulf States p. 88.

ويتساءل الدكتور وحيد رأفت - الحبير الدستوري الذي كلف فيما بعد بوضع الدستور الاتحادي المؤقت - هل كانت الخلافات القانونية حول تفسير اتفاقية الاتحاد أزمة نمو أم أزمة ثقة؟ ويجيب على تساؤله هذا أن وراء هذه الخلافات نزعات سياسية واعتبارات محلية، من ذلك أن إمارة أبوظبي أحست أنها تورطت في قبولها الانضمام إلى اتحاد الإمارات التسع، كما أن إمارة البحرين من جانبها أدركت أنه من الأصلح لها إعلان استقلالها كدولة ذات سيادة عن وجودها في اتحاد قد لا يكون راغبا في انضمامها إليه فضلا عن أنه لن يكون لها دور يتناسب مع طموحها في تصريف شئون الاتحاد بموجب زيادة عدد سكانها، والنهضة الحضارية التي بلغتها، هذا بالإضافة إلى أن قطر كانت تريد إخراج البحرين من الاتحاد لأن إخراج البحرين سيرضي إيران ويحافظ على العلاقات الودية بين الدوحة وطهران، كما أنها سوف تستأثر بزعامة الاتحاد ومناصبه ودوائر نفوذه بعيدا عن منافسة البحرين ومعتمدة على الدعم السعودي، أما دبي فقد كانت تريد أيضا إخراج البحرين إرضاء لقطر.

وعلى أي حال فقد اجتمع الحكام التسعة في أبوظبي في الفترة من ٢٥ إلى ٢٦ مايو ١٩٦٨، وكان من المتوقع - بطبيعة الحال - أن يتكرر داخل هذا الاجتماع ما حدث في داخل اللجان التحضيرية للمستشارين حتى انتهى الاجتماع وخرج الحكام التسعة دون أن يتخذوا أي قرار حتى فيما يتعلق بإقرار جدول أعمال الدورة الأولى نفسها، حيث رؤى تأجيل الاجتماع إلى دورة أخرى^(١).

ولم تيأس قطر من إمكان تغليب وجهة نظرها بل إنها رأت أن تستشير بعض القانونيين في تفسير أحكام اتفاقية اتحاد الإمارات العربية، وعمما إذا كان التفسير السليم يقتضي تجميدها إلى حين وضع الميثاق الكامل الدائم، أو على العكس المضى في تنفيذها بإنشاء الهيئات والأجهزة الاتحادية الرئيسية؟، وقد حصلت قطر على استشارتين قانونيتين إحداهما من الدكتور وحيد رأفت المستشار القانوني للدولة الكويت، والثانية من الأستاذ شارل روسو أستاذ القانون الدولي في جامعة باريس، وجاءت الاستشارتان مؤيدتين لوجهة نظر قطر من حيث وجوب المضى في إنشاء الهيئات والأجهزة الاتحادية السياسية، كما بادرت قطر بإرسال مبعوث من قبلها إلى

(١) رياض نجيب الريس : صراع الواحات والنفط ص ٢٨.



السعودية، التي كانت تربطها بها وشائج متينة، لكي يطرح أمام حكومة الرياض الأسباب التي تعرقل قيام الاتحاد، وكانت السعودية حريصة على تأييد قطر إذ إن تفاعسها عن ذلك سوف يؤدي إلى إضرار بمصالحها الإقليمية وخاصة في واحات البوحيي المتنازع عليها مع أبو ظبي^(١). وسارعت الكويت بالتحرك في وساطة ديبلوماسية ناجحة بين الحكام في بونيه عام ١٩٦٨. وقد اتهمت الكويت بأنها تتطلع إلى نفوذ سياسي، وإذا جار ذلك الاتهام فإنه ينبغي أن نقرر هنا أن أقصى ما كانت تتطلع إليه الكويت هو ألا يكون لغيرها نفوذ في المنطقة، كما استهدفت الكويت نجاج الاتحاد حتى لا يملأ الفراغ الذي قد ينجم عن انسحاب بريطانيا من الخليج أي نظام أو دولة أخرى قد يعتبر وجودها تهديدا لنظام الكويت واستقرارها، كما قد يخلق المجال الحيوي أمام مصالحها. وبما هو جدير بالذكر أن المساعدات الفنية والاقتصادية والتعليمية التي قدمتها الكويت لإمارات الساحل العماني قد سبقت مساعدات غيرها من الدول، بل إن الكويت - كما لاحظ بعض المراقبين - هي الدولة الوحيدة التي تستطيع أن تعطي ولا تأخذ لأنه ليس لها ادعاءات في المنطقة على عكس غيرها.

وقد أسفرت نتائج الوساطة الكويتية عن محاولة لتجسيد الاتحاد بإنشاء مجلس اتحادي باعتباره الهيئة التنفيذية، وإقناع الحكام بالموافقة على اختيار أول رئيس للاتحاد، والاتفاق ولو مؤقتا على مقر العاصمة الاتحادية، وأنه ليس هناك ضرورة لتجسيد أحكام اتفاقية الاتحاد، إذ إن ذلك يعد مخالفا لنص المادة السابعة عشرة من الاتفاقية التي تؤكد وجوب العمل بها وتنفيذها اعتبارا من ٣٠ مارس ١٩٦٨، وقد أثبتت الدبلوماسية الكويتية نجاحها عند استئناف الحكام اجتماعاتهم المعطلة في ٦ و٧ يولية ١٩٦٨، حيث أمكن في خلال هذه الدورة التي انعقدت في أبو ظبي التوفيق إلى حد كبير بين الآراء المتضاربة، ويرجع أسباب ذلك - بالإضافة إلى الوساطة الكويتية - إلى رغبة أبناء الخليج في إخراج الاتحاد إلى حيز التنفيذ فضلا عما دخل في روع الحكام من احتمال تعرضهم لتقدم سوفيتي وخاصة بعد زيارة الأسطول السوفيتي لجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية؛ القرية من إمارة الفجيرة^(٢).

(١) النهار ١٣/٧/١٩٦٨.

(٢) الحياة ١٠/٩/١٩٦٨.

وهكذا تم في خلال اجتماع الحكام اختيار الشيخ زايد بن سلطان رئيساً للدورة بعد ما تقرر أن يتحول اجتماع الحكام إلى ما عرف باسم المجلس الأعلى الاتحادي، تنفيذا لاتفاقية اتحاد الإمارات العربية، كما أصدر المجلس الأعلى عدة قرارات هامة دخل بها الاتحاد في طور التنفيذ، من ذلك إنشاء ميزانية للاتحاد تساهم فيها الإمارات بنسبة دخل كل منها، وحتى يتم إقرار ذلك، تقرر تقديم تمويل بصفة عاجلة بمبلغ ٥٠ ألف دينار بحريني، تحمته كل من البحرين وقطر ودبي وأبوظبي^(١).

ومع ذلك فلم يكن نجاح المؤتمر مثالياً، فبدلاً من إنشاء المجلس الاتحادي التنفيذي الذي نصت عليه اتفاقية الاتحاد، اكتفى بمجلس اتحادي مؤقت^(٢)، وبدلاً من اختيار أول رئيس للاتحاد اكتفى بتنظيم الرئاسة الدورية، بمعنى أن ينتخب المجلس الأعلى من بين أعضائه، وبالتناوب فيما بينهم، رئيساً لكل دورة من دوراته، وتستمر رئاسته قائمة حتى يتم اختيار الرئيس الجديد^(٣)، وبدلاً من تعيين المقرر الدائم أو المؤقت للاتحاد ترك لكل من المجلس الأعلى والمجلس الاتحادي المؤقت الحرية التامة في اختيار مكان انعقاد كل منهما، وأن يحدد عند نهاية كل دورة مكان انعقاد الدورة التالية، مع مراعاة النوع بقدر الإمكان، كما حددت اختصاصات المجلس الأعلى خلال الفترة الانتقالية، بحيث تقتصر على توجيه الدعوة للاجتماعات، وإدارة المناقشات وغير ذلك من الأمور الإجرائية المحضة. أما عن المجلس الاتحادي المؤقت، فيتكون من عضو عن كل إمارة، ولا يزيد عدد المساعدين لكل عضو عن ثلاثة، وأن يكون لكل إمارة صوت واحد، وتصدر قرارات المجلس الاتحادي بأغلبية ثلثي الأعضاء، ولم يكن في هذا ما يقلق الإمارات التي قد لا يوافق ممثلوها على قرار من القرارات، إذ إن قرارات المجلس الاتحادي المؤقت لا يمكن أن تصبح نافذة إلا بعد المصادقة الإجماعية عليها من قبل المجلس

(١) قرار اتحادي رقم ١٩٦٨/٨ برصد مبلغ مؤقت لمواجهة النفقات الأولية للاتحاد.

(٢) قرار اتحادي رقم ١٩٦٨/٥ بشأن تشكيل مجلس اتحادي مؤقت وتحديد اختصاصاته.

(٣) قرار اتحادي رقم ١٩٦٨/٣ بشأن رئاسة جلسات المجلس الأعلى للاتحاد، وقرار رقم ٤ بشأن مكان اجتماعه.

ويمكن الرجوع إلى هذه القرارات في التقرير الذي أعدته دائرة البحوث في أبوظبي عن اتحاد إمارات الخليج العربي ص ص ١٣/١.

الأعلى للحكام. وحددت اختصاصات المجلس الاتحادى المؤقت فى وضع البرامج التنفيذية، ورسم الأنظمة، وتنفيذ سياسة المجلس الأعلى، وتقديم التشريعات اللازمة لتنفيذ اتفاقية اتحاد الإمارات العربية، ودراسة الميزانية. ولمعاونة المجلس الاتحادى المؤقت رأى تشكيل عدة لجان فنية منها لجنة التربية والتعليم ومقرها قطر، وتستهدف توحيد أساليب التعليم فى الإمارات الأعضاء، ولجنة التجارة ومقرها دبي، وتستهدف تسهيل وتنظيم حركة التجارة بين الإمارات، ولجنة المواصلات ومقرها أبوظبي، لدراسة إنشاء شبكة من الطرق بهدف ربط الإمارات، بالإضافة إلى لجنة للبريد والنقد. كما ووفق على تشكيل لجان أخرى خاصة بالتشريعات العمالية، والتأمينات الاجتماعية والهجرة والجنسية وغيرها.

ومن المؤكد أن اللجان التى شكلت قامت بجهود كبيرة على الرغم مما تميزت به جلساتها من مجادلات عقيمة حول شئون تفصيلية، حتى أن الشيخ زايد حاكم أبوظبي أدلى بحديث لمراسل جريدة التايمز البريطانية أكد فيه أنه يؤيد بقوة اتحاداً وثيقاً فى الخليج يضم الإمارات التسع، على أنه إذا ثبت استحالة تنفيذ ذلك، فإنه سيؤيد قيام اتحاد بين إمارات الساحل السبع وحدها، وحتى إذا تعذر ذلك، فإنه سيؤيد قيام اتحاد بين أبوظبي وبين ثلاث أو أربع إمارات كنواة لاتحاد أكبر، وفسر بعض المعلقين ذلك بأن أبوظبي كانت لا تزال تفضل اتحاداً يكون لها فيه ما يتناسب مع طموحها وخاصة أنها بدأت تبذل جهداً لإنشاء جيش خاص بها مدرب بأحدث الأسلحة، بلغ تعدادة أكثر من خمسة آلاف رجل، بالإضافة إلى ثلة من الطيران، وأصبحت هذه القوة بذلك تجاوز حاجات أمنها الداخلى.

ويمكن أن نعرض لنماذج من اختلاف وجهات النظر التى احتدمت فى اللجان الفنية المتخصصة، فمثلاً أثيرت فى اللجنة الخاصة بعلم الاتحاد مناقشات حادة بسبب أن اتفاقية الاتحاد كانت تؤكد صراحة احترام كل إمارة لسيادة الأخرى، ولذلك لم تجد اللجنة بداً من أن توصى ببقاء أعلام الإمارات التسع وعدم استبدالها بعلم اتحادى واحد، ولكن ظهر واضحاً أن اللجنة، نتيجة للضغط الذى تعرضت لها، قد تجاهلت ما نصت عليه اتفاقية الاتحاد من توحيد السياسة الخارجية وتوحيد التمثيل الخارجى مما يتحتم معه وجود علم واحد، أما ما جاء فى اتفاقية الاتحاد بشأن احتفاظ كل إمارة بسيادتها، فلا يعنى أكثر من أن تحتفظ كل إمارة بعلمها

لاستخدامه داخل إقليمها. وقد علق الدكتور حسن كامل - المستشار القانوني لحكومة قطر - على التخبيط الذي وقعت فيه اللجنة بقوله: «إنه إذا كان من الضروري تفسير الاتفاق المعوقة لتطور الاتحاد للأصلح والأقوى على النحو الذي من شأنه أن يزيل التعويق ويحقق التطور، فماذا نسمى محاولة تفسير الأحكام الصريحة على نحو يؤدي إلى إضعاف الروابط بين إمارات الاتحاد وهلهتها»^(١)، ولم يجسد المجلس الأعلى للحكام إلا أن يحل المشكلة للدكتور عبد الرزاق السنهوري الذي كلف بوضع الميثاق الكامل الدائم للاتحاد، الذي أصر على أن يكون للاتحاد، علم واحد يمثله في الخارج، وأن تحتفظ كل إمارة بعلمها الخاص بها في الداخل، ووافق المجلس الأعلى على ذلك.

أما عن المجلس الاتحادي المؤقت فقد قام بنشاط كبير حيث عقد أربع دورات في كل من الدوحة والشارقة ودبي وعجمان على التوالي في خلال الفترة من سبتمبر ١٩٦٨ حتى أبريل ١٩٦٩. كذلك بذل الشيخ زايد بن سلطان رئيس الدورة الخاصة بالمجلس الاتحادي الأعلى جهودا كبيرة في محاولة تنفيذ القرارات التي اتخذها المجلس في دورة انعقاده الأولى ٦ - ٧ يولية ١٩٦٨، وكان أبرزها الاتفاق مع خبير دستوري عربي لوضع الميثاق الدائم للاتحاد، حيث تم الاتفاق مع الدكتور السنهوري على القيام بهذه المهمة، ولما كان الأمر مختلطا حول طبيعة هذا الميثاق وعمما إذا كان الهدف منه إنشاء اتحاد وثيق أو مجرد إيجاد رابطة بين الإمارات تحتفظ فيها كل إمارة بحقوق سيادتها الداخلية ويقدر من سيادتها الخارجية، فقد رأى السنهوري أن يعهد إلى مساعد قانوني له، هو الدكتور حسن الترابي من السودان، للقيام بجولة في إمارات الخليج، لجمع المعلومات اللازمة لذلك، وقد أعد الدكتور حسن الترابي قائمة مفصلة تضم ما لا يقل عن ١٢٩ سؤالا واستيضاحا عن الأحوال السياسية والاقتصادية والاجتماعية والخارجية وغيرها، وقد لوحظ أن بعض هذه الأسئلة لم يكن يخلو من إحراج، كالسؤال الخاص بموضوع الحدود بين الإمارات، والسؤال الخاص بنظام توارث الحكم في كل إمارة، وهو موضوع شائك بالنسبة إلى بعض هذه الإمارات إن لم يكن كلها، على أن

(١) وحيد رافت: دراسة ووثائق حول اتحاد الإمارات العربية في الخليج من ص ٤٦ / ٤٣.

(٢) رياض نجيب الريس: صراع الواحات والخط من ص ١٨٥ / ١٨٧.



أكثر الأسئلة إخراجاً كان الاستفسار الذي تصدر القائمة والذي تساءل عما إذا كان اتفاق دبي هو الأساس للميثاق الكامل الدائم، أم أن الأخير سوف ينسخه مستلهما فقط الروح التي أملت ذلك الاتفاق. ولم يرحب كثير من المسؤولين بهذا الاستفسار، مما حمل الخبير الدستوري المساعد إلى حذفه من قائمة استيضاحاته.

وعلى أي حال فقد تم في قرار اتحادى تشكيل لجنة من ممثلين عن كل من البحرين وفطر وأبوظبي لدراسة هذه الاستيضاحات، ومراجعة الإجابات، وتقديمت اللجنة باقتراح دعوة الخبير الدستوري الدكتور المستهوى لزيارة الإمارات للوقوف بنفسه على شئون الاتحاد، ولكنه اعتذر عن ذلك نظراً لمرضه، وطلب إعفاءه من مهمة وضع الميثاق فأجيب إلى طلبه.

وفي دور الانعقاد الثانى للمجلس الأعلى الذى انعقد فى الدوحة فى الفترة من ٢٠ - ٢٢ أكتوبر ١٩٦٨، تمت الموافقة على أن يعهد إلى المجلس الاتحادى المؤقت استخدام خبير اقتصادى لدراسة الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية فى المنطقة^(١)، وكذلك دراسة تنظيم الدفاع عن الإمارات^(٢). وفى الاجتماعات التى عقدها المجلس الاتحادى المؤقت فى الشارقة فى نوفمبر ١٩٦٨ تم الاتفاق على استخدام الخبير الاقتصادى من إحدى مؤسسات البنك الدولى أو الأمم المتحدة، كذلك تم الاتفاق بعد مناقشات عنيفة على أن يكون للاتحاد قوة دفاعية تتألف من جيش برى وسلاح جوى موحد القيادة والتدريب مع حق كل إمارة فى أن يكون لها قوة مسلحة محلية خاصة بها مجهزة وقابلة لأن يضمها الجهاز الدفاعى للاتحاد عند الاقتضاء للدفاع الخارجى. واستقر رأى على أن تكون فرقة كشافة ساحل عمان نواة للقوة الدفاعية الاتحادية^(٣). ويلاحظ هنا أثر هزيمة العرب فى يونيو

(١) قرار رقم ١ بالمصادقة على قرار المجلس الاتحادى المؤقت رقم ٦٨/٦ بشأن الاتفاق مع خبير اقتصادى لدراسة الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية فى الإمارات.

(٢) قرار اتحادى رقم ٦٨/١٢ بشأن دراسة تنظيم الدفاع عن الإمارات وكل ما يتعلق به.

(٣) سبق أن أشرنا إلى أن بريطانيا هى التى أنشأت هذه الفرقة من عناصر محلية يقودها ضباط بريطانيون فى عام ١٩٥١ باسم فرقة حرس الإمارات المتصالحة ثم صارت تعرف منذ عام ١٩٥٤ باسم كشافة ساحل عمان ومركزها الرئيسى فى الشارقة انظر .

Hay, op. cit., p. 116.

١٩٦٧ التي أضاعت - وإن كان ذلك إلى حين - ما بقي من ثقة في النفوس حول قدرة القيادة العسكرية العربية، مما دعا المجلس الاتحادي إلى أن يستعين بخبراء عسكريين بريطانيين، يضاف إلى ذلك الشقة غير المحدودة التي كانت تتمتع بها بريطانيا لدى حكام الخليج في المجالات العسكرية، وخاصة أنه قد تصادف في ذلك الوقت قيام تمرد عشائري ضد الشيخ صقر بن محمد حاكم رأس الخيمة الذي استعان على الفور بقوات كشافه عمان لقمع هذا التمرد. ولكل هذه الاعتبارات وقع الاختيار على الجنرال جون ويلوبي كخبير عسكري أول، يعاونه عدد من الخبراء العسكريين البريطانيين، للقيام بدراسات تمهيدية حول الدفاع عن الاتحاد والإمارات التي يشملها.

وبينما استطاعت الأجهزة الاتحادية حل كثير من المشكلات الاقتصادية والدفاعية والتنظيمية، ظلت مشكلة الميثاق الكامل الدائم للاتحاد قائمة دون حل، ولذلك عنيت الاجتماعات التمهيدية التي سبقت الدورة الثالثة للمجلس الأعلى الاتحادي في مايو ١٩٦٩ بالنظر في هذه المشكلة، وأوصت بإيجاد دستور مؤقت للاتحاد بدلا من الميثاق الدائم الذي تعذر إعداده.

وتعد الدورة الثالثة التي انعقدت في الدوحة من ١٠ - ١٤ مايو خطوة هامة في سبيل تدعيم الاتحاد، إذ أقر المجلس الأعلى في هذه الدورة عدة قرارات هامة من بينها :

- أن يكون للاتحاد رئيس ونائب للرئيس ينتخبان من بين أعضائه لمدة سنتين غير قابلتين للتجديد مباشرة.

- يستبدل المجلس الاتحادي المؤقت بمجلس وزاري يشكون من ١٣ وزيرا.

- أن يكون للاتحاد علم موحد يمثله في الخارج، على أن تحتفظ كل إمارة بعلمها الحالي.

- تشكيل لجنة من المستشارين والقانونيين لوضع مشروع دستور مؤقت للاتحاد على أن تفرغ اللجنة من عملها خلال شهرين، وتعرض نتائج ما قامت به على خبير دستوري عربي لدراسته خلال شهر وتقديم توصياته إلى المجلس.



- بحث الأسس والقواعد المنظمة لمالية الاتحاد إلى جانب تشكيل مزيد من اللجان المتخصصة^(١).

وقد حددت الصلاحيات الخاصة ببعض الأجهزة الاتحادية ومن بينها سلطة رئيس الاتحاد في الإشراف على ما يصدره المجلس الأعلى من فواتير وأن يوقع باسم المجلس على المعاهدات والاتفاقيات الدولية، وأن يمثل الاتحاد في الداخل والخارج، وله أن يوقع على أوراق اعتماد السفراء، وأن يتولى المجلس الوزاري - بصفته الهيئة التنفيذية للاتحاد - إدارة جميع الشؤون الداخلية والخارجية، والإشراف على مصالح الاتحاد، ويكون مسئولاً أمام المجلس الأعلى.

وتنفيذا لما نصت عليه قرارات مؤتمر الدوحة من تأليف لجنة من المستشارين القانونيين لوضع الدستور، ثم عرضه على خبير عربي محايد، وقع الاختيار على الدكتور وحيد رافت ليقوم بهذه المهمة. وقد قام الخبير الدستوري بمراجعة دستور اللجنة^(٢)، بالإضافة إلى مشروع دستور آخر وضعه وفد قطر، وقد ذكر الدكتور وحيد رافت في البحث القيم الذي نشره بعنوان : «دراسة ووثائق حول اتحاد الإمارات العربية في الخليج» أنه لم يشأ أن يقتصر دوره على مراجعة المشروعات التي قدمت إليه بل رأى أن يسد جميع الثغرات، وأنه حاول بقدر المستطاع أن يحدد من شمول قاعدة الإجماع التي تعرقل سير الأنظمة الاتحادية، وكان من رأيه الاختصار ما أمكن في الأحكام ذات النزعة النظرية أو الفلسفية، وضرورة النص أولاً وقبل كل شيء على إقامة اتحاد جمركي بين الإمارات وتوحيد تشريعاتها، ولكنه ووجه بمعارضة شديدة نظراً لاعتماد بعض الإمارات اعتماداً رئيسياً على حصيلة الرسوم الجمركية على البضائع المصدرة منها أو الواردة إليها أو لغيرها عن طريقها، فمثلاً اعترضت دبي على أن تشرف هيئة اتحادية على الموانئ ورأت أن تقتصر جهود الاتحاد على المواصلات التي تربط بين الإمارات. وربما كان دافع دبي إلى ذلك هو رغبتها في الاستقلال بإدارة مينائها الكبير الذي يدر عليها دخلاً لا بأس به، كما أثبتت مشكلة خاصة باحتفاظ الإمارات بقوات مسلحة محلية إلى

(١) مكتب الوثائق والدراسات، أبوظبي - أبوظبي بين الأسس واليوم من ١١٦ انظر أيضاً بيان مشترك (١)

رقم (٤) عن الدورة العامة للمجلس الأعلى للاتحاد الإمارات العربية - الدوحة مايو ١٩٦٩.

(٢) انظر مشروع الدستور المؤقت الذي أعدته اللجنة المكلفة بذلك بموجب قرار المجلس الأعلى للحكماء رقم

١/٦٩، دراسة ووثائق حول اتحاد الإمارات العربية في الخليج العربي من ٣٠٨.

جانب القوات المسلحة الاتحادية وما إذا كان من المناسب العدول عن ذلك وتسجيله في صلب الدستور، كما واجه الخبير الدستوري اقتراحات أخرى عن وجوب احترام كل إمارة عضو لاستقلال وسيادة الإمارات الأخرى حسبما نصت عليه المادة الثانية من اتفاقية اتحاد الإمارات العربية، واستلفت نظره أن أكثر الإمارات تحدثا عن السيادة هي أقلها سكانا. وعلى أي حال فقد انتهى الدكتور وحيد رافت من إعادة صياغة المشروع المقدم إليه من اللجنة الدستورية صياغة جديدة مسترشدا بمشروع اللجنة فضلا عن مشروع الدستور الذي قدمته قطر وكذلك الكويت^(١)، ومهتديا بالملاحظات والآراء التي قدمت إليه أو استمع إليها.

وكانت حصيلة ذلك كله إعداد مشروع دستور متكامل مكون من ١٥٣ مادة موزعة على عشرة أبواب^(٢). ويؤكد الدكتور وحيد رافت أنه تعرض لانتقادات بالغة من وفد قطر باعتباره قد توسع في اختصاصاته، ولكنه ينفي تماما أن يكون قد تعرض لأي تأثير من أي جهة ما، وأنه صاغ الدستور بطريقة محايدة تماما، وينأى بحكومة الكويت أن تكون قد تعرضت لأي رأي من آرائه رغم كونه يعمل خيرا لديها^(٣).

(١) أعدت الكويت مشروع دستور كامل في صيف عام ١٩٦٩ استنادا إلى قرار المجلس الأعلى للحكام رقم ١ / ١٩٦٩ - دراسة ووثائق حول اتحاد الإمارات العربية ص ص ٣٢١ - ٣٥٢.

(٢) تناول هذه الأبواب العشر :

- ١ - الاتحاد ومقوماته وأهدافه.
- ٢ - الدعامات الاجتماعية والاقتصادية والاساسية للاتحاد.
- ٣ - الحريات والتكاليف العامة للمواطن.
- ٤ - السلطات والهيئات الاتحادية.
- ٥ - المجلس الاستشاري الوطني (التشريعات والمراسم الاتحادية والجهات المختصة).
- ٦ - الإمارات.
- ٧ - توزيع الاختصاصات التشريعية والتفيذية والدولية بين الاتحاد والإمارات.
- ٨ - القوات المسلحة وقوات الأمن.
- ٩ - الأحكام الختامية والمؤقتة.

انظر نص المشروع النهائي للدستور المؤقت لاتحاد الإمارات العربية في دراسة ووثائق حول اتحاد الإمارات العربية ص ص ٣٥٢ - ٣٧٨، وما يذكر أن هذا المشروع هو الذي قام عليه الدستور المؤقت لدولة الإمارات العربية المتحدة. انظر أيضا :

The Provisional Constitution of the United Arab Emirates (Document), Middle East Journal, Summer, 1972 p. 307 ff.

(٣) وحيد رافت : دراسة ووثائق حول اتحادات الإمارات العربية في الخليج ص ص ١٠٥ - ١١٠.



وفي خلال جلسات الدورة الثالثة اجتمعت الخلافات بين الحكام حتى تميز المؤتمر بتأليف لجان فرعية لدراسة كل ما لا يتفق عليه وتأجيله إلى دورة أخرى . وقد يكون من المناسب أن نعرض لبعض هذه الخلافات التي تعكس التيارات المتناقضة التي كان يعاني منها الاتحاد، كما تعكس أيضا حصيلة المناقشات القبلية بين الأسر الحاكمة . فمثلا أثير نقاش حاد حول التفرغ وعدم التفرغ بالنسبة للمهام الوزارية إذ تمسك وفد البحرين بضرورة التفرغ، وكان الهدف من ذلك وضع العراقيل أمام تولي الشيخ خليفة بن حمد آل ثاني - ولي عهد قطر - رئاسة الوزارة الاتحادية حيث إنه كان يشغل عدة دوائر حكومية في قطر وبالتالي إفساح المجال لنفسها مستفيدة من الأكثرية المتعلمة والثقافة التي عندها، وقد انتهى الأمر بالأخذ بحل وسط عرضته أبوظبي وهو ينص على التناقص عن مبدأ التفرغ في المرحلة الحالية إلى حين توافر الكفايات المهنية لشغل المناصب الاتحادية المختلفة، وعلى الرغم من أنه قد تم الاتفاق على أن يتناوب الحكام فيما بينهم الرئاسة بصفة دورية إلا أن الشيخ خليفة أكد بأنه من غير المعقول أن تتوقع من الحاكم أن يترك مشيخته في يد شخص آخر خلال السنتين اللتين يفضيهما في عاصمة الاتحاد، وما قد يؤدي إليه ذلك من فقدان السلطة في إمارته الأصلية^(١) . كذلك تبين من مناقشة موضوع العاصمة الاتحادية أنه في حين كانت بعض الإمارات تتطلع إليها، وخاصة الإمارات الغنية مثل البحرين وقطر ودبي وأبوظبي، وهي التي تتنافس فيما بينها في الثروة والمركز، كانت إمارات أخرى لا ترحب باختيار العاصمة لتكون فيها مما قد يجر عليها المتاعب نتيجة للازدواجية الحتمية بين السلطات الاتحادية والسلطات المحلية للإمارة، واحتمال طغيان الأولى على الثانية، ولكنها كانت من ناحية أخرى لا ترغب في أن تكون العاصمة في غيرها، ولذلك كان اقتراح قطر - ومعها دبي - في اختيار منطقة محايدة بين أبوظبي ودبي تدعى وادي الموت (الكرامة) لبناء عاصمة اتحادية حديثة فيها، في حين كان رد المعارضة التي تزعمتها البحرين بأن هذا تعسف لامبرر له، فضلا عن أنه يكلف ميزانية الاتحاد نفقات باهظة قدرت بأكثر من خمسين مليونا من الدراهم، كما أن بناء عاصمة جديدة يحتاج إلى سبع سنوات على الأقل، والاتحاد في حاجة إلى

(١) مؤتمر الدورة مايو ١٩٦٩ - النهار ١٣/٥/١٩٦٩ .

عاصمة اليوم وليس غدا^(١). ومن الواضح أن البحرين كانت تتوق إلى أن تكون عاصمة للاتحاد بحكم اعتزالها بشخصيتها، ولكن كان يحول دون ذلك عدة عقبات منها أن البحرين جزيرة وبالتالي فهي منفصلة عن بقية الاتحاد، ومن ناحية أخرى كانت كثير من الإمارات حريصة على عدم استفزاز إيران وإخراجها في الوقت الذي كانت تبذل فيه الجهود لمحاولة إقناعها بالتنازل عن ادعاءاتها الإقليمية على البحرين، هذا فضلا عن تخوف دبي من استعلاء إيران وأكثر من ٧٠ ٪ من سكانها من الإيرانيين، وعلى ذلك فقد تم اختيار أبوظبي لتكون عاصمة مؤقتة للاتحاد إلى أن تبنى العاصمة الجديدة، وكان ذلك ما تقرر أخيرا ونص عليه الدستور الاتحادي المؤقت^(٢).

كذلك فجرت البحرين مسألة هامة وهي اقتراحها بإنشاء مجلس وطني استشاري للاتحاد مع منحه بعض الصلاحيات الديمقراطية كالنظر في الموازنة السنوية ومشروعات القوانين، وعلى الرغم من أن هذا الاقتراح أدخل كبند في جدول أعمال المؤتمر إلا أن المراقبين لسير المؤتمر أبدوا شكوكهم في أن اقتراح البحرين كان محاولة من قبلها لتبرير خروجها من الاتحاد وخاصة أنها دعمت اقتراحها بإنشاء المجلس الوطني بأن يكون التمثيل فيه نسبيا أي بنسبة عدد سكان كل إمارة، وأن يشكل المجلس عن طريق الانتخاب المباشر، وبما أن تعداد البحرين يفوق المائتي ألف نسمة، بينما تعداد باقي الإمارات لا يتجاوز المائة ألف فسيكون للبحرين أكثر من نصف عدد مقاعد المجلس وهو أمر رفضه باقي المؤتمرين^(٣). ومهما أثير من نقاش حول ضرورة إجراء حصر عام للسكان في كل إمارة، وهو أمر صعب نظرا لطبيعة الظروف الجغرافية والتضاريس الاجتماعية، فضلا عن صعوبة التحقق من جنسية العديد من السكان، وعدد غير قليل منهم ليسوا عربيا رغم أنهم يحملون جوازات سفر عربية، كما هو شائع في دبي والبحرين، إلا أنه كان من الواضح التفوق العددي بالنسبة للبحرين. ولذلك طالبت الإمارات الأخرى بالمساواة في التمثيل كما رفضت اقتراح الوسط الذي تقدمت به أبوظبي بإعطاء البحرين مقاعد أكثر في المجلس.

(١) النهار ١٤/٥/١٩٦٩.

(٢) Anthony, John Duke, The Union of the Arab Emirates p. 272 Middle East Journal, (٢) Summer, 1972.

(٣) مؤتمر الدوحة مايو ١٩٦٩ - النهار ١٣/٥/١٩٦٩.



كذلك أثّرت بعض العقوبات الأخرى فيما يتعلق بكيفية اختيار أعضاء المجلس الاستشاري الوطني لعدم تمسك أية إمارة من الإمارات التسع على الأنظمة النيابية الديمقراطية مما يجعل تشكيل المجلس الاستشاري عن طريق الانتخابات المباشرة أو حتى على درجات اقتراحا عسيرا، هذا فضلا عن رفض وفود الإمارات فكرة الانتخابات أصلا. وبينما كانت اللجنة المتخصصة تبحث قيام الهيئات المحلية في كل إمارة باختيار عدد من الممثلين الصالحين يقدر بضعف العدد المقرر لكل إمارة في المجلس الوطني بحيث يتولى حاكم كل إمارة اختيار الممثلين منهم، إلا أنه إزاء استخدام مشكلة التمثيل النسبي مات المجلس الاستشاري الوطني قبل أن يولد^(١).

وهكذا كان أمام البحرين مبررات كثيرة للشكوى، فساكنها أكثر من نصف عدد سكان الإمارات وفيها أكبر عدد من المعلمين، في الوقت الذي نجد فيه البحرين نفسها لا تحتل أية مراكز رئيسية في الأجهزة الاتحادية، فضلا عن عدم اختيارها مقرا لانعقاد المجلس الأعلى ولا المجلس الاتحادي المؤقت، وربما استطاعت الإمارات الأخرى أن تبرر موقفها إزاء البحرين بالرغبة في تجنب الاصطدام بإيران التي شنت حملة عنيفة على فكرة الاتحاد بسبب إدخال البحرين ضمن أعضائه، إلا أن موقف الإمارات لم يتغير حتى بعد أن تراجعت إيران عن دعواها بملكية البحرين^(٢). ومع ذلك فلا يستطيع أحد أن ينكر أن البحرين، تفرد بعدة ميزات تجعل منها ركنا متينا من أركان المنطقة، فالموارد البشرية في البحرين يمكن أن تزود الإمارات بما تحتاج إليه من خبرات وأيد عاملة، هذا فضلا عن ارتفاع مستوى التعليم وشموله على امتداد نصف قرن من الزمان وكثرة عدد الخريجين فيها مما يجعل منها عنصرا هاما في نشر رسالة التقدم الاجتماعي والحضاري، وكما لاحظ أحد الباحثين البحرينيين أن الشعوب تقاس بعلمها وتقدمها لا بعدد يراميل النفط، هذا فضلا عن أن البحرين أسبق الإمارات من حيث تكوين الأجهزة الإدارية وقيام البلديات والغرف التجارية والنوادي الأدبية والصحافة، وخبرتها في ذلك يمكن أن تستفيد منها الأجهزة الاتحادية، كما أن احتكاك البحرين بالعالم

(١) النهار ١٤/٥/١٩٦٩، انظر أيضا رياض نجيب الريس: صراع الواحات والنفط ص ٩٤ - ٩٥.

(٢) صلاح العقاد: تقرير عن اتحاد إمارات الخليج - السياسة الدولية أكتوبر ١٩٧١.

الخارجي وتطور علاقاتها به أسبق من غيرها من الإمارات، وفي هذا المجال لها خبرة يمكن أن تنفع بها الاتحاد^(١). كما أن البحرين في احتفالها باليوبيل الذهبي للتعليم فيها في مايو ١٩٦٩، كانت تجسد في هذا الاحتفال أبرز ملامح المتناقضات داخل الاتحاد^(٢).

غير أنه من الإنصاف أن نذكر أنه إذا كان لإصرار البحرين على موقفها فيما يتعلق بمسألة التمثيل في المجلس الوطني الاستشاري له ما يبرره فإن الأمر يختلف بالنسبة إلى موقفها من المسائل الأخرى، كاختيار المقر المؤقت للاتحاد، وعلى أي حال فيبدو أن وفد البحرين شعر بمسئوليته الأدبية عن تعويق إقرار بعض التشريعات الاتحادية فسلك في الدورة التالية للمجلس الأعلى للحكام - وهي الدورة الرابعة التي انعقدت في أبوظبي في أكتوبر ١٩٦٩ - مسلكاً جديداً إما يوحى ذاتي أو بناء على نصيحة قدمت إلى البحرين من السعودية، وبذلك تركت مسؤولية فشل الدورة الرابعة لغيرها من الوفود^(٣)، إذ يلاحظ أن البحرين في هذه الدورة قد تمسكت بالاتحاد بسبب عدم توافر من يضمن لها الاستقلال خارجة بعد الزيارة التي قام بها الشيخ عيسى بن خليفة حاكم البحرين إلى كل من بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية، والتي لم يوفق في خلالها في الحصول على ضمانات سياسية واقتصادية وعسكرية لاستقلال البحرين، هذا بالإضافة إلى المساعي الكويتية السعودية التي أقتنعت البحرين باستمرارها داخل الاتحاد^(٤)، وهكذا انعقد المؤتمر الرابع في جو تحيط به الكثير من العوامل المساعدة التي كانت تحتم نجاحه، منها اقتراب موعد انسحاب القوات البريطانية من الخليج، بالإضافة إلى تهديد الصحافة الإيرانية، وحملتها المستعرة ضد الاتحاد، هذا إلى جانب ضغط الرأي العام العربي والمحلي، وموقف بريطانيا نفسها التي أبلغت الحكام بضرورة قيام الاتحاد.

وفي غمرة هذه العوامل اتجه الحكام إلى اجتماعات المجلس الأعلى،

(١) عبد الكريم أحمد : البحرين وأهميتها بين إمارات الخليج ص ٨٣.

(٢) أخبار الكويت ١٩/٥/١٩٦٩.

(٣) وحيد رافقت : دراسة ووثائق حول اتحاد الإمارات العربية في الخليج ص ٨٩.

(٤) وباض نجيب الرئيس : صراع الواحات والتفط ص ١٢٢.



وبعضهم يؤمن بضرورة تجاوز كل الصعوبات في سبيل قيام الاتحاد، والبعض الآخر متخوف من الاصطدام مع إيران، ولكنه يخشى في نفس الوقت عدم الاشتراك فيه لئلا يعرضه ذلك لانتقادات الرأي العام العربي والمحلي، غير أنه كان يأمل أن يجد وسيلة للانسحاب إذا سنحت الفرصة، ومنذ البداية بدأت العقبات تتساقط وخاصة حينما أبدت البحرين موقفا يتسم بالإيجابية الشديدة بتخليها عن الكثير من مطالبها بما في ذلك مشكلة التمثيل النسبي، بل إنها ذهبت إلى أبعد من ذلك حينما لم تطلب لنفسها أي منصب وزاري، ولم تبد أية تحفظات، وبدأ أن كل ما يهمها اتفاق الحكام فيما بينهم وإقرار الاتحاد ضمنا لأمنها^(١).

وفي بداية اجتماعات المؤتمر الرابع أعرب الشيخ زايد عن أمله في أن تحقق اجتماعات المؤتمر نجاحا أكبر مما حقته الدورات السابقة، وعلى الرغم من تصريحه بأن المؤتمرات السابقة قد حققت الكثير من التقدم فإنه يأمل في أن تجدد النقاط الباقية حلولا نهائية لها. وبالفعل قمت المصادقة على عدة قرارات هامة في خلال الجلسات الأولى، منها انتخاب الشيخ زايد رئيسا للاتحاد لمدة سنتين، والاتفاق على أن تكون أبوظبي عاصمة مؤقتة إلى أن تبنى العاصمة الاتحادية الدائمة في منطقة تقع بين دبي وأبوظبي، كما تقرر أن يكون التمثيل في المجلس الوطني متساويا بين جميع الإمارات، وأن تمثل كل إمارة بأربعة أعضاء^(٢)، كذلك تقرر تشكيل أول وزارة اتحادية تم الاتفاق فيها على نسبة تمثيل الإمارات، وعهد إلى الشيخ خليفة بن حمد ولي عهد قطر بتشكيل هذه الوزارة على أن تتقدم كل إمارة بقائمة مرشحيها ويختار رئيس الوزراء أعضاء وزارته من بين الأسماء المرشحة. كذلك تم للمجلس الأعلى مناقشة التقرير العسكري والمصادقة عليه، وتشكيل لجنة لمناقشة مشروع الدستور النهائي المؤقت للاتحاد، ولكن بينما كان المجلس يصدر قرارات إيجابية كانت تتسرب من وقت إلى آخر أخبار قاعة الاجتماعات أنباء عن الخلافات المحتدمة حول توزيع المناصب الوزارية بين الإمارات.

ولم يلبث أن تأزم الموقف على أثر دخول الوكيل البريطاني في أبوظبي جيمس تروديل قاعة اجتماعات المجلس الأعلى للحكام، ليقرأ رسالة من السير

(١) الأتوار ٢٧/١٠/١٩٦٩.

(٢) دائرة البحوث والنشر - تقرير عن اتحاد الإمارات العربية، أبوظبي ١٩٦٩.

ستوارت كرافورد Crawford المقيم البريطاني في الخليج، لحث الحكام على ضرورة إنشاء الاتحاد مع تمهينات حكومة صاحبة الجلالة البريطانية. وعلى حين عد بعض الحكام - ومنهم حاكمنا قطر ورأس الخيمة - هذا الأمر تدخلا من جانب بريطانيا، نظر الشيخ زايد إلى الموقف نظرة أكثر مرونة على اعتبار أن بريطانيا كانت لا تزال حتى ذلك الوقت هي المسؤولة رسميا عن الإمارات، وأكد أن ما حدث ليس خروجاً عن المألوف، فما زالت أبوظبي وغيرها من الإمارات مرتبطة مع بريطانيا بعلاقات خاصة، فضلا عن أن الكلمة التي ألقاها الوكيل البريطاني ليس فيها ما يجرح شعور أحد^(١)؛ على حين عبر الشيخ أحمد بن علي آل ثاني حاكم قطر عن انزعاجه من البيان البريطاني واعتبره انتقاصا من هيبة الحكام، وتدخلا مباشرا في شئونهم، وهكذا اتخذ بعض الحكام من الرسالة البريطانية ذريعة لرفض التوقيع على البيان المشترك، وبالتالي رفض التوقيع على القرارات ذاتها مستقدين في ذلك أن توقيعهم قد يعطى انطباعا خاطئا لدى الرأي العام بأن حكام الإمارات يتقادون لتعليمات الحكومة البريطانية ووكلائها. ووجد الشيخ صقر القاسمي حاكم رأس الخيمة الفرصة سانحة للخروج من قاعة الاجتماع وتبعه الشيخ راشد بن مكتوم حاكم دبي، وأصدر الشيخ صقر بيانا تدف فيه بموقف بريطانيا واتهم في بيانه الوكيل البريطاني بالتدخل لفرض الاتحاد على الإمارات، وأسند إلى هذا التدخل أسباب فشل الدورة الرابعة.

ولم يجد الشيخ زايد باعتباره رئيسا للدولة إلا أن يصدر بيانا مقتضيا قرر فيه تأجيل الاجتماع إلى موعد آخر لا يتجاوز أسبوعين حتى يتسع الوقت لاستكمال بحث جدول الأعمال^(٢).

وعلى الرغم من أنه يمكن أن نعتبر ما قامت به بريطانيا - رغم ما أظهرته من نوايا حسنة^(٣) - خطأ سياسيا وخاصة بعد أن كانت الدورة الرابعة قد أشرفت على

(١) وحيد دألت : دراسة وثائق حول اتحاد الإمارات العربية في الخليج ص ١٣١.

(٢) دائرة البحوث والنشر أبوظبي - تقرير عن اتحاد الإمارات العربية
انظر : بيان من المجلس الأعلى لاتحاد الإمارات العربية ٢٥ / ١٠ / ١٩٦٩.

(٣) أصدرت وزارة الخارجية البريطانية بيانا أكدت فيه أن الحكومة البريطانية لم تقصد من رسائلها إلى الحكام إلا حثهم على العمل لإحياء الاتحاد انظر،



النجاح، إلا أنه ينبغي أن نقرر هنا أن بعض الحكام كان يتحين الفرصة للخروج من الاتحاد، فدهى كانت نخشى أن يفسر موقفها باعتباره استعداداً لإيران وخاصة بعد زيارة بعثة عسكرية إيرانية إلى دبي قبل انعقاد المؤتمر^(١)، كما تخرجت رأس الخيمة من إيداء السعودية استياءها من محاولة حاكم أبوظبي اتخاذ مدينة العين في واحة البوريمي عاصمة لإمارته وموافقته على عدة مشروعات ضخمة تستهدف تطويرها، وعلى الرغم من أن السعودية قد أبدت قيام الاتحاد إلا أنها تحفظت على مطالبها الإقليمية في واحة البوريمي^(٢). وبالإضافة إلى هذه العوامل الخارجية الضاغطة يمكن أن نضيف إلى ذلك عوامل داخلية كانت سبباً في فشل الدورة الرابعة، ومن هذه العوامل الاعتراضات والتحفظات التي أثارها بعض الإمارات على المشروع النهائي للدستور المؤقت وموازنة الاتحاد، هذا فضلاً عن الخلافات التي احتدمت حول توزيع المناصب الرئيسية إذ اعترض حاكم دبي على ترشيح الشيخ خالد حاكم الشارقة لمنصب نائب رئيس الاتحاد، كما أن حاكم رأس الخيمة اشترط الحصول على وزارات معينة كالداخلية والدفاع، وعادت البحرين للتمسك بوزارة الخارجية^(٣). وقد اتضحت هذه الخلافات حينما وجه الشيخ زايد الدعوة للحكام لاستئناف اجتماعات المجلس الأعلى ولكنه لم يتلق إلا موافقة خمس إمارات فقط، أما الإمارات الثلاث الأخرى وهي قطر ودبي ورأس الخيمة فقد اتخذت موقفاً آخر، فعلى حين لم ترد دبي ورأس الخيمة رسمياً على الدعوة، أعربت قطر عن رغبتها في إجراء مزيد من الاتصالات والتشاور حول المسائل المختلف عليها ولاسيما موضوع المناصب الوزارية بين الإمارات ونصيب كل إمارة في الموازنة والاتفاق على مواد الدستور.

وهكذا لم تعد قرارات الدورة الرابعة أكثر من حبر على ورق، وحتى مؤتمر نواب الحكام الذي انعقد في أبوظبي في يونيو ١٩٧٠ بهدف التحضير لاجتماع مقبل للمجلس الأعلى لم يتوصل إلى نتيجة إيجابية، وانتهت المباحثات التساعية إلى ذلك الحد إذ لم يقدر للمجلس الأعلى للحكام التسع أن ينعقد بعد تأجيل

(١) الأنوار ٢٧ / ١٠ / ١٩٦٩

(٢) نفسه.

(٣) صلاح العقاد - معالم التغير في دول الخليج ص ٨٨ / ٨٩.

اجتماعه السابق على أثر الأزمة التي أشرنا إليها. ولم نلبث أن استجذبت بعض أحداث كان لها تأثيرها على مجريات الأمور، وأولى هذه الأحداث الأضواء التي سلطت على اجتماع مجلس حكام الإمارات المتصالحة في فبراير - مارس ١٩٦٩، والدعم المالي الذي قدمته أبوظبي لمكتب التطوير التابع له، وفي يولية ١٩٧٠ أعلن حكام الإمارات السبع تضامنهم إزاء محاولة الاعتداء على حاكم الشارقة، كما جددوا العهد على الاحتفاظ بروابط الأخوة فيما بينهم في سبيل تقدم وازدهار المنطقة، وهكذا أخذ المتابعون لأحداث الخليج يقارنون بين نجاح مجلس الإمارات المتصالحة والفشل الذي منيت به اجتماعات الدورة الرابعة للمجلس الأعلى للاتحاد^(١).

كذلك استجذبت تطورات جديدة عثلت في التنظيمات التي أعلنتها البحرين خاصة بدوائرها الحكومية، وإنشاء مجلس دولة، والنص على إنشاء دائرتين للخارجية والدفاع، كذلك أعلنت قطر النظام الأساسي المؤقت الذي نص في مادته الأولى على أن قطر دولة عربية مستقلة ذات سيادة، وعلى الرغم مما نخص عليه النظام الأساسي من أن قطر عضو في اتحاد الإمارات العربية^(٢)، إلا أن ذلك لم يكن إلا محاولة لتهذية الذين قد يرون في إعلان استقلال قطر وسيادتها ما يوحى بقرب انفصالها عن عضوية الاتحاد^(٣). وهكذا ظهر واضحاً أن الاتجاه إلى اتحاد إمارات الساحل العماني هو الأقرب إلى التحقيق بعد أن رأت كل من قطر والبحرين إعلان استقلالها كدولة قائمة بذاتها. ومع ذلك فقد جددت كل من الكويت والسعودية وساطتها في محاولة يائسة للتغلب على العقبات الرئيسية التي تعوق قيام الاتحاد التساعي، وكانت السعودية تركز على نجاح الاتحاد التساعي حتى لا تصبح مواجهة بوضع جديد لأبوظبي وترتب على اشتراكها في اتحاد يجمع بين مشيخات الساحل، نظراً لمشكلات الحدود القائمة بينهما، وهكذا جاءت المبادرة من

(١) دراسة ووثائق حول اتحاد الإمارات العربية في الخليج ص ١٢٢.

(٢) جاء في المادة الخامسة (ب) من النظام الأساسي المؤقت للحكم في قطر «تعمل الدولة بكل طاقاتها باعتبارها عضواً في اتحاد الإمارات العربية على تدعيم كيان هذا الاتحاد كما تعمل جاهدة على تقوية الروابط الاتحادية بينها وبين الدول الأخرى أعضاء هذا الاتحاد».

انظر مجموعة الوثائق الدستورية الجديدة لدولة قطر - الدوحة - ملحق العدد السادس أول صفر ١٣٩٠ هـ.

(٣) وحيد زامت : مصدر سبق ذكره ص ١٣٥.



جانب السعودية حينما أوفد الملك فيصل شقيقه ومستشاره الخاص الأمير نواف ابن عبد العزيز إلى الكويت للبحث في اتخاذ خطوات مشتركة حيث تقرر إيفاد وفد كويتي سعودي إلى حكومات الإمارات التسع للقيام بمسعى حميد لإنجاز الاتحاد، وحمل الوفد معه رسالة من كل من الملك فيصل وأسير الكويت لحكام الإمارات توضح الخطر الذي يحيط بالمنطقة واستعداد كل من البلدين للتعاون من أجل تذليل الصعاب، كما عرض الوفد السعودي الكويتي سبعة مقترحات لحل المشاكل الدستورية المختلف عليها والخاصة بعاصمة الاتحاد، ومشكلات التصويت في المجلس الاستشاري الوطني، والقدر الذي تساهم فيه كل إمارة في ميزانية الاتحاد.

وقد حاولت هذه المقترحات أن تضع حلولاً وسطى من ذلك أن تمثل كل إمارة بأربعة أعضاء في المجلس الوطني في خلال السنوات الأربع الأولى، حتى يتم عمل مسح سكاني للإمارات يحدد على أثره نسبة التمثيل، وفي خلال هذه السنوات تعين عاصمة مؤقتة للاتحاد. ومع ذلك فقد لاحظ المراقبون أن بعض هذه المقترحات قد أثارت مناقشات أخرى، من ذلك أنها أكدت على ضرورة توحيد القوات المسلحة للاتحاد خلافاً لما جاء في نص المادة ١٤٣ من مشروع الدستور المؤقت الذي أجاز لكل إمارة الاحتفاظ بقوات خاصة بها، كذلك تضمنت المقترحات انفراد الحكومة الاتحادية بالنشر في الشؤون الاتحادية الهامة، وإصدار القوانين الخاصة بالموافقة على عقود الامتيازات البترولية والضرائب والملاحة الجوية، وأن تنفرد حكومة الاتحاد بتمثيل الإمارات في المنظمات الدولية حتى ولو كانت ذات طابع فني مثل الأوبك^(١)، وكان من نتيجة تشعب المناقشات أن اضطر الوفد السعودي الكويتي أن يعدل عن بعض هذه المقترحات منعا لتوسيع شقة الخلاف. وعلى أي حال فقد تضافرت ردود الفعل على هذه المقترحات بين القبول المباشر، وبين طلب بعض الإمارات وضعها موضع الدراسة، فعلى حين وافقت أبوظبي على بعضها اعترضت على بعضها الآخر، وطالبت أن ينص في الدستور الاتحادي على أحقية كل إمارة في أن تعقد ما تشاء من اتفاقيات خارجية بشرط ألا تتعارض مع مصلحة الاتحاد، أما إذا اعترض الاتحاد عليها فيتعين في هذه الحالة عرض الأمر

(١) دراسة وولانتى حول اتحاد الإمارات العربية في الخليج ص ١٥٥ / ١٥٦.

على المحكمة الاتحادية، وطالبت أبو ظبي بضرورة أن تحتفظ الإمارات المنتجة للنفط بعضويتها المنفردة في منظمة الأوبك ومنظمة الدول العربية المصدرة للنفط، وعلى استمرار العمل بالمادة ١٤٣ من الدستور المؤقت التي تطلق للإمارات المتعاقدة حق إنشاء قوات مسلحة محلية تكون على استعداد لكي تنضم إلى القوة العسكرية الاتحادية عند الاقتضاء، ووضح أن أبو ظبي كانت تتمسك بالقوة العسكرية التي كونتها والتي كان يعز عليها أن تتخلى عنها. وأكدت أبو ظبي موافقتها الصريحة على ضرورة تعديل المادة ٤٩ من مشروع الدستور المؤقت التي تنص على أن تصدر قرارات المجلس الأعلى بالإجماع بحيث يعاد النظر في القرار الذي لم يستوف شرط الإجماع في خلال شهر على الأكثر، فإذا أقره المجلس بأغلبية سبعة أصوات من مجموع الأصوات التسعة صار نافذاً والتزمت الأقلية برأي الأغلبية^(١).

واتفق حاكم دبي إلى حد كبير مع وجهة نظر أبو ظبي، على أنه في رده الذي أجاب به على رسالة الملك فيصل اتهم البحرين بعرقلة قيام الاتحاد، حينما أخذت تلح على تفويض الحكومة الاتحادية السلطة في كثير من الشئون الداخلية الصرفة للإمارات وإصرارها على مراعاة التمثيل النسبي في المجالس الاتحادية خلافاً لمبدأ المساواة الذي وافق عليه الحكام في اتفاقية اتحاد الإمارات العربية، وعلى الرغم من أن البحرين قد تنازلت عن موقفها هذا خلال الدورة الرابعة للمجلس الأعلى المنعقدة في أبو ظبي في أكتوبر ١٩٦٩، وكذلك في اجتماع نواب الحكام في يونيو ١٩٧٠، إلا أنها عادت للإصرار على ذكر نص في الدستور المؤقت يوجب مراعاة نسبة عدد السكان في كل إمارة في التمثيل للمجلس الاتحادي الوطني، كذلك أصرت على عدم تحديد العاصمة الاتحادية. وأكد حاكم دبي أن حرصه على الاتحاد جعله يوافق على تفويض الاتحاد في كثير من الشئون التي هي في الواقع من الشئون الداخلية، وعلى إنشاء وحدة اقتصادية وجمركية بين الإمارات، وفوق ذلك فإنه على استعداد لإعادة النظر في موقفه بالنسبة لبعض المقترحات السعودية الكويتية التي لم يوافق عليها حين إعداد الدستور الدائم وعلى ضوء التجارب التي تكون قد اكتسبت في خلال الفترة الانتقالية^(٢).

(١) نص رسالة من الشيخ زايد بن سلطان حاكم أبو ظبي إلى الشيخ صباح الأحمد وزير خارجية الكويت

٢٥ / ٤ / ١٩٧١، النهار ٤ / ٨ / ١٩٧١.

(٢) رسالة من راشد بن سعيد حاكم دبي إلى الملك فيصل - النهار ٦ / ٨ / ١٩٧١.



أما عن قطر فقد اعترضت على ما جاء في المادة التاسعة من مشروع الدستور المؤقت والخاصة بإنشاء عاصمة اتحادية دائمة على الحدود الفاصلة بين إمارتي أبوظبي ودبي متذرة بأن موارد الاتحاد المالية لن تسمح لا في الوقت الحاضر ولا في المستقبل بإنشاء هذه العاصمة، وأصررت على ضرورة تحديد مقر العاصمة الاتحادية الدائمة باعتبارها مسألة رئيسية في الدستور المؤقت، كما رأت أن تساهم كل إمارة منتجة للنفط بـ ١٠ ٪ من إيرادات النفط بها في الميزانية الاتحادية، وعلى الرغم من أن قطر قد وافقت على التجاوز عن قاعدة الإجماع في المجلس الأعلى، إلا أنها اشترطت ضرورة أن تشمل أغلبية الأصوات في مشروع الدستور المؤقت الإمارات الأربع الكبرى وهي، قطر والبحرين وأبوظبي ودبي، باعتبارها أكثر الإمارات الأعضاء تحملاً للمسئوليات الاتحادية^(١).

وفيما يختص بالبحرين فقد اكتفت بإعلان تحفظها الكامل على مشروع الدستور المؤقت، على أنه من الواضح أن البحرين بدأت منذ أوائل ١٩٧١ بفترة اهتمامها عن الانضمام إلى الاتحاد، ولعل ذلك كان راجعاً في الدرجة الأولى إلى تسليم إيران بالتخلي عن ادعاءاتها في البحرين على أثر تقرير لجنة تقصى الحقائق التابعة للأمم المتحدة، وبذلك كانت إغراءات الاستقلال أقوى أمام البحرين، وكان مما يقوى النزعة الاستقلالية إقامة مشروعات صناعية كبيرة (صناعة الألومنيوم)، وعن احتمالات بترولية ضخمة بالإضافة إلى وجود اتجاه لدى بعض الشركات العالمية لنقل مقرها من بيروت إلى البحرين^(٢). ومع ذلك فقد حاولت البحرين أن تجد مبرراً لانسحابها متذرة بأن الوساطة الكويتية السعودية أصبحت تبرز في حلقة مفرغة، ونسبت بعض الصحف الكويتية تصريحاً أدلى به الشيخ محمد مبارك الخليفة مدير خارجية البحرين ذكر فيه أنه يعتقد أن الاتحاد ينبغي أن يكون مبنياً على أسس صحيحة فلا يكون اتحاداً بين حكام، وأن لا تكون مهمته محصورة في القيام بنفس الدور الذي كانت تقوم به بريطانيا وهو تولى الشؤون الخارجية أو الدفاعية للمنطقة فحسب، وأنه من الضروري أن يكون للاتحاد مردود سياسي واقتصادي، وأكد أن البحرين قد تنازلت بما فيه الكثير ولكنها كانت تود أن

(١) رسالة من حاكم قطر إلى الشيخ صباح الأحمد وزير خارجية الكويت ١٩٧١/٢/١٤. النهار ١٩٧١/٨/٦.

(٢) دراسة بولانتي حول الإمارات العربية في الخليج ص ١٤٥.

يراعى الحكام وضع البحرين، الذى يختلف ضغط الرأى العام فيها عن الإمارات الأخرى، كما كان من الضرورى مراعاة السبق الذى سجلته البحرين على بقية الإمارات فى مختلف المجالات^(١).

وهكذا أعلنت البحرين استقلالها فى ١٤ أغسطس ١٩٧١، وجاء فى بيان الاستقلال أن البحرين عملت بإخلاص فى سبيل تحقيق الاتحاد ولكنها كانت تؤمن بضرورة وضع دستور حديث يقوم على مبدأ فصل السلطات ويكفل قيام حكومة مركزية، فضلا عن عدم المساس بحقوق المواطنين الدستورية المتعلقة بمبدأ تمثيلهم فى مجلس وطنى نيابى ينتخب انتخابا صحيحا على أساس الكثافة السكانية للإمارات الأعضاء، ومع ذلك فقد تنازلت البحرين إلى أقل من الحد الأدنى، ونظرا لأن المساعى التى يقوم بها وفد الوساطة السعودى الكويتى لم تؤد إلى قيام الاتحاد، فقد قررت البحرين أن تعلن استقلالها على ألا يؤثر ذلك على استعدادها دوما فى الانضمام إلى اتحاد الإمارات العربية أو إلى دولة الإمارات العربية المتحدة حالما يقوم بناؤها على أسس ومبادئ دستورية سليمة يؤمن بها شعب هذه المنطقة العربية^(٢).

وتبعت قطر البحرين فى إعلان استقلالها فى أول سبتمبر ١٩٧١، وعملت انسحابها من الاتحاد بسبب استمرار الخلاف بين الإمارات، وأكد البيان الرسمى الذى أعلن استقلال قطر إيمانها الوطيد بضرورة الاتحاد وتطلعها إلى اليوم الذى يضمها فيه إلى شقيقاتها^(٣).

وباستقلال البحرين وقطر أصبح الطريق ممهدا أمام حكام الإمارات الأخرى لإعلان الاتحاد، ولم يتخلف عن ذلك سوى حاكم رأس الخيمة الذى اعترض على بعض مواد الدستور الاتحادى التى تضع مركزا خاصا لكل من أبوظبى ودبى من حيث اشتراط موافقتيهما على أى قرار يصدره المجلس الأعلى، وعلى أن يكون

(١) من حديث الشيخ محمد مبارك الخليفة مدير إدارة الخارجية فى البحرين أدلى به إلى جريدة السياسة الكويتية ١٠/٤/١٩٧١.

(٢) من بيان رسمى صادر عن الشيخ عيسى بن سلمان حاكم البحرين وتوابعها بمناسبة استقلال البحرين فى ١٤ أغسطس ١٩٧١، السياسة الكويتية ١٦/٨/١٩٧١.

(٣) بيان عن إعلان استقلال قطر صادر عن الشيخ خليفة بن حمد ثالث حاكم قطر فى أول سبتمبر ١٩٧١، النهار ٢/٩/١٩٧١.



لكل منهما ثمانية مقاعد في المجلس الوطني الاستشاري في حين خصصت ستة مقاعد لكل من الشارقة ورأس الخيمة وأربعة لكل من الإمارات المتبقية. وقد أصدر الشيخ صقر القاسمي حاكم رأس الخيمة بيانا أكد فيه أن حق الاعتراض الذي خول لكل من أبوظبي ودبي لا يخلق شعورا بالمساواة^(١)، كذلك اعترض الشيخ صقر على تركيز المناصب الوزارية في بعض الإمارات دون بعضها الآخر.

على أن امتناع رأس الخيمة عن التوقيع على دستور الاتحاد قد أثار عدة تساؤلات، فعلى حين اعتبر البعض ذلك خطوة بريطانية استهدفت فتح الطريق أمام غزو إيراني للجزيرتي طنب الكبرى والصغرى دون أن يكون هذا الغزو موجها لدولة الاتحاد^(٢)، ترى مصادر أخرى أن شيخ رأس الخيمة كان لا يريد توريث دولة الاتحاد في الوقوف أمام إيران التي أظهرت نيتها في الاستيلاء على هاتين الجزيرتين، أو لعل دولة الاتحاد كانت تريد تجنب الاصطدام بإيران عند احتلالها للجزيرتين في حالة وجود رأس الخيمة عضوا في الدولة. وبعد الاحتلال الإيراني للجزيرتين علق الشيخ صقر انضمامه للدولة الاتحادية بشروط منها أن تقطع دولة الإمارات العربية المتحدة علاقاتها بإيران، كما طالب أيضا بتمثيل متساو لإمارته في المجلس الوطني مع كل من أبوظبي ودبي، وهي شروط لم يكن من المتيسر الموافقة عليها بعد إقرار الدستور الاتحادي فضلا عن سياسة التقارب التي سارت عليها دولة الإمارات العربية المتحدة في علاقاتها مع إيران وغيرها من دول الخليج. وقد ظهر أيضا أن الخلافات الأسرية بين حاكم رأس الخيمة وحاكم الشارقة كان لها أثر كبير في عدم إمكانية بقاء الإماراتيين في دولة واحدة، وقد أثبتت الأحداث فيما بعد وجود منازعات حادة بين الحاكمين، حينما قدم حاكم رأس الخيمة تسهيلات لصقر بن سلطان، أحد المنافسين للشيخ خالد حاكم الشارقة في ١٤ يناير ١٩٧٢، في محاولة للاستيلاء على السلطة فيها، كما سنشير إلى ذلك فيما بعد^(٣).

وعلى الرغم من امتناع حاكم رأس الخيمة عن التوقيع على دستور الاتحاد فإن ذلك لم يحل دون إعلان قيام دولة الإمارات العربية المتحدة في ٢ ديسمبر ١٩٧١ من الإمارات الست المتبقية، وأصدر المجلس الأعلى بيانا أعلن فيه اختيار

(١) بيان من الشيخ صقر القاسمي حاكم رأس الخيمة عن أسباب عدم موافقته على الدستور الاتحادي المؤقت،
الأنوار ١٩٧١/٧/٢٠.

(٢) مجلة الرسالة - الكويت ١٩٧١/٨/٨.

(٣) صلاح العقاد - معالم التغيير في دول الخليج العربي ص ٩٦.

الشيخ زايد بن سلطان حاكم أبوظبي أول رئيس لدولة الإمارات العربية، ومدة رئاسته خمس سنوات، كما اختير الشيخ راشد بن سعيد المكتوم حاكم دبي نائبا للرئيس لنفس المدة^(١)، وقد نص الدستور الاتحادي على أن يكون لكل من الرئيس ونائبه حق التجديد بعد انتهاء الفترة أي في عام ١٩٧٦ بشرط موافقة المجلس الأعلى، وهو السلطة العليا في الدولة^(٢).

وأكد البيان الرسمي الصادر عن قيام دولة الإمارات العربية المتحدة بأن الدولة الجديدة قامت من أجل توفير حياة أفضل للمواطنين، ونصرة القضايا العربية والإسلامية، إلى جانب تمكين أواصر الصداقة بين جميع الدول والشعوب على أساس ميثاق جامعة الدول العربية والأمم المتحدة. وأشار البيان إلى إرسال وفود إلى الدول العربية، وكذلك الدول الصديقة من أجل شرح أهداف الدولة والحصول على دعمها وتأييدها. وحتى في خلال الشهور القليلة التي سبقت إعلان ميلاد الدولة شهدت العواصم العربية وغير العربية تحركا سياسيا ضخما قام به الشيخ زايد نيابة عن حكام الإمارات.

وكان من الطبيعي أن يواكب ظهور الدولة الجديدة إلغاء المعاهدات الجائرة التي أبرمت في القرن التاسع عشر والتي كانت تربط إمارات الساحل العماني ببريطانيا، وكانت حكومة المحافظين حريصة على إلغاء هذه المعاهدات واستبدالها بمعاهدة صداقة وبالتالي بدء صفحة جديدة من العلاقات بينها وبين الدولة الجديدة. وقد أصبحت دولة الإمارات العربية المتحدة الدولة رقم ١٣٢ في الأمم المتحدة والعضو الثامن عشر في الجامعة العربية^(٣). ولم تواجه الدولة الجديدة معارضة من الدول العربية باستثناء جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية التي اعترضت على قبولها في الجامعة العربية والأمم المتحدة لأسباب أيديولوجية.

Anthony, John Duke, The Union of the Arab Emirates, Middle East Journal Summer, 1972 p. 273.

(٢) انظر نص المرسوم النهائي للدستور المؤقت لاتحاد الإمارات العربية وهو أساس الدستور المؤقت الذي أقرته دولة الإمارات العربية المتحدة.

See The Provisional Constitution of the United Arab Emirates, Middle East Journal, Summer, 1972 Dec. p. 307 ff.

Anthony, John Duke, The Union of the Arab Emirates, Middle East Journal Summer, 1972 p. 271.



وكانت المشكلات التي واجهت الدولة تتمثل في الحرج الذي يمكن أن تتعرض له نتيجة للمنازعات التي تشتبك فيها الإمارات الأعضاء بعضها ببعض الآخر، بالإضافة إلى ما قد ينشأ بين هذه الإمارات من منازعات مع دول خارجية مجاورة، كخلافات الحدود بين السعودية وأبوظبي، وسيطرة إيران على جزيرة أبو موسى التابعة لإمارة الشارقة، واحتلالها للجزيرتين طنب الثابتين لرأس الخيمة، وإذا كانت إيران قد نجحت في تسوية مشكلة أبو موسى بموجب اتفاق عقده مع حاكم الشارقة^(١)، إلا أن الموقف اختلف بالنسبة لحاكم رأس الخيمة الذي لم يوافق على توقيع اتفاقية خاصة بالجزيرتين ومن ثم بادرت إيران باحتلالهما.

وليس من شك في أن استيلاء إيران على جزر الخليج قد أحدث انزعاجاً لدى الرأي العام العربي، وخاصة أنه حدث قبل يومين اثنين من إعلان الدولة، مما أدى إلى إثارة مشاعر الحزن والاستياء التي كادت تغطي على الاحتفال بالمولود الجديد^(٢)، وقد بادرت حكومة العراق بقطع علاقاتها الدبلوماسية مع بريطانيا التي اعتبرتها متواطئة مع إيران، كذلك قامت ليبيا بتأميم شركات البترول البريطانية العاملة في بلادها.

ولعل دولة الإمارات العربية المتحدة وجدت إنقاذاً لمركزها بالتعلل بأن استيلاء إيران على الجزر حدث قبل الإعلان الرسمي لمولد الدولة، فضلاً عن أنه حدث في ليلة سابقة لإعلان إلغاء المعاهدات البريطانية، وعلى ذلك فإن المسؤولية هنا تقع على كاهل بريطانيا بحكم التزامات الحماية للإمارات أكثر مما هي مسئولية دولة الاتحاد، وليس من شك في أن توقيت الاحتلال الإيراني على هذا النحو، يؤكد بالدليل القاطع حدوث تواطؤ بريطاني إيراني استهدفت منه بريطانيا عدم إخراج الدولة الناشئة، وتحملها عنها نعمة الرأي العام العربي الرسمي والشعبي، ومن ناحية أخرى أن رأس الخيمة التي وقع العدوان الإيراني عليها لم تكن قد انضمت

(١) انظر الفصل الخاص بشيخات الساحل العماني.

(٢) جمال زكريا فاسم: الادعاءات الإيرانية في الخليج العربي، أصول المشكلة وتطورها التاريخي، مجلة

الجمعية المصرية للتاريخ ج ٢٠.

بعد إلى دولة الإمارات كما أنها لم تتقدم بطلب مساعدة الدولة لها. وليس لدينا بصدد ذلك إلا مذكرة قدمها أبناء طنب الكبرى إلى الشيخ زايد بن سلطان رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة يعلنون فيها رفضهم للاحتلال الإيراني وتمسكهم بعروبتهم^(١).

وعلى الرغم من هذه المشكلات التي اعترضت قيام الدولة، فإنها لم تواجه في السنوات التالية تهديدات من الدول المجاورة لها، فإيران والسعودية تدركان جيدا أن ثبات الدولة من مصلحتها على الرغم من التحفظ الذي أبدته الأخيرة ضد الاعتراف بها بسبب مشكلات الحدود بينها وبين أبوظبي، وعلى الرغم من أن دولة الإمارات العربية كانت حريصة على الانفتاح إلا أنها ظلت لعدة سنوات متحفظة في علاقاتها الدبلوماسية مع كل من الاتحاد السوفيتي والصين الشعبية، حتى إنها رفضت عرضا سوفيتيا بإقامة علاقات دبلوماسية معها^(٢)، ولم يحدث ذلك إلا بعد عدة سنوات من قيامها.

ولعل من أهم المشكلات الداخلية التي تعرضت لها الدولة حدثت بعد أقل من شهرين من إعلان مولدها نتيجة لما تعرضت له إحدى الإمارات الأعضاء فيها، وتمثل ذلك في محاولة إحداث انقلاب في الشارقة، حينما قام الشيخ صقر بن سلطان - وكان حاكما سابقا على الشارقة ثم أطيح به في عام ١٩٦٥ - مع طائفة من أعوانه بدخول قصر الشيخ خالد حاكم الشارقة، وأرغم الشيخ على توقيع وثيقة التنازل، ولكن أحد أشقاء الشيخ خالد استطاع محاصرة القصر وطلب مساندة القوات الاتحادية التي استجابت على الفور لتأييد الشيخ، وانتهى الأمر بفشل محاولة الانقلاب هذه، وإن كان الشيخ خالد قد دفع حياته ثمنا لها.

وقد كشفت التحقيقات التي أجريت على أثر فشل هذه المحاولة، أنه كان هناك مخطط يستهدف إلغاء الشارقة لاتفاقيتها مع إيران الخاصة بجزيرة أبو موسى، كما كانت ستسحب أيضا من دولة الاتحاد حيث تؤسس اتحادا صغيرا بينها وبين رأس الخيمة التي لم تكن قد انضمت إلى الاتحاد بعد، ولذا فقد ترتب على فشل

(١) مذكرة أبناء طنب الكبرى إلى الشيخ زايد رئيس دولة الإمارات العربية في ١٢/٢٤/١٩٧٢.

(٢) Anthony, John Duke, The Union of the Arab Emirates, Middle East Journal Summer, 1972 Prospects & Problems of the Union of the Arab Emirates, pp. 286-287.



المحاولة الانفلاقية بقاء الشارقة فى الاتحاد، بل إن رأس الحفمة لم نلث أن طلث بدورها قفولها عضوا فى بأعبارها تشكل الإمارة السابعة فى دولة الإمارات، ولفس من شك فى أن قمع انقلاب الشارقة كان مناسبة لتأكيد مقدره الحكومة الاتحادية على اجتياز أول تهديد لسيادتها الداخلية.

وقبل أن نختتم هذا الفصل قد يكون من المفيد أن نحدد شخصية الدولة، وأهم ما يلاحظ أن الشكل الاتحادى الذى تقوم عليه والذى اتفق على تكوينه، لا يزال اتحادا كونفيدراليا أكثر من كونه اتحادا فيدراليا، فللحكومة الاتحادية - كما نص الدستور - صلاحية ممارسة العلاقات الخارجية والشئون الدفاعية، ولكن الشئون الداخلية لا تزال فى أيدي الإمارات الأعضاء المشكلة للدولة الاتحادية^(١). وتتركز السلطة التنفيذية فى المجلس الوزارى الذى يتكون من ثلاثة عشر وزيرا. وقد تشكل أول مجلس وزارى بعد عدة أيام من إعلان قيام الدولة، أما المجلس الوطنى الاتحادى، وهو مجلس استشارى، فقد افتتح أولى جلساته فى فبراير ١٩٧٢، ويتم اختيار الممثلين فيه عن كل إمارة عن طريق التعيين من قبل الحكام، ومدة العضوية سنتان، بينما يتم انتخاب رئيس المجلس ونائبه من بين الممثلين، ويجتمع فى دورة اعتيادية تستمر ستة أشهر كل عام من نوفمبر إلى أبريل، وتنحصر مهمته فى مناقشة وإقرار الميزانية والموافقة على مشروعات القوانين التى يقدمها إليه المجلس الوزارى، على ألا تصير نافذة إلا بعد مصادقة المجلس الأعلى عليها.

وقد يكون من الانصاف أن نذكر أن دولة الإمارات العربية بذلت منذ قيامها مجهودات كبيرة لإلغاء الحواجز الجمركية، وتوحيد العملات النقدية المستخدمة فى الإمارات المختلفة، وإلى غير ذلك من الشئون الداخلية الخاصة بالتعليم والصحة والخدمات الاجتماعية وغيرها.

وعلى الرغم من الانتقادات التى توجه إلى نظامها الدستورى - الذى لم يلغ الكيانات المحلية من الناحيتين السياسية والاقتصادية - فإنه ينبغي أن نلاحظ أن

Anthony, The Union of the Arab Emirates p. 271. (١)



دولة الإمارات العربية لاتزال في مرحلتها الدستورية المؤقتة، وليس من شك أن خطط التنمية الموحدة في مختلف المجالات الاقتصادية والتعليمية والاجتماعية قد تكون عاملا مساعدا بمرور الزمن على قيام اتحاد أوثق بين إماراتها، هذا فضلا عن أن تعايش أبناء الدولة في ظل جيش واحد قد يكون عاملا هاما في تحطيم النزعة القبلية، وبذا يتحول الجيش إلى أداة فاعلة من أدوات الاتحاد الوثيق^(١). ولعل أهم ما تحتاجه الدولة هو العمل على توثيق الاتحاد وتحقيق أمنها^(٢)، وخاصة أن حصول الدولة على استقلالها السياسي لا يعنى تخلصها من السيطرة الاستعمارية التي قد تظهر في شكل تسلط اقتصادي أو استعمار جديد، وهو أمر يجب أن توليه الدولة عناية بالغة مستفيدة من إيجابية التعاون بينها وبين شقيقاتها الدول العربية في تزويدها بما تحتاج إليه من دعم سياسي ومعونات فنية وثقافية واقتصادية، وهي أمور لا شك أن دولة الإمارات العربية حريصة على تحقيقها^(٣).

(١) صلاح العفاد : معالم التغيير في دول الخليج العربي ص ٩١.

(٢) جبران شامية : اتحاد الإمارات العربية واتحاد القوى الثورية، الحياة ١٩٦٨/٣/١.

(٣) جمال زكريا قاسم : الادعاءات الإيرانية في الخليج، أصول المشكلة وتطورها التاريخي، دراسة ألقيت في مؤتمر التاريخ الدولي في بغداد مارس ١٩٧٣، مجلة الجمعية المصرية للدراسات التاريخية ج ٢٠.



الفصل العاشر



نפט الخليج التطور في عقود الامتياز والاستغلال



الزيادة في الإنتاج عقب الحرب العالمية الثانية - دخول
المصالح الأمريكية منطقة الخليج - نشاط شركة أرامكو -
استغلال النفط في الكويت والمنطقة المحايدة - علاقة
الكويت بالشركات المنتجة - أثر النفط في تطور الأوضاع
الاجتماعية والاقتصادية في الكويت - شركة نفط
البحرين - الامتيازات النفطية في قطر ومشيخات الساحل
العماني - امتيازات النفط في الجروف القارية والمناطق
المغمورة - النفط في سلطنة عمان - تطور عقود الامتيازات
بين دول الخليج والشركات المنتجة - مناصفة الأرباح -
الشركات الوطنية - نظام المشاركة.



على الرغم من أن اكتشاف النفط في بعض إمارات الخليج العربي قد حدث
قبل الحرب العالمية الثانية إلا أن الإنتاج توقف في معظم الإمارات المنتجة في خلال
سنوات الحرب، غير أنه ما كادت تنتهي الحرب حتى استأنفت إمارات الخليج
إنتاجها وتبع ذلك اطراد في حصيلتها وعوائدها وانعكس ذلك عليها وخاصة حين
استغلت جزءا من حصيلة النفط في تطويرها السياسي والمادي.

وفي خلال سنوات الحرب العالمية الثانية كانت الضرورة العسكرية هي التي
دعت إلى إنشاء معمل لتكرير النفط الخام في رأس التنورة في المقاطعات الشرقية
من المملكة العربية السعودية، وكانت الولايات المتحدة الأمريكية وراء إنشائه في

عام ١٩٤٥ حتى تغذى المجهود الحربى فى الشرقين الأوسط والأقصى^(١)، ولاغراض سياسية حثت الحكومة الأمريكية بريطانيا على أن تقدم قروضا للسعودية لتعويضها عن التوقف فى استغلال النفط وانقطاع مواسم الحج، وكانت الولايات المتحدة الأمريكية تسلم حتى ذلك الحين لبريطانيا بالاولوية فى الشرق الأوسط بينما لم يظهر النزاع بينهما على النفوذ السياسى والاقتصادى إلا فى أعقاب الحرب. وقد استأنفت شركة أرامكو أعمالها التنقيبية والاستغلالية على نطاق واسع حتى أنها صارت تواجه مشكلات تسويق النفط المستخرج من السعودية، ورأت أنه من الأفضل لزيادة إنتاجها وفتح أسواق جديدة لها أن تسهم معها شركات أخرى لها نفوذ فى مجال التسويق والتوزيع، ويبدو أن الحكومة الأمريكية تدخلت لكي تشرك معها شركتى ستاندارد أوف نيوجيرسى وسوكونى فاكوم للحيلولة دون تفجر صراع بين شركات النفط^(٢)، وتبع ذلك إدخال تغيير أساسى هام فى امتياز النفط الذى كانت قد تحصلت عليه شركة ستاندارد أويل أوف كاليفورنيا فى عام ١٩٣٣، ففى عام ١٩٤٦ دخلت الشركتان الجديدتان مع كل من شركة ستاندارد أويل أوف كاليفورنيا ونكاس^(٣)، حيث تولت الشركتان المنضمتان حديثا عمليات التسويق والتوزيع فى شركة الزيت العربية الأمريكية التى عرفت باسم أرامكو Aramco^(٤) ولما كانت الشركتان المذكورتان من بين الشركات الأربع المكونة لشركة نفط العراق، وكان هناك اتفاق منذ عام ١٩٢٨ - وهو اتفاق الخط الأحمر Red line Agreement - ينص على ألا تسعى إحدى الشركات المتولفة فى الحصول منفردة على امتياز فى بلاد العرب الداخلة فى نطاق الاتفاق المذكور، لذلك أثار الائتلاف الجديد فى استغلال نفط السعودية احتجاجا قويا قدمته شركة نفط العراق، وعلى الاخص الشركة الفرنسية للنفط Compagnie Francaise de Petrole وهى أحد فروغ شركة نفط العراق، ومن الشركات الرئيسية المشتركة فيها حتى أنها قامت برفع هذه القضية أمام هيئة تحكيم بريطانية ضد المجموعة الأمريكية والشركاء الآخرين فى شركة نفط العراق لخرق اتفاقية الخط الأحمر^(٥).

(١) جمال حمدان : بترول العرب ص ١١٤ .

(٢) بنواميشان : عبدالعزيز ص ٢٦٦ .

Hamilton, Americans & Oil in the Middle East p. 158 see also Shwadran, Benjamin, (٣) Middle East Oil & The Great Powers p. 349 ff, New York 1955.

Shwadran, B., op. cit., p. 349 ff. (٤)

Lenczowski, G., Oil & State in the Middle East p. 18. (٥)

وبسبب هذه التعقيدات القانونية لم يعقد الاتفاق النهائي بين شركتي ستاندارد أويل أوف كاليفورنيا وتكساس من ناحية، وشركتي سوكوني فاكوم وستاندارد أوف نيوجرسي من ناحية أخرى إلا في مارس ١٩٤٧، وبمقتضى هذا الاتفاق امتلكت شركة ستاندارد أوف نيوجرسي ٣٠ ٪ وسوكوني فاكوم ١٠ ٪ من أسهم شركة الزيت العربية الأمريكية، أما الـ ٦٠ ٪ المتبقية من الأسهم فقد اقتسمت بالتساوي بين شركتي ستاندارد أوف كاليفورنيا وتكساس^(١).

ولم يمض وقت طويل - وبالتحديد في نوفمبر ١٩٤٨ - حتى استخدمت الولايات المتحدة الأمريكية نفوذها المتصاعد بعد الحرب العالمية الثانية لإلغاء اتفاقية الخط الأحمر باتفاق مع الأطراف المعنية الأمريكية والفرنسية خارج هيئة التحكيم، وأصبحت شركتا ستاندارد أوف نيوجرسي وسوكوني فاكوم في حرية قانونية لكي تشتركا مع أرامكو وكذلك مع شركة النايلين Trans Arabian Pipe Line التي تأسست فيما بعد^(٢).

وحتى عام ١٩٤٥ لم تكن الحكومة السعودية تتلقى من عائدات النفط أكثر من خمسة ملايين دولار سنوياً من شركة أرامكو، ولكن عائدات النفط لم تلبث أن تضاعفت تضاعفاً ملحوظاً حتى وصلت إلى ثلاثين مليون دولار في عام ١٩٤٨، وفي العام التالي (١٩٤٩) وصلت عوائد النفط إلى خمسة وخمسين مليون دولار بالإضافة إلى تسعة ونصف مليون دولار دفعتها شركة وسترن باسيفيك - وهي شركة أمريكية أخرى - بمثابة مقدم عن اتفاقها مع الحكومة السعودية للعمل في القسم السعودي من المنطقة المحايدة لقاء استغلالها النفط في الجرف القاري للسعودية^(٣).

ومع تدفق عائدات النفط على ابن سعود بصورة لم يسبق لها مثيل أخذت الحكومة السعودية تضغط على الشركات المستغلة لدفع أكبر نسبة مئوية من العائدات، وخاصة بعد أن قامت شركة النفط الإنجليزية الإيرانية بتعديل اتفاقيتها مع إيران في ١٧ يولية ١٩٤٩، ويتضمن التعديل الجديد تقديم عائدات أكثر سخاء^(٤).

Ibid., pp. 18 - 19. (١)

Hamilton, Americans & Oil in the Middle East p. 158. (٢)

Marlowe, J., The Persian Gulf in the 20th Century p. 175. (٣)

Huerwitz, Diplomacy in the Near & Middle East vol. 2 Doc. No. 91. (٤)

وقد شهدت الخمسينيات من هذا القرن توسعا هائلا في العمليات التنقيية وبناء خطوط أنابيب تمتد على مسافة طويلة لكى تصل ما بين حقول السعودية في الدمام وغيرها إلى موانئ البحر المتوسط. ويعتبر خط التابلاين الممتد على مسافة ١٠٨٦ ميلا من أكبر المشروعات البترولية التى حققتها رؤوس الأموال الأمريكية، إذ إن بناءه تكلف ما لا يقل عن ٢٣٠ مليون دولار مما يدل على أن شركات النفط كانت تحقق أرباحا طائلة، وقد أغنى الخط عن نقل البترول السعودى عبر قناة السويس، وأمكن بذلك استخدام الناقلات الضخمة التى تحملها من ميناء صيدا عند نهاية الخط عبر البحر المتوسط، كما أصبحت السعودية تحتل المكانة الأولى بين دول الشرقين الأدنى والأوسط المصدرة للنفط وذلك بين عامى ١٩٥٠ و ١٩٥٢، ولم تفقد هذا المركز إلا فى عام ١٩٥٣ حين تخطتها الكويت، وليس من شك أيضا فى أن تأميم نفط إيران خلال حركة الدكتور مصدق أدى إلى زيادة الإنتاج فى كل من الكويت والسعودية إذ إن اختفاء البترول الإيرانى من الأسواق العالمية لمدة ثلاث سنوات أثر على زيادة الإنتاج فى كل من الكويت والسعودية والعراق التى أصبحت تشكل أوائل الدول المصدرة للنفط فى منطقة الشرق الأوسط^(١).

ولا شك أن سبق السعودية فى زيادة الإنتاج هو الذى مكنتها قبل غيرها من الدول العربية الأخرى من أن تحصل على تعديل فى عقود امتيازها والاخذ بمبدأ مناصفة الأرباح Fifty-Fifty profit sharing حيث عقدت اتفاقية بذلك بين الحكومة السعودية وشركة أرامكو فى ٣٠ ديسمبر ١٩٥٠^(٢).

ويعتقد لونجريج Longrigg -الخبير بشئون النفط- أن سبق السعودية فى زيادة الإنتاج إنما يرجع إلى استقرار أوضاعها السياسية واطمئنان شركات النفط إلى مستقبلها مما جعلها تقدم تنازلات جديدة، وإن كان مبدأ مناصفة الأرباح الذى تم الاتفاق عليه فى ديسمبر ١٩٥٠ لا يعد مع ذلك مثالا أعلى لما يجب أن يكون قائما بين

(١) Marlowe, J., op. cit., pp. 167 - 168.

(٢) نشرت هذه الاتفاقية فى هيرولتز المجلد الثانى، نقلا عن ترجمة للنص العربى الذى نشر فى جريدة أم القرى فى ٤ نوفمبر و ٢٧ ديسمبر ١٩٥٠ و ٢٠ يولية ١٩٥١ انظر .

Huerwitz, Diplomacy in the Near & Middle East Vol. 2 pp. 314 - 315 Doc. No. 94 Agreement Jiddah for equal sharing of the Profits, The Saudi Arab Government & Aramco 30th December, 1950.

شركات النفط وبين الدول المنتجة له. وعلى أي حال فقد أدخلت الاتفاقية الجديدة بين الحكومة السعودية وشركة أرامكو مبدأ جديداً إلى الشرقيين الأدنى والأوسط وكان ذلك على غرار التنظيم الذي اتبعته فنزويلا قبل ذلك بعدة سنوات، كما عقدت اتفاقيات أخرى على غرار ذلك في الكويت بتاريخ أول ديسمبر ١٩٥١، وفي العراق بتاريخ ١٦ فبراير ١٩٥٢، وإيران في سبتمبر ١٩٥٤^(١).

ومع ذلك فإن اتفاقية مناصفة الأرباح بين أرامكو والسعودية تستمد أهميتها في أنها سبقت الدول العربية الأخرى، وإن كان يلاحظ أن الاتفاقية كانت تحسب العوائد المقررة على كل طن كجزء من نصف الأرباح المستحقة للدولة المنتجة وبذلك فإن ما تدفعه أرامكو للسعودية كان لا يصل إلى ٥٠٪ من الأرباح بل إلى نحو ٤٠٪ وذلك بعد خصم قيمة العائدات الثابتة؛ ولذلك لم تلبث السعودية أن سارعت إلى إدخال تعديل جديد، نص على عدم احتساب قيمة الضرائب التي تدفع خارج السعودية، وقد تم ذلك بموجب اتفاقية معدلة وقعت في ١٢ أكتوبر عام ١٩٥١، ويعني ذلك التعديل تطبيق مبدأ المناصفة قبل دفع الضرائب للولايات المتحدة الأمريكية وليس بعدها كما كان متبعاً من قبل، بالإضافة إلى جميع الضرائب الأخرى التي تتحملها الشركة^(٢)، كما نص التعديل على إدخال عضوين سعوديين في مجلس إدارة شركة أرامكو، وتعهد الشركة بأن تتخلى في أسرع وقت ممكن عن جميع الأراضي التي لم تقم باستغلالها، وأن تلتزم بالأسعار العالمية عند احتساب قيمة الأرباح؛ وذلك لأن الشركة كانت تعلن أسعار البيع مطروحة منه خصومات كبيرة، وإن كان يلاحظ أنه قد أجل البيت في الطليين الأخيرين، كما تقرر نقل إدارة الشركة من نيويورك إلى الظهران، وقد تم ذلك بالفعل في عام ١٩٥٢^(٣).

والجدير بالذكر أنه حتى بعد إجراء هذه التعديلات على عقود امتياز الشركات المستغلة فإن أرباح شركات النفط في الشرق الأوسط استمرت أعلى منها في الشركات العاملة في الميادين الأخرى بدليل تهاافت شركات جديدة في الحصول

(١) Huerwitz, op. cit., Vol. II pp. 314 - 315.

(٢) Lenczuwski, George, Oil & State in the Middle East p. 19.

(٣) فني : بترول الصحراء ص ٢٤.



على امتيازات بشروط أفضل من مبدأ المناصفة، من ذلك أن شركة نفط يابانية طلبت التنقيب في المياه الإقليمية للسعودية في عام ١٩٥٨ على أن يكون نصيب الدولة المنتجة ٥٦ ٪. كما يلاحظ أن شركة أرامكو لم تتخل عن المساحات الشاسعة التي كانت تتمتع فيها باحتكار التنقيب، ولم تكن قد باشرت في استغلالها بعد، إلا في عام ١٩٦٣ حين تخلت عن ٦٤ ٪ من هذه الأراضي، ودفعت علاوة على ذلك مائة مليون دولار لتسوية خلافات مالية سابقة.

وفي عام ١٩٦٦ قدرت كميات النفط المخزونة في الحقول التي تستغلها شركة أرامكو بما يبلغ خمسة وسبعين مليون طن مما جعلها من أكبر شركات النفط العالمية. ومع زيادة الإنتاج كان من المفروض أن تتوسع معامل التكرير حتى يتسنى العمل لأكبر عدد من الناس، غير أن معظم النفط ظل يصدر من السعودية ومن غيرها من دول الخليج على شكل مادة خام حيث يكرر في المصافي الأوروبية.

وتحتل شركة أرامكو مكان الصدارة في إنتاج النفط إذ وصل إنتاجها عام ١٩٦٦ إلى ما يقرب من ١١٨,١٣٠,٠٠٠ برميل، وفي ذلك العام تفوقت السعودية على الكويت من حيث كمية الإنتاج، وبلغت العائدات التي قدمتها أرامكو للحكومة السعودية في عامي ١٩٦٥ - ١٩٦٦، ٥٧٢,٤ مليون دولار.

وتلا أرامكو في الأهمية شركة أمريكية أخرى هي شركة جي تي صاحبة الامتياز في المنطقة المحايدة الواقعة بين السعودية والكويت، ومع ذلك لم تزد العائدات التي دفعتها هذه الشركة عن ٢٣,٨ مليون دولار في العام الواحد. وقد حاولت شركات أخرى أصغر من شركات الاحتكار الأمريكية أن تحصل على امتيازات جديدة في السعودية، غير أن المنافسة كانت صعبة في بداية الأمر فقد ظفرت الشركات الأولى بأغنى المناطق من حيث الإنتاج، كما أن الشركات الصغيرة كانت لا تستطيع أن تنفق بنفس المقدار على أعمال التنقيب والمغامرة، ومنذ عام ١٩٦٥ أخذت السعودية تشجع هذه الشركات على التنقيب في أراضيها، وذلك بناء على نظام جديد في الامتيازات يمكن وصفه بنظام المشاركة، وقد أصبح هذا النظام ممكناً تطبيقه نتيجة الادخارات التي كونتها بعض الدول المنتجة للنفط مما أتاح لها تكوين شركات وطنية، فمنذ عام ١٩٥٦ أسست السعودية شركة وطنية هي شركة بترومين، وكانت أعمالها قاصرة على توزيع النفط داخل البلاد، ثم

توسعت فشملت بناء الشاقلات، وتطلعت بعد ذلك إلى المساهمة في صناعات النفط بجميع مراحلها^(١)، وقد قبلت بعض الشركات الصغيرة مثل شركة الزيت اليابانية وشركة إيراب الفرنسية وشركة أسبانية ثالثة الإسهام مع الشركة الوطنية السعودية بنصف رأس المال وذلك على النمط الذي استتته ماتي، مثل شركة إيني الإيطالية في إيران، ويتيح هذا النظام للدولة المنتجة الحصول على ٧٥٪ من صافي الأرباح، ٥٠٪ بحكم المساهمة في رأس المال، و ٢٥٪ بحكم مناصفة الأرباح مع الشركة الأجنبية، ولعل الفائدة التي حققها ذلك النظام أدى بمنظمة الأوبك إلى التوصية بتطبيق نظام المشاركة على الشركات الاحتكارية الكبرى بعد ما لوحظ أن هذه الشركات تخفض الإنتاج في منطقة وتزيده في أخرى حسب مصالحها^(٢).

وقد أوجدت صناعة النفط طبقة عاملة في السعودية غير أن هذه الطبقة ليست كبيرة من حيث العدد، فهي لم تزيد عن ٤٠ ألفاً، وتتجمع الطبقة العمالية في المنطقة الشرقية من المملكة العربية السعودية، وكانت خطة أرامكو صرف أجور مرتفعة حتى تبعد العمال عن الانخراط في سلك الحركات السياسية، ومع ذلك أثبت الوعي العمالي حقيقة وجوده فقد أعلنت لجنة العمال في الظهران عن وجودها في عام ١٩٥٣، وقدمت التماساً طالبت فيه بمنح مكافآت لرفع مستوى المعيشة، وإدخال تحسينات في وسائل النقل والمواصلات، إلى جانب المطالبة بإسكان جيد والإكثار من بناء المدارس لأطفال العمال، كما طالبت في التماس آخر في أكتوبر ١٩٥٣ رفعته إلى الأمير سعود بن عبد العزيز الذي كان ولياً للعهد، بأن يسمح للعمال بإنشاء نقابة عمالية، ووجدت الحركة العمالية في صحافة البحرين متنفساً لها^(٣). وفي ١٧ أكتوبر ١٩٥٣ دعت لجنة العمال إلى إضراب شامل استجاب له أكثر من ١٣,٠٠٠ موظف وعامل في كل من الظهران وأبقيق ورأس النورة^(٤)، واستجابة لتوصيات اللجنة السعودية الملكية التي شكلت لإجراء تحقيق

(١) انظر الاتفاقية المنظمة بين الحكومة السعودية وبترومين في ديسمبر ١٩٦٧، اتفاقيات وعقود البترول في البلاد العربية ج ١ ص ١٣٥١.

(٢) صلاح العقاد : المشرق المعاصر ص ٥٧٢ - ٥٧٦.

(٣) Lenczowski, G., op. cit., p. 273.

(٤) عن التفاصيل الخاصة بهذا الإضراب يمكن الرجوع إلى

Middle East Journal, Winter 1954 p. 71 ff.

سريع، قامت شركة أرامكو بإدخال عدة إصلاحات اجتماعية منها رفع الحد الأدنى للأجر اليومي من خمسة إلى ستة ريال سعودي، وإلى غير ذلك من بعض الإصلاحات الأخرى المتعلقة بشئون العمال^(١).

وفي عام ١٩٥٦ قام إضراب آخر اختلف عن إضراب عام ١٩٥٣ في أنه حمل شعارات القومية العربية ومحاربة الإمبريالية، ويرجع ذلك إلى التطورات القومية التي حدثت في العالم العربي بين عامي ١٩٥٣ و ١٩٥٩ بما في ذلك مقاومة حلف بغداد ووقوع العدوان الثلاثي على مصر في أكتوبر ١٩٥٦^(٢)، وأثر هذا العدوان على السعودية التي بادرت بقطع علاقاتها الدبلوماسية مع بريطانيا وفرض حظر على النفط المصدّر إلى دول العدوان بريطانيا وفرنسا، واستجابت شركة أرامكو لالتجهاات السياسة السعودية واضطرت إلى إيقاف تدفق النفط الخام في الأنابيب الممتدة إلى معمل التكرير في البحرين باعتبار البحرين في ذلك الوقت إمارة خاضعة للحماية البريطانية، هذا بالإضافة إلى تأثير غلق قناة السويس في نقل البترول السعودي إلى دول غرب أوروبا^(٣).

وعلى الرغم من القيود التي اتخذتها السلطات السعودية ضد النشاطات العمالية في أعقاب حوادث عام ١٩٥٦، إلا أن الملك فيصل وعد العمال في عام ١٩٦٢ بتخفيف تلك القيود وتكوين مكتب للعمل تكون مهمته رعاية مصالحهم. ومع أن السعودية تضم عددا كبيرا من العمال المشتغلين في صناعة النفط إلا أن وعى العمال لم ينضج في السعودية نضوجه في إمارات الخليج العربي المتطورة كالكويت والبحرين، ولعل ذلك يرجع في الدرجة الأولى إلى تحول الأفراد في السعودية فجأة من حياة البداوة أو الزراعة البسيطة في الواحات إلى طبقة عاملة في حقول النفط والأعمال المتعلقة بصناعته، وقد تم هذا التحول دون المرور بمرحلة انتقال أو سكنى المدن، وبالتالي فلم يَمروا بالتجارب التي مر بها العمال العرب في بعض البلدان العربية الأخرى^(٤).

(١) Lenczowski, G., op. cit., p. 272.

(٢) Ibid., p. 273.

(٣) Lenczowski, G., Oil & State in the Middle East p. 334.

(٤) صلاح المقاد - مرجع سبق ذكره ص ٥٧٧.

استغلال النفط في الكويت :

إذا كان مبدأ مناصفة الأرباح قد طبق في فنزويلا منذ عام ١٩٤٣ ، وفي السعودية منذ عام ١٩٥٠ فكان لابد من الانصياع للمبدأ الجديد في الكويت بسبب ما ثبت من وفرة الإنتاج وسهولته^(١) ، بالإضافة إلى الوعي البترولي الجديد وخصوصا بعد حوادث تأمين النفط الإيراني^(٢) ، وبسبب تعديل اتفاقيات النفط في البلدان الأخرى لصالح الدولة المنتجة ، ففي ٣ ديسمبر ١٩٥١ أجرى تعديل في الاتفاقية الأساسية التي عقدت في عام ١٩٣٤ ، ونص التعديل على تحويل حقوق الامتياز إلى الشركتين المالكيتين لشركة نفط الكويت مباشرة ، وهما شركة البترول البريطانية British Petroleum Company وشركة نفط الخليج الأمريكية Gulf Oil Company على أن يكون لكل منهما النصف في حق ملكية الامتياز غير القابل للتجزئة .

كذلك نص هذا التعديل على تطبيق مبدأ المناصفة على الكويت ابتداء من أول ديسمبر عام ١٩٥١^(٣) ، كذلك كان من أبرز التعديلات التي أدخلت في عام ١٩٥١ ما يأتي :

أولا : مد فترة الامتياز سبعة عشر عاما زيادة عن المدة التي سبق تحديدها في عام ١٩٣٤ ، وبذلك أصبح الامتياز ينتهي في عام ٢٠٢٦^(٤) .

ثانيا : دخول مناطق البحر المغصورة ضمن مناطق الامتياز على أن تتنازل الشركة عن حقها في التنقيب في الجزر الكويتية ، مع احتفاظها بحقوق التنقيب في أراضي الكويت وسواحلها وسواحل جزرها .

ثالثا : تعهد شركة نفط الكويت بالمساهمة في نفقات التعليم العالي للكويتيين الذين يدرسون بالخارج ، إذ تعهدت الشركة بدفع إعانة مالية قدرها ٤٥٠٠٠ جنيه سنويا تمنح للطلاب الكويتيين .

(١) عبدالعزيز حسرت : محاضرات عن المجتمع العربي في الكويت من ص ٦٧ / ٦٨ .

(٢) ثم يكن يتجاوز دخل النفط في الكويت قبل عام ١٩٥٠ عن ٢٠ مليون دولار سنويا ولكن الفترة في الزيادة ترجع إلى حركة الدكتور مصدق في عام ١٩٥١ انظر .

Huerwitz, J. C., Middle East Politics, The Military Dimension p. 347.

Langrigg, S., Oil in the Middle East p. 222 see also Marlowe, J., op. cit., p. 174. (٣)

(٤) دليل التنقيب - إصدار غرفة تجارة وصناعة الكويت، قصة النفط من ٢٦٥ .



ورابعاً : أن يخضع دخل الشركة الصافي إلى ضريبة الدخل المنصوص عليها في مرسوم ضريبة الدخل الكويتية والبالغة ٥٪ من الدخل الصافي^(١).

وعلى الرغم من القصور الواضح في مبدأ مناصفة الأرباح، من حيث خصم ما يبلغ ١٢,٥٪ من نصيب الحكومة من الدخل العام، بدلاً من اعتبار ذلك جزءاً من المصاريف العامة للإنتاج يتحملها الطرفان، فضلاً عن أن الشركة هي التي تقوم بتحديد الأسعار التي تباع بها إنتاجها، وهي التي تقدر كميات النفط المنتجة والمصدرة، وغير ذلك مما يؤدي في النهاية إلى مقاسمة في الربح وليس مناصفة له؛ إذ لم يزد نصيب الكويت في الواقع عن ٤٢,٣٪ من الأرباح، إلا أنه مع ذلك طفر دخل الكويت من ٣ ملايين جنيه في عام ١٩٤٩، إلى ٦٠ مليون جنيه في العام التالي لتوقيع الاتفاق.

وفي عام ١٩٥٣ صدر تعميم من المقيم السياسي البريطاني في الخليج نص فيه على تطبيق ضريبة الدخل الكويتي لعام ١٩٥١ على جميع الرعايا الإنجليز، وبذلك أصبحت الشركة ملتزمة به باعتبارها شخصية بريطانية^(٢). والجدير بالذكر أن الاتفاقيات البترولية كانت تعدل من أونة إلى أخرى بحيث تتلاءم مع ما يستحدث من تطورات في دول الشرق الأوسط المنتجة للنفط^(٣)، ففي أكتوبر عام ١٩٥٥ أبرمت اتفاقية شاملة حلت بدلاً من اتفاقية ١٩٥١، ونصت على عدة تعديلات أدخلت على الاتفاقية الأساسية في عام ١٩٣٤، وكذلك الاتفاقية المعدلة في عام ١٩٥١، حيث اشتملت على تحديد جزر الكويت الداخلة في نطاق الامتياز، وهي جميع الجزر الواقعة في خليج الكويت، ومن ثم أصبحت هناك جزر أخرى مثل قارو - كبر - أم المرادم غير داخلة في نطاق الامتياز، كذلك احتوت التعديلات على أن يشمل امتياز الشركة قاع البحر، أي الأرض المغطاة بمياه الخليج التابعة للكويت إلى مسافة ستة أميال، إلى جانب التوسع في الخدمات الاجتماعية التي تقدمها الشركة للكويت. كما نصت تعديلات أخرى على إلزام الشركة بتقديم تقارير سنوية عن حساباتها الختامية.

(١) نفسه.

(٢) دليل الكويت ص ٢٦٥.

(٣) الكويت اليوم (الجريدة الرسمية للكويت) السنة الأولى العدد (٢).

وفي عام ١٩٥٨ تم الاتفاق على ألا يؤخذ بعين الاعتبار قيمة الخضم الذي تمنحه الشركة على عقود الشراء من حساب ضريبة الدخل، وفي العام التالي اتفق على أن تحصل الكويت من الشركة على نصف احتياجاتها من النفط بدون مقابل نقدي، كما اتفق في العام الذي يليه (١٩٦٠) على أن تتحمل الشركة رواتب موظفي الأمن الحكوميين الذين يعملون لديها، كما اتفق أيضا على أنه ابتداء من يونيو ١٩٦١ تنازلت الشركة عن حقها في بيع النفط ومنتجاته محليا لشركة نفط الكويت الوطنية التي قامت بشراء منشآت التوزيع المحلية من شركة نفط الكويت المحدودة، وتعهدت الشركة بأن تبيع النفط لشركة النفط الوطنية للاستهلاك المحلي بسعر التكلفة فقط، وبذلك أبطل مفعول اتفاقية ١٩٥٩ التي كانت - كما أوضحنا - تنص على أن تقوم الشركة بتقديم نصف ما تحتاجه الكويت محليا دون مقابل نقدي. وفي عام ١٩٦٢ تنازلت شركة نفط الكويت عن ٢ كم^٢ من مجموع أراضي الامتياز التابعة للشركة والتي لم تكن قد شملتها العمليات التنقيبية بعد^(١).

وقد شهدت الخمسينيات توسعا ضخما قامت به شركة نفط الكويت المحدودة في عملياتها الاستغلالية، فقد بدأت الشركة في عام ١٩٤٦ بحقل البرقان ثم انجهدت إلى المقوع إلى الشمال من برقان، ثم إلى منطقة الروضتين في عام ١٩٥٤، وبدأت عمليات إنشاء أكبر ميناء لنقل النفط في مدينة الاحمدى تسير بخطوات حثيثة وكانت بحق من أعظم عمليات التطوير التي شهدتها الكويت، وقد تم بناء هذا الميناء في عام ١٩٤٩ بحيث يمتد إلى مسافة ٤١٠٠ قدم داخل البحر وجهز بشمانية مراسي لتعبئة البواخر بالنفط، وبحيث تستطيع ثمانى ناقلات بترولية أن ترسو عليه في وقت واحد، كذلك أنشئت محطة لتكرير النفط في الميناء تم التوسع في طاقاتها بحيث تقوم بتكرير ٣٠ ألف برميل يوميا منذ عام ١٩٥١^(٢).

وعلى الرغم من أنه قضى على شركة نفط الكويت أن تعمل في بلد غير

(١) دليل الكويت : مصدر سبق ذكره ص ٢٦٥.

(٢) بحره بريث : الكويت كانت منزلى، ص ص ٤٣ / ٤٥.



صناعي يتقصه الرجال المدربون على الأعمال التقنية الحديثة، كما أن الكويت وغيرها من بلدان الخليج تفتقر إلى بعض الإمكانيات ووسائل النقل اللازمة لنقل المعدات والأدوات الثقيلة إلى مراكز العمل بعد تفريغها من السفن، أضف إلى ذلك قسوة الطبيعة وقيظ المناخ في الصيف^(١)، إلا أن الشركة استطاعت التغلب على كثير من هذه الصعاب. وفي خلال الفترة ما بين عامي ١٩٥٩، ١٩٦٠ أنجز بناء مركز لتجميع النفط ومحطة للضخ وخط أنابيب يصل إلى خزانات الأحمدى، كما تم حفر آبار استكافية غرب موقع أول بشر حفر في عام ١٩٣٦ في منطقة بحرا، وكذلك في الصابرية جنوب شرقي الروضتين وفي المناقيش إلى الغرب من برقان^(٢).

المنطقة المحايدة:

في ٢٨ يولية ١٩٤٨ حصلت شركة البترول الأمريكية المستقلة على امتياز التنقيب عن النفط في المنطقة المحايدة بين الكويت والسعودية، ولا يختلف هذا الامتياز كثيرا عن عقد الامتياز الذي سبق منحه لشركة نفط الكويت المحدودة إلا فيما يخص بمدة الامتياز وعوائده. وشركة النفط المستقلة ما هي إلا واحدة من المجموعة الأمريكية يرمز لها اختصارا بكلمة Aminoil^(٣)، ونحصلت على حق الامتياز في نصيب الكويت من المنطقة المحايدة لمدة ٦٠ عاما. ويلاحظ في الاتفاق الذي عقده حاكم الكويت مع الشركة أنه استبقى لنفسه حقوقا هامة في الإنتاج حتى أن الاتفاقية وصفت في ذلك الوقت بأنها اتفاقية خطيرة بالنسبة للشركات المستغلة، ولعل ذلك مما أدى بشركة أرامكو إلى التراجع عن أولويتها في استغلال نفط المنطقة المحايدة في الجزء الخاص بالسعودية في مقابل حقوق التنقيب في الجرف القاري للسعودية^(٤). وبذلك أخلى المجال لشركة غرب الباسفيك Pacific Western Company لتوقيع اتفاق مع عبدالعزيز بن سعود لمدة ستين عاما، وكانت شروطه أكثر سخاء من تلك الشروط التي منحت لشركة أمينويل، ومن هذه الشروط:

(١) رهرة فريث : مرجع سبق ذكره ص ٤٣ / ٤٥.

(٢) دليل الكويت : مصدر سبق ذكره انظر النفط في الكويت.

(٣) The American Independent Oil Company.

(٤) Longrigg, S., op. cit., pp. 214 - 215 see Marlowe, J., op. cit., p. 168.

- أحقية السعودية في المشاركة بنسبة ٢٥ ٪ من الأسعار المعلنة.

- بناء معمل لتكرير النفط.

- أن يكون للسعودية ١٢,٥ ٪ من أرباح الإنتاج، و ٢٥ ٪ من حصة الأرباح من عمليات التكرير^(١).

والجدير بالذكر أن العروض السخية التي قدمتها كل من أمينويل ووسترن باسيفيك كانت من مقدمات اتفاقية مناصفة الأرباح التي أبرمت بين السعودية وشركة أرامكو في عام ١٩٥٠، واتفاقيات النفط الأخرى في منطقة الخليج العربي^(٢).

وقد اتفقت الشركتان أمينويل ووسترن باسيفيك على أن تقوم الشركة الأولى بعمليات التنقيب واستخراج النفط على أساس تبادل المنافع، أي أنهما تكونان منظمة مشتركة للعمل. وبعد جهود مضية تم اكتشاف النفط في منطقة الوفرة في قلب المنطقة المحايدة، وبدأ سحب النفط منها في عام ١٩٤٩ حيث حفرت ثلاثة آبار تم استنزافها في عام ١٩٥٢، ثم حفرت بئر رابعة في منطقة نوارس في الغرب، أما البئر الخامسة فتقع في الحازمي إلى الجنوب^(٣). وتنقل شركة أمينويل النفط بواسطة أنبوب طوله ميل واحد وقطره ٣٢,٥ بوصة إلى ميناء عبدالله الواقع ضمن الحدود الكويتية، والجدير بالذكر أن أول شحنة من النفط تم نقلها من هذا الميناء إلى اليابان في ١٣ يناير ١٩٥٤، كما تتمتع شركة أمينويل بامتياز آخر منحه إياها حاكم الكويت في سبتمبر ١٩٤٩ يعطى لها حقوقاً في التنقيب عن النفط واستغلاله في جزر كبر وفارو وأم المرادم الواقعة في مياه الخليج بمواجهة ساحل المنطقة المحايدة^(٤).

وفي يولية ١٩٦١ أدخلت الكويت تعديلاً على الامتياز الذي منح لشركة أمينويل في عام ١٩٤٨ بحيث أصبح الامتياز ينص على أن تلتزم الشركة بدفع ضريبة دخل إلى الكويت على إيراداتها السنوى الصافي من إنتاج النفط وأن تلتزم الشركة بدفع ١٢,٥ ٪ كرسوم امتياز من قيمة السعر المعلن حينما يصل إنتاج الشركة إلى ١٥ ألف طن سنوياً.

(١) Longrigg, S., op. cit., pp. 214 - 215.

انظر اتفاقية المنطقة المحايدة المعقودة مع باسيفيك وسترن أويل كوربوريشن في كتاب اتفاقيات وعقود البترول في البلاد العربية ج ١ للدكتور محمد ليث شفيق وصاحب ذهب من ٧٠ وما بعدها.

(٢) Marlowe, J., The persain Gulf in the 20th Century p. 175.

(٣) Longrigg, S., op. cit. p. 215.

(٤) زهران فريت : مرجع سبق ذكره ص ٤٥ / ٤٧.

وبينما كانت الشركات الأمريكية تعمل في تنمية بترول المنطقة المحايدة أخذ اليابانيون المتلهفون على الوصول إلى مدخرات الخليج الغنية بمدون شباكهم لأصطياد عقود الامتيازات في المناطق المغمورة، وكانوا مستعدين أن يدفعوا أكثر من نسبة المناصفة التي كانت شركات الكارتل^(١) تمقت انتهاكها خشية تعرض شروط امتيازاتها الكبرى للأخطار^(٢). وبالفعل شهدت أواخر الخمسينيات من هذا القرن بداية دخول اليابان ميدان التنقيب عن النفط في منطقة الخليج العربي عندما حصلت إحدى الشركات اليابانية على امتياز من السعودية عام ١٩٥٧ للتنقيب عن النفط في الأراضي المغمورة، ففي ديسمبر من ذلك العام منحت السعودية امتيازاً لمدة أربعين عاماً في القسم غير المحدد الحاصل بها عن المنطقة المحايدة إلى شركة تجارة النفط اليابانية^(٣). ولم تلبث هذه الشركة أن دخلت في العام التالي في غمار منافسات حادة مع شركات بترولية أخرى من أجل استكمال امتيازها في المنطقة المحايدة عن طريق الحصول على امتياز للتنقيب والاستغلال في الأراضي المغمورة بمياه البحر من الكويت، وقد تم لها ما أرادت في يوليو عام ١٩٥٨ عندما وقعت اتفاقاً مع حاكم الكويت، ونص الاتفاق على أن النفط المنتج من منطقة الامتياز سوف يعتبر منتجاً بالتساوي بين السعودية والكويت باعتبارهما يشتركان مناصفة في الموارد الطبيعية والنفطية في المنطقة المحايدة^(٤). وقد مارست الشركة اليابانية عملياتها الاستغلالية في المناطق البحرية الملاصقة لشاطئ المنطقة المحايدة والتي تقع على مسافة تزيد عن ستة أميال من سواحل جزيرتي فارو وأم المرادم ومدة الامتياز ٤٤,٥ عاماً^(٥). ولعل مما شجع الشركة اليابانية في الحصول على ذلك الامتياز ظهور اعتقاد قوي بوجود النفط في المناطق المغمورة. وقد قوى هذا الاعتقاد بنجاح شركة أرامكو في العثور على النفط في المناطق البحرية المجاورة لشواطئ السعودية الشرقية^(٦).

(١) تتكون مجموعة الكارتل من سبع شركات أمريكية وهولندية وبريطانية كبرى.

(٢) هارفي أوكونور : الأزمة العالمية في النفط ص ٤٢٩.

(٣) Japan Trading Company.

انظر نص الاتفاقية الموقعة بين الحكومة السعودية والشركة اليابانية في ديسمبر ١٩٥٧ في اتفاقيات وعقود

البتترول في البلاد العربية ج ١ ص ١٨٣.

(٤) عن الوضع القانوني للمنطقة المحايدة وسريان الامتيازات النفطية عليها يمكن الرجوع إلى :

AL Bahnu. The Legal Status of the Arabian Gulf States p. 268

(٥) دليل الكويت - مصدر سبق ذكره ص ٢٦٦.

(٦) Lenczowski, G., op. cit., p. 22.

وقد قامت الشركة اليابانية بإدخال نظام بمقتضاه اشركت الحكومتين السعودية والكويتية بنسبة ١٠٪ لكل منهما، بينما تمتلك هي ٨٠٪ من الأسهم^(١). ويمكن أن نلخص فيما يلي أهم ما جاء في الاتفاقيتين المعفودتين بين الشركة اليابانية وبين الحكومتين السعودية والكويتية باعتبارهما تقدمان نموذجين لاتفاقيات من طراز جديد :

- تعيين السعودية والكويت ثلث أعضاء مجلس الإدارة^(٢).
- مراقبة حسابات الشركة عن طريق لجنة مؤلفة من ممثلين من الدولتين المضيفتين ومن الشركة^(٣).
- امتناع الشركة عن المداخلة في الشؤون السياسية.
- أن يكون للسعودية ٥٦٪ من الأرباح والكويت ٥٧٪ وألا تستثنى الشركة من دفع ضريبة الدخل لكل من الدولتين.
- تعهد الشركة بعدم بيع إنتاجها للدول المعادية.
- تقدير الأرباح على أساس الإنتاج والتسويق معاً^(٤).
- أن تدفع الشركة لحاكم الكويت ربعاً سنوياً قيمته مليون ونصف مليون دولار يضاف إليها مليون آخر عند اكتشاف النفط وخمسة ملايين عندما يصل الإنتاج إلى ٥٠٠٠٠ برميل يومياً، ويشابه امتياز الشركة مع السعودية امتياز الكويت في هذا الشأن مع تقسيمات مختلفة نوعاً فيما يتعلق بالعائدات والريع السنوية^(٥).
- استعداد الشركة لإعادة النظر في نصوص الامتياز إذا حصلت إحدى دول منطقة الشرق الأوسط على نسبة أعلى من النسبة المنصوص عليها في الامتياز الخاص بها. وقد أطلق اليابانيون بحصافة على شركتهم اسم شركة الزيت العربية المحدودة^(٦).
- وتسجل امتيازات الشركة اليابانية تطوراً جديداً من حيث رفع حصة الدولة

(١) الحياة ١٩ / ١ / ١٩٦٨.

(٢) ونفس الاتفاق على ألا يزيد الأعضاء الذين تعينهم الكويت أو السعودية عن عضوين وأن يكون للممثلين الوطنيين نفس الحقوق والواجبات التي يتمتع بها الأعضاء الآخرون.

(٣) يقضى هذا البند على أن يسمح بالاطلاع على الدفاتر للمراقبين الوطنيين.

(٤) Lenczowski, G., op. cit., pp. 84 - 85.

(٥) هارفي أوكونور : مرجع سبق ذكره ص ٤٣٢ / ٤٣٣.

(٦) Arabian Oil Company Ltd.

المضيفة إلى أكثر من ٥٠ ٪ بالإضافة إلى ما أشرنا إليه من حق الدولة المضيفة في تعيين نسبة من عدد أعضاء مجلس الإدارة، إلى جانب تعهد الشركة - كما وضع من الاتفاق مع الكويت - على تخليها عن ٢٠ ٪ من مساحة المناطق غير المستغلة بعد مرور ثلاث سنوات على اكتشاف النفط بكميات تجارية، و ٢٠ ٪ أخرى عند انقضاء خمس سنوات، إلى جانب ما أقرته من مبدأ المشاركة المالية من جانب البلدان المضيفة^(١)، وهكذا تعتبر الشركة اليابانية أول الشركات التي طبقت ذلك المبدأ الذي سيصبح فيما بعد المبدأ السائد بالنسبة لدول الخليج المنتجة للنفط، والذي وصل بعد حرب أكتوبر إلى ٦٠ ٪ كما هو الحال بين السعودية وأرامكو.

وقد بدأت الشركة اليابانية العمل في منطقة الخفجي بحفر أول بئر في عام ١٩٥٩ على بعد ٢٨ ميلا من ساحل المنطقة المحايدة، غير أن عمليات التنقيب لم تلبث أن توقفت على عمق ١٥٠٠ قدم من سطح البحر نتيجة حدوث انفجار في أحد الآبار أسفر عن إصابة الشركة بخسائر جسيمة في معداتها بلغت ٧٨٠ ألف دولار، ومع ذلك عادت الشركة لاستئناف عملياتها التنقيبية في نفس الموقع في يناير ١٩٦٠ حيث كثفت جهودها بالنجاح عندما تدفق النفط بكميات تجارية، وصدرت أول شحنة من نفط الخفجي إلى اليابان في مارس ١٩٦١.

ويشابه اتفاق الشركة اليابانية اتفاقا آخر عقد بين الكويت وشركة شل لاستثمار البترول^(٢) في يناير ١٩٦١، وشمل الامتياز مناطق الكويت البحرية بما فيها من جزر، وتتضمن عدة شروط من بينها رفع قيمة مشاركة الكويت إلى ٢٠ ٪ من أسهم الشركة، كما نص على وجوب استخدام الشركة لنسبة كبيرة من الرعايا الكويتيين أو رعايا الدول العربية.

ويمكن أن نلاحظ بصفة عامة أن هناك تطورات جديدة حدثت في عقود الامتيازات، من بينها قصر مدة الامتياز، إلى جانب إلزام الشركات المستغلة بالتخلي عن بعض المساحات التي لم تشملها العمليات التنقيبية، إلى غير ذلك من الشروط التي تتضمن إلى حد ما هيمنة الدولة على مواردها النفطية.

(١) الكويت اليوم العدد ١٧٣ في ١١ مايو ١٩٥٨.
(٢) Kuwait Shell Petroleum Development Company.

أثر النفط في تطور الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية في الكويت:

على أثر التوسع في عمليات إنتاج النفط أصبحت الكويت محط أنظار كثير من شركات النفط، ومنطقة جذب لتيارات حضارية مختلفة وقوى بشرية متعددة، مما أثر على أوضاعها الاجتماعية والاقتصادية^(١). وقد بذلت محاولات منذ عام ١٩٥١ لتحويل المجتمع الكويتي في فترة زمنية وجيزة إلى مجتمع الرفاهية وخاصة بعد ازدياد واردات النفط نتيجة اتفاقيات مناصفة الأرباح، وكان الدخل المتحصل عليه من النفط يقسم إلى ثلاثة أقسام: قسم يدفع للمصروفات الجارية والقسم الثاني لمواجهة أعباء التطور، والقسم الثالث يستغل في البنوك الأجنبية، وكان هذا التقسيم موضوعاً منذ البداية دون إيجاد إدارة صحيحة وما يرتبط بها من ميزانية، مما ترتب عليه حدوث فوضى مالية إلى أن استقرت الأنظمة الإدارية في الكويت عقب استقلالها في عام ١٩٦١^(٢). وقد نتج عن تضخم عوائد النفط ظهور طبقات رأسمالية سيطرت على أعمال الإنشاءات الحديثة ونطاق الخدمات العامة، وأصبحت هذه الطبقة الرأسمالية تحتل مع شيوخ الأسرة الحاكمة قمة الهرم الاجتماعي، بينما ترك عدد كبير من المشتغلين بالحرف التقليدية كصناعات اللؤلؤ وصيد الأسماك وبناء السفن عملهم وانجهموا إلى الصناعات المتعلقة بالنفط والدوائر الحكومية والشركات الأهلية، ولكنهم اضطروا إلى قبول الأعمال غير الفنية إذ إنهم عجزوا عن منافسة العمال الوافدين من حيث الخبرة والكفاءة في ميادين العمل الجديدة^(٣)، أما سفنتهم فقد تركوها تندثر غير آبهين بذلك لأنها باتت في نظرهم رمزا لعهد مضى وانقضى^(٤).

كما ترتب على تدفق موارد النفط نمو رأسمالية وطنية ساهمت إلى حد كبير في تأسيس شركات نفط وطنية إلى جانب الشركات الأجنبية، وفرق كبير بين هذين النوعين من الشركات فشركة نفط الكويت لا تطبق على عمالها قانون العمل الكويتي بل تطبق عليهم قانونها الخاص، كما أنها تتخذ مراكزها الرئيسية في لندن حتى تستفيد الخزانة البريطانية من الضرائب وهذا يعني أن الكويت كانت تدفع عن حصتها من النفط ضريبة دخل للخزانة البريطانية، كما أن مشتريات الشركة تتم في

(١) حسن سليمان محمود: الكويت في فاضلها وحاضرها ص ١١.

(٢) Lenczowski, G., op. cit., pp. 46 - 47.

(٣) لمزيد من التفاصيل يمكن الرجوع إلى كتاب: دراسات في التطور الاجتماعي والاقتصادي في الكويت ١٩٦١/١٩١٣ للدكتور بدر الدين عباس، الكويت ١٩٧٣.

(٤) قلدرى قلججي: أضواء على تاريخ الكويت ص ١٣٤، انظر أيضاً الأعرام ١٩٦٨/٢/١٢.

الخارج لقاء عمولات يأخذها أشخاص عاديون أو معنويون غير كويتييين، ومن هذه المشتريات الكثيرة لا تستفيد الكويت شيئاً فهي لا تأخذ عليها رسوماً^(١).

ومما تجدر الإشارة إليه أن اتفاقيات النفط تنص على أفضلية التعيين للعمال العرب والأفضلية للكويتيين ثم للبلدان العربية المجاورة، وتنفيذاً لذلك تقوم شركة نفط الكويت بالإعلان عن حاجتها من عمال في الكويت وبغداد وبيروت، وعلى الرغم مما تتضمنه اتفاقيات البترول من التزام الشركة بتعيين عمال كويتييين أو غيرهم من الرعايا العرب في الوظائف الفنية، إلا أن المجال كان مفتوحاً أمام الشركة لتقدير مدى الكفاءة الفنية التي يتمتع بها هؤلاء، وبالتالي فإن الشركة غير حريصة تماماً على تطبيق مبدأ الأولوية^(٢)، فإذا استثنينا الأوروبيين والأمريكيين الذين يعملون في الشركة باعتبارهم من ذوي الخبرات الفنية فقد استمر يعمل في خدمة الشركة آلاف من العمال الهنود والباكستانيين والإيرانيين، ومن ثم كانت الدعوة إلى مطالبة الشركة ببذل بعض الجهد لتعريب الوظائف والأعمال التي يقوم بها هؤلاء في فترة زمنية قصيرة بحيث لا يثرب على ذلك رغبة مستوى إنتاجها^(٣).

وهكذا يمكننا أن نقرر أنه على الرغم من أن النص على مبدأ الأولوية للعمال العرب كان يعبر عن الوعي السياسي لدى المسؤولين في حكومة الكويت، إلا أن الشركات البترولية لم تكن أقل وعياً في سياستها العمالية^(٤).

ويمكننا ملاحظة أن اتجاه بعض الشركات اتجاهاً غير وطني قد أدى إلى إثارة استياء المسؤولين في حكومة الكويت، ويتضح ذلك من مذكرة وزير المالية والصناعة التي وجهت في أواخر عام ١٩٦١ إلى جميع شركات النفط العاملة في الكويت، وكذلك في المنطقة المشتركة بين الكويت والسعودية، إذ تضمنت هذه المذكرة استياء حكومة الكويت من قلة عدد الكويتيين في الشركات أو انعدامه في بعضها، ومن ثم تؤكد المذكرة على ضرورة توظيف أكبر عدد ممكن من الكويتيين وعمل التسهيلات اللازمة لهم، وفي حالة عدم توافر عدد كافٍ من الكويتيين يجب أن يستعان بأبناء الدول العربية ولا يسمح بتوظيف الشخص الأجنبي إلا إذا كانت وظيفته تتطلب

(١) إقرار العام ١٩٦٦/٤/٢.

(٢) العبوس - البترول في البلاد العربية ص ٢٨٧.

(٣) أمين عز الدين : عمال الكويت من اللؤلؤ إلى البترول ص ٥٧.

(٤) المرجع السابق ص ٥٨.

نوعاً معيناً من المؤهلات أو الكفاءات التي قد لا تتوافر لدى الكويتيين وأبناء الدول العربية، كما لاحظت المذكرة أن بعض الشركات تستورد الكثير من احتياجاتها من الخارج مباشرة، وبما أن ذلك يتعارض مع رغبة الحكومة في تشجيع الأسواق المحلية فينبغي على جميع الشركات أن تتبع الطرق التي من شأنها مساهمة الكويتيين، كأن تطرح مناقصات عامة وبطلب من المتنافسين الكويتيين استيرادها من الخارج لحسابهم، على أنه بإمكان الشركات أن تستورد مباشرة الآلات الثقيلة، أما بالنسبة للعمال فينبغي العمل على وضع تنظيم خاص ينظم شئونهم من حيث الفصل أو التقاعد، بالإضافة إلى تخفيض ساعات العمل دون أن يترتب على ذلك تخفيض في الأجور أو الرواتب^(١).

وقد أخذت وزارة المالية والنفط الكويتية في إعداد قانون جديد يستهدف تنظيم علاقة شركات النفط العاملة في الكويت مع الحكومة ومعالجة جميع المشاكل المتعلقة بينها وبين الشركات ومن بينها اتفاق تنسيق العائدات، وضرائب الدخل ورسوم الامتيازات المشتركة منذ عام ١٩٦٠، واستهدف القانون الجديد تأمين مصالح الحكومة وإشرافها الكامل على شركات النفط ومطالبة هذه الشركات بجميع ضرائب الدخل وضرائب الامتياز المستحقة عليها والتي وصلت قيمتها إلى ٢٥٠ مليون دولار.

وعلى الرغم من ذلك فقد رفض مجلس الأمة الكويتي اتفاقية تنسيق العائدات التي تقدمت بها الحكومة لأن الاتفاقية كانت تتضمن مادة تعني تسوية جميع ضرائب الدخل وضرائب الامتياز عن السنوات السابقة لتوقيع الاتفاقية^(٢). ولذلك تضمن مشروع التعديل الذي أدخل على الاتفاقية إعادة النظر في هذا الموضوع، وإحالة القضايا المختلف عليها بين الحكومة وشركات النفط إلى محاكم كويتية بدلاً من لجان تحكيم دولية^(٣). وبالفعل أقر مجلس الأمة الكويتي في مايو ١٩٦٧ اتفاقاً معدلاً لاتفاقية تنسيق العائدات مع شركة نفط الكويت المحدودة، وبذلك حصلت الكويت بموجب ذلك التعديل على حوالي ٢٢ مليون دينار كفروق للعائدات السابقة، وجاء هذا التعديل نتيجة مفاوضات طويلة قامت بها وزارة المالية

(١) دليل الكويت : إصدار غرفة صناعة وتجارة الكويت، انظر نفط الكويت ص ص ٢٧٣-٢٧٤.

(٢) انظر الفصل الأول - التطور السياسي والأوضاع الداخلية في الكويت.

(٣) الحبة ٢٤/٦/١٩٦٦.

والنفط مع شركتي النفط الرئيسيتين اللتين تملكان مناصفة شركة نفط الكويت، وهما شركة البترول البريطانية، وشركة نفط الخليج الأمريكية. ونص التعديل على تطبيقه بأثر رجعي إلى يناير عام ١٩٦٤، والنقطة الرئيسية في هذا التعديل هي اعتبار العائدات مصروفا ينبغي خصمه من الدخل الإجمالي عند تعيين مبلغ الدخل الخاضع لضريبة الدخل بدلا من اعتباره دفعة على حساب ضريبة الدخل، كما كان متبعاً قبل إقرار الاتفاق.

وأوضحت مذكرة رسمية تفسيرية أن من بين الفوائد الأخرى التي يؤمنها الاتفاق الجديد تخفيض عمولة البيع الدائمة إلى ما يعادل نصف سنت أمريكي عن كل برميل من النفط الخام بدلا من ٢ سنت، وذلك اعتباراً من أول يناير ١٩٦٢، ويمنح الاتفاق حكومة الكويت الخيار في تسلم عائداتها نقداً أو عيناً، أي من النفط، وذلك في حدود نسبة العائدات المستحقة عن كل سنة وهي ١٢,٥٪ من صافي كمية النفط الخام المنتج لحساب الشركة، وقبلت الشركة لأول مرة بموجب هذا الاتفاق الرجوع إلى القضاء الكويتي فيما يتعلق بأي نزاع بينها وبين الحكومة حول أي تشريع من تشريعات ضريبة الدخل الكويتية النافذة بحقه، بينما كان الاتفاق السابق - كما أشرنا - يوجب إحالة مثل هذه الخلافات إلى هيئات التحكيم الدولية^(١).

وقد شهد قطاع النفط في الكويت بعض الانتفاضات العمالية التي كانت متأثرة إلى حد كبير بأحداث العالم العربي، كما حدث في عامي ١٩٥٦ و ١٩٦٧، فعلى أثر تكتية يونية أوقفت الكويت ضخ النفط إلى الدول التي أدانت بسواطتها في العدوان، والتزمت الكويت بصدد ذلك بمقررات مؤتمر وزراء النفط العرب الذي عقد في بغداد، وإن كان ذلك لم يستمر لفترة طويلة عادت بعدها الكويت، وغيرها من الدول المنتجة للنفط إلى استئناف ضخه، وخاصة بعد ما قرر خبراء الاقتصاد أن إيقاف ضخ النفط يكلف الدول المنتجة تضحيات بالغة^(٢)، هذا فضلاً عن أنه يمكن تخصيص حصة من موارد النفط لمساعدة الدول العربية التي أضيرت بالعدوان.

(١) الأتوار ١٠/٥/١٩٦٧.

(٢) الصفا ٨/٨/١٩٦٧.

النفط في البحرين :

استحوذت شركة كالتكس على امتياز نفط البحرين مناصفة مع شركتي تكساس وستاندارد أويل أوف كاليفورنيا، وعلى الرغم من خضوع الامتياز لشركات أمريكية إلا أن بريطانيا - تمسها مع التقاليد التي وضعتها في منطقة الخليج العربي - أصرت على أن تكون للشركة التي تمتعت بامتياز البحرين شخصية بريطانية^(١).

وقد حصلت شركة بابكو (شركة نفط البحرين) على حقوق الامتياز في عام ١٩٣٤، ثم أجريت اتفاقية معدلة في عام ١٩٤٠ بموجبها امتد امتياز الشركة ٥٥ عاماً، وشمل الامتياز جميع الأراضي والمياه والأراضي المغمورة، والسواحل التابعة لحاكم البحرين الحالية والمستقبلية، وتبلغ مساحة هذه الأراضي ما يقرب من ١,٥ مليون فدان.

وقامت شركة بابكو ببناء معمل لتكرير النفط في البحرين على بعد ثمانية أميال من الحقول المنتجة، ويعتبر معمل تكرير البحرين من أكبر معامل تكرير النفط في منطقة الشرق الأوسط، إذ تبلغ طاقته الإنتاجية ٢٠٥,٠٠٠ برميل يومياً، وبالإضافة إلى ذلك فإنه يكرر أكثر من ١٠٠,٠٠٠ برميل من النفط الخام يومياً لحساب شركة الزيت العربية الأمريكية (أرامكو).

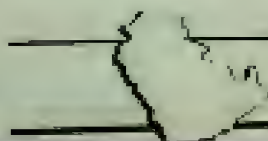
وكان الامتياز الأول ينص على دفع عائدات واهية إلى حكومة البحرين لم تتعد ٣,٥ روبية عن الطن الواحد، ولكن هذه العائدات أخذت ترتفع تدريجياً في الاتفاقيات المعدلة^(٢)، إلى أن يدى في تطبيق مبدأ مناصفة الأرباح اعتباراً من ديسمبر ١٩٥٢ بأثر رجعي امتد إلى يناير من نفس ذلك العام^(٣)، وفي مقابل ذلك مد أجل الامتياز إلى سنة ٢٠٢٤، إلا أنه يلاحظ أن اتفاقية المناصفة في الأرباح لم تكن تسري على عمليات التكرير، وإن كانت البحرين فرضت فيما بعد رسماً قدره ٥,٥ سنت عن كل برميل من النفط الخام يستورده معمل التكرير المحلي^(٤).

Longrigg, S., Oil in the Middle East p. 217. (١)

Hamilton, Americans & Oil in the Middle East p. 121 see Longrigg, S., Oil in the Middle East p. 217. (٢)

(٣) شارل عيسوى ومحمد يمانه : اقتصاديات البترول في الشرق الأوسط ص ٧٦.

(٤) المرجع السابق ص ٧٧.



وقد أتت الطفرة القوية في إنتاج البحرين متواكبة مع طفرة الإنتاج السعودي وخاصة بعد أزمة النفط الإيرانية^(١)، مع ملاحظة أن البحرين لا يمكن أن يقاس إنتاجها أو حصيلتها بإنتاج أو حصيلة جيرانها من دول وإمارات الخليج الأخرى^(٢)، ورغم ذلك فقد ذكر جيمس بلجراف في عام ١٩٥٣ أن صناعة النفط في البحرين أصبحت أكثر الصناعات أهمية في اقتصاديات البحرين^(٣).

وكانت موارد النفط توزع على أساس ثلث للشيخ كمخصصات لمعالجة متطلبات الأسرة الحاكمة و ثلث للمصروفات المحلية، والثلث الأخير للاستثمارات ومعظمها كان يودع في البنوك الأجنبية، وإلى جانب ما تدفعه شركة بابكو من نصيب البحرين، التزمت بتقديم كثير من الخدمات الاجتماعية، كإنشاء بعض المستشفيات والمعاهد الطبية، واستكشاف موارد مياه الشرب، وإصلاح الأنظمة الزراعية وبناء مساكن، إلى جانب توجيه قدر من الاهتمام إلى التعليم، ولا سيما التعليم المهني^(٤)، على أن شركة بابكو لم تقم بهذه الخدمات إلا نتيجة انتقاد السياسة الاستغلالية التي كانت تتبعها على أثر نضوج الوعي القومي والوطني في البحرين^(٥).

الامتيازات النفطية في قطر:

منذ عام ١٩٣٧ تحول امتياز نفط قطر من شركة البترول الإنجليزية الإيرانية إلى شركة استثمار البترول التابعة لمجموعة شركات بترول العراق والتي عرفت فيما بعد باسم (شركة نفط قطر المحدودة). وكما هو الحال بالنسبة لامتيازات النفط التي عقدت في البحرين والكويت، أدخلت على اتفاقية النفط الخاصة بقطر تعديلات كثيرة كان أهمها الأخذ بمبدأ مناصفة الأرباح إلى جانب تنازل الشركة المستغلة عن بعض مناطق امتيازها وحصل إلى ما يقرب من ثلثي الأراضي التي كان يشملها عقد الامتياز الأول، كما وافقت شركة نفط قطر على مبدأ تنفيذ العائدات التي تنقاضها الحكومة بمعدل ١٢,٥٪ من السعر المعلن باعتبارها من جملة مصروفات الإنتاج.

(١) جمال حمدان : بترول العرب ص ١١٣.

Marlowe, J., op. cit., p. 113. (٢)

Belgrave, J., Welcome to Bahrain, p. 46. (٣)

Longrigg, S., op. cit., p. 218. (٤)

(٥) انظر الفصل الثالث : - الحركة الوطنية في البحرين.



ومارست شركة نفط قطر المحدودة استغلالها في حقل دخان الذي اكتشف في ١٩٤٠، وبدأ إنتاجه في عام ١٩٤٩، وصار ينتج ما يعادل ٩ ملايين طن سنوياً^(١).

وفي ديسمبر ١٩٤٩ تم شحن أول ناقلة بترول من ميناء إمسعيد إلى دول غرب أوروبا. ويعتبر النفط المستخرج من حقل دخان من أجود أنواع النفط من حيث كثافته النوعية، بالإضافة إلى مواصفاته التحليلية الأخرى، ولذلك فهو أعلى زيوت منطقة الخليج العربي سعراً^(٢).

وعلى الرغم من أن دخل قطر من النفط لا يمكن مقارنته بدخل الكويت أو السعودية، إلا أن هذا الدخل بالنسبة لبلد صغير لا يتجاوز عدد سكانه آنذاك ٣٠٠,٠٠٠ نسمة أدى إلى تغييرات جذرية^(٣).

أما عن امتيازات النفط في المناطق البحرية في قطر، فقد منح شيخ قطر امتيازاً للتنقيب في الجرف القاري في عام ١٩٤٩ إلى شركة Superior Oil التي حولت الامتياز بدورها إلى شركة شل في عام ١٩٥٢^(٤)، وفي فبراير ١٩٦٤ بدأ الإنتاج الفعلي. وأهم الحقول هي حقل العد الشرقي، وحقل ميدان محزم، وثبت وجود النفط بكميات تجارية، ولذا تم مد خطوط أنابيب من هذين الحقلين إلى مركز أقيم للتخزين في جزيرة حائل. وفي أوائل عام ١٩٦٤ دخلت شركة كونتيننتال أويل ميدان التنقيب، وشمل امتيازها جميع المناطق البرية والبحرية التي تسّلت عنها شركتا نفط قطر المحدودة وشركة شل قطر، إلا أنها لم تلبث أن تنازلت عن امتيازها نهائياً في سبتمبر ١٩٦٨؛ نظراً لفشلها في العثور على النفط^(٥).

على أنه بعد فشل شركة كونتيننتال وتنازلها عن امتيازها تقدمت شركة فوجي Fujji وهي شركة يابانية مكونة من ائتلاف بين خمس شركات يابانية بعرضها للتنقيب، وطرحت حكومة قطر للشركة الجديدة نفس المناطق التي تسّلت عنها شركة شل قطر وشركة نفط قطر المحدودة، بالإضافة إلى مناطق أخرى لم يسبق

(١) دائرة النفط - قطر - النهضة البترولية في قطر، انظر شركات النفط العاملة في قطر ونشاطاتها.

(٢) المصدر السابق.

(٣) Marlowe, J., op. cit., p. 177.

(٤) Ibid.

(٥) دائرة نفط قطر - النهضة البترولية في قطر - انظر شركات النفط العاملة في قطر.



أن منحت من قبل في امتيازات للتنقيب عن النفط^(١)، حيث حصلت الشركة اليابانية على مساحة من الأراضي المغمورة قدرت بـ ٧٣٠٠ كم^٢^(٢). كذلك امتد الامتياز ليشمل المناطق البحرية الجنوبية الشرقية خارج المياه الإقليمية لقطر، وتقع هذه المناطق ضمن حصّة قطر من الجرف القاري الذي أعلن اقتسامه بين قطر وأبوظبي.

ونصت الاتفاقية على تحديد ٣٥ سنة مدة الامتياز، وأن تتنازل الشركة عن ٣٠٪ من مساحة منطقة الامتياز بعد مرور خمس سنوات و ٢٥٪ بعد مرور ثماني سنوات و ٢٠٪ بعد مرور عشر سنوات، على أن أهم ما نصت عليه هذه الاتفاقية أن يجري مراجعة شروطها إذا تحصلت حكومة قطر أو أي حكومة أخرى في الشرق الأوسط على مزايا أكثر من المقرر لها في هذه الاتفاقية.

ولا يوجد في قطر معمل للتكرير على مستوى جيد، ولكن شركة نفط قطر أنشأت في ميناء إسماعيل معملاً صغيراً في عام ١٩٥٤، وفي أكتوبر ١٩٦٨ أصبح هذا المعمل ملكاً للشركة الوطنية لتوزيع النفط بعد محادثات جرت بهذا الشأن بين الحكومة وشركة نفط قطر. كما أنشأت حكومة قطر خطاً من الأنابيب طوله ٥٥ ميلاً لنقل الغاز الطبيعي من حقل دشان إلى مدينة الدوحة لاستخدامه في الأغراض الصناعية حيث أقيمت كثير من المشروعات لتصنيع الكميات الفائضة من هذا الغاز كمشروع الغاز السائل، ومصنع للأسمنت الذي بدأ إنتاجه في مايو ١٩٦٩، ومصنع للأسمدة الكيماوية الذي قدرت تكاليفه بأكثر من ٢٠ مليوناً من الجنيهات^(٣).

وقد تحولت دائرة نفط قطر بعد استقلال قطر في عام ١٩٧١ إلى وزارة للنفط.

(٢) المصدر السابق، انظر النهضة البترولية والشركات العاملة في قطر.

(٣) دائرة نفط قطر، انظر:

Concession Agreement For Qat Marine Area Covering Approximately 7300 Kilometer Square.

(٣) دائرة نفط قطر - النهضة البترولية.

النفط في إمارات الساحل العماني :

أبوظبي :

في عام ١٩٣٩ حصلت شركة استثمار بترول الساحل المهادن على امتياز للبحث عن النفط في أراضي الإمارة، ولم يلبث أن توقفت عمليات الشركة خلال سنوات الحرب العالمية الثانية إلى أن عاودت التنقيب في عام ١٩٤٧ وتمكنت من الحصول على النفط بكميات تجارية في عام ١٩٥٩ في حقل مربان جنوبي منطقة طريف. وبحثت الشركة عن ساحل عميق في أراضي الإمارة يصلح ميناء للتصدير واختارت الشركة جزيرة صير بني ياس قبالة جبل الظنة وتبعد عن مدينة أبوظبي مسافة ١٤٥ ميلاً ناحية الغرب لتكون نهاية خط الأنابيب الممتد من حقول النفط في مربان وبوحصا. وفي ١٥ ديسمبر ١٩٦٣ تحركت أول ناقلة تحمل النفط من ميناء جبل الظنة إلى الخارج^(١). وقد أطلقت الشركة على نفسها منذ عام ١٩٦٥ اسم شركة بترول أبو ظبي^(٢)، وهي فرع من شركة نفط العراق ويرمز لها اختصاراً ADPC^(٣).

وفي سبتمبر سنة ١٩٦٥ تم تعديل الاتفاقية الأساسية حيث أقر التعديل مبدأ مناصفة الأرباح، كما وافقت الشركة أيضاً على إجراء سلسلة تنازلات كان أولها التخلي عن ١٣ ألف كيلو متر مربع من المناطق الداخلة في عقد امتيازها الأساسي^(٤).

أما عن امتيازات النفط في المناطق البحرية فقد حصلت شركة مناطق أبو ظبي البحرية المسماة اختصاراً ADMA^(٥) في عام ١٩٥٣ على امتياز للتنقيب في المياه الإقليمية لإمارة أبو ظبي، وهي مكونة من اتحاد شركة البترول البريطانية وشركة

(١) مكتب الدراسات والوثائق : أبوظبي ص ٢٧.

(٢) Abu Dhabi Petroleum Company.

(٣) Fenelon, G., The Trucial States, A brief economic survey p. 68.

(٤) مكتب الوثائق والدراسات : أبوظبي ص ٢٨.

(٥) Abu Dhabi Marine Concession Ltd.



البتروال الفرنسية، وفي عام ١٩٥٦ أقامت الشركة معسكراً لها في جزيرة داس^(١). كما قامت ببناء جزيرة عائمة فولاذية لعمليات الحفر في المياه، وهي الجزيرة الأولى من نوعها في منطقة الخليج العربي، ونولت ترسانة ألمانية تجهيزها ونزلت هذه الجزيرة الماء في أغسطس ١٩٥٧ وهي تزن أربعة آلاف طن وبها مهبط لطائرات الهليكوبتر. وفي عام ١٩٥٨ تم اكتشاف النفط في حقل أم الشيف^(٢). وفي يونيو ١٩٦٢ تحركت أول ناقلة بتروال من حقل أم الشيف قرب جزيرة داس، وفي ديسمبر من العام التالي خرجت إلى عرض البحر أول ناقلة بتروال من ميناء جبل الظنة تحمل بتروال أبوظبي. وقد تضاعف إنتاج النفط في أبوظبي تضاعفا ملحوظا، وجاء اكتشاف النفط في أبوظبي في الوقت الذي بدأ يقل فيه الإنتاج نسبيا في كل من الكويت والعراق.

وفي مايو ١٩٦٨ عقدت اتفاقية بين أبوظبي ومجموعة شركات متسوبيشي^(٣)، للبحث والتنقيب في مساحة ٦٥٠٠ كم^٢ لمدة ٣٥ عاما وهي نفس المساحة التي تنازلت عنها شركة بتروال أبوظبي^(٤). وتعهدت الشركة بدفع ١,٦٥٠,٠٠٠ دولار عند التوقيع على العقد وما لا يقل عن ٢٤ مليون دولار في مدى ثماني سنوات، وعلى أن تناصف الإمارة الشركة في الأرباح بنسبة ٥٠٪، كما التزمت الشركة بإنشاء مصفاة لا تقل طاقتها الإنتاجية عن ٣٠,٠٠٠ برميل يوميا^(٥). ويعتبر النفط العمود الفقري لاقتصاد أبوظبي إذ تشكل عائداته ٩٧٪ من الدخل الوطني، كما تأتي أبوظبي في المرتبة السابعة بين دول الشرق الأوسط من حيث الإنتاج، والمرتبة الخامسة من ناحية الاحتياطي، ولم تلبث بعد ذلك أن احتلت مركز الصدارة بين دول الشرق الأوسط المنتجة للنفط^(٦).

(١) تبعد مدينة داس عن جزيرة أبوظبي ثمانين ميلا إلى الشمال، وأهم حقولها أم الشيف والزكم وقد أقيم عليها منذ عام ١٩٥٦ مدينة سكنية يعيش فيها ١١١ نسمة بين خبراء وموظفين وعمال، انظر أبوظبي - مكتب الدراسات والوثائق ص ١٤.

(٢) Fenelon, J., op. cit., pp. 68 - 69.

(٣) The Mitsubishi Oil Development Company.

(٤) Fenelon, op. cit. p. 73.

(٥) سيد نوفل : الأوضاع السياسية لإمارات الخليج العربي - الكتاب الثاني ص ٤٩.

(٦) يمكن الرجوع بصدد ذلك إلى مانع العتية : اقتصاديات أبوظبي قديما وحديثا.

دبي :

عملت في التنقيب عن النفط في دبي شركتان هما شركة كونتيننتال أوف ديلوار^(١)، وشركة مناطق دبي البحرية^(٢)، والشركة الأولى أمريكية، أما الثانية فهي مكونة من ائتلاف بين الشركتين البريطانية والفرنسية للنفط، وذلك على نسق شركة مناطق أبوظبي البحرية المحدودة.

وقد حصلت شركة كونتيننتال على عقد امتياز المناطق اليابسة في دبي في أبريل عام ١٩٦٣ وباشرت العمل عن طريق شركة نفط دبي المملوكة لها، وفي عام ١٩٦٤ دخلت شركتا دويتش أودول وصن أويل مجال التنقيب في دبي عن طريق مشاركتيهما في عقد الامتياز^(٣)، وقامتا خلال ذلك العام بحفر بئر القمر رقم (١) ثم بئر الرمال رقم (١) المجاور لإمارة الشارقة، ولعل ذلك كان من أهم العوامل التي أدت إلى منازعات الحدود بين الإماراتين.

الشارقة :

في عام ١٩٦٨ منح شيخ الشارقة امتيازين أحدهما لشركة شل والثاني لشركة بومين الألمانية، ويغطي الامتيازان اليابسة والمياه الساحلية على خليج عمان، كذلك منح شيخ الشارقة امتيازاً بحرياً إلى شركتي بيتر وكالبكو الأمريكيتين، كما شارك شركة جون ميبكوم - وهي شركة أمريكية^(٤) - في عمليات الاستغلال في الشارقة. ولا تقتصر ثروة الشارقة على الموارد النفطية وإنما ما يميزها عن بقية إمارات الساحل العماني غناها بالأوكسيد الأحمر في جزيرتي أبو موسى وصير بونابر^(٥)، حيث تقوم بالاستغلال شركة الوادي الذهبي، وهي شركة بريطانية^(٦).

عجمان :

منحت مشيخة عجمان امتيازاً لشركة أوكسيدنتال يشمل البر والمناطق المغمورة للإمارة^(٧).

(١) Continental of Delaware.

(٢) Dubai Marine Areas.

(٣) عبدالكريم أحمد : البحرين وأميتها بين إمارات الخليج ص ٨٥.

انظر أيضاً مجلس بلدية دبي ص ٦٦.

(٤) John V. Mecom Company.

(٥) Fenelon, J. op. cit., pp. 68 - 69.

(٦) The Golden Valley Ochre and Oxide Company Ltd.

(٧) عبدالكريم أحمد : مرجع سبق ذكره ص ١٧١.



رأس الخيمة :

نعمل في إمارة رأس الخيمة شركتا يونيون أويل أوف كالفورنيا وشركة ساذون للغاز الطبيعي بموجب عقد امتياز تملك الأولى ٨٠ ٪ منه والثانية ٢٠ ٪ ، وقد قامت الشركتان بالمسح السيزموجرافي لاستخلاص البيانات التي قد تؤدي إلى بدء الحفر^(١).

وفي ١٩٦٩ وقع الشيخ صقر بن محمد القاسمي حاكم إمارة رأس الخيمة اتفاقاً مع شركة هايدروكاريونز يمنحها فيه امتيازاً للتنقيب عن النفط في المناطق اليابسة من إمارته، ومدة الامتياز ٤٠ سنة، وينص على تنقيق الربع تنقيحاً كاملاً، وتوزيع الأرباح مناصفة حسب الطريقة التي تتبعها دول منظمة الأوبك^(٢).

الفجيرة :

منحت شركة بومين الألمانية الغربية امتيازاً للتنقيب في عام ١٩٦٧ حيث كان من المتوقع وجود النفط في الفجيرة بكميات كبيرة^(٣).

النفط في سلطنة عمان :

يعتبر النفط المورد الأساسي للثروة الوطنية في سلطنة عمان، وعلى الرغم من أن التعامل في حقول النفط بدأ في العشرينيات من هذا القرن إلا أن العثور على النفط بكميات تجارية لم يبدأ إلا في أواخر عام ١٩٦٤، كمالم تبدأ عمليات التصدير إلا في عام ١٩٦٧ حيث خرجت أول ناقلة تحمل ٧٣ ألف طن من نفط عمان إلى اليابان. وقد تبع ذلك إجراء تعديل في شروط الامتياز الأساسي بحيث ضمن للسلطنة مبدأ مناصفة الأرباح وغير ذلك من الامتيازات التي أقرتها منظمة الأوبك.

وتستحوذ شركة استثمار نفط عمان^(٤) على امتياز النفط في السلطنة وهي مكونة من ائتلاف ثلاث شركات هولندية وبريطانية وفرنسية^(٥).

(١) نوفل : مرجع سبق ذكره ص ٨٩.

(٢) نداء الوطن ١٩٦٩/٣/٢٠.

(٣) Fenelon, op. cit., p. 35.

(٤) Petroleum Development Oman Limite

(٥) وهذه الشركات هي :

١ - Royal Dutch Shell وتساهم بـ ٨٥ ٪.

٢ - Compagnie Francaise des Petrole وتساهم بـ ١٠ ٪.

٣ - شركة باتركس وتساهم بـ ٥ ٪.

وتستحوذ الشركة على الامتياز لمدة ٧٥ عاماً، وتقوم بالتدريب المهني للعمال العمانيين الذين تبلغ نسبتهم في الشركة ٧٣٪، ومن أهم المعاهد التي أنشأها معهد تقني في مطرح الذي يبذل جهداً كبيراً في تدريب العمانيين الذين ظلوا فترة طويلة في حالة تأخر كبير^(١). وأهم حقول الإنتاج تقع في منطقة فهود الداخلية، وقد أنشئت خطوط أنابيب لنقل النفط من مراكز إنتاجه في الداخل إلى الميناء، كما بدأ التنقيب في منطقة ظفار في عام ١٩٧٢، كما يجري التنقيب أيضاً في ساحل الباطنة على أمل العثور على النفط في المناطق البحرية^(٢)، ومن المعروف أن التنقيب عن النفط بدأ في عام ١٩٥٦ ولكن العمل سار ببطء شديد نتيجة انتشار الحركات الثورية في المناطق الداخلية، ولم يستقر الإنتاج إلا في عام ١٩٧٧. وكان لموارد النفط أثرها في تغيير معالم الحياة في سلطنة عمان.

امتيازات النفط في الجوف القارية والمناطق المغمورة :

بدأت شركات النفط في الخليج العربي تهتم بالبحث عن النفط في المناطق المغمورة بعد أن لم يعد هناك فائض لمنح امتيازات جديدة^(٣)، كما أن أصحاب امتيازات الأراضي التي كانت تشمل المياه الإقليمية والجزر كانوا حريصين على أن تُمنح امتيازاتهم إلى هذه المناطق^(٤). وخاصة بعد أن أحدثت الولايات المتحدة الأمريكية سابقة في ذلك الأمر، ففي ١٥ سبتمبر ١٩٤٥ أصدر الرئيس الأمريكي ترومان إعلاناً أكد فيه أحقية الحكومة الأمريكية على جميع الموارد الطبيعية الواقعة في الجوف القارية للولايات المتحدة الأمريكية، مع ملاحظة أن الإعلان لم يطالب بالسيادة على الجوف القاري، كما أنه لم يؤكد حقوق الدولة على البحار العليا، ولكنه فقط حدد سيطرة الدولة على الموارد الطبيعية، وقد أخذ في الاعتبار إمكانية تقاسم الجوف القاري مع دول أخرى^(٥).

EL Mallakh, Ragaei. Economic Requirements for Development of Oman M. E. J. (١) pp. 417 - 421.

(٢) دائرة الإعلام (سلطنة عمان) : عمان ص ١٨.

Hay, R., The Persian Gulf States p. 61. (٣)

Longrigg, op. cit., p. 199. (٤)

Lenzowski, G., op. cit., p. 126. (٥)

وينطبق هذا المبدأ بسهولة على الخليج إذ يمكن تقاسم ثرواته الطبيعية إلى
خط يقع في الوسط بين سواحله الشرقية والغربية^(١)، وخاصة أن مياه الخليج
ضحلة ومن السهولة البحث فيها عن النفط وغيره من الموارد الطبيعية^(٢).
والجدير بالذكر أنه سبق إعلان ترومان مباحثات بين بريطانيا وفنزويلا حيث قام
الطرفان بتحديد المناطق التابعة لهما في خليج باريا بين ترينداد وفنزويلا منذ عام ١٩٤٢.
وكانت السعودية هي التي تبعت الولايات المتحدة الأمريكية؛ إذ صدر
مرسوم ملكي في ٢٨ مايو ١٩٤٩ يحدد المياه الإقليمية للمملكة العربية السعودية
على مدى ستة أميال عرضاً، وعلى الرغم من أن الإعلان السعودي كان يتبع
إعلان ترومان ويتفق معه في محتواه العام، فإن الإعلان السعودي لم ينص صراحة
على الجرف القاري، وذلك لأن الخليج حوض ضحل، ولذلك تحدث الإعلان عن
المناطق الملاصقة للمياه الإقليمية السعودية دون أن يحدد إلى أي مسافة تمتد هذه
المناطق، كما أن الإعلان السعودي أكد سيادة الدولة على قاع البحر، بالإضافة إلى
حقها في مد خطوط أو أنابيب بترولية في المناطق المغشورة^(٣).
وفي عام ١٩٤٩ اقترحت وزارة الخارجية البريطانية أن يصدر حكاهم الخليج
إعلانات خاصة بهم لتأكيد سيادتهم على الموارد الطبيعية في المناطق المغشورة^(٤)،
وذلك إلى خط وسط بين الشواطئ الشرقية والغربية، ويرجع ذلك إلى أن الخليج
بأكمله جرف قاري لا يمتد عمق المياه فيه إلى أكثر من مائتي متر، ولذلك كان لابد
من اتباع خط الوسط لتحديد حقوق الإمارات الواقعة على جانبية^(٥). على أن
الإعلانات التي أصدرها الحكام ترتب عليها وضع مناطق كبيرة من الأراضي
المغشورة تحت سيادتهم، وبالتالي اعتبر أصحاب الامتيازات أن المناطق الجديدة
تدخل ضمن نطاق امتيازاتهم^(٦)، كما أن هذه الإعلانات أدت إلى إثارة ادعاءات
جديدة لمناطق كبيرة تمتد إلى خارج حدود المياه الإقليمية^(٧).

Al. Bahma, op. cit., see; Determination of Submarine Boundaries in the Arabian (١)
Gulf p. 278 ff.

Marlowe, J., op. cit., p. 173. (٢)

Lenczowski, G., op. cit., pp. 126 - 127. (٣)

Longrigg, S., op. cit., p. 199. (٤)

Fenelon, The Trucial States, A Brief Economic Survey p. 33. (٥)

Ibid., pp. 33 - 34. (٦)

Al. Bahma, The Legal Status of the Arabian Gulf States p. 279. (٧)

ففى ٥ يونية ١٩٤٩ أعلن حاكم البحرين أن المناطق المغمورة المجاورة لمياهه الإقليمية خاضعة لسيادته ولكن لم تحدد حدود هذه المناطق، وإنما تركت للمشاورة مع الحكومات المجاورة^(١). وعلى غرار إعلان شيخ البحرين صدرت تصريحات أخرى لبقية الحكام.

على أن مشكلات كثيرة بدأت تثار بين الإمارات، أبرزها ما وقع بين قطر وأبوظبي، وكانت شركة البترول العراقية تتحصل على الامتيازات الخاصة بهاتين الإمارتين، ولكن عندما رغبت الإماراتان أن تمتحا اتفاقية خاصة فى المناطق البحرية لشركات أخرى كان من الطبيعى أن يحدث النزاع، ففى عام ١٩٤٩ منح شيخ قطر امتيازاً للجرف القارى إلى شركة Superior Oil ولكن حقه فى منح ذلك الامتياز كان موضع نزاع من قبل الشركة الأصلية صاحبة الامتياز، وهى شركة استثمار قطر المحدودة وبين الشركة الجديدة^(٢).

وفى عام ١٩٤٩ قدم هذا النزاع للتحكيم من قبل حاكم قطر وشركة بترول قطر، وأجرى التحكيم فى الدوحة حيث اجتمع المحكمون برئاسة اللورد راد كليف فى فبراير ١٩٥٠، وفى أبريل من نفس العام نص قرار التحكيم على البنود التالية:

أولاً: أن امتياز شركة استثمار بترول قطر يشمل الجزر التى يحكمها الشيخ.

ثانياً: يشمل الامتياز أيضاً جميع الموارد الطبيعية فى المياه الإقليمية المغمورة لشبه جزيرة قطر أو الجزر التابعة لها.

ثالثاً: لا يشمل الامتياز المناطق المغمورة فى البحار العليا الملاصقة للمياه الإقليمية لقطر^(٣).

وبغهم من ذلك أن الشركات التى كانت تستحوذ على عقود امتيازات وطالبت بأن الامتيازات التى منحت للمياه المغمورة امتيازات غير شرعية أصبحت لا تجد مساندة لادعائها هذا بعد أن أكدت قرارات التحكيم بأن هذه الامتيازات

(١) Lenczowski op. cit., p. 126 - 127.

(٢) Longrigg, S., op. cit., pp. 199 - 200.

(٣) Lenczowski, G., Oil & State in the Middle East, pp. 130 - 131.



لا تعنى امتداد/لحدودها خارج المياه الإقليمية، وبذلك أجاز التحكيم للحكام حرية منع امتيازات جديدة منفصلة فى المناطق الخارجة عن مياهم الإقليمية وذلك بموجب الإعلانات التى أصدرتها فى عام ١٩٤٩^(١).

كذلك حدث خلاف آخر بين شركة استثمار بترول الساحل المهادن الذى كان امتيازها يغطى مشيخة أبوظبى، وبين مامحة شيخ أبوظبى فى عام ١٩٥٠ من امتياز لشركة Superior Oil بالنسبة للمناطق المغمورة، وأدى ذلك إلى نزاع بين شركة استثمار بترول الساحل المهادن وبين شيخ أبوظبى، وعقد تحكيم آخر كان مقره هذه المرة فى باريس فى ٢٨ أغسطس ١٩٥١ برئاسة لورد أسكويث، وأكد التحكيم أن امتياز شركة استثمار نفط الساحل المهادن يمتد إلى المناطق المغمورة فى المياه الإقليمية وليس فى المياه الملاصقة للجرف القارى لمشيخة أبوظبى^(٢).

وهكذا نجد أن تحكيمى الدوحة وباريس أوجدا سابقة على أساسها حلت كثير من المشاكل الغامضة، ومع ذلك فإن التحكيمين لم ينطرقا إلى بعض النقاط الهامة التى كان من أبرزها : كيف يمكن رسم الحدود المائية بين إمارة أخرى أو بينها وبين دولة مجاورة^(٣).

وكان المحك الأول ما حدث بعد توقيع اتفاقية خاصة بتحديد الحدود البحرية بين السعودية والبحرين فى ٢٢ فبراير ١٩٥٨، وبعد الاتفاق البحرينى السعودى خطوة هامة لإقرار الحدود المائية بواسطة موافقة متبادلة، إذ أكد البيان المشترك بين البحرين والسعودية بأن المياه الإقليمية بينهما تتقابل فى مناطق كثيرة من شواطئهما. ولما كانت بريطانيا تخضع البحرين لحمايتها فقد عد مفر حاكم البحرين إلى

(١) Hay, R., The Persian Gulf States pp. 61 - 62.

(٢) Lenczowski G., op. cit., pp. 132 - 133.

(٣) كان موضوع الجرف القارى موضع مجادلات قانونية على المستوى الدولى. وقد عرفت المادة الأولى من اتفاقية جنيف المعقودة فى عام ١٩٥٨ الجرف القارى بمناطق قاع البحر وما تحته من طبقات وهى المناطق التى تتصل بالشاطئ وتوجد خارج مجال المياه الإقليمية إلى ما لا يتجاوز عمق المياه عن ٢٠٠ متر من سطح البحر أو إلى ما يتعدى هذا الحد إلى حيث يقل عمق المياه فى السطح استغلال الموارد الطبيعية لهذه المناطق، وجعلت المادة الثانية النظام القانونى للجرف القارى أن تمارس الدولة الشاطئية التقيب فى الجرف القارى بحيث لا يجوز لدولة أخرى التقيب فيه. وعن مؤتمر جنيف للقانون الدولى البحرى ٢٤/٢ - ٢٧/٢ / ١٩٥٨ يمكن الرجوع إلى :

AL Bahma, op. cit., p. 286.



الرياض وتفاوضه مع الملك سعود يشكل خرقاً مألوفاً في نظر بريطانيا بالنسبة لعلاقتها بالبحرين، ولكن التعقيد لم يأت من بريطانيا وإنما جاء نتيجة احتجاج قدمت الحكومة الإيرانية ضد كل من بريطانيا والمملكة العربية السعودية، ولم يكن الاحتجاج الإيراني مهتماً بطبيعة الاتفاق بقدر ما كان اهتمامه منصباً في الدرجة الأولى على أن شيخ البحرين لا حق له في عقد اتفاقيات خارجية، وأجابت الحكومة السعودية على الاحتجاج الإيراني بأن البحرين هي امتداد طبيعي للجزيرة العربية وجزء متكامل منها^(١).

ومع تقدم عمليات التنقيب عن النفط في الجروف القارية بين الدول والإمارات المتجاورة في الخليج اجتمعت في يولية عام ١٩٦٦ وفود من الكويت والسعودية وإيران في كوينهاجن للبحث حول تحديد الجروف القارية بينها والاتفاق على تحديد الحدود البحرية لبلادهم^(٢). والجدير بالذكر أن اجتماع كوينهاجن لم يضم وفوداً من العراق، ولذلك أصدرت وزارة الخارجية العراقية بياناً جاء فيه أن للعراق حقوقاً مماثلة لحقوق الدول الخليجية الأخرى، ولذلك فهي تعلن تحفظها تجاه أي اتفاق قد يتم التوصل إليه^(٣).

وعلى الرغم من أن الدول الثلاث - السعودية، الكويت، إيران - قد اتفقت فيما بينها على اعتماد مبدأ الخط الوسط لتعيين حدود الجرف القاري إلا أن خلافاً قد نشأ حول تفسير الخط المرسوم^(٤)، ولذلك توقفت هذه المباحثات على أن يتم استئنافها في طهران في أغسطس ١٩٦٦. وإلى حد كبير استطاع مؤتمر طهران أن يصل إلى حلول لكثير من التعقيدات التي ظهرت في مؤتمر كوينهاجن، وهي تعقيدات تتعلق بالتطبيق العملي لخطوط تقسيم الخليج التي اتفق عليها، حيث كان الخليج يعتبر محور مصالح متشابكة لشركة الزيت العربية المحدودة وشركة إيران بان أمريكان أويل وبين شركة الزيت العربية الأمريكية وشركة شل الكويت. وكان

(١) عن رد الحكومة السعودية على الاحتجاج الإيراني ضد الاتفاقية الخاصة بالحدود البحرية بين البحرين والسعودية يمكن الرجوع بقصد ذلك إلى جريدة أم القرى عدد ٨-١٧ في ١٧ شعبان ١٣٧٧-٧ مارس ١٩٥٨.

See also Lencuzowski, G., op. cit., pp. 139 - 137.

(٢) الأنوار ١٢ / ٧ / ١٩٦٦.

(٣) صوت العرب - بغداد ١٤ / ٧ / ١٩٦٦.

(٤) الرأي العام ١٤ / ٧ / ١٩٦٦.



من المتوقع أن يشند التنافس وبالتالي ينشأ الخلاف وخاصة حينما أظهرت المناطق التي تم التنقيب عن النفط فيها نتائج مشجعة، ولذلك كان الهدف الرئيسي من مؤتمر طهران منع كل من الدول الثلاث مناطق محددة وإفساح المجال أمام زيادة عمليات التنقيب عن النفط المخزون في المياه^(١).

وفي أكتوبر عام ١٩٦٨ تمت تسوية الحدود البحرية بين الكويت والسعودية وإيران، ونتج عن هذه التسوية اعتراف إيران بالسيادة السعودية على جزيرة عربي واعتراف السعودية بالسيادة الإيرانية على جزيرة فارس، ومن الطريف أن الكويت كانت تطالب بالسيادة على هاتين الجزيرتين^(٢).

نظرة في تطور عقود الامتيازات بين دول الخليج والشركات المنتجة

بدأت عقود الامتيازات الأولى قبل الحرب العالمية الثانية، وكانت لصالح الشركات المستغلة بسبب سبقها في عمليات التنقيب فلم تزد العائدات عن ٤ شلنات للطن الواحد، بالإضافة إلى التوقف عن دفع العائدات حتى يتم إنتاج النفط بكميات تجارية^(٣).

على أنه عقب الحرب العالمية الثانية زاد الطلب على النفط نتيجة عدة عوامل من بينها تحول الولايات المتحدة الأمريكية عن سياسة تصدير النفط الأمريكي إلى الرغبة في الاحتفاظ بما لديها من مخزون إلى أطول وقت ممكن، بالإضافة إلى الطفرة التي أدخلت على وسائل الإنتاج الصناعي والتيسيرات التي أدخلت على وسائل النقل سواء باستخدام الناقلات الكبيرة أو مد الأنابيب الطويلة. ومن ناحية أخرى فقد اشند التنافس على نفط الخليج وخاصة بعد سقوط اتفاقية الخط الأحمر ١٩٤٨، ومن الطبيعي أن يوجد هذا التنافس بالإضافة إلى زيادة الطلب على النفط فرصاً أفضل للبلدان المنتجة لكي تطالب بتعديل شروط العقود الأولى، ومن ناحية أخرى فإن الوعي السياسي قد نما في كثير من الدول المنتجة بعد الحرب. ولعل شركات النفط وجدت نفسها مضطرة إلى أن تتنازل عن كثير من الحقوق التي كانت

(١) الحياة ٢٥ / ٦ / ١٩٦٦.

(٢) انظر دراستنا عن الادعاءات الإيرانية في الخليج العربي، أصول المشكلة وتطورها التاريخي، المجلد العشرون من المجلة العربية التاريخية.

(٣) Hay, R., The Persian Gulf States p. 62.



قد تحصلت عليها بموجب عقود الامتيازات الاولى، ويبدو أن التجربة التي مرت بها الشركة الانجليزية الايرانية نتيجة حركة الدكتور مصدق كان لها أثر على الشركات الأخرى التي وجدت من الحكمة الرضوخ لتنازلات جديدة^(١).

ولعل أهم تطور في عقود الامتيازات هو الأخذ بمبدأ مناصفة الأرباح الذي بدأته شركة أرامكو مع الحكومة السعودية عام ١٩٥٠ ثم تبعتها الكويت والبحرين وغيرها، ومع ذلك فإن نظام المناصفة رغم أهميته لم يحقق للدولة أو الإمارة المنتجة المزايا التي كان من الممكن أن تترتب على تطبيقه؛ وذلك بسبب أن كثيرا من الشركات كانت لا تعلن عن أرباحها إلا بعد خصم الضرائب التي تقدمها للدولة المسجلة فيها، كما أنها كانت لا تدخل في أرباحها العامة الأرباح التي كانت تحصل عليها من عمليات التكرير والنقل والتسويق، هذا فضلا عن عدم تمكن إخضاع حسابات الشركات لرقابة الحكومات المحلية.

وما كاد يعم مبدأ المناصفة حتى شرعت بعض الشركات الصغيرة بعرض شروط أفضل كما هو الحال بالنسبة للشركة اليابانية التي عرضت على الكويت والسعودية، في امتياز المياه الإقليمية للمنطقة المحايدة، أرباحا وصلت إلى ٥٧٪، ولكن كما يلاحظ جون مارلو Marlowe أنه على الرغم من أنه كان من الممكن الحصول من الشركات النفطية الصغيرة المستقلة على شروط أفضل من العروض التي تقدمها شركات النفط الكبرى إلا أنه ينبغي ألا يتعدى الأمر أكثر من استخدام هذه الشروط كوسيلة للضغط على الشركات الكبرى لإعادة النظر في اتفاقياتها، إذ إن هناك أضرارا يمكن أن تترتب على التوسع في إفساح المجال للشركات الصغيرة بسبب افتقارها إلى الإمكانيات التي تتمتع بها شركات النفط الكبرى، وبذلك فإنها لا تتمكن من استغلال الامتيازات الممنوحة لها بالسرعة التي تقوم بها الشركات الكبرى^(٢).

ومنذ أواخر الخمسينيات بدأت تتكون رموس أموال وطنية في بعض الإمارات المنتجة للنفط نتيجة التوسع في عمليات الإنتاج والتصدير، وكان ذلك دافعا إلى تأسيس بعض الشركات البترولية الوطنية، ولكن لم تستطع هذه الشركات أن تعمل

Hay, R., op. cit., p. 62. (١)

Marlowe, J., The Persian Gulf in the 20th Century p. 175. (٢)



مستقلة عن الاستثمارات الأجنبية، ولذلك انجذبت كثير من هذه الشركات إلى الاشتراك مع شركات أجنبية، ولكنها بمضي الزمن أخذت تتوسع في بناء الناقلات ومد خطوط الأنابيب، كما استولت على بعض التنازلات من عقود امتيازات الشركات الكبيرة. ومن أهم هذه الشركات الوطنية شركة بترومين في السعودية، وشركة نفط الكويت الوطنية وشركة نفط قطر الوطنية.

ويعد إنشاء منظمة الأوبك خطوة هامة في تاريخ علاقة الشركات البترولية بالدول المنتجة، وقد تأسست هذه المنظمة في سبتمبر ١٩٦٠ على أثر انعقاد مؤتمر في بغداد حضره ممثلون من العراق والكويت والسعودية وفنزويلا^(١).

ولا شك أن ظهور هذه المنظمة إنما يعكس الوعي الذي نما في البلاد المنتجة للنفط، وفي المطالبات المستمرة بإعادة النظر في الامتيازات القائمة وفي شروطها، كما أن ظهور منظمة الأوبك يعتبر واحدا من التحديات التي واجهها الكارنل وما يعتمد إليه من أسلوب احتكاري^(٢).

ولقد تطلب تعديل نظم الاستغلال مع الشركات الكبرى قدرا كبيرا من التضامن بين دول الخليج المصدرة للنفط، ففي فبراير عام ١٩٧١ انعقد مؤتمر في طهران وانتهى هذا المؤتمر إلى وضع مبادئ جديدة، منها رفع الأرباح إلى ٥٥٪ كحد أدنى وزيادة أسعار البترول المعلنة إلى جانب تثبيت الأجل الأصلية المنصوص عليها في عقود الامتيازات^(٣)، كما نادى منظمة الأوبك بمبدأ مشاركة الدولة المضيفة للشركات المنتجة، وقد وجد هذا المبدأ اعتراضا كبيرا في بداية الأمر من الشركات المستغلة حتى أن هذه الشركات وخاصة الأمريكية منها أخذت تعمل على إيجاد مراكز بترولية عالمية مساوية لمركز دول الشرق الأوسط وذلك من خلال الإبقاء على كميات الإنتاج في الشرق الأوسط ومضاعفتها في مراكز جديدة في ألاسكا مثلاً، وقد يكون لهذا الاتجاه أسباب سياسية إلا أنه قطعاً ضد المصالح المالية والاقتصادية لشركات النفط، لأن دول الخليج مخزن هائل للنفط الذي ينتج بتكاليف لا تقارن أبداً بتكلفة إنتاجه في جهات أخرى^(٤).

(١) Stocking, Oil in the Middle East p. 352.

(٢) هارفي أوكونور : الأزمة العالمية في البترول ص ص ج - د.

(٣) صلاح العقاد : معالم التغيير في دول الخليج العربي ص ١٢٧ وما بعدها.

(٤) السياسة ١٣ / ١ / ١٩٦٩.



ويجب أن نعترف أن هناك صعوبات تعترض فكرة تأميم النفط بحيث إن هذه الصعوبات يمكن أن تغطي على بريق تلك الفكرة، ومثال ذلك ما حدث في إيران التي أتمت صناعة النفط بها في عام ١٩٥١ عندما كانت أكبر دولة مصدرة للنفط في الشرق الأوسط، فبعد التأميم بثلاث سنوات نقص الإنتاج نقصا كبيرا وتوقفت كميات النفط المصدرة تماما لأن الإيرانيين لم تكن لديهم الإمكانيات المالية ولا المهارات الفنية التي تساعدهم على الاحتفاظ بإنتاج النفط على نطاق واسع، وحتى لو كانوا قد استطاعوا إنتاج النفط لما استطاعوا شحنه أو تسويقه دون وجود أساطيل الناقلات وشبكات التوزيع التي ظلت تحت سيطرة الشركات الاحتكارية الكبرى، حتى اضطرت الحكومة الإيرانية في عام ١٩٥٤ إلى التخلي عن محاولة التأميم والوصول إلى اتفاق مع الشركات البترولية^(١).

على أن حقبة السبعينيات شهدت ظهور اتجاه جديد من شأنه أن يؤدي إلى تأميم جزئي أو تأميم كلي بدأ بمشاركة الدول المضيفة بـ ٢٠٪ من ملكية أسهم الشركات المنتجة، وقد أخذت هذه النسبة ترتفع ارتفاعا ملحوظا^(٢). وليس من شك أنه كان لحرب أكتوبر أثر كبير في ذلك إلى حد وصول نسبة المشاركة إلى ٦٠٪ لصالح الدولة المنتجة كما حدث بين السعودية وشركة أرامكو ثم تعدت نسبة المشاركة الوطنية بعد ذلك إلى ما يشبه التأميم الكامل.

وأخيرا ينبغي أن نؤكد هنا أنه على الرغم من الانتعاش المادي الذي عاشته دول الخليج العربي إلا أن ذلك الانتعاش تعرض لانتكاسات خطيرة، وبالتالي فإن الانتعاش الذي يمكن أن يحققه دول الخليج لن يكون في حصيلته النفط في حد ذاتها وإنما في قدرتها على تحويل اقتصادها من الاقتصاد الأحادي الذي يعتمد فقط على النفط إلى الاقتصاد المتعدد.

(١) نوفل : الأوضاع السياسية في إمارات الخليج العربي - الكتاب الثاني - من ص ٩١ - ٩٤ نقلا عن

دراسة أجرتها معهد الدراسات الاستراتيجية بلندن انظر :

Sources of Conflict in the Middle East, Adelphi Papers No. 26, March, 1966.

(٢) عن نظام المشاركة انظر صلاح العقاد : البترول أثره في السياسة والمجتمع العربي ص ٥٨ وما بعدها.



ملاحق الكتاب

اتفاقية بين بريطانيا وسلطنة عمان

في ٢٥ يولية ١٩٥٨

خاصة بالمعونات الفنية والعسكرية

أخذت هذه الاتفاقية شكل تبادل رسالتين بين سلوين لويد وزير الخارجية البريطانية، والسيد سعيد بن تيمور سلطان مسقط وعمان، وتتضمن الاتفاقية تقديم المساعدة البريطانية لتدريب جيش السلطنة بالإضافة إلى تقديم عون الحكومة البريطانية لتنفيذ برنامج إثمائي في السلطنة، يشمل تسهيلات طبية وتعليمية واقتصادية.

- من وزير الخارجية إلى سلطان مسقط وعمان

عطفًا على المناقشات التي أسعدني إجراؤها مع معاليكم في لندن، وعلى تلك التي جرت في مسقط بين معاليكم والمستر جوليان إيدي، في يناير ١٩٥٨ يشرفني أن أثبت أدناه فهمي للاتفاق الذي جرى التوصل إليه بيننا.

سعيًا وراء المصلحة المشتركة لحكومتني معاليكم وصاحبة الجلالة، في تعزيز تقدم سلطنة مسقط وعمان، وافقت حكومة صاحبة الجلالة في المملكة المتحدة على تقديم المساعدة اللازمة لتقوية جيش معاليكم، وبناء على طلب معاليكم فإن حكومة صاحبة الجلالة سوف تتدب أيضًا ضباطًا نظاميين من الجيش البريطاني ليكونوا خلال مدة خدمتهم في السلطنة جزءًا لا يتجزأ من القوات المسلحة التابعة لمعاليكم.

هذا وقد تم الاتفاق مع معاليكم على شروط خدمة هؤلاء الضباط البريطانيين المتدربين، كذلك فإن حكومة صاحبة الجلالة سوف تضع بتصرفكم العناصر التي تتولى الإرشاد حول التدريب، وحول الأمور الأخرى حسب طلب معاليكم.



وإن معاليكم قد وافق على عقد اتفاق تحدد بموجبه الترتيبات المعمول بها بصدد الطيران المدني، وبصدد استخدام سلاح الجو الملكي لمطارى صلالة ومصيصة. وإتنا ناقشنا أيضا القضايا الاقتصادية والإتائية الخاصة بالسلطنة ووافقت حكومة صاحبة الجلالة على تقديم العون إلى معاليكم فى تنفيذ برنامج إنشاء مدنى يتضمن تحسين الطرق وإيجاد التسهيلات الطبية والتعليمية، وإعداد برامج الأبحاث الزراعية.

فإذا كان معاليكم يوافق على أن ما ورد أعلاه مطابق للاتفاق الذى توصلنا إليه، بشرفنى أن أقترح عليكم اعتبار هذه الرسالة، ورد معاليكم عليها بمثابة اتفاق بين معاليكم وحكومتى.

وبشرفنى بفاثق الاعتبار أن أكون الصديق الحميم لمعاليكم.

سلوين لويد

وزير الخارجية

- من سلطان مسقط وعمان إلى وزير الخارجية

٢٥ يولية ١٩٥٨

تسلمت بتاريخ اليوم رسالة معاليكم التى تعرض الاتفاق الذى جرى التوصل إليه خلال المداولات بيننا وبين حكومة صاحبة الجلالة فى المملكة المتحدة، وإنى لأؤكد أن رسالتكم هذه، وردى عليها، يجب اعتبارهما بمثابة اتفاق بيننا وبين حكومتكم.

صديقكم المخلص

سعيد بن تيمور

سلطان مسقط وعمان

الرسالتان المتبادلتان

بين أمير دولة الكويت والأمين العام

بشأن وضع قوات أمن الجامعة العربية في الكويت^(١)

غرة ربيع الأول سنة ١٣٨١

الموافق

١٢ أغسطس (آب) ١٩٦١

رسالة من الأمين العام لجامعة الدول العربية

إلى حضرة صاحب السمو أمير دولة الكويت

بشأن وضع قوات أمن الجامعة العربية في الكويت

والترتيبات الخاصة بها

حضرة صاحب السمو الشيخ عبدالله السالم الصباح

أمير دولة الكويت المعظم

تحية طيبة - وبعد :

فأتشرف بأن أبعث إلى سموكم بهذه الرسالة في شأن وضع قوات أمن الجامعة العربية في الكويت، وهي هيئة تابعة لجامعة الدول العربية أنشئت بموجب السلطات المخولة لنا بقرار مجلس الجامعة في جلسته المعقودة في العشرين من يوليو (تموز) سنة ١٩٦١. واستناداً إلى حق مجلس الجامعة في إنشاء ما يراه من لجان وهيئات.

وأود أن أشير أيضاً إلى نص المادة الرابعة عشرة من الميثاق التي توفر المزايا والخصائص الدبلوماسية لهيئات الجامعة ومنشأتها وموظفيها، وهي المزايا

(١) جامعة الدول العربية - تقرير الأمين العام إلى مجلس جامعة الدول العربية، دور الانعقاد العادي (٣٦) ١٢ سبتمبر ١٩٦١.

انظر ملحق رقم (٢) الوثائق الخاصة بالكويت ص ١٩٦ وما بعدها.

والحصانات المبينة في اتفاقية مزايا وحصانات جامعة الدول العربية التي وافق عليها المجلس بتاريخ ١٠ / ٥ / ١٩٥٣ م، وإلى السوابق الدولية والقواعد العامة في القانون الدولي ومقتضيات التقاليد العربية الماثورة.

وغنى عن البيان أن هذه القوات وقتية توجد بأراضي الكويت استجابة لطلب سموكم، كما أنها تسحب منها في أي وقت تطلبون انسحابها وبالطريقة التي يتم عليها الاتفاق بيننا.

وبناء على ما تقدم أعرض فيما يلي الأسس التي أرتأيتها في الوقت الحالي لازمة لأداء قوات أمن الجامعة العربية واجباتها على وجه فعال أثناء وجودها في الكويت، فإذا وافقتم سموكم على ما تضمنته هذه الرسالة، فإنها هي وردكم عليها بالموافقة يكونان بمثابة اتفاق مبسوم في هذا الشأن بين جامعة الدولة العربية وحكومته الموقرة.

تعريفات ...

١ - «قوات أمن الجامعة العربية»، ويشار إليها فيما يلي «بالقوات».

تتكون من القيادة، التي تنشأ بموجب قرار الأمين العام طبقاً للسلطات المخولة له بقرار مجلس الجامعة في ٢٠ من يوليو (تموز) سنة ١٩٦١، ومن جميع الأفراد العسكريين الموضوعين تحت إمرة تلك القيادة من لدن دولة من دول الجامعة وتطلق تسمية عضو القوة على كل فرد ينتمي إلى القوة العسكرية التي تشترك بها أي من الدول الأعضاء في قوات الأمن، كما تطلق على كل مدني يعمل تحت إمرة قائد القوات.

٢ - «القائد» يعني قائد قوات الأمن «وغيره من أعضاء قيادات القوات الذين يحدددهم القائد بنفسه»، وتعني «سلطات الكويت» جميع الهيئات الرسمية المحلية والمدنية والعسكرية الكويتية التي تتصل بعمل القوات في تنفيذ هذه الاتفاقية، وذلك دون الإخلال بمسؤوليات حكومة الكويت نفسها.

٣ - «الدولة المشتركة» تعني عضو الجامعة العربية الذي يساهم في القوات بما لا يقل عن سرية.

٤ - «المواطن الكويتي» يعنى الرعايا الكويتيين والمقيمين عدا أعضاء القوات.

٥ - «منطقة العمليات» تشمل جميع المناطق التي توجد فيها القوات لاداء المهام المنوطة بها، كما هي واردة في قرار مجلس الجامعة وقرارات الامن العام المنفذة له، وكذلك تشمل جميع المنشآت والأبنية في مواد هذه الاتفاقية، وكافة وسائل الاتصال بالمواصلات التي تستخدمها القوات طبقا لهذه الاتفاقية.

احترام القانون المحلي، والسلوك اللائق بالمركز الدولي للقوات :

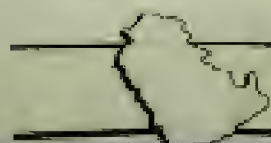
٦ - يحترم أعضاء القوات، وجميع الرسميين الملحقيين بالقوات القوانين المحلية للكويت، ويمتنعون عن أى نشاط ذى طبيعة سياسية فى الكويت أو أى عمل يتعارض مع الطبيعة الدولية للمهام المفوضة عليهم، ويتخذ القائد الإجراءات اللازمة لضمان مراعاة ذلك.

الدخول والخروج ..

٧ - يعفى أعضاء القوات من إجراءات السفر والتأشيرات والرقابة والتفتيش فى الدخول والخروج من الأراضى الكويتية، كما يعفون من فيسود الإقامة والتسجيل، ولكن ذلك لا يجوز أن يرئب لهم أى حق فى الإقامة والاستيطان فى الكويت. ويتردد أفراد القوات بوثائق شخصية خاصة بهم وبأوامر التحركات الصادرة إليهم من القائد أو السلطة المختصة التى يعينها القائد. وفى حالة الدخول الأول تقبل وثائق الدول المشتركة كبدل لوثائق القيادة.

٨ - تعتبر الوثائق الشخصية الصادرة من الدول المنتمى إليها عضو القوات مكملة للوثائق التى تصدرها القيادة فى حالة عدم وضوحها.

٩ - يخطرالقائد السلطات الكويتية بتخيب أى فرد من القوة إذا زاد التغيب عن ٤٨ ساعة، كما يخطرها فى حالة استغناء أى دولة مشتركة عن خدمة أحد رعاياها العاملين فى القوات، ويكون القائد مشغولا عن ترحيل أعضاء القوات السابقين إلى بلادهم أو تسليمهم إلى مندوبيها.



ولاية القضاء ...

٨٠ - الترتيبات الآتية المتصلة بالقضاء المدني الجنائي، وضعت لصالح ممارسة القوات لمهمتها، ولصالح الجامعة وليس للصالح الشخصي لأفراد القوات.

ولاية القضاء الجنائي ..

١١ - يخضع أفراد القوة للولاية المطلقة لقضائهم الوطني فيما يتعلق بالجرائم التي يرتكبونها في الكويت.

١٢ - (١) لا يخضع أفراد القوة لولاية القضاء المدني الكويتي، أو أي إجراءات قضائية أخرى فيما يتعلق بواجباتهم الرسمية.

(ب) في حالة وجود نزاع بين عضو من القوة ومواطن كويتي خارج نطاق واجبات العضو الرسمية يفصل فيه بإحدى الطريقتين الآتيتين حسب رغبة المدعى.

١ - لجنة للشكاوى تؤلف من ثلاثة أعضاء تعين حكومة الكويت أحدهم، ويعين الأمين العام للجامعة الثاني، ويعين الثالث بالاتفاق بين الحكومة والأمين العام، أو بواسطة مجلس الجامعة في حالة عدم اتفاقهما، وتكون قرارات هذه اللجنة نهائية ولها قوة الأحكام التنفيذية.

٢ - المحاكم الكويتية بالطرق المقررة في قانون المرافعات الكويتي، وفي هذه الحالة، تكفل المحاكم الكويتية لعضو القوة الفرصة الكافية للدفاع عن حقوقه، وإذا قرر القائد أن عضو القوة غير قادر بسبب تغيبه أو أداء واجباته أو الدفاع عن نفسه في قضية منظورة، تؤجل المحكمة الكويتية أو السلطة الكويتية المختصة الإجراءات حتى يزول المانع - على ألا يزيد ذلك عن ثلاثين يوماً - ولا يجوز التحفظ على الحرية الشخصية لعضو بالقوات بأمر محكمة أو سلطة كويتية في إجراء مدني سواء لتنفيذ حكم أو أمر أو قرار قضائي أو أي سبب آخر.

(ج) ويجوز للسلطات الكويتية في جميع الأحوال، طلب وساطة الأمين العام لتسوية أية مسألة.

الإعلان - والشهادات :

١٣ - إذا أقيمت أية دعوى مدنية ضد عضو القوات أمام محكمة كويتية ذات ولاية يتم الإعلان إلى القائد. وبين القائد للمحكمة المختصة، ما إذا كانت الدعوى تتصل بالواجبات الرسمية للعضو أو لا.

الشرطة العسكرية - الاعتقال - والتحفظ، والتعاون المتبادل:

١٤ - يتخذ القائد جميع الإجراءات المناسبة لكفالة النظام والضبط بين أعضاء القوات، وتتولى الشرطة العسكرية التي يعينها القائد، مهمة حفظ الأمن في المواقع المشار إليها بالمادة (١٩) فيما يلي، والمناطق الأخرى لعمليات القوات. وفيما عدا تلك المناطق لا تقوم الشرطة العسكرية بنشاط إلا بموجب ترتيبات مع سلطات الكويت وبالاتسار معها. وفي الحدود اللازمة لصيانة النظام والضبط بين أفراد القوات. ولتحقيق هذه الأغراض، يكون للشرطة العسكرية سلطة اعتقال أفراد القوات.

١٥ - للشرطة العسكرية أن تتحفظ على أي شخص داخل المناطق المشار إليها بالمادة (١٩) فيما يلي، من الخاضعين للولاية الجنائية الكويتية، وذلك بقصد تسليمه إلى أقرب سلطة كويتية، بناء على طلب سلطات الكويت. أو بقصد تحقيق مخالفة وقعت منه داخل تلك المناطق.

١٦ - وبالمثل يكون للسلطات الكويتية أن تتحفظ على أي شخص من أفراد القوة اتهم بارتكاب جريمة خارج المناطق المشار إليها في المادة (١٩) وذلك بقصد تسليمه إلى قيادة القوات.

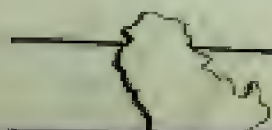
وتقوم السلطات الكويتية بضبط الواقعة والتحفظ على الأدلة.

١٧ - في الحالتين المشار إليهما في المادتين ١٥، ١٩ يجب تقديم المتحفظ عليه في أسرع وقت بعد إجراء التحقيق التمهيدي إلى الجهة المخول لها إتمام التحقيق.

١٨ - يتعاون القائد مع سلطات الكويت في إجراءات النحرى والتحقيق اللازمة في المسائل التي تهمها. وتتكفل الحكومة الكويتية بمحاكمة الأشخاص الخاضعين لولايتها الجنائية الذين يقومون بأعمال تجاه القوات أو أعضائها تعتبر في نظر القانون الداخلي محل تحريم إذا ما ارتكبت ضد القوات الكويتية، وتتكفل سلطات القوات باتخاذ الإجراءات اللازمة لمحاكمة أعضاء القوات عما يرتكبونه من الجرائم ضد المواطنين الكويتيين.

مواقع القوات:

١٩ - تقدم الحكومة الكويتية، بالاتفاق مع القائد، المناطق اللازمة للقيادة



والمعسكرات وغيرها من المواقع لإبواء وأداء القوات لمهمتها، وبدون الإخلال بحقيقة أن جميع هذه المواقع تعتبر أرضاً كويتية، إلا أنها تكون محرمة، وخاضعة تمام الخضوع لسلطات القائد الذي له وحده أن يأذن بدخول من يرى دخولهم لممارسة واجباتهم فيها.

علم الجامعة العربية :

٢٠ - تعترف حكومة الكويت بحق القوات في رفع علم الجامعة العربية داخل الأرض الكويتية على قيادتها ومعسكراتها ومواقعها ومراكزها الأخرى، وسياراتها وسفنها وغير ذلك مما يقرره القائد. ويجوز رفع أعلام أخرى أو شارات في حالات استثنائية. وطبقاً للشروط التي يحددها القائد. مع مراعاة ملاحظات وطلبات سلطات الكويت.

الزى، شعارات السيارات والسفن والطائرات وتسجيلها :

٢١ - يرتدى أعضاء القوات عادة الزى الذي يحدده القائد. ويخطر القائد السلطات المختصة بالأحوال التي يبيح فيها ارتداء الزى المدني، وذلك مع مراعاة ملاحظات سلطات الكويت. والسيارات والسفن والطائرات وسائر وسائل المواصلات، تحمل شعاراً خاصاً بالجامعة تحيط بالقيادة سلطات الكويت علماً به، وتتمتع هذه الوسائل جميعاً بحصانات تعفيها من القواعد واللوائح الداخلية الكويتية الخاصة بالتسجيل والترخيص.

الأسلحة :

٢٢ - لأعضاء القوات حمل وحيارة الأسلحة أثناء قيامهم بواجبهم طبقاً للأوامر الصادرة إليهم. ويراعى القائد ملاحظات وطلبات سلطات الكويت في هذا الشأن.

مزايا وحصانات القوات :

٢٣ - تتمتع قوات أمن الجامعة العربية بوصفها هيئة فرعية للجامعة، منشأة بموجب قرار مجلس الجامعة بالمركز الدولي . . والمزايا والحصانات الممنوحة للجامعة بموجب المادة ١٤ من الميثاق، واتفاقية المزايا والحصانات سالفة الذكر، وغير ذلك من المزايا والحصانات التي قد يستلزمها قيام القوات بمهمتها حسبما يتم الاتفاق عليه بين القائد وسلطات الكويت.

وحتى يمكن تزويد القوات فورا بحاجياتها وتطبيق الإعفاءات بأيسر السبل وأسرعها، مع تقدير مصالح حكومة الكويت، يتم اتخاذ الترتيبات الكافية بما في ذلك إجراءات التوثيق، بالاتفاق بين سلطات القوات والسلطات الجمركية الكويتية، ويتخذ القائد الاحتياطات الكفيلة بعدم إساءة استعمال الإعفاءات، وبمنع بيع الحاجيات أو التصرف فيها بأي طريقة إلى أشخاص غير المتعلقة بهم الإعفاءات، وينظر بعين التقدير إلى ملاحظات وطلبات سلطات الكويت في هذا الشأن.

مزاياء وحصانات الرسميين وإعفاء القوات :

٢٤ - يظل أعضاء هيئة موظفي الأمانة العامة الذين يعينهم الأمين العام ليلحقوا بالقوات أعضاء رسميين في الأمانة العامة، منتمين بكافة الامتيازات المقررة لهم بموجب المادة ١٤ من الميثاق، اتفاقية المزايا والحصانات المشار إليها قبلا، أما بالنسبة لأعضاء القوات المعينين محليا فإن الجامعة تحتفظ بحقها من حصانتهم فيما يتعلق بالأعمال الرسمية فقط.

٢٥ - يتمتع القائد وضباط القيادة بالمزايا والحصانات والتسهيلات التي تخولها اتفاقية المزايا والحصانات للموظفين الرئيسيين بالأمانة العامة للجامعة.

أعضاء القوات : الضرائب، والجمارك - واللوائح الحالية.

٢٦ - يعفى أعضاء القوات من الضرائب على المرتبات والإيراد، كما يعفون أيضا من جميع الضرائب المباشرة، فيما عدا الرسوم التي تدفع مقابل خدمات.

٢٧ - يكون لأعضاء القوات الحق في الاستيراد المعفى من الرسوم، لكافة حاجياتهم الخاصة أو دخولهم الكويت ويخضعون لقواعد القانون الكويتي فيما يتعلق بالحاجيات الخاصة التي تقتضيها مهام وظيفتهم أو احتياجات بقائهم في الكويت.

وتمنح التسهيلات اللازمة من جانب سلطات الكويت للهجرة والمراقبة المالية والجمركية لوحدات القوات، بشرط أن تخطر تلك السلطات في الوقت المناسب، ولأعضاء القوات عند رحيلهم من الكويت - استثناء من قواعد النقد - أن يأخذوا معهم المبالغ التي تقرر سلطات القوات المالية أنها أدت لهم بصورة أجور أو مخصصات، ويتخذ القائد والسلطات الكويتية الإجراءات اللازمة لتنفيذ ذلك كله مع مراعاة مصالح كل من القوات وسلطات الكويت.



٢٨ - يتعاون القائد مع السلطات المالية والجمركية الكويتية، ويقدم كل مساعدة في نطاقه لمراعاة القواعد واللوائح المالية والجمركية الكويتية، من جانب أعضاء القوات، طبقاً لهذه الترتيبات أو أى ترتيبات أخرى إضافية.

المواصلات وخدمة البريد :

٢٩ - تتمتع القوات بالتسهيلات المنصوص عليها في اتفاقية المزايا والخصائات المشار إليها قبلاً والخاصة بالمواصلات، وللقائد السلطة في إقامة وتشغيل محطة أو محطات لاسلكية للإرسال والاستقبال، لربط المواقع المناسبة وللاتصال بمقر الجامعة، ويبلغ القائد الذبذبات والموجات التي تستخدمها القوات إلى السلطات المختصة والجهات المسؤولة. وتتمتع رسائل القيادة بحق الأولوية المعطى للبرقيات والاتصالات الهاتفية الحكومية، حسبما تخوله نصوص الاتفاقيات الدولية للمواصلات.

٣٠ - وتتمتع القوات في منطقة العمليات، بمطلق الحق في الاتصال السلكي واللاسلكي وغيرها، وبحق إنشاء ما يقتضيه ذلك الاتصال في داخل منطقة العمليات بما في ذلك الأسلاك والخطوط الأرضية وإنشاء محطات متحركة وثابتة للاستقبال والإرسال اللاسلكي، ومن المفهوم أن هذه الخطوط تُعد داخل مواقع القوات ومنطقة العمليات أو تصل مباشرة بينهما، وأن أى ربط لها مع شبكة الاتصال الكويتية إنما يتم بالاتفاق مع سلطات الكويت المختصة.

٣١ - تعترف حكومة الكويت بحق القوات في اتخاذ الترتيبات الذاتية التي تراها لتيسير عملية نقل البريد الخاص الصادر أو الموجه لأعضاء القوات. ونخطر الحكومة الكويتية بطبيعة هذه الترتيبات، ولا تخضع مراسلات أعضاء القوات لأي رقابة أو تعرض من جانب السلطات الكويتية، ويجوز ذلك في أحوال استثنائية بالاتفاق مع سلطات الكويت والقائد، وفي حالة تعلق المراسلات بتحويلات للعملة أو نقل طرود من الكويت يتفق في ذلك بين الحكومة الكويتية والقائد.

حرية التحرك :

٣٢ - تتمتع القوات وأعضاؤها . . . ووسائل النقل الخاصة بها من سيارات وسفن وطائرات، داخل منطقة العمليات والمواقع الأخرى ومن وإلى المناطق

الكويتية المتفق عليها أو التي يتفق عليها بين القائد والحكومة الكويتية، ويتشاور القائد مع السلطات الكويتية في حدود تحركات أعداد كبيرة من القوات أو المعدات في الطرق العامة، وتعترف حكومة الكويت بحق القوات وأعضائها في حرية التحرك في الخطوط العسكرية أثناء أذاتها لمهامها والمهام الرئيسية لأعضائها، وتزود حكومة الكويت القوات بالخرائط والبيانات الأخرى بما في ذلك مواقع حقول الألغام والاحتياطات الدفاعية الأخرى التي قد يستلزمها نيسير تحركاتها.

استخدام الطرق البرية، والمائية، وتسهيلات الميناء والمطارات وغيرها.

٣٣ - يكون للقوات الحق في استخدام الطرق والجسور والقنوات وغيرها من التسهيلات المائية والمينائية والمطارات، بدون دفع رسوم أو أي مقابل آخر سواء في صورة تسجيلات أو غيرها في مناطق العمليات والمواقع العادية المباحة لها. باستثناء ما يدفع مقابل خدمات مؤداة مباشرة، وتقدم السلطات الكويتية أكبر رعاية وأفضلية لطلبات تسهيلات السفر لأعضاء القوات بوسائل مواصلاتها المختلفة.

المياه والكهرباء وغيرها من المنافع العامة :

٣٤ - يكون للقوات الحق في استخدام المياه والكهرباء وغير ذلك من المنافع العامة، وتمنع القوات الأولوية التي تمنح للهيئات الحكومية في حالات الانقطاع أو التهديد بالانقطاع، ويكون للقوات حينما يقتضى الأمر ذلك، الحق في أن تولد في نطاق مواقعها حاجتها من الكهرباء وتوزيعها حسبما تراه مناسباً.

النقد الكويتي :

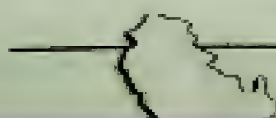
٣٥ - تيسر الحكومة الكويتية، إذا طلب منها القائد ذلك عمليات التحويل إلى النقد الكويتي.

تمويل العملية :

٣٦ - ينشأ في الجامعة صندوق لتمويل القوات وتحمل نفقات نقلها وإقامتها ونسأهم فيه الكويت بالقسم الأكبر، كما تسأهم فيه سائر الدول أعضاء الجامعة.

تسوية الخلاف :

٣٧ - يسوى ما قد ينجم من خلاف، بشأن تفسير أو تطبيق هذه الاتفاقية بواسطة مجلس الجامعة.



٣٨ - يتخذ القائد وسلطات الكويت الإجراءات المناسبة لكفالة الاتصال والتعاون بينهما .

إجراءات تكميلية :

٣٩ - يتم الاتفاق بين القائد وسلطات الكويت المختصة على الإجراءات التكميلية التفصيلية التي قد يقتضيها تنفيذ هذه الاتفاقية :

سريان الاتفاقية ومدتها :

٤٠ - إذا وافقتم سموكم على ما جاء بهذه الرسالة، فإن الرسالة ورد سموكم عليها، يكونان بمثابة اتفاقية بين الجامعة ودولة الكويت، وتعتبر نافذة ابتداء من وصول الفوج الأول من القوات إلى أراضي الكويت، وتظل سارية إلى حين مغادرة تلك القوات الكويت .

وتفضلوا يا صاحب السمو بقبول فائق الاحترام .

حرر في مدينة الكويت في يوم السبت غرة ربيع الأول ١٣٨١ الموافق

١٢ أغسطس (آب) ١٩٦١

الأمين العام

(توقيع)

(عبدالحق حسونة)

حكومة الكويت

المسكرتارية

سيادة الأستاذ عبدالحق حسونة

الأمين العام لجامعة الدول العربية

بالإشارة إلى رسالتكم المؤرخة في ١٢ من أغسطس (آب) ١٩٦١ والمتضمنة الاسس التي ارنأيتموها، في الوقت الحالي، لازمة لأداء قوات أمن الجامعة العربية واجباتها على وجه فعال أثناء وجودها في الكويت أشرف بأن أؤكد لسيادتكم، أن



حكومة الكويت، من ممارسة سلطات سيادتها في أي من الأمور المتصلة بوجود قوات أمن الجامعة العربية في أراضيها، سوف تحرص كل الحرص على أن تستهدي روح التقاليد العربية والثقة التي نثير تاريخنا العربي المجيد، وأن تلتزم بنص وروح ميثاق الجامعة وقرار مجلس الجامعة في العشرين من يوليو (تموز) ١٩٦١ المشار إليه في رسالتكم .

وإننا بموجب رسالتنا هذه نوافق موافقة تامة على كافة البنود الواردة في رسالتكم وتلتزم بذلك حكومة الكويت بتنفيذها . كما نوافق على ما أشرتكم إليه سيادتكم من أن رسالتكم وهذا الرد من جانبنا يشكلان اتفاقية بين جامعة الدول العربية وحكومة الكويت .

وفي هذه المناسبة يسعدني إبلاغ سيادتكم أنه تنفيذاً لما ألقى على عاتقنا في قرار مجلس الجامعة سالف الذكر قد طلبنا اليوم إلى الحكومة البريطانية سحب قواتها من أراضي الكويت .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

حرر بقصر السيف في يوم السبت غرة ربيع الأول سنة ١٣٨١ هـ

الموافق ١٢ من أغسطس (آب) ١٩٦١ م .

أمير دولة الكويت

توقيع

(عبدالله السالم الصباح)



اتفاقية قيام اتحاد بين أبوظبي ودبي

وقعت هذه الاتفاقية في صباح في ١٨ فبراير ١٩٦٨

واعتبرت النواة الأولى لقيام اتحاد الإمارات العربية

في هذا اليوم الأحد الواقع في ١٨ فبراير ١٩٦٨ الموافق ٢٠ ذو القعدة ١٣٨٧ اجتمع حضرة صاحب السمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان حاكم إمارة أبوظبي مع أخيه صاحب السمو الشيخ راشد بن سعيد المكتوم حاكم إمارة دبي لمتابعة أبحاثهما بشأن مستقبل المنطقة بقصد تحقيق المستقبل الأفضل لشعبها، وفي سبيل تحقيق آماني شعب المنطقة وتلبية رغباته فقد تم الاتفاق والرضى بحمده تعالى بينهما على ما يلي :

١ - تكوين اتحاد يضم البلدين له علم واحد وتناط به المسائل الآتية :

(أ) الشؤون الخارجية .

(ب) الدفاع والأمن الداخلي في حالة الضرورة .

(ج) الخدمات كالصحة والتعليم .

(د) الجنسية والهجرة .

٢ - يناط بالاتحاد السلطة التشريعية في الشؤون الموكولة للاتحاد وفي المسائل المشتركة التي يتفق عليها .

٣ - الشؤون التي لم توكل للاتحاد بموجب هذا الاتفاق تكون من اختصاص حكومة كل بلد .

٤ - كما اتفق الحاكمان على دعوة إخوانهم أصحاب السمو حكام الإمارات المتصالحة الأخرى لمناقشة هذا الاتفاق والاشتراك فيه ، ومن ثم دعوة صاحبي العظمة حاكمي قطر والبحرين للتداول حول مستقبل المنطقة والاتفاق معهما على عمل موحد لتأمين ذلك^(١) .

راشد بن سعيد المكتوم

زايد بن سلطان

(١) وحيد رافت : دراسة وثائق حول اتحاد الإمارات العربية في الخليج ص ١٦١ .



اتفاقية

بشأن تسوية الحدود البحرية بين إمارتى أبوظبي ودبى بتاريخ ١٨ فبراير ١٩٦٨. وقد وقعت هذه الاتفاقية فى نفس اليوم الذى وقعت فيه الاتفاقية الثنائية بين الإماراتين والخاصة بالاقحام فيما بينهما.

بما أن الحد البحرى الحالى الفاصل بين إمارتى دبى وأبوظبي يبدأ من رأس حصيان على الشاطئ ويمتد باستقامة باتجاه شمال غرب البحر مارا غربى آبار فتح التابعة لإمارة دبى.

وبما أن الفريقين المتعاقدين يرغبان فى إعادة تسوية الحد فى سبيل مصلحة بلديهما وخير شعبيهما فقد تم الاتفاق بين الفريقين المتعاقدين على ما يلى :

أولا : تعاد تسوية هذا الحد بأن يضم لإمارة دبى من البحر الواقع غربى الحد الحالى المذكور ليكون متوازيا طول قاعدته الأفقية عشرة كيلو مترات تفاس على طول الساحل غربا من رأس حصيان وطول ضلعه الرأسى مساو لطول الحد الحالى المشار إليه وبحيث تقع هذه المساحة غربى آبار فتح وتمتد جنوبا غربا حتى الساحل.

ثانيا : تصبح المساحة المذكورة أعلاه جزءا من ممتلكات وحقوق دبى، وإقرارا بهذه الاتفاقية فقد وقعها الفريقان المتعاقدان باسميهما فى السميع فى هذا اليوم الثامن عشر من شهر فبراير ١٩٦٨ الموافق لليوم العشرين من شهر ذى القعدة ١٣٨٧ (١).

راشد بن سعيد المكتوم

زايد بن سلطان

بحضور كل من :

مكتوم بن راشد

حمدان بن محمد آل نهيان

اتفاقية اتحاد الإمارات العربية

الموقعون على هذه الاتفاقية :

الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان	حاكم أبوظبي
الشيخ عيسى بن سلمان الخليفة	حاكم البحرين
الشيخ راشد بن سعيد المكتوم	حاكم دبي
الشيخ أحمد بن علي آل ثاني	حاكم قطر
الشيخ أحمد بن راشد المعلا	حاكم أم القيوين
الشيخ خالد بن محمد القاسمي	حاكم الشارقة
الشيخ صقر بن محمد القاسمي	حاكم رأس الخيمة
الشيخ محمد بن حمد الشرقي	حاكم الفجيرة
الشيخ راشد بن حميد النعيمي	حاكم عجمان

نظرا لأن إمارتي أبوظبي ودبي قد أبرمتا في ٢٠ ذي القعدة سنة ١٣٨٧ هـ الموافق ١٨ فبراير ١٩٦٨ م اتفاقاً على تكوين اتحاد بينهما رغبة منهما في المحافظة على الاستقرار في بلديهما وتحقيق مستقبل أفضل لشعبيهما.

ولما كان الإجماع متفقاً على إنشاء اتحاد يشمل جميع الإمارات العربية في الخليج بما فيها إمارتا أبوظبي ودبي أوفى بتحقيق الغرض الذي تشدته هاتان الإمارتان وترنو إليه آمال شعوب المنطقة بأسرها.

ودعماً لأواصر الأخوة الوثيقة بين جميع الإمارات العربية في الخليج العربي وتثبيتاً للروابط القوية العديدة التي تجمع بين هذه الإمارات.

وحرصاً على توجيه جهودها بكل الوسائل المستطاعة إلى ما فيه صلاح أحوالها وتأمين مستقبل بنيتها وتحقيق الخير للأمة العربية جمعاء.

واستجابة لرغبة شعوب المنطقة في تعزيز أسباب الاستقرار في بلادها وتحقيق الدفاع الجماعي عن كياناتها وصيانتها أمنها وسلامتها وفقاً لأهداف ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة وميثاق جامعة الدول العربية. . . .

قد اجتمعوا مع الوفود المرافقة لهم في دبي بين اليوم السادس والعشرين من ذي القعدة عام ١٣٨٧ هـ الموافق لليوم الخامس والعشرين من فبراير عام ١٩٦٨ م .
واليوم الثامن والعشرين من ذي القعدة عام ١٣٨٧ هـ الموافق لليوم السابع والعشرين من فبراير عام ١٩٦٨ م .
وتم التعاقد والاتفاق بينهم على ما يلي :

الباب الأول

إنشاء اتحاد للإمارات العربية

- ١ - ينشأ اتحاد للإمارات العربية في الخليج العربي من الإمارات المتعاقدة ويسمى «الاتحاد الإمارات العربية» .
- ٢ - يكون الغرض من هذا الاتحاد هو توثيق الصلات بين الإمارات الأعضاء وتقوية التعاون بينها في كل المجالات وتنسيق خطط تقدمها ورعايتها وتمثيلها الخارجي وتنظيم الدفاع الجماعي عن بلادها صيانة لأمنها ومحافظة على سلامتها والنظر بصفة عامة في شئونها ومصالحها المشتركة بما يكفل بلوغ أمانها وتحقيق آمال الوطن العربي الكبير قاطبة .

الباب الثاني

السلطات

- ٣ - يشرف على شئون الاتحاد مجلس يسمى «المجلس الأعلى» ويشكل منحكام هذه الإمارات .
- ٤ - يضطلع المجلس الأعلى بوضع ميثاق كامل دائم للاتحاد ورسم سياسة عليها له في المسائل الدولية والسياسية والدفاعية والاقتصادية والثقافية وغيرها المتصلة بأغراض الاتحاد المبينة في المادة الثانية من هذه الاتفاقية .
ويختص المجلس بإصدار القوانين الاتحادية اللازمة في هذا الشأن وهو المرجع الأعلى في تحديد الاختصاصات وتصدر قراراته بالإجماع .
- ٥ - يتناوب حكام الإمارات الأعضاء سنوياً رئاسة اجتماعات المجلس الأعلى ويتولى الرئيس تمثيل الاتحاد في الداخل وتجاه الدول الأجنبية .



- ٦ - تصدر الميزانية العامة للاتحاد بقرار من المجلس الأعلى ويعين القانون مواردها والخصصة التي تؤديها كل إمارة من الإمارات الأعضاء.
- ٧ - يعاون المجلس في مباشرة سلطاته مجلس يسمى «مجلس الاتحاد».
- ٨ - مجلس الاتحاد هو الهيئة التنفيذية للاتحاد ويمارس اختصاصاته وفقاً للسياسة العليا التي يقرها المجلس الأعلى وطبقاً للقوانين الاتحادية.
- ٩ - يحدد القانون طريقة تشكيل مجلس الاتحاد والفواعد الأساسية لنظامه.
- ١٠ - لا تعتبر قرارات مجلس الاتحاد نهائية إلا بعد مصادقة المجلس الأعلى عليها.
- ١١ - تشكل وتنظم بقانون اتحادي المجالس اللازمة لمعاونة مجلس الاتحاد على القيام بأعماله.

الباب الثالث

أحكام متفرقة

- ١٢ - عملاً بحق الدفاع الشرعي - الفردي والجماعي - عن كيانتها، تتعاون الإمارات المتعاقدة فيما بينها لدعم مقوماتها العسكرية وتعزيزها وأداء واجبها المشترك في دفع أي اعتداء مسلح يقع على أي منها تشترك بحسب مواردها وحاجاتها في تهيئة وسائلها الدفاعية الخاصة والجماعية للقيام بهذا الواجب.
- ١٣ - (أ) يكون للاتحاد محكمة عليا تسمى «المحكمة الاتحادية العليا».
- (ب) يحدد القانون طريقة تشكيل المحكمة ونظامها واختصاصاتها.
- ١٤ - يصدر بتعيين المقر الدائم للاتحاد الإمارات العربية قرار من المجلس الأعلى ولهذا المجلس أن يجتمع في أي مكان آخر يحدده.
- ١٥ - تمارس حكومة كل إمارة شئونها المحلية الخاصة التي لم يسند الاختصاص بصددتها للاتحاد بموجب هذه الاتفاقية أو القوانين الاتحادية.
- ١٦ - يجوز بقرار من المجلس الأعلى للاتحاد تعديل هذه الاتفاقية وبخاصة إذا كان من شأن التعديل أن يجعل الروابط بين الإمارات الأعضاء أشد قوة وأكثر متانة.
- ولا يبت في التعديل إلا في دور الانعقاد التالي للدور الذي يقدم فيه الطلب.



١٧ - يعمل بهذه الاتفاقية في أول محرم ١٣٨٨ هـ الموافق ٢٠ مارس ١٩٦٨ وفقاً للأنظمة المرعية في كل إمارة عضو في ذلك إلى حين وضع ميثاق بالنظام الكامل الدائم للاتحاد.

حررت هذه الاتفاقية في دبي بتاريخ الثامن والعشرين من ذي القعدة عام ١٣٨٧ الموافق لليوم السابع والعشرين من فبراير عام ١٩٦٨ من نسخ تسع تسلمت واحدة منها كل الإمارات الأعضاء^(١).

التوقيعات

(١) وحيد رافت : دراسة ووثائق حول اتحاد الإمارات العربية في الخليج من ص ١٧١-١٧٤ انظر أيضاً سيد نوفل : الأوضاع السياسية لإمارات الخليج وجنوب الجزيرة - الكتاب الثاني - ٢ - إمارات ساحل عمان ص ٢٧٠ - ٢٧٤



(١)

بيان من الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة

حاكم البحرين وتوابعها

بشأن استقلال البحرين في ١٤ / ٨ / ١٩٧١

ويلاحظ أن البيان كان حريصاً على توضيح الأسباب التي أدت إلى خروج البحرين من اتحاد الإمارات العربية في الخليج.

إن البحرين الدولة العربية المسلمة التي تؤمن بالوحدة العربية كضرورة قومية ملحة اقتضاها عليها التاريخ والدين واللغة والثقافة والمصير العربي المشترك قد عملت بجد وإخلاص وسعت جاهدة في سبيل تحقيق قيام اتحاد الإمارات العربية في مدى الثلاث سنوات الماضية وذلك منذ أن اشتركت حكومة البحرين مع جاراتها الإمارات العربية في التوقيع على اتفاقية مشروع اتحاد الإمارات العربية الموقعة في إمارة دبي في ٢٧ فبراير ١٩٦٨ ، وبدافع من إيماننا المطلق بضرورة قيام هذا الاتحاد في الإمارات العربية واستكمال شكله الدستوري الصحيح النابع من صميم تطلعات وأمانى شعب هذه المنطقة ورغبة منا في أن تشاد وشانج هذا الاتحاد المطلوب على أسس ومبادئ متينة وقوية تكفل له البقاء والتطور ولشعب المنطقة الكرامة والرفاهية والتقدم - فإن حكومتنا قد ركزت في محادثاتها الطويلة على مبادئ أساسية نادت بها في كل اجتماع أو مؤتمر حضرته خلال السنوات الماضية ، وهذه المبادئ الأساسية التي تؤمن بها البحرين نتلخص في ضرورة وضع دستور حديث يقوم على مبدأ فصل السلطات وتوزيع الاختصاصات بين الأجهزة الحكومية ويوفر للمواطنين الحقوق والحريات السياسية والمدنية ، ويكفل قيام حكومة مركزية للاتحاد تملك سلطات واسعة لإدارة وتسيير مختلف شئون حكومة الاتحاد على الصعيدين الدولي والداخلي بما يضمن تطور وتقدم ورفاهية شعب الاتحاد في مختلف أراضيه ودون تمييز أو تفرق بين المواطنين ، وهذا كله ما عدا المساس بحقوق المواطنين الدستورية المتعلقة بمبدأ تمثيلهم في مجلس وطني نيابي ينتخب انتخاباً صحيحاً على أساس الكثافة السكانية للإمارات الأعضاء في الاتحاد.

إن جهودنا في وضع هذه المبادئ الأساسية في صلب مشروع الدستور لم
توفق، كما أن الاجتماعين الآخرين اللذين عقدا لنواب الحكام في ١٣ يونية و ٢٤
أكتوبر ١٩٧٠ لم يسفرا عن نتائج إيجابية، إذ لم يتم التوصل إلى اتفاق حول أحكام
الدستور المؤقت والمبادئ الأساسية التي يجب أن يقوم عليها الاتحاد المقترح.

وقد بقي الوضع على هذا الحال حتى مطلع ١٩٧١ حيث ابتدأ وفد الوساطة
السعودية الكويتية في تقريب وجهات نظر الإمارات المختلفة، وذلك بعد أن
تفضلت كل من الدولتين الشقيقتين، المملكة العربية السعودية والكويت،
بتوجيهات من حضرة صاحب الجلالة الملك فيصل بن عبدالعزيز وحضرة صاحب
السمو الشيخ صباح السالم الصباح، فبدلتا مساعيهما الخيرة في تقديم مقترحات
جديدة حول مشروع الدستور لأصحاب العظمة حكام الإمارات.

وكان أن قدم إلينا في يناير الماضي وفد الوساطة السعودي الكويتي برئاسة
كل من صاحب سمو الملكي الأمير نواف بن عبدالعزيز المستشار الخاص لصاحب
الجلالة الملك فيصل، وصاحب المعالي الشيخ صباح الأحمد الصباح وزير الخارجية
الكويتية، وفي سبيل تحقيق المصلحة الوطنية العليا لشعب المنطقة ورغبة في تذليل
الصعاب التي اعترضت قيام الاتحاد كان نجواب حكومة البحرين للمقترحات
الجديدة إيجابيا ومؤيدا وذلك بالرغم أن هذه المقترحات كانت تمثل أقل من الحد
الأدنى للمبادئ الأساسية التي عرضتها البحرين، وفي شهر أبريل الماضي وجهت
إلينا مقترحات أخرى معدلة للمقترحات السابقة وذلك نظرا لوجود بعض
التحفظات والملاحظات على المقترحات الأولى من قبل بعض الإمارات الشقيقة
الأخرى. وحينما قدم إلينا وفد الوساطة السعودي الكويتي الجديد برئاسة كل من
معادة وكيل وزارة الخارجية السعودية وسعادة وكيل وزارة الخارجية الكويتية
وعرض علينا مقترحاته المعدلة لم نبد أية اعتراضات بالرغم من أنها كانت أقل مما
كننا نطالب به، ونشيجة لذلك لم يكن للبحرين أي مناص من التفكير في بديل
يصون لنا كيانتنا واستقلالنا وخاصة بعد صدور قرار مجلس الأمن التاريخي في ١١
مايو ١٩٧٠ الذي أكد بصورة قطعية ومباشرة رغبة شعب البحرين في الحصول
على اعتراف دولي بكيانه وشخصيته كشعب ينتمي إلى دولة مستقلة ذات سيادة
وحرة في تقرير أسس علاقاتها بالدول الأخرى، وعلى ضوء هذا القرار التاريخي



للمنظمة الدولية الذي يجسد رغبات شعب البحرين الوطنية وتطلعاته نحو المستقبل، ونظراً لأن تلك المصاعى المشكورة لوفاة الوساطة السعودى الكويتى لم تؤد فعلاً إلى قيام الاتحاد المنشود، وحيث إننا بدافع من رغبات وتطلعات شعبنا التى تنسجم مع المصلحة القومية العليا لشعوب دول وإمارات هذه المنطقة الحيوية من حيث تطلعها جميعاً إلى المحافظة على أمن واستقرار وتطور هذه المنطقة فى جو من الأخوة والسلام وحسن الجوار - فعليه من أجل هذا كله وبعد المشاورات الأخوية الودية التى أجريتها مع شقيقاتنا وجاراتنا الكيرى فى الخليج قررنا أن نعلن فى هذا اليوم عزم حكومتنا على اتخاذ الخطوات التالية :

١ - إنهاء جميع المعاهدات والاتفاقيات السياسية والعسكرية التى تنظم علاقات التحالف الخاصة بين حكومة البحرين والحكومة البريطانية، وعليه فقد بوشر فعلاً فى الانسحاب العسكرى البريطانى من أراضى البحرين.

٢ - أن البحرين دولة عربية مستقلة هى صاحبة السيادة المطلقة على أراضيها وأن لحكومتها دون غيرها حق تقرير شئونها الخارجية وتنظيم علاقاتها الدولية.

٣ - التقدم فوراً بطلب انضمام دولة البحرين إلى عضوية كل من الجامعة العربية وهيئة الأمم المتحدة .

٤ - الطلب من الدول العربية الشقيقة والدول الإسلامية الصديقة ومن دول العالم الأخرى الاعتراف بوضع وكيان البحرين كدولة عربية مستقلة ذات سيادة.

إن دولة البحرين حين اتخذت هذه الخطوات إنما تحركت بدافع من إرادة شعبها ومصلحتها الوطنية، وتطلعت إلى المساهمة بمجهوداتها البناءة فى تقدم وتطور وازدهار هذه الأرض وهذه المنطقة العربية من العالم التى امتدت جذور تاريخها وأصول حضارتها إلى أقدم وأعرق العصور التاريخية التى عرفها الإنسان، وبناء على ما تقدم شرحه فى هذا البيان فإن دولة البحرين تعلن بدافع من مسئولياتها التاريخية والعربية تعهداً والتزاماً بالسياسة التالية فى علاقاتها مع الدول العربية والأجنبية والمنظمات العربية الدولية :

- الالتزام بجميع اتفاقاتها وتعهداتها العربية والدولية التى لا تتعارض مع استقلالها وسيادتها وذلك ضمن مبادئ وأحكام القانون الدولى والمواثيق الدولية.

- الالتزام بميثاق الجامعة العربية وميثاق هيئة الأمم المتحدة.



- العمل على بناء علاقات البحرين مع جاراتها دول وإمارات الخليج وغيرها من الدول الشقيقة والصديقة التي يهيمها إقامة السلام وسط هذه المنطقة الحيوية من العالم.

- العمل على تنفيذ وتنظيم التعاون الاقتصادي والتجاري والفني والمهني مع دول المنطقة بما يضمن تصنيع وتطوير هذه المنطقة اقتصاديا.

- الإيمان الكامل بحقوق شعب فلسطين العربي في استرجاع أراضيه المنصبة والعيش بأمان وطمأنينة في بلاده ووطنه، كما تؤيد البحرين وتساند مطالب دول المواجهة باسترجاع أراضيها العربية المحتلة.

- أما على صعيد السياسة العربية فإن دولة البحرين هي جزء من الأمة العربية وستسعى جاهدة في تبني أية فكرة جادة مخلصة تؤدي إلى تحقيق أمنية العرب الكبرى في الحرية والوحدة والسلام والإسهام في موكب الحضارة وتقدم الإنسان، وانطلاقا من الإيمان بهذا المبدأ فإن البحرين حكومة وشعبا تفتح ذراعيها لتبني فكرة أي اتحاد جديد للإمارات حالما يقوم على قدميه ويتعرعرع، وعليه فإن إعلان حكومة البحرين عن استقلالها التام بموجب هذا البيان سوف لن يؤثر بأية حال على استعدادها دوما في الانضمام إلى اتحاد الإمارات العربية أو إلى دولة الإمارات العربية الجديدة حالما تدعى إليها في المستقبل، وحالما تنشأ حكومتها ويقوم بناؤها على الأسس والمبادئ الدستورية السليمة التي يؤمن بها شعب هذه المنطقة العربية، والله نسأل أن يسدد خطانا وبوقفنا إلى سواء السبيل، وإلى ما فيه خير وتقدم ورفاهية وطننا وشعبنا.



المصادر

أولاً : المصادر العربية

(أ) وثائق وتقارير رسمية وشبه رسمية :

- الجامعة العربية :

- تقارير الأمين العام إلى مجلس جامعة الدول العربية خلال الفترة موضوع الدراسة وتشمل :

قضية عمان - العدوان البريطاني على البورمي - مسألة البحرين - تقارير البعثات السياسية والفنية عن إمارات الخليج العربي - مقترحات خاصة بدعم العلاقات العربية بإمارات الخليج - مجموعة الوثائق الرسمية المتعلقة بالأزمة العراقية الكويتية .

- اتفاقيات وعقود البترول في البلاد العربية - وثائق ونصوص - جمع وإعداد الدكتور لييب شقير، وصاحب ذهب - معهد الدراسات العربية العالية - القاهرة ١٩٦٠ .

- دولة الإمارات العربية المتحدة :

- تقرير عن اتحاد الإمارات العربية - دائرة البحوث والنشر - أبوظبي ١٩٦٩ .

- دراسة ووثائق حول اتحاد الإمارات العربية في الخليج للأستاذ الدكتور وحيد رأفت - مستخرج من المجلد السادس والعشرين من المجلة المصرية للقانون الدولي - رسائل الجمعية المصرية للقانون الدولي - الرسالة ١٩ - القاهرة ١٩٧١ .

- العراق :

- حقيقة الكويت - ثلاثة مجلدات - وزارة الخارجية العراقية .

- الكويت - وزارة الإرشاد العراقية، بغداد ١٩٦١ .

- منشورات جمعية الدفاع عن عروبة الخليج، البصرة .

- بيان الأحزاب والمنظمات الوطنية في العراق حول جزر الخليج الثلاث .



- تقرير عن مشاريع مصلحة الموانئ العراقية خاص بجزر الخليج
١٩٧١/١٢/١١.

- مذكرة مقدمة من أبناء طنب الكبرى إلى الشيخ زايد بن سلطان حول
عروبة جزر الخليج ١٩٧٢/١٢/٢٤،

- قطر :

- تقارير وزارة الصناعة والزراعة والنفط .

- قطر في السبعينيات .

- مجموعة الوثائق الدستورية الجديدة لدولة قطر - النظام الأساسي المؤقت
للحكم - المذكرة التفسيرية - قانون رقم ٥ / ١٩٧٠ بتحديد صلاحيات الوزراء
وتعيين اختصاصات الوزارات والأجهزة الحكومية الأخرى - ملحق العدد ٦ من
الدوحة أول صفر ١٣٩٠ هـ.

- الكويت :

- دليل الكويت - إصدار غرفة تجارة وصناعة الكويت .

- تقرير عن التعليم في الكويت - إسماعيل الفباني ومتى عقراوي ١٩٥٥ .

- التقرير السنوي لدائرة الشؤون الاجتماعية ١٩٧٥ .

- تقارير مكتب الكويت في دبي عن النواحي التعليمية في إمارات الساحل
العماني .

- المملكة العربية السعودية :

- التحكيم لتسوية النزاع الإقليمي بين مسقط وأبوظبي وبين المملكة العربية
السعودية .

ج ١ العرض التاريخي

ج ٢ التذييلات - الخرائط

ج ٣ الملاحق

القاهرة ١٩٥٥

(ب) مراجع عربية :

- إبراهيم عبدالكريم محمد
البحرين وأهميتها بين الإمارات العربية . البحرين ١٩٧٠
- إبراهيم عبده
دولة الكويت الحديثة . القاهرة ١٩٦٢
- أبو بشير السالمى
نهضة الأعيان بحرية عمان . القاهرة
- الاتحاد الوطنى لطلبة الكويت
ماذا يجرى فى خليجنا العربى ؟ . القاهرة ١٩٦٨
- أحمد فوزى
* عبدالكريم قاسم القصة الكاملة
* قاسم والكويت . بيروت ١٩٦١
- أحمد قاسم البورينى
الإمارات السبع على الساحل الأخضر . بيروت ١٩٥٧
- أحمد محمود صبحى
البحرين ودعوى إيران . الإسكندرية ١٩٦٢
- أمين سعيد
الخليج العربى فى تاريخه السياسى ونهضته الحديثة ، دار الكاتب العربى .
بيروت .
- أمين عز الدين
عمال الكويت من اللؤلؤ إلى البترول .
- بدر الدين عباس الخصوصى
دراسات فى التطور الاجتماعى والاقتصادى للكويت ١٩١٣ - ١٩٦١ .
الكويت ١٩٧٣

- بنواميشان (مترجم)
عبدالعزیز آل سعود - سيرة بطل ومولد مملكة، دار الكاتب العربي.
بيروت ١٩٦٥
- توفيق السويدي
مذكراتي - نصف قرن من تاريخ العراق والقضية العربية. بيروت ١٩٦٩
- ج. ب. كلي (مترجم)
الحدود الشرقية للجزيرة العربية. الكويت ١٩٦٨
- جان جاك بيربي (مترجم)
الخليج العربي. بيروت ١٩٥٩
- جمال حمدان
بتروال العرب - دراسة في الجغرافيا البشرية. القاهرة ١٩٦٤
- جمال زكريا قاسم
* الخليج العربي - دراسة لتاريخ الإمارات العربية ١٩١٤ - ١٩٤٥. دار
الفكر العربي ١٩٧٣
- * الأصول التاريخية لقضية عمان
المجلة المصرية للدراسات التاريخية، العدد ١٢. القاهرة ١٩٦٥/٦٤
- * موقف الكويت من التوسع السعودي في نجد وسواحل الإحساء
المجلة المصرية للدراسات التاريخية، العدد ١٧. القاهرة ١٩٧١
- * مختارات من وثائق الكويت والخليج العربي. الكويت ١٩٧٢
- * الادعاءات الإيرانية في الخليج العربي
دراسة في أصول المشكلة وتطورها التاريخي، بحث ألفي في المؤتمر
الدولي للتاريخ. بغداد ١٩٧٣، المجلد العشرون من مجلة الجمعية
المصرية للدراسات التاريخية ١٩٧٣

* اتحاد إمارات الخليج والطريق إلى الوحدة العربية

ملحق المصور بمناسبة مرور عام على قيام دولة الإمارات العربية المتحدة،
ديسمبر ١٩٧٢

- جمعية الدفاع عن عروبة الخليج (البصرة)

التطور التاريخي والسياسي للخليج العربي - منشورات جمعية الدفاع
عن عروبة الخليج

- حافظ وهبة

* شبه جزيرة العرب في القرن العشرين . القاهرة ١٩٥٦

* خصمون عاما في جزيرة العرب . القاهرة ١٩٦٠

- حسن سليمان محمود

الكويت في ماضيها وحاضرها . بغداد ١٩٦٧

- خليل كنة

العراق أمه وغده . بيروت ١٩٦٦

- خيرى حماد

قضايانا في الأمم المتحدة . بيروت ١٩٦٢

- دافيد هـ . فيني (مترجم)

بتروال الصحراء . بيروت ١٩٦٠

- دائرة الإعلام (سلطنة عمان)

* عمان الماضي والمستقبل

* عمان اليوم

* سلطنة عمان . ١٩٧٢

- روبرت جيران لاندن (مترجم)

عمان منذ ١٨٥٦ - ميرا ومصيرا . بيروت ١٩٧٠

- رياض نجيب الريس

صراع الواحات والنفط - هموم الخليج العربي ١٩٦٨ - ١٩٧١ .
بيروت ١٩٧٣

- راشد عبدالله الفرحان

مختصر تاريخ الكويت وعلاقاته ببريطانيا والدول العربية . القاهرة ١٩٦٠
- زهرة ديكسون فريث (مترجم)

الكويت كانت (متزلي) دار الكاتب العربي . بيروت

- سليم طه التكريتي

الصراع على الخليج العربي . بغداد ١٩٦٦

- سيد نوفل

الأوضاع السياسية لإمارات الخليج العربي .

* الكتاب الأول : مدخل عام ودراسة للكويت . معهد البحوث
والدراسات العربية . القاهرة ١٩٦٧

* الكتاب الثاني : إمارات الساحل العماني

معهد البحوث والدراسات العربية - الطبعة الثانية ١٩٧٢

- سيف مرزوق الشمالان

من تاريخ الكويت . القاهرة ١٩٥٩

- شارل عيسوي ومحمد يجهان (مترجم)

اقتصاديات البترول في الشرق الأوسط - مؤسسة سجل العرب ١٩٦٦

- شركة الزيت العربية الأمريكية

عمان والساحل الجنوبي للخليج الفارسي - إدارة العلاقات العامة - شعبة
البحث . القاهرة ١٩٥٢

- صلاح الدين المختار

تاريخ المملكة العربية السعودية في ماضيها وحاضرها - مجلدان . بيروت
١٩٥٧

- صلاح العقاد

* معاليم التغيير في دول الخليج العربي - معهد البحوث والدراسات العربية . القاهرة ١٩٧٢

* البترول : أثره في السياسة والمجتمع العربي - معهد البحوث والدراسات العربية . القاهرة ١٩٧٣

* اتحاد إمارات الخليج - تقرير ، السياسة الدولية أكتوبر ١٩٧١

* الخليج العربي ونظرية الفراغ - السياسة الدولية أكتوبر ١٩٧٣

* التيارات السياسية في الخليج العربي . القاهرة ١٩٦٥

- عبدالله الحاتم

من هنا بدأت الكويت . دمشق ١٩٦٢

- عبدالحسين الفطيفي

حقوق السيادة العربية على جزر الخليج الثلاث ، دراسة ألفت في مؤتمر التاريخ الدولي . بغداد ١٩٧٣

- عبدالرحمن الباكر

من البحرين إلى المنفى . . . سنت هيلانه . بيروت ١٩٦٥

- عبدالعزيز حسين

محاضرات عن المجتمع العربي في الكويت - معهد الدراسات العربية العالية . القاهرة ١٩٦٠

- عبدالفتاح حسن

القانون الدستوري في الكويت . بيروت ١٩٧٠

- عبدالقادر زلوم

عمان والإمارات السبع .

- عبدالكريم أبا الجليل ورسول العسكر

إمارة الكويت . بغداد ١٩٥٢

- قلدرى فلعجى
- أضواء على تاريخ الكويت . بيروت ١٩٦٢
- لؤى بحرى
- الأطماع الأجنبية فى جزيرة أبوموسى . بغداد ١٩٧٢
- مجلس بلدية دبي
- دبي، لؤلؤة الساحل العربى
- مجيد خدورى
- البحرين وإيران، العدد الأول من منشورات صوت البحرين . بيروت ١٩٥٣
- محمد بن عبدالله السالمى وناجى عساف
- عمان تاريخ يتكلم . دمشق ١٩٦٣
- محمد جواد العبوسى
- البترول فى البلاد العربية - معهد الدراسات العربية . القاهرة ١٩٥٦
- محمد فاضل الجمالى
- العراق الحديث، آراء ومطالعات فى شتونه المصيرية . بيروت ١٩٦٩
- محمود بهجت سنان
- تاريخ قطر العام . بغداد ١٩٦٦
- الكويت زهرة الخليج العربى . بغداد
- محمود سعيد المسلم
- ساحل الذهب الأسود، دراسة تاريخية إنسانية لمنطقة الخليج العربى -
بيروت ١٩٦٢
- محمود غلى الداود
- محاضرات عن التطور السياسى الحديث لقضية عمان، معهد الدراسات
العربية العالية . القاهرة ١٩٦٤

- مصطفى مراد الدباغ
- قطر ماضيها وحاضرها . بيروت ١٩٦١
- مكتب إمامة عمان - القاهرة
- * مؤتمرات بريطانيا في عمان والخليج العربي . القاهرة ١٩٥٦
- * كفاح عمان . القاهرة ١٩٥٨
- مكتب الوثائق والدراسات (أبوظبي)
- أبوظبي بين الأمس واليوم . أبوظبي ١٩٦٩
- هارفي أوكونور (مترجم)
- الأزمة العالمية في البترول . القاهرة ١٩٦٧
- ولاتار جلמן (مترجم)
- عراق نوري السعيد . بيروت ١٩٦٥
- يعقوب عبدالعزيز الرشيد
- الكويت في ميزان الحقيقة والتاريخ ١٩٦٣
- يوسف الفلكي
- قضية البحرين بين الماضي والحاضر . القاهرة ١٩٥٣



ثانيا : المصادر الأجنبية

(ج) وثائق منشورة

- United Nations Official Records.
- Question of Oman, Report of the Ad Hoc Committee on Oman U. N. General Assembly Distr General A/3846, 1965.
- The Relationship between the United Kingdom & Sultante of Muscat and Oman U. N. Official Records A/5846 annex XI.
- Explanatory Memorandum attached to the letter dated 29th sept. from ten Arab States addressed to the Secretary General, Assembly Agenda Item 79 Doc: A/4521.
- 15th Session. Item 70 Doc. A/4521.
- Draft Resolution recommended by the Special Political Committee at the 16th Session. Item 23 Doc. A/5010.
- Annual Reports of the Secretary General on the work of the Organisation.
- Security Council.
- Official Records of the Security Council 12th year supplement for July - August 1956 DGC 2 and add I 3865.
- Letter dated 18th July 1957 from the Sultan of Muscat to His Highness Consul General at Muscat - Verbatim Recorded to the seven hundred and eighty third meeting SPV 20 August, 1957.
- Report of the Personal Representative of the Secretary General in Charge of the Good Offices Mission, Bahrein S/997 30th. April, 1970.
- U. N. Office of Public Information.

- Year Book of the United Nations vol. 22, 1968.

- United Kingdom.

Arbitration Concerning Buraimi & Common Frontiers between Abu Dhabi and Saudi Arabia,

Memorial Submitted by the Government of the United Kingdom and Northern Ireland 2 vols. 1955.

- Trucial States Council, Development Office.

Trucial States census figures,

Tribal Population by State and Tribe.

(د) مراجع أجنبية

- Adamyiat, Feredoun,

Bahrein Islands, A Legal & Diplomatic Study of the British Iranian Controversy, New York, 1955.

- Arab Information Center.

The Question of Oman. An Analysis of British Omani Dispute, New York, 1957.

- Arabian American Oil Company.

* Summary of Middle East Oil Development, New York 1967.

* Arabian Oil & World Need, New York, 1948.

- Arabia.

Handbook published by the Arabian American Oil Company, Dahrn. 1964.

- Anthony, John Duke.

The Union of the Arab Amirates, the Middle East Journal, Summer 1972 Middle East Institute. Washington.

- Badeau, John, S.

- The American Approach to the Arab world, New York, 1966.

- AL Bahrna, Hussain.

The Legal Status of the Arabian Gulf States, A study of Their Treaty Relations & Their Internatoinal problems, University of Manchester, 1968.

- Berry, John, A.

Oil & Soviet Policy in the Middle East.

The Middle East Journal spring; 1972 vols. 26 No 2.

- Belgrave, Sir Charles.

• The Pirate Coast, London, 1966.

• Personal Column, London, 1966.

- Belgrave, James.

Welcome to Bahrein 3rd ed. London, 1957.

- Campbell, John, C.

Defence of the Middle East.

Problems of American Policy, New York, 1953,

- Center For Strategic and International Studies, Georgetown University Washington D. C. Special Report series No 8, 1969.

The Gulf,

Implications of British withdrawal.

- Chanc, James, editor.

Conflict in the Middle East.



ثالثاً : الدوريات العربية والأجنبية

(أ) : العربية

الصحف

لبنان	* الأنوار
سوريا	* البعث
السعودية	* البلاد
العراق	* الثورة
لبنان	* الحياة
السعودية	* الجزيرة
قطر «الجريدة الرسمية»	* الدوحة
الكويت	* الرأي العام
الكويت	* السياسة
لبنان	* العمل
الجريدة الرسمية للكويت	* الكويت اليوم
لبنان	* النهار
مصر	* الأهرام
لبنان	* الحوادث
نشرة بيت الكويت الثقافية	* البعثة
الكويت	* الرسالة

(١) اعتمدنا فيما نشرته الصحافة العربية والأجنبية في الفترة من ١٩٦٧ إلى ١٩٧١ على سجل الآراء حول الوقائع السياسية في البلاد العربية - دار الأبحاث والنشر - بيروت.

المجلات

- * روز اليوسف مصر
- * السياسة الدولية مصر
- * الطليعة مصر
- * المجلة المصرية للدراسات التاريخية
- * المصور مصر

(ب) الصحف والمجلات الأجنبية

- Daily Telegraph.
- Financial Times.
- The Observer.
- Middle East Journal, Middle East Institute, Washington.



فهرس الكتاب

الصفحة	الموضوع
	* تقديم الكتاب.
٣	بقلم الأستاذ الدكتور أحمد عزت عبد الكريم
٧	* تقديم المؤلف.
	* مقدمة عن تطور الأوضاع السياسية في الخليج في خلال
١١	الحرب العالمية الثانية وفي أعقابها.
	* الفصل الأول :
٣٧	التطور السياسي والأوضاع الداخلية في الكويت.
	* الفصل الثاني :
٦٥	الكويت وجيرانها.
	* الفصل الثالث :
٩٩	الحركة الوطنية في البحرين.
	* الفصل الرابع :
١٢٣	الاستقلال ومقدماته في البحرين وقطر.
	* الفصل الخامس :
١٤٧	الأوضاع السياسية في مشيخات الساحل العماني.
	* الفصل السادس :
١٨٧	أزمة البوريمي ومشكلات الحدود في شرق الجزيرة العربية.
	* الفصل السابع :
٢١٩	انهيار الإمامة والتحولات السياسية في سلطنة مسقط.

* الفصل الثامن :

سياسة الانسحاب البريطاني من الخليج العربي وتأثيرها

٢٥٩

على أوضاع المنطقة.

* الفصل التاسع :

٢٩٥

مباحثات الاتحاد وقيام دولة الإمارات العربية المتحدة.

* الفصل العاشر :

٣٣٥

نפט الخليج، التطور في عقود الامتياز والاستغلال.

٣٧٥

* ملاحق الكتاب.

٠١

* المصادر.

٩٦ / ٢٨٠٩	رقم الإيداع
977 - 10 - 0819 - 6	I. S. B. N الترقيم الدولي

